التأثيرات الاجتماعية والسياسية للعائلات في سورية العثمانية

آل الأتاسي في العهد العثماني

دراسة إجتماعية سياسية من الأرشيف العثماني



فارس الأتاسي



ATASİZADELER DERNEĞİ

جمعية الأتاسي الاجتماعية في تركيا

التأثيرات الاجتماعية والسياسية
للعائلات في سورية العثمانية



فارس الأتاسي

2021 — 1443



اسم الكتاب	التأثيرات الاجتماعية والسياسية للعائلات في سورية العثمانية: **آل الأتاسي في العهد العثماني**
اسم المؤلف	فارس الأتاسي
رقم الإصدار	100
الترقيم الدولي	978-625-7297-38-7
رئيس التحرير	رجب صونكول
الإخراج الفني	AsaletAjans ajans@asaletyayinlari.com.tr
التدقيق اللغوي	د. إياس الرشيد
تنسيق الكتاب	هاني يحيى مخللاتي
تصميم الغلاف	محمد حسام الأتاسي
الطبعة	الأولى - أيلول 2021م - صفر 1443هـ
المطبعة	Step Ajans Matbaa Ltd. Şti. Sertifika No: 45522 Göztepe Mh. Bosna Cd. No: 11 Bağcılar/İSTANBUL Tel: +90 212 446 88 46
دار النشر	Asalet Eğitim Danışmanlık Yayın Hizmetleri İç ve Dış Ticaret Sertifika No: 40687 Balabanağa Mh. Büyük Reşit Paşa Cd. Yümni İş Merkezi, No: 16B/16 Vezneciler Fatih, İSTANBUL-TÜRKİYE. Tel: +90 212 511 85 47 www.asaletyayinlari.com.tr asalet@asaletyayinlari.com.tr
	
للتواصل مع المؤلف	justpunkit@ymail.com
منصات للمؤلف	facebook.com/fares.atasi031 syrmh.com/author/faresalatasi



جمعية الأتاسي الاجتماعية في تركيا
للتعليم والثقافة والدعم الاجتماعي

الفهرس

لكل من ساهم في إتمام هذا الكتاب من اليوم الأول وحتى تاريخ صدوره، وهم:

الأخ والصديق والحبيب محمد نور محمد نديم الأتاسي، صاحب فكرة الكتاب والأب الروحي له، والداعم الأول لي معنويًا قبل كل شيء، وبجهوده تيسّر نشر هذا الكتاب عن طريق جمعية الأتاسي الاجتماعية في تركيا.

الدكتور والنسّابة باسل أحمد حبيب الأتاسي، جامع تاريخ العائلة على مدى عشرين سنة والمؤرخ لأحداثها وترجم لشخصياتها وأعلامها. فكان تأصيله التاريخي هو القاعدة الصلبة التي انطلقت منها للتعمّق في البحث وتوسيع محاوره، وكان عطاؤه الدائم في كل ما طلبته من معلومات ووثائق سببًا رئيسيًا في نجاح هذا الكتاب.

الصديق العزيز الدكتور أحمد نظير الأتاسي، مدرّس مادة التاريخ في جامعة لويزيانا التقنية، والذي أفادني بنقاشاته فيما يخصّ البحث التاريخي والوثائقي وربطه بالمحور السوسيولوجي، وكذلك دعمه المعنوي المستمرّ على الصعيد الشخصي.

الأستاذ النسّابة محمد غازي حسين آغا، لما زوّدني به مشكورًا من وثائق وأوراق تخصّ آل الأتاسي ومعلومات تفيد البحث ومطالعته لعدة جوانب من الدراسة، ولاهتمامه وعطائه المستمرين والنابعين من حبّه لمدينة حمص واهتمامه بتوثيق تاريخها.

الأستاذ المهندس عبد الجليل طيارة، لحماسه وجهوده في تأمين صور حديثة لمنشآت تخص عائلة الأتاسي في حمص، وصور قديمة صَعُبَ إيجادها.



BOA: Başbakanlık Osmanlı Arşivi

الأرشيف العثماني/ أرشيف رئاسة الوزراء التركية

MŞH: Meşihat Arşivi

أرشيف المشيخة الإسلامية

BOA, A_{DVNSMHM:

تصنيف دفاتر المهمة (الأوامر السلطانية) في الأرشيف العثماني

TDV İslam Ansiklopedisi:

الموسوعة الإسلامية (وقف الديانة التركية)

الأطاسي، العطاسي:

إسم عائلة الأتاسي كما ورد في بعض المصادر تاريخية والوثائق والمخطوطات.

بدايةً: إن هذا الكتاب الذي بين أيديكم هو نتيجة جهد تراكمي على مدى عدة عقود من أشخاص وباحثين مختلفين من آل الأتاسي، ونتيجة جهد شخصي متواصل على مدى سنوات، سببه الاهتمام الكبير والقديم بتاريخ حمص عمومًا وجزء لا يتجزأ من تاريخها؛ تاريخ عائلة الأتاسي.

لم تكن الغاية من هذا الكتاب إظهار أهمية عائلة الأتاسي فحسب، ولم يكن هدف كتابته بالتأكيد تعظيم العائلة أو المبالغة في تمجيد رجالها، إلا أنه ومن خلال البحث الأرشيفي المطوّل وجدنا أن تاريخ عائلة الأتاسي يعكس تاريخ حمص نفسها، بدايةً من العهد المملوكي والتغيرات الديموغرافية التي حصلت في نهاياته، إلى نهاية العهد العثماني وتأسسّ دول جديدة على أنقاض الدولة القديمة، وما بين تلك الفترتين أربعة قرون من التحوّلات والتبدّلات في سورية عامةً وحمص خاصة. وبالتالي كانت دراسة تاريخ العائلة جزءًا لا يتجزأ من دراسة تاريخ حمص، لكننا لا نخفي أن هذا الكتاب كان كذلك سمة فخر بتاريخ الأجداد الذي هيّأ لحاضر الأولاد وسيؤثر بشكل قوي على مستقبل الأحفاد.
وحيث أن الأرشيف المحلي الرسمي لمدينة حمص عانى قبل أن يندثر تمامًا من عملية تغييب طوال العقود الماضية، وكون أغلب الأرشيفات الخاصة قد لاقت نفس المصير بحكم استهتار واستخفاف الورثة من مختلف عائلات المدينة، سواءً عن طريق الإتلاف أو عن طريق بيعها وتسليمها إلى غير أهلها، تكمن أهمية دراستنا التي بين أيديكم بكونها أول دراسة من الأرشيف العثماني الرسمي في تاريخ حمص، مما يعني توفير كم هائل من المعلومات عن حقبة تاريخية طويلة فقدنا أغلب مراجعنا التاريخية الرسمية عنها. كما أنها أول دراسة تحلّل البنية الاجتماعية في حمص العثمانية وترصد تطورها على مدى فترات مختلفة بمنهجية علمية وثائقية.
يمكن تصنيف هذا الكتاب بشكل عام في إطار علم الإجتماع السياسي، لكن ليس من الصواب بمكان تصنيفه وفق مصطلحات أو مسمّيات محددة، فهو ليس عن تاريخ عائلة لوحدها ولا عن تاريخ المدينة لوحده وكذلك فليس كتاب تراجم، ومراجعه ليست من الأرشيف العثماني فقط، وهو أقرب لكونه تاريخ ميكروي ذو

محاور واسعة. والأصحّ استخدام التعبير التالي: دراسة إجتماعية سياسية لتاريخ مدينة حمص في العهد العثماني وثائقيًا من محور آل الأتاسي.
تستند هذه الدراسة على أسس نظرية تختلف باختلاف مجالات البحث وفتراته، ففي مجال دراسة المدينة: بدأنا في كل فترة من فترات البحث بسرد السياق التاريخي العام في السلطنة العثمانية والأحداث في العاصمة اسطنبول والجبهات العسكرية النشطة، لرصد تأثير الظروف التاريخية على مناطق السلطنة. وأخذنا بتضييق النطاق المكاني للبحث شيئًا فشيئًا، بدءًا من الوضع العام للدولة، ثم أوضاع المنطقة السورية، فأوضاع مدينة حمص. وهكذا أمكننا فهم انعكاسات الأحداث في العاصمة والجبهات العسكرية على حمص ونسيجها الإجتماعي الذي أخذنا بتحليله ورصد التغيرات فيه بشكل مفصّل مع كل حقبة جديدة، وما حملته تلك التغيّرات من صعود عائلات وهبوط عائلات أخرى، التنافس على المناصب، الصراع على النفوذ، وتكوّن مفهوم «العائلة» في حمص وتطوّره المستمر حتى نهايات العهد العثماني، ومظاهر ذلك التطور كالأوقاف الذرية والزواج العائلي وتراكم الثروات والأملاك.
ومن خلال دراسة النسيج الإجتماعي للمدينة أمكننا تقييم ثقل العناصر المدينية (أفراد-عائلات) ضمن ميزان القوى، وكانت الدراسة المفصلة لمدينة حمص شرطًا هامًا لفهم التأثير الحقيقي لعائلة الأتاسي دون إفراط أو تفريط، بالمقارنة والقياس مع العناصر المدينية الأخرى.
ومع الانتهاء من دراسة مدينة حمص ونسيجها الإجتماعي وأركان العملية السياسية فيها، تبتدأ عملية دراسة عائلة الأتاسي في حمص، اعتمدنا فيها بدايةً على فكرة «الإرث العلمي» و«السلالة العلمية» عبر تحليل الجذور التاريخية الأقدم للعائلة، فوجدنا أنفسنا أمام سياق قائم بحد ذاته يفرض ترابطًا لجميع الأدلة التاريخية المثبتة تحت مظلة «الإرث العلمي». وقد كانت تلك الفكرة هي المفتاح لفهم دلالات استقرار العائلة في حمص، دون إغفال الظروف التاريخية المتغيّرة باستمرار في تلك الفترة.
وانبثق من فكرة «الإرث العلمي» أول محاور الدراسة وهو «منصب الإفتاء»، الذي تميّز بإمكانية توريثه ضمن العائلة في الظروف الطبيعية، وعلى ذلك كانت عائلة الأتاسي قد تسلّمت منصب الإفتاء في حمص منذ العهد العثماني الأول وحتى ثمانينيات القرن العشرين مع فترات انقطاع بسيطة.
ولا تكمن أهمية مقام الإفتاء في المنصب ذاته، بل بما يوفره من نفوذ إجتماعي وسياسي مديني وهالة روحية كبيرة، جعلتنا نعتبره المنصب المديني الأول في حمص،

بالرغم من كونه أقرب إلى المنصب الشرعي، حيث أن صاحبه لا يتقاضى أي راتب ثابت من الإدارة المركزية العثمانية.
ولاحظنا أن الثقل السياسي والاجتماعي لمنصب الإفتاء في حمص كان مستمدًا من ثقل عائلة الأتاسي بشكل رئيسي، إذ أننا في أغلب الأحيان لم نرصد مظاهر زعامة مستمدة من منصب الإفتاء لمن تولّاه من غير عائلة الأتاسي.
ومن سياق الثقل الإجتماعي والسياسي برز لدينا المحور الثاني للدراسة، وهو محور «الأعيان»، والأعيان مصطلح يشير إلى وجوه وكبار المجتمع المديني ممّن يلعبون دور الوساطة بين الأهالي/ الرعايا والسلطة. وقد تصدّر المفتي من آل الأتاسي فئة الأعيان في حمص على الدوام، ومن هنا استطعنا فهم التجانس بين المحاور الثلاثة لدراسة آل الأتاسي في العهد العثماني: الإفتاء، الأعيان، العائلة.

ينقسم كتابنا إلى خمسة فصول، يبحث أولها في جذور عائلة الأتاسي في سورية عمومًا وحمص خصوصًا. بدأنا فيه بأقدم وثيقة ذكرت اسم العائلة «الأطاسي/ الأتاسي»، وهي مخطوط «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار» المنسوخ عام 1450م والمقدّم للشيخ ابراهيم الأتاسي إمام جماعة التركمان السقلسيزية التي تحكم منطقة شيزر شمال غربي حماة وقلعتها الشهيرة. ثم انتقلنا إلى جذور العائلة في حمص عبر دراسة أوقاف أمراء المماليك على زعيمها الشيخ الولي علي الأتاسي وذرّيته من آل الأتاسي والمدوّنة ضمن دفاتر الإحصاءات العثمانية (دفاتر التحرير) في القرن السادس عشر، وأهمية تلك الأوقاف في استقرار العائلة بحمص، وكذلك مظاهر ذلك الإستقرار عبر مسجد الأتاسي (الدحية) وشارع «الشيخ ابن الأتاسي» ولاحقًا: محلة المفتي أحمد الأتاسي، والتي ما زالت تسمى إلى يومنا هذا بحارة المفتي.
ثم وقفنا بعد ذلك على تواجد قسم من الأتاسيين في قرى غرب حمص وشمال طرابلس كملتزمين للإقطاعات الضريبية منذ العهد المملوكي في منطقة ذات طابع عسكري، حافظوا فيها على الصبغة الدينية لزعمائهم حتى عهد السلطان سليم الثاني على الأقل.

خصّص الفصل الثاني لأول مفتي في تاريخ حمص الشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي ولقائه بالسلطان سليمان القانوني في حلب، حيث ذكرنا السياق التاريخي لحملة نخجوان ضد الصفويين ومجيء السلطان سليمان إلى حلب بعد إعدامه لابنه

الأمير مصطفى، كما توسّعنا في ترجمة الشهاب الأتاسي على المستوى العلمي من خلال رصد تنقلاته وأساتذته في حلب والقدس وطرابلس وعمله كمدرس في المدرسة القصاعية بدمشق للفقه الحنفي، وعلى المستوى الإقتصادي من خلال متابعة أجور عمله كمدرس في المدرسة النورية بحمص وحصته من تولّي اوقاف خالد بن الوليد وأوقاف الجامع النوري الكبير ومدرسته. كما استعرضنا وناقشنا منصب الإفتاء وتطوره تاريخيًا حتى العهد العثماني، وما لصاحبه من واجبات ومهام ضمن المدينة تجعله الشخصية المدينية الأولى.

أما الفصل الثالث فيعتبر نقلة نوعية في التأريخ لمدينة حمص، حيث قمنا بدراسة دقيقة ومفصّلة لأهم مصدر تاريخي محلّي في حمص؛ مذكرات محمد مكي السيد. وعملنا على تفنيد كل جملة وردت في تلك اليوميات وفق سياق تحليلي متقن كي نفهم الملامح المبكرة للنسيج الإجتماعي الحمصي ومظاهر ممارسة العملية السياسية ضمن المدينة، وذلك عن طريق مقاطعة المعطيات الواردة في اليوميات مع ما ورد في دفاتر الأحكام السلطانية (دفاتر المهمة) المحفوظة في الأرشيف العثماني، والتي تمثل منظور الإدارة المركزية في العاصمة اسطنبول، واستطعنا من خلال ذلك رسم صورة دقيقة للبنية الإجتماعية في المدينة والخطوط العريضة للعملية السياسية فيها.
وقد تناولنا في تلك الفترة شخصيتين رئيسيتين؛ المفتي محمد الأتاسي (وفاته: 1698م)، والمفتي والقاضي علي الأتاسي، ولكلّ منهما سردية مستقلة ضمن السياق التاريخي.

وتناول الفصل الرابع فترة ضعف القبضة المركزية للدولة العثمانية واعتمادها على الولاة المحليين ذوي النفوذ الواسع والصلاحيات المطلقة، كآل العظم في سورية، الذين قاموا مقام السلالة المحلية الحاكمة، واعتمدوا على سلالات محلية أخرى لتثبيت حكمهم وتوطيده كآل الجندي، الذين وقفنا عندهم طويلًا وحلّلنا مسيرتهم من المعرة إلى حمص التي تولّوا الحكم فيها بالوراثة في فترة من الفترات. ومن خلال سردية السلالات المحلية ركّزنا على تطور مفهوم العائلة في حمص وبداية تبلوره ليصبح ذات المفهوم الذي نعرفه اليوم للعوائل والأسر في حمص.
أما على مستوى عائلة الأتاسي؛ فقد تابعنا السرد التاريخي لشخصيات العائلة عبر مفتي حمص وطرابلس الشام ابراهيم الأتاسي، وابنيه؛ ياسين الأتاسي مفتي

طرابلس، وعبد الستار الأتاسي مفتي حمص. وقد درسنا بشكل دقيق الثقل الإجتماعي والسياسي الكبير لعبد الستار افندي وقوته الإقتصادية ومستواه العلمي والثقافي، بالإضافة إلى علاقاته المباشرة بقصر السلطنة بالعاصمة ومصاهرة عائلته لشخصيات من البلاط العثماني.
كما تضمّن هذا الفصل تركيزًا على أول مظاهر النزعة العائلية لدى آل الأتاسي، حيث برزت في تلك الفترة عدة شخصيات قوية من العائلة لم تتسلم أي مناصب رسمية؛ كآغاوات آل باكير الأتاسي الذين ظهروا كقوة ضاربة في الأحداث الهامة بحمص.

أما الفصل الأخير؛ فيرصد التغيرات في هيكل الدولة العثمانية عقب إقرار فرمان التنظيمات (1839) الذي أعلن مرحلة جديدة في الدولة بما تضمنّه من إصلاحات وتحديثات في النظام السياسي والإداري، انعكست بشكل مباشر على ولاية سورية ومدينة حمص، فتناولنا فيه تأثيرات ذلك على النسيج المجتمعي الحمصي وتعامل النخب المدينية مع المجالس والدوائر المحلية التي تم استحداثها، وما جلبته من مفاهيم غريبة على المجتمعات السورية الداخلية كالإنتخاب والمساواة. وفي ظل تلك التغيّرات نعاين تعامل عائلة الأتاسي وأعيانها مع التغيير الكبير في كيان الدولة، وتسريعهم لعجلة الإصلاح الإداري في المدينة بتواجدهم في جميع الدوائر والمجالس المحلية بحمص، وبالتالي إضفاء شرعية شعبية عليها.
كما يرصد هذا الفصل إسهامات آل الأتاسي الكبيرة في ترقّي حمص على المستويات السياسية والإقتصادية والعلمية والعمرانية، سواء عن طريق المجالس التي ترأسوها أو عن طريق الجهود الشخصية والعائلية. بالإضافة إلى استعراض ومناقشة النزاعات والتحالفات السياسية مع الأقطاب المدينية الأخرى الممثلة بأفراد أو عائلات.
وتضمّن الباب الأخير من الفصل الخامس فقد خصّص لتناول النخب التي أنجبتها العائلة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.
أما بالنسبة للمنهجية العملية في البحث والدراسة، فقد اعتمدنا على مصادر متنوعة، أولها وأهمها الأرشيف العثماني الرسمي (BOA) التابع لرئاسة وزراء الجمهورية التركية، وما يحتويه على تصنيفات مختلفة. فبالنسبة للفترة الأولى من العهد العثماني كان اعتمادنا الكلّي على دفاتر التحرير العثمانية ودفاتر الطابو والمفصّل المحرّرة بخطّ المالية (السياقات)، وتمكّنا بحكم الخبرة الأرشيفية التراكمية من فك خط المالية ورموزه التي تستعصي على أغلب الباحثين. أما بالنسبة للفترة

التالية (1650-1750م) فقد كانت دفاتر الأحكام السلطانية (دفاتر المهمة) مرجعنا الأهم، وتمكنا من خلالها من مقاطعة المعلومات في المصادر المحلية بالمعلومات الواردة ضمن الأحكام والأوامر السلطانية الصادرة من الإدارة المركزية. وفي الفترة الثالثة (1750-1830) التي ضعفت بها القبضة المركزية للدولة، تداركنا المعلومات من خلال وثائق الإقطاع والمبايعة والمقبوضات التي لا يتجاوز بعضها حجم الكف، بالإضافة إلى وثائق الخط السلطاني (خط همايون) المُرسلة من السلاطين إلى الوزراء والولاة ذوي الصلاحية الواسعة. أما في فترة التنظيمات العثمانية وما بعدها (1839-1918م) فقد اعتمدنا على كافة التصنيفات الموجودة في الأرشيف العثماني، وكانت معلومات تلك الفترة هي الأكثف. وقد اعتمدنا في تلك الفترة كذلك على أرشيف المشيخة التابع لمديرية الإفتاء في اسطنبول (Meşihat Arşivi)، بالإضافة إلى ما توفّره لنا مكتبة أتاتورك (İBB Atatürk Kitaplığı) التابعة لبلدية اسطنبول الكبرى من مراجع نادرة.

وفي الختام، فإنه وانطلاقًا من كون هذا الكتاب يعتبر أول كتاب تاريخي من الأرشيف العثماني عن مدينة حمص، وكذلك الأول الذي يتناول البنية المجتمعية الحمصية علميًا ووثائقيًا بالمنطق السوسيولوجي، نأمل أن يرفع كتابنا مستوى الدراسات التاريخية والسوسيولوجية فيما يخصّ مدينة حمص، كما إننا واثقون على كون هذا الكتاب عاملًا هامًا لدراسات إجتماعية وسياسية مستقبلية عن حمص في ظلّ ما عانته المدينة في العقد السابق. كما نأمل أن يكون حافزًا ومشجعًا لإعادة الاهتمام بتراث حمص الوثائقي وتاريخها، وذلك على مستوى أهالي حمص الذين أصبحنا مؤخرًا نرى اهتمامهم بتاريخ مدينتهم وإحياء إرث الأجداد، وعلى مستوى المؤسسات التي نتمنى أن تكون أهلًا للحفاظ على ما تبقى من أوابد تاريخية بحمص.

فارس عبد المجيب الأتاسي

2021

من هي عائلة الأتاسي؟

إن عائلة الأتاسي هي عائلة عربية[1] مدينية سورية، تعتبر أقدم عائلة سياسية في سورية، إذ يعود تاريخ انخراطها بمجال السياسة إلى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي على أقل تقدير، وخرّجت على مدى ستة قرون عشرات الشخصيات السياسية والاجتماعية من مفتين ووزراء ونواب ومدراء ونقباء ومفكرين وناشطين، كما تعتبر حالة فريدة على مستوى الدول الجمهورية في العالم، إذ كان من أبنائها ثلاثة رؤساء سوريين: «أبو الدستور» الرئيس الجليل هاشم بك الأتاسي، الفريق لؤي الأتاسي، الرئيس الدكتور نور الدين الأتاسي.

اشتهرت العائلة باشتغالها في العلم والتعليم [وهو ما فتح لها الباب نحو الانخراط بالسياسية]، فكانت أول عائلة تتسلّم الإفتاء في حمص، وذلك في عهد السلطان سليمان القانوني، وظلّ مقام الفتوى في يد أبنائها أغلب فترات العهد العثماني، بل استمرّ المنصب في عهدتهم حتى ثمانينيات القرن العشرين، فكان من العائلة 17 مفتيًا لحمص، ومفتيين اثنين لطرابلس الشام، بالإضافة إلى القضاة وعشرات العلماء المتخصّصين. ويمثّل المفتي والقاضي طاهر الأتاسي (وفاته: 1940) ذروة

---

1 تم إثبات عروبة العائلة عرقيًا بالدليل العلمي عن طريق تحليل الحمض النووي، مؤكدةً لنظرية د.باسل الأتاسي في عروبة العائلة.
جانب من توضيح الدكتور محمد بدر أبو صالح مدير مشروع شركة FamilytreeDNA في سورية بتاريخ 28 حزيران 2021: قام فرعين من آل الأتاسي في حمص بفحص الصّبغي الجّنسي الذّكوري Y لتحديد السّلالة الذّكوريّة والانتساب: عينة من فرع آل مجج [ويشلمهم حسب شجرة العائلة آل باكير وآل سيد سليمان وآل عبد العزيز]، رقم العينة: 646210 وعينة من آل الأتاسي رقم: N65401 لا يلتقيان إلّا عند الجّد الجامع لأفرع العائلة الموجودة حتى الآن: حسن بن محمود بن أحمد بن خليل بن علي الكبير الأتاسي، كلاهما تطابقتا تطابقاً تامّاً بفرق درجة واحدة (تدل على تباعد الفرعين ضمن العائلة الواحدة). وتبيّن بعد القيام بفحص Big-Y لإحدى العيّنتينأنّ آل الأتاسي يعودون إلى السّلالة **E** القديمة في المنطقة العربيّة، بالتّحديد ضمن الفرع **E-BY36980**، وأول ما يشترك معهم من الفاحصين في أب واحد قبل 3800 سنة تقريبًا هم عائلات/ عشائر عربيّة (من اليمن، الإمارات، الكويت، السّعوديّة).

الإرث العلمي لآل الأتاسي، حيث درس في مدرسة القضاة باسطنبول وتخرج منها، ليتسلم منصب القاضي في ألوية أضنة ودينزلي بتركيا، وحوران ونابلس والكرك والقدس والبصرة، ووجّهت إليه الأوسمة والرتب السلطانية، ليصبح أخيرًا مفتي حمص عام 1915م، ويترأس مؤتمر علماء الشام الأول (1938).

ولم ينحصر الاهتمام العلمي لأبناء العائلة بمجال العلم الشرعي، بل كانوا من أوائل داعمي التعليم الحديث في حمص، فأنشأت بجهودهم أولى المدارس الإبتدائية النظامية في المدينة، ولاحقًا؛ أسس المفتي والنيابي العثماني خالد افندي الأتاسي عام 1906م أول مدرسة ثانوية في تاريخ حمص: «المدرسة العلمية»، والتي أدارها وعمل بها نخبة العلماء والأدباء من آل الأتاسي.
وما زالت عائلة الأتاسي مستمرة في نهجها العلمي حتى يومنا هذا، فكان منها ما يقارب 150 طبيبًا و40 حاملًا لشهادة الدكتوراه، بالإضافة إلى عشرات المهندسين، ناهيك عن الأدباء والشعراء والكتّاب والفنانين.

وعلى المستوى السياسي؛ كان للعائلة تواجد دائم في الساحة السياسية على مستوى حمص والمنطقة السورية، وكان أبرز من نشط في المجال السياسي ضمن الفترة الكلاسيكية العثمانية؛ المفتي محمد الأتاسي (وفاته: 1698)، الذي قابل الصدر الأعظم فاضل مصطفى باشا كوبرلى في إسطنبول (1690) موفدًا من أهالي حمص وممثلًا لهم، ومن بعده ابن عمه المفتي والقاضي علي الأتاسي، رائد العمل المدني السياسي في حمص.

وبعد إقرار فرمان التنظيمات (1839) الذي أعلن عن مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية تتضمن تحديث الدولة على النمط الأوروبي الحديث، كان أبناء عائلة الأتاسي من أهم الداعمين لقرارات التحديث الإداري عبر انخراطهم في الأجهزة والمجالس الإدارية الجديدة في حمص وتسريعهم لعجلة الإصلاح، حيث تواجدوا في جميع الدوائر المحلية بحمص، ووصل بعضهم إلى مناصب عالية كرئاسة البلدية ورئاسة غرفة التجارة.

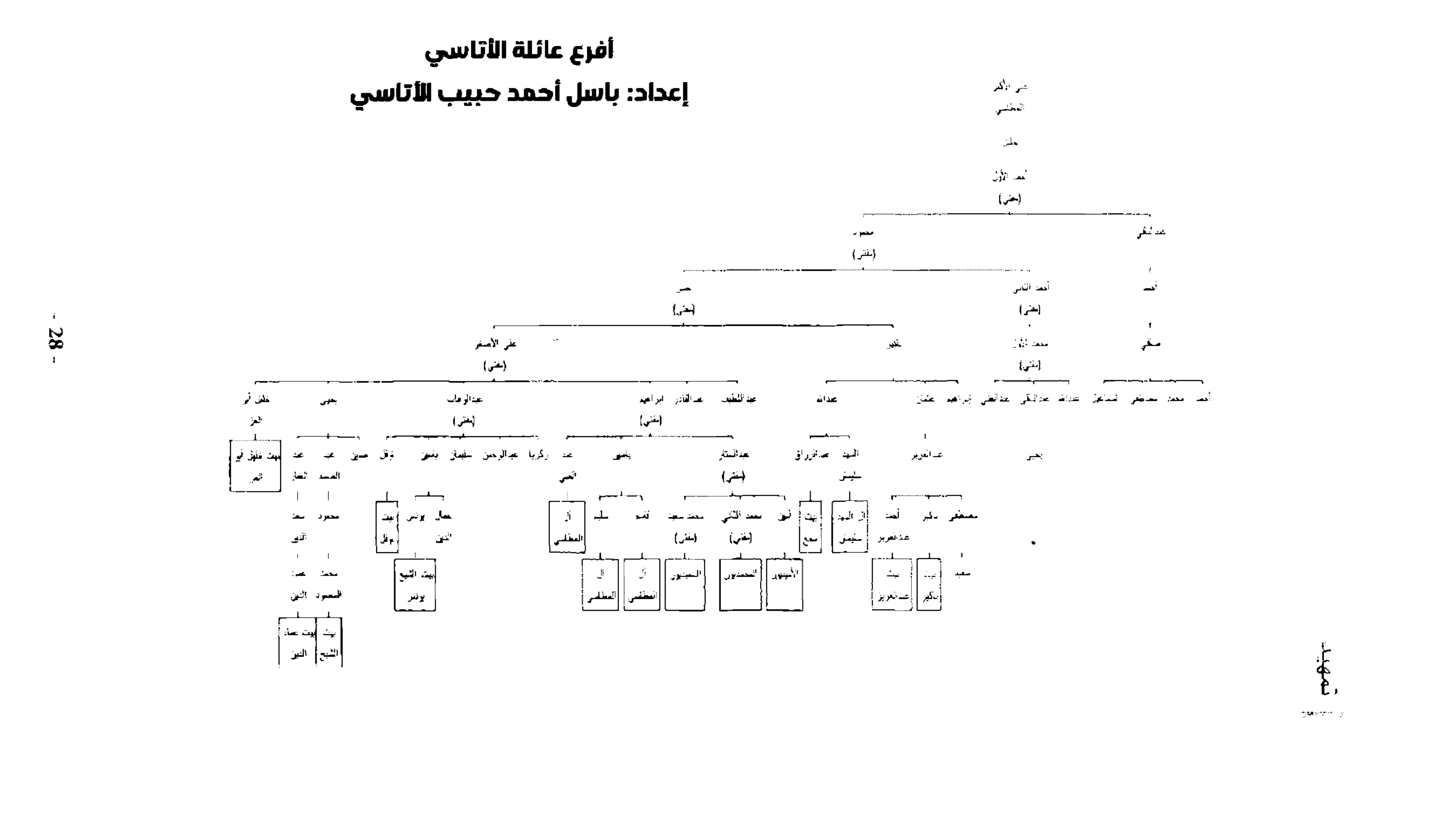
كما ابتُعث بعض أبناء العائلة للدراسة في كليات التعليم العالي بالعاصمة اسطنبول، فكان أشهرهم رئيس الجمهورية هاشم بك الأتاسي، الذي تسلّم وظيفة القائمقام والمتصرف في العديد من المدن والألوية بالبلاد العربية والتركية في العهد العثماني. وكذلك وصفي بك الأتاسي: الحقوقي والنيابي في مجلس المبعوثان (النواب)، وقد كان هاشم بك ووصفي بك من أعضاء اللجنة التأسيسية التي أقرّت أول دستور عربي في التاريخ، وذلك بعد انتهاء العهد العثماني وقيام المملكة العربية السورية عام 1920م.

وفي فترة الانتداب الفرنسي لسورية برز أبناء العائلة كمناضلين وطنيين وقفوا في وجه الاحتلال وسجنوا بسبب مواقفهم، ولاحقًا ترأس هاشم بك الأتاسي الوفد السوري المفاوض على استقلال سورية ووقّع معاهدة الإستقلال السوري عام 1936م لينتخب رئيسًا للجمهورية السورية في ذات العام (1936-1939)، ويكون بعدها رئيسًا في فترتين مختلفتين (1949-1951)، (1954-1955).

ومنذ نهاية العهد العثماني تصدّر العديد من أبناء عائلة الأتاسي المشهد السياسي السوري كوزراء ونوّاب ومفكّرين، وما زال النشاط السياسي طابعًا للعائلة حتى يومنا هذا، بتوجهات وآيديولوجيات مختلفة ومتنوعة.

على الصعيد الإقتصادي: عُرف عن العائلة الثراء ويسر الحال منذ استقرارها في حمص نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، وذلك عن طريق التزام الإقطاعات الضريبة وتملّك الأراضي الزراعية. وبناءً على ذلك كان لأعيان العائلة مساهمات كبيرة على الصعيد العمراني، وذلك على مستوى المنشآت العامة، كمساهمتهم في بناء مسجد خالد بن الوليد، أو على مستوى المنشآت الخاصة: كالقصور والأضرحة والسبل.

وعلى ذلك يصحّ القول أن الإرث الإجتماعي والفكري للعائلة، والذي تعود جذوره إلى ستة قرون على الأقل، ما زال مستمرًا حتى يومنا هذا بأشكال وأساليب مختلفة، عن طريق العلماء والأطباء والمهندسين والأدباء والفنانين، وكذلك عن طريق السياسيين والمفكرين والإداريين والناشطين.


أفرع عائلة الأتاسي
إعداد: باسل أحمد حبيب الأتاسي

مفتو حمص وطرابلس الشام من آل الأتاسي

الشهاب أحمد الأول، شمس الدين
مفتي حمص الأول (1553-1596)

محمود
مفتي حمص الثاني (1596-؟)

أحمد الثاني
مفتي حمص الثالث (؟-1651)

حسن
مفتي حمص الرابع (1651-؟)

محمد الأول
مفتي حمص الخامس (؟-1698)

علي الصغير
مفتي حمص السادس (1703-؟)

يحيى

عبدالوهاب
مفتي حمص السابع (؟-؟)

برهان الدين إبراهيم
مفتي حمص الثامن (؟-؟)، مفتي طرابلس (؟-1782)

عبدالصمد

ياسين
مفتي طرابلس الثاني (1782-؟)

عبدالستار
مفتي حمص التاسع (1805-1829)

محمود

محمد سعيد
مفتي حمص العاشر (1830-1854)

محمد أبو الفتح الثاني
مفتي حمص الحادي عشر (1852-1882)

أمين

محمد المحمود

محمود

بدر الدين
مفتي حمص السابع عشر (1965-1966)

عبداللطيف
مفتي حمص الرابع عشر (1894-1914)

توفيق
مفتي حمص السادس عشر (1940-1965)

محمد خالد
مفتي حمص الثاني عشر (1885-1894)

محمد طاهر
مفتي حمص الخامس عشر (1914-1940)

محمد نجيب
مفتي حمص الثالث عشر (1892)

عارف

عبدالفتاح

محمد طيب
مفتي حمص الثامن عشر (1966-1984)

إعداد: باسل أحمد حبيب الأتاسي

من موقع عائلة الأتاسي (alatassi.net) بتصرف المؤلف

1450م (منتصف القرن الخامس عشر): الشيخ ابراهيم الأتاسي بن الشيخ أحمد الأتاسي إمامًا لقلعة شيزر وجماعة سقلسيز التركمانية التي يتزعمها الأمير طوغان بن سقلسيز.

1490م (نهايات القرن الخامس عشر الميلادي): تأسيس الأوقاف على الشيخ الولي علي الأتاسي وآل الأتاسي من قِبل حاكم حمص ابراهيم بك ذو القادر والأمير تمربغا.

1509م/ 914هـ: وفاة الشيخ الولي علي الأتاسي ودفنه في جامع الأتاسي (الدحية).

* 1553م/ 961هـ: التقاء الشهاب شمس الدين أحمد بن خليل الأتاسي بالسلطان سليمان القانوني في حلب وفوزه بالتدريس في المدرسة القصاعية بدمشق، ثم بمنصب مفتي حمص من قِبل السلطان سليمان، ليكون أول مفتي في تاريخ حمص.

1595م/ 1004هـ: وفاة المفتي والعالم الشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي وانتقال الفتوى من بعده إلى ابنه محمود الأتاسي.

* 1653م/ 1061هـ: وفاة أحمد بن محمود الأتاسي ثالث مفتي في حمص وانتقال الفتوى إلى أخيه الشيخ حسن بن محمود الأتاسي ليكون رابع مفتي في حمص.

1689م/ 1100هـ: المفتي محمد الأتاسي يتصدّر أعيان وأهالي حمص المنضمّين للجيش العثماني بقيادة السلطان سليمان الثاني بعد النفير العام ضد جيوش الحلف المقدس.
1690م/ 1102هـ: إلتقاء مفتي حمص الخامس محمد افندي الأتاسي بالصدر الأعظم مصطفى باشا كوبرلى في العاصمة اسطنبول ليرفع إليه شكاوى الأهالي وأحوال حمص.
1691م/ 1102هـ: الشيخ علي بن حسن الأتاسي يتولى منصب قاضي حمص لأول مرة، ليتولاها بعد ذلك ثمان مرات أخرى.
- 1703م/ 1115هـ: الشيخ علي بن حسن الأتاسي يتولى إفتاء حمص، ليصبح سادس مفتي من آل الأتاسي، ومن ثم يتولى قضاء حمص وقضاء ولاية طرابلس الشام بالوكالة في آن واحد.
1707م/ 1119هـ: تعيين عبد الوهاب بن المفتي علي الأتاسي (سابع مفتي بحمص) بمنصب قاضي حمص لأول مرة أثناء فترة إفتاء والده علي الأتاسي، ليولّاها مرتين أخرتين بعد ذلك.
- 1737م/ 1150هـ: وفاة الكيميائي والأديب الشاعر عبد اللطيف افندي الأتاسي في حمص.
- 1775م/ 1185هـ: وفاة «فخر السادة الأشراف» السيد سليمان جلبي الأتاسي، جد آل السيد سليمان الأتاسي.
- 1782م/ 1196هـ: وفاة مفتي طرابلس الشام ومفتي حمص السابق ابراهيم بن علي الأتاسي (ثامن المفتين الأتاسيين) وتولّي ابنه ياسين الأتاسي فتوى طرابلس الشام من بعده.
- 1805م/ 1220هـ: وفاة مفتي حمص عبد الحميد السباعي وإسناد منصب المفتوى إلى عبد الستار بن ابراهيم الأتاسي.
- 1826م/ 1242هـ: ثورة أهالي حمص على المتسلم الظالم محمد آغا خير الله وخلعهم إياه وقتله بعد فتوى من المفتي عبد الستار الأتاسي.
- 1826م/ 1242هـ: أهالي حمص بقيادة حسن آغا الباكير الأتاسي يصدّون العدوان العسكري الظالم لوالي الشام صالح باشا على المدينة، وبقاء حسن آغا حاكمًا لحمص بعد عزل الوالي المذكور.
- 1829م/ 1245هـ: وفاة عبد الستار الأتاسي تاسع مفتي من الأتاسية.

1830م/ 1246هـ: سليم آغا الباكير يتولى حكم حمص بعد إعدامه للمتسلم السابق حسين آغا الجندي، ثم يعدم من قِبل الوالي العثماني في 1831م.

- 1852م/ 1270هـ: تولّي محمد افندي الاتاسي منصب الإفتاء بحمص بعد آخيه سعيد افندي الأتاسي، ليصبح عاشر مفتي لحمص من آل الأتاسي.

1870م/ 1288هـ: حسن افندي الأتاسي بن المفتي سعيد الأتاسي رئيسًا لبلدية حمص لمدة سنتين.

- 1876م/ 1292هـ: خالد افندي الأتاسي بن المفتي محمد الأتاسي ينتخب نائبًا عن سورية في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني بالعاصمة اسطنبول، أول مجلس نيابي في التاريخ الإسلامي.

1879م/ 1296هـ: نجيب الأتاسي بن المدرّس امين الأتاسي مديرًا للشركة الوطنية العثمانية للطرق والمعابر في حمص بعد ابن عمه خالد الأتاسي.

1879م/ 1296هـ: والي سورية والصدر الأعظم السابق مدحت باشا ضيفًا في دار آل الأتاسي بحمص. وتعيين نجيب الاتاسي رئيسًا لبلدية حمص من قِبله.

- 1880م/ 1298هـ: إنشاء أولى المدارس النظامية بحمص من قِبل الجمعية الخيرية التعليمية بعضوية المفتي محمد الأتاسي ونجله خالد الأتاسي.
- 1884م/ 1302هـ: تأسيس شعبة المعارف بحمص وتعيين نجيب افندي الأتاسي رئيسًا لها حتى 1893م.
- 1885م/ 1303هـ: تعيين خالد افندي الأتاسي مفتيًا لحمص، ليصبح المفتي رقم 12 من الأتاسية في حمص.
- 1889م/ 1306هـ: طاهر الأتاسي بن المفتي والنائب خالد الأتاسي يصبح قاضيًا لسنجق حوران، ليتولى بعدها القضاء في نابلس، فالكرك، فدنزلي وأضنة، فالقدس ثم البصرة. ويرفّع إلى رتبة «البلاد الخمسة» الرفيعة.
- 1892م/ 1310هـ: أحمد افندي الأتاسي مديرًا لإدارة الريجي (التبغ) في حمص.
- 1894م/ 1312هـ: عزل خالد الأتاسي عن الفتوى وتولي أخيه عبد اللطيف الأتاسي للمنصب.
- 1897م/ 1315هـ: هاشم الأتاسي بن المفتي والنائب خالد الأتاسي يصبح قائم مقام المرقب (بانياس) بعد تخرجه من الكلية الملكية الشاهانية (مدرسة الحقوق والإدارة السلطانية) في اسطنبول وإتمامه مدة تدريبه لدى والي سورية.

1897م/ 1316هـ: صادق افندي الأتاسي رئيسًا لغرفة تجارة حمص حتى 1900م على الأقل.

1903م/ 1321هـ: وفاة علامة حمص الأكبر والمدرّس في مدرسة البازرباشي العلمية التخصّصية اللغوي والفلكي والفقيه محمد المحمود الأتاسي، الحائز على نيشان مجيدي من السلطان عبد الحميد الثاني.

حزيران 1903م/ 1321هـ: توجيه الأوسمة السلطانية إلى خالد الأتاسي ونجيب الأتاسي لمساهماتهم في وضع أساسات البناء الجديد لجامع خالد بن الوليد.

1906م/ 1324هـ: خالد الأتاسي يؤسس «المدرسة العلمية» أول ثانوية بتاريخ حمص، وسيتولى إدارتها والتدريس فيها مجموعة من آل الأتاسي.

1909م/ 1327هـ: الشاعر والأديب نجم الدين الأتاسي والأديب توفيق النجيب الأتاسي يؤسسان مجلس المعارف بحمص مع بعض أعلام وأدباء حمص، وانتخاب نجم الدين افندي رئيسًا له.

- 1911م/ 1329هـ: توفيق النجيب الأتاسي يؤسس صحيفة «المدرسة» المرتبطة بالمدرسة العلمية.

1911م/ 1329هـ: آل الأتاسي يتصدرون أعيان حمص في التبرعات للجيش العثماني في الحرب الإيطالية العثمانية بليبيا، ونساء آل الأتاسي ينظمون حملات التبرعات النسائية في المدينة.

- 1912م/ 1330هـ: المفتي عبد اللطيف الأتاسي يترأس لجنة إعانة منكوبي حريق دمشق.
- 1912م/ 1330هـ: هاشم بك الأتاسي يصبح متصرفًا (محافظًا) لسنجق/ لواء حماة، ثم عكا، ثم جبل بركات ثم بوردور في الأناضول.
- 1912م/ 1330هـ: عمر بك بن يحيى الأتاسي رئيسًا لبلدية حمص بعد اصطدام آل الأتاسي بعبد الحميد باشا الدروبي وإزاحته عن منصبه.
- 1914م/ 1333هـ: انتخاب طاهر الأتاسي مفتيًا لحمص بدلًا من عمه عبد اللطيف الأتاسي، ليصبح المفتي الرابع عشر من آل الأتاسي.
- 1915م/ 1334هـ: توفيق الأتاسي بن المفتي السابق عبد اللطيف الأتاسي ممثل حمص في الهيئة العلمية الأدبية السورية/ الوفد السوري الموفد إلى العاصمة اسطنبول وجبهة الدردنيل (جناق قلعة) يلتقي بمصطفى كمال بك (أتاتورك لاحقًا) أحد قادات الجبهة.

1918م/ 1337هـ: عمر بك الأتاسي رئيسًا للحكومة العربية المؤقتة في حمص بعد انسحاب العثمانيين منها بعضوية رفيق الحسن الأتاسي، وسيعين عمر بك لاحقًا قائم مقام حمص حتى عام 1919م.

1919م/ 1337هـ: وصفي بك الأتاسي يؤسس النادي العربي في حمص، ويصبح بؤرة للنشاط الوطني.

1919م: انتخاب أهل حمص للسيد هاشم بك الأتاسي السيد وصفي بك الأتاسي نائبين عنهم في أول مجلس نيابي عربي: المؤتمر السوري الأول، وهاشم بك الأتاسي ينتخب رئيسًا له.

تموز 1919م: هاشم بك الأتاسي يترأس وفد نواب المؤتمر السوري بلجنة الإستفتاء الأميركية كينغ-كراين.

1920م: محمد افندي بن الشيخ ابراهيم افندي الأتاسي يترأس مجلس بلدية حمص حتى وفاته عام 1930م.

- 1920م: عمر بك الأتاسي ووصفي بك الأتاسي يؤسسان لجنة الدفاع عن حمص ضد الفرنسيين وعمر بك يترأس اللجنة.
- آذار 1920م: إنعقاد المؤتمر السوري العام برئاسة هاشم بك الأتاسي وتنصيب الملك فيصل الهاشمي ملكًا على سورية.
- آذار 1920: أعضاء المؤتمر السوري ينتخبون هاشم بك الأتاسي ووصفي بك الأتاسي عضوين من بين سبعة أعضاء في اللجنة التأسيسية التي وضعت أول دستور عربي، وهاشم الأتاسي يترأس اللجنة.
- تموز 1920: عمر بك الأتاسي يعين أول متصرف لحمص بعد انفصالها عن متصرفية حماة وذلك حتى عام 1921.
- 1921م: الشيخ توفيق الأتاسي والحاج عاطف الأتاسي يشاركان في تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية، والحاج عاطف ينتخب نائبًا لرئيس مجلس إدارتها.
- 1922م: القاضي والمفتي طاهر الأتاسي ينتخب مندوبًا عن حمص- دويلة دمشق في المجلس التأسيسي الإتحادي، حتى حلّ المجلس في بداية عام 1923م.
- كانون الثاني 1926: اعتقال الفرنسيين لأقطاب الوطنية في البلاد الشامية ومنهم ثلاثة أتاسيين: هاشم بك الأتاسي، ووصفي بك الأتاسي، ومظهر أفندي الأتاسي في جزيرة أرواد حتى شهر آذار 1926

- 25 / 10 / 1927: انعقاد مؤتمر أقطاب الوطنية في الشام ببيروت وتشكيل الكتلة الوطنية الشهيرة وانتخاب هاشم بك الأتاسي رئيسا لها.

1928: فيضي الأتاسي يصبح متصرفا على حماة، وفي نفس العام يرفع تقريرا ضد الفرنسيين إلى عصبة الأمم فتصدر مذكرة بتوقيفه وحبسه ثم يتوارى عن الأنظار بمساعدة نورس أفندي الكيلاني.

4 / 1928: هاشم الأتاسي ينتخب رئيسا للمجلس النيابي التأسيسي للمرة الثانية ويترأس وضع الدستور الثاني.

1931: فيضي الأتاسي يصبح رئيسا لبلدية حمص حتى عام 1945

1932: هاشم الأتاسي ينتخب نائبا عن حمص في المجلس النيابي السوري

- 1933: مشاركة آل الأتاسي في مؤتمر قرنايل وتأسيس عصبة العمل القومي.
- 1933: وفاة العلامة القاضي النجم الأتاسي رئيس المعارف.
- 1934: هاشم الأتاسي وأمين الحسيني وعلي علوبة باشا والأمير شكيب أرسلان ينتدبون من قبل العرب للصلح بين السعودية واليمن وينجحون في مهمتهم.

1936: مكرم الأتاسي ينتخب أمينا عاما لحزب عصبة العمل القومي.

1936: انتخاب مكرم الأتاسي نائبا عن حمص ليحل محل عمه في المجلس النيابي.

- 1 / 1936: هاشم الأتاسي والكتلة الوطنية يدعون إلى الإضراب الستيني الشهير وتضامن العرب معهم.
- 21 / 3 / 1936: وفد الاستقلال السوري يرحل إلى باريس برئاسة هاشم بك الأتاسي للمفاوضة على استقلال سورية.
- 10 / 1936: عودة الوفد السوري برئاسة هاشم الأتاسي إلى دمشق فائزا بمعاهدة الاستقلال وإقامة الاحتفالات في البلاد من أجل ذلك
- 11 / 1936: هاشم الأتاسي ينتخب نائبا عن حمص في المجلس النيابي السوري.
- 12 / 1936: انتخاب عميد آل الأتاسي السيد هاشم الأتاسي رئيسا لجمهورية سورية بالاجماع.
- 1939: الدكتور عدنان الأتاسي يعين نائبا للقنصل السوري العام بتركية.
- 10 / 7 / 1939: استقالة السيد هاشم الأتاسي من رئاسة الجمهورية احتجاجا على تعطيل العمل بمعاهدة الاستقلال وسلخ لواء الاسكندرون.

1940: الأربعينات: تأليف كشافة آل الأتاسي باسم فرقة الفتوة برئاسة السيدين جمعة وساطع الأتاسي.
1940: وفاة العلامة ابراهيم بن محمد أفندي الأتاسي بحمص.
4 / 1940: وفاة العلامة محمد طاهر الأتاسي وهو مفتي وتقلد الشيخ محمد توفيق الأتاسي منصب المفتي بحمص ليكون الخامس عشر من آل الأتاسي.
1941: الجنرال ديغول رئيس فرنسا وقائد القوات المتحالفة المنتصرة على الألمان يزور هاشم الأتاسي في منزله بحمص ويطلب منه العودة إلى منصة الرئاسة والأتاسي يرفض.
1941: وفاة العلامة تقي الدين أفندي الأتاسي إمام مسجد الدحية وناظر وقفه.
9 / 1941: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للمعارف.
4 / 1942: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للمعارف.
1943: الدكتور عدنان الأتاسي والسيد حلمي الأتاسي ينتخبان نائبين عن حمص في المجلس النيابي.
1943: عادل عماد الدين الأتاسي يعين مديرا لمالية حلب.
3 / 1943: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للعدل والمعارف والشؤون الاجتماعية.
1945: الدكتور عدنان الأتاسي يعين أول وزير مفوض لسورية في فرنسا بعد الاستقلال.
- 1945: وفاة العلامة محمد أبو السعود الأتاسي بحمص.
- 1946: الدكتور عدنان الأتاسي يعين وزيرا مفوضا في بلجيكا كذلك.
- 1946: حلمي الأتاسي ينتخب نائبا عن مدينة حمص في المجلس النيابي ثم يستشهد في حادث طائرة.
- 1946: تأسيس الهلال الأحمر في حمص وانتخاب فيضي بك الأتاسي رئيسا له حتى عام 1949.
- 1946: تأسيس جمعية العلماء بمحافظة حمص وانتخاب العلامة توفيق أفندي الأتاسي مفتي حمص رئيسا لها، والشيخ عاطف أفندي الأتاسي عضوا لهيئتها الإدارية.
- 1946: مكرم الأتاسي ينتخب نائبا عن حمص محل أخيه المتوفي حلمي.
- 12 / 1946: الدكتور عدنان الأتاسي يعين وزيرا للعدل والأشغال العامة.

1947: الحاج عاطف الأتاسي يشارك بعض أعيان الشام ومصر والعراق في تأسيس بنك إنقاذ أراضي فلسطين.

1947: الدكتور جمال الأتاسي يشارك في تأسيس حزب البعث ويترأس اللجنة التحضيرية لمؤتمر التأسيس ويضع دستور الحزب الأول.

1947: الدكتور عدنان الأتاسي والسيد فيضي الأتاسي ينتخبان نائبين عن حمص في المجلس النيابي.

6 / 1947: وفاة العلامة الفقيه محمد زاهد أفندي بن عبدالساتر أفندي الأتاسي مدير المدرسة الإسلامية الوقفية.

1948: نشوب حرب فلسطين واستشهاد السادة روحي الأتاسي ومحي الدين الأتاسي وفتحي الأتاسي في حرب اليهود.

1948: فيضي الأتاسي ينشئ جريدة السوري الجديد السياسية الشهيرة.

1948: عدنان الأتاسي يمثل سورية في اجتماع الجامعة العربية.

3 / 1948: فيضي الأتاسي يترأس الوفد البرلماني السوري في المؤتمر البرلماني العالمي في نيس الفرنسية.

4 / 1948: حسني الزعيم يكلف فيضي الأتاسي بتشكيل الوزارة ثم يعدل عن ذلك.

1949: الدكتور عدنان الأتاسي يعين وزير سورية المفوض في كل من فرنسا، سويسرا، اسبانيا، بلجيكا، هولندا، لكسومبورغ وايطاليا حتى عام 1952.

- 1949: فيضي الأتاسي يترأس وفد الهلال الأحمر السوري إلى افريقيا ممثلا بلاده.
- 1949: فيضي الأتاسي ينتخب نائبا عن حمص في المجلس النيابي
- 2 / 1949: قيام الوزارة الأتاسية برئاسة هاشم الأتاسي الثانية بعد انقلاب الحناوي حتى 1949/12.
- 3 / 1949: فيضي الأتاسي يمثل بلاده في اجتماع الوزراء العرب بالجامعة العربية.
- 14 / 4 / 1949: فيضي الأتاسي يسمى رئيسا للوزراء ليوم واحد.
- 17 / 4 / 1949: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للمعارف والصحة والشؤون الاجتماعية.
- 8 / 1949: فيضي الأتاسي يعين وزيرا الاقتصاد الوطني.

10 / 1949: مكرم الأتاسي يصبح رئيسا لبلدية حمص.

- 12 / 1949: انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيسا انتقاليا للدولة للمرة الثانية ريثما تقوم الانتخابات في 1950/9.
- 24 / 12 / 1949: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للدفاع والاقتصاد الوطني.
- 27 / 12 / 1949: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للعدل.

1950: مكرم الأتاسي يصبح محافظا للجزيرة ثم محافظا لدير الزور.

4 / 1950: صدر الدين الأتاسي يعين قائم مقام قضاء الزوية ثم الحفة.

9 / 1950: انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية السورية للمرة الثالثة.

1951: السيد ساطع الأتاسي يترأس منتخب كرة القدم السوري في دورة البحر المتوسط ويتقدم البعثة السورية في العرض الافتتاحي، ويحصل منتخبه على المركز الثالث.

- 3 / 1951: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للداخلية.
- 8 / 1951: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للخارجية.

12 / 1951: استقالة السيد هاشم الأتاسي من رئاسة الجمهورية احتجاجا على تدخل الجيش في أمور الدولة.

- 1953: العميد جودت الأتاسي يصبح مندوب سورية في اللجنة العسكرية للجامعة العربية حتى 1954.
- 7 / 1953: هاشم الأتاسي يتزعم المؤتمر الوطني ويعلن مقاطعة الانتخابات في عهد الشيشكلي.
- 1954: الدكتور عدنان الأتاسي والسيد فيضي الأتاسي ينتخبان نائبين عن حمص في المجلس النيابي.
- 1954: هاشم الأتاسي رئيس البلاد يفتتح معرض دمشق الدولي.
- 1954: الخمسينات: مكرم الأتاسي يصبح رئيسا لبلدية حمص.
- 1954: قاسم الأتاسي يصبح رئيسا لبلدية حمص حتى عام 1957.
- 1 / 1954: مكرم الأتاسي يعين وزيرا للزراعة.
- 2 / 1954: قيام الانقلاب على الشيشكلي بقيادة العقداء فيصل الأتاسي وزياد الأتاسي وأبو عساف وعودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية.
- 3 / 1954: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للخارجية.

10 / 1954: فيضي الأتاسي يعين وزيرا للخارجية.

1 / 1955: فيضي الأتاسي يمثل سورية في اجتماع الزعماء العرب في القاهرة لبحث قضية حلف بغداد، يجتمع برئيس وزراء العراق ببغداد نوري السعيد.

9 / 1955: نهاية الفترة الرئاسية الرابعة والأخيرة للسيد هاشم الأتاسي واعتزاله السياسة وحدوث أول انتقال دستوري شرعي في تاريخ البلاد إلى الرئيس المنتخب شكري القوتلي.

1956: العميد جودت الأتاسي يمثل بلاده اجتماع الدمام للقيادات العليا للجيوش العربي ثم يعين ملحقا عسكريا في الأردن وضابط ارتباط حتى عام 1957.

- 1956: المتسلطون العسكريون يدبرون تهمة الخيانة العظمى لفيضي الأتاسي وعدنان الأتاسي ومنير العجلاني وقيام المحاكمة الشهيرة.

1960: العميد جودت الأتاسي يعين سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في ايطاليا، ثم سفيرا لسورية بعد الانفصال حتى عام 1962.

- 7 / 1960: الدكتور شوقي الأتاسي ينتخب نائبا عن حمص في مجلس الأمة (المجلس البرلماني للجمهورية العربية المتحدة).
- 6 / 12 / 1960: وفاة عميد آل الأتاسي وأشهر مشاهيرهم الزعيم العربي الكبير فخامة الرئيس الجليل محمد هاشم بك ابن مفتي حمص العلامة محمد خالد الأتاسي وتشييع السوريين جثمانه إلى مقبرة آل الأتاسي.
- 1961: الدكتور شوقي الأتاسي ينتخب رئيسا للهلال الأحمر في حمص حتى عام 1971.
- 1961: فيضي الأتاسي ينتخب نائبا عن حمص في أول مجلس برلماني بعد الانفصال.
- 1962: العميد جودت الأتاسي يعين سفيرا لسورية في الاتحاد السوفيتي حتى عام 1964.
- 1962: محمد سري الأتاسي ينتخب نقيبا للصيادلة بحمص حتى عام 1969.
- 1962: رياض الأتاسي يصبح رئيسا لمكتب تفتيش الدولة.
- 10 / 1962: فيضي الأتاسي يمثل بلاده في المؤتمر العالمي للدول ذات النظام البرلماني في البرازيل.
- 3 / 1963: الدكتور جمال الأتاسي يعين وزيرا للإعلام في حكومة صلاح الدين البيطار ويصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة.

11 / 3 / 1963 : لؤي الأتاسي يصبح نائبا للحاكم العرفي العام بسورية إثر ثورة الثامن من آذار بعد ترفيعه لرتبة فريق وتعيينه قائدا عاما للجيش والقوات المسلحة.

* 19 / 3 / 1963 : لؤي الأتاسي يرحل إلى مصر للتفاوض مع عبدالناصر لإعادة الوحدة والمفاوضات تنتهي بتوقيع على اتفاقية الوحدة الثلاثية مع مصر والعراق.
23 / 3 / 1963 : الفريق لؤي الأتاسي يعين رئيسا لمجلس قيادة الثورة رئيسا للدولة.
* 7 / 1963 : الفريق لؤي الأتاسي يزور عبدالناصر ثانية في مصر ثم يستقيل من مناصبه الرئاسية بعد المناوشات بين الناصريين وباقي البعثيين.
8 / 1963 : الدكتور نور الدين الأتاسي يعين وزيرا للداخلية في وزارة صلاح الدين البيطار حتى 1963/11.
11 / 1963 : الدكتور نور الدين الأتاسي يعين وزيرا للداخلية في وزارة أمين الحافظ ونائبا للحاكم العرفي لسورية حتى 1964/5.
* 1964 : الدكتور جمال الأتاسي يؤسس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي المعارض.
* 5 / 1964 : الدكتور نور الدين الأتاسي يعين عضوا في المجلس الرئاسي.
* 10 / 1964 : الدكتور نور الدين الأتاسي يصبح نائبا لرئيس الوزراء حتى 1965/9.
* 1965 : وفاة العلامة محمد توفيق الأتاسي وهو المفتي بحمص ليشغل الفتوى العلامة بدر الدين بن محمود الأتاسي ويمسي المفتي السادس عشر من السادة الأتاسية.
* 2 / 1965 : محاكمة الشهيد فرحان الأتاسي وإعدامه.
* 9 / 1965 : الدكتور نور الدين الأتاسي يصبح نائبا لرئيس المجلس الرئاسي.
* 1966 : وفاة المفتي البدر الأتاسي وهو المفتي بحمص ليخلفه العلامة محمد طيب بن عبدالفتاح في منصب المفتي.
* 2 / 1966 : الدكتور نور الدين الأتاسي يصبح رئيسا لدولة سورية.
* 10 / 1966 : الدكتور نور الدين الأتاسي يصبح الأمين العام لحزب البعث العربي بقيادته القطرية والقومية.
* 1967 : الدكتور جمال الأتاسي يحضر المؤتمر الثقافي الافريقي ثم يقابل الرئيس جمال عبدالناصر في مصر.

1967 : رئيس سورية نور الدين الأتاسي يجتمع هذا العام في دمشق بناجي طالب رئيس وزراء العراق، ومحمد صدقي سليمان رئيس وزراء مصر، وبودغورني رئيس الاتحاد السوفييتي، وبومدين رئيس الجزائر، وعبدالسلام عارف رئيس العراق، ونائب رئيس ألمانيا الديمقراطية، وتيتو رئيس يوغوسلافيا، ومحجوب رئيس وزراء السودان، والعامري رئيس زراء اليمن، وولد دادا رئيس موريتانيا.

1967 : عبدالكريم الأتاسي يعين سفيرا لسورية ألمانيا.

1967 : اللواء الدكتور صباح الدين الأتاسي يصبح المفتش العام للجيش السوري.

18 / 5 / 1967 : رئيس سورية نور الدين الأتاسي يلقي خطاب أمام الجمعية العامة بالولايات المتحدة الأمريكية.

13 / 7 / 1967 : انعقاد مؤتمر القمة الرباعي في القاهرة بين نورالدين الأتاسي رئيس سورية، وجمال عبدالناصر رئيس مصر، وعارف رئيس العراق، وبومدين رئيس الجزائر.

- 1968 : العميد جودت الأتاسي يعين سفيرا لسورية في الأرجنتين حتى عام 1975.

1968 : الدكتور جمال الأتاسي يصبح الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

1968 : الدكتور شوقي الأتاسي ينتخب نقيبا لأطباء محافظة حمص.

10 / 1968 : نور الدين الأتاسي يصبح رئيسا للوزراء بالاضافة إلى رئاسته للدولة السورية حتى 1970/11.

- 1969 : السيد خلوصي الأتاسي ينتخب نقيبا لصيادلة محافظة حمص حتى عام 1994م.
- 1969: وفاة الحاج عاطف أفندي الأتاسي كبير أعيان حمص.
- 11 / 1970 : نور الدين الأتاسي يستقيل من مناصبه في رئاسة الدولة ومجلس الوزراء بعد قيام الانقلاب عليه ويعتقل.
- 1971 : وفاة نائب حمص ونقيب أطبائها ورئيس جمعية هلالها الأحمر الدكتور شوقي الأتاسي.
- 1971 : الدكتور جمال الأتاسي يعين عضوا في الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة لسورية ويشارك في وضع ميثاقها ثم ينشق عنها عام 1973.
- 1972 : العميد جودت الأتاسي سفير سورية في الأرجنتين يؤسس اتحاد المؤسسات العربية في أمريكا اللاتينية.

1973: الدكتور جمال الأتاسي ينشق عن الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي ويصبح أمين عام الحزب الاشتراكي العربي الديمقراطي المعارض حتى وفاته عام 2000.
1974: السيد خلوصي الأتاسي يصبح رئيس الهلال الأحمر بحمص حتى تاريخه، وينتخب أمين سر المنظمة في سورية حتى تاريخه.
1976: عبدالكريم الأتاسي يصبح سفيرا في ألمانية.
1978: عبدالودود الأتاسي يعين أول سفير لسورية في اليابان حتى عام 1986.
1979: محمد وجيه السيد سليمان الأتاسي ينتخب نقيبا لمهندسي حمص.
1979: أواخر السبعينيات: الدكتور جمال الأتاسي ينتخب أمينا عاما للتجمع الوطني الديمقراطي ويصبح رئيس المعارضة السورية.

- 1980: الدكتور عبدالعزيز الأتاسي ينتخب نقيبا لأطباء محافظة حمص.
- 1980: السيد وجيه السيد سليمان الأتاسي ينتخب نقيبا لمهندسي محافظة حمص.
- 11 / 1982: وفاة معالي فيضي الأتاسي ودفنه بحمص.
- 1984: وفاة سابع عشر مفتي من آل الأتاسي بحمص السيد محمد طيب الأتاسي.
- 1992: عبدالودود الأتاسي يعين قنصلا عاما في الأرجنتين حتى عام 1996
- 3 / 12 / 1992: وفاة رئيس سورية السابق نور الدين الأتاسي في فرنسا بعد 22 عاما من السجن.
- 18 / 5 / 1993: إزاحة الستار عن النصب التذكاري للرئيس نور الدين الأتاسي في مستشفى نور الدين الأتاسي بمدينة الجزائر العاصمة.
- 1996: الدكتور محمد أبو الخير الأتاسي ينتخب رئيسا لمنظمة الأطباء العرب الأمريكان بالولايات المتحدة.
- 2000: انتخاب آل الأتاسي السيد العقيد زياد بن خليل الأتاسي عميدا لآل الأتاسي وتشكيل مجلس الأسرة وفروعه ولجانه.
- 30 / 3 / 2000: وفاة المفكر السياسي والمعارض الكبير الوزير السابق الدكتور جمال الأتاسي بدمشق.
- 2001: بدء العمل على رفع بنيان مسجد آل الأتاسي بحمص.
- 22 / 4 / 2001: تأسيس أشهر منتديات الحوار السياسي: منتدى جمال الأتاسي

للحوار الديمقراطي بدمشق بعد وفاة جمال الأتاسي برئاسة السيدة سهير الأتاسي وعضوية نوار الأتاسي.

* 2002: تشكيل الجمعية الأتاسية الخيرية بالولايات المتحدة الأمريكية برئاسة الدكتور خليل الأتاسي.

2002: حمص تحتفي بحياة الراحل المخرج رفيق الأتاسي بعرض فيلم قصير عن سيرته.

14 / 11 / 2003: وفاة رئيس الدولة السورية الفريق لؤي الأتاسي بحمص.

2008: الانتهاء من بناء جامع الأتاسي أكبر جوامع مدينة حمص وافتتاحه رسميًا.

14 اغسطوس 2020: تأسيس جمعية الأتاسي الاجتماعية في تركيا للتعليم والثقافة والدعم المجتمعي برئاسة السيد نور نديم الأتاسي.

1 اغسطوس 2021: افتتاح دار آل الأتاسي في مدينة اسطنبول.

مدينة حمص
حتى بدايات الحكم العثماني

تقع مدينة حمص في وسـط سـهل زراعي خصب ضمن سورية الوسطى، في السهل المنخفض الفاصل بين جبل لبنان وجبل الأنصارية والمتأثر بالمناخ البحري المتوسطي، على نقطة ارتباط هامة على طريق حلب دمشق، وسكة حديد حلب-حمص-رياق-بيـروت، وكذلك طريق الخليج الفارسـي - البحر الأبيض المتوسـط عبر دير الزور وتدمر، وهي مدينة ذات شبكة مياه متطوّرة للغاية منذ العصور القديمة[1].

رغم أن المنطقة مسكونة منذ 3000 عام قبل الميلاد، إلا أنه يعتقد أن تأسيس المدينة كان ما بين سنوات 305-280 قبل الميلاد على يد سيلوقس الأول نيكاتور (المنصور) Seleucus I Nicator، وتم ضمّهـا في عهـد بومبيـوس عـام 64 قبـل الميـلاد إلى الإمبراطورية الرومانية[2].
وقد بدأ حوالي عام 96 ق.م حكم سلالة من العرب لحمص، طغى على العديد منهم اسـم «شمشـغرام»، وكلمة (شمشـي جرم) مؤلفة من كلمتين سـريانيّتين: شـمس، ومعناها الشمس (الإله شمش)، وجرم، معناها الحاكم= الحاكم باسم الإله شمش.[3]

1 Mantran,Robert, "Humus".TDV İslam Ansiklopedisi, XVIII (1998), 370

2 المصدر السابق.

3 كحلة، نزار مصطفى، إمارة شمشغرام العربية في حمص 96 ق.م- 79م، المعرفة، العدد 613، ص106

وقد بدأ دور مدينة حمص إقليميًا من معبد الشمس، حيث كان لكهنته أهمية فكرية وسياسية على المنطقة بأسرها، واستطاعت سلالة شمسغرام (أسرة الشمس) أن تستقلّ بحكم المدينة عن سلطة السلوقيين لمدة أكثر من نصف قرن قبل استيلاء روما على سورية، وقد ألّف هؤلاء الحكام (الأمراء أو الملوك) العرب دولة صغيرة لهم في سورية الوسطى، وكانوا يتولّون فيها أيضًا سدانة معبد الشمس المشهور.[1]
و عند دخول الرومان إلى سورية في 64 ق.م أقرّ القائد الروماني بومبي لرئيس هذه الأسرة في حكمة في منطقة حمص وجوارها، كما عقد معه صداقة، ولقّب نفسه بالاسم العربي «سمسيغرام» في احتفالات النصر في روما.
وبلغ أوج ازدهار حمص خلال العصر الروماني، التي عرفت باسم «اميسا»، بعد زواج القائد الروماني ذو الأصل الليبي من لبدة (خمس) القائد سبتيموس سيفيروس من الأميرة الحمصية جوليا دومنه، ابنة كاهن معبد إله الشمس، فقد اضحت حمص بسبب مصاهرتها للقائد سبتيموس مركزًا للإقليم الروماني[3].
ثم تعاظم شأن المدينة بعد ذلك، حينما أعلن الكاهن الأعظم لمعبد الشمس الحمصي، ايل جبل (Heliogabalus) ، أو ماركوس أورليوس أنطونيوس (Marcus Aurelius Antoninus) إمبراطورًا لروما في 217 ميلادية.[4]
وقد استطاعت حمص من خلال معبد الشمس أن تتربع على عرش روما سيدة العالم في ذلك العصر، وتتحكم في مصير الامبراطورية الرومانية لمدة خمسين عامًا تقريبًا، كما استطاعت أن تفرض لفترة قصيرة عبادة إله الشمس الحمصي «إيلا جبل» الذي لا يقهر كأعلى وأعظم آلهة في مدينة روما <<deus invictus Sol>> <<Elagabalus.[5]
أما في العهد المسيحي فقد أنشأت في أوائل القرن الخامس الميلادي أسقفية في المدينة تتبع لدمشق، لتتحول المدينة إلى مركز ديني بعد اكتشاف رأس يوحنا المعمدان (SaintJean Baptiste) بالقرب منها.[6]

---

1 المصدر السابق.

2 المصدر السابق، ص107

3 الموصلي، محمد ماجد، الموجز في تاريخ حمص وآثارها، ص14

4 Mantran, 371

5 عز الدين، عبدالحميد، مدينة حمص في العهد الروماني، دراسات تاريخية، 29 -30 آذار-حزيران 1988، ص86

6 Mantran, 371

وحينما أصبحت جيوش الإسلام العربية على مقربة من المدينة بعد معركة اليرموك 636 م.، تـرك الإمبراطور هرقل مدينة حمص، لتفتح على يد أبوعبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد دون إراقة الدماء بعد أن استأمنهم أهلها، وغدت بعد الفتح قاعدة عسـكرية، أطلق عليها «الجند المتقدّم» و«الناصية الأولى» ، وكان تغذّي جيوش الفتح الإسلامي في جميع الجهات وحتى في غزو البحر ، وقد دفن في المدينة حوالي 500 من الصحابة ، وعلى رأسهم القائد خالد بن الوليد.

وفي عهد معاوية بن سفيان أصبحت حمص ولاية تتبع لسورية، وظلّت في زمانه إحدى المراكز العسكرية الخمسة، أما في العهد العباسي فقد أظهرت حمص نزعة التمرّد ضد السلطة، وظهرت حتى القرن الثالث الهجري في المدينة عدة ثورات على العباسيين .

وفي الفترات التالي توالت على حمص عدة دول وسلالات حاكمة، بدايةً بالطولونيين فالإخشيديين، والحمدانيين والفاطميين وبنو مرداس والسلاجقة، واستمرت تلك الفترة منذ القرن التاسع حتى القرن الثاني عشر ، ويُعتقد أن التواجد التركي قد بدأ منذ تلك الفترة وثبّت أقدامه فيها ، وظهر بشكل واضح عبر محاولة الأمير التركي آلب تيكن بكجور (Alptekin Bekcur) الإستقلال بحمص، وهو ما حدث بعد 3 سنوات من حركته، حيث اضطر الحمدانيون لإقطاعه حمص في عهد سعد الدولة[8].

---

1 الدعجة، مهند نايف مصطفى، حمص منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية العصر الأموي، ص88.
محمد بن عبدالله الأزدي (334 هـ. 945 مـ.) تحقيق: عبدالمنعم عبدالله، ص424
البسوي، المعرفة والتاريخ، مجـ2، ص303
ابن سعد، الطبقات، ج7 ص448

2 ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج1، ص99

3 الدعجة، ص89

4 Mantra, 371

5 تتفاوت الروايات بخصوص العدد الدقيق للصحابة المدفونين بحمص، للإستزادة انظر:

6 Mantran, 371

7 الموصلي، ص28

8 المصدر السابق، ص29

وقد كانت حمص في تلك الفترة من أقوى خطوط الدفاع الإسلامي ضد الصليبيين[1] وهذا ما دفع أعدادًا كبيرة من المهاجرين جلّهم من التركمان والشركس إلى الهجرة من بلاد السلاجقة نحو حمص.

بدأت أهمية المدينة بالتزايد مرة أخرى ابتداءً من عهد الأتابكة/ الزنكيين، بعدما كانت ساحة صراع بين الأمراء على مدى 3 قرون تقريبًا، وحسب الإدريسي الذي زارها في ذلك الوقت، فقد كانت مدينة ذات حيوية كبيرة، محاطة بالمزارع والبساتين المروية بشكل جيد جدًا، وفيها جامع من أكبر جوامع سورية وهو الجامع الكبير، الذي أخذ اسم «النوري الكبير» بعد ترميمه من قِبل نور الدين الزنكي إثر الزلزال الذي ضرب حمص في القرن الثاني عشر.

وبرزت أهمية حمص في ذلك الوقت كثغر من ثغور الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين، خصوصًا في قلعة الحصن القريبة، والذين كان خطرهم على المدينة كبيرًا، حيث أنهم كانوا يصلون بغاراتهم حتى البساتين المحاذية لحمص من الجهة الغربية ويسرقون الأحصنة منها[4].

كما واجهت حمص الخطر المغولي واصطدمت الجيوش الإسلامية بهم عند المدينة في ثلاث وقائع (معركة حمص الأولى بالقرب من قبر خالد بن الوليد عام 1260 ميلادية وانتهت بانتصار الجيوش الإسلامية المتحالفة بقيادة الأشرف موسى، معركة حمص الثانية عام 1281 ميلادية وانتهت بانتصار المماليك بقيادة المنصور قلاوون، ومعركة حمص الثالثة أو معركة وادي الخزندار في 1299 ميلادية، وانتهت بانتصار المغول)، وقد بدأت المدينة منذ عهد الناصر محمد بن قلاوون بفقدان أهميتها التي نالتها في العهد الأيوبي، وتحوّلت لمركز إداري صغير[5].

1 Mantran, 371

2 الموصلي، ص30

3 الادريسي، نزهة المشتاق، مج1، ص374

4 الموصلي، ص33

5 الموصلي، ص35

Mantran, 372

وهكذا فإن حمص قبل العهد العثماني كانت تمرّ بفترات انتعاش وفترات انتكاس، فتارة تتصدر المشهد وتارة تنسى وتهمل من قبل الحكام، وقد لعبت الحروب دورًا في حركة الصعود والهبوط للمدينة، فالحروب الداخلية بين الأمراء جلبت الضرر والخراب للمدينة، أما الحروب الصليبية - الإقليمية فقد ساهمت في تعزيز دور المدينة بحكم موقعها الإستراتيجي ودفعت الحكام ذوي البصيرة للاهتمام بها وتدعيمها من الناحية العسكرية، ويمكن مشاهدة انعكاس هذا الصعود والهبوط في كتابات الرحّالة والمستكشفين الذي مرّوا بالمدينة[1]

دخلت المدينة تحت الحكم العثماني على يد السلطان سليم الأول أثناء حملة سورية - مصر، حيث دخلها في 21 أيلول 1516 وتم تنظيمها إداريًا مع حماة كسنجق واحد يتبع لأيالة الشام، إلى أن تم فصلهما في 1568 لتكون حمص سنجق/لواءًا مستقلًا وتبقى على هذا الحال حتى منتصف القرن التاسع عشر.[2]

في ظل تسع قرون تقريبًا من الحاكمية العربية الإسلامية، لا يمكن إلا القول بعروبة المدينة، مع ميّزة إضافية من ميّزات البلاد العربية وهي احتواء الثقافات ودمغها بالطابع العربي، وهذا ما نستطيع تبيّنه من خلال المصادر التي بين أيدينا.

نعلم أن المكوّن الإسلامي غير العربي قد بدأ بالتواجد بشكل ملحوظ في المدينة منذ الحملات الصليبية، حين كانت المنطقة مركز استقطاب للمسلمين الأتراك والأكراد في ظل حاكمية الدولة السلجوقية التركية للجهاد ضد الصليبيين، وكما نعلم أن حمص قد أقطعت من قبل نور الزنكي إلى أسد الدين شيركوه، الكردي الأصل، ، وكان أغلب أفراد فرقته من الأكراد[3]، وكذلك مجيء عدد كبير من التركمان

---

1 للإستزادة: حمص في عيون الرحالة، اختيار وتقديم: د.محمد عيد المنصور، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. (دمشق 2015)

2 Mantran, 372

3 البيطار، عبدالرحمن، حمص- دراسات في تاريخها وآثارها، ص144،
انظر: المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص41

(الأتراك المسلمين) واستقروا في تلك الفترة خارج المدينة بالقرب من القلعة[1]، وكانت أكبر موجة هجرة تركية في عهد السلطان سليم الأول، الذي استقدم عدة عشائر تركية سنّية المذهب وأسكنهم في الجهة الغربية للمدينة[2]، ولم تكن هذه الموجة الأخيرة للهجرة التركية نحو المدينة، بل يمكن رصد إسكان الدولة العثمانية لموجة أخرى من المهاجرين التركمان في أوائل القرن الثامن عشر نحو حمص وحماة لحماية طريق الحج كهدف رئيسي[3]، وبالطبع دون نسيان المكوّن المسيحي الأقدم في المدينة بطوائفه المتعددة، والذي لم يتأثر وجودهم أو معاملتهم من قبل المسلمين بمجيء الصليبيين، وفي النهاية فإن جميع المكونات العرقية والقومية والدينية في المدينة قد تمازجت وتعرّبت[4]، وكذلك فإن الأمر سارٍ على اليهود الذين سكنوا المدينة في ذلك الوقت، رغم قلّة عددهم[5].

وإن من الصائب مقارنة ما كتب الرحّالة في فترات متباعدة بخصوص هذا الأمر، فقد أورد ابن بطوطة فيما كتبه عن رحلته في القرن الرابع عشر الميلادي بخصوص أهل حمص: «وأهل حمص عربٌ لهم فضل وكرم..»[6]، ثم في القرن السابع عشر، أي بعد ثلاثة قرون تقريبًا، يذكر الرحالة الكبير أوليا جلبي في كتاب سياحته أهل حمص ويؤكد على أنهم من طائفة «الأوغوز» التركية[7]، والمقصد من كلامه أن أغلبهم من التركمان، وبالطبع في هذا الكلام نوع من المبالغة،
ولكنها دلالة لا يمكن إنكارها على التواجد التركي الكبير ضمن المدينة في ذلك الوقت، ولكن رغم ذلك التواجد نجد أنهم قد تعرّبوا مع الزمن، وحتى في المنطقة

---

1 البيطار، ص144.
انظر: أبو شامة المقدسي، الروضتين في أخبار الدولتين، ج1، ص221

2 الخوري عيسى، تاريخ حمص- الجزء الثاني، ص288

3 أرشيف رئاسة الوزراء التركية، الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: C..DH..97 - 4804، إسكان عشائر التركمان في حمص وحماة لحماية طريق الحجاج والمسافرين من قطاع الطرق وهجمات العربان.

4 البيطار، ص144

5 أرشيف رئاسة الوزراء التركية، الأرشيف العثماني، دفتر تحرير رقم: 418

6 ابن بطوطة، تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. انظر: حمص في عيون الرحالة، د.محمد عيد المنصور.

7 Günümüz Türkçesiyle Evliya Çelebi Seyahatnamesi. III Cilt. 1 Kitap S.90. Haz: S.A.Kahraman- Y.Dağlı

ذات التركيز العالي للسكان التركمان حيث تم إسكانهم، والتي سميّت باسمهم «باب التركمان»، لا نجد أن المنطقة متمايزة عن بقية مناطق المدينة الداخلية بطابع تركي، بل تمازجت مع بقية أحياء المدينة مع مرور السنين حتى غلب عليها الطابع العربي بشكل كامل.

كما يجب التنويه على أنه وبجانب المكون التركي، وبشكل أقل الكردي، فإن كون المدينة واقعة على طريق الحج، وكونها في منطقة عبور القادمين والعائدين من وإلى الشرق (عجم، إيرانيين)[1] قد ساهم في زيادة التنوّع العرقي لسكان لمدينة، لكن بشكل محدود.

إن تناول تاريخ المكوّنات الإثنية في المدينة وتوزّعها ومن ثم تعايشها، يساعدنا أولاً في فهم طابع المدينة التي نزل فيها آل الأتاسي أول عهدهم، وثانيًا فهم حال المدينة حينما نزلوا بها، والخلاصة أن مدينة حمص مع بداية العهد العثماني يمكن وصفها أنها مدينة متواضعة من الناحية السكانية والإقتصادية، اكتسبت لوقوعها على طريق الحج أهمية في أوقات السلم، إلا أنها ظلّت تصنف كقصبة صغيرة، كما لنا أن نذكر التنوّع العرقي والديني لسكّانها، ففيها المسلمون من المذاهب الأربعة وفيها غير المسلمين من المسيحيين بطوائفهم الأربعة بالإضافة لليهود ذو العدد القليل[3]، وفيها العرب والترك والكرد، إلا أن طابع المدينة بقي على الدوام عربي إسلامي كما أسلفنا.

---

1 الأرشيف العثماني، ملف رقم: HR. MKT .32 - 6 : التعرّض للحجاج الإيرانيين العائدين بالقرب من قصبة حمص.

2 حسب أوليا جلبي (المصدر السابق):» في المدينة شيخ إسلام لكل مذهب من المذاهب الأربعة»، ويقصد بشيخ الإسلام: المفتي.

3 الأرشيف العثماني، دفتر تحرير رقم:418

جذور العائلة: آل الأتاسي في العهد المملوكي وبدايات العهد العثماني

إن التمهيد التاريخي السابق أعطانا فكرة عن الملامح المبكرة لحمص العثمانية، التي كانت متأثرة بقوانين العهد المملوكي وتشريعاته. في مبحث نزول آل الأتاسي مدينةَ حمص، سننطلق من نقطتين رئيسيتين، ماهية عائلة/ سلالة الأتاسي في ذلك الوقت وما قبله، ودلائل استقرارها في المدينة، وذلك حسب المصادر التاريخية المثبتة.

وسيتمّ تناول تاريخ العائلة بحسب تلك الأدلة، الأقدم فالأقدم، إذاً سنبدأ من أقدم ذكر لاسم العائلة في مخطوط الشيخ إبراهيم الأتاسي من عام 1450م، ثم سننتقل إلى الدليل الأقدم لتواجدهم في حمص، وهي **أوقاف الشيخ علي الكبير الأتاسي** المتوفى عام 1509م، والجد الجامع لآل الأتاسي في حمص.

وبشكل عام فقد تواجد أبناء الأتاسي في سورية كعائلة دينية سياسية منذ العهد المملوكي بدلالة المصدر الأقدم الذي بين أيدينا، ورغم أننا لا نعلم بالضبط مدى قدمهم في المجال الديني السياسي إلا أننا، ولعوامل كثيرة، نجزم بتعهّدهم لمناصب دينية سياسية مختلفة منذ القرن الرابع عشر الميلادي على أقل تقدير.

هو الشيخ إبراهيم بن الشيخ أحمد الأطاسي (الأتاسي)، إمام قلعة شيزر شمال غرب حماة وإمام جماعة سقلسيز التركمانية التي حكم زعمائها بالوراثة منطقة شيزر وقلعتها. والشيخ ابراهيم الأتاسي هو أقدم فرد نعرفه من آل الأتاسي حتى الآن، ومع اسمه أقدم ذكر لكنية «**الأطاسي/ الأتاسي**» التي وردت في خاتمة المخطوطة أدناه من كتاب «**المبارق في شرح المشارق**»

حيث يذكر ناسخ المخطوطة أنه كتبها لشيخه «**إبراهيم بن أحمد الشهير بابن أطاسي**»، وأرخ انتهاء نسخ المخطوطة لعام «أربع وخمسين وثمانمئة» (854 هـ/ 1450م). ورغم أننا لم نجد ذكرًا (حتى الآن) لهذا الجد في المصادر المكتوبة، يمكن تأكيد أنه أقدم من جميع أجداد العائلة المعروفين في المصادر الثابتة المؤرخة. ونستطيع أن نستنتج من نهاية المخطوطة أنه كان كهلًا على الأقل حين ذكره الناسخ ونعته بالشيخ. ورغم أن لقب «شيخ» قد يكون مجرد لقب ديني تبجيلي إلا أنه لا يطلق على الشباب في مقتبل العمر. كما أنه وصف والده بـ «الشيخ أحمد»، وهذا ما يؤكد لنا أن الشيخ إبراهيم الأتاسي ووالده الشيخ أحمد كانا معروفي الأصل والنسب في الأوساط المحلية، مع دلالات على توارث العلم من الأب إلى الابن. كل هذا يدفع ببدايات العائلة في الوثائق إلى أكثر من مائة وخمسين سنة على الأقل قبل الجد المعروف بـ «علي الكبير»، دفين مسجد دحية الكلبي بحمص، والذي سيتم تناول قضيته في المبحث القادم.

---

1 وهو مصنف في علم الحديث من تأليف ابن الملك الأزميري، المتوفى سنة 801 هـ/1398م. كانت المخطوطة في مكتبة مسجد آل الأتاسي والآن تعتبر مفقودة بسبب الحرب. الصورة أعلاه للورقة الأخيرة من المخطوطة، صورها السيد باسل الأتاسي عام 2010.

وثيقة رقم1: نهاية مخطوطة إبراهيم الأتاسي/ مخطوط المبارق في شرح المشارق:

«تم كتاب المبارق في شرح المشارق بتاريخ خامس شهر جمادى الآخر وقدره من شهور سنة أربع وخمسين وثمانماية (1450م)، كتب لخدمة المولى المخدوم والأخ العزيز الشيخ الإمام العالم العامل التاج الملة والدين الشيخ إبراهيم ابن مرحوم الشيخ أحمد الشهير بابن أطاسي الإمام يومئذ لجماعة الجناب الكريم العالي المولوي الملكي الظاهري أمير طوغان بن سقلسيس[1] أحسن الله عاقبتهم وأسكنهم في جنة الفردوس بحرمة نبينا محمد...»

تصوير: باسل الأتاسي.

1 ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف (توفي 874هـ/1470 م)، «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» مج11، ص211؛ حيث قال "وتوفي الأمير سيف الدين طوغان من سقلسيز التركماني أمير التركمان. في شهر ربيع الأول، واستقرّ ولده في إمرة التركمان من بعده". كما ذكره ابن شاهين في كتابه "نيل الأمل في ذيل الدول»، مج 6، ص 72، حيث قال: "وفيه [أي عام 864] مات أمير التركمان السقلسزية طوغان بن سقلسيز. وكان لا بأس به. وقرر في إمريته من بعده ولده". وذكره أيضاً محمد بن إياس الحنفي القاهري في كتابه "بدائع الزهور في وقائع الدهور»، مج2، ص 357. وأضاف "بوبر" في هامش 633:7 عن كتاب "الحوادث": "وقدم ولده إلى القاهرة بسيفه".

نلاحظ أن المصدر يأتي على ذكر شخصية أخرى معاصرة للشيخ إبراهيم. فالأخير سـمي «الإمـام يومئذ لجماعة الجناب الكريم العالي المولـوي الملكي الظاهري أمير **طوغان بن سقلسيس**».

الأمير طوغان، على خلاف إمامه إبراهيم، له ذكر في المصادر؛ فقد ذكره ابن تغري بردي في كتابه «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» في حوادث سـنة 864 هـ (60/1459م) «وتـوفي الأميـر سـيف الديـن **طوغـان بـن سقلسـيز** التركماني أمير التركمان».

وطوغان ابن سقلسيز، أو كما تلفظ بالتركية (صاقالسز)، هو من قبائل السقلسيزية البدوية التركمانية (صاقالسـز اوغللرى/ أبناء صقالسز[1]) المتفرعة من عائلة أكبر هـي أبناء «كوبيك»[2] الذين ينتمون لعشـيرة «أفشـار» الأوغوزيـة، وتوزّعت **قبيلة صقالسـز** في مناطـق غـرب حلـب[3]، كما ذكرت المصـادر حاكميتهـم على منطقة «شـيزر» وقلعتهـا في حماة[4] ونيابتهم فيها، وذلـك كما ورد في كتاب «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشـهباء»: «... ثم توجّه إلى سقلسـيز التركماني نائب شيراز[5] لائذًا بـه»[6]، والنائـب المذكور هو «**طورغول**» (**طرغلي**، كمـا ورد في المصادر العربية) بن سقلسـيز[7]، الذي قتل في 842 هـ (1439م) في أحداث تمرد «**تغري برمش**» نائب حلب في السنة ذاتها، و وُصف بأنه «من أعيان أمراء بلاد حماة[8]».

---

1 وصقالسز في التركية تعني: الأمرد، عديم اللحية.

2 DOĞAN, Sinan, MOĞOLLARIN ANADOLU İŞGALİ MARAŞ'IN DEMOGRAFİK YAPISINA ETKİLERİ (ULUSLARARASI SELÇUKLU DÖNEMİNDE MARAŞ SEMPOZYUMU, III.Cilt), 241

3 المصدر السابق، 228

4 KURT, Yılmaz, "ÖZEROĞULLARI", TDV İslâm Ansiklopedisi, EK2, 387.

5 هي شيزر وليست شيراز، وذلك بحسب كتاب "إنباء الغمر بأبناء العمر" لابن حجر العسقلاني، حيث ذكر في حوادث سـنة 820 هـ، المجلد الثالث ص133: "وفي أواخر شـعبان سـجن طرغلي وابن عمه طغريل ابنا سـقل سيز وسجنا - بقلعة حلب، وقرر محمد بك - التركماني في نيابة شيزر عوضاً عن طرغلي".

6 الطباخ، محمد راغب، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج3 ص36

7 لا معلومـات دقيقـة حول صلة القرابة بين الأمير طرغلي والأمير طوغان، لكن المؤكد كونهم من السـلالة الحاكمة للمنطقة.

8 بن شاهين الملطي، عبدالباسط، نيل الأمل في ذيل الدول، ج5 ص88

وآثبتت إمارة **طرغلي** وأبناء سقلسيز على قلعة شيزر كذلك بحسب النقوش الموجودة ضمن القلعة، ومنها:

نقش رقم1: نقش كتابي باللغة العربية منقوش على حجر أسود (62*40 سم)، متموضع عند جدار منزل الجسر في منطقة القلعة، وُجد من قِبل ماركس فان برشم، وقراءته كالتالي[1]:

... بابطال المقر الكريم العلائي **طرغلي بن صقلسيز**
نائب شيزر المحروسة أعز الله أنصاره [ما على]
... (أهل شيزر) جريًا في ذلك عاده والده المقر
المرحوم (.....) ملعون بن ملعون من يجدد مظلمة

ومن الجدير بالذكر أن طرغلي هذا كان قد ذكره ابن حجر العسقلاني في كتابه قبل ذلك في سنة 820 هـ (1417م)[2]، أي قبل عشرين سنة، قائدًا للتركمان يؤتمر بأمره. ومن المصدر السابق أيضًا نلاحظ ما ذكر عن كون طرغلي كان وابن عمه في حماة: «وفي أواخر شعبان سجن **طرغلي** وابن عمه **طغريل** ابنا سقل سيز وسجنا - بقلعة حلب»[3]، أي أن تلك القبيلة التي تواجدت في البداية غرب حلب، قد استقرّت -أو جزءًا منها- شمال غرب حماة، وبسطت حاكميتها على المنطقة، ومن المؤكد أن الأمير طوغان المذكور في ذيل المخطوط كان في تلك المنطقة وجماعته، خصوصًا مع ما ذكر عن تسلّم ابنه الإمارة من بعده وقدومه إلى القاهرة بسيفه[4]، أي أنها إمارة متوارثة. كما نتبين ذلك في النقش رقم1 المبيّن سابقًا، حيث ذكر إبطال الأمير طرغاي بن صقلسيز المظالم جريًا على عادة والده المرحوم من قبله.

---

1 Tonghini, Cristina, Shayzar I: The Fortification of the Citadel, History of warfare, Vol: 71, 62-63

2 العسقلاني، ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر، أحداث سنة عشرين وثمانمائة: "وأمر طرغلي بن صقل سيز السفر لجمع التراكمين فتوجه.."

3 المصدر السابق، أحداث سنة عشرين وثمانمائة.

4 أضاف "وليم بوبر" ضمن طبعته لكتاب "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" في هامش 7:633 عن كتاب "الحوادث": "وقدم ولده إلى القاهرة بسيفه".

وحيث إن هنالك إمامًا لكلّ جماعة من الجماعات العسكرية غير النظامية كالتركمان، يقوم مقام قاضي العسكر والمفتي في ذات الوقت، نتبيّن أن **الشيخ إبراهيم الأتاسي** هو إمام قلعة شيزر شمال غرب مدينة حماة التي كان أميرها طوغان بن سقلسيز. ومن هنا نعلم أن تاريخ العائلة في المجال الديني والسياسي على حد سواء قديم جدًا، وأقدم بعقود كثيرة من الحكم العثماني لسورية، وأن نشاطهم السياسي والديني لم يقتصر على مدينة حمص فقط، بل هو على أقلّ تقدير؛ موجود في موقع عسكري شمال سورية، ولذلك فثمة احتمال كبير لوجود نشاط لهم قبل ذلك في مناطق مختلفة في سورية والأناضول.

وكذلك نتبيّن أن اختلاط عائلة الأتاسي بالمكوّن التركماني قديم للغاية، قبل فترة طويلة من مجيء العثمانيين لسورية وقبل استقرارهم في حمص حتى، وعلى ذلك نستطيع تخمين سبب تسمية أحد أبناء العائلة في العهد العثماني؛ المفتي الأول **الشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي**، بالتركماني، وتكرار النسبة التركمانية في أكثر من مصدر. فيما يبدو أن العلاقة مع الجماعات التركمانية شبه العسكرية والأمراء التركمان تعود لفترات أقدم.

2.1.1 الشيخ العارف بالله الولي علي الأتاسي (1)
(وفاته: 914 هـ / 1509م)

هو **الشيخ علي علاء الدين بن الشيخ خليل الأتاسي**، الجد الأعلى المثبت لجميع الأتاسية في حمص، ويبدو أنه وعائلته أول من نزل حمص من آل الأتاسي، كما كان من كبار علماء المذهب الحنفي في مدينة حمص في العهد المملوكي. وبحسب الأوصاف التي نعت بها في التراجم ومنها ما نقش على ضريحه، وأهمها أنه «شيخ مُسلك مرشد»، نتبيّن أنه كان ذا مرتبة عالية في الحلقات الصوفية تدلّ على أنه قد أُذن له بتهذيب السالكين وإرشاد المريدين، وبذلك يكون بالإضافة إلى علمه الشرعي التخصّصي بالمذهب الحنفي، أحد أكبر مشايخ الطرق الصوفية في المنطقة السورية[2].

---

1 ألحقت صفة الولي به في أوقافه التي سيتم عرضها، وذلك عبر كلمة «عزيز»، التي تعني الولي أو القديس باللغة التركية.

2 إعتمادًا على وصف ولي، الذي لا يلحق بمشايخ الصوفية العاديين بل بمن وصل لدرجة عالية من بينهم.

1.2.1 [illegible]

لم يذكر الشيخ علي في الكتب بترجمة مستقلّة، ولكنّه ذكر في ترجمة حفيده **المفتي أحمد بن خليل بن علي الأتاسي الحمصي**، فقيل فيه:

"وجدّه (أي جدّ أحمد) عليّ هو العارف بالله تعالى الذي أخبر عنه الشيخ الفاضل الصوفي محمود صهر سيدي الشيخ علوان الحمودي أنه ظهرت له كرامة الأولياء بعد موته.. وبالجملة فبيتهم (أي آل الأتاسي) بيتٌ ظاهر البركة، وخرج منهم فضلاء ونبلاء عدّة..»[1]

ومن أصدقائه في مدارسة العلم **الشهاب أحمد بن محمد ابن القاضي إبراهيم الأنطاكي** ثم الحلبي، مفتي حلب وخطيب المسجد الأموي فيها، وعلى يد الأنطاكي درس حفيد الشيخ علي، المفتي **أحمد بن خليل الأتاسي**، ومن تلامذة الأنطاكي أيضًا **ابن الحنبلي**، الذي ترجم لشيخه الأنطاكي وذكر الشيخ علي في تلك الترجمة، فكان مما قال:

" وله -أي للأنطاكي- من التآليف [كتاب] مناسك، حمله على تأليفه الشيخ الفاضل السالك العارف بالله تعالى **علاء الدين علي بن الأطاسي الحمصي**، حين مر عليه بحمص متوجهًا إلى زيارة بيت المقدس في حدود **سنة أربع**[2] (904 هـ/ 1499م)، وأخبرني أنه لما مرّ عليه أنزله في منزله، وصوّمه رمضان عنده، وسأله في كتابته

---

1 ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، الجزء الأول، ص 281.

2 المصدر السابق، ص281. ورد فيها أن الزيارة كانت في 944 هـ.

* أورد باسل الأتاسي في كتابه **"بغية الناسي والعقد الألماسي في أنساب ومناقب السادة آل الأتاسي"** شرحًا مفصلًا عن إشكالية تاريخ الزيارة:

أما ما ذكره ابن الحنبلي في در الحبب عن تاريخ الزيارة المزبورة ونقلناه أعلاه فلا يعدو كونه هفوة النساخ، يدل على هذا تفاوت ما جاء في النسخ عن هذا التاريخ كما ذكر المحققان للكتاب الأستاذان محمود الفاخوري ويحيى عبارة، ففي النسخة التي اتخذاها أساسا لتحقيق كتابهما، وهي مخطوطة مكتبة جامعة دار العلوم بمدينة ديوبند بالهند (رقم 91/تاريخ)، المنسوخة عام 981هـ (بعد وفاة المؤلف بعشر سنوات) لناسخ غير معروف، ورد فيها أن زيارة الشهاب الأنطاكي للعلاء الأطاسي كانت في حدود سنة أربع [وتسع مائة، ساقطة]، واتفق معها نص الترجمة الوارد في مخطوطة الكتاب المحفوظة بمكتبة أحمد عارف حكمت بالمدينة المنورة (رقم 236/تاريخ) المنسوخة عام 1010هـ برسم قاضي القضاة بدمشق عبدالرحيم أفندي اسكندر زاده. انظر: بغية الناسي والعقد الألماسي في مناقب وأنساب السادة آل الأتاسي.

-أي كتاب المناسك-، فامتنع، فأحضر له [كتاب] الهداية[1] وشروحها سبعة عليها، فلم يسعه إلا أن كتب ذلك، وجعل مبناه على عبارة الهداية..."[2]

ومن الواضح أن الشيخ علي كان ذائع الصيت في زمانه، وله علاقات بنخبة العلماء في سورية، أهمهم **الشهاب أحمد بن محمد الأنطاكي** مفتي حلب، الذي نزل عنده في904هـ/ 1499 م. شهر رمضان كاملًا، كما كان **قاضي حماة محمود بن علي الحسيني** من تلاميذه[3]، أي أننا نتحدث عن عالم متمكّن ذي شهرة وعلاقات، وهذه دلالة أخرى على الإرث العلمي لعائلة الأتاسي.

2.2.1.1 أوقاف أمراء المماليك على الشيخ علي الأتاسي

إن أوقاف أمراء المماليك على الشيخ علي الأتاسي وأولاده وذريته تكاد تكون أهم النقاط في الحقبة الأولى من تاريخ العائلة في حمص، إذ إنها تبيّن قدوم الشيخ علي الأتاسي وعائلته إلى حمص في فترة محددة من العهد المملوكي، كما تبين جانبًا آخر من علاقات الشيخ علي، وهو جانب علاقته مع الأمراء والحكّام في زمانه.

وأوقاف أمراء المماليك التي نعلمها اثنان؛ الأول: حين أوقف نائب حمص في عهد السلطان المملوكي قايتباي، **الأمير إبراهيم بك ذو القادر**[4] (ولايته في تسعينات القرن الخامس عشر الميلادي: 1490) على الشيخ علي الأتاسي وأولاده وذريته من **آل الأتاسي** بستانًا كبيرًا قدّرت وارداته في العهد العثماني بألف أقجة عثمانية، وهو مبلغ كبير بالنسبة لوقف ذرّي.

---

1 **الهداية**: في الفروع، للمفتي الشيخ علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى عام 593 هـ، وهو شرح على متن بداية المبتدئ في الفقه الحنفي.

2 ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، ج1، ص115

3 المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 445.

4 ورد لقب "بك" مع اسمه في دفتر طابو تحرير رقم: 418، ص263، الأرشيف العثماني (BOA)

والأميـــر **إبراهيم ذو القادر** هو من **سـلالة ذوالقـادر** (ذلغادر) التركمانية التي حكمت جنوب الأناضول وجزءًا من شمال سورية، وتولّى عدد من أبنائها حكم حمص، وهم **طغـرق بـن داوود ذو القـادر** (وفاته: حمـص، 1435م)، ومن بعده ابنه **علي بن طغرق ذو القـادر** عـام 1438م[1]. في حـين أن أخـوه الأميـر **إبراهيم بـن طغـرق ذو القادر** (وفاته: 1470م) كان أحد أمراء طرابلس[2]، مما يعني نفوذًا لسـلالة ذو القادر في حمص وطرابلس وما بينهما.

أما **إبراهيم ذو القادر** منشـئ الأوقاف على آل الأتاسي، فهو أمير حمص في تسعينات القـرن الخامس عشـر الميـلادي، ولا معلومات إضافية عن نسـبه أو مدة ولايته، لكن اسمه ذكر ضمن مرسوم سلطاني نقش على أحد أعمدة ميضأة الجامع الكبير بحمص في 896هـ/ 1490م، فيمـا يخـص رفع المظالم عـن أصحاب حرفة حياكة الأقمشـة والضرائب المفروضة عليهم، وهو بخط الثلث في سبعة أسطر (90*36 سم).

---

1 YİNANÇ, Refet. Dulkadir Beyliği. 54

ومن المؤكد أن طغرك كان واليًا على حمص منذ عام 1427 على أقل تقدير، حسب المصدر ذاته.

2 بن شـاهين الملطي، عبدالباسـط، نيل الأمل في ذيل الدول، ج6 ص442، أحداث سـنة خمس وسـبعين وثمانماية (875هـ/ 1470م):

وفـاة إبراهيـم بن طغرق، وابراهيم بن طغرق بن داوود بـن إبراهيم بن دُلغادر التركماني. أحمد أمراء طرابلس، وهو خامل، وله نحو من أربعين سنة.



صورة رقم1 : النقش الموجود على عمود ميضأة الجامع الكبير بحمص.
نص النقش:

-الحمد لله
-أمرنا نال إبطال جميع المظالم وما
-يجدد على الحيّاك من المغارم. المقرّ الصارمي
-إبراهيم ابن ذلقادر نائب السلطنة الشريفة
- بحمص المحروسة أعز الله تعالى أنصاره
-والملعون ابن ملعون من يحدث ذلك ويجدده
-بتاريخ تاسع عشرين من شهر ربيع الأ
ول سنة ستة وتسعين وثمانماية للهجرة [1]

1 حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 178

أما الأمير الثاني الذي أوقف على الشيخ علي وآل الأتاسي فهو الأمير المملوكي تيمور بوغا (تمربغا)[1] ، حيث أوقف مزرعة كبيرة في حمص قدّرت وارداتها بـ 1300 أقجة عثمانية.

وهكذا فإن اثنين من أمراء المماليك، أحدهما حاكم حمص، خصّا الشيخ علي الأتاسي وذريته من عائلة الأتاسي بأوقاف، وهي حالة وحيدة فقط ضمن حمص، وحالة فريدة للغاية ضمن المنطقة السورية.
ومن هنا يمكننا معرفة مكانة الشيخ علي الأتاسي وأهمية استقراره في حمص لدى أمراء المماليك، خصوصًا أن أميرين مختلفين قد خصّاه وعائلته بالأوقاف، حيث يعتقد أن سبب تلك الأوقاف هو سياسي بالدرجة الأولى، لما قد تؤمنه مكانة الشيخ علي الأتاسي من استقرار للمدينة، بالإضافة إلى كون تلك الأوقاف تخصّ ذريته من بعده كذلك، وبالتالي يتم ضمان توطين عائلة الشيخ علي في حمص وتمكين جذورها في المدينة.

بعد دخول العثمانيين إلى سورية وسيطرتهم على المنطقة عام 1516م؛ ضبطت جميع الأوقاف والأملاك بحمص من قِبل الإدارة المركزية، وتم إحصاء تلك الأوقاف في دفاتر سمّيت بدفاتر «طابو تحرير»، فصّلت فيها مواقع تلك الأوقاف وواراداتها بالعملة العثمانية الفضية (الاقجة).

1 لا توجد أي معلومات مثبتة حول شخصية الأمر تيمور بوغا (تمربغا)، مع التنويه أن تلك الفترة عرف فيها السلطان الظاهر تمربغا الرومي الذي تولّى عرش السلطنة المملوكية بالقاهرة لمدة شهرين عام 1468م.

وقد ورد ذكر أوقاف أمراء المماليك على الشيخ علي وآل الأتاسي في دفاتر الإحصاء العثمانيـة. بالنسـبة لوقف الأمير إبراهيم بـك ذو القادر والذي تولّـى النظر عليه **الشـيخ خليـل بـن علـي الأتاسـي**، ومن بعده **الشـهاب شـمس الدين أحمد الأتاسـي** مفتي حمص الأول؛ فقد تم إعفاء البسـتان من الضرائب (العشـر) بأمر سـلطاني مباشر، وذلك «لحرمة الولي» الشيخ علي الأتاسي، حسب الملاحظة المرفقة بإحصاء الوقـف، وتم تعويض تلك الضرائب من مال السـلطان الخاص (الخزينة الخاصة)، مع اعتقاد كون الإعفاء الضريبي للوقف سـارٍ من أيام سـلاطين المماليك. وعلى كل حال فوقف الأمراء على آل الأتاسي هو الوقف الذري الوحيد المعفى من الضرائب في حمص.

صورة رقم 2:

ترجمة النص بالعربية:

وقف: **إبراهيم بن ذو القادر** على شيخ علي بن اتاسي **ثم على أولاده وذرياته**، الآن بيد **شيخ خليل** ولد (ابن) [علي].

بستان: طيلون، في أرض الجروف، جامع الحمصي. 1000 اقجة في السنة.

الأرشيف العثماني (BOA)، دفتر طابو تحرير رقم:233، ص70

صورة رقم 3:

ترجمة النص بالعربية:

وقف: **إبراهيم بن ذو القادر على** شيخ علي بن أتاسي **ثم على أولاده وذرياته**

الآن بيد **شمس الدين أحمد** عن أولاد شيخ علي المذكور

بستان: تعرف بطيلون- تابع جروف/ تمامًا [واردات البستان كاملة للوقف]

[صورة الأمر السلطاني بالإعفاء الضريبي:]

الوقف مسامح بالضريبة (العشر) حرمةً للولي المذكور من قديم الزمن. وحاليًا يتم إبقاء الوضع على حاله. والضرائب (الأعشار) المذكورة تعوّض من خيرات مزارع السلطان ظل الله، [مع تكليفه] الانشغال بالدعاء لدوام دولته.

الأرشيف العثماني (BOA)، دفتر طابو تحرير رقم:1026، ص98

صورة رقم 4:

ترجمة النص بالعربية:

وقف: **تيمور بوغا** على شيخ علي بن أتاسي **وعلى أولاده**

عن مزرعة بجاسي، تابع [لـ] حمص. الحاصل: 16 قيراط، 1300 اقجة

إن المزرعة المذكورة الموقوفة على الشيخ علي بن أتاسي وأولاده تم ضبطها بموجب ما قبل الفتح [العثماني] وبعد الفتح وقيّدت في الدفتر القديم والدفتر الجديد.

الأرشيف العثماني (BOA)، دفتر طابو تحرير رقم:1026، ص94

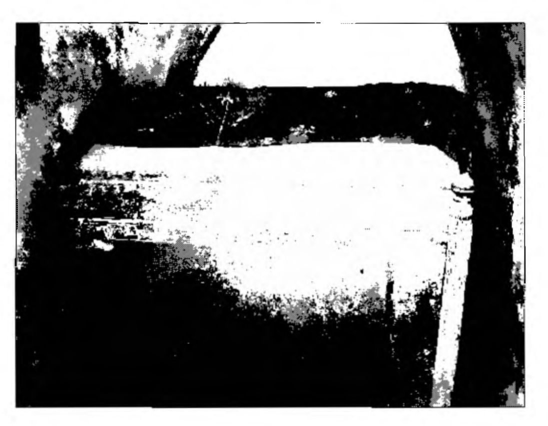
وبالعودة إلى مخطوط **الشيخ إبراهيم الأتاسي** إمام قلعة شيزر، بالإضافة إلى أوقاف أمراء المماليك على **الشيخ علي** وآل الأتاسي، مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ بداية الحكم العثماني لسورية (1516م)، نجد أن العائلة متواجدة في المنطقة قبل العثمانيين بقرن ونصف على أقل تقدير، وبشكل أدقّ فقد ذكر فيها الشيخ ابراهيم، ابن الشيخ أحمد، أي أن المذكور معروف النسب في ذلك الوقت، وهو عالم ابن عالم، وهذا يعطينا انطباعًا عن إرث عائلي علمي، وذلك الإرث يشمل بالتأكيد الشيخ علي الأتاسي جد العائلة في حمص.

ومن هنا ينبغي علينا أن نعرّج على ادعّاء لطالما نسب إلى العائلة، وهو أنها جاءت مع مجيء العثمانيين، واعتبرت من التركمان الذين أسكنهم السلطان سليم بجانب القلعة. وبغضّ النظر عن أسباب هذا الادعاء فإن التاريخ المدوّن على قبر الشيخ علي بن خليل الأتاسي في جامع الأتاسي (الدحية) بحمص، والذي يتضمن تاريخ وفاته وهو 11 ذي القعدة 904هـ/ 1509م، أي قبل بدء الحكم العثماني في سورية (1516م)، دون التطرّق لمخطوط الشيخ إبراهيم الأتاسي أو أوقاف أمراء المماليك على العائلة، يدحض هذا الادعاء بشكل كامل.

ونستطيع استخلاص نتيجتين من المخطوط والأوقاف، الأولى أن الأسرة ملازمة للتركمان منذ نهايات القرن الرابع عشر مرورًا بتاريخ المخطوط وهامشه، إلى بداية الحكم العثماني، ولا عجب أن صفة «التركماني» ألحقت بتراجم علمائها الأولين. والنتيجة الأخرى هي ما يبدو أنه إرث علمي متسلسل يمكن تأكيده من خلال الوثائق التي ذكرت العائلة بعد هذا التاريخ. وقد كان هذا الإرث العلمي الأساس الأول للزعامة المحلّية التي بدأها آل الأتاسي في حمص.



صورة رقم 5:
قبر الشيخ العارف بالله علي بن خليل الأتاسي الموجود ضمن مسجد دحية الكلبي بحمص.



صورة رقم 6:
قبر الشيخ علي بن خليل الأتاسي الموجود ضمن مسجد دحية الكلبي بحمص، ونقش عليه:
«انتقل إلى جوار الملك الحميد الشيخ الناسك السالك لحياة الرشد المؤمن الشهيد الشيخ علي بن الشيخ خليل تغمده بغفرانه الملك الجليل في حادي عشرة ذي القعدة [الحرام] سنة أربع عشرة وتسعة.....»
تصوير وتوثيق: د. باسل الأتاسي.



صورة رقم 7:
صورة أقرب لقبر الشيخ علي الأتاسي
«...المؤمن الشهيد الشيخ علي بن الشيخ خليل..»
تصوير وتوثيق: د.باسل الأتاسي.



صورة رقم 8:
صورة أقرب لقبر الشيخ علي الأتاسي
«...علي بن الشيخ خليل تغمّده بغفرانه الملك الجليل في حادي عشرة ذي القعدة [الحرام؟] سنة أربع عشرة وتسعة.....»
تصوير وتوثيق: د. باسل الأتاسي.



يقع هذا المسـجد في الجنوب الغربي داخل أسـوار المدينة القديمة، إلى الشـرق من الباب المسـدود مباشـرةً في أول شارع الذهبي من الجنوب، وهو المسجد الجامع في حي باب المسدود [1]. وحسب النمط المعماري الداخلي والخارجي للمسجد، والمإذنة القديمة له، يُعتقد أنه أنشأ في العهد الأيوبي أو المملوكي، دون وجود معلومات دقيقة حول تاريخ إنشائه.

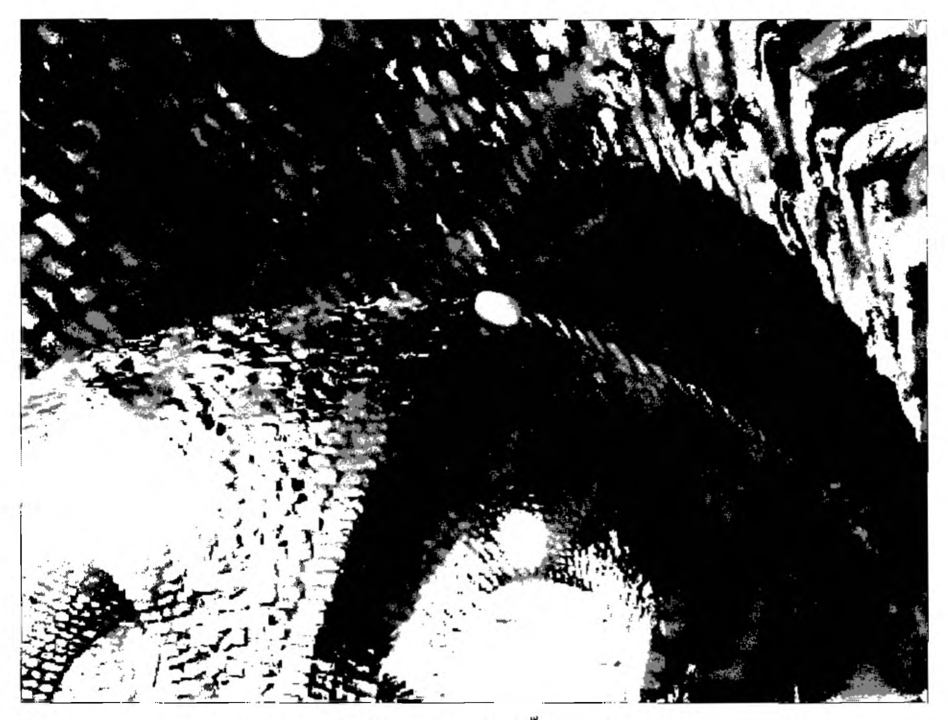
1 حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 299

وأول ما عرف به هذا المسجد في المصادر التاريخية الثابتة هو كونه «**جامع الأتاسي**» أو «**جامع المفتي**»، والتسمية الأولى أقدم بالتأكيد. ويُعرف بين العامة كذلك بمسجد «**الدحية/ دحية الكلبي**»، لاعتقادهم بتواجد قبر الصحابي دحية الكلبي فيه.

شيّد المسجد بالحجر الأسود البازلتي الذي تشتهر به حمص. إلى يمين المدخل حرم المسجد الذي شيّد بعقد مقبّب ومتصالب، وإلى الشمال منه عقد موازي، وللعقد المقبب جناح موصول إلى الغرب، وجناح آخر إلى الشرق ليُعطي للحرم مساحة أوسع، وإلى الشمال عقد مفتوح، وإلى الشرق قبرٌ يعتقد به العامة كونه للصحابي دحية الكلبي.

أما الحرم فيتوسطه محراب مجوف بقطع جميل محمول على عمودين متوّجين وبسيطين، ويظهر عليه طابع الفن المعماري المملوكي، وحسب حسين آغا: «لعلّ البناء المملوكي هو تجديد لمرحلة سابقة، وأضيف إليه بعض اللمسات في مرحلة عثمانية متقدمة ما تزال متأثرة بالفن العمراني المملوكي». وإلى الغرب من المحراب المنبر الخشبي القديم، وإلى الشمال من الحرم غرفة أعدّت للتدريس (مكتب تعليمي/ كتّاب) وغرفة وضوء وملحقات أخرى.

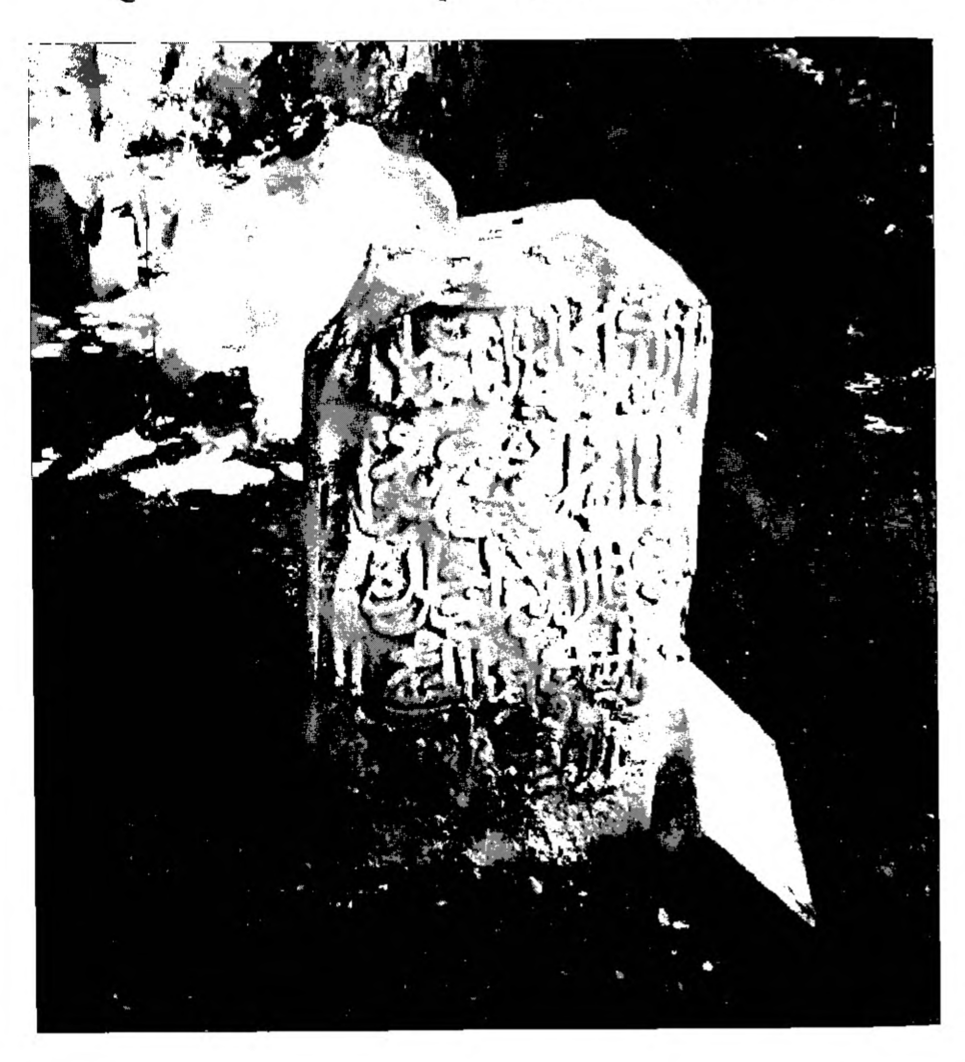




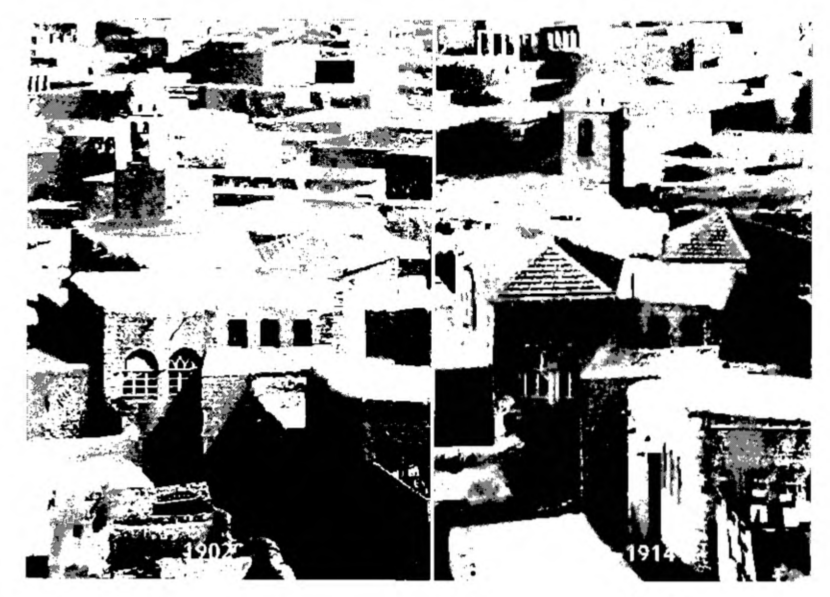
وإلــى الغــرب مــن الحرم نافذة مطلّة على فســحة مكشــوفة فيها أشــجار، وغرفة معقودة تلاصق جدار الحرم الخارجي من الشرق والجنوب، في صدرها قبر الشيخ الولي علي الأتاسي، وعليه ضريح من الخشب القديم المزخرف بشكل بسيط، كُتب عليه تاريخ وفاة الشــيخ علي كما هو مبيّن في الصور الســابقة. وعلى الضريح كساء أخضر موشّى. وإلى الشمال منه ثلاثة قبور لبعض ذرّيته من العلماء الأعلام.

أما الفسحة الخارجية المزروعة فيتوسّطها قبر بشاهدة من الحجر الأبيض للشيخ **صالح السيد سليمان الأتاسي** المتوفى سنة 1196هـ/ 1782م، وعليها أبيات شعرية أولها :

لفقد الذي لو كان في الناس مثله ... لما انهلّ من عيني دموع سوافح
فيا غافر الزلاّت من أجل جده ... نبي الهدى فارحمه أنت المسامح



وللمسجد مئذنة بجذع مربع على غرار المآذن القديمة في مدينة حمص، شيّدت بالحجر الأسود المصقول، وهي حسنة البناء ومتواضعة في الارتفاع، تبدو عليها آثار التجديد العثماني [المتأخر]. وشرفة المؤذن في المئذنة لها أربع نوافذ يعلوها سواكف على شكل نصف دائرة، وينتهي سطحها بمدماك من الحجر الأسود البارز، ويغطّي سطحها قبة نصف كروية محمولة على قاعدة دائرية الشكل، وبها نوافذ صغيرة من الجهات الأربع، كما يحيط بقبة المئذنة من الأسفل فتحات دائرية صغيرة تستدير بمحيطها[1]



صورة رقم 13:
مئذنة جامع الاتاسي (الدحية) وسيباط المفتي [الأتاسي] في الفترة الأخيرة من العهد العثماني. تظهر فيها المئذنة بشكلها القديم المشابه لمآذن حمص المملوكية والأيوبية (1902م)، وشكلها الحديث بعد الترميم يمينًا (1914-1918م).
من صور الرحالة الفرنسي لويس تينول عام 1902م من القلعة وصور لحمص خلال الحرب العالمية الأولى.
بحث ومقارنة: م. عبد الهادي النجار.

---

1 حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 301-300-299



صورة رقم 14:
الوضع الحالي لحرم مسجد الأتاسي (الدحية) الداخلي. حزيران 2021م
تصوير: عبد الجليل طيارة.

3.1.1. الأتاسيون في قرى غرب حمص.

كشـفت لنا سجلات الإحصاء في الأرشـيف العثماني تواجد قسم من الأتاسيين في قـرى غرب حمـص، كـ «جماعة» [عائلية] تقيم في تلك القرى وتسـتحوذ عليها عن طريق الالتزام[1]، بالإضافة إلى عملهم فيها بالزراعة. وكانت جماعة الأتاسيين في العهد المملوكي برئاسـة **الشـيخ الولي ابن الأتاسي**[2] (لم يرد ذكر اسمه)، وورثه في العهد العثماني بالزعامة من بعده؛ **الشيخ عبد الله الأتاسي**.

وقد تواجدت جماعة الأتاسيين تلك في قرى غرب حمص التي كانت تتبع لطرابلس الشـام حتى فترات متقدمة من العهد العثماني، وتحديدًا بعض القرى والمزارع بين **مصياف وصافيتا** وبين **طرطوس وطرابلس**.

وحيث إن المنطقة بشـكل عام منطقة قلاع عسكرية (قلعة مصياف- قلعة صافيتا- قلعة الرصافة)، يرجّح تواجد الأتاسيين وزعيمهم الولي الشيخ ابن الأتاسي في قرى غرب حمص للمهمة نفسها التي تواجد فيها **الشيخ إبراهيم الأتاسي** كإمام للجماعة التركمانية الحاكمة لشيزر وقلعتها.

ولكن مما لا شك فيه أن الجماعة الأتاسية المتواجدة في قرى غرب حمص حافظت

---

1 نظام الالتزام: نوع من أنواع الإقطاع، يعطى "المُلتزم" فيه الحق بجمع الضرائب والأعشار (الضرائب الزراعية) في منطقة محددة على مدار سنة أو أكثر، مقابل مبلغ نقدي يدفعه الملتزم لخزينة الدولة.

2 ورد ذكـره هكذا: الشـيخ أطاسـي أوغلى (أوغلو)، أي الشـيخ ابن الأتاسـي، وألحق به وصـف "عزيز"، أي الولي والقدّيس باللغة التركية.

على الصبغة الدينية بقوة، حيث وصف الشيخ زعيم الجماعة بالـ «**عزيز**» (الولي أو القديس باللغة التركية)، وهو وصف لم يرد إلا مع اسم شخص واحد في حمص: **الشيخ علي الأتاسي**. وكذلك وصف وريثه في الزعامة **عبد الله الأتاسي** بـ «الشيخ»، مما يجعلنا أمام فكرة زعامة دينية قديمة للغاية صبغت بها العائلة بمجمل فروعها القديمة ولم تنحصر في أفراد محددين. إضافةً إلى القوة الاقتصادية القديمة، والتي تمكّنهم من التزام القرى والمزارع في المنطقة بتفويض من الإدارة المركزية المملوكية، والعثمانية لاحقًا

صورة رقم 15:

جزء من دفتر طابو تحرير طرابلس الشام، الأرشيف العثماني (BOA)، رقم:68، ص147 .

تاريخ: 1519م/ 925هـ (بعد بداية الحكم العثماني لسورية بثلاث سنوات)

ترجمة النص بالعربية:

قرية: مجيدل. تابع: قليعة. تيمار (إقطاع): مصطفى أدرنلو

إن الوليّ المعروف بـ **الشيخ ابن الأطاسي** (الأتاسي) يسكن بنفسه في قريته مع جماعته ويعمل بالزراعة.

1 تجب الإشارة كذلك إلى تواجد جماعة من جماعات ذو القادرية ملتزمين في تلك المنطقة، مع التنويه إلى تواجد أبناء ذو القادر كحكّام محليين في طرابلس الشام وحمص كما ورد سابقًا.

وقد كان [الشـيخ] يعطي الأعشـار (الضرائب الزراعية) سـابقًا عن طريق التيمـار (الإقطاع) للسـلطان الموكّل المذكور (الأمير المملوكـي). وحاليًا لعدم وجود كتاب تفويض في يد الشـيخ المذكور من الدركاه العالي (مقام السـلطنة في اسطنبول) .....[جزء ممسوح من النص].

صورة رقم 16:

جـزء من دفتـر طابو تحرير طرابلس الشـام، الأرشـيف العثماني (BOA)، رقم:1017، ص168.

تاريخ: 1524-1525م

ترجمة النص بالعربية:

قرية: صويري. تتبع ناحية القليعة. خاص شاهى (إقطاع خاص للسلطان)

مزرعة: نشيرة [؟]، تتبع ناحية القليعة. **بعهدة الشيخ ابن الأطاسي** (الأتاسي) بموجب الالتزام. إقطاع خاص للسلطان.

المقطوع: 100 أقجة

قرية: مجيدل. تتبع ناحية القليعة. **بعهدة الشيخ ابن الأطاسي**. إقطاع خاص للسلطان.

صورة رقم 17:

أول ذكر للأتاسيين كجماعة:

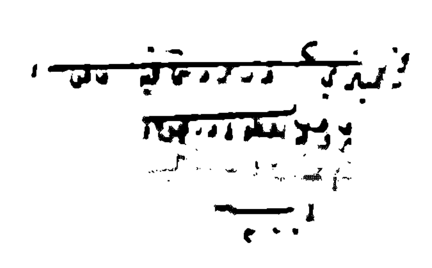
من دفتر طابو تحرير طرابلس الشام، الأرشيف العثماني (BOA)، رقم:1017، ص168.

تاريخ: 1524-1525م

ترجمة النص بالعربية:

مزرعة: قطيعا. **بيد جماعة ابن الأتاسي**. إقطاع خاص للسلطان.

تحصيل: 100 اقجة



صورة رقم 18:

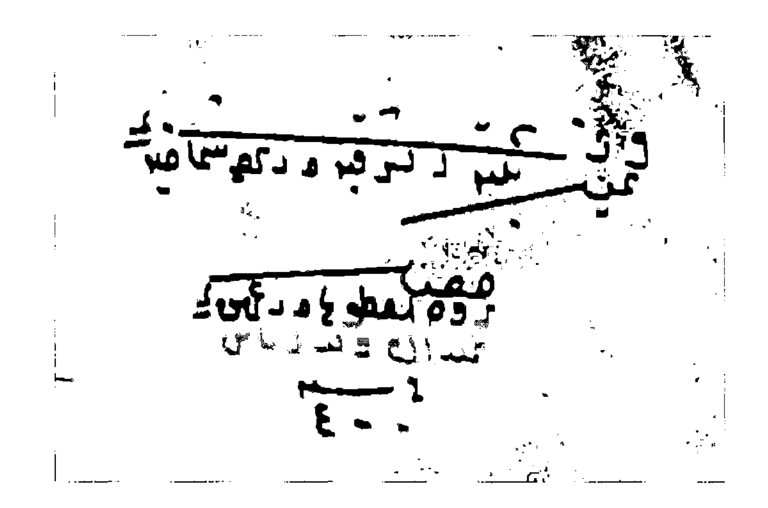
من دفتر مفصل طرابلس الشـام، الأرشـيف العثماني (BOA.TK.GM.d)، رقم:192، ص201-203.

تاريخ: 1547م/ 954هـ

ترجمة النص بالعربية:

مزرعة: زعيتري. تتبع لـ السماقية (شمال لبنان). إقطاع خواص السلطان.
مفوّضة عن طريق الاتزام لعهدة **الشيخ عبد الله ابن الأتاسي**.
في السنة 300 اقجة

مزرعة: علين؟ بيت الشرقي. تتبع لـ السماقية (شمال لبنان). إقطاع خواص السلطان.
مفوّضة عن طريق الالتزام **لعهدة عبد الله ابن الأتاسي**.
في السنة 400 اقجة



صورة رقم 19:

من دفتر طابو تحرير طرابلس الشام، الأرشيف العثماني (BOA)، رقم:253، ص33.

تاريخ: 1547م/ 954هـ

ترجمة النص بالعربية:

مزرعة: كلبية؟ الشرقية، تتبع لـ السماقية (شمال لبنان).

مفوّضة عن طريق الالتزام لعهدة **عبد الله ابن الأتاسي**.

في السنة 400 اقجة

1.2 آل الأتاسي بدايات الحكم العثماني:

إن تواجد **عائلة الأتاسي** في سورية وحمص قبل تواجد العثمانيين ثابت بالمصادر التاريخية وبتحليل أوقاف **الشيخ الولي علي الأتاسي**، وبدخول الحكم العثماني لسورية كانت العائلة قد ثبّتت أقدامها في مدينة حمص من خلال المكانة العلمية المثبتة والأوقاف الذرّية التي تضمن الاستقرار العائلي على المدى الطويل، بالإضافة إلى الزعامة المحلية التي سنتبّينها.

ومع قدوم الحكم العثماني الجديد إلى سورية بعد معركة مرج دابق عام 1516م، كانت عائلة الأتاسي في حمص أمام مرحلة جديدة في تاريخها. وكون التكيّف والتأقلم مع الظروف الجديدة (قوانين-تشريعات- أحكام) من أهم الصفات التي تميّزت بها العائلة منذ مئات السنين وحتى يومنا، وهي ما جعلت آل الأتاسي يحافظون على وجودهم كعائلة وعلى مكانتهم خلال 6 قرون.

تاريخيًا؛ قام العثمانيون بتقييد نفوس مدينة حمص أربع مرات ما بين عامي 1516-1594م[1]، وتم تقسيم المدينة فيه إلى محلّات (جمع محلّة) وأزقة (جمع زقاق، أي شارع)، وبالعودة إلى الدفتر الثالث منها والذي تم تحريره في عام 959 هـ.(1552) على يد **دفتردار حلب محمد جلبي**[2]، نتبيّن أن الشارع الرئيسي لمحلة **باب دمشق (باب التركمان** لاحقًا) سمّي باسم «**شيخ أتاسي اوغلى (أوغلو)**» (**بالعربية: الشيخ ابن الأتاسي)**.
ونسبة الشوارع لأسماء أشخاص في ذلك الوقت تدلّ على أن لهم موقع الـ«**كتخدا**[3]»، أو العمدة، بالنسبة للأهالي القاطنين فيه[4]، وهو مظهر مبكّر جدًا من مظاهر السياسة المحلّية.

---

1 ÇAKAR, Enver, TAHRİR DEFTERLERİNE GÖRE XVI. YÜZYILDA HUMUS ŞEHRİ,Fırat University Journal of Social Science Cilt: 13, Sayı: 2, S.377

2 الأرشيف العثماني، دفتر طابو تحرير رقم 281.

3 مصطلح فارسي يعني "صاحب البيت" أو "رب البيت"، وقد اصطلح على استخدامه لمن يعمل نائبًا أو قائمًا بالأعمال. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.سهيل صابان. ص188

4 ÇAKAR, 387

وقد يصحّ التساؤل عن كيفية تعيين أو اختيار أحد مشـايخ العائلة عمدة أو ممثلًا عن أهالي الحي، رغم عدم إمكانية تحديد هويته بالضبط، لكن المرجّح أن الشـارع نسب **للشيخ الولي علي الأتاسي** ومن بعده ابنه **الشيخ خليل الأتاسي**.

صورة رقم 20 :

الأرشيف العثماني (BOA) دفتر طابو تحرير رقم 281، ص19

التاريخ: 1552م/ 959هـ

زقاق: باب دمشق (باب التركمان لاحقًا) المعروف **بشيخ أتاسى أوغلى (الشيخ ابن الأتاسي).**

وفي الأسفل أسماء بعض سكان الشارع.

صورة رقم 21:
الأرشيف العثماني (BOA) دفتر طابو تحرير رقم:502، ص19
التاريخ: 1570م/ 978هـ
زقاق: باب دمشق المعروف **بشيخ أتاسى أوغلى**.
وفي الأسفل أسماء بعض سكان الشارع.

وقد لوحظ في وثائق من زمن لاحق ذكر محلّة باسم **الشيخ أحمد الأتاسي** حفيد الشيخ علي، وهذا أمر له دلالة على أن هذه المحلّة توسّعت من الشارع السابق ذكره. وما زالت تلك المحلة إلى اليوم اسمها «حارة المفتي».

وثيقة رقم 2:
«ادعى محمد بن سلامه المنجد بالوكالة عن عبد الوهاب بن محمد علي وكيله السابق المدعو حسن بن... بك بأنه باع قبله... عن عبد الوهاب المذكور دارا في **محله الشيخ أحمد بن الاتاسي** بحمص بأحد وعشرين سلطانيا..»[1]

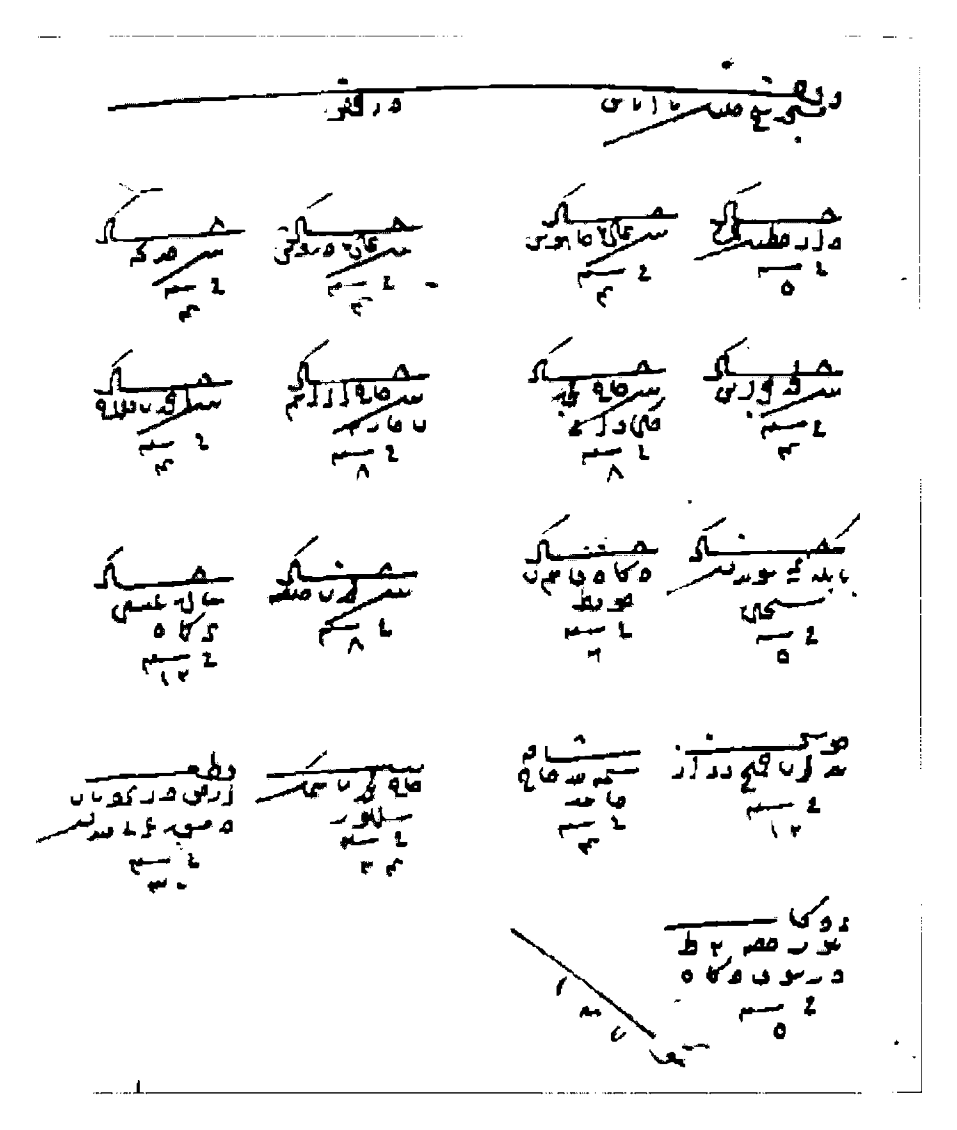
1 وثائق محكمة حمص الشرعية. عبر: باسل الأتاسي.

ومن اللافت أن الأسرة في القرن العاشر الهجري كان لها مسجدها، والمسمّى بـ «**مسجد شيخ خليل بن أتاسي**»، ولذلك المسجد عدد كبير من الأوقاف، وذلك حسب دفتر أوقاف حمص وحماة المحرّر عام 951هـ. (1545م)، والذي يذكر فيه «**جامع شيخ خليل بن اتاسي**»، ولعلّه جامع المفتي السابق ذكره، والجدير بالذكر أن أوقاف هذا المسجد كانت أكثر عددًا من أغلب أوقاف مساجد حمص في ذلك الوقت، وقد تضمّن 12 حكر، وحوش، وبيت، ودكان، وقطعة أرض، وبلغت الواردات السنوية لأوقاف المسجد 147 أقجة.

2.2. الشيخ خليل الأتاسي [illegible]

بعد وفاة **الشيخ الولي علي الأتاسي** عام 1509م، ورث عنه ابنه الشيخ خليل الإرث والزعامة الدينية، وكذلك النظر على أوقاف عائلة الأتاسي. وقد برز **الشيخ خليل الاتاسي** ليس فقط كعالم ديني بل كمستثمر كبير في مختلف المناطق السورية، ويبدا أنه يتمتع بقوة اقتصادية هائلة.

أول ما نلاحظه عن الشيخ خليل الأتاسي هو تسمية جامع الأتاسي (الدحية) باسمه في دفاتر الإحصاء العثمانية، حيث يرجح أن الشيخ خليل قد اعتنى به معماريًا أو ترك بصمته فيه، وبالتأكيد؛ تسلّم النظر على أوقافه التي بلغت وارداتها 147 أقجة عثمانية في السنة، بين 12 حكر وحوش وبيت ودكان وقطعة أرض.



صورة رقم 22:

الأرشيف العثماني (BOA)، دفتر طابو تحرير حمص، رقم:233، ص17

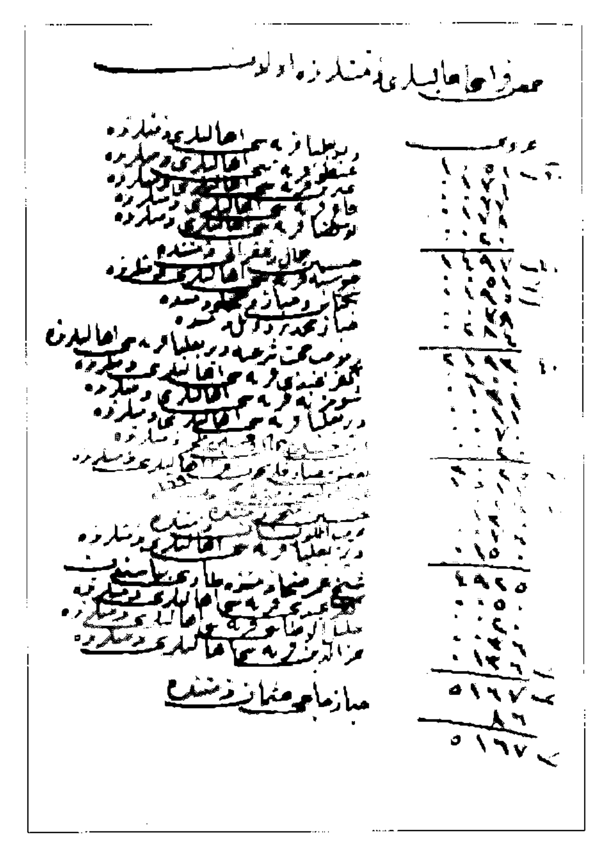
التاريخ: 1545م/ 951هـ

الترجمة للعربية:
وقف: **مسجد شيخ خليل بن آتاسى** في حمص
حكر: دار خطيب حمزة، في السنة:5 (اقجة)/ حكر بيت علي بن جاموس، في السنة: 4/ حكر بيت علي بن درويش، في السنة: 4/ حكر بيت خديجة، في السنة:4/ حكر بيت محمد ....، في السنة:4/ حكر بيت حاج محمد ... في السنة:8/ حكر بيت حاج إبراهيم بن جارية، في السنة:8/ حكر بيت أحمد بن فلاح، في السنة:4/ حكر ..... في السنة:5/ حكر دكان قاسم بن حويط، في السنة:6/ حكر بيت محمد بن صغير، في السنة:8/ حكر .... عيسى تركمان، في السنة 13/ حوش محمد بن حمج دزاز في سنة:12/ ساحة: سمية بيد حاج حامد، في السنة:4/ بيت: حاج محمد بن سمك سللور، في السنة: 24/ قطعة: أرض في باب دمشق عربي... في السنة:30/ دكان: تنور حصة 2 قيراط في سوق دكان في السنة: 5.
يكون: 147 (اقجة في السنة)

كما كان للشيخ خليل قرية كاملة في ريف حمص سمّيت باسم «**قرية خليل الأطاسي**». وظلّ اسم القرية موجودًا حتى منتصف القرن الثامن عشر على الأقل[1].

---

1 تركة أسعد باشا العظم من الأرشيف العثماني (BOA)، رقم: 4473.D



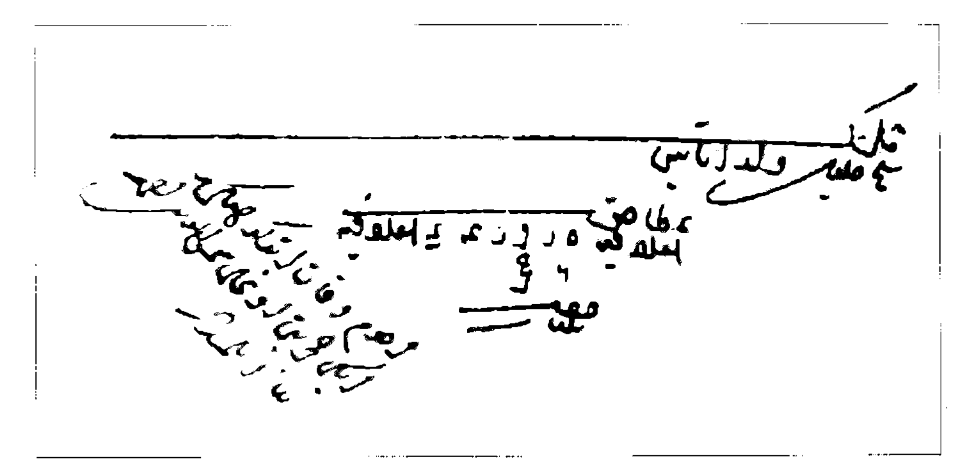
صورة رقم 23:

الأرشيف العثماني (BOA)، رقم: D.4473

مـن وثائق تركة أسـعد باشـا العظـم 1758م. ذمم أهالي قـرى حمص لدى المتوفى.

ومن بين القرى: قرية خليل الأطاسي.

أمـا خارج حمص؛ فقد كان الشـيخ خليل الأتاسـي من المـلّاك، حيث تملّك طاحونـة من سـتة أحجـار (مطاحن) في **مزرعـة المعلاقية** بريـف حماة. كما اشترى عام 1546م طاحونة أخرى في **أرض الصخور** بصافيتا، أي في منطقة التزامات الأتاسيين غرب حمص.



صورة رقم 24:

الأرشيف العثماني (BOA) دفتر طابو تحرير حماة، رقم:336، ص140 (71)

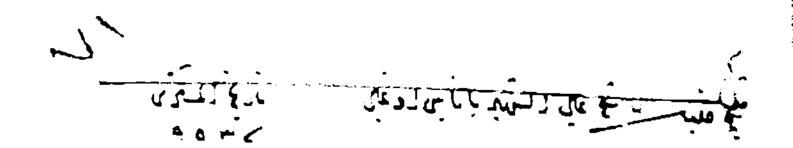
التاريخ: 1562-1563م/ 970هـ

النص بالعربية:

ملك: **الشيخ خليل ولد (ابن) اتاسي**

عن طاحون المعلاقية بمزرعة المعلاقية. 6 حجر.

بعد وفاة المرحوم ورث ابنه شمس الدين أحمد حجرين.



صورة رقم 25:
الأرشيف العثماني (BOA.TK.GM.d) دفتر مفصل أوقاف وأملاك طرابلس الشام، رقم:422، ص71 (72)

النص بالعربية:
ملك: **الشيخ خليل بن الشيخ علي الشهير بأتاسي أوغلى (ابن الأتاسي)**.
تاريخ المشترى: 953هـ
عن طاحون الصخور بأرض مزرعة الصخور التابع لـ صافيتا.
الحاصل: 13 قيراط

وقد كان للشيخ خليل الأتاسي ثلاثة أولاد من الذكور؛ أكبرهم **علي الأتاسي**[1]، الذي أقطعته الدولة العثمانية إقطاعاً ضريبياً (تيمار) يقدّر بخمسة آلاف أقجة سنويًا[2].
والشيخ المدرّس **شمس الدين أحمد الشهاب الأتاسي**، الذي قابل **السلطان سليمان القانوني** لاحقًا واستحصل من خلاله على الفتوى ليكون أول مفتي بحمص.
والشيخ المدرّس **محمد جلبي الأتاسي**، الذي عمل بالتدريس في حماة.

1 علي بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي. لم نتحصل على أي معلومة عنه إلا من الإقطاعات المسجلة في الأرشيف العثماني.

2 BOA, MAD.d.459/ 36
BOA, TT.d.502/ 123

السمة العلمية والإرث العلمي

إن جميع ما سبق ذكره، بدءًا من **الشيخ إبراهيم بن أحمد الأتاسي** إمام قلعة شيزر وجماعة التركمان السقلسيزية، و**الشيخ الولي علي الأتاسي**، وكذلك ابنه **الشيخ خليل الأتاسي** المتسلّم وقفه ومسجده من بعده، وصولاً إلى **الشيخ أحمد الأتاسي** المفتي لاحقًا، والذي سمّيت باسمه المحلّة وظلّ اسمها حارة المفتي إلى اليوم، كل ذلك يعطينا صورة واضحة عن سمة العائلة وهي علمية بامتياز. ولعلّ أبرز إشارة لذلك هو كلمة «**شيخ**»، التي ترمز إلى المكانة العلمية، وربما إلى نوع من الزعامة، وكذلك من خلال ما ورد في التراجم عن الشيخ علي الأتاسي، وهذه السمة تؤكد أيضًا الإرث العلمي الذي كان توارثه وتداوله بين أفراد العائلة مؤكدًا بالمصادر المثبتة.

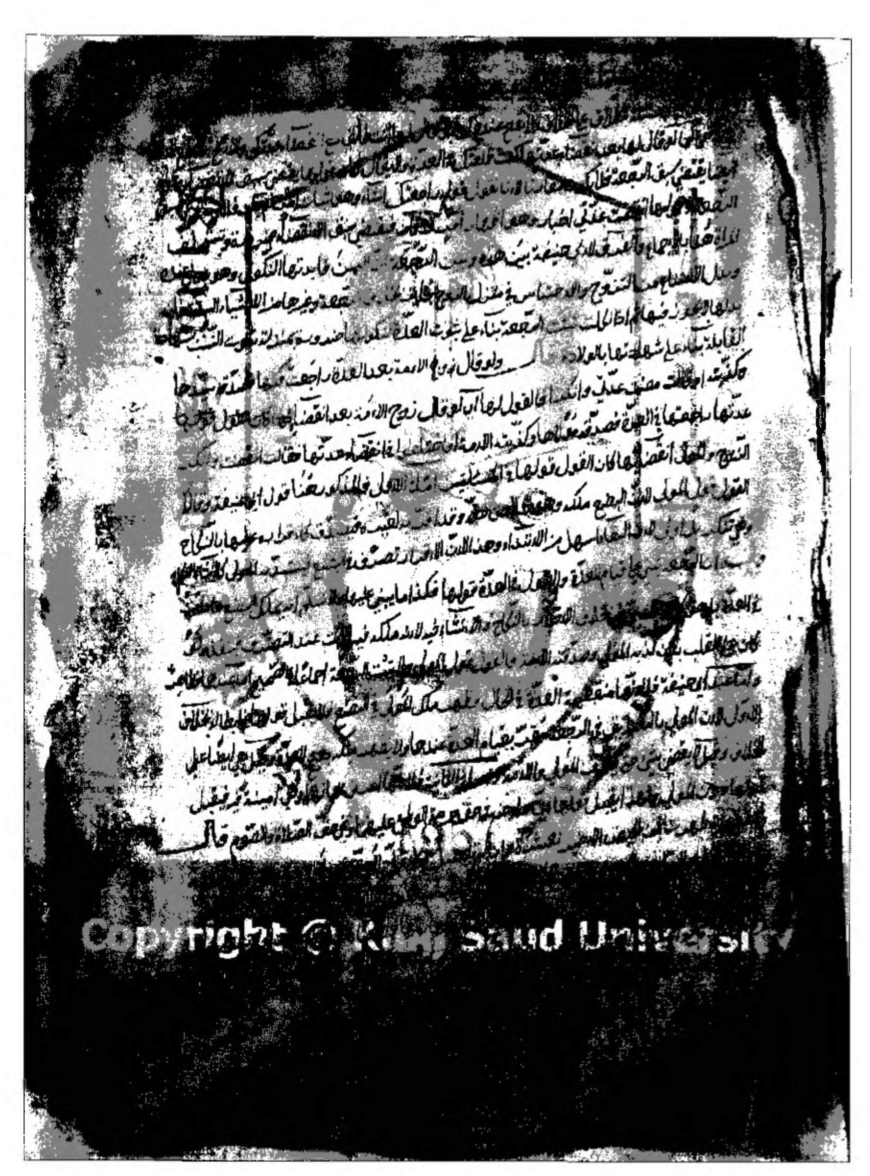
وفي حين أن الصفة العلمية والإرث العلمي للعائلة قبل العهد العثماني في سورية وفي بداياته لا تحتاج إثباتًا بعد كل ما أوردناه، نكتفي بإيراد مظهر آخر من مظاهر ذلك الإرث، وهي تدوين الكتب العلمية والشرعية. وإنه لمن المعروف أن مئات المخطوطات والكتب الأثرية المتوارثة جيلًا بعد جيل كانت في حوزة العائلة، ولكن تفريط الورثة فيها أدى إلى تفرقها في أنحاء العالم، ومن تلك المتفرقات استطعنا تمييز ثلاثة مخطوطات بخطّ أبناء العائلة منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

أول مخطوط هو من محفوظات جامعة الملك سعود في العاصمة السعودية، قسم المخطوطات، وهو كتاب «**تبين الحقائق شرح كنز الدقائق**» لمؤلفه **عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي** (توفي 743 هـ/ 1342م)، والذي خطّ بيد **حجازي بن الشيخ علي الأطاسي/الأتاسي** في مدينة حمص سنة 957هـ(1550م)[1].

---

1 جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، رقم: 6477

معلومات المخطوط حسب المصدر:
اسم المخطوطة: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق
المؤلف: الزيلعي، عثمان بن علي
التاريخ المقترن باسم المؤلف: 743 هـ (1342م)
الوصف: نسخة حسنة، ناقصة الأول، خطه نسخ معتاد، طبع
الوصف المادي: ج2 (175 ورقة)، 26س، 29.5 × 22 سم
الموضوع: المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية
اسم الناسخ: **أطاسي، حجازي بن علي**
تاريخ النسخ: 957 هـ (1550م)
ملاحظات: في أوله نقص



صورة رقم 26:

أول صفحة من المخطوط.

مكتبة الملك سعود، قسم المخطوطات.



صورة رقم 27: الجزء الأخير من آخر صفحة في المخطوط:

«حسن توفيقه على يد أضعف العباد وأحوجه الى مغفرة ورحمة ربه الفقير **حجازي بن شيخ علي ابن أطاسي** في مدينة حمص غفر الله له ولوالديه اللهم اجعلني في زمرة العلماء والأنبياء والأولياء والصالحين آمين يارب العالمين ويرحم الله لمن نظر فيه وقراه ويدعو لمصنّفه ولكاتبه ولساير المسلمين كما قال الله تعالي ربّكم ادعوني أستجب لكم أحمد حامد الله ومصليًا علي نبي الرحمة وشفيع الأمّة وصل الله علي سيّدنا محمد خاتم النبيّين وعلي آله وصحبه أجمعين آمين آمين وصار الفراغ من جزء الثاني من كتاب الزيلعي في نهار الثلثا في تاسع شهر جمادي الأولى سنة سبع وخمسين وتسعماية»

المخطوط الثاني تم خطّه في الفترة ذاتها، بيد **محمد بن خليل الأطاسي الحمصي**، وهو حفيد الشيخ العارف بالله علي الأتاسي، وابن الشيخ خليل الأتاسي متولّي مسجد العائلة في حمص، وأخو المفتي الشهاب أحمد بن خليل الأتاسي، والذي يعتقد تواجده في حماة من خلال دفاتر المحكمة الشرعية للمدينة حيث وردت شهادته على إحدى القضايا في صفحة 72 باسم «**فخر المدرسين أحمد چلبي أتاسي زادا**» وذلك تحت تاريخ «ثاني عشر شهر المحرم سنة ست وسبعين وتسعماية (976 هـ/ 1568م)، وكلمة چلبي (شلبي) حسب المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.سهيل صابان، تعني: الأنيق، المتربي، المثقف، وتستعمل لذوي النبل والفضل، وتستخدم بمعنى السيد والخواجة، أي المعلّم[1]، ويلقّب بها من اشتهر بالعلم والعرفان[2]

أما الكتاب المخطوط فهو «**ذخيرة العقبى**» تم تأليفه من قِبل **يوسف جنيد، آخي چلبي**، في عام 902هـ (1496م)، وتم نسخ المخطوط في سنة 963هـ/ 1556م على يد محمد بن خليل الأتاسي المذكور.

معلومات المخطوط حسب المصدر[3]:

عنوان المخطوطة: ذخيرة العقبى

المؤلف: آخي چلبي، يوسف بن جنيد

التاريخ المقترن باسم المؤلف: 902 هـ (1496م)

الوصف: نسخة حسنة، بأولها نقص، خطها تعليق مقروء

الوصف المادي: ج1-2 في مج (420 ورقة)، 21س، 21×15سم

الموضوع: المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

اسم الناسخ: **محمد بن خليل بن أطاسي الحمصي**

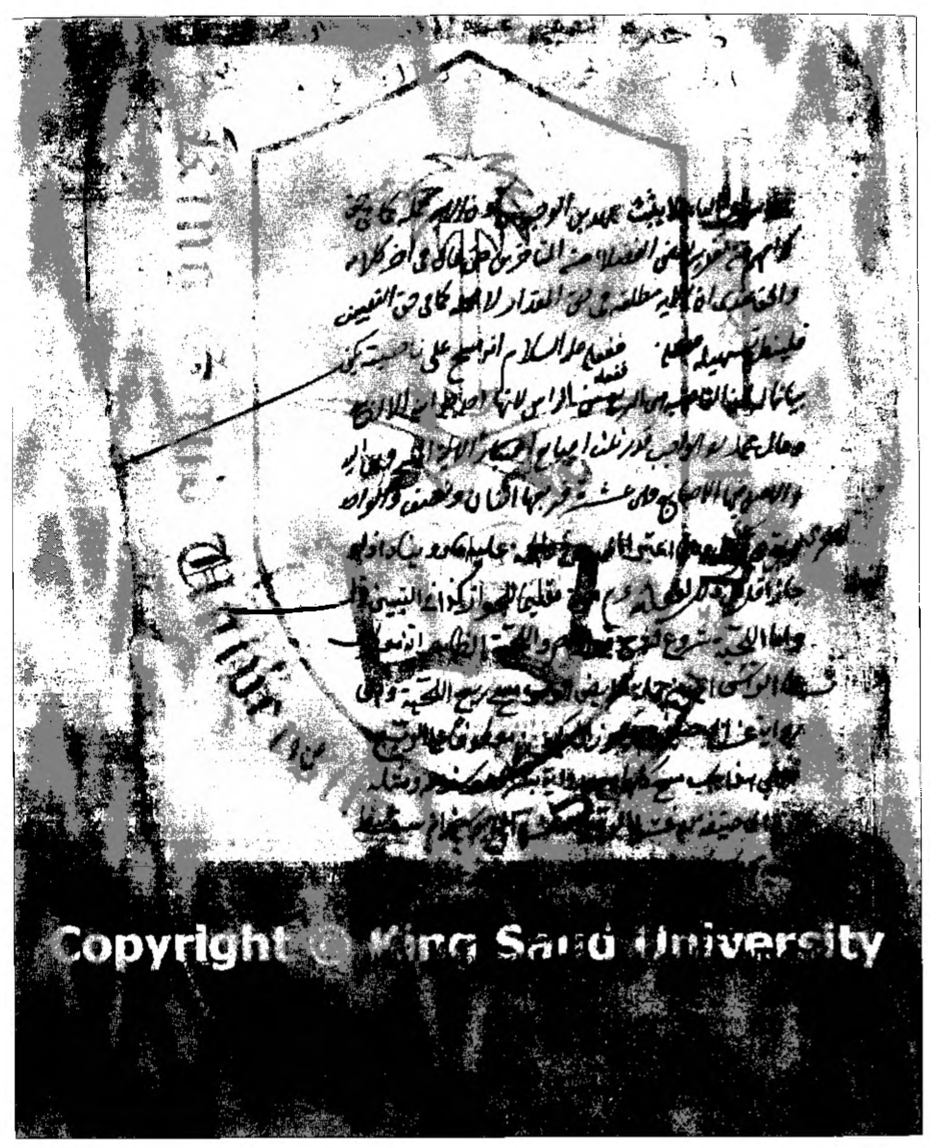
تاريخ النسخ: 963 هـ (1556م)

---

1 صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص86

2 KubbeAltı Lugat, 'Çelebi',2

3 جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، رقم: 6370



صورة رقم 28:
أول صفحة من المخطوط.
مكتبة الملك سعود، قسم المخطوطات.

صورة رقم 29:

آخر صفحة من المخطوط.

«تمت الكتابة على يد محمد بن خليل بن أطاسى الحمصي غفر الله له ولوالديه وكان الفراغ منه ضحوة الاثنين سنة ثلث وستين وتسعماية»

المخطوط الثالث هو مخطوط «**الإتقان في علوم القرآن**» المحفوظ بمكتبة الظاهرية، بخطّ **عبدالقادر بن إبراهيم الأتاسي**، وقد كان نسخه في عام 977هـ (1560م) بمدينة حمص.

رقم المخطوط: 525
خاتمة الجزء الأول: تم الجزء الأول بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه في مدينة حمص المحروسة ويليه الحادي والأربعون على يد العبد المذنب الخاطبي الحقير الفقير المعترف بالقصور والتقصير راجي عفو ربه الرحيم **عبدالقادر بن إبراهيم الأتاسي** من شهور سنة سبع وتسعماية (1569م).
خاتمة الجزء الثاني: وكان الفراغ من تكملة هذه النسخة المباركة بعون الله وحسن توفيقه يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وتسعماية (1570م).

أوصاف المخطوط: نسخة من القرن العاشر تتألف من جزأين ينتهي الجزء الأول في الورقة 167 ثم يتبعه الجزء الثاني في الورقة 179، كتبت بخطوط مختلفة وقد أحيطت الكتابة في بعض الأوراق بإطارات مرسومة بالأحمر، كما كتبت بعض العناوين بالأحمر والأخضر. على الهوامش بعض الإضافات والشروح المختلفة.
النسخة مفروطة في أوراقها الأولى وقد أضيف إليها فهرس بالأنواع والفصول كما يوجد على الورقة الأولى والأخيرة قيد وقف باسم الوزير الحاج سليمان باشا محافظ الشام على مدرسته، كما يوجد قيد مقابلة الأصل كتبه أحمد الأتاسي.
الغلاف جلدي مزخرف.
475 ورقة - 23سطر - 21*15 سم

---

1 مقارنة بتاريخ الجزء الثاني (978 هـ) فإن هذا التاريخ (977 هـ) هو الأقرب، خلافًا لما نقل في الفهرس أنها سنة سبع وتسعماية، وقد سقطت كلمة "وستين" من المفهرس.

الاتقان في علوم القرآن ـ نسخة ثانية ★ الرقم : ٥٢٥

خاتمة الجزء الأول . تم الجزء الأول بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه في مدينة حمص المحروسة ويليه الحادي والأربعون على يد العبد

الاتقان في علوم القرآن ـ نسخة ثالثة ـ ★

الرقم : ٥٢٦

أوصاف النسخة : نسخة من القرن الثاني الهجري كتبت بخط نسخي جيد وبالمداد الأسود .

الأنواع والفصول ورؤوس الفقر مكتوبة بالأحمر . على الهوامش أسماء الأنواع وأرقام الصفحات .

إن ممارسة بعض أفراد العائلة النسخ والتدوين - وكلمة بعض هنا اعتمادًا على ما وصل إلينا من مخطوطات من بدايات العهد العثماني، ولا نستطيع تقدير نسبة المدوّنين المختصّين من العائلة في ذلك الوقت - هي تتمّة لمفهوم الإرث العلمي، إذ إن ذلك الإرث لم يقتصر فقط على «المشيخة» والإمامة، التي لاحظنا ذكرها عند جميع أفراد العائلة في العهد المملوكي وبدايات العهد العثماني، ولا على التدريس، الذي يتبع لمصطلح المشيخة بلا شك، بل شمل مجال النسخ والكتابة، ولعلّ بعضهم جمع بين التدريس والنسخ [في حالة المدرّس بحماة محمد بن خليل الأتاسي مثلًا، ولعل الآخرين قد عملوا في مجال التدريس ولم تصلنا أخبارهم في هذا المجال]، وكان النسّاخ من العائلة على دراية وخبرة في مجال عملهم كما نتبيّن من الملاحظات المرفقة بالمخطوطات وحسن الخط ونوعيته وحسن الكتابة، والترتيب والتنظيم وسهولة القراءة، واستعمال الألوان حين الضرورة [كما في مخطوط حجازي بن علي

ومخطوط عبدالقادر بن ابراهيم]، والتحشية (الكتابة على الحواشي/أطراف الصفحة) المنتظمة. ومن المؤكد أن كل فرد من النسّاخ المذكورين له عشرات الأعمال في مجال النسخ، نظرًا لجودة الأعمال التي بين يدينا.
لكن يجب التنويه أن نسخ تلك المخطوطات ليس له أي دلالات على كونها قد كتبت لأشخاص آخرين، ومن ثم فهم لم يمتهنوا النسخ ولم يكونوا ورّاقين، بل نسخ تلك الكتب كان على الأغلب لنفسهم ولمكتباتهم الشخصية، سواء لمساعدتهم على الدراسة من تلك الكتب أو الاحتفاظ بها كمراجع، ويدلّ على ذلك كون الكتب المذكورة هي في المذهب الحنفي، وهو المذهب الذي عملت العائلة بتعلّمه وتعليمه والعمل به حتى يومنا هذا.

والخلاصة، فإن عائلة الأتاسي تواجدت في مدينة حمص منذ نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، أي قبل بداية الحكم العثماني بعقود. أما تواجدهم في المنطقة عمومًا فهو حسب أقدم وثيقة ذكرت العائلة (**مخطوط الشيخ إبراهيم الأتاسي**) يؤكد تواجدها في المجال العلمي والسياسي بسورية قبل قرن ونصف على أقل تقدير من بداية العهد العثماني.

وقد تواجدت العائلة منذ أقدم ذكر لها بصفة علمية واضحة، وكوّنت إرثًا علميًا خلال القرنين التاليين، من خلال الشخصيات التي تناولناها، وهي **الشيخ إبراهيم بن الشيخ أحمد الأتاسي**، إمام **الأمير طوغان بن سقلسيز** أمير **جماعة السقلسيزية التركمانية** في شيزر بحماة، الشيخ الولي علي الأتاسي دفين **مسجد الأتاسي** (دحية الكلبي) بحمص والوارد ذكره في ترجمة مفتي حلب **الشهاب الأنطاكي**، **والشيخ خليل الأتاسي**، الذي سمّي مسجد الأسرة باسمه حسب ما ورد في دفاتر التحرير العثمانية، وابنه الشيخ **الشهاب شمس أحمد الأطاسي**، أول مفتي من الأسرة وكذلك أول مفتي في حمص، وأخوه المدرّس في حماة **محمد جلبي الأتاسي**.

ولم ينحصر اشتغال العائلة بالعلم في تلك الفترة بالمشيخة والتدريس فقط، بل امتدّ إلى مجال النسخ والتدوين، ولم يكن عملهم في نسخ الكتب إلا احترافيًا ومتخصّصًا، وذلك ينمّ عن خبرة ودراية طويلة في هذا المجال.

ومن السمة العلمية للعائلة، التي تحولت إلى إرث علمي متداول ومتوارث ضمن أبناء العائلة خلال قرنين من الزمان تقريبًا وحتى بدايات العهد العثماني، تكوّنت الزعامة المحلّيـة المبكـرة في مدينة حمص، والتي نسـتطيع تبيّنها من خـلال دفاتر التحرير العثمانية التي ذكرت «**زقاق باب دمشق المعروف بشيخ أتاسي أوغلى**»، وأوضحنا دلالة تسـمية الشـوارع بأسـماء أشـخاص ونسـبتها إليهم، وكونها من مظاهر السياسة البدائية في تلك الفترة، بالإضافة إلى كون ذلك الشارع شارع المحلة الرئيسي، وهو ما نعتقده أول ممارسة سياسية واضحة للعائلة.

وفي الحقيقـة فإن ذلـك الإرث العلمي والمظهر البدائي لسياسـة الأعيان والزعامة المحليّة التي مارسـتها العائلة في ذلك الوقت، سـاهم بشـكل كبير في **تولّي الشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي** الإفتـاء بعد اسـتحداث منصب المفتـي لأول مرة في مدينة حمص.

***

الشهاب أحمد الأتاسي
في حضرة السلطان سليمان القانوني

لطالما كانت المرجعية الدينية أهمّ أركان الحكم في المجتمعات العربية قبل الإسلام، ويمكن مشاهدة ذلك التأثير سواء في مجتمع الحجاز أو مجتمع الشام، ففي حين سخّرت **قريش** الحجَّ لبسط حاكميتها على القبائل العربية قبل الإسلام، يمكننا مشاهدة مثال مشابه في حمص عبر أسرة **شمسيغرام** التي كانت كهانة **معبد الشمس** الركن الأساسي في حكمها. ومع قدوم الإسلام ازدادت أهمية المرجعية الدينية حين أصبحت الركن الأول والأهم في نظام الحكم عند المسلمين، حيث كانت مقياسًا لشرعية الدولة وشرعية الخليفة /السلطان، وكانت تلك المرجعية تحظى بالتأييد الشعبي الكامل، ولذلك كان لأهل العلم في البلاد الإسلامية الكلمة الفصل في كثير من القضايا السياسية، وحظوا بالاحترام والتبجيل من عامة المسلمين، والحظوة الكاملة -أو على الأقل التوقير- لدى الأمراء والسلاطين.

في حين كان أغلب العالم العربي يتّبع المذهبين الشافعي والحنبلي في القرون الوسطى، كانت الدولة السلجوقية في الأناضول عبر سلالتيها ترجّح وتتبنّى المذهب الحنفي، وكان من أسباب كون الدولة السلجوقية سنيّة اعتقادًا وحنفية فقهًا هو علاقاتها الدينية والسياسية بالدولة العباسية، وكذلك بسبب الظروف الاجتماعية لتلك الفترة، وبقيت تلك الدولة التركية المسلمة مرتبطة معنويًا بالنفوذ العبّاسي وأظهرت الاحترام للخليفة حتى انتهاء تلك الخلافة على يد المغول، وكانت حمايتها لمقام الخلافة تشمل حماية المذهب السنّي والقضاء على الحركات الإسلامية الانفصالية والهدّامة[1]، وتاريخيًا ومنذ عهد **طغرل بك** كان أغلب القضاة المعيّنين في دولة السلاجقة من أتباع المذهب الحنفي.

وقد كان من الطبيعي فيما بعد تبنّي العثمانيين للمذهب الحنفي كمذهب رسمي للدولة، وذلك للارتباط التاريخي والجيوسياسي والثقافي بالدولة السلجوقية، ولكن رسمية المذهب مرّت بمراحل عدّة قبل إقرارها، ففي حين كان الاختلاف المذهبي ينظر له بعين المسامحة -مثلًا لو كان نائب القاضي الحنفي شافعيًا كان يمكنه إصدار الحكم حسب مذهبه- لم يعد هناك مكان لتلك المسامحة منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وأصبح القاضي والمفتي ومناشيرهما وأحكامهما جميعًا وفق المذهب الحنفي دون غيره من المذاهب، مع استمرار تواجد الفقهاء من المذاهب الأخرى في المناطق العربية[2].

1 TURAN, Osman, Selçuklular ve İslâmiyet (İstanbul, 1973), 16.

2 AYDIN, M. Akif, Türk Hukuk Tarihi, 90.

3 المصدر السابق، 92

2.2 عائلة الأتاسي والمذهب الحنفي

تاريخيًا، ومن خلال الفصل السابق، يمكن الجزم باتباع **عائلة الأتاسي** للمذهب الحنفي منذ العهد المملوكي من خلال مخطوطات الكتب التي كان بين أيديهم، فجميعها في الفقه الحنفي ما عدا كتاب السيوطي «الإتقان في علوم القرآن»، والتركيز هنا على **مخطوط الشيخ ابراهيم الأتاسي** كونه أقدم وثيقة ذكرت العائلة، و التي ذكر فيها كتاب «**المبارق في شرح المشارق**» تأليف ابن الملك الرومي الحنفي، وبالتأكيد فإن تبنّي العائلة للمذهب الحنفي منذ ذلك الوقت فتح لها طريقًا لممارسة السلطة الدينية في ظلّ الحكم العثماني الذي تبنّى ذات المذهب.

ورغم أن مكانة العائلة الاجتماعية كانت تنطلق من مكانتهم العلمية بشكل رئيسي، كونهم قد حافظوا على التسلسل العلمي وتوارثوه من الأجداد إلى الأحفاد، إلا أن نقطة التحول في مصير العائلة كانت في منتصف القرن السادس عشر، وتحديدًا حينما نزل **السلطان سليمان القانوني** حلب مُعسكرًا، قبل أن يكمل مسيرته شرقًا في ما يعرف بسفر أو **حملة نخجوان**، وهي الحملة الثالثة ضمن الحرب العثمانية الصفوية.

2.3 السلطان سليمان القانوني وحملة نخجوان

بعد الحرب العثمانية الصفوية في أعوام 1548-1549 وانسحاب الجيش العثماني، قام **شاه إيران طهماسب** باحتلال **شيروان** مرة أخرى، وأتى عام 1553 والجيش الصفوي كان قد بدأ بعمليات تخريب وقتل في القسم الشرقي من الأناضول.
من الجهة الأخرى، كانت الدولة العثمانية منشغلة حينها بمسألة منطقة «**إردل**» الرومانية والإمارة التابعة للعثمانيين هناك في الغرب، وكان الجيش العثماني يحارب على جبهة المجر، لكن الحوادث في الأناضول أجبرت **السلطان سليمان القانوني** على إيقاف العمليات في الغرب وإعداد الجيش للتوجه إلى الشرق، وبناءً على ذلك بدأ إرسال عسكر منطقة **روميلي** (المنطقة الأوروبية من الدولة العثمانية) إلى الأناضول بقيادة **صقولو محمد باشا**، وقام **الصدر الأعظم رستم باشا**، الذي عيّن قائدًا لتلك الحملة (سردار) بتحريك القوات الإنكشارية من اسطنبول، إلا أن الأخير حينما وصل إلى أنقرة، رأى أنه من الضروري إرسال الأخبار إلى السلطان سليمان

بخصوص ابنه الأكبر **شهزاده (الأمير) مصطفى**، حاكم سنجق أماسيا، المرشح المحتمل لوراثة والده في السلطنة بحكم كونه أكبر أبنائه (38 سنة)، والحاصل على توافق تاريخي من الجيش/الأمراء والعلماء حول شخص واحد لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية، وقد احتوى تقرير **رستم باشا** الذي أرسله للسلطان سليمان الأقاويل التي انتشرت ضمن الجيش العثماني بأن السلطان سليمان قد تقدّم في السن، وأن الوقت قد حان كي يستخلف ابنه **مصطفى**، ويقضي بقية حياته في قصره منشغلاً بالعبادة والطاعة، وكذلك التوصيات للأمير بقطع رأس رستم باشا كي يكون الطريق للعرش مفتوحًا، وهي إعلان واضح عن جاهزية الجيش للتمرد على السلطان، وبناءً على تلك التقارير، وعلى الماضي المرير للدولة العثمانية في موضوع خلع السلاطين والصراع على الحكم، وأقرب تلك الأمثلة هي والده **السلطان سليم** الذي خلع جده **بايزيد**، استدعى السلطان سليمان الصدر الأعظم رستم باشا وقرّر قيادة الحملة بنفسه، لإنهاء مسألة الانقسام الداخلي الحاصل في الدولة بخلع المشكلة من جذورها.

خرج السلطان بجيشه المكوّن من 12 ألف إنكشاري من العاصمة إلى القسم الآسيوي في 28 آب 1553م مع ولديه **سليم وجهانكير**، و وصل منطقة «**آق تبه**» بالقرب من **قونيا** في 5 تشرين الأول من ذات العام وعسكر فيها، واستدعى ابنه **مصطفى** لمقابلته، وقد وصل الأخير إلى المنطقة ومعه قوة مختارة مكونة من 5 آلاف جندي، ورغم التحذيرات الشديدة من رجاله المقرّبين الذين نبّهوه من نية والده قتله، لبّى الأمير مصطفى دعوة والده إلى خيمته (**الفسطاط السلطاني/ أوتاغ همايون**)، ودخل الخيمة وحيدًا بعد تسليم أسلحته، لينقضّ عليه الجلّادون ويدور بينه وبينهم صراع كانت نتيجته قتل الأمير مصطفى خنقًا داخل خيمة والده الذي رأى في تلك الخطوة حلًا وحيدًا للانقسام الذي كاد ينال من وحدة الدولة والجيش.

وقد خيّم على الجيش العثماني المعسكر في المنطقة حزن كبير ولم يتناولوا الطعام في ذلك اليوم، ولم يمتنعوا عن انتقاد **رستم باشا**، **خرم (هورّيم)** زوجة السلطان، **زال محمود باشا**، وحتى السلطان نفسه، على العلن، وقد قام السلطان بعزل رستم باشا عن الصدارة العظمى لتسكين غضب العسكر.

ثم وصل في الثامن من تشرين الثاني إلى **حلب**، ونزل فيها معسكرًا، حيث فقد فيها ابنه **جهانكير**، الذي مات كمدًا وحزنًا على أخيه الأكبر مصطفى بعد سوء حالته الصحية.

وقد أمضى السلطان سليمان الشتاء كاملًا في حلب إلى أن أنهى معسكره فيها وخرج منها إلى **أورفة** بتاريخ 9 نيسان 1554م ، وفي أثناء معسكره الشتوي في حلب، التقى **بالشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي**، ابن **الشيخ خليل** وحفيد **الشيخ علي الأتاسي**، فأعطي التدريس في **دمشق** قبل أن يتولّى منصب الإفتاء في مدينة **حمص** كأول مفتٍ في المدينة وبالطبع المفتي الأول في العائلة.

1 تمت كتابة هذا القسم بالاستفادة من المراجع التالية:

UZUNÇARŞILI,İsmail Hakkı, Büyük Osmanlı Tarihi, III

DEMİRTAŞ, Funda, ŞEHZADE MUSTAFA'NIN ÖLDÜRÜLMESİ - Tahlili Bir Yaklaşım -, Bilimname, XVIII 2010/1, 205-227

Gelibolulu Mustafa Âlî, Kitabü't-Tarih-i Künhü'l-Ahbar

مقالة بروف.د. إلبير أورتايلي في صحيفة مليّت - Milliyet تحت عنوان: Şehzade Mustafa'nın idamı، بتاريخ 16 شباط 2014



صورة رقم 31:

منمنمة عثمانية تصوّر السلطان سليمان القانوني يقود الجيوش نحو نخجوان، فتح الله جلبي عارفي (و/أو مطرقجى نصوح)، كتاب «سليمان نامه»، مكتبة متحف قصر طوب كابى، اسطنبول.

Arifî, Süleymanname, Topkapı Sarayı Müzesi Kütüphanesi, H1517, y.592a



صورة رقم 32:

شهزاده (الأمير) مصطفى بعد إعدامه، مشهرًا بجسده أمام الفسطاط السلطاني حيث يجلس والده السلطان سليمان، سيّد لقمان، كتاب «هنرنامه»، مكتبة متحف قصر طوب كابى، اسطنبول.

Seyyid Lokman, Hünername, c.II, vr. 172a, Topkapı Sarayı Müzesi Kütüphanesi H. 1524

هو **الشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي**، نجل الشيخ **خليل** بن الشيخ **الولي علي الأتاسي**. أول مفتي من آل الأتاسي، وأول من تسلّم منصب الإفتاء في حمص، وهو شاعر وعالم كبير في الفقه الحنفي.

درس في حمص على يد **ابن كلف الرومي**، وصحبه إلى القدس، وشاركه في القراءة عليه الشيخ **عبد النبي ابن جماعة**، ثم رحل إلى حلب فدرس عند **مفتي حلب الشهاب الأنطاكي** صديق جده الولي الشيخ علي الأتاسي، كما وارتحل إلى **طرابلس الشام** فدرس عند الفقيه المالكي والنحوي الكبير **شمس الدين الطبلبي** (وفاته: 1555م)، ثم عاد إلى حمص وازداد علمه، فتولّى التدريس بحمص، وكذلك النظر على **وقف خالد بن الوليد** بحمص، والذي كان يدرّ على متسلّمه عُشر واردات الوقف ، فزاد ذلك من ثروته وقوته الاقتصادية فوق ما ورثه من والده المستثمر خليل الأتاسي ومن حاصلات أوقاف أمراء المماليك على جده الولي الشيخ علي الأتاسي.

لاحقًا: تزوج أخت **مفتي دمشق الشيخ عبد الصمد العكاري**، فصحبه الأخير معه إلى **حلب** عام 1553م لمقابلة **السلطان سليمان القانوني** الذي كان معسكرًا بجيشه في المدينة ضمن حملة **نخجوان** للحرب مع الصفويين، فأعطي بعناية السلطان سليمان التدريس في **المدرسة القصّاعية** بدمشق ، وهي مدرسة قديمة وعريقة لتدريس الفقه الحنفي، انشأت في نهايات القرن الثاني عشر الميلادي واشترط أن لا يتولّى التدريس فيها إلا أعلم الفقهاء الحنفية[4].

1 انظر ترجمته: محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، 278

2 BOA, TT.d.223/1. وذكر أن أجر متولّي وناظر وقف خالد بن الوليد كان عشر المحصول كاملًا، وهو ما يقارب ثلاثة آلاف اقجة في السنة.

3 ذكر قطب الدين النهروالي في مخطوطه "الفوائد السنية في الرحلة المدنية والرومية" في زيارته لحمص عام 1558م أن شمس الدين أحمد الأتاسي مدرّسًا للمدرسة القصاعية بدمشق بأربعة عشر أقجة عثمانية يوميًا، أي ما يقارب خمسة آلاف اقجة سنويًا.

4 النعيمي، عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، 134

ثم عاد إلى حمص بعد فترة، فتولّى فيها منصب الإفتاء بعد استحداثه ليكون أول مفتي فيها، كما كان المدرس الأول **بالمدرسة النورية** الأعرق والأهم في حمص، ومتولّي وقفها **ووقف جامع النوري الكبير** بكامله، فكان مدخول الشيخ الشهاب السنوي من التدريس والأوقاف فقط أكثر من ستة آلاف أقجة عثمانية[1]، وهي أعلى من أغلب الإقطاعات الضريبية (التيمار) في حمص، مما جعله في أعلى موقع ديني وأعلى موقع اقتصادي في آن واحد.

كان الشيخ أحمد عالمًا مقصودًا للأخذ عليه، يأتيه طلاب العلم من الأنحاء ليدرسوا على يديه، ومن هؤلاء العلامة **محمد بن أبي بكر بن داوود العلواني الحموي**، مفتي دمشق الشام وصاحب المؤلفات الكثيرة، وهو جد والد **المحبي** صاحب التاريخ، والذي قال في جده هذا إنه «أخذ بحمص عن الشهاب أحمد الأطاسي»[2]، وكذلك الفقيه والشاعر **شمس الدين هلال الحمصي**

كان الشهاب الأتاسي شاعرًا كذلك، فذكر تلميذه شمس الدين هلال أن له نظمًا كثيرًا، ومنه تضمين إعجاز قصيدة امرؤ القيس، حيث قال

إلامَ فطامي بالجفا وتذللي ... أفاطم مهلاً بعض هذا التدلّل

هواكِ الذي أصبحت أشهر فيه من ... قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ

تولى الشهاب شمس الدين أحمد الأتاسي الإفتاء في حمص حتى وافاه الأجل عام 1596م، أي قرابة 43 عامًا[5]

---

1 BOA, TT.d.1026/ 4-18

2 المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (3/324)

3 النهروالي، قطب الدين، لفوائد السنية في الرحلة المدنية والرومية، 203

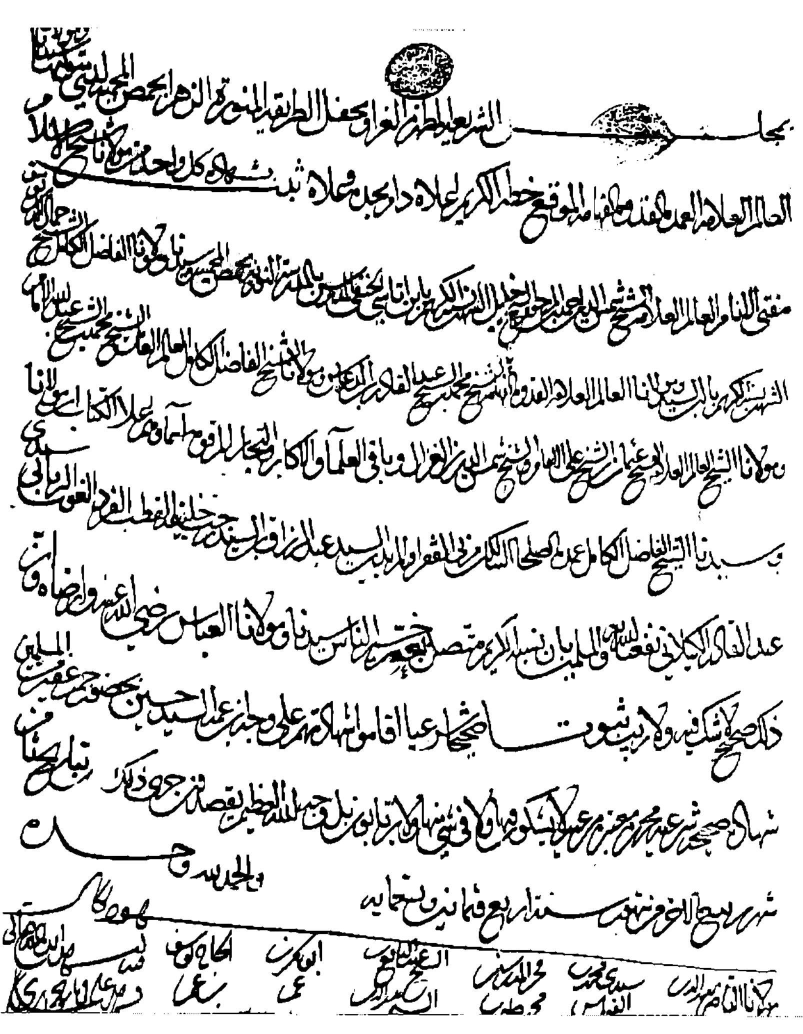
4 المصدر السابق.

5 الأتاسي، باسل، بغية الناسي والعقد الألماسي في مناقب وأنساب السادة آل الأتاسي.

الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، (1/280)

المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (1/184)

الغزي، لطف السمر وقطف الثمر في أعيان الطبقة الأولى من المئة الحادية عشر (1/293)



وثيقة رقم 3:

محضر نســب شريف عباسي انعقد بمحكمة حمص الشرعية في الثامن من ربيــع الآخر ســنة 984هـ (1576م) مكتوب بخطّ الرقاع، وفي نصّه شــهادة **«مولانـا شـيخ الإسـلام ومفتـي الأنـام العالـم العلامة الشـيخ شـمس الدين أحمد ابن المرحوم الشـيخ خليل الشـهير نسـبه الكريم بابن اتاسـي الحنفي المدرس بالمدرسة النورية بحمص المحمية»**

2.5 منصب الإفتاء في الدولة العثمانية:

كانت نشأة وظيفة الإفتاء منذ عهد **النبي محمد صلى الله عليه وسلّم** ومختصّة به، حيث كان مطالبًا من جهة بتبليغ أوامر الله تعالى للبشر، ومن جهة أخرى الجواب على أسئلة أصحابه في المجال الديني، وبعد تأسيس دولة الإسلام كان لسبعة من فقهاء الصحابة القدرة والكفاءة والحق بإعطاء الفتوى وهم المعروفون باسم «**فقهاء الصحابة**»[1].

في عهد **أبو بكر الصديق** رضي الله عنه جمع ولاة الأمصار بين وظيفة الإفتاء والقضاء، مع تواجد من كانوا ينظرون في القضايا ويعطون الفتوى للناس بشكل مستقلّ، إذ إن الفتوى لا تقتصر على المنصب الرسمي من الدولة، بل يقوم بها أهل العلم من ذوي الكفاءة، أما في العهد العمري وبحكم توسّع حدود الدولة وتزايد المهام الملقاة على عاتق رجال الدولة، فُصل القضاء عن الفتوى وأعطيت لشخصين مختلفين، وظلّت المشكلات أثناء القضاء تحلّ باستشارة مفتٍ من أهل العلم حتى نهاية العهد الراشدي[2].

في العهد الأموي، ولضمان عدم حدوث أخطاء حقوقية، كان القاضي يستشير المفتي بشكل دائم، والمفتي هنا يكون من كبار أهل العلم في المنطقة، وشهد عهد الخليفة **عمر بن عبدالعزيز** جهودًا لتحويل هيئات الفتوى إلى جهاز رسمي في الدولة[3].

ظهرت مهمة الإفتاء كمنصب رسمي مع تشكّل المذاهب الإسلامية وإدخالها ضمن الطابع المؤسساتي من قبل الدولة وبإقبال شعبي، وضمن العهد العباسي كان توزيع

1KARA, Ahmet Sinan, OSMANLI DEVLETİNİN SON YÜZYILINDA MÜFTÜLÜK: MÜFTÜLERİN EĞİTİM, TAYİN, AZİL VE SOSYAL HAYATTAKI KONUMLARI,İSTANBUL ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ İSLAM TARİHİ VE SANATLARI ANABİLİM DALI, (Yüksek Lisans Tezi), 51-52

2 المصدر السابق، ص52
انظر أيضًا: İslâm Adliye Teşkilâtı, ATAR, Fahrettin

3 المصدر السابق، ص52
انظر:
YAKUT, Esra, "II. Meşrutiyet Dönemi'nde Müftülerle ilgili Gerçekleştirilen Hukukî Düzenlemeler, Anadolu Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 2003, c. III43 ,

المهام بين القاضي والمفتي بحيث ينظر الأول إلى المسائل العدلية وينظر الثاني إلى المسائل الدينية، وكان حلّ المشاكل داخل علاقة القضاء- الإفتاء عاملًا هامًا في رسم الخطوط العريضة لتلك المناصب وعلاقتها في الفترات القادمة.

بدأ جهاز الإفتاء بأخذ دوره الحقيقي في إدارة الدولة في العهد المملوكي، فقد كان سلاطين المماليك ملزمين بإعطاء الفتوى في الأحكام الشرعية بالدواوين التي أقاموها، وقد تواجد رجال الفتوى (المفتي) في تلك الدواوين من كل المذاهب، ومع الزمن أصبحوا يشاركون السلطان في حملاته العسكرية.

وبناءً على ما سبق، نستطيع القول: إن مهمة الإفتاء بدأت مع بدء الإسلام، لكن بشكل غير مؤسساتي وغير منظّم، ثم أصبحت في العهد المملوكي تعطى كمهمة إدارية، في خطوة أولى لتأطير وتأسيس ذلك المقام ضمن هيكل الدولة الإداري والتشريعي

[illegible]

استمرت وظيفة الإفتاء في العهد العثماني كما كانت في العهد السلجوقي، مع وظيفة إضافية هي التدريس، وفي فترة التأسيس من عمر الدولة العثمانية، كان أول من قام بوظيفة الإفتاء الشيخ «**أدب عالي**»، حمو السلطان العثماني الأول ومؤسس الدولة، **السلطان عثمان غازي**، فيما تسلّم «**دورسون فقيه**»، ابن الشيخ المذكور ونسيب عثمان غازي، مهمة النظر في القضاء، وبعد وفاة الشيخ «**أدب عالي**» تسلّم ابنه المذكور وظيفة الإفتاء، أي جمع بين الإفتاء والقضاء، وظلّ القائم بوظيفة الإفتاء في الدولة العثمانية يقوم بوظيفة القضاء طوال الفترة التأسيسية، ومع توسّع مهام الدولة بتوسّع حدودها وكذلك توسّع الأنظمة الإدارية ومؤسساتها، تم استحداث **مؤسسة المشيخة** مع بدايات القرن الخامس عشر، ولاحقًا تم استحداث «**فتوى خانه/ مركز الإفتاء**» مع تشعّب مقام المشيخة، بالإضافة إلى مناصب المفتي في المدن العثمانية المختلفة، الذين أطلق عليهم اسم «**مفتو الأقضية**»، وهم يتبعون لرأس المؤسسة الدينية في الدولة «**شيخ الإسلام**»، الذي كان أول ممارسة فعلية

1 المصدر السابق، ص53

لمنصبه في عهد **السلطان محمد الفاتح**. ورغم عدم تواجد المفتي/ شيخ الإسلام في «**ديوان همايون/ الديوان السلطاني**»، وقيام «**قاضي العسكر**» بالنظر في المسائل الشرعية السياسية، إلا أنه كان يتم دعوة شيخ الإسلام عند ضرورة حل أو تنظيم مسألة شرعية، وقد كانت قرارات الحرب والسلم لا تتم إلا بتصديق من شيخ الإسلام.

ومن كتاب قوانين السلطان الفاتح المعروف باسم «**فاتح قانون نامه سى**»:

وشيخ الإسلام هو رئيس العلماء، وكذلك مقام المعلّم السلطاني، ....، ولكن: المفتي والمدرّس في طبقة أعلى نسبيًا من سائر الوزراء (باستثناء الصدر الأعظم) ويليق بمقاهم التصدّر والتقديم (في المجالس).

3 ـ2 تعيين/ [illegible] المفتي في العهد العثماني ما قبل التنظيمات.

بجانب اشتراط كونه من كبار العلماء وأتمّهم تعليمًا، وهي من أساسيات أيّ عالم كامل في زمانه، لا بد من التطرّق إلى نقاط أخرى يتم النظر إليها حين تعيين المفتي، كجذوره في المنطقة وماضي العائلة. ويمكن أخذ مناطق الأناضول مثالاً على تلك النقطة، فاختيار الشخص للإفتاء يكون من عائلة علماء، وبناءً على ذلك فأغلب من تسلّم الإفتاء في الأناضول كانوا من عوائل اشتهرت بتخريج العلماء، بل وكان المفتي أحيانًا ضمن سلسلة علماء -وأحيانًا مفتين- من الجد إلى الأب إلى الابن، واستمرّ ذلك التقليد إلى نهاية عمر الدولة، ليس فقط في **الأناضول** وإنما في بلاد الشام كذلك بحسب ما لدينا من أدلة، كما لوحظ كونهم من عائلات وصفت بأنها «**ذات جذور**»[2]، وهذا الأمر سار كذلك في مناطق الشام.

من المؤكد أن الدولة لا تعطي مهمة الإفتاء إلا لمن يظنّ أنهم يمتلكون القدرة على تحقيق الفائدة للشعب وتسيير أمورهم، والحكم الوارد إلى «**روميلى بكلربكى/ الحاكم العسكري لمنطقة روميلي (القسم الأوروبي من الدولة العثمانية)**» مثال

---

1 المصدر السابق، ص55-54

2 SÜTCÜ, Mehmet Sait, OSMANLI DEVLETİ'NDE MÜFTÜLÜK KURUMU: ANADOLU MÜFTÜLERI, Journal of History School (JOHS), December 2017, Year 10, Issue XXXII, PP. 459-536

على ذلك، حيث جاء الأمر بمنع المدرّس في مدرسة مدينة «**سيواس**» في الأناضول من مهمة الإفتاء، وكون تلك الصلاحية تعود إلى مقام الإفتاء في مدينة «**أماسيا**»، وهذا يبيّن حساسية موضوع الإفتاء لدى الدولة [1]، ومثل ذلك الكثير من الأمثلة التي سنوردها في سياق تاريخ العائلة في المنصب.

[illegible]

بحسب المعلومات الموجودة في الحوليّات العثمانية، فإن المؤسسة العلمية العثمانية كانت ممثّلة ضمن المدن بالقاضي والمفتي، وقد تواجد الأخير في كل المدن العثمانية الهامة.

وجاء المفتي بعد القاضي من زمرة «**أهل الشرع**»، وكان تعيينه يأتي مباشرةً من شيخ الإسلام في العاصمة اسطنبول، وكان هو المرجع الديني الأول في المدينة، ومقامه هو ثاني أعلى مقام عدلي/ حقوقي فيها بعد القاضي الذي كان رأس التشكيلات العدلية في المدينة، والموكّل بتنفيذ الأحكام والأوامر الواردة من المقامات العليا، بالإضافة إلى كونه رأس جهاز القضاء في الدولة، وكانت الوظيفة الرئيسية للمفتي هي إعطاء الفتوى الشرعية الموكّل بها، سواء كانت تلك الفتوى بخصوص قضايا العامّة أو قضايا الدولة، كما تضمّنت وظيفته كذلك بجانب الإفتاء، أن يكون من أهم مستشاري القاضي، ومساعدته للأخير كانت في البتّ بالأحكام وحلّ الخلافات في المحكمة من خلال الفتوى الشرعية الموكّل بها، بل كان القاضي يستشير المفتي حين يتردّد أو يحتار في قرار ما، وفي هذه الحالة تكون الفتوى وسيلة هامة لإعطاء الأحكام والأوامر، ولذلك كان يتطلب منصب الإفتاء مقدار معرفة معيّن في المذاهب الفقهية، لإعطاء جواب وحلّ فوري للمشاكل المعروضة. [2]

---

1 ÖRSTEN, Seda, Osmanlı Hukukunda Fatva56,

انظر:

SAVAŞ, Saim, "Fetvâların Işığında Osmanlı Sosyal Hayatı Hakkında Bazı Tespitler-I", Toplumsal Tarih, Haziran 1996, Cilt: 5, Sayı: 30,S40:

2KARA, 146

BULUT, Mehmet, OSMANLI'DAN GÜNÜMÜZE MÜFTÜLERİN SEÇİMLERİ, ATANMALARI VE SEÇİMLERİNDE ESAS ALINAN EĞİTİM KRİTERLERİ, Dini Araştırmalar, Temmuz - Aralık 2012, Cilt : 15, Sayı : 41, P(S):88

لم تقتصر وظيفة المفتي في المدينة على الإفتاء فحسب، بل كانت تشمل التدريس، الوعظ، تولّي الأوقاف ونظارتها، ورئاسة مشيخة الطرق الصوفية، وكان هو المسؤول الرئيسي بشكل عام عن وظائف الخطابة والإمامة والتأذين والتدريس والعاملين فيها وجميع منسوبي المؤسسة العلمية في المدينة، وقد كانت الوظيفة الضمنية للمفتي أن يكون صلة وصل بين الشعب والحكومة كونه من أعيان المنطقة الأصليين، ومن هذا الباب كان مقام المفتي مقام استشارة وتفويض، ولم تكن استشارات الأهالي للمفتي في المجال الديني فقط، بل كانت تشمل المجال الاجتماعي والاقتصادي والإداري والحقوقي، وكذلك لم يكتفِ القضاة فقط باستشارته وأخذ الفتوى الشرعية منه في المواضيع الدينية، بل شملت المواضيع العرفية كذلك، ولذلك كان المفتي أحياناً ينوب عن القاضي بالوكالة في حال غيابه أو في حال فراغ المنصب[1]، وهو ما قام به المفتي علي بن حسن الأتاسي مثالاً حين كان منصب القاضي شاغرًا، بل واستمرّ قاضيًا للواء حمص فترة طويلة نسبيًا، ولم تكن تلك الحادثة وحيدة من نوعها في تاريخ العائلة.

كان أغلب مفتي الدولة العثمانية يقومون بوظيفة التدريس بجانب وظيفة الإفتاء، بل كانت وظيفة التدريس هي الوظيفة التي تساعد المفتي على تأمين قوت يومه، وذلك لعدم وجود راتب محدّد له من قِبل الدولة مقابل وظيفة الإفتاء، حيث كان يتقاضى أجورًا رمزية من طالبي الفتوى/ الاستشارة، ولم تكن تلك الأجور تكفي لتأمين الحياة الكريمة على أي حال، وكذلك لم تكن تتعارض وظيفة التدريس مع الإفتاء، وقد وصف المفتي الذي كان يقوم بوظيفة التدريس في الوثائق الرسمية بـ «**المفتي المدرّس**»[2]، والمفتي شمس الدين أحمد الأتاسي مثالاً، فقد وصف بـ «**مفتي الأنام العالم العلامة، المدرّس بالمدرسة النوريّة بحمص**».

وكان النظر على الأوقاف وتوليها من الوظائف التي كان يمكن للمفتي أن يتسلّمها، وتتفاوت أجرة تلك الوظيفة حسب المنطقة وحسب الوقف، على سبيل المثال كان المفتي شمس الدين أحمد ناظرًا على قبر **الصحابي خالد بن الوليد**[3]، أي متسلّمًا

---

1 KARA, 71-72

انظر أيضًا:

ÜNAL, M. Ali, Osmanlı Müesseseleri Tarihi.

2 KARA, 151

3 الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، ج1، ص280

لشؤون أوقافه، وقد كانت حصّة متولّي وقف سيدنا خالد بن الوليد عُشر واردات الأوقاف المخصصة للمسجد والمقام، أي 2895 أقجة في السنة، وهي الأجرة الأعلى لناظر على الأوقاف في مدينة حمص.

كان المفتي مكلّفًا بالإضافة إلى وظيفته الرسمية الشرعية/ العدلية، وظيفة عرفية وهي المساهمة في حفظ النظام العام، وتختلف تلك الوظيفة من مفت إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى بحسب نفوذ المفتي وقوّته وعلاقاته، وقد كانَ الاعتماد على مساهمته في حلّ المشاكل والقضايا في المجالات الحقوقية، الثقافية، المالية، التجارية، والاجتماعية واضحًا من خلال الأوامر والتوجيهات التي كانت تأتي من مقام السلطنة مباشرةً للمفتي[2]، ومثالًا على ذلك ما ورد في سجلّات المحكمة الشرعية بمدينة «**ماردين**» بخصوص إحلال النظام وترسيخ الأمن في أسواق المدينة، وجاء فيه:

«بسبب مستوى الأمن والأمان المتدنّي في أسواق مدينة ماردين، وبسبب ما ترتّب على ذلك من أضرار، توصّل تجاّر أسواق المدينة إلى ضرورة تعيين حارس ليلي، وبناءً على ذلك تم تقديم لائحة تتضمّن أسواق ماردين وما تحويه من دكاكين، وتم تعيين «**الشيخ درويش**» حارسًا ليليًا بجهود **مفتي ماردين يوسف صدقي أفندي**.»[3]

وقد كان لمن تسلّم منصب الإفتاء ذات الوظائف ضمن مدينة حمص وريفها، وذلك بحسب الأوامر الواردة من مقام السلطنة مباشرةً، والتي سيأتي تفصيلها لاحقًا كما سنرى.

ومن أهم المهام التي كان المفتي يقوم بها للدولة المركزية، المساهمة في تحصيل الضرائب، وهو موضوع حسّاس وهام جدًا لدى الدولة العثمانية، وبناءً على ذلك كان غايةً في التنظيم، وكجميع الموظّفين الرسميين في المدينة العثمانية، كان المفتي يقوم بدوره في منظومة الجمع والتحصيل، إلا أن المعلومات المثبتة حول تلك الوظيفة كانت مع استحداث منصب **المحصّل** و**مجلس التحصيل**، أي في الفترة التي سبقت إعلان التنظيمات العثمانية (أعوام 1840 ميلادية).[4]

---

1 دفتر طابو تحرير رقم: 233، 951 هجرية/ 1544-1545 ميلادية.

2 KARA, 162

3 سجلّات الشرعية في ماردين، رقم 235، ص128-129، ربيع الأول 1277/ 17 أيلول 1860، من المصدر السابق.

4 KARA, 174

نشط المفتي بالمدينة العثمانية في المجال الاجتماعي، فقد ساهم من خلال منصبه، بالإضافة إلى حل قضايا الميراث والوصايا الشرعية والديون، بالاهتمام بالتعليم ضمن **المدارس**، و**المدرسة** هي مؤسسة التعليم المتوسط والعالي ضمن الدولة الإسلامية قبل العصر الحديث، وتختصّ بتدريس العلم الشرعي، بالإضافة للعلوم الدنيوية التي تختلف درجات تدريسها باختلاف العلماء المدرّسين في تلك المدارس ومستواهم العلمي والثقافي ، كما نشط في مساعدة الفقير واليتيم والمحتاج، وذلك بعد التثبّت من هويّتهم وأوضاعهم، بحكم صلاته وعلاقاته ضمن المدينة، ولاحقًا تواجد في مختلف المجالس الرسمية والهيئات الخيرية لمساعدة المحتاجين والأيتام، كما كانت له إسهامات في حركة الإعمار التي شملت المساجد والتكايا والمدارس والحمامات والأوقاف ، وقد يكون المثال الأكثر عمومًا ووضوحًا على ذلك هو كتاب **شيخ الإسلام فيض الله أفندي** إلى جميع القضاة والمفتين في المدن العثمانية في القرن الثامن عشر، ومما ورد فيه من أوامر:

«مساعدة جميع فقراء المسلمين، وتنوير الأطفال بعلوم القرآن، والإسهام في إنشاء الجوامع والمكاتب (المدارس)..»

2.6 [illegible]

من خلال ما سبق من تمهيد عن **حملة نخجوان**، وعن تعريف بالشيخ **الشهاب أحمد الأتاسي** حسب ما ورد ذكره في كتب التراجم، أصبح السياق التاريخي متكاملًا وواضحًا بعد تناوله من جانبين مختلفين، وهو أن **السلطان سليمان** خرج على رأس الحملة العسكرية المتوجّهة إلى نخجوان، لكسب ثقة العسكر ولإعدام ابنه الأكبر **الأمير مصطفى**، ونزل في حلب بعد مقتل الأخير وعسكر بها طوال الشتاء، وتزامنًا

---

1 للإستزادة:

Bozkurt, Nebi. "Medrese". TDV İslam Ansiklopedisi, XXVIII (2003), 324

Makdisi, The Rise of Colleges

Taşkın, Ünal, Klâsk Dönem Osmanlı Eğitim Kurumları, Uluslararası Sosyal Aratırmalar Dergisi. The Journal Of International Social Research Volume 1/3, Spring 2008.

2 KARA, 181-182-183

3 J. Von Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman, ترجمة: J.J. Hellert, Paris 1835, c. XII, 69، عن المصدر السابق.

مــع ذلــك توجّه **مفتــي دمشــق عبدالصمـد العـكاري** إلى المدينــة مع **الشـيخ أحمد الأتاسـي** المــدرّس بمدينــة حمص والناظــر على قبر خالد بن الوليــد، وهو من أهم الوظائف في حمص، ودخلا حضرة السـلطان سـليمان، وتعرّف على شخص الشيخ أحمد الأتاسي، وخرج الأخير من الحضرة السلطانية وقد تولّى التدريس في دمشق. الأمر الذي مهّد له تولّي الإفتاء في حمص. وقد كان من اللازم ذكر موجز عن سفر نخجوان لتبيين تقاطع الأحداث، فالسـلطان سـليمان لم يكن ليخرج على رأس تلك الحملــة لــولا القلاقل التــي حدثت ولولا نيّتــه التخلص من ولــده، وبالتالي لم يكن ليحصل اللقاء بينه وبين الشيخ أحمد الأتاسي في حلب.

ولا شــكّ أن نســب الشيخ أحمد وشــهرة عائلته في مجال العلم الشرعي قد لعب الدور الأكبر في تولّيه منصب الإفتاء، الذي تشــير المصادر إلى أنه -أي المنصب- لم يكن موجودًا قبل أن يتولّاه الشــيخ أحمد، أي أن اســتحداث المنصب كان عند تعيــين المذكــور، بالطبع دون إغفال مذهــب العائلة الحنفي منــذ العهد المملوكي واشتغالها به.

وأيضًا مما لا شــكّ فيه أن ذلك التعيين كان خطوة من الســلطان ســليمان لدعم اســتمرار الاســتقرار في المنطقة الســورية، ونفهم ذلك حينما نطلع على منصب المفتي وصلاحياته، والخواص التي ينبغي أن تتوافر في صاحبه، أهمّها أن يكون مــن أهل البلدة ومن المقبولين فيها، وذلك أن المنصب كان يعطى في الغالب مدى الحيــاة، أي أن الاســتمرارية فيه تخلق نفوذًا مع الســنين، بحكــم المكانة الدينية والاجتماعيــة لصاحبه، ولذلك ينبغي أن لا يكـون صاحبه من أصحاب الغايات، بل يتوجّب أن يكون ذا حكمة وحلم، لفهم التقلّبات واحتواء الأزمات، وذلك حسب ما ذكرناه ســابقًا في وظائف ومهام المفتي، وحســب ما ســنراه واضحًا وجليًا في أحفاده، وبناءً على كون الشيخ أحمد من أهل المدينة ومن أعيانها، كما كان والده وجدّه **الشـيخ علي بن أتاسـي** صاحــب الأوقاف، وكونه من أصحاب العلم الغزير والمكانــة العلميــة المتوارثة فهذا يجعل تعيينه في هذا المنصــب منطقيًا وذا تأثير إيجابي على الدولة والمجتمع، وسيبقى أثر هذه الخطوة راسخًا حتى نهاية الحكم العثماني في سورية.

آل الأتاسي في حقبة الركود / النظام القديم
(Ancien Régime)

1.3 الدولة العثمانية منذ عهد السلطان مراد الرابع وحتى نهاية عهد الخزامى (1623-1730م)

اعتلى **السلطان مراد الرابع** العرش العثماني في الحادية عشرة من عمره سنة 1623م، وكان هذا الاعتلاء ضمن فترة غاية في الاضطراب من عمر الدولة العثمانية بعد أن وصلت ذروة قوتها في عهد **السلطان سليمان القانوني**، فقد ورث عن أسلافه دولةً قُتل سلطانها الشاب **عثمان** (1622م) في تمرّد عسكري لأول مرة في تاريخ الدولة، بعد أن شُهّر به، ونكّل به بأبشع الطرق، ليتسلّم الحكم من بعده **السلطان مصطفى الأول** (وفاته: 1639م) الذي عرف عنه عدم الاتزان العقلي ولقّب بـ «المجنون»، والذي ارتأى أعيان الدولة حينها عزله -للمرة الثانية- لعدم قدرته على إدارة الدولة بسبب وضعه الصحي/ العقلي، وبقيت السلطة الحقيقية في يد **السلطانة الأم كوسيم**، والدة السلطان الشاب مراد، التي أدارت أمور البلاد بشكل فعلي إلى عام 1632م، ليتسلّم بعدها **السلطان مراد** زمام الأمور ويبدأ بإعادة ترسيخ سلطة الدولة (Autorité) من جديد عبر كسر شوكة العسكر والفرسان **الأشقياء** (Zor-balar) الذين قتلوا أخاه عثمان وعاثوا فسادًا وظلمًا بالبلاد والعباد والتخلّص من رؤوسهم وداعميهم، ومنهم الصدر الأعظم، وكذلك محاربة المرتشين ومصادرة أملاكهم وأموالهم غير الشرعية، كما تم إعادة تدقيق قيود الضرائب وإعادة تنظيم

نظام الإقطاع (التمار)، وبهذا بدأت الدولة بالتعافي من أزمة الاضطرابات الداخلية التي ظلّت مطبقة على صدرها طوال 15 سنة، ليستكمل بعدها حربه ضد **الدولة الصفوية** شرقًا ويقود الجيش العثماني بنفسه في **حملة** ريوان (1635) و**حملة بغداد** (1638) التي انتهت باسترداد المدينة من يد الصفويين، وبذلك أسّس للسلم الأهلي والنظام الداخلي مجددًا وأعاد للدولة هيبتها في الخارج والداخل.

إن تزايد عدد السكان في نهايات القرن السادس عشر والتغييرات التي حصلت في النظام العسكري، مع ما ظهر من تمردات الجلاليين ذات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، والتغيّرات ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية التي أدّت إلى تضّخم مستمرّ، جعل بنية الدولة الإدارية تتغيّر وفق الظروف المعاصرة، وظهر في تلك الفترة عدد من المنظّرين المصلحين ممّن كتبوا توصياتهم وتقاريرهم عن حال الدولة وكيفية إصلاحها، وكان أبرزهم قوچي بك الذي ركّز على قضية الرشوة، فقد كانت تلك القضية أهم مشاكل الدولة في ذلك الحين، وكذلك فكرة **الدائرة العدلية**، التي تختزل فكرة الفعل ورد الفعل الاجتماعية، ومعنى هذه القاعدة أنه في حال أبدت الدولة سوءًا في الإدارة أو المعاملة تجاه الشعب، فإن النتيجة الحتمية هي نقصان مقدار الضرائب المدفوعة من قِبلهم وبالتالي ضعف الخزينة العامة الذي يؤدي لضعف الدولة، وذلك ضمن مسار **اتّزان الخزينة**، وتميّزت أفكار تلك الحقبة بالتركيز على إحياء **القانون القديم**، أي قوانين وأنظمة الأجداد الفاتحين، واتخاذ الماضي المجيد والقريب مصدرًا للإلهام، عكس ما حصل من إصلاحات جديدة وتوجّه نحو الغرب الأوروبي في القرن الثامن عشر تحت مفهوم **النظام الجديد**.

وبوفاة **السلطان مراد الرابع** (1640م) في الثامنة والعشرين من عمره، واعتلاء العرش عمّه **إبراهيم الأول**، الذي كان يعاني من **العصاب** (Psychoneurosis)، عادت القلاقل إلى الدولة تدريجيًا إلى أن انفجرت الأوضاع من جديد وانتهت الأمور بعزل السلطان إبراهيم وقتله، وتولية ابنه **محمد** الذي كان يبلغ من العمر 6 سنوات، فكانت السلطة الفعلية مجددًا في يد جدته **السلطانة كوسيم**، وقد أصبح لقبها **الأم الكبرى/ الوالدة المعظمة**، والتي قتلت بعد 3 سنوات فقط ضمن الصراع على السلطة مع خديجة تورهان والدة **السلطان الطفل محمد**، وزاد الأمر سوءًا تمرد طائفة السكبان العسكرية في اسطنبول (1655) وانضمام مجموعات

الإنكشارية إليها واستباحتهم العاصمة ثلاثة أيام، تلاها التمرد الذي عرف بـ وقعة الـواق واقيـة (1656)، حيث علّقت رؤوس القتلى على شـجرة دلب (Platanus) في **ميدان الخيل**/ السلطان أحمد فيما يشبه التصوّر القديم لشجرة الواق واق.

كانت تلك الأحداث ممهدة لبدء عهد الصدور العظام أبناء كوپرولى،(1656-1683) وأولّهـم رجـل الدولـة الكبيـر كوپرولى محمد باشـا (وفاتـه: 1661)، الذي أعطي صلاحيات مطلقة لانتشال الدولة من حالة التخبّط والفوضى، فكانت أولى خطواته القضـاء علـى **حركـة أتبـاع قاضـى** زاده (Kadızadeliler)، الحركـة الفكريـة ذات النشاط الديني- السياسي والتي نصبت العداء للطرق الصوفية وأفكارها وأتباعها وركّزت على مفهوم نبذ البدع، وهي النسخة المبكرة من الحركة الوهابية والحركات السـلفية، وقد نشـط أتباعها في العاصمة واكتسـبوا نفوذًا كبيرًا ضمن المؤسسات الدينية، مما جعل الصدر الأعظم يصادر أملاكهم وينفي قياداتهم إلى قبرص، كما نظّم مداهمات على مقرّات قادة الجيش المتمردين من الفرسان وأعدمهم في ميدان الخيـل/ السـلطان أحمد، وامتـدّت المداهمات إلـى الأناضول، منطقـة التمرّدات الأولى، فأعدم فيها جميع من اشـتبه به، ونجحت تلك الخطوات العنيفة والقاسـية في إعادة تسلّم الحكومة المركزية لزمام الأمور في الدولة.

ومع تقدّم **كوپرولى محمد باشا** في السن استقال من الصدارة العظمى (1661) بعد أن أخـذ تعهـدًا من السـلطان بتعيين ابنـه من بعده في مقام الصـدارة، وهو **فاضل أحمـد باشـا** (وفاتـه: 1676) الـذي كان حاكمًـا (بكلربكـى/Beylerbeyi) لأيالة/ مقاطعـة **دمشـق**، والـذي كان أكثـر دهـاءً ودبلوماسـية من والـده، وأكمـل بالنهج الدبلوماسـي ما بدأه والده في إطار تدعيم سـلطة الدولة، مع اسـتمرار التحركات العسـكرية على الجبهات الغربية ضد الإمبراطورية النمساوية/ **هابسبورغ**، وكانت نتيجة تلك التحركات التي قادها بنفسـه انسـحاب الهابسـبورغ من منطقة **إيردل/ ترانسـلفينيا** واعترافها بالسـيادة العثمانية عليها وفق **معاهدة ڤاسڤار** (/Vasvár Frieden von Eisenburg) سـنة 1664، ثـم تفـرّغ بعدهـا لجزيـرة كريـت التـي اسـتعصت على العثمانيين ربع قرن نتيجة التحالف الغربي ذي الطابع السياسـي- الديني بين **جمهورية البندقية** و**الولايات الباباوية** (Papal States) و**فرسان مالطا/ حركـة القديـس يوحنـا** (Knights Hospitaller) و**مملكة فرنسـا**، فضرب الحصار عليها ثلاث سـنوات إلى أن استسـلمت حاميتهـا في 1669م، وفتح **حصـن كمانچه**

(Kamianets-Podilskyi) بالقرب من **مولودوفا** اليوم، سنة 1672 في حملة خرج على رأسها السلطان محمد الرابع بنفسه.

توفي **الصدر الأعظم فاضل أحمد باشا** في 1676 فخلفه صهره ميرزفونلو قره مصطفى باشا، الذي كان طالع سوء على السلطنة، فقد أقنع السلطان **محمد الرابع** بضرورة استغلال الأزمة الداخلية التي تعيشها الامبراطورية النمساوية ومباغتتها بالهجوم رغم معاهدة فاسقار السابق ذكرها، وبالفعل خرج الجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم في حملة عسكرية ضد **إمبراطورية الهابسبورغ** النمساوية، وحيث إن الهدف في البداية لم يكن العاصمة فيينا، إلا أنه وبسبب التأثيرات في محيط مصطفى باشا جعلته يغير مسار الحملة إلى العاصمة ويحاصرها لمدة شهرين، وقد اقتربت فرقة الألغام من جدران فيينا وكان سقوط المدينة قاب قوسين أو أدنى، لكن وصول الجيوش الحليفة حال دون ذلك، ورُفع الحصار بعد معركة عنيفة على **تلّة كاهلينبيرغ** (Kahlenberg) هُزم فيها الجيش العثماني واضطر للانسحاب إلى **بودين** (Buda:جزء من العاصمة الهنغارية بودابيست) لإعادة ترتيب صفوف الجيش، إلا أن ميرزفونلو مصطفى باشا أعدم بعد سقوط أهم قلاع المنطقة بيد التحالف المقدّس، الذي حاصر **بودين** مرتين إلى أن سقطت (1686م) وانتهى بذلك الحكم العثماني للمجر الذي استمر 145 سنة. وقد أصيب الجيش العثماني بصدمة أدّت إلى انتشار الذعر في صفوفه، واستغلّت الدول المجاورة للدولة العثمانية هذا التقهقر فأعلنت **البندقية** الحرب سنة 1684م، وأعلنتها **روسيا** سنة 1686م، وقامت الأولى بالتحالف بشكل رئيسي مع **الولايات البابوية، فرسان مالطا، دوقية جنوى**، بشنّ هجوم بحري واحتلال **شبه جزيرة المورة**.

نتيجة لما سبق من أحداث سلبية عزل **السلطان محمد الرابع** بعد حكم استمر 39 سنة، واعتلاء العرش أخيه **سليمان الثاني**، الذي حكم لأربع سنوات كانت مليئة بالاضطرابات الداخلية، خصوصًا الأزمة المالية التي انفجرت بعد صكّ عملة نحاسية بدلًا من الفضة سنة 1688م، وهو ما مهّد الطريق لـ فاضل مصطفى باشا من عائلة **كوپرولى** كي يتسلّم الصدارة العظمى في 1689م ليبدأ العمل على إعادة التوازن للخزينة بعد الضربات القاسية التي تعرضت لها نتيجة خسارة أجزاء كبيرة وهامة من الدولة مما أدى إلى التضخّم والمجاعة، فأعدم تجار الأزمة والحرب

وصادر أموالهم وممتلكاتهم، وبدأ بإعادة تنظيم الجيش وترتيب صفوفه عبر فصل 30 ألف إنكشاري من الخاملين وغير المطيعين، وتعيين أكفأ الرجال وأصدقهم في المناصب العليا من الدولة والجيش، وبفضل تلك التنظيمات نجحت الحملات العسكرية التي توجّهت نحو الشرق باسترجاع سمندرة (Smederevo) **وبيلغراد** وبذلك تم إعادة الخط الدفاعي على **امتداد نهر الدانوب**، وتوجّه بعدها إلى **سلانكامين** (Slankamen) على رأس حملة عسكرية في 1691م، إلا أن سقوطه شهيدًا في المعركة أدى إلى هزيمة الجيش العثماني وتراجعه.

اعتلى السلطان الطموح **مصطفى الثاني**، ابن السلطان محمد الرابع، العرش في عام 1695م، وقد كان مصممًا على استعادة أمجاد الدولة متخذًا جدّه سليمان القانوني قدوة ومثالاً، فخرج بنفسه على رأس حملة عسكرية في ذات العام وعاد مظفرًا بعد معركة على نهر ضفاف **نهر التيميتش** (Timiş) ضد الجيش النمساوي انتهت بفتح قلعتي **لوغوج** (Lugoj) و **شيبيش** (Karánsebes)، ثم خرج في السنة التالية بحملة عسكرية جديدة فالتقى بالعدو في **أولاش** (Olasch) وظفر به في معركة ليلية، إلا أن حملته الثالثة في سنة 1697م كانت فاجعة مخيفة، حيث التقى والعدو عند **نهر تيسا** (Tisza) في ما عرف بمعركة **زينتا** (Zenta) التي انتهت بنصر كاسح للجيش النمساوي ومقتل ما يقارب 30 ألف عسكري عثماني، وكانت تلك المعركة نقطة تحول مهمة في التاريخ العثماني بسبب الخسائر التي مني بها الجهاز الإداري والعسكري للدولة، حيث خسرت الدولة عدد كبير من الضباط من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، وبعد هذه الهزيمة انتهت جميع الآمال باستعادة المناطق المحتلة في الغرب، وهذا يعني خسارة أكثر من 300 ألف كيلومتر مربع من مساحة الدولة، وبالتالي خسارة موارد تلك المناطق من ضرائب وعسكر مجنّدين، كذلك فقدت الدولة هيبتها خارجيًا وداخليًا، الأمر الذي فتح باب التمردات في المناطق البعيدة عن العاصمة التي ضعف ارتباطها بالحكومة المركزية في ظل الحروب الطويلة والمستمرة، أحد أهم تلك التمردات عصيان **حسين العباس** في سورية، والذي سنرى لاحقًا تأثير تحركاته على حمص والمنطقة.

تسلّم الصدارة العظمى في تلك الفترة عمجه زاده حسين باشا كوبرولي، الذي وقّع على **معاهدة كارلوفجه** (1698.Karlowitz) المعلنة رسميًا انتهاء **الحرب التركية العظمى** (Great Turkish War/ Großer Türkenkrieg) بعد تنازل العثمانيين

عـن جميع الأراضي التي خسـروها، ليتفـرّغ بعدها إلى تنظيم الشـؤون الداخلية، فعمل على إعادة نفوذ الحكومة المركزية إلى الأيالات البعيدة كالقدس والبصرة، كما زاد نسـبة الفضـة في العملـة العثمانيـة فارتفعت قيمتهـا، وأحال عـددًا كبيرًا من الموظفين عديمي الفائدة في الجهاز الإداري إلى التقاعد أو الطرد، كما أعاد تنظيم الضرائـب العرفيـة، وخفّـض الضرائب على المواد المعيشـية الأساسـية، كما اهتمّ بإعـادة توطين الفارّين من أراضيهم عبر إعفائهم من الضرائب، وأسـكن العشـائر التركمانيـة في الأراضـي الميرية لإحيائها، وهذا النهج يمكن رؤيته بشـكل واضح في حمص وما حولها.

بـدأت الفترة التـي تعرف بـ عهد الخزامـى (Ère des tulipes) منذ توقيع معاهدة **باسـاروفجه** (Passarowitz) سـنة 1718، بعـد الهزيمـة الكبيـرة التـي منـي بها العثمانيون في **شبه جزيرة المورة اليونانية** على يد **تحالف الإمبراطورية النمساوية وجمهوريـة البندقيـة**، والتـي راح ضحيتها 30 ألف عسـكري عثماني بينهم الصدر الأعظـم، وقد نصّت المعاهدة على ترك شـبه جزيرة المـورة للدولة العثمانية مقابل تسليم أجزاء كبيرة من صربيا وبلغراد إلى النمسا، وكانت أهم مزايا **عهد الخزامى**، الذي سـمّي بـ **عهـد اللذّة والصفـاء**، توجّه الدولة العثمانيـة نحو الغرب لأول مرة، ففي حين كانت الدولة في السـابق تسعى إلى اللحاق بالماضي العزيز وإعادة تطبيق قوانينه، أصبحت تتجّه نحو الاقتداء بأوروبا.

بـدأ هذا العهد بإعادة إعمار العاصمة اسـطنبول بعد إهمال اسـتمر سـنين طويلة، وشهد التأسيس لأول مطبعة في التاريخ الإسـلامي (1727) بعد مطبعة الخرائط التي تم تأسيسـها في 1718، وتم اسـتحداث **هيئات الترجمة** التي بدأت بترجمة مختلف الأعمال إلى اللغة التركية، وأرسـل السـفراء إلى أوروبـا لأول مرة، وكان الغرض من ذلك إلى جانب تكوين **العلاقات** التجارية والعسـكرية، الإطلاع على القوة العسـكرية وبنيـة جهـاز الدولـة في القارة الأوروبيـة، وتطوّرت الفنون بشـكل ملحـوظ وتأثرت بالمدارس الفنية الأوروبية، تخلّلت فترة السلم تلك حملة عسكرية خرجت إلى الشرق مستغلّة الأزمة الداخلية والتمردات التي تعيشها الدولة الصفوية، فسيطر العثمانيون علـى **جورجيـا وشـيروان وأذربيجـان**، إلا أن الضغوطات العسـكرية التي حصلت بعد ذلك أجبرتهم على إخلاء جميع تلك المناطق، وهو ما مهّد لعصيان باترونا خليل الذي أدى إلى خلع **السلطان أحمد الثالث** وبالتالي انتهاء **عهد الخزامى**.

3.2 بلاد الشام خلال حقبة الركود وعهد [illegible]

من خلال النظر إلى السياق التاريخي للأحداث التي مرّت بها الدولة العثمانية من منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، يمكن رسم خط بياني متموّج (ارتفاع وانخفاض) يمثّل هذا السياق، إذ يمكن ملاحظة الانتعاشات والانكسارات/ الكبوات التي مرّت بها الدولة بشكل متكرر خلال قرن من الزمن، كما وينبغي التنبّه إلى أن أغلب أحداث هذا القرن كانت على الجبهة الغربية، بعيدًا عن الشرق، وذلك جعل قبضة الدولة المركزية على مناطق الشرق (البلاد العربية، والأناضول بشكل أقل) تضعف، وقد زاد الطين بلّة الأزمة الاقتصادية التي كان التضخّم أبرز مظاهرها، إذ ارتفع سعر المستهلك بين عام 1650-1700م خمسة أضعاف، حيث كانت نسبة الفضة في العملة العثمانية تنخفض بنسبة 1 % تقريبًا كل سنة (1585-1690)[1]، وسيؤثر ذلك على أصحاب الإقطاعات الداخلية، الذين سيشعرون أن واردات إقطاعاتهم تنخفض قيمتها بمرور الوقت، خصوصًا مع الانفتاح الذي سيحصل نحو الغرب عبر التجارة البحرية، وهو ما سيفتح الباب أمام النزاعات الداخلية بين المتنفّذين في المناطق الداخلية، خاصة مع انشغال الدولة بالحروب على الجبهة الغربية، وحركات خلع السلاطين التي أصبحت تتكرر بشكل متسارع.

إن انتقال سورية من حكم **نيابات المماليك**، إلى الحكم العثماني المتّسم بالمركزية، التي تباينت درجاتها من بدايات القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيّرات النظام الاقتصادي العالمي والكشوفات الجغرافية التي أثرت على ذلك النظام، كرأس الرجاء الصالح مثلًا، واكتشاف الأمريكيتين الذي ساهم في ضخ الذهب إلى أوروبا وبالتالي إلى الشرق، وأهم من ذلك، التغيّرات الداخلية التي طرأت على أنظمة الدولة بشقّيها العسكري والإداري، بما يتناسب مع الوضع في العاصمة وفي المنطقة، كل ذلك يجعل من سورية الطبيعية منطقة تحتاج معاينة خاصّة ومستقلّة لتقييم الوضع السياسي والاجتماعي فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية التي يمكن اختزالها في ثلاث قضايا رئيسية،

---

1 AYSAN, Mustafa.A, DÜNYADA VE OSMANLI DEVLETİ'NDE ENFLASYON, Accounting and Financial History Research Journal January 2018 (14)

التمـرّدات والحـركات الانفصاليـة، وتحركات البدو وغاراتهم، وإسـكان العشـائر التركمانية في المنطقة.

تباينت المركزية في العهد العثماني بين القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر حيث مبحثنا، ففي القرن السـادس عشر قامت الدولة، بمساعدة العناصر المحلّية، بإحصاءات دقيقة للسـكان ومسـح شـامل للأراضي لتحديد قيمـة الضرائب التي يمكن جبايتها، مع وضع **قانون نامه** (منشور قوانين) لكلّ لواء/ سنجق يخصّ حجم الضرائب والرسـوم المفروضة على الأسواق وكذلك الممارسات الإدارية المتعلّقة بها، حيث نجد في تلك الأحكام نظام إدارة حريص على تنظيم أداء خدماته. وخاصة في المجال المالي، مع توجّه عام نحو الحفاظ على الممارسات السابقة، حيث يبدو أن من الحكمـة المحافظة عليها[1]، وذلك التوجه كان ضمن سـياق **القانـون القديم**، الذي سـبق أن تحدثنا عنه، بشـكل أو بآخر، و وُصف نظام الحكم العثماني في [**الحقبة الكلاسـيكية**] ضمن الشـرق الأدنى [والأوسـط] بـ **الرجعية**، بسـبب التوجه لإبقاء الحالـة في تلـك المناطق كما كانت قبـل العهد العثماني، ولعدم وجـود ترحيب بأي تجديد في نظم الحكم السائدة[2]، وأحد أبرز مظاهر هذه السمة، هي عدم تعرّض **السـلطان سـليم الأول** لبنيـة الدولة المملوكية في سـورية العثمانية، بل وتعيين أحد أعيـان النظـام المملوكي السـابق جان بردي الغزالـي واليًا على الشـام، وحتى بعد اضطرار النظام العثماني إلى «عثمنة» إدارة تلك الولايات المملوكية السـابقة نتيجة عصيان الأخير، فإنه سيسـمح باستمرار الكثير من جوانب الإدارة المملوكية في تلك المناطـق[3] [بشـكل أو بآخر]، وانخفض تأثير تلـك المركزية ضمن الولايات البعيدة بشـكل ملحوظ في العقود اللاحقة، نتيجة للحروب والاضطرابات والفوضى بسبب الجهاز العسكري العثماني بل وضمن كيانه، ويمكن اعتبار حركة فخر الدين المعني الثاني (وفاته:1635م)، ذات النزعة الاسـتقلالية، أول حركة جديّة لفرض السـيادة علـى سـورية الطبيعيـة، ومن أهم نقـاط التحول في تاريخ المنطقة، حيث سيسـلك أحمد باشـا الجزار والشـيخ ظاهر العمر، وكذلك أمراء آل شهاب، مسالك مشابهة في السيطرة على المنطقة.

---

1 ريمون، أندريه، [مانتران، روبير (مشرف)، ترجمة: بشير السباعي]، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص525

2 أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، ص144

3 ريمون، اندريه، [مانتران، روبير (مشرف)، ترجمة: بشير السباعي]، تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ص541

سيطر **فخر الدين المعني** على مناطق تمتد من الساحل السوري غربًا وصولاً إلى تدمر شرقًا، وقد بنى عديد القلاع في مناطق نفوذه، مما يعنينا منها قلعة ابن معن في تدمر، التي كان الهدف منها تقويض نفوذ البدو في الشرق ومنع غاراتهم على المدن الداخلية ومنها حمص، وقد ظلت تلك المنطقة خاصرة ضعيفة للدولة العثمانية حتى نهايتها، كما نشطت التجارة والزراعة في عهده بشكل كبير، وشهدت المنطقة في تلك الفترة تماسًا لم يسبق له مثيل مع أوروبا، عبر تحالفه الوثيق سنة 1608م مع دوقية توسكانا الكبرى في إيطاليا (Granducato di Toscana)، التي كانت عاصمتها فلورنسا، مدينة عصر النهضة، وحكامها من آل ميديتشي رعاة الفن والأدب، وانعكس ذلك التماس مع روّاد عصر النهضة وعاصمتهم على أنماط العمارة في مناطق **جبل لبنان وبيروت** [بشكل أو بآخر][1]، عبر المهندسين الإيطاليين الذين استدعاهم بشكل شخصي، ولا يجب إغفال دور التجارة البحرية الأوروبية على الساحل السوري [والتي نعتقد أنها بداية نهضة مدن الساحل (Harbour Towns) التي أثرت سلبًا على تطور المدن الداخلية] ودورها في الانفتاح الذي حصل تجاه أوروبا في تلك الفترة ضمن المنطقة السورية، والذي حصل قبل مئة سنة تقريبًا من توجّه العاصمة اسطنبول نحو الانفتاح على الثقافة الأوروبية **في عهد الخزامى**، ونعتقد أن حركة المعني نبّهت على أهمية استقرار سورية الوسطى وكذلك أهمية وحدة مناطقها، سواء من ناحية التجارة الداخلية، لوقوعها بين مصر الحجاز وبين العاصمة، وبين ساحل المتوسط ودول الشرق، وكونها عقدة هامة في طريق الحج، على محور الشرق وعلى محور العاصمة، وما لموسم الحج من أهمية اقتصادية، أو على مستوى التجارة الخارجية، فهي منفذ جيد لتصدير المنتجات والمواد الخام المحلّية وغير المحلّيّة إلى أوروبا، كل ذلك دفع بالإدارة المركزية العثمانية لإعادة تقييم طرق وأساليب إدارتها لسورية، ففي منتصف القرن بدمشق سوف تنشأ القوّات العسكرية الإنكشارية المحلّية التي سمّيت بـ اليرلية (أي المحلّية باللغة التركية)، ويتم إرسال قوات عسكرية من العاصمة تأتمر بأوامر السلطان حصرًا وتتمركز عند القلعة وهي **قوات القبوقولي** (Kapıkulu) التي تمثّل الإدارة المركزية، وذلك لضمان التوازن العسكري في المدينة، وستتخذ الدولة العثمانية نهجًا مختلفًا

---

1 يناقش إيلي حداد التأثير التوسكاني على العمارة المحلية في جبل لبنان بنظرة ناقدة وبشكل مفصل في مقالته:
Between Myth and Reality: the Tuscan Influence' on the Architecture of Mount Lebanon in the Emirate Period, Journal of Design History (June,2007)x

في سورية مع بدايات القرن الثامن عشر وتبدأ حقبة الولاة ذوي المدة الزمنية الطويلة، بعد أن كانت سياستها من قبل تبديل الولاة بشكل مستمر ضمن مدة قصيرة احترازًا من حركات التمرد، وسيتم توجيه **إمارة الحج** إلى الوالي، وستزيد من صلاحياته لضبط مختلف القوى المحلية، في نقطة تحول مهمة للغاية، ستفتح الباب أمام ظهور شبه **سلالة حاكمة** محلّية في سورية، هي سلالة آل العظم، الذين سيتصدرون المشهد السياسي في الشام حتى بدايات القرن التاسع عشر، وستشهد المنطقة في عهدهم قدرًا من الاستقرار النسبي الذي لم يدم طويلا[1].

---

1 جحا، شفيق- عثمان، بهيج- البعلبكي، منير، المصور في التاريخ، ج7: لبنان والعالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار العلم للملايين (2020)

بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية.ترجمة: يسر جابر، الطبعة الأولى (1988)

ريمون، اندريه، [مانتران، روبير (مشرف)، ترجمة: بشير السباعي]، تاريخ الدولة العثمانية.

BUZPINAR, Ş.Tufan, "Suriye",TDV İslam Ansiklopedisi, XXXVII555-550 ,(2009)

3.3 أحوال حمص في فترة البحث (1650-1750):

للحصــول على صورة أقرب للوضع الاجتماعي والسياســي لمدينة حمص في القرن السابع عشر والثامن عشر، يتوجب الاطلاع أولا على الحالة العامة للمدينة، وأفضل المصادر المتوفرة بين أيدينا هي ما كتبه الرحالة الذين مرّوا بها في تلك الفترة، نبدأ بمــا كتبه الرحالــة الأكبر أوليا چلبي (وفاته: 1090هـ/ 1682م)، الذي جاب ســائر أنحاء السلطنة العثمانية وسجّل رحلته في عشر مجلدات، وكتب في المجلد الثالث ما شاهده في حمص حين مرّ بها عام 1058هـ/ 1648م فكان مما كتبه عنها [مختصر]:

«**حمص، بلد القرآن وموطن العرفان:**
مقرّ قيصر الروم.. سلّم أهل قلعتها [أهلها] المصحف المكتوب بخط سيدنا عثمان ومفاتيح القلعة للسلطان سليم في 1516م، وبهذا أُعفيت المدينة من جميع الضرائب العرفية.

فيهــا 5 **أربــاب الزعامــة** (أصحــاب الإقطاع المتوســط) و169 مــن **أصحــاب التمار** (أصحــاب الإقطاع العادي)، فيها **آلاي بك** (قائد اللواء/ حاكم عســكري) و **چيرى باشى** (قائد الجند) **ويوزباشى** (مقدّم مئة)، بالإضافة إلى **سردار** (قائد) بالنيابة عن [قيادة] إنكشــارية دمشق، ولا يوجد بها **كتخدا** (كاخية/ عمدة) للفرسان، ومجموع العســكر بالإضافــة إلى جند الإقطاع 2000 عســكري. تعرّضــت نواحيها (قراها) للخــراب على يد عربان الصحراء، فيها **شــيخ إســلام** (مفتــي) من المذاهب الأربعة، وكذلك نقيب للأشراف، مع محتسب ونائب.

[متحدثًا عن محلة التركمان خارج الأسوار] .. في الضاحية أسفل قلعتها عدد [غير واضح] من المنازل المزيّنة، لا تحوي تلك المنازل حدائق، يخاف أهل تلك المنطقة من عربان الصحراء بشكل كبير لعدم وجود مساكن محيطة بهم.
[متحدثًــا عن المياه] .. تأتــي المياه النظيفة للمدينة من نهر العاصي عبر بناء حجر بالــبلاط الخرســاني [ناعــورة]، إلا أن مياه العاصــي تأتي كأنها مياه حمّام لشــدة حرارتها.

[عن منشآتها العامة] .. فيها مدرستان، دار الحديث، دار القرّاء، و سبع مكاتب صبيان، إلا أن أوقافها ليست بتلك الجودة، كما تحوي ثلاث تكايا، وثلاث خانات وحمّام، وفيها من الدكاكين [..] إلا أن كل شيء متوفر بها.
[عن حركتها الصناعية] .. تشتهر المدينة بمناشف القطن الأبيض، البشاكير، الشراشف، الكوفيّات السوداء، والمنسوجات المبرقشة.
[عن شعبها] أهلها أنقياء بسطاء، من طائفة **الأوغوز** [التركية]، لا يعرفون كذبًا ولا افتراءً ولا نميمة ولا ذنوبًا ولا معاصي[1].

ومن رحلة «العقد المنظوم في الرحلة إلى الروم»، لكاتبها **القاضي** نجم الدين محمد بن محمد الغزي[2] (وفاته: 1061هـ/ 1625م) في رحلته من دمشق إلى اسطنبول عاصمة السلطنة، حيث مرّ بحمص وهو عائد إلى دمشق عام 1623م، فكتب فيها يقول: « وحمص مدينة قديمة، كانت من المدائن العظيمة، إلا أن أكثرها الآن خراب، يأوي إليها البوم والغراب، تداعت سائر أبنيتها ونقوشها، وهي الآن إلّا ما قلّ منها خاوية على عروشها..»[3].

أما محمد بن عبدالله كبريت[4] (وفاته: 1070هـ/ 1660م)، فكتب عن حمص ضمن رحلته المسماة «رحلة الشتاء والصيف» عام 1630م:
«ثم أتينا على حمص وهي مدينة عظيمة، قد أخنى عليها الزمان، وكرّ عليها بسيف حيفه الملوان..»[5]. وفي عام 1669م مرّ **إبراهيم بن عبدالرحمن الخياري**[6] (وفاته: 1083 هـ/ 1672م) بمدينة حمص ضمن رحلته المسمّاة «**تحفة الأدباء وسلوة الغرباء**» فكتب ما مفاده: «فأول ما ظهر لنا قلعتها، فإذا هي قلعة متّسعة الجوانب كثيرة المذاهب، بها مصحف سيّدنا عثمان الذي يزعمون أنه قُتل وهو يقرأ فيه.. ورأيناها

---

1 Günümüz Türkçesiyle Evliya Çelebi Seyahatnamesi. III Cilt. I Kitap. Haz: S.A.Kahraman-Y.Dağlı

2 انظر ترجمته: المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج4، ص189

3 المنصور، محمد عيد، حمص في عيون الرحالة، ص41

4 انظر ترجمته: الغزي، أبي المعالي، ديوان الإسلام، ج4، ص59

5 المصدر السابق، ص44

6 انظر ترجمته: المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج1، ص25

بلدة كبيرة عظيمة إلا أن غالبها خراب، ومعمورها قليل، وبها سوق يباع فيه ما يحتاج إليه، ويُباع كثير من الأقمشة المضلّعة بالحرير والبشاكير التي توضع على الرُكب المزخرفة بالألوان العجيبة، وبها مسجد ومنائر، منها مسجد يُقال إنّه بناه نور الدين الشهيد، وهو عجيب الوضع به العواميد والرخام.. وأمامه بالقرب منه في داخل خان مُعدّ للمسافرين عجيبٌ بناؤه، وإلى جانبه تكية عامرة البناء جارٍ بها ماء عين..»[1]

ولعلّ أكثر الرحلات تفصيلاً كانت رحلة الشيخ عبد الغني النابلسي[2] (وفاته: 1143هـ/1731م) الذي زار حمص في عام 1693م ضمن رحلته المسمّاة «الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز»، فتناول في أغلب ما ذكر فيها المعالم الدينية من مساجد ومقامات وأضرحة وزوايا، وهي كثيرة، كما أورد جانبًا هامًا من حمص هو منطقة بساتين العاصي المجاورة للمدينة القديمة، فكتب: «وهممنا على الذهاب إلى شط نهر العاصي في بستان ثمّة مشهور، ونحن في غاية الابتهاج والسرور، وكان دعانا إليه من نحن في داره ومحلّه صاحب الأحوال المأنوسة، **فخر العلماء الكرام مولانا محمّد أفندي [الأتاسي] المفتي بحمص المحروسة**، فذهبنا إليه، وحللنا لديه، فإذ هو بستانٌ تركض النسائم الرّطبة في ميدان مروج وتعبق الأزاهير الغضّة بين حدائقه النّضرة، فالداخل إليه مرغم في خروجه، فأذكرنا عهد النّيربين والربوة الشامية، حتى أنشأنا هناك من النظم المستطاب هذه الأبيات الأدبية، فقلنا في ذلك بمعونة القدير المالك:

وبستان على العاصي السعيد　　　بحمص ما عليه من مزيد ......»[3]

والحقيقة أن البستان الذي نزل به الشيخ النابلسي، ليس الوحيد على ضفة نهر العاصي، بل هو ضمن منطقة واسعة تعرف باسم بساتين العاصي، وكانت هذه المنطقة منزلاً للعابرين من رجال الدولة[4]، بالإضافة إلى كونها متنزهًا لأهالي المدينة الميسورين ماديًا.

---

1 المنصور، 47-48-49

2 انظر ترجمته: الزركلي، الأعلام، ج4، ص32

3 المنصور، 87

4 راجع: مخطوط: محمد المكّي السيد، تحقيق: الحايك، منذر، «حوادث حمص اليومية».

لفهم أحوال المدينة بشــكل أوســع وأفضل في تلك الفترة، لا بد لنا من الاطلاع على نظــرة الإدارة المركزيــة العثمانيــة تجــاه حمــص، وذلك من خــلال **دفاتــر الأحكام السلطانية** المسـمّاة «**دفاتـر المهمـة/ مهمّـة دفرتلـرى**» الموجـودة ضمــن الأرشـيف العثماني الرســمي، وهي تتضمن الأحكام والأوامر الصادرة من ديوان الســلطنة في العاصمة اســطنبول إلى ممثلي السلطة المدنية أو العسكرية في الولايات والسناجق والأقضية، ومن خلال مراجعة جميع الأحكام المسجّلة بخصوص حمص خلال فترة مئة عام (1650–1750م) يمكننا القول إن الإدارة المركزية كانت تهتم بثلاث قضايا رئيسية متصلة ببعضها البعض، وهي البدو، والتركمان، وطريق الحج.

كانــت أزمة البدو، الذين أشــارت لهم الإدارة المركزيــة بمصطلح العربان أو العرب، والذين انتشــروا في الغالب ضمن منطقة البادية الســورية شرق حمص، من أخطر الأزمــات التي عانت منها ســورية الوســطى عمومًا وحمــص خصوصًا طوال العهد العثمانــي، إذ إنّهم وبحســب القــراءة في **دفاتـر المهمّـة** والمصادر المعاصــرة وأهمّها يوميات محمّد مكي السيد[1]؛ كانوا قد أذاقوا أهالي المدينة الأمرّين بعمليات القتل والنهب والتخريب المستمرّة لعدة عقود.
كان البدو قوة عسكرية كبيرة تهدّد الأمن والأمان ضمن سورية الوسطى وتؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي، كون مصدر دخلهم الأكبر من أعمال الســطو والنهب عبر الغارات التي اســتهدفت القوافــل التجارية والقرى والمــزارع، بالإضافة إلى أعمال قطع الطرق الذي كان وسيلة ضغط لتأمين **رسم العبور** الذي فرضوه على القوافل، بحيــث لا تتمكــن القافلــة من مواصلة ســيرها في حــال الامتناع عن تقــديم المبلغ المطلوب، واعتمد التجار في بعض الأحيان على العلاقات الطيبة مع العربان لتأمين قوافلهم من خلال الاتفاقيات التي حصلت بين الطرفين، فيتمكن التاجر من تأمين

---

1 اعتمــد في البحــث تحقيــق د. منــذر الحايك للمخطوط تحت اســم: حــوادث حمص اليومية. دار صفحات للنشــر والتوزيع- دمشق، النسخة الأولى (2012)

قافلته ويستفيد العربان من رسم العبور الذي يقدّمه التاجر ، واضطرت الإدارة المركزية على التسليم للأمر الواقع فيما يخصّ رسم العبور، فكانت توصي الولاة بعدم إعطاء العربان رسوم «إضافية» مقابل عبور قافلة الحج ، فيما يوضّح لنا أن الدولة تقبّلت فكرة رسوم العبور المتعارف عليها وحذّرت فقط من الابتزاز فيها.

اعتمد البدو كذلك في محيط حمص أسلوب الأسر والرهن مقابل فدية، وشمل ذلك أسر/ خطف الأشخاص ونهب المواشي، ويتم إطلاق ما تم نهبه مقابل مبلغ نقدي ، ومن جهة أخرى فقد كان لدى القبائل البدوية اهتمام برعي المواشي التي استحصلوا على جزء كبير منها بواسطة النهب، وكانت مواشيهم تنزل في محيط حمص لترعى، وهو ما كان يؤثر سلبًا على الزراعة في المنطقة .

وسعى البدو إلى تصريف ما يقومون بنهبه عن طريق التبادل العيني، في الغالب، مع الحضر ضمن أسواق المدن، ويؤكد ذلك ما ذكره الضابط الروسي **عبد العزيز**

---

1 البودي، مازن، أثر البدو وقطاع الطرق على التجارة في بلاد الشام (1800-1918م)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية (1/1)

2 BOA, A. _{DVNSMHM._102_827/829 (102/215):

الحكم الصادر بتاريخ 10 شعبان 1103 هـ / 27 نيسان1692م إلى كل من بكلربكي (حاكم) أرضروم، قضاة أرضروم وحلب وحماة وحمص، ومتسلّمي حلب وحماة وحمص بخصوص إبقاء فرمان السلطان سليمان الثاني بخصوص عدم الضغط على الحجاج الإيرانيين/ العجم بالرسوم والضرائب وتأمين الطريق وتأمين عودتهم سالمين إلى بلادهم وعدم إعطاء مشايخ البدو **أجرة زائدة**.

3المكي، 18 ذي الحجة 1119هـ :

«وفي ذلك اليوم انفكّ (أطلق سراح) سليمان آغا وأخيه موصلي من عند **حمد العباس** (من زعماء البدو) دمره الله، والذي فكّهم محمد آغا ابن سالم بك التركماني».

15 رمضان 1101 هـ:

«مجيء أحمد أخو حسين العباس (من زعماء البدو) قاتله الله وأهلكه في نهار الجمعة على بكرة (صباحًا) عند فتح أبواب المدينة، وآخذه إلى البقر والمعز والغنم والحمير والبغال وشيء لا يعلمه إلا الله، وراح الحاج علي آلاي بك (قائد اللواء العسكري) ابن الأقرع إلى عنده، وأعطاه له ألفين ومائتين غرش».

تعليق المحقّق: نهب [زعيم البدو] طرش المدينة الذي كان يخرج صباحًا للرعي مع راع لكل حارة، ويعود مساء للمبيت في بيوت أصحابه، فكل بيت كانت فيه زريبة او اسطبل، ودفع له الحاج علي هذا المال لإعادة المنهوبات إلى أصحابها، وهو المبلغ الذي تمكّن من جمعه من أصحاب الطرش (الماشية).

4 المصدر السابق:

«مجيء ابن حسين العباس ..... وأخذهم بقر أهل المدينة ودير بعلبة، وتركهم الزرع.»

تعليق المحقق: كان من عادة البدو أثناء نهب بلدة أن يتركوا مواشيهم لترعى زرعها، فتتضاعف المصيبة أضعافًا، وتركهم الزرع هنا، إما لعجلتهم أو لأن الزرع لا يزال نبته صغيرًا.

دولتشين أثناء مرافقته لقافلة الحج بين مكة والمدينة (1898-1899)، حيث تحدّث عن «بدوي أخذ يتنقّل على الركب كلّه عارضًا بيع سـلاح وحزام وألبسـة حج وغير ذلك، وبدلة حاج قتله قبل ذلك، الأمر الذي اعترف به بنفسـه على المكشـوف، ولم يشتره أحد رغم السعر التافه»[1]، ونلاحظ تلك الحركة في حمص عبر ما ورد عن نزول يوسـف، أحد زعماء البدو، الملقّب بـ **طربوش**، إلى أسـواق حمص مع من معه من «**العرب والأكراد والنَّوَر والتركمان ما لم يعلم عددهم إلا الله، وجابوا معهم بقر وغنم وبسط وسمن شيء كثير، الغالب حرام، فأخذوا الناس منهم بعبي وقفازين**»[2]، أي أن أهل المدينة بادلوهم بالعينيّات من المنسوجات والأدوات المحلّية، وبعد عشرة أيـام تم تصريـف المنهوبات من المواشـي في سـوق كبير و«**يـوم مشـهود**» حضره من «**النسـاء والرجـال خلـق كثيـر لا يعلـم عددهـم إلا الله خالقهـم ورازقهـم**»[3]، وظلّت مدينـة حمص مركزًا هامًا للتبادل التجاري بـين البدو والحضر حتى نهايات العهد العثماني على الأقل[4]، ويبدو أن هذا ما يفسّر انفتاح أسواق المدينة القديمة لخارج الأسوار.

مالت الإدارة المركزية العثمانية في العاصمة إلى استمالة البدو بشكل عام، لمعرفتها بقوّتهم وكثرة عددهم وخبرتهم ضمن المنطقة الجغرافية السورية، وتمرّسهم بأسلوب الغـارات الـذي جعـل مواجهتهم بجيش كبير وبشـكل مباشـر غير ممكنـا، فكانت المواجهات العسـكرية بينهم وبين القوّات العسـكرية العثمانية أقرب إلى المناوشات، وكذلـك فإن تتبعّهـم إلى عمق الصحراء لـم يكن ممكنًا بحكـم العوامل الجغرافيّة الصعبـة، فأقطعتهـم مناطق عديدة، ومثالاً فإن **قريـة قطّينة** غرب حمص كانت في القرن السادس عشر من إقطاعات البدو[5]، وغيرها العديد من المناطق ضمن لواء

---

1 البودي، 17.

انظر: ريزفان، يفيم: الحج قبل مئة عام، دار التقريب بين المذاهب الاسلامية، بيروت (2013) 213.

2 المكي، 1 ربيع الثاني 1131 هـ (1719م)

3 المصدر السابق، 11 ربيع الثاني

4 بحسب صور المؤرخ ماكس فون أوبنهايم في بدايات القرن العشرين لساحة سوق حمص خارج الأسوار.

5 BOA, TT_ 281, 59

حمص، وبجانب ذلك تم توجيه **إمارة العرب**[1] (émirat des Arabes) إلى زعيمهم، ولقّب بـ أمير الصحراء (چول بكى/ émir du désert)، وتولّى **بشكل رسمي** إدارة سنجق **السلمية ودير رحبة**، وحصل تنافس شديد بين أمراء البدو، الذين كانوا من **عشيرة الموالي**[2]، للحصول على إمارة العرب، تمثّل بالنزاع العسكري بين بعضهم، وحاول رجال الدولة الاستفادة من تلك النزاعات عبر دعم أمير دون آخر[3]، أما الإدارة المركزية فكانت تتصرف حسب مقتضى الوضع، فيوصف الزعيم البدوي بـ الشقيّ بعد عزله عن الإمارة، ويزول ذلك الوصف بعد توجيه الإمارة إليه مجددًا، بل وقد تقف الإدارة المركزية في صفّه حين الضرورة ضد الحكّام المحلّيين[4]، للحدّ من النزاعات قدر الإمكان، لكنها بالتأكيد كان تعلم بتجاوزاتهم تجاه أهالي المنطقة، وفي مثال الزعيم البدوي حمد العبّاس، الذي سنتناوله لاحقًا بشكل مفصّل، واجهته الإدارة المركزية بجميع تجاوزته بصريح العبارة، بل وحذّرته من «**تكرار الظلم**» بعد العفو عن ما سبق من «**ظلم وتعدّي وأخذ ونهب**»[5].

اتّخذت الدولة لاحقًا بعض الإجراءات غير المباشرة في محاربة البدو في سورية الوسطى، تمثّلت في الأحكام التي تم توجيهها إلى والي الشام وأمير الحج، حكّام

---

1 للمزيد، يُنظر:

Winter, Stefan, Alep et sa province à l'époque ottomane (Alep et l'émirat du désert (çöl beyliği) au xviie– xviiie siècle)(2019)

2 BOA, A. {DVNSMHM.d.100/315 (100/82):

الحكم الصادر بتاريخ 10 ذي القعدة 1101هـ / 15 آب 1690م إلى والي الشام وقاضيها وأعيان الأيالة المذكورة ومشايخ الكار فيها، ونسخة إلى أيالة طرابلس الشام، بخصوص الشقي **حمد العباس**، من عربان **الموالي**.....

3 BOA, A. {DVNSMHM.d.111/2395 (111/673):

الحكم الصادر بتاريخ 20 ربيع الآخر 1113هـ / 24 ايلول 1701م إلى والي الرقة (نسخة) بخصوص سنجق بك (حاكم) السلمية ودير رحبة **حمد العباس** بعد أن أخذ **رسلان باشا** والي طرابلس **ظاهر عبدالعزيز** [الزعيم البدوي المنافس] تحت حمايته....

4 BOA, A. {DVNSMHM.d.111/2430 (111/683):

الحكم الصادر بتاريخ 20 ربيع الآخر 1113هـ / 24 ايلول 1701م إلى والي طرابلس الشام وأمير الحج رسلان باشا [الذي سبق له آن أخذ أحد **المنافسين** تحت حمايته] بخصوص عدم وجود أي تجاوزات من طرف حمد العباس تجاه أهالي حلب والرقة وحماة وحمص، بل إحسانه لهم وعمله على إحلال الامن والأمان، رغم العريضة الذي قدّمها رسلان باشا من علماء وأهالي حماة وحمص.

5 BOA, A. {DVNSMHM.d.111/2397 (111/674)

غـزة والقدس وقضاتها، ومتسـلّم حمـص وحماة وقضاتها، بتجفيـف منابع الدعم المحلّي للبدو عبر منع أهالي القرى من تقديم الدعم المادّي من غذاء وكساء لهم [1]، وهي ما تم العمل به بشـكل جدّي أكثر في فترة حكم إسـماعيل آغا العظم [الباشـا لاحقًـا] لحمص وحماة، حيث وجّهت الدولة عام 1719م/ 1131هـ جميع إقطاعات البدو إلى عهدته، ليتم بذلك قطع الموارد المالية الرسمية عنهم[2]، وأمرت ولاة بغداد والشام بالتعاون في سبيل «**إزالة خطر العربان**» وتجفيف منابع دعمهم [3]

القضية الرئيسـية الثانية التي شـغلت الإدارة المركزية في العاصمة، هي العشـائر التركمانية الجديدة وإسكانها، وكان قد تم بالفعل في بدايات العهد العثماني إسكان مجموعات من التركمان خارج سـور حمص من جهة **باب دمشق**، الذي سمّي لاحقًا بباب التركمان، كونه الباب المطلّ على مسـاكن ومضارب التركمان، بعكس الاعتقاد الخاطئ الذي ساد حول تسمية الحي الداخلي لافتراض أن سكانه من التركمان.

اهتمـت الإدارة المركزية بشـكل كبير بسـير عملية الإسـكان للموجـة الجديدة من التركمـان، الذيـن تقرّر إسـكانهم على أطـراف **نهر البليخ** بالرقة ومـا بين **حماة وحمص**[4]، وخاصة في القرى الخراب لإعمارها واستصلاح أراضيها، كما لحماية الطريق الرئيسـي (طريق الحجٍ) المار بحمص[5]، وأوكلت الدولة مهمة إسكانهم إلى موظفين من العاصمة مباشـرةً، بالإضافة إلى الحكام المحلّيين[6]، وذكر ضمن فترة البحث إسكان 22 عشيرة تركمانية عام 1693م/ 1104هـ[7]، واهتمت الدولة بجعلهم

---

1 BOA, A. {DVNSMHM.d. 111/1638-1639-1640-1641 (111/479)

2 BOA, A. {DVNSMHM.d. 129/41 (129/10)

3 BOA, A. {DVNSMHM.d. 129/39 (129/9)

4 BOA, A. {DVNSMHM.d. 110/2281 (110/498)

5 المكي، 13 ذي الحجة 1107هـ : « ..أمر السـلطان من جهة التركمان: بأنهم لا يدفعوا سـوى خمس ما يخرج من الأرض [ضريبـة الخمـس] وهم بركوب وبحرس الطريق إكرامًا إلى أبناء السـبيل [أي مهمتهم حرس وحماية طريق الحج].

6 BOA, A. {DVNSMHM.d. 104/151 (104/34):

حكم إلى قبوجى باشى [رتبة رئيس البوّابين في قصر السلطنة] **بيرام آغا المكلّف بإسكان التركمان**.

7 BOA, A. {DVNSMHM.d. 104/521 (104/112)

يشتغلون -أو ينشغلون- بالزراعة، وبناء منازلهم ومساكنهم[1] مما يعني توجّهًا نحو الاستقرار طويل الأمد، ولم تتوانَ الدولة عن تأديبهم حين إخلالهم بالضوابط، كما حصل عام 1698م/ 1110هـ حينما أعدمت رؤوس جماعاتهم (كتخدا) بسبب فسادهم وإيقاعهم الضرر بأملاك الدولة[2]، وكما حصل في أيلول 1711م/ رجب 1123هـ حين خرج حاكم حماة وحمص **اسماعيل الريحاوي** لتأديب التركمان، فحصلت بينهم معركة عنيفة وصفت بأنها «**شيء ما صار قط ولا صار في قديم الزمان، من القتل والتشليح والغرق في العاصي**...»، كانت نتيجتها مقتل الحاكم متأثرًا بجروحه، في غرفة الشيخ علي الأتاسي، مفتي حمص آنذاك[3].

ولكن موقف التركمان لم يكن إيجابيًا تجاه عمليات الإسكان، والسبب الرئيسي لذلك هو غارات البدو المستمرة على مناطقهم، بالإضافة إلى الضرائب الكثيرة[4]، مما جعلهم يخلّون بالأمن العام، ويتركون مناطقهم نحو الشمال، أو نحو المناطق الأكثر راحة كأراضي الأوقاف[5]، ولكن الإدارة المركزية كانت تسعى بشكل مستمرّ إلى إعادتهم لمناطق إسكانهم عبر أوامرها **المتكرّرة** إلى الولاة وقادة العسكر والقضاة والأعيان ومشايخ الكار[6]، وبعد عصيانهم الكبير في سنة 1711م ورغبتهم بالتوجّه نحو مناطق **أضنة ومرعش**، ارتأت الدولة نقل بعضهم إلى مناطق أخرى، فصدر الحكم بنقل 9 جماعات منهم إلى منطقة **جسر مراد باشا** في حلب[7]، وتقرّر استبدالهم بجماعات تركمانية أخرى من منطقة أقسراي Aksaray في الأناضول[8].

---

1 BOA, A. {DVNSMHM.d.108/318

2 BOA, A. {DVNSMHM.d.110/2281 (110/498)

3 المكي، 19 رجب 1123 هـ

4 BOA, A. {DVNSMHM.d.104/151 (104/34)

5 BOA, A. {DVNSMHM.d.104/192 (129/46):
الحكم الصادر بتاريخ 10 شوال 1103هـ/ 25 حزيران 1692 إلى بكلربكي الرقّة بخصوص جماعت قلچلی کوردی التي سكنت في أوقاف كوبرلى محمد باشا، لإعادتها إلى مكان سكنها القديم.

6 BOA, A. {DVNSMHM.d.111/90

7 BOA, A. {DVNSMHM.d.119/264

8 BOA, A. {DVNSMHM.d.124/26

بعد أن سلكوا مسلك البدو من العربان في النهب والسلب[1] والاعتداء على الحجاج[2]، واتّخذت بعدها الدولة مرة أخرى إجراءات مشدّدة تجاههم بإعادة حجزهم في أماكنهم المخصصة[3] وتوجيه الحملات العسكرية على المتمرّدين منهم بقيادة الحكّام المحلّيين[4]، ويبدو أن المناوشات معهم استمرت عدة سنوات حتى صدور فرمان سلطاني في 1719م/ 1132هـ بإعادة إسكانهم وتعمير قراهم[5]، وحكم سلطاني آخر في 1722م/ 1134هـ بإعادة إسكان الفارّين منهم في جهة قرية المشرفة شمال شرقي حمص[6]، واستمرت حركة الإسكان بشكل جدّي أكثر في عهد اسماعيل آغا العظم.

شكّل موسم الحج أهمية كبيرة لدى الإدارة المركزية، كونه دلالة على شرعية الحاكميّة العثمانية التي ترعى بيت الله الحرام وتحمي حجّاجه، وبقاءها الوريث الشرعي للإمبراطورية الإسلامية، وكذلك كونه موسم تجاري ينعش اقتصاد المدن الداخلية، ولم تقتصر أهمية طريق الحج على الموسم، بل كان ببساطة صلة الوصل الرئيسية بين العاصمة اسطنبول ومناطق الداخل السوري، وكذلك إلى مصر والحجاز، حيث تمرّ به القوافل الرسمية للعاصمة ك**خزنة المال** و**خزنة الفاكهة** و**خزنة السكّر**، وقوافل الوزراء والولاة والحكّام، وأعطى وقوع حمص على عقدة هامة منه، أهمية استراتيجية للمدينة كانت الإدارة المركزية على علم بها، فعملت على منع أي مضايقات للحجاج خصوصًا والعابرين عمومًا، إلا أنها لم تنجح في ذلك على ما يبدو، فنلحظ تسلّط البدو بشكل مستمر على قوافل الحجاج والتجّار طوال فترة البحث.

تصدّر آغاوات **حسياء** (بالعثمانية: ايكي قابولي، أي ذات البابين) الممثّلين بـ آل سويدان، المشهد السياسي في القرن السابع عشر بعد أن تنبّهت الدولة لقوّتهم وأهمية مركز حكمهم في حسياء على طريق الحج، فساعدتهم على مدّ نفوذهم إلى مدينة حمص عبر تعيينهم بمنصب **المتسلّم/ المتصرّف**، بدءًا من هرموش آغا، آغا حسياء، الذي تم تعيينه متصرفًا لحمص بفرمان سلطاني مباشر من الإدارة المركزية في 1667م/ 1077هـ، بشرط إحلال الأمن العام وإعادة إسكان الأهالي النازحين بسبب

1 المكي، رمضان 1124 هـ: «وصار على الخلق ثقل عظيم من جهة (بسبب) التركمان والحكّام»

2 المكي، 12 شوال 1124هـ: «وكانت الأعبلية (من جماعات التركمان) وأرادوا أن ينهبوا الحجاج [الحماصنة]».

3 المكي، 12 ذي الحجة 1124هـ: «وفيه جاء الخبر عن عزل التركمان إلى أماكنهم»

4 المكي، 10 شوال 1127 هـ: «وفيه جاء كاخية باشا طرابلس الشام، ونزوله في الميدان إلى أجل التركمان الأعبلية»

5 المكي، محرم 1132 هـ

6 BOA, İE.DH.23/2087

هجمات البدو ، وابراهيم آغا، الذي كان الشخصية الأقوى سياسيًا واجتماعيًا بمدينة حمص في نهايات القرن السابع عشر، فبجانب تسلّمه منصب متصرّف حمص عدة مرات، كان قد نسج علاقات قوية مع النخبة المحلّية والزعامة الدينيّة في المدينة، ومدّ نفوذه إلى قلب الصحراء بعد أن أقطعته الدولة **مملحة تدمر** ، ثم تسلّم من بعده ابنه سليمان آغا الذي تسلّم المتصرف في حمص كأبيه عدة مرات .

وكون مدينة حمص تقع على عقدة مهمة من طريق الحجّ العجمي، ركّزت الإدارة المركزية على تأمين عبور الحجاج الإيرانيين في عُقَد أرضروم- حلب - حماة - حمص، عبر أوامرها إلى متسلّمي وقضاة تلك المناطق بالالتزام بفرمان **السلطان سليمان الثاني** بخصوص عدم الضغط على الحجاج الإيرانيين بالرسوم وتأمين عودتهم سالمين إلى بلادهم .

يمكن من خلال ما سبق تكوين توصيف (Profile) عام للمدينة في القرنين السابع عشر والثامن عشر:

مدينة كبيرة عظيمة قديمة، فيها عدد كبير من المعالم الدينية من مساجد ومقامات وأضرحة ومقابر وزوايا، عاشت في فترة سابقة مرحلة انتعاش ملحوظة حسب ما لوحظ من وصف عمارتها، إلا أنها في فترة البحث تعاني من انتكاسة تتمثل بتناقص عدد سكانها بشكل كبير وخراب أبنيتها.

إداريًا: نلحظ تواجد العنصر العسكري بشكل جدّي في المدينة ممثلًا بـ **آلاي بك حمص (الحاكم العسكري)** وأتباعه، منهم الفرسان أصحاب الإقطاعات، مع تواجد أركان الإدارة المدنية من القاضي والمفتي ونقيب الأشراف والمحتسب.

من أهم ميّزات المدينة وقوعها على طريق الحج، وهو في الوقت ذاته الطريق الدولي الواصل بين العاصمة اسطنبول، وولايات الدولة في الشرق الأوسط، سورية ومصر والحجاز، وتعبر القوافل الرسمية من وإلى العاصمة عبر مدينة حمص، وهو ما جعل الدولة تعمل على تأمين ذلك الطريق بتقوية نفوذ آغاوات حسياء من آل سويدان، الذين سيلعبون دورًا سياسيًا بارزًا في المدينة ضمن فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر.

1 BOA, C..DH..258 - 12876

2 BOA, AE.SMST.II.70 - 7471

3 المكي، 4 جمادى الأولى 1122 هـ

4 BOA, A__{DVNSMHM__102__827/829 (102/215)

يمكن من خلال التوصيف السابق فهم الحالة الراهنة للمدينة نهايات القرن السابع عشر الميلادي، وفي حين أن المعاينة كانت من وجهات نظر خارجية (الرحّالة، الإدارة المركزية)، لا بد من الاطلاع على تركيبة النسيج الاجتماعي الحمصي من الداخل لمحاولة فهم آلية العمل السياسي في تلك الفترة، من خلال المصدر المعاصر الذي تم ذكره سابقًا، يوميات السيد محمد المكّي بن عبدالباقي بن مكّي السيد[1]، الذي سجّل حوادث مدينة حمص بشكل شبه يومي خلال 37 سنة (1100-1136هـ/ 1688-1723م)، ولهذا المخطوط نسختان، الأصلية [كما يُعتقد] ملكية متوارثة لدى **عائلة الأتاسي**[2]، وأهمية هذه المخطوط أنه أهمّ مصدر معاصر لأكثر الفترات غموضًا في تاريخ المدينة.



صورة رقم 33:
النسخة الأصلية [كما يعتقد] من مخطوط محمد مكي السيد، ملكية متوارثة لدى آل الأتاسي. هي اليوم بحوزة السيد يحيى الأتاسي في مدينة عنتاب، ورثها عن أجداده ومنهم عمر بك الأتاسي رئيس بلدية حمص في العهد العثماني وحاكمها في العهد الفيصلي العربي، واسمه مدوّن أعلى المخطوط.

---

1 اعتمد البحث تحقيق د. منذر الحايك للمخطوط تحت اسم: حوادث حمص اليومية، دار صفحات للنشر والتوزيع- دمشق، النسخة الأولى (2012).

2 هي اليوم بحوزة السيد يحيى عمر الأتاسي.

شكّلت «الأُسرة»، الوحدة الرئيسية للنسيج الاجتماعي في حمص، كما في كل مناطق الشرق الأوسط، بحكم أهمية مفهوم «العائلة» و«النسب» لدى المجتمعات العربيّة عمومًا، وكأيّ مجتمع أخذت تلك الأسر بالتبلوُر ضمن منظومات تراتبيّة وهرمية بشكل ذاتي تبعًا للظروف السياسية والاقتصادية المتغيّرة، في عملية أقرب إلى تصنيف **الشرائح**، التي تشابه بشكل تقريبي طبقات المجتمع الأوروبي القديم (Stände/estates)، وهي -أي الشرائح- حسب شيلشر: «قطاعات اجتماعية مبنية على المساهمة -الفعليّة أو المفترضة- ذات الطبيعة الإنتاجية أو المهنية والتقرير المقرر اجتماعيًا وتاريخيًا لأهمية هذه المساهمة وفق الآراء المسلّم بها عمومًا حول مصالح المجتمع»[1]، وتطوّرت تلك الشرائح بشكل مشابه نسبيًا لتطورها في بقية المدن السورية والعربية في العهد العثماني، وخضعت للظروف الطارئة عليها منذ بدايات القرن السادس عشر وتغيّرت بما يناسب المعطيات الجديدة التي فرضت نفسها إبان بدايات الحكم العثماني، وكانت آلية التبلور تجري وفقًا للثقل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي المتغيّر لكل وحدة من وحدات تلك الهيكليّة أو المنظومة، والوحدة في هذه الحالة هي الأسرة/ العائلة، أي أن صعود وحدة/ أسرة قد يؤذن بهبوط وحدة/ أسرة أخرى، وفقًا لآلية التطور والتبلور المحدّدة بشروط وقواعد كالوظائف الإدارية المحدودة أو القوة العسكرية المتباينة.

من جهة أخرى، ضمّت كل شريحة كبيرة، عناصر عديدة قد تترتّب بأشكال مختلفة، تكون في بعض الأحيان هرمية وفي أحيان أخرى شبكيّة، وربما تتشكّل لدينا هرمية داخل أخرى في كثير من الأحيان، مثل: **المؤسسة العلميّة العامة في المدينة/ صنف العلمية** (İlmiye)، وهو مصطلح يشير إلى جسم يجمع المؤسسات الدينية والعلميّة سواءً، كون التعليم في ذلك الوقت كان تعليمًا دينيًا وكان يتم في مدارس كبرى تكون غالبًا ملحقة بالمساجد، كما شرحنا سابقًا.

يضمّ جسم **المؤسسة العلميّة** وحدات عديدة كالمساجد والمدارس والقبور والأوقاف المستقلّة، وتلك الوحدات تضمّ عناصر فاعلة مختلفة، تتمثّل بمتسلّمي الوظائف الدينيّة والعلميّة، كالأئمة والمؤذنين والمدرّسين ومتولّي الأوقاف وقارئي القرآن

1 شيلشر، ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، [ترجمة: عمرو الملاح، دينا الملاح]، 136

والحديث والكَتَبة، والعلاقة بين تلك العناصر ليست هرمية، إلا أن كل عنصر له ثقل مختلف، والثقل هنا قد يحدّد اجتماعيًا أو اقتصاديًا، فالمدرّس يحظى بثقل اجتماعي أكبر من المؤذّن مثلًا، واقتصاديًا فهو يحصل على راتب أعلى، لكن لا سلطة للمدرّس على المؤذّن، لعدم وجود هرمية كما أسلفنا، لكن إن أخذنا مثالًا آخر، فمتولّي الوقف قد يكون لديه الثقل الأكبر في الوحدات العلميّة/ الدينية، كون جميع المرافق العامّة في المدينة العثمانية كانت تعمل بمبدأ الوقف، وهذا ما يجعل متولّي/ ناظر الوقف المشرف على مصدر تمويل عمل كلّ من المؤذّن والمدرّس، وهو ما يضعه، بشكل أو بآخر، في تراتبيّة أعلى، من الناحية الإدارية، وعلى المستوى الاقتصادي بالطبع، فمتولّي الوقف هو صاحب المورد المالي الأعلى ضمن جميع العاملين في المؤسسات الوقفية بحمص[1]. وإن قمنا بالتوسّع أكثر، نجد هذه العلاقة في جميع وحدات المؤسسة العلمية في المدينة، إضافة إلى عامل آخر يؤثر في تلك العلاقات، وهو قوّة الوقف، الذي يحدّده المورد المالي، وكذلك أصالة الوقف الذي يؤدي بشكل طبيعي إلى مورد مالي أكبر، فالمدرّس في المدرسة النوريّة أو مدرسة خالد بن الوليد هو بلا شك ذو ثقل أكبر من المدرّس ضمن المدارس الأخرى، وهذا الثقل لا علاقة له بعلم المدرّس وكفاءته بل بالمؤسسة التي يعمل فيها وعراقتها وقوّة وقفها، وكفاءة المدرّس هي من تخوّله للترقّي في المراتب إلى أن يصل إلى المدارس الأهمّ.

يخضع ذلك النسيج من العلاقات الشبكيّة والهرميّة إلى منظومة هرمية أكبر تتمثّل برؤوس المؤسسة العلميّة، وهما القاضي والمفتي، ولكلٍّ منهما نوعان من النفوذ: نفوذ ثابت، وهو السلطة القانونية، التي تحدّدها الإدارة المركزية عبر القوانين القديمة التي تقنّن المنصب، والأوامر المباشرة (الحديثة)، التي تساعد في سير العملية الإدارية، ونفوذ متغيّر، يتغيّر بشخصية صاحب المنصب وثقله الاجتماعي وحالته الاقتصادية، الذي يمكن مناقشته في حالة المفتي بشكل أوضح وأكبر، كون القاضي يتم تعيينه من خارج المدينة وفترة عمله فيها محدّدة بسنتين في الغالب، وكون منصب القاضي في الأصل يعتمد على التعليم المنتظم، أما منصب المفتي، فكما وضّحنا في الفصل السابق، تحدّده عوامل أخرى إلى جانب المستوى التعليمي، وأهمّها عائلة المفتي وجذورها وممارستها للعلم، لأن منصب الإفتاء غالبًا ما يكون

1 بعد الاطلاع على جميع سجلّات الأوقاف والعاملين بها في مدينة حمص ضمن الأرشيف العثماني.

مـدى الحياة، وهو ما يعطي صاحبه نفوذًا سياسـيًا ووزنًا اجتماعيًا يفسّـر بشـكل عملي كزعامة **محلّية** نابعة من المنصب ومن جذور صاحبه في المدينة.
ويمكن تطبيق مثال المؤسسة العلمية، من حيث المبدأ بالطبع، على جميع المؤسسات الأخرى في المدينة، فالثقل والفاعلية والتأثير على المسـتوى الاجتماعي والسياسـي ضمـن عناصر المؤسسـة العسـكرية مثلًا، مرتبط بشـكل كبير بحجـم الإقطاعات **(التمار)** المخصّصة للعنصر، وكذلك بالمناصب **المحدودة** التي قد يشغلونها.

وفي حالة التدقيق في الهرميات المتشابكة، قد نتمكّن من وضع تشريح بسيط يشابه النموذج الأوروبي في المبدأ، ولكن يختلف عنه في التصنيف، فلدينا في القمة النخب العسـكرية (Military Elites) التي قد تشـمل القوات العسكرية التي تتبع مباشرةً للمركز، والنخب العسـكرية المحلّيـة المُتعثمنة (Local Ottomans)، والتي قد يكون الأصحّ وصفها بـ**شبه العسكرية**، وهم الذين تسلموا مناصب ورتب وضعتهم بشكل رسمي ضمن هيكل الدولة الإداري والعسكري، وفي الوقت ذاته كانوا جزئية متكاملة مـن المجتمـع المحلّي. هذه الفئة مرتبطة بالمركز/ الإدارة المركزية في العاصمة، وهم في حمص ممثّلين بـ آل سـويدان وزعيمهم **إبراهيم آغا**، ومن منافسـيه عبد الفياض بك، علي آغا الشمسيني والأمير أحمد بن الأمير حسن الكوجكي. ولا بد كذلك من ذكر الآغاوات من آل دندش، واسـماعيل آغا من آل شـيخ السـوق، والحاج علي ابن الأقرع، الذين حصلوا على منصب متسلّم حمص، وكان لهم دور في الحياة السياسية ضمن المدينة، وقد شـكّلت هذه الفئة بشـكل عام حلقة الوصل **إداريًا** بين العاصمة والمراكز المحلّية كحمص[1].
في القسـم الثاني لدينا النخب المدنيّة/ المحلّية (Local/Civil Elites) أو الوجهاء المحلّيـون، وأفراد هذه الفئة قد يكونون من أصحاب المناصب الرسـمية، كالقاضي الحنفـي ونائبه، والمفتي ونقيب الأشـراف، أو **أصحاب المناصب العلميّـة/ الدينية**، كالمدرّسـين والخطباء في المسـاجد الكبيرة، أو **أصحاب المناصب العرفية**، كـ مشايخ الكار (رئيس/ عميد المهنة/ الحِرفة)، أو التجّار الكبار وأصحاب الأملاك والأوقاف، أو مشايخ/ زعماء القرى القريبة.

---

1 Reilly, James A., The Universal and the Particular: A View from Ottoman Homs ca. 1700, Osmanlı Araştırmaları. (2014); 44(44), 345

القســم الثالث: وهم **العامّة**، أو كما يسمّون رسميًا **الرعايا**، وهم الشريحة الأوسع، وشــهد مصطلــح **العامّــة** تطورًا خلال نهايات القرن التاســع عشــر وبدايات القرن العشــرين ليصبــح **الأمّــة** (بالعثمانيــة: ملّت، مــن: ملّة)، ولاحقًــا: **الشعب**، وتطوّر المصطلحات كان نتيجة لتطوّر السياسات وتغيّر لغة الخطاب السياسي.

من منظور آخر، يمكن تقســيم البنية الاجتماعية إلى **عامّة/ رعايا**، و**نُخَب**، ويشــار لهم بمصطلح الأعيان (Notables)، وهو مصطلح واســع وفضفاض ناقشــه العديد من الباحثين، لكن بعد معاينة المصادر ومحاولة مقاطعة ما فيها من معلومات ورسم السياق السردي لها، قد يبدو أنه من الأسلم إعطاء تعريف لمصطلح الأعيان يخصّ ســير العملية السياســية و الاجتماعية في مدينة حمص حصرًا دون ســواها، وذلك لاختلاف العناصر البارزة في المدن واختلاف مساهماتها وتأثيرها وفاعليّتها، حيث إن التعريفــات المختلفــة لمفهوم الأعيان لا تنطبق إحداهــا بالكامل على مثال مدينة حمــص، ولكــن قد تشــمل تلــك النظريــات توصيفًا صحيحًــا **لجزئيات** في الحالة السياسية والاجتماعية، وعلى ذلك فإن مصطلح **أعيان حمص** يشمل كل من كان له تأثير أو مساهمة في مجرى العملية السياسية والاجتماعية ضمن المدينة، ولا بد من ذكر الملاحظات المرفقة بهذا التعريف كي تكتمل الصورة.

أولى هذه الملاحظات هي السمة المشتركة بين أعيان حمص -أغلبهم على الأقل- في انتسابهم لأسر ذات جذور، وتلك الجذور متباينة في القدم، فمنها ما هو قبل العهد العثمانــي ومنهــا ما هو بعده، وتقوى تلك الجذور بتســلّم أحد أفراد الأســرة -على الأقــل- منصبًا رســميًا ضمن الجهاز الإداري للدولــة، أو عرفيًا كحد أدنى، وكذلك تلعب الحالة الاقتصادية لتلك الأسرة دورًا كبيرًا في تعميق جذورها في المدينة.

نلاحــظ كذلك تصنيفًا غير مباشــر للأعيان في المدينــة، فهنالك أعيان قد يقتصر نشــاطهم على الحــيّ أو المحلّة، ويمكن التعبيــر عنهم وفق المصطلــح العامّي «كبار الحارة»، وهنالك أعيان يقتصر نشــاطهم على المدينة فقط، ويصنّف معهم مشــايخ القرى، الذين شاركوا في القضايا السياسية والاجتماعية ضمن مدينة حمص بشكل جيــد للغاية، وأخيــرًا لدينا **كبار الأعيــان** أو **وجــوه القوم** [تعريبًــا للتعبير العثماني الرســمي: وجــوه]، وهــم الذين يتكلّمون نيابــة عن المدينة وأهلهــا في أعلى المحافل الرســميّة، ويقومــون مقام الوســيط بــين **الإدارة المركزيّة/ السـلطة** وبــين **العامّة/ الرعايا**، وهو المظهر الأوضح للممارسة السياسية في تلك الحقبة.

ينبغي أيضًا التركيز على صفة المدنيّة في الأغلبية الساحقة لأعيان المدينة، بالطبع ذكرنا سابقًا وجود النخب العسكرية ذات التأثير والثقل الكبير، لكن الحركة المدنيّة المتمثّلة بوفود الأعيان، والعرائض المنظّمة، إلى مركز الولاية أو إلى العاصمة، كانت نشطة بشكل مثير للإعجاب والاهتمام، بالنظر إلى مجتمع حمص المحافظ والمنغلق نسبيًا، ولربما يمكن اعتبار تلك الحركة المدنيّة المبكّرة أولى مظاهر الوعي السياسي الشعبي ضمن المدينة، والذي أدّى إلى بروز عدّة شخصيات سياسية نضاليّة مدنيّة من أهالي حمص لاحقًا.

ممّا وجب التعقيب عليه ضمن البنية الاجتماعية للمدينة، السكان غير المسلمين في حمص، وتحديدًا المسيحيين، الذين يبدو أنهم كانوا يعيشون حياة طبيعية داخل المدينة دون وجود ما يشير إلى صراع أو نزاع طائفي، وللأسف فلا يوجد أي ذكر لمظاهر مشاركتهم في الحياة الاجتماعية العامة أو السياسية، إلا في العصيان المدني الذي حصل في عام 1714م لعزل حسين آغا الدندشي عن حكم حمص.
وكذلك تفتقر المصادر إلى ذكر يهود حمص، الذين تواجدوا بشكل واضح في المدينة حسب إحصاءات القرن السادس عشر الرسمية التي سجّلت أملاكهم وأوقافهم، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بتضاؤل وجودهم للغاية في تلك الفترة.

ارتبطت الممارسة السياسية المدنية ضمن المدينة بالوجهاء المحلّيين/ الأعيان، الذين برزوا بأشـكال مختلفة باختلاف خلفياتهم وأسـباب بروزهم، وبقراءة لأعيان فترة البحث (1680-1730م) حسـب **يوميّات محمد المكّي**، ووثائق الأرشـيف العثماني، يمكننا القيام بتصنيف، ومن ثم مناقشة، لفهم طبيعة العلاقات بين بعضهم البعض، وكذلك علاقتهم مع النخب العسـكرية وشبه العسكرية في المدينة، ومكوّناتها المؤثرة (البدو، التركمان)، وأحيانًا، الحكّام المحلّيين.

وحسب ما ذكر سابقًا، فمن أهم عوامل البروز والثقل الاجتماعي للأعيان: المناصب الرسـمية الموكلـة إليهم من قبل الدولة، وإن قمنا بتنـاول المناصب الموجودة في ذلك الوقت حسـب الهرمية الإدارية، مع إهمال منصب القاضي الذي يتغيّر صاحبه كل سـنتين كأعلـى تقدير، نكون أمام منصب المفتي الحنفـي، المنصب المدني الثاني في المدينة والأول اجتماعيًا، واشـتهر آل الأتاسي بتقلّدهم لهذا المنصب منذ استحداثه في القرن السـادس عشـر وتوارثه بين أبنـاء العائلة -في أغلـب الأحيان- باعتراف وتأييد الإدارة المركزية، ولم يبرز آل الأتاسـي في القرن السـابع عشر والثامن عشر كأعيان بسـبب منصب الإفتاء فحسـب، بل بسبب الثقل الاجتماعي الموجود مسبقًا مـن خـلال وجودهم في المجال السياسـي بالمنطقـة منذ العهد المملوكـي، والمدعوم بـالإرث العلمي والقـوة الاقتصادية في مجال الزراعة والتجـارة والعمران، وفي تلك الفترة لمع نجم **المفتي** الشيخ محمد بن أحمد الأتاسي[1]، ومن بعده ابن عمّه **المفتي الشـيخ علي بن حسـن الأتاسـي**[2]، كزعماء محلّيين مدنيّين وممثّلين لأهالي المدينة في العرائـض والوفـود إلى مركز اللـواء (حماة) ومركز الأيالـة/ الولاية (طرابلس) والعاصمـة (اسـطنبول)، كما تسـلّم الأخير منصب القاضي عـدة مرّات وجمع بين الإفتاء والقضاء، وكذلك تسلّم منصب قاضي عسكر ولاية طرابلس في عام 1704م/ 1116هـ بالنيابة بعد وفاة قاضي العسكر في طرابلس الشام، في حالة مميزة بتاريخ السـلطنة العثمانية، لجمعه بين منصب الإفتاء والقضاء وقضاء العسـكر في الوقت ذاته.

1 الشيخ المفتي محمد بن المفتي أحمد بن المفتي محمود بن المفتي شمس الدين أحمد بن خليل بن علي الأتاسي.

2 الشيخ المفتي علي بن المفتي حسن بن المفتي محمود بن المفتي شمس الدين أحمد بن خليل بن علي الأتاسي.

بالإضافة إلى المفتيين من آل الأتاسي، كان الشيخ صالح الأتاسي [1] (وفاته: 1696م)، من أعيان المدينة ووجهائها دون تسلمه أي منصب رسمي أو عرفي.

برزت أقدم الأسر الحمصية: عائلة السباعي، في تلك الفترة، كمنافسين على منصب الإفتاء الحنفي، وأهمّ رجالهم كان **الشيخ عبدالفتاح السبّاعي** [2]، الذي تسلّم منصب القضاء بأمر من مفتي الشام في 1688م/ 1100هـ، والذي أصبح الشخصية الأولى في حمص بعد وفاة المفتي محمد الأتاسي في 1698م/ 1110هـ، وكانت له علاقات في العاصمة سعى من خلالها إلى توجيه منصب الإفتاء إلى **آل السباعي**، ونجح في ذلك عام 1704م، إلا أن **الشيخ علي الأتاسي**، الذي كان قاضي حمص حينها، رفض أن يصادق على أمر التعيين بصفته القاضي، أي «**حاكم الشرع**»، فباءت تلك المحاولة بالفشل، قبل أن يأتي خبر وفاته في اسطنبول بعد شهر تقريبًا من هذه الحادثة [3].

وبرز منهم كذلك، **الشيخ** سليمان السباعي (وفاته: 1708م)، الذي لعب دورًا مهمًا في الحراك المدني في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، كذهابه إلى العاصمة والشكوى للسلطان بشكل مباشر بخصوص أحوال حمص [4]، و**الشيخ** عبدالجليل

---

1 الشيخ صالح بن أحمد بن عبد الباقي بن المفتي شمس الدين أحمد بن خليل بن علي الأتاسي.

2 عبد الفتاح بن محمد السباعي الحنفي الحمصي، كان محققًا في العلوم مستخرجًا للعبارات، له بعض التآليف في النحو والفقه والتوحيد، أخذ طريق الشاذلية عن الشيخ عبد الغني المغربي، تولّى إفتاء حمص عدة سنين، كما تولّى منصب القضاء في 1100هـ/ 1688م، وله فتاوى بالعربية والتركية، وكان فصيحًا أديبًا له قصائد كثيرة، كانت وفاته بالقسطنطينية (اسطنبول) في سنة 1115هـ/ 1703م، ودفن في مقبرة أدرنه قابو (باب أدرنة). المرادي، محمد خليل بن علي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (46/4)، مع تصحيحات وإضافات حسب يوميات محمد المكي السيد.

3 المكي، أحداث 1115هـ

4 المكي، جمادى الثانية 1107هـ : «ومجيء ابن البكري من إسلام بول (اسطنبول)، وتواترت الأخبار عن الشيخ سليمان السباعي وأنه اشتكى إلى الملك (السلطان)..»

رجب، 1107هـ: «وجاء الحاج إبراهيم من إسلام بول، ورواحه إلى عند إبراهيم آغا، حفظه الله، ولم يطلع منه خبر سوى من الشيخ سليمان السباعي، وأنه اشتكى كاخية (كتخدا) ابن الدندش، وهو ابن سباط..»

السباعي (وفاته: 1732م) [1]، الذي درس في الجامع الأزهر وعاد إلى حمص ليتسلّم الإفتاء في عام 1718م/ 1131هـ بعد فترة طويلة من بقاء المنصب في عهدة **الشيخ علي الأتاسي**.

والجدير بالذكر تواجد منصب مفتي الحنابلة في المدينة، وقد تسلّمه في ذلك الوقت الشيخ محمد بن دياب ابن قاجي (وفاته: 1716هـ)، ونعلم وجود منصب مفتي الشافعية كذلك، دون وجود معلومات عن متسلّمه في تلك الفترة.
وشغل آل نوح، أو آل النوحي، منصب نائب القاضي الحنفي، وهو منصب يشبه منصب المفتي من حيث طول المدّة، وكان أبرزهم النائب **الشيخ محمد النوحي**، وتسلّم المنصب من بعده ابنه الشيخ يوسف النوحي [2].

كما شكّل منصب نقيب الأشراف، أي عميد المنحدرين من سلالة سبط الرسول صلى الله عليه وسلّم، منافسة بين عدة أسر، رغم أنه أقرب إلى المنصب العرفي، لكن الدولة كانت تعترف به، بل وكانت توجّه الأحكام والأوامر السلطانية إلى متسلّمه في بعض الأحيان، وقد عمل المتنافسون على اغتنام المنصب عبر علاقاتهم المباشرة بالعاصمة حين تسنح الفرصة [3]، وبالطبع فإن ذلك المنصب يعطي صاحبه وأسرته، ثقلًا اجتماعيًا كبيرًا في مجتمع محافظ كمجتمع حمص، لأن أبناء المدينة وأعيانها الدينيين والصوفيين كانوا ينظرون إلى الأشراف بعين الاحترام والتوقير، وأبرز الأسر المتنافسة على نقابة الأشراف كانت آل النافعي (الزهراوي) وآل برم (البرمي الحسيني) وآل جاويش (شاويش)، ويذكر كذلك السيد عبدالرحيم أفندي، الذي نجهل أسرته، وكان قد تولّى النقابة عدّة مرات في فترة البحث.
ويلاحظ القارئ ليوميات محمد المكّي، مشاركة نقيب الأشراف في الحراك المدني السياسي مع كبار أعيان المدينة، كعنصر رئيسي بين الوجهاء المحلّيين، أولًا لكون

---

1 الشيخ عبد الجليل بن يحيى السباعي الشافعي الحمصي، ارتحل إلى مصر ودرس في جامعها الأزهر سبع سنين، وعاد إليها عام 1110هـ/ 1699م، فأحيا العلوم فيها واستفاد منه جمعٌ كثير، وكان محققًا، وله بذل وكرم للفقراء والأيتام، توفي في 1145هـ. المرادي، (238/2)

2 المكي، 1 جمادى الأول 1131هـ

3 المكي، 16 صفر 1113هـ : «وجاء الشيخ رمضان من إسلام بول، وجاب النقابة إلى الشيخ عبدا لرحيم، وعزل السيد عمر.»

منصبه من أهم المناصب الدينيّة والمعنوية في المدينة، وثانيًا لكون عائلته في الأساس من عائلات الأشـراف، أي العائلات ذات الوزن الاجتماعي، وظلّت مسـاهمات تلك العائـلات في المجـال السياسـي والاجتماعي بحمص مسـتمرة حتـى نهاية الحكم العثماني، خاصّة بعد ازدياد أهمية النسـب الشـريف في عهد السلطان عبدالحميد الثاني.

ومن سـمات تلك المرحلـة تحالف النخب الدينية مع بعضهـا البعض، إذ إنه وبرغم المنافسـات التـي قد تحصل بينها حـول منصب معيّن أو نفـوذ، إلا أنها كانت تقدّم نفسـها لـلإدارة المركزية والمحلّية ككتلـة واحدة تمثّل الأهالي وتتكلّم باسـمهم، كما لوحظ تحالفهم الوثيق مع أهم أركان النخبة العسـكرية؛ **إبراهيم آغا سويدان**، آغا حسياء وحاكم حمص، إلا أن التحالف مع إبراهيم آغا تفكّك بعد وفاة المفتي محمد الأتاسي في عام 1698م.

بالإضافـة إلـى المناصب الرسـمية السـابقة، هنالك أصحـاب الوظائـف الدينيّة، كالخطباء والأئمة والمؤذنين والمدرّسين والمحرّرين، الذين غالبًا ما كان تأثيرهم أكبر داخـل أحيائهـم، وكانت مشـاركاتهم في القضايا الكبيرة محـدودة بالمجمل، وهناك أصحاب المناصب العرفية، كرؤساء المهن ومشايخ الكار، منهم الحاج إبراهيم قصاب باشى، أي رئيس القصابين، وعلي أفندي بابا الدبّاغين، وبابا هنا تعني شيخ الكار، وقـد كان للأول النشـاط الأهـمّ برفقة كبار أعيان المدينة، دون إغفال ذكر مشـايخ القرى، أي كبارها، وهم : الشـيخ طعمة شـيخ دير بعلبة، **وعلي العدية شيخ قرية الغنطو**، وعبدالله خير الدين شيخ قرية فيروزة.

ومن الشخصيات المدنيّة ذات التأثير والمشاركة في الحياة العامّة، الحاج علي بن صلوات، الذي ذهب في وفد إلى اسطنبول لمقابلة الصدر الأعظم في نهاية عام 1689م، وابراهيم چلبي اليامجى القندقجى[1]، صاحب النشاط المدني الكبير، والذي سيسجن مع المفتي **علي الأتاسي** في قلعة طرابلس الشام في عام 1711م بعد تظلّم مرافق الباشا عليهم[2].

ومن الأسر التي كان لها وزنها دون تسلّم منصب رسمي، آل الدراقي، وأكبر شخصياتهم الشيخ جمال الدين الدراقي. وكانوا يستضيفون الشخصيات الكبيرة التي تنزل حمص في بداية فترة البحث[3]، وقد عملت هذه العائلة على تقوية علاقاتها مع النخب العسكرية والمدنيّة في حمص والمنطقة عبر الزواج السياسي[4]، مما أعطاها ثقلًا كبيرًا على المستوى الاجتماعي.

1 يعتقد أنه المذكور ضمن الوثيقة رقم: 9242/98.BOA, İE.ML تحت اسم: فخر المحررين الحاج إبراهيم أفندي.

2 المكي، محرم 1124 هـ

3 المكي، 9 جمادى الثانية 1100هـ : «وجاء المفتي والنقيب والكاخية، كاخية حمزة باشا، باشة طرابلس .. ونزوله في بيت دراق»

11 شعبان 1100هـ : «جاءإبراهيم آغا ونزل في دار بيت دراق»

4 المكي، 22 ربيع الأول 1100هـ : «توفي مصطفى ابن تين عدي، صبي إبراهيم بلك باشي [قائد وحدة عسكرية، بلك: سرية] جوز (زوج) بنت الدراقي.»

19 ربيع الثاني 1104هـ : «وفيه تزوّج عبدالله [سيصبح متسلّم حمص] ابن محمد باشا [خال إبراهيم آغا] بنت الشيخ جمال الدين [الدراقي].

1 صفر 1118هـ : «وفاة بنت الشيخ سليمان ابن الصياد [نقيب أشراف طرابلس الشام] زوجة الحاج باكير الدراقي.

3.6 آل الأتاسي والزعامة المحلّية المدنية في حمص (1680-1730م):

يمكننا تقسيم فترة البحث من محور زعامة آل الأتاسي إلى قسمين، القسم الأول يمثّل فترة المفتي **محمد الأتاسي**، التي استمرّت حتى وفاته في عام 1698م، والقسم الثاني يمثّل فترة المفتي **علي الأتاسي**، كون الفترتين شهدتا تغيرًا كبيرًا في الممارسات السياسية والعلاقات، ويمكن إحالة ذلك التغيّر إلى الأحداث السريعة والأحوال المتقلّبة للمدينة، وكذلك إلى اختلاف شخصيّتي الشيخ محمد والشيخ علي، وكنا قد نوّهنا سابقًا إلى أن نفوذ المفتي متغيّر حسب شخصية متسلّم المنصب.

3.6.1 فترة المفتي الشيخ محمد الأتاسي (-1698م):

هو الشيخ محمد بن المفتي أحمد بن المفتي محمود بن المفتي الشهاب شمس الدين أحمد بن الشيخ خليل بن الشيخ علي بن الشيخ خليل الأتاسي، المفتي الخامس من آل الأتاسي في حمص.

ليس لدينا معلومات دقيقة حول تاريخ ميلاد الشيخ محمد أو تاريخ تسلّمه للفتوى، إلا أننا نعلم أنه تسلّمها بعد عمّه حسن بن محمود، الذي ورثها عن أخيه محمود، والد الشيخ محمد[1]، وبقي في المنصب إلى وفاته في 1110هـ/ 1698م[2].

وحيث إن مصدرنا الرئيسي في تلك الحقبة، هو يوميّات محمد المكّي وما أورد فيها من حوادث وقضايا، لا بد من التنويه على أن العلاقة القوية والواضحة بين كاتب اليوميات، **السيّد محمد المكّي**، والشيخ المفتي محمد، وآل الأتاسي عمومًا، لا يجب أن تغيب عن أذهاننا أثناء التدقيق والمناقشة، فالرواية تبقى من طرف واحد دومًا، لذلك كان التحرّي وتتبّع الأخبار الواردة وخلفيّاتها واجبًا قبل القيام بأي قراءة وتحليل، وكل ما سيتم عرضه كتب مع أخذ تلك الملاحظة بعين الاعتبار.

---

1 الأتاسي، باسل، بغية الناسي.

2 المكي، 27 محرم 1110هـ

1.3.6.1 العلاقة بين المفتي محمد الأتاسي وإبراهيم آغا: تحالف النخبة الدينية

لا شــك أن المفتي محمد الأتاسي كان زعيم أعيان حمص المدنيين في نهايات القرن الســابع عشــر، إذ إنّ القــراءة في اليوميّات تدلّنــا على قيادته الواضحــة وفاعليته الكبيــرة في القضايا العامّة على المســتوى السياســي والاجتماعــي، وهذه الزعامة تأتي، كما أسلفنا، من منصب الإفتاء ومن مكانة العائلة، وكذلك المستوى الاقتصادي للمفتي محمد، فكما سنرى أنه كان من أغنى رجال المدينة.

ولفهــم تلك الزعامة الأكثر، لا بد مــن إيراد ملاحظة تحالف النخبة الدينية المدنيّة ممثلة بـ **آل الأتاسي** وآل السباعي ونقيب الأشراف، بشكل رئيسي، مع **إبراهيم آغا**، الطرف الأقوى بين أركان النخبة العســكرية في حمص، ومن أهم أســباب قوة تلك العلاقــة: **الــزواج السياســي** الحاصل بين **إبراهيم آغا** و**خديجة الأتاسـي** بنت المفتي محمد، وهو ما جعل ذلك التحالف يستمرّ بشكل قوي إلى نهاية حياة المفتي، ويذكر أن **إبراهيم آغا** اتخذ منزله في مدينة حمص بجانب بيت المفتي[1]، في إشارة أخرى إلى قوة العلاقة.

ونــورد مثــالاً على ذلــك التحالف قضيــة خلاف إبراهيــم آغا، والشــيخ عبدالغني المغربي، الذي برز كأهمّ متعهدي الأبنية والمرافق العامة الكبيرة في حمص، وهو في الوقت ذاته متولّي **وقف جامع النوري الكبير**، **وشيخ السجادة الشاذلية بحمص**[2]، وبــدأ الخــلاف بعد أن ذهب المغربي إلى **والي طرابلس الشـام أصلان باشـا** وشــكا إبراهيم آغا، مما دفع **إبراهيم آغا** لتقديم شكوى مضادة في المحكمة الشرعية لدى قاضي حمص، ونزل حينها المفتي محمد الأتاســي، وابن عمه الشيخ علي الأتاسي، والشــيخ عبدالفتاح الســباعي، و«**جماعة من الأئمة والمؤذنين**، وشهدوا على المغربي وكتبــوا بحقّــه عرضًا ومحضــرًا.»، ولم تكتــفِ النخبة الدينية بذلك، بل اســتعملت نفوذها لعزل الشــيخ المغربي عن تولّي وقف جامع النوري الكبير، وهو منصب بالغ الأهميــة في حمــص، وعيّنــت بدلاً منه الشــيخ يوســف الجمالي، كمــا أُقيل جابي

---

1 المكي، 17 شــوال 1106هـ: «مجيء محمد باشــا خال إبراهيم آغا، ونزوله في دار إبراهيم آغا عند جامع المفتي.» [وهو جامع الأتاسي/ دحية الكلبي الواقع في حي باب المسدود، والمفتي نسبةً إلى المفتي من آل الأتاسي]

2 المكي، جمادى الثانية 1108هـ. المرادي، سلك الدرر (3/46) من ترجمة الشيخ عبد الفتاح السباعي: «وأخذ طريق الشاذلية عن الشيخ عبد الغني المغربي».

(محصّل) الوقف، الذي كان بالطبع من رجال الشيخ المغربي، وعيّنوا بدلاً منه الجابي القديم **الحاج سعد**

وحيث إن الشيخ المغربي تمكّن من استعادة منصب متولّي الوقف بعد توجّهه إلى العاصمة اسطنبول ليقدّم شكواه بشكل مباشر إلى الباب العالي، لم تكن تحرّكات خصومه بذلك التأثير الكبير، ورغم أننا لا نستطيع معرفة جميع جوانب القصة بأي حال من الأحوال أو القيام بأي نوع من أنواع الاستنتاج لمحدودية المعلومات، فإننا نكتفي بمناقشة دلالات تلك القصة دون التطرّق إلى إعطاء أي أحكام حولها.
لقد أعطتنا هذه القصة نبذة هامّة عن طبيعة العلاقة بين النخبة الدينية وابراهيم آغا، وكذلك عن علاقة أركان النخبة الدينية ببعضهم في القضايا المشتركة رغم التنافس الذي قد يحصل بينهم.
وفي مثال آخر، يأتي علي آغا الشمسيني، وهو من الآغاوات المنافسين لإبراهيم آغا، وينزل عند المفتي محمد الأتاسي، فينهره المفتي ويطرده، وحين خروجه من عند المفتي قبض عليه إبراهيم آغا، وادّعى عليه عند متسلّم حمص الجديد، وأخبره قاضي حمص حينها الشيخ عبدالفتاح السباعي، و«**جماعة من المسلمين**»، بأن «**جميع ما صار في هذه البلدة من فساد وضرر العباد، كلّه من فساده ومن أفعاله القبيحة، هو وبعض جماعة منه**»[2].

كما نلاحظ التكاتف والتفاهم بين أكبر رؤوس آل الأتاسي في تلك الفترة، المفتي محمد والشيخ علي، الذي تسلّم منصب قاضي حمص بعد استئذان وموافقة المفتي محمد[3]

1 المكي، حوادث 1107هـ
2 المكي، 15 ربيع الثاني 1101هـ
3 المصدر السابق، 26 ذي الحجة 1104هـ

3.6.1.2: المفتي محمد الأتاسي والنفير العام سنة 1689م:

في سياق الحرب بين الدولة العثمانية و**الحلف المقدّس** (Holy League) استصدرت الإدارة المركزية فتوى رسمية بالنفير العام، لنية **السلطان سليمان الثاني** الخروج على رأس الحملة المتوجّهة إلى جبهة المجر، فأرسلت الأحكام السلطانية إلى جميع أنحاء السلطنة بضرورة الانضمام إلى صفوف الجيش العثماني[1]، وعن كون هذا الأمر «فرض عين» على جميع المسلمين القادرين، ولم يتوانَ **المفتي محمد الأتاسي** عن تلبية النداء وتحمّل مسؤولية المنصب الروحي الأعلى في المدينة، فتصدّر أهالي المدينة وانضمّ إلى صفوف الجيش العثماني وفرسانه، مع النقيب والأشراف والمؤذنين والأئمّة، مستقطبًا الأهالي للجهاد بحكم منصبه، فخرجوا من حمص في 20 شباط 1689م/ 29 ربيع الآخر 1100هـ، إلا أن خروجهم أُتبع مباشرةً بأنباء مؤتمر السلام الذي تمّ في فيينا بتاريخ 10 شباط، أي قبل عشرة أيام، بين الدولة العثمانية والحلف المقدّس، ورغم أن المؤتمر لم يكلّل بالنجاح، إلا أن المفتي ومن معه من الأعيان عادوا بعد شهر تقريبًا على ما يبدو، دون أي دلائل على أسباب العودة المبكّرة[2].

3.6.1.3: المفتي محمد الأتاسي يقابل الصدر الأعظم فاضل مصطفى باشا كوبرولي (1690م):

تميّزت مدينة حمص بحركة مدنيّة مثيرة للاهتمام على المستوى السياسي، فبجانب الوفود التي لا تهدأ إلى حماة وطرابلس الشام، كانت العلاقات مع العاصمة مستمرّة عبر بعض أعيانها الذين تردّدوا إلى اسطنبول بشكل مستمرّ، ولا يمكن تحديد السبب الرئيسي لذلك التردّد بدقة، رغم افتراضنا كونه تجاريًا بالمقام الأول، إلا

---

1 مثالًا: الحكم الصادر إلى حاكم طرابلس الشام، وحكّام حمص وجبليّة وحماة والسلميّة بضرورة انضمام أهل الإسلام للحملة العسكرية بعد فتوى النفير العام، وانضمامهم إلى السرعسكر الوزير خليل باشا من جهة المورة. رقم: 237/98...BOA, A. {DVNSMHM.d

2 المكي، أحداث سنة 1100هـ

TUĞLUCA, Murat, 1683-1699 SAVAŞLARINDA NEFÎR-İ ÂMM HALKI (GENERAL LEVY PEOPLE DURING 1683 – 1699 WARS), SUTAD (2016).

ÇOLAK, Songül, AVUSTURYA ELÇILIĞI ESNASINDA (1688-1692) ZÜLFIKAR PAŞA'NIN LEHISTAN VEKILLERI İLE YAPTIĞI SULH MÜZAKERELERI, II. Uluslararası Türk Tarih ve Edebiyatı Kongresi (Manisa, 2005) [Genişletilmiş hali[

أننا نعلم أن المتردّدين إلى اسطنبول نقلوا شكاوى الأهالي في حمص بخصوص الأوضاع المعيشية وهجمات البدو وظلم الحكّام.
وبالتأكيد كانت أبرز مظاهر المشاركة السياسية للمفتي **محمد الأتاسي**، ترؤسه الوفد المدني المحلّي إلى العاصمة اسطنبول لمقابلة المصلح الكبير، **الصدر الأعظم فاضل مصطفى باشا كوپرولي**، فيما يخصّ الوضع العام لمدينة حمص وما يعانيه الأهالي من «**التعب والمشقّة**»، ومن جملتها على ما يبدو، بجانب التعدّيات المستمرة للبدو، **متسلّم حمص مصطفى آغا**، وكان **المفتي محمد الأتاسي** قد سافر إلى دمشق قبل عدة أشهر للشكوى عليه وعلى القاضي، وأعيان حمص كانوا قد ذهبوا إلى العاصمة في السنة الماضية لمقابلة الصدر الأعظم، ويعتقد أن ذلك الوفد لم يحقق أهدافه، ربما لعدم وجود صاحب منصب رسمي بين أعضائه، وعلى كلّ حال فقد ارتحل المفتي محمد الأتاسي، ونقيب الأشراف، وأعضاء الوفد القديم كـ **إبراهيم قصاب باشي**، والحاج علي ابن صلوات، مع مجموعة من الأهالي، إلى العاصمة اسطنبول في كانون الأول 1690م/ ربيع الأول 1102هـ، وعادوا بعد مقابلة الصدر الأعظم، ومعهم **بشير آغا**، متسلّم حمص الجديد المعيّن من قبل الصدر الأعظم، وعزل المتسلّم السابق[1]، في ظاهرة هامّة ضمن مرحلة تطوّر الحراك الشعبي في حمص ونضوج الوعي السياسي التراكمي لدى أهالي المدينة.

4.1.6.1. تحركات المفتي الأتاسي وزعامة وفود أعيان حمص

نشط المفتي محمد الأتاسي في المجال السياسي عبر حركته النشيطة والمستمرّة في زعامة وفود أعيان المدينة إلى الولاة والوزراء فيما يخصّ الشأن العام، ولعدم إمكانية ذكر جميع تحرّكاته إلى مركز اللواء في حماة، أو مركز الولاية في طرابلس، سنكتفي بعرض أهمّ وفد محلّي تزعمه، وهو ذهابه مع «**أهل البلد والعلماء والأشراف**» والقاضي، مع العديد من أعيان حمص، إلى طرابلس الشام ومقابلة **والي صيدا الوزير قبلان باشا** في أيار 1697م[2]، لعزل متسلّم حمص **حيدر آغا**

---

1 المكي، أحداث سنة 1102هـ

2 الوزير محمد قبلان باشا بن محمد آغا المطيره جي، والي ولاية صيدا، ولاحقًا أمير الحج، وأخوه أصلان باشا والي طرابلس الشام. انظر: حجة قاضي دمشق سليمان بن مصطفى : BOA, İE.ADL. 8 /541

الدندشي، الـذي يبـدو أن أهل حمص كانوا يعرفون ظلمه [1]، وقد اشـتكى سـابقًا **الشيخ سليمان السباعي** على مرافق الآغا المذكور بشكل مباشر في اسطنبول العام المنصـرم. وقد كان **قبلان باشا** قد اسـتدعى **حيدر آغا** في نيسـان مـن ذات العام، فنهض أعيان المدينة للشكوى عليه برئاسة المفتي محمد الأتاسي، وتمّ عزله بالفعل، فعاد ووفد الأعيان من طرابلس الشام، ومعهم عبد الله آغا، الذي سيصبح متسلمًا لحمص، وهو ابن خال **إبراهيم آغا سويدان** [2].

العلاقات [illegible] خارج حمص

بالإضافة إلى المسـتوى العلمي العالي للمفتي محمد الأتاسـي، والذي كان حلقة ضمن سلسـلة **العلماء** في الأسـرة منذ القرن الرابع عشـر الميلادي على الأقل. وسّـع منصب الإفتـاء بـاب العلاقات مـع **العلماء الدارسـين** خـارج حمص، وكونـه صاحب المنصب الروحي الأعلى في المدينة على المسـتوى الديني، كان الوجهة الأولى للعلماء القاصدين لمدينة حمص أو المارّين بها، كخطيب بعلبك **الشيخ محمد بن عبدالرحمن**، الذي نزل عند المفتي في حزيران 1694م، وتبقى رحلة العالم والمتصوّف الكبير الشـيخ عبدالغني النابلسي [3] (وفاته:1731م)، أوضح مثال نستطيع إيراده، حيث نزل بحمص عند المفتي محمد الأتاسـي في 9 أيلول 1693م/ 8 محرّم 1105هـ، وسـجّل تفاصيل رحلته، التي سمّاها «**الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز**»، فأورد فيها:

«**ثـم تلقّانـا** صديقنا العالم الفاضـل، والهمام الكامل، **محمـد أفندي الشـهير بابن العطاس** [4]، مفتي السـادة الحنفية، يومئذ بالديار الحمصية، فأنزلنا عنده في دار الكرامـة، وبيت الفضائل والشـهامة، وأكرم مثوانا، وأحسـن مأوانـا، ثم ذهبنا إلى **صلاة العصر بالجماعة في جامع بقرب منزله المعمور** [5]، وحصلنا في ذلك إن شـاء الله تعالى على كمال الأجور» [6]

---

1 المكي، 1 شوال 1108هـ: «وجاء حيدر ابن الدندش في ذلك اليوم حاكم إلى حمص، من قبل أصلان باشا، نسأل الله أن يهلكه ويعزل ابن دندش عن قريب بجاه الحبيب.»

2 المكي، شوال 1108هـ

3 ترجم له المرادي في سلك الدرر (30/3).

4 العطاسي=الأتاسي

5 وهو جامع الأتاسي/ دحية الكلبي في حيّ باب المسدود.

6 النابلسي، عبد الغني. الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، 31

ويضيف لاحقًا:

«وهممنا على الذهاب إلى شط نهر العاصي في بستان ثمّة مشهور، ونحن في غاية الابتهاج والسرور، وكان دعانا إليه من نحن في داره ومحلّه، صاحب الأحوال المأنوسة، فخر العلماء الكرام، مولانا محمد أفندي المفتي بحمص المحروسة، فذهبنا إليه وحللنا لديه، فإذا هو بستان تركض النسائم الرطبة في ميدان مروجه، وتعبق الأزاهير الغضّة بين حدائقه النضرة، فالداخل إليه مرغم في خروجه، فأذكرنا عهد النيربين والربوة الشاميّة، حتى أنشأنا هناك من النظام المستطاب هذه الأبيات الأدبية، فقلنا في ذلك بمعونة القدير المالك:

وبستانٍ على العاصي السعيد ... بحمص ما عليه من مزيد
نزلنا تحت ظلّ الدّوح منه ... فيالكَ ثمّ من ظلٍ مديد
تظلّ نوافح النسمات تهدي ... إلينا فيه من طيبٍ حميد
وللعاصي هنالك بسط كف ... عليه الموج كالدرّ النضيد
يروقك فيه كاللبن المصفّى ... زلال الماء في عزم شديد
أدام الله دولةَ من دعانا ... إليه بنشأة العمر السعيد
إمام الفضل محمود السجايا ... كريم الأصل ذي الرأي السديد
محمد الذي حمص تسامت ... به بين الموالي والعبيد
حماه الله من كلّ البلايا ... وكرّمه على أمد الجديد
وساق إليه رونق كلّ فضلٍ ... وبهجة كل إنعام جديد»[1]

وقد كان الشيخ النابلسي قد أرسل سابقًا في عام 1690م، قصيدة إلى **المفتي محمد الأتاسي** في مدح الصحابي خالد بن الوليد، طالبًا أن تُنشَد عند قبره وتُعلَّق فيه بمعية المفتي[2]، ومطلعها:

«إن حمصًا بخالد بن الوليد... هي حصنٌ لشيخها والوليد»[3]

---

1 المصدر السابق، 41

2 المكي، محرم 1102هـ

3 النابلسي، 39

بجانب نشاطه في المجال السياسي والاجتماعي والعلمي، نشط **المفتي محمد الأتاسي** في المجال العمراني للمرافق العامّة والخاصّة، وهي سمة ملاحظة عند أغلب أعيان آل الأتاسي، وكنا قد أسلفنا سابقًا عن كونه أغنى رجال المدينة، إلى جانب ابن عمه **الشيخ علي الأتاسي**، وممّا يثبت ذلك، بالإضافة إلى ما سنورده لاحقًا، هو وصف الشيخ النابلسي لبستانه، بأنه «بستان تركض النسائم الرطبة في ميدان مروجه، وتعبق الأزاهير الغضّة بين حدائقه النضرة، فالداخل إليه مرغم في خروجه»، يبدو أنه كان من أفخم بساتين حمص على نهر العاصي.
وممّا ذكره محمد المكّي في يومياته، التي غطّت فقط آخر عشر سنين من حياة المفتي محمد، بناءه لـ «الحائط»، وتنظيفه لـ «الساطورة»، وهي قناة الماء الرومانية القديمة التي تتفرّع بشبكة تحت بيوت حمص، وكان في كلّ بيت منهل للاستفادة من مياهها، وقد جرى تنظيفها لتسهيل تدفّق المياه فيها، كما قام بـ «عمار الجنينة»، أي استصلاح قطعة أرض، على ما يبدو أنها كبيرة، استعدادًا للزراعة بها[1]، وتمّ بالفعل البدء بزراعتها بعد شهرين تقريبًا، وكان ذلك في عام 1692م[2].

وعلى صعيد المرافق العامّة، كان للمفتي محمد الأتاسي عملين غاية في الأهميّة، فقد ذكر أنه في عام 1692م قد أعمر جدران «السرايا»، وهي دار الحكم الرسمية في حمص، والتي تدعى اليوم باسم **«السرايا القديمة»**، كما قام في سنة 1698م ببناء ما يعرف بـ **«الأوضة الجديدة»**، وهو نزلٌ عام لاستقبال الشخصيات الكبيرة التي كانت تنزل في حمص كالحكّام والولاة والوزراء[3].

1 الحايك، 92

2 المكي، 2 صفر 1104هـ

3 المكي، أحداث 1104هـ، 1109هـ

كما ذكر في 2 صفر 1117هـ: «ومجيء إبراهيم آغا في ذلك الليلة، وقعوده في **الأوضة الجديدة**، جعلها الله مباركة عليه»

توفي المفتي محمد في 27 محرّم 1110هـ/ 8 آب 1698م في حمص، ونعاه محمد المكّي قائلاً:

« «توفي شيخ الإسلام، ومفيد الخاص والعام، رحمه الله العلّام، **محمد أفندي بن أحمد أفندي بن محمود أفندي أتاسي زاده**، رحمهم الله رحمة واسعة، وجعل في ذريتهم الخير والبركة إلى يوم القيامة، وفي سائر ذرية المسلمين، آمين آمين آمين..»[1] ، ويبدو أن منصب الإفتاء وُجِّه بعد وفاته إلى **الشيخ عبد الفتاح السباعي**[2]، الذي ظلّ فيه ما يقارب أربع سنوات، إلى أن جاءت إلى عهدة ابن عم المتوفى، **الشيخ علي بن حسن الأتاسي**، في عام 1703م.

---

1 المكي، 27 محرّم 1110هـ

2 الأتاسي، باسل، بغية الناسي. من الحجة الشرعية لوقفية حسين جلبي قراكوز عام 1114هـ وذكر فيها: «فخر العلماء والمفتين عبد الفتاح أفندي المفتي بمدينة حمص».

المفتي علي الأتاسي

اختلفت فترة المفتي علي الأتاسي عن فترة ابن عمّه المفتي محمد، فشهدت فترة الأول اضطرابًا أكبر تمثّل بتسلّط كل من البدو والتركمان والحكّام على مدينة حمص، فتتالت النكبات والأزمات من قتل ونهب وتسلّط، إضافة إلى العوامل الجويّة السيئة التي أضرّت بالزرع والحصاد والرعي، وكما أورد مؤلف اليوميات: «صار للناس ضيق عظيم، شيء من الظلم ومسك (اعتقال) الناس بغير حق، وأخذ أموالهم، وضيق من جهة الهدم والوكف (تهدّم الأسقفة الطينية للبيوت نتيجة هطول المطر الشديد)، وضيق من قلة الكسب.»[1]

وتحدّث عن أضاحي العيد في ذلك العام فذكر أنها «ضعاف، العظم والجلد»، فليس فيها إلا جلدها فوق عظمها، واستتبع: «أما من موت البقر لا يعلم فيه إلا الله، وانحبس الزارعين من البدار»[2]

وسنراقب في هذه الفترة أوضاع مدينة حمص وتحركات المفتي علي، في ظلّ شخصيته الفريدة ودهائه السياسي، وسنلقي الضوء على نشاطاته في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي.

التعريف به

هو الشيخ علي بن المفتي حسن بن المفتي محمود بن المفتي الشهاب شمس الدين أحمد بن الشيخ خليل بن الشيخ علي بن الشيخ خليل الأتاسي، المفتي السادس من آل الأتاسي في حمص، وقاضيها الشرعي، وقاضي أيالة طرابلس الشام.

برز كوجه من وجوه السياسة المدنيّة في حمص قبل تولّيه الإفتاء، وكان من أركان النخبة الدينية لاشتغاله بالتدريس الرسمي[3]، وكذلك لكونه من رؤوس آل الأتاسي، كما نشط بالتجارة واهتمّ بالعمران.

وكان من أولاده؛ الشيخ إبراهيم، تلميذ الأزهر ومفتي حمص وبعدها مفتي طرابلس

---

1 المكي، ذي الحجة 1121هـ

2 المصدر السابق.

3 الأتاسي، باسل، بغية الناسي. من الحجة الشرعية لوقفية حسين جلبي قراكوز عام 1114هـ وذكر فيها: «**فخر المدرسين علي أفندي أتاسي زاده**».

الشام، والشيخ عبدالوهاب، مفتي حمص وقاضيها، بالإضافة إلى الشيخ عبداللطيف، العالم الذي برع في علم الكيمياء، إضافة إلى علمه الشرعي في تخصصات الوقف والإرث[1]

[illegible] مفتيًا وقاضيًا [illegible]

بعد وفاة ابن عمّه **المفتي محمد الأتاسي**، تولّى إفتاء حمص الشيخ عبدالفتاح السباعي، وفي تلك الفترة تزعّم الأخير النخبة الدينية في حمص، ولوحظ كونه الشخصية المدنية الأولى في المدينة، فنراه يرافق الباشا حاكم حماة وحمص حين قدومه للمدينة[2]، ويستضيف في منزله قاضي حمص الجديد[3]، واستمرّ الشيخ السباعي في منصب الإفتاء أربع سنوات تقريبًا، شهد فيها توجيه حكم سلطاني إليه وإلى قاضي المدينة ونقيب الأشراف فيها بالتصدّي للتركمان الذين يمنعون تحصيل ضرائب إقطاعات الصدر الأعظم حسين باشا في حمص عام 1701م[4]، وهو ما يدلّنا على ازدياد أهمية منصب المفتي ونقيب الأشراف في تلك الفترة وتعاظم نفوذ متسلّمي تلك المناصب، نظرًا إلى طبيعة الحكم الوارد، والذي يتطلّب مقدارًا معينًا من النفوذ والعلاقات لصدّ التركمان المذكورين.

ويبدو حينها أن التحالف بين **إبراهيم آغا** من العثمانيين المحلّيين/ النخبة العسكرية، **والنخبة الدينية** ما زال مستمرًا، ويبدو أنه أثار استياء العامّة [أو بعضهم]، فأورد كاتب اليوميات أنهم أرادوا إغلاق أبواب المدينة بوجه إبراهيم آغا كي لا يدخلها، وأرادوا إخراجه و«**أتباعه**»[5]، ولعدم وجود أي توابع لتلك الأخبار، يرجّح أنها بقيت مجرّد أقاويل دون تنفيذ، وأن من تحدّثوا بها كانوا أقلية، والاستدلال هو قدرة

---

1 الأتاسي، باسل، بغية الناسي.

أسعد، منير- الخوري عيسى، تاريخ حمص (354/2)

2 المكي، صفر 1110هـ

3 المصدر السابق، ربيع الأول 1110هـ

4 A. {DVNSMHM.d...111/1738

5 المكي، ربيع الأول 1113هـ

أهالـي المدينـة على طرد كل من لا يرغبون بوجـوده، كما حصل في العصيان المدني عـام 1710م ضـد **اسماعيل آغا شيخ السـوق**، وعـام 1714م ضـد حسـين آغـا الدندشي [1]، كما نلحظ إيراد كلمة «**أتباعه**»، وهي كلمة لها دلالاتها وستساعدنا في فهـم تحركات الشـيخ علي بشـكل أكبر، وقـد حافظ الأخير علـى علاقاته في تلك الفترة كأحد أركان النخبة الدينية، فنرى نزول درويش باشا زكزك عنده حين قدومه لحمص [2]، ونزول أعيان قرية **القطيفة** عنده قبل توجّه زعيمهم إلى اسطنبول [3].
وشـهد هذا العام زواج سياسـي آخر بين آل الأتاسـي وآغاوات **آل سـويدان**، تمثّل بـزواج سـليمان آغا بـن إبراهيم آغـا، من بنت الشـيخ صالح الأتاسـي [4]، لتعزيز التحالف بينه وبين أهم عائلة في حمص.

بقي الشـيخ السباعي مفتيًا لحمص بعد سـلفه المتوفى الشيخ محمد الأتاسي أربع سـنوات تقريبًـا، إلى أن جـاء توجيه المنصب إلى عهدة الشـيخ **علي الأتاسـي** عام 1703م، وسيسـتمرّ في ذلك المنصب فترة طويلة، ووجّه إليه منصب القاضي بعد 3 أشهر تقريبًا من مركز الولاية في طرابلس الشام [5]، ليجمع بين الإفتاء والقضاء في حمص، وهما أعلى منصبين مدنيين في المدينة، في حالة فريدة من نوعها.

والجدير بالذكر أن المفتي علي كان قد بدأ بتولّي منصب القاضي منذ عام 1668م على الأقل [6]، وتولّاها عشر مرات ما بين عاميّ 1688-1722م حسب توثيق محمّد المكي، ليكون بشـكل واضح الخيار المحلّي الأول لدى السـلطة لملء الفراغ الأهمّ في الهيـكل الإداري المحلّـي، ليس على مسـتوى المدينة فقط، بل على مسـتوى الولاية كذلك، فبعد وفاة قاضي قضاة طرابلس الشام جاءت نيابته إلى **الشيخ علي الأتاسي**

---

1 المصدر السابق، أحداث سنة 1122هـ، 1126هـ

2 المصدر السابق، أحداث سنة 1110هـ

3 المصدر السابق، جمادى الأول 1115هـ

4 المصدر السابق، جمادى الثانية 1110هـ

5 المصدر السابق، رمضان 1115هـ

6 الأتاسي، باسل، بغية الناسي. عن: المحضر الشرعي لورثة الأمير علي، 1079هـ، محكمة طرابلس الشام الشرعية، وفيها إحالة على حجة شـرعية من محكمة حمص الشـرعية صادرة لدى «**فخر القضاة والحكّام مولانا علي أفندي بن حسن القاضي بمدينة حمص يومئذ زيد فضله**».

عـام 1704م، ليجمـع فيما بعد منصـب الإفتاء والقضاء في حمـص، وقضاء ولاية طرابلـس الشـام بالوكالة [1]، وهي دلالة على المسـتوى العلمي العالـي الذي يخوّله لتسلّم تلك المناصب سوية، وتأكيد قوي على الثقل السياسي للعائلة في المنطقة.

[illegible]

إن أبرز ما يدفعنا إلى الاهتمام بالمفتي علي هو تعامله مع كبار اللاعبين السياسيين في المنطقـة بشـكل مختلف عن أسـلافه، وتوجّهه نحو توسـيع دور الزعامة المدنيّة وفرض نفسه كلاعب رئيسي في الساحة السياسية عبر الاستفادة من منصبه وثقل عائلتـه وقوتـه الاقتصاديـة، ونسـج العلاقـات مـع الأطراف المناسـبة وممارسـة الضغوطـات في الوقت المناسـب. وكان قـد تعاظم نفوذ **إبراهيم آغـا** في تلك الفترة، فـكان مـن جهة يحارب البدو بقيادة **حمد العباس** شـرقي حمص، ومن جهة يصلح بـين قبائـل التركمان في حمص وحمـاة [2]، ولا نعلم بالضبط أسـباب الخلاف بين أعيـان حمـص وإبراهيـم آغـا أو بداياتها بالضبـط، إلا أننا نعلـم أن أول مظاهر الخلاف الواضحة كانت في عام 1706م، حيث قدّم أهالي حمص شـكاويهم للإدارة المركزية فاضطر **الباب العالي** إلى استدعاء **إبراهيم آغا** للعاصمة اسطنبول، إلا أن المركـز تراجـع عن هذا القرار كونه يحتاج خدمـات إبراهيم آغا في تأمين النقليات على طريق الحج، ولأن أهالي حمص قد انصلحوا معه [3]، وهو ما يذكره المكي لاحقًا في ذات العـام عـن مجـيء **إبراهيم آغـا** وصلحه مع «أكابـر حمص» بمعية **المتسلّم مقصود آغا** [4].

---

1 المكي، 28 ربيع الأول 1116هـ : «جاء خبر وفات المنلا (قاضي القضاة) في طرابلس الشام، ومجيء النيابة إلى الشيخ علي المفتي».

وفي دليل أن المقصود هو نيابة قاضي قضاة ولاية طرابلس الشام، وليس قضاء حمص، يذكر المكي في يومياته بتاريخ 7 جمـادى الثانيـة مـن ذات العام: «وكان (أي أصبح) القاضي علي المفتي أتاسـي زاده، حفظه الله، والحاكم من قبل كرد بيرم أغلي، وفقهم الله إلى الخير، بحرمة رجال الخير، والترسـيم (على) باكير آغا، حاكم حمص السـابق، من قبل باشا طرابلس الشام المسمى بإبراهيم باشا، إلى أن يجيء كرد بيرم اغلي ويتحاسب معه.»

2 المكي، أحداث سنة 1120هـ

3 A. {DVNSMHM.d...115/28

4 المكي، أحداث سنة 1118هـ

ومن خلال قراءة المصادر وخلفية ما ذكر فيها، نجد أن المفتي علي الأتاسي كان قد ارتأى التعاون مع فياض بك بن علي باشـا، وعمّه هو **الحاج إبراهيم قصاب باشي**، الشـخصية الاجتماعيـة الرائـدة في المدينة، و**فياض بك** شـخصية عسـكرية ذات علاقات واسعة، وكان قد تسلّم في وقت سابق قيادة الفوج العسكري بحمص (آلاي بك/ Alaybcyi)، وسيصبح متسلّمًا/ حاكمًا لحمص فيما بعد.

وفي عام 1708م نجد أن فياض بك قد أصبح منافسًـا جديًا لإبراهيم آغا في حكم حمـص، فقد عُزل في حزيران وجلـس إبراهيم آغا مكانه حاكمًا لحمص، وذُكر عن تلك الفترة زيارات شـهرية للمفتي علي ونقيب الأشـراف وبعض الأعيان للحاكم في حمـاة علـى مدى ثلاثة أشـهر، ونرى أن بدايات عام 1709م شـهدت تفكّك الحلف بشكل رسمي، بعد أن غصّت محكمة حمص الشرعية بشكاوى واسعة ضد إبراهيم آغـا، جعلـت القاضـي يختم المحضر اليومـي، وإثر ذلك خرج وفد مـن كبار أعيان حمص بقيادة **المفتي علي الأتاسي** إلى **والي طرابلس الشام محمد باشا**[1]، وتأكد المفتي علي وفياض بك من ضمّ الوالي إلى طرفهما، فعمل الأخير على شـنّ هجوم عسكري كبير على إبراهيم آغا وتخريب أراضيه واعتقال أتباعه بتوصية وتحريض من **المفتي علي الأتاسي**، وهو ما وقفت ضدّه الإدارة المركزية بشكل حازم، وأوعزت إلى قاضي قضاة طرابلس الشـام بمنع [أو إيقاف] ذلك الهجوم[2]، وشـهدت الأيام القادمة عزل **القاضي نعمان أفندي**، الذي نتبيّن من وثائق الأرشـيف شـهادته ضد **المفتي علي الأتاسي وفياض بك**[3]، وفيما يبدو أن الأتاسي وفياض بك تنبّها لذلك فعملا على عزله عبر نفوذهما.

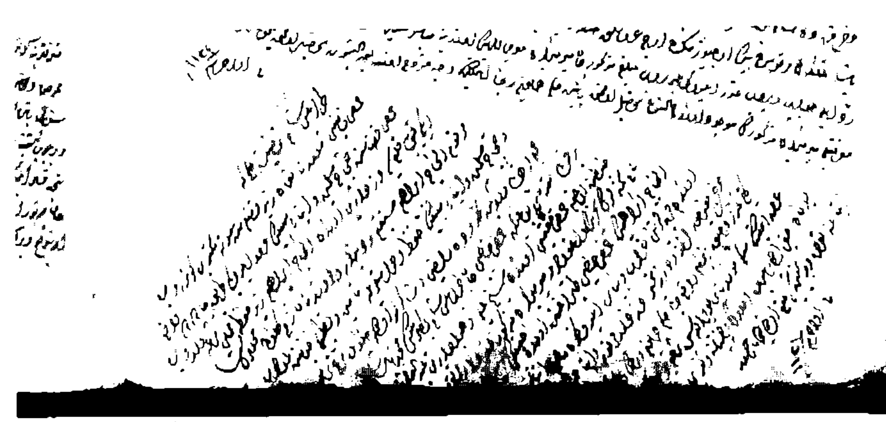
وجرت حوادث القدر بما يوافق مصالح الشيخ علي الأتاسي، فتوفي **إبراهيم آغا** بعد شـهر واحد فقط من هذه الحادثة، مما فتح الطريق أمام **علي الأتاسي** كي يصبح الزعيم المدني الأول في حمص والشخصية الأقوى فيها.

---

1 المكي، 22 محرم 1121هـ

2 A. {DVNSMHM.d... 116/202

3 الوثيقة السابقة.



A.{DVNSMHM.d.00116

وثيقة رقم 4:

الحكم السلطاني الصادر من الإدارة المركزية إلى قاضي طرابلس الشام ويذكر فيه شهادة قاضي حمص نعمان أفندي بخصوص إبراهيم آغا متسلّم قلعة ايكي قبولى (حسياء) وحمايته لطريق الحج، وعن تحريض مفتي حمص الشيخ علي (الأتاسي) وعبد الفياض (بك) لوالي طرابلس الشام أمير الأمراء محمد باشا، وعن مهاجمة الأخير لأراضي إبراهيم آغا واعتقال رجاله.

الأرشيف العثماني- مهمه دفترلرى/ دفاتر الأحكام السلطانية، دفتر رقم: 116، صفحة: 49، الحكم رقم: 202، أواخر محرم 1121هـ/ نيسان 1709م

بعـد وفـاة **إبراهيـم آغـا سـويدان**، ابتدأت مرحلـة جديدة في تاريخ حمص شـهدت اضطرابًا للأمن والسلم الأهلي لم تشهده المدينة من قبل في تلك الفترة، إذ إن وفاة إبراهيم آغا خلّفت فراغا عسـكريًا كبيرًا لم تتمكّن أي من شـخصيات **العثمانيين المحليـين** مـن ملئه، خاصة بعد وفاة **فيـاض بك**، حليف المفتي والنخبة الدينية، عام 1711م.

وظهر **المفتي علي الأتاسي** في ذلك الوقت كشخصية المرحلة والزعيم المدني الأقوى، وفرض نفسـه بقوة على السـاحة السياسـية في المنطقة كلاعب رئيسـي، في نتيجة طبيعية لظروف تلك المرحلة، التي كانت تتطلّب زعيمًا مدنيًا يعمل على موازنة كفة القوى المؤثرة، خاصةً في ظلّ غياب الشخصية العسكرية الحاسمة، كون الاضطرابات التي عصفت بحمص كانت ذات طابع عسكري، كثورات التركمان وهجمات البدو.

كانت قد ظهرت بوادر تلك الزعامة عند الشـيخ علي في وقت سـابق، بعد أن أبدى دهاءه في الحفاظ على منصب المفتي في تلك الفترة، فقد سـعى الشـيخ عبدالفتاح السـباعي أثنـاء وجـوده في العاصمة اسـطنبول إلى توجيه منصـب الفتوى إلى آل السباعي، وقد نجح الشيخ السباعي في ذلك عام 1704م، إلا أن **المفتي علي**، الذي كان حينها قاضي حمص كذلك، أي حاكم الشرع فيها، لم يوافق على تصديق منشور الإفتاء[1]، مما أدّى إلى إبطاله، كونه يتطلّب مصادقة من القاضي، وكان المفتي علي قـد رفـض ذلـك لمعرفته بـأن منصب القاضـي مؤقت، أمـا منصب الإفتـاء دائم، ومصادقتـه على قرار تعيين المفتي السـباعي سـيجعل في عهدتـه منصب القاضي فقـط، والذي سيخسـره فور تعيـين الإدارة المركزية لقاض جديـد، وهذا ما حدث بالفعل، فقد عيّنت الدولة قاضيًا جديدًا بعد فترة قصيرة، بينما بقي منصب الإفتاء في عهدة الشيخ علي لسنين طويلة[2].

---

1 المكي، رمضان 1115هـ.

2 الحايك، 32

ولاحقًا بعد وفاة إبراهيم باشا، استغلّ أول فرصة سنحت له للتفرّد بالزعامة المحلّية، فكانت أولى خطواته في ذلك الطريق، الزواج من **أرملة إبراهيم آغا** بعد عدة أشـهر من وفاته، وهي **خديجة الأتاسي** ابنة ابن عمه **المفتي محمد الأتاسي**[1]، وقد ضمن بذلـك الزواج يدًا له في الميـراث الضخم لإبراهيم آغا، ومن جهة أخرى كانت خطوة تؤكـد قوّته على مسـتوى العائلـة والمدينة، بزواجه مـن ابنة الزعيم المدني السـابق لحمـص، ولكـن هذا الأمر فتح باب العداوة بينه وبين **سـليمان آغـا**، ابن إبراهيم آغا ووريـث نفوذه، ويبدو أنه لم يتمكّن من الوقوف بوجه مطالب المفتي المشـروعة نيابةً عن زوجته أرملة إبراهيم آغا، فاشتكى إلى والي الرقّة، فعقد صلحًا بينهما

1.4.2.6.3 [illegible] بحمص

كانت قضية اسـماعيل آغا شـيخ السوق اختبارًا هامًا لزعامة **المفتي علي الأتاسي**، فقد بدا من الأول «الظلم والتعدّي والجور والفساد ومسك (اعتقال) الخلق (الأهالي) وأخـذ أموالهـم بالباطل»[2]، ممـا دفعه للهرب من حمص بعد قيـام الأهالي للقيام عليـه في عمليـة منظّمـة عام 1710م، حيث نـرى أنهم اجتمعوا عنـد القاضي بعد إغلاق الأسواق، أي أنها حركة عصيان مدني، وفي الوقت ذاته توجّه بعض الأعيان بقيادة المفتي إلى خارج المدينة باتجاه الشمال، والوجهة الأرجح هي حماة أو الرقة، وكما سـنرى أن الأيام القليلة القادمة ستشـهد مجيء متسـلّم جديد من قِبل والي الرقّة وعزل المتسـلّم السابق[3]، وسـياق الأحداث يشير إلى أن المفتي ومن معه من الأعيان قد عملوا على شرعنة ذلك العصيان عبر وفدهم والعمل على عزل **اسماعيل آغا شـيخ السـوق** مستغلّين الحركة الشـعبية، التي قد لا يكون من الخطأ اعتبار أن للمفتـي علي دورًا رئيسـيًا فيها نظـرًا لتتابع الأحداث وقوة المفتـي، وقد أدّت تلك الحملة إلى القبض على **اسماعيل آغا شيخ السوق** لاحقًا والترسيم على أملاكه في حمص[4].

---

1 المكي، 9 شوال 1121هـ. وهي خديجة بنت المفتي محمد بن المفتي أحمد الأتاسي.

2 المصدر السابق، 8 رجب 1122هـ

3 المكي، ذي القعدة 1121هـ

4 المصدر السابق، محرم 1122هـ

5 المصدر السابق، 13 ربيع الأول 1123هـ

ونستطيع التأكد من الدور القيادي للمفتي من خلال ما ذكر عن عصيان مدني آخر حصل عام 1714م ضد **متسلّم حمص حسين آغا الدندشي**، وفي هذا العصيان نرى تفاصيل واضحة أكثر، كزعامة المفتي للأعيان كالقاضي ونقباء الأشراف، ومشاركة المسيحيين في المدينة ضمن الوفد إلى والي طرابلس الشام، وكذلك مشايخ الكار، وشمل هذا العصيان إغلاق الأسواق وتعليق الأذان والصلاة في المساجد [1]، مما يدلّ على تنسيق كامل مع عناصر المؤسسة الدينية في المدينة، وذلك لم يكن ليتمّ دون إذن المفتي وأوامره، وبعد يومين فقط خرج **حسين آغا الدندشي** وأعوانه من المدينة [2]، مما يعني نجاح العصيان المدني وتحقيق أهدافه بشكل واضح.

في السياق السردي لأحداث مدينة حمص، لا بد من ذكر بعض الأحداث الهامّة التي شهدتها حمص، لفهم واقع المدينة بشكل أفضل، ولكون تلك الاحداث فيها دلالات حول الثقل الاجتماعي والسياسي للمفتي علي.

بعد عزل إسماعيل آغا شيخ السوق من حكم حمص، تسلّم حماة [وحمص] الشيخ اسماعيل الريحاوي، وأعطى حكم حمص لـ سليمان آغا بن إبراهيم آغا [3]، فيما بدا أنه بداية لتحالف عسكري جديد في وجه التركمان الذين تمرّدوا بشكل واسع في تلك السنة، وانتهجوا أسلوب البدو في التعدّيات والتجاوزات، حيث اتحد تركمان حمص وتركمان حماة ومارسوا القتل والنهب وقطع الطريق، وأعلمت الإدارة المركزية الحكّام المحلّيين بنيّة التركمان التوجّه إلى الشمال نحو **أضنة ومرعش**، وأوعزت إليهم بمعاقبة رؤوس الأشقياء وإعادة إسكان العائلات في أماكنها المقررة [4]، وإثر ذلك نزل الشيخ اسماعيل الريحاوي عند **سليمان آغا** في **سرايا حمص**، وتوجّه في اليوم التالي إلى التركمان من جهة **بحيرة حمص** جنوب غربي المدينة، فأدّبهم وأخذ

---

1 المصدر السابق، جمادى الثانية 1126هـ

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق، أحداث سنة 1123هـ

4 A. {DVNSMHM.d...119/ 267

غلّاتهم من الحنطة والشعير[1]، وعاود الكرّة بعد عدة أيام، فمال عليهم عند نهر العاصي وجرت بينه وبينهم معركة عنيفة للغاية في آب 1711م، هزم فيها **الشيخ الريحاوي** وانسحب إلى حمص مثخنًا بالجراح، واتّخذ من بيت **المفتي علي الأتاسي** ملاذًا له، وتوفّي في نُـزُل المفتي بعد أيام متأثرًا بجراحه[2]، وهي دلالة مهمة للغاية على النفوذ والثقل الذي يتمتّع به الأخير في عين الحاكم الذي لاذ إلى منزله، كما تصوّر لنا دور الداعم الذي كان يوفرّه المفتي علي للحكّام المحلّيين بشكل عام في سبيل إحلال الأمن والسلم الأهلي.

وبعد مقتل الشخصية العسكرية التي كان يؤمل منها ضبط حمص وحماة من هجمات التركمان والبدو، أي **الشيخ الريحاوي**، قويت شوكة التركمان، وهاجموا المدينة حتى صعدت خيولهم على سقوف الأسواق[3]، وكذلك هاجم البدو العريان مدينة حمص بقيادة «شديد الناصر» المدعوم من قِبل والي طرابلس، وسط إطلاق للنار وإغلاق للأسواق، وقد نزل عند **صومعة حمص** وطلب مقابلة «**المفتي والقاضي والنقيب**»[4]، إلا أنهم رفضوا مقابلته[5].

ويؤكد لنا هذا الموقف صحة ما أوردناه عن دور الزعامة للمفتي علي في حمص، بجانب الأدلة السابقة التي تدعم صحة هذا الطرح، كما يدلّنا على استمرار تحالف النخبة الدينية، فيما يبدو أن ذلك التحالف سيبقى مظهرًا من مظاهر السياسة المدنيّة بحمص حتى نهاية العهد العثماني.

---

1 المكي، 8 رجب 1123هـ

2 المصدر السابق، 24 رجب 1123هـ

3 المصدر السابق، 21 شوال 1123هـ: «وصار ضجة عظيمة وقامت البلد على ساق. وغلقت الأسواق، ورعدوا بالخيل على سقوف الأسواق..»

4 يراعي كاتب اليوميات ترتيب ذكر الأسماء أو المناصب حسب ارتباطها بالقضية المذكورة. وهنا مثالًا يذكر المفتي ثم القاضي ثم النقيب، في دلالة على ترتيب أهمية تلك الشخصيات، ربما لدى الزعيم البدوي شديد الناصر كذلك، لأن كاتب اليوميات أورد عبارات عديدة قدّمت القاضي على المفتي، وهذا يدفعنا إلى افتراض تعاظم أهمية المفتي علي الأتاسي في تلك الفترة وإثباتًا لنظرية الزعامة المدنية المحلّية التي نستعرضها.

5 المكي، 12 ذو القعدة 1123هـ

كأي شخصية تدخل المجال السياسي، تعرّض **المفتي علي الأتاسي** للضغوطات والصعوبات فيما يمكننا اعتباره نضالاً سياسيًا مدنيًا وفق المفاهيم المعاصرة، وهي نتيجة متوقعة بعد التأثير والمساهمة الفعّالة على المستوى السياسي والاجتماعي في المدينة كما أسلفنا، ولعلّ أبرز مظاهر ذلك النضال هو حبسه في قلعة طرابلس الشام مع حليفه **إبراهيم جلبي القندقجي** عام 1712م.

في حال قيامنا بقراءة في خلفيات تلك القضية، نلاحظ أن مقتل **الشيخ الريحاوي** وهجمات التركمان والبدو على حمص قد أضعفت من موقف المتسلّم **سليمان آغا سويدان**، ففرّ وأتباعه إلى حسياء في جنح الليل في اليوم ذاته الذي هاجم فيه **شديد الناصر** مدينة حمص (12 ذو القعدة 1123هـ/ 22 كانون الاول 1711م)، وشهدت الأيام اللاحقة اضطرابًا أكبر تمثّل بحرب الطوائف التركمانية بين بعضها قرب أسوار المدينة[1]، وإثر انسحاب **سليمان آغا** متسلّم حمص من المدينة، أرسل والي طرابلس الشام حاكمًا جديدًا، وأرسل في طلب **المفتي علي الأتاسي**، و**إبراهيم جلبي القندقجي**، أحد أهم الأعيان المدنيين في حمص، وذكر أن سبب الطلب بخصوص سليمان آغا ومال حمص[2]، ورغم عدم وجود أي معلومات إضافية، نعتقد أن تنصّل سليمان آغا من دفع الالتزامات والأموال الميرية (الحكومية) بحجة هجمات البدو والتركمان، وهو ما يبرّر هربه في الليل، قد ألقى بزمام تلك المسؤولية على أكبر شخصيتين في المدينة، علي الأتاسي وإبراهيم جلبي، فتم استدعاؤهما إلى طرابلس.

ونرى كذلك أن والي طرابلس الشام قد أرسل أحد الآغاوات برفقة اسماعيل آغا شيخ السوق، مع وحدات عسكرية نظامية وغير نظامية، بخصوص الأموال الحكومية

---

1 المكي، ذي القعدة 1123هـ : «ومجيء التركمان الأجلية (اسم الطائفة) والجاكيش (زعيمهم)... وضربهم بالبندق (بالبنادق) على الأعبلية (اسم طائفة أخرى من التركمان) .. وصار ضرب البندق والسيوف، فصار المغرب وأظلم الليل، فقتل منهم ابن عم الجاكيش واثنان معه..»

2 المصدر السابق، 21 ذي الحجة 1123هـ

وذمة سليمان آغا[1]، وحينما ندقّق في ذلك الأمر، نرى أن استدعاء علي الأتاسي وإبراهيم جلبي قد يكون مرتبطًا بذلك الحدث، فقد كانا في قيادة الحركة المعارضة لحكم **إسماعيل آغا شيخ السوق**، الذي ثار عليه الأهالي وأجبروه على الفرار، والذي أصبح من أتباع والي طرابلس الشام كما تبيّن.

وفي أول محرّم من عام 1124هـ/ 1712م جاء الخبر باعتقال **المفتي علي الأتاسي** وسجنه في قلعة طرابلس، ومعه **إبراهيم جلبي**، إلا أن حلفاء المفتي وآل الأتاسي من علماء طرابلس، وأوّلهم نقيب أشراف طرابلس الشام **مصطفى بن سليمان بن حسين الصيّادي**، **والشيخ علي من آل كرامة**، قد وصلهم الخبر، فقابلوا الوالي على الفور، وتنصّل الأخير من التهمة وادّعى عدم علمه بكل هذا الموضوع، وألقى التهمة على كاخيته (مرافقه)، واضطر لإطلاق سراح المفتي علي وابراهيم جلبي تحت ضغط النخبة الدينية في طرابلس[2]، ولم يجبر هذا الموقف علي الأتاسي على الانسحاب من الساحة السياسية، بل استمرّ تزعمه لأعيان المدينة في سير العملية السياسية[3]، واستمرت النخبة الدينية في حمص بدورها السياسي، فجاء متسلّم حمص وقاضياها الجديدان برفقة نقيب الأشراف من طرابس الشام

وكانت الأشهر اللاحقة هي الأصعب على مدينة حمص وأهلها ضمن فترة البحث، نتيجة تزايد تسلّط التركمان والبدو من العربان، وحربهم بين بعضهم البعض، وكذلك تسلّط الحكّام والولاة الذين نزلوا مدينة حمص كمركز تجمّع عسكري للانطلاق نحو الحرب مع المتمرّدين من تركمان وبدو، وهم أكثر من عانى منهم الأهالي، لنزولهم في البيوت ومصادرة جميع أنواع المؤن الغذائية للأهالي في المنازل والدكاكين، لتموين حملتهم العسكرية عام 1714م، وقد حاول **المفتي علي الأتاسي**

---

1 المصدر السابق: «مجيء عبدالله آغا واسماعيل ابن شيخ السوق، ومعهم البيارق (الوحدات العسكرية) والعرب (البدو)، من قبل باشا طرابلس الشام، ونزولهم في التكية، وذلك إلى أجل (من أجل) سليمان ابن إبراهيم (آغا).»

2 المصدر السابق، محرم 1124هـ

الحايك، 236

الأتاسي، باسل، بغية الناسي.

3 المكي، جمادى الثانية 1124هـ :«..راح الشيخ علي المفتي، والشيخ عبدالرحيم نقيب السادة الأشراف، وأحمد أفندي القاضي، وأحمد آغا الحاكم، حاكم الولاية، إلى حماة بطلب من كاخية باشا طرابلس الشام..»

4 المصدر السابق، 15 ربيع الأول 1124هـ

ونقيب **الأشراف** الوقوف بوجه والي طرابلس الشام الذي ضيّق على الأهالي، فحجزهما ورسم عليهما[1]، وتبعه **والي الرقة يوسف باشا**، الذي جاء بعد أيام وهدم المحلات وكسر أبوابها واقتحم منازل الأهالي بحثًا عن المؤونة، وقد لاقى قاضي حمص والمفتي علي الأتاسي ونقيب الأشراف، وبقية الأعيان، النصب والمشقة في التعامل مع ظلم الولاة ذوي القوة العسكرية الضاربة[2]، وغالبًا، محاولة تأمين متطلباتهم بأقل الخسائر، وكانت تلك الأحداث مرحلة هامة في حياة المفتي علي الأتاسي، نرى فيها وقوفه بحزم في وجه الحكّام حين يقتضي الأمر، وإن كانت نتيجة ذلك الاعتقال والحجز، كما ستكون عاملًا هامًا في إعادة ترتيب أوراقه وتكوين تحالفاته على المستوى الاجتماعي والسياسي.

[illegible]

بعد النكبة الكبيرة التي تعرّضت لها حمص عام 1714م بسبب الاضطرابات والحروب الداخلية بين التركمان والبدو والولاة، الذين صادروا جميع مؤن الغذائية في فصل الشتاء، وبعد الاعتقال الذي تعرض له في طرابلس وحجزه في حمص، والضيق والمشقة الذي عاناها مع أعيان حمص، الذين تم حجز أموال بعضهم، نرى أن **المفتي علي الأتاسي** قد بدأ بتغيير أساليب العمل السياسي، وإعادة تكوين التحالفات الضرورية بما يتناسب مع شروط المرحلة، بعد التجارب المريرة التي خاضها في الأشهر السابقة.

أول ما عمل به المفتي علي في هذا الاتجاه، هو إعادة العلاقات وترميمها مع **سليمان آغا** حاكم حسياء، فشدّ رحاله إلى حسياء في رجب 1126هـ/ آب 1714م، ليحيي بذلك **تحالف الأتاسي-سويدان**، ويضمن في صفّه إحدى أقوى الشخصيات العسكرية في المنطقة.

كما عمل على دفع بلاء الظلمة من الولاة والحكّام عن المدينة وأهلها، وذلك باستضافتهم وتأمين مؤونتهم من ماله الخاص، في 2 رمضان 1126هـ/ أيلول 1714م نزل **والي طرابلس الشام** ومرافقه (الكاخية/ كتخدا) عند بساتين العاصي،

---

1 المكي، صفر 1126هـ: «مجيء قره محمد باشا، باشا طرابلس الشام... لم يعطِ الفقراء والمساكين من ثمن الذخيرة (المؤونة) شيء، ولا كتب الله عليه سلامة، لأنه رسم على المفتي والنقيب...»

2 المصدر السابق، 28 صفر 1126هـ

فأرسل لهم المفتي علي الإفطار، دون الحاجة إلى دخولهم المدينة ومصادرة مؤن أهالي حمص كما جرت العادة، وبذلك درأ الشر عن الأهالي وقوّى روابطه وعلاقته مع الوالي[1].

كما حاول استمالة أحد أطراف النزاع البدوي الداخلي، فاستضاف الزعيم البدوي «شيخ افندي» في نُزُله، دفعًا لبلائه وتسلّط أعوانه على أهالي حمص، وقد كان المذكور قد عزل حديثًا من إمارة العرب[2]، وفي الأعوام اللاحقة استضاف الزعيم البدوي **يوسف «الطربوش»**، الذي جاء مع المئات من أعوانه وقاموا بحركة تجارية كبيرة في أسواق حمص، قبل أن يهزموا على يد **حمد العباس** في معركة قرب حمص[3]، ويبدو أن **علي الأتاسي** كان يحاول إقامة العلاقات مع الأطراف البدوية المناهضة والمنافسة **للأخوين عباس** أمراء البادية، كونهم أكبر خطر على حمص طيلة فترة البحث، إلا أن تلك العلاقات لم تكن ذات فائدة كون **الأخوين العباس** كانت لهم اليد الطولى في النزاعات العسكرية مع منافسيهم.
ونرى أن **المفتي علي الأتاسي** قد حاول قدر الإمكان احتواء مسبّبات الاضطرابات بعد نكبة حمص الكبيرة، ويملأ الفراغ السياسي والاجتماعي المدني في المدينة، إلى أن تتغير الظروف، ومن حسن الحظ أن تلك انفراج الأوضاع في حمص جاء أخيرًا بعد استجابة الإدارة المركزية لشكاوي الأهالي وضغوطات الأعيان، ومجيء الفرصة المناسبة للتحرّك، فعيّن الضابط إبراهيم حاكمًا لحمص بأمر مباشر[4]، فركب على البدو إلى أن كسر شوكتهم، وعاد مظفرًا وخرج أهالي المدينة لاستقباله في مواكب واحتفالات عظيمة، ثم عاد فركب على التركمان، وقتل زعيمهم وقطع رأسه، وبهذا كسر شوكة التركمان، وزال خطر العشائر التركمانية والبدوية عن حمص نسبيًا، وقد انتهت الأزمة الغذائية إثر ذلك، مع مساعدات **سليمان آغا سويدان، واسماعيل آغا العظم**[5] الذي بدأ في عهده توطين العشائر التركمانية في قرى حمص بشكل جدّي، والذي سيصبح وعائلته حكامًا لمنطقة سورية لعقود طويلة.

1 المصدر السابق، 2 رمضان 1126هـ
2 المصدر السابق، رجب 1127هـ
3 المصدر السابق، أحداث سنة 1131هـ
4 المصدر السابق، ذي القعدة 1129هـ
5 المصدر السابق، ذي الحجة 1129هـ

والجدير بالذكر أن علاقات المفتي علي الأتاسي على المستوى العلمي ظلّت مستمرّة، فأرسل **الشيخ عبد الغني النابلسي** أحد أتباعه لينزل عند المفتي علي عام 1722م، وهو حكيم من الشام، فأخذ «يُحكِم الناس» عند مسجد عبد الله بن مسعود[1]، وكان قد استضاف سابقًا أحد علماء دمشق الكبار، **السيد مراد بن علي المرادي الحسيني** حينما مرّ بحمص عام 1709م[2].

المفتي علي الأتاسي وأقدم عريضة مرسلة من حمص في الأرشيف

كنا قد شاهدنا الحركة السياسية المدنيّة النشطة لأعيان حمص في فترة البحث، وتمثّل ذلك بشكل كبير عن طريق الوفود إلى حماة وطرابلس واسطنبول، وكانت العرائض مظهرًا آخر من مظاهر ذلك النشاط، ولعلّ أبرز إشارة لحركة العرائض، هي ما ذكر في اليوميات عن طلب والي طرابلس الشام من أعيان حمص أن يكتبوا «عرضًا» كي يوصله إلى الباب العالي في العاصمة[3]، في إشارة إلى عدم قدرته على حماية المدينة[4]، ولا نعلم بالضبط ما إن تمت كتابة تلك العريضة أو إرسالها، إلا أننا سنعرض ما يعتقد أنها أقدم عريضة مدنيّة في الأرشيف العثماني الرسمي مرسلة من أعيان حمص.

وفي البداية لا بد لنا أن نستعرض نماذج من «العروض» المرسلة إلى الإدارة المركزية من حمص، والملاحظ أن الرابط المشترك بينها هي كونها تكتب من القاضي على نمط محضر المحكمة العثماني، وهذا النمط عادةً يحتوي على مقدّمة يكتبها القاضي، تبدأ بجملة «هذا عرض العبد الفاني/ العاجز..»، ومنها أخذت اسم عرض، أي عرض القاضي، ويوقّع تحتها الأعيان على نمط شهادات الحجج الشرعية.

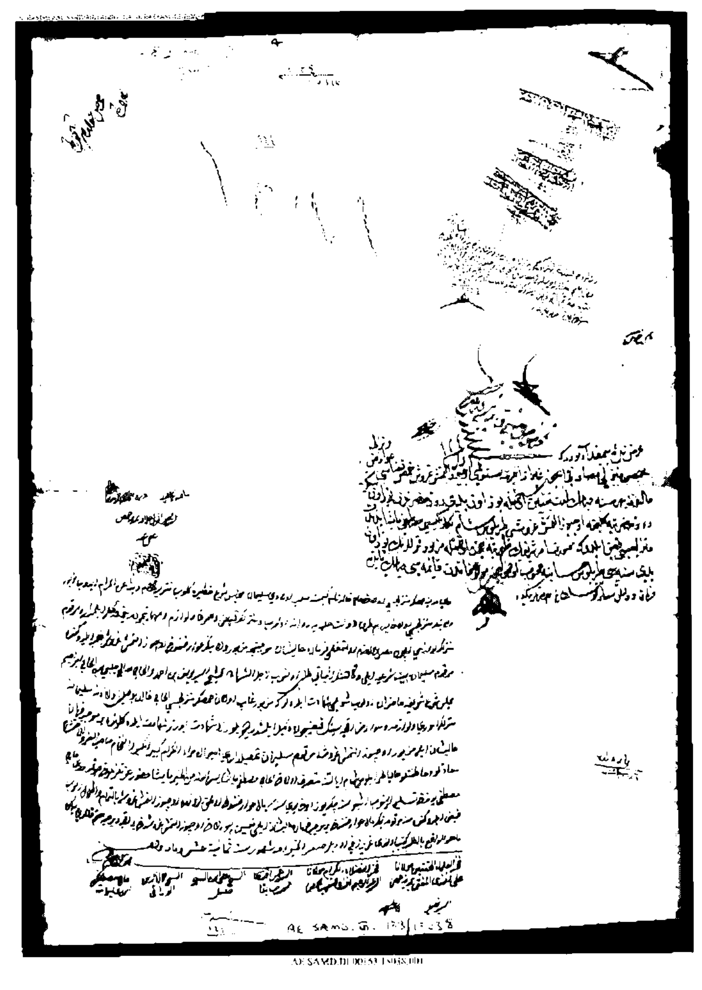
---

1 المصدر السابق، ذي القعدة 1134هـ

2 المصدر السابق، أحداث سنة 1119هـ

3 المصدر السابق، شوال 1128هـ

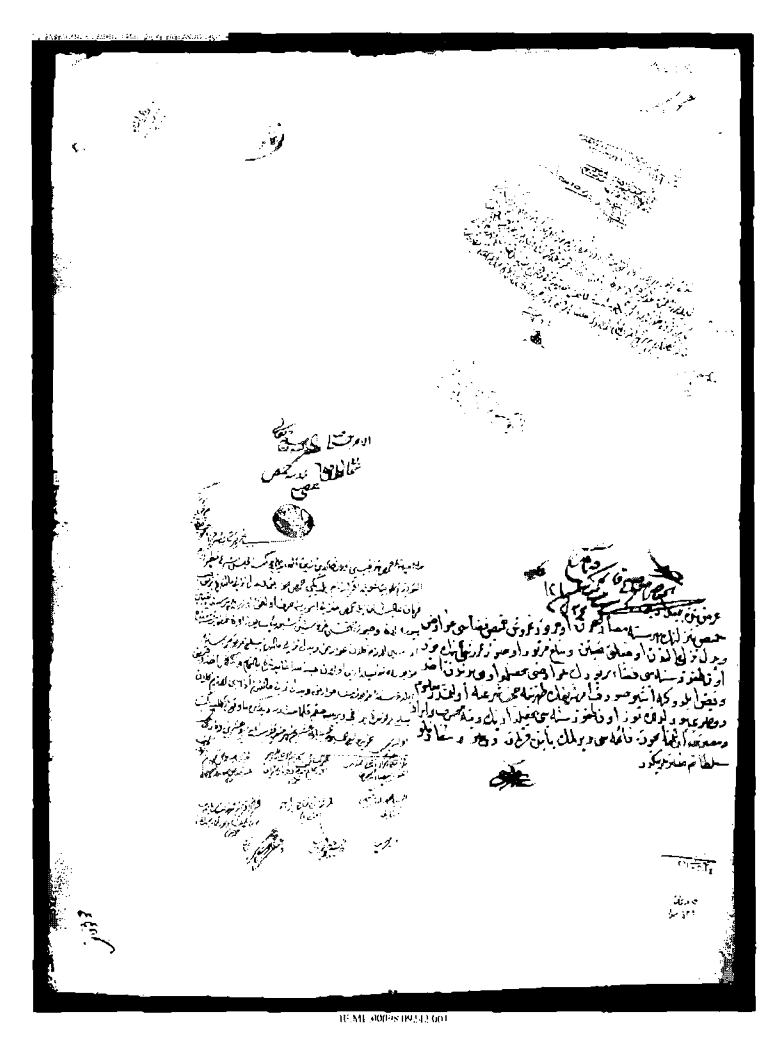
4 الحايك، 285



وثيقة رقم 5: حجة شرعية ممهورة بختم محمد القاضي بمدينة حمص، مع الحكم السلطاني من الباب العالي، بخصوص نُزُل حمص الحكومي، سليمان بن خالد أفندي، وتولّيه الأمور المالية للنزل وكالةً عن أبيه، وتخصيصات والي طرابلس الشـام مصطفى باشـا وجوخداره الحاج مصطفى. موقّعة من قِبل الشهود أعيان مدينة حمص. صفر 1118هـ/ أيار 1706م

الأرشيف العثماني، مجموعة علي أميري- السلطان أحمد الثالث.

BOA, AE. SAmd. III. 153/15038



وثيقة رقم 6: كتاب شرعي ممهور بختم عثمان القاضي بمدينة حمص، مع الحكم السلطاني من الباب العالي، بخصوص المسؤول عن نُزُل حمص الحكومي، خالد بن زين العابدين أفندي، ومصارف النزل التي تم صرفها من الضرائب الحكومية، موقّعة من قِبل الشهود أعيان مدينة حمص. 17 صفر 1121هـ/ 28 نيسان 1709م الأرشيف العثماني، مجموعة ابن الأمين- مالية.
BOA, İE.ML.98.9242/1

الشهود على الحجة الشرعية:

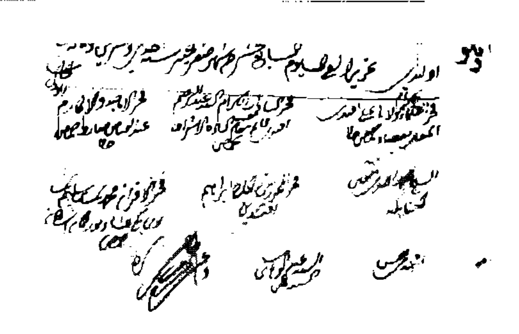
فخر العلماء المحققين مولانا علي أفندي[الأتاسي] المفتي بمدينة حمص

فخر الفضلاء الكرام مولانا السيد عبدالرحيم أفندي النقيب بحمص

السيد عمر أفندي [جاويش، بن عبدالوهاب] النقيب سابقًا

الشيخ علي ابن الشيخ خليل، الشيخ جمال الدين الدراقي

حاج مصطفى ابن قليمات [طليمات؟]، السيد خليل



الشهود على الكتاب الشرعي:

فخر العلماء الكرام مولانا علي أفندي [الأتاسي] المفتي بقضاء حمص حالًا

فخر السادات الكرام السيد عبدالرحيم أفندي نقيب مقام السادة الأشراف بحمص

فخر الأماجد والأكارم عبد الفياض ضابط حمص حالًا

الشيخ محمد أفندي [بن دياب بن قاجي] مفتي الحنابلة

فخر المحررين الحاج إبراهيم أفندي

فخر الأقران محمد بك بن سليم بك بوى بكى (زعيم) عشائر توركمان إسكان حمص

احمد بن حسن

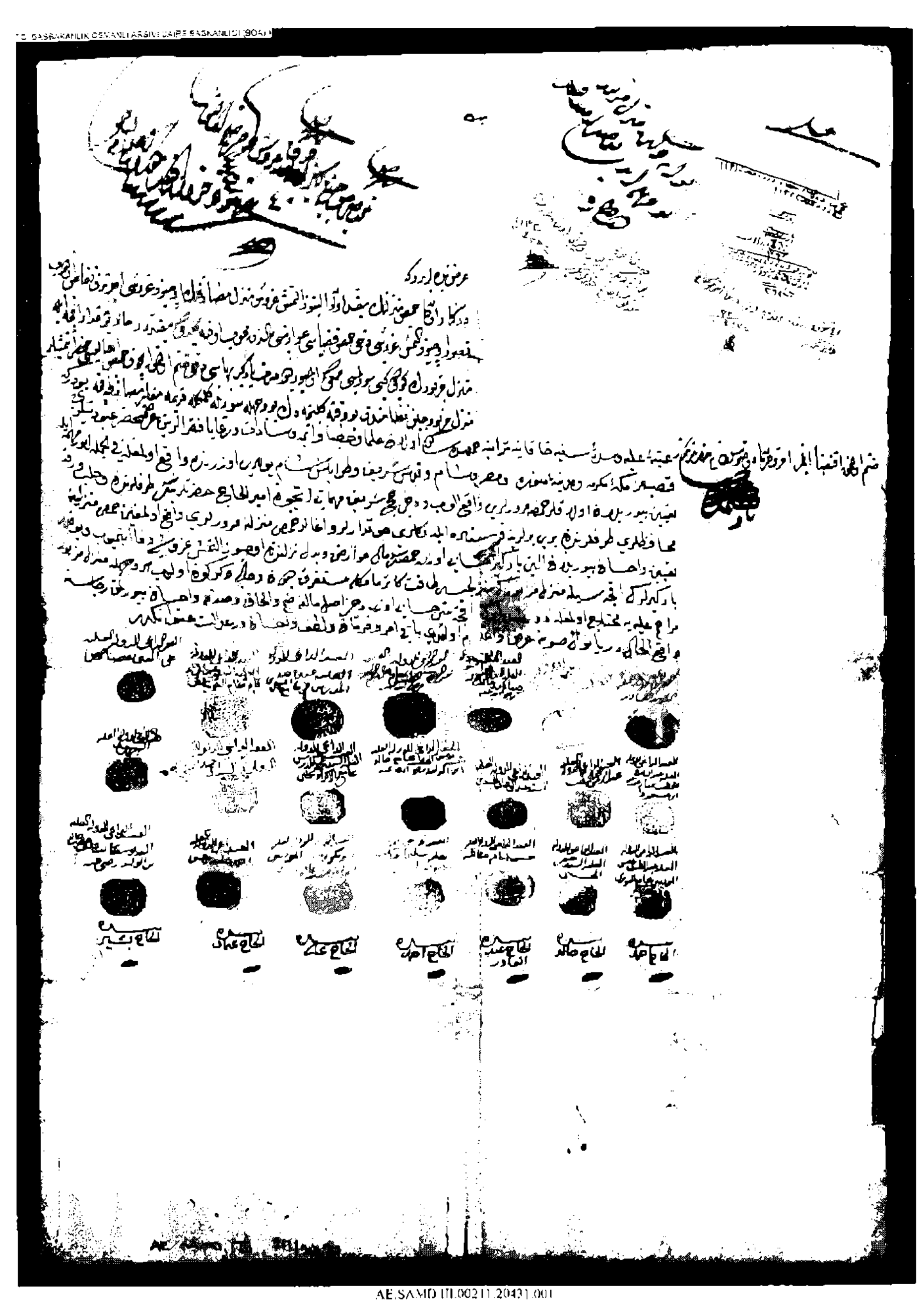
السيد عبدالوهاب بن السيد عمر [جاويش]

إن الوثائق السابقة، أقرب إلى الحجج الشرعية منها إلى العريضة، كونها منظمة وممهورة من قبل القاضي، وهي لا تتناول مطالب واضحة وصريحة، ويمكننا ملاحظة تواجد المفتي علي الأتاسي كأول اسم في العرضين السابقين، كالممثل المدني الأول للأهالي، إضافة إلى أسماء نقباء الأشراف والعلماء. تأكيدًا على أهمية وجود أركان النخبة الدينية في العروض الرسمية، والوفود كذلك.

وفي حين أن مدينة حمص كانت قد واجهت مشكلة عامة تتمثل بعدم القدرة على تغطية مصاريف «**منزل حمص**»، وهو النُزل الحكومي الرسمي للقوات العسكرية والشخصيات السياسية[1]، وذلك ما قد يؤثر على الحالة الاقتصادية للمدينة، والذي ربما قد يعني زيادة في الضرائب على الأهالي لإيفاء المصاريف، نظّم المفتي علي الأتاسي عريضة ختم عليها كبار أعيان حمص المدنيين، لتُرسل إلى الباب العالي بحدود عام 1132هـ/ 1720م، وتكون أقدم مثال محفوظ لعريضة مدنية شعبيّة تخرج من مدينة حمص، في نقطة علام هامة جدًا على طريق الوعي السياسي الشعبي في مدينة حمص، إذ إن تلك العريضة هي مظهر واضح لما قد نسمّيه اليوم بـ **المجتمع المدني والعمل المدني السياسي**.

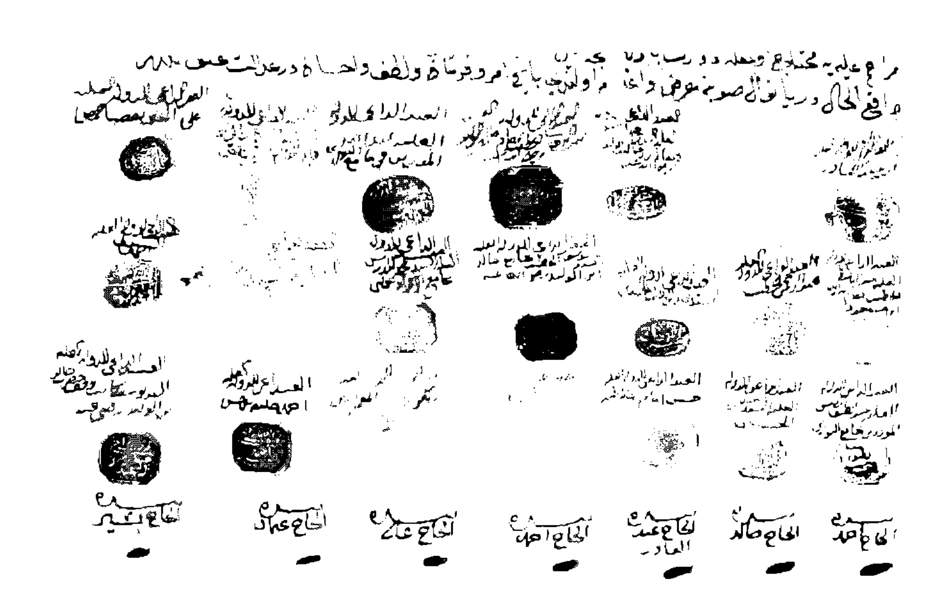
---

1 يمكن اعتبار «المنزل» عنصر ضمن منظومة البريد العثماني الرسمي بشكله البدائي، ونزلًا للقوات العسكرية كذلك، تتم إدارته من قبل مسؤول يسمى «منزلجى»، وهو المسؤول عن إدارته المالية، وفي حال كانت مصاريف المنزل عالية، تبعًا لأهمية موقعه، كمنزل حمص، تقوم الدولة بتغطية جزء من مصارفه من الخزينة العامة، ويغطى جزء من أجرة الرسائل الرسمية، وجزء آخر من ضرائب «العوارض وبدل النزول» الحكومية التي يدفعها الأهالي للدولة. انظر:
HALAÇOĞLU,Yusuf, "Menzil". TDV İslam Ansiklopedisi, XXIX160 ,(2004)



AE.SAMD.III.00211.20431.001

وثيقة رقم 7:
العريضة المرسلة إلى مقام السلطنة بتنظيم المفتي علي الأتاسي، وترجمتها بالعربية:
«محضر عبودية مرفوع إلى العتبة العلية والسدّة الخاقانية، من الفقراء: علماء حمص والخطباء والأئمة والسادات والرعايا، وحيث إن مدينتنا واقعة على طرق مكة المكرمة والمدينة المنورة ومصر والشام والقدس الشريف وطرابلس الشام، وكونها ممرًا للعديد من الرُسل المعيّنين لأداء مختلف المهمات، ومنها ما يخصّ الحج الشريف، والمُرسلين من حضرة أمير الحج ومحافظي حلب والرقة، ومنهم من الجوخدارات والآغاوات، وكلّهم ممّن يمرّون [ينزلون] في نُزُل حمص، وحيث إن [الدولة] قد أنعمت وأحسنت بمصارف ست حمولات، فإن ضرائب العوارض وبدل النزول لا تستطيع تغطية المصرف [البالغ] ثلاثمئة وستين قرش، وكما أن المنزلجي لا يستطيع تغطية تلك المصارف لكونها فوق طاقته وكونه غارقًا في الديون، فإننا نسترحم من المراحم العلية إلحاق أجرة أربع حمولات إضافية وضمّ مصارفها وإلحاقه: صدقةً وإحسانًا بما هو واقع الحال وعلى أمل النوال، وبناءً عليه [يُقدَّم] هذا العرض والإعلام، والباقي من الأمر والفرمان واللطف والإحسان منوط بعنوان العدالة [السلطان].



أسماء وأختام الموقّعين:

الفقير الداعي للدولة العليّة علي [الأتاسي] المفتي بقضاء حمص

العبد الداعي للدولة العليّة السيد عبدالرحيم قائم مقام النقيب بحمص

العبد الداعي للدولة العليّة عبدالله المدرّس في جامع النوري

العبد الداعي للدولة العليّة عبدالوهاب الخطيب بمقام خالد بن الوليد رضي الله عنه

العبد الداعي للدولة العليّة السيد محمد ... في مقام السيد خالد بن الوليد رضي الله عنه

العبد الداعي للدولة العليّة السيد حجازي

الفقير الداعي للدولة العليّة السيد عبدالقادر

الفقير الداعي للدولة العليّة السيد أحمد

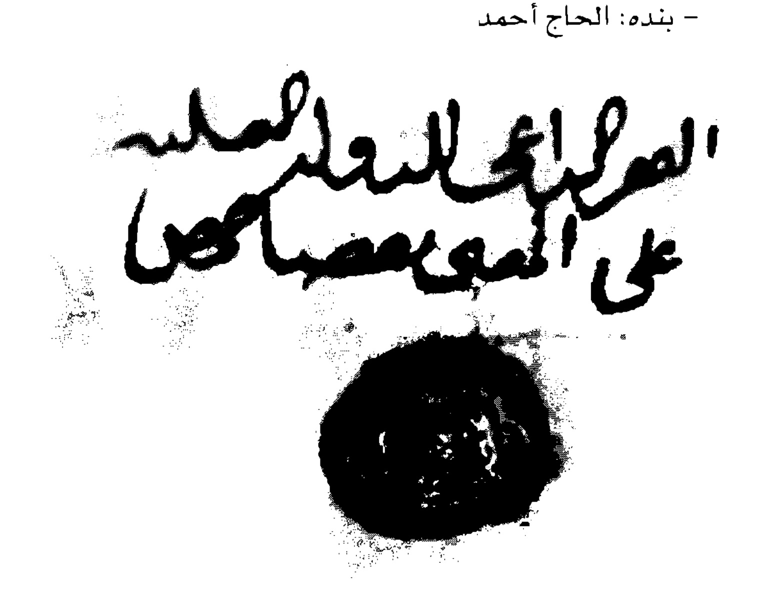
الفقير الداعي للدولة العليّة السيد أحمد الحسيني

العبد الداعي للدولة العليّة السيد محمد المدرّس بجامع الأكراد بحمص

الحقير الداعي للدولة العليّة السيد يوسف الخطيب بجامع خالد بن الوليد

العبد الداعي للدولة العليّة السيد عبدالوهاب الحسيني

العبد الداعي للدولة العليّة عبدالرحمن الخطيب
العبد الداعي للدولة العليّة عبدالباقي الخطيب بمقام عبدالله ابن مسعود
العبد الداعي للدولة العليّة السيد يوسف كاتب وقف حضرت خالد بن الوليد رضي الله عنه
العبد الداعي للدولة العليّة أحمد خليفة بن حسن
العبد الداعي للدولة العليّة أبو بكر رئيس المؤذنين بمقام سيد خالد بن الوليد
العبد الداعي للدولة العليّة سليمان خطيب جامع الحنابلة
العبد الداعي للدولة العليّة حسن إمام (جامع) عكاشة
العبد الداعي للدولة العليّة السيد خضر الحسيني
العبد الداعي للدولة العليّة عبداللطيف رئيس المؤذنين بجامع النوري
بنده (العبد): الحاج بشير- بنده: الحاج عثمان- بنده: الحاج علي- بنده: الحاج أحمد- بنده: الحاج عبدالقادر- بنده: الحاج خالد
- بنده: الحاج أحمد



ختم المفتي علي الأتاسي (1720م):
بنده (العبد). علي/ من اعتصم . بالله نجا

ورغم أن العريضة لم تحقّق أهدافها تمامًا، بعد أن رفض السلطان ضمّ مصاريف منزل حمص وإلحاقها إلى الخزينة، واكتفاء الدولة بدعم مقداره 40 قرشًا، إلا أنها كانت تجربة هامة للغاية في المسيرة التاريخية للسياسة وممارستها بحمص.

بالإضافة إلى احتواء العريضة على أعيان سياسيين دينيين، كالمفتي والنقيب، وأعيان دينيين كالخطباء والأئمة، احتوت كذلك على أسماء أعيان مدنيّين ورعايا، كتبوا أسماءهم في السطر الأخير دون ختم، وهو دليل أنهم لا يملكون أي منصب رسمي أو مهام اجتماعية يحتاجون من أجلها الختم، وهي مثال مبكر جدًا على المشاركة الشعبية في القضايا العامّة.

كما نلاحظ أن أسلوب العريضة متطور جدًا بالنسبة لذلك الزمن وبالنسبة لمجتمع منغلق كمجتمع حمص، فطريقة الخطاب مع الإدارة المركزية توحي لنا بوعي سياسي لدى الأعيان، فبجانب الالتزام بالألفاظ الرسمية/ البروتوكولات القلميّة، المدوّنة بداية العريضة، نرى تركيز الخطاب على مصالح الدولة، فتبدأ العريضة بشرح أهمية حمص، على طريق الحرمين الشريفين، وطريق القدس الشريف، ومصر والشام، وطرابلس التي هي مركز الولاية، ويذكر فيها طريق الحج الشريف، الذي يشكّل أهمية كبيرة لدى الدولة العثمانية، ثم نرى شرحًا لكون منزل حمص نقطة عبور لا يمكن الاستغناء عنها لدى الموظّفين الكبار في الدولة، الجوخدارات والآغاوات، كما ورد في العريضة، والمُرسلون من قبل أمير الحج، ومحافظي حلب والرقة، وهما ولايتان لكلّ منهما أهميتها المختلفة، فولاية حلب تعتبر عصبًا اقتصاديًا للدولة، إضافة إلى كونها مركزًا إداريًا وعسكريًا كبيرًا، أما ولاية الرقة فهي القريبة من حدود العدوّ الصفوي في الشرق، إضافةً إلى أنها المنطقة التي يتمّ إسكان جزء من الجماعات التركمانية فيها، ويبدو أن تطرّق العريضة لكلّ تلك الأمور لم تأتِ من فراغ، بل من علم ودراية ومتابعة دقيقة لشؤون الدولة واهتماماتها، وهذا الخطاب سوف يتطوّر في القرون اللاحقة وسيصبح براغماتيًا أكثر، إلا أن أصحاب هذا الخطاب سيكونون في أغلبهم من آل الأتاسي، لتراكم الوعي السياسي والاجتماعي لدى العائلة نتيجة تأثيرها السياسي المستمرّ عبر عدة قرون.

7.2.6. مكتبة المفتي علي الأتاسي [illegible] التراث العلمي [illegible][1]

اشتغل المفتي علي بالعلم والتعليم والتدريس المنظم ، ويبدو أنه كان صاحبًا لمكتبة كبيــرة حــوت مختلف أنواع العلوم والفنون، كان قد نســخ بخطّ يده بعض كتبها، من تلك المخطوطات:

1. «**شرح منظومة مائة المعاني والبيان لـ ابن شحنة**»[2]

الموضوع: علم البلاغة

المؤلف: الشيخ أبي البقاء صنع الله بن صنع الله الحلبي (وفاته: 1120هـ)

انتهى الشـيـخ علي من نسـخ تلك المخطوطة في أوائل ربيع الآخر عام 1092هـ/ 1681م، وكان المؤلف لا يزال حيًا حينها، مما يدل على قوة علاقات الشـيـخ علي الأتاسي على المستوى العلمي، لوصول تلك المخطوطة إلى يده في حياة مؤلفها. وهي موجودة ضمن مجلد كامل حوى مؤلفات ومتون لعلماء حماصنة وحلبيين من الأحناف، كانت ملكًا للشـيـخ علي بن حسن الأتاسي، كما هو مدوّن على غلافها، وهي اليوم في مكتبة الملك عبدالعزيز في الرياض[3].

2. «**السلّم المرونق في علم المنطق**».

الموضوع: علم المنطق (الصوري).

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الأخضري (وفاته:983هـ)

3. «**الرسالة العزية**».

الموضوع: فروع الحساب.

المؤلف: علي عثمان الأشتري.

4. «**أم البراهين: العقيدة السنوسية الصغرى**»

الموضوع: عقيدة.

المؤلف: محمد بن يحيى السنوسي (وفاته: 895هـ)

---

1 مقتبس من: الأتاسي، باسل، بغية الناسي.

2 الحجة الشـرعية لوقفية حسـين جلبي قراكوز عام 1114هـ وذكر فيها: «**فخر المدرسين علي أفندي أتاسـي زاده**»، وكلمة المدرّس لا تطلق إلا على من عمل بوظيفة التدريس مقابل أجر في المدارس العليا.

3 محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز في الرياض، المملكة العربية السعودية.

4 حققها في 2019 : يونس زواوي.

5. «**شرح غرامي صحيح**»

الموضوع: مصطلح الحديث.

المؤلف: يحيى بن عبد الرحمن الأصبهاني (وفاته: 608هـ)

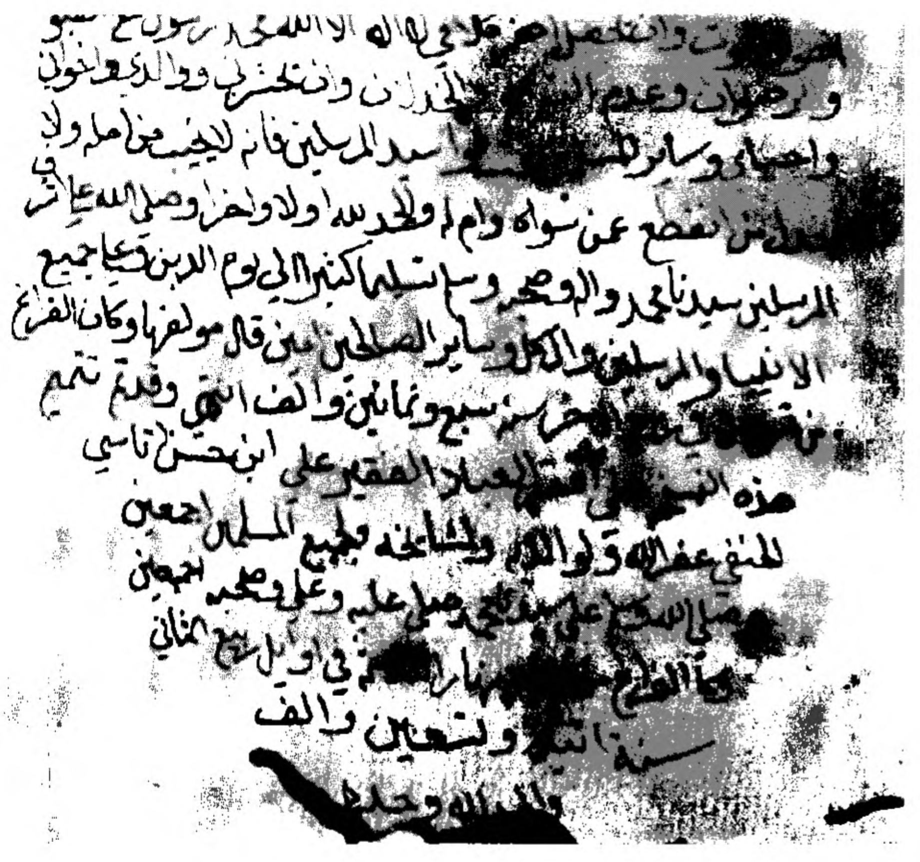
6. **رسالة «الورقات»**.

الموضوع: أصول الفقه.

المؤلف: إمام الحرمين عبد الملك الجويني (وفاته: 478هـ)

7. **رسالة في الألفاظ الفقهية. المؤلف: مجهول.**

8. **رسالة في الفرائض. المؤلف: مجهول.**



صورة رقم 34:

الصفحــة الأخيــرة من مخطوطة «شــرح منظومة مائة المعانــي والبيان لابن شحنة»، لمؤلفها: صنع الله الحلبي (وفاته: 1120هـ)
«وكان الفراغ من تسويده في ربيع الآخر سنة سبع وثمانين وألف. انتهى.
وقد تم تتميم هذه النسخة على يد أفقر العباد الفقير **علي بن حسن أتاسي** الحنفي غفر الله ولوالديه ولمشــايخه ولجميع المســلمين أجمعين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلي وصحبه أجمعين
وكان الفراغ من كتابته نهار الثلاثاء في أوايل ربيع الثاني ســنة اثنين وتســعين والف (1092هـ) والحمد لله وحده.

3.2.6.1 نشاط المفتي علي الأتاسي على المستوى الاقتصادي والعمراني.

كان **المفتي علي الأتاسي** من أغنى رجال مدينة حمص، وأكثرهم اهتمامًا بالعمران، ويعــزى ذلك إلى اشــتغاله بالتجــارة، إلى جانب التدريس النظامــي، وتولّي **وقف آل الأتاسي**، وهي موارد ماليّة لم تكن متوفرة لجميع الناس في ذلك الزمن، ومن دلائل ذلك ذكر أن له خادمين [على الأقل][1].
إن أول ما ذكر في اليوميات عن نشاط الشيخ علي الاقتصادي كان ذهابه إلى حلب بقصد التجارة، واســتمرّت رحلته ما يقارب الشــهر[2]، كما ذكر أن له قطيع بقر[3]، ومما لا يمكن حصره؛ استضافته لكبار الشخصيات في نُزُله، وجميع ما سبق دلالة علــى رجل يتمتع بقوة اقتصادية هائلة بالنســبة للأوضاع التعيســة في حمص أثناء فترة البحث.
أما في المجال العمراني؛ فقد ذكر له عدة إنجازات على المستوى العام، منها إعماره **لطاحونة المزرعة** غربي حمص، واستخدام الخشب في محيطها، بعد استقدام خبير بناء من مدينة حماة[4] لضمان احترافية العمل، كما قام بتوسيع المنطقة أمام إيوان

---

1 المكي، 8 رجب 1122هـ :«وزواج داوود خادم شيخ الإسلام، بنت مكي..»
26 ذي الحجة 1125هـ :« وفيه تزوج ابن قاتبيه (محمد بن قاتبيه النكدلي) خادم شــيخ الإســلام علي أفندي أتاسي زاده»
2 المكي، محرم 1101هـ
3 المصدر السابق، ربيع الأول 1121هـ :«ومجيء بقر للشيخ من عند حسين العباس»
4 المصدر السابق، جمادى الثانية 1115هـ

«**الأوضة القديمة**»، أي النُزُل العام القديم، وبنى عندها قنطرة[1]، كما قام بإعمار المحلات التجارية عند الحمام الصغير في سوق حمص[2]، ورمّم فيما بعد قناة الماء الرومانية التي تتفرّع إلى **حديقة الشيخ صالح الأتاسي**[3].
وعلى الصعيد الخاص، بنى المفتي علي طابقًا إضافيًا لزوجته فوق منزل الشيخ صالح الأتاسي[4]، وبنى لابنه عبدالوهاب كذلك نُزلًا، فوق النُزل القديم[5]

[illegible]

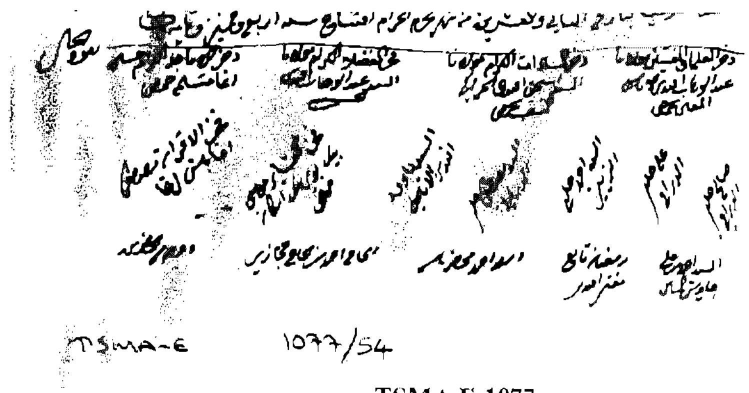
تمثّل الإرث العلمي والسياسي والاجتماعي للمفتي علي الأتاسي عبر أولاده، ونخصّ منهم ثلاثة برزوا في مختلف المجالات بعد أبيهم، وإن نظرنا إلى مكانتهم العلمية والاجتماعية والسياسية نستطيع بشكل ما تصوّر منزل آل الأتاسي في ذلك الوقت، والذي كان نتاج قرون عديدة من العمل في المجال السياسي والعلمي، وسيتمّ تناول ثالث أبنائه، **المفتي إبراهيم الأتاسي**، في الفصل القادم، كونه حلقة الوصل الأهمّ في تاريخ العائلة بتلك الفترة.

- مفتي حمص وقاضيها الشيخ عبد الوهاب بن علي الأتاسي:

ظهر في حياة والده كوريث لمكانته الاجتماعية، ومثالًا؛ وقوفه إلى جانب والده في خلافه مع عبدالله آغا حاكم حمص[6]، وتسلّمه منصب قاضي حمص في حياة أبيه[7]، ولاحقًا تسلّم منصب الإفتاء من بعد الشيخ علي.

---

1 المصدر السابق، شوال 1119هـ
2 المصدر السابق، ذي الحجة 1119هـ
3 المصدر السابق، رجب 1121هـ
4 المصدر السابق، ربيع الثاني 1122هـ
5 المصدر السابق، جمادى الأولى 1123هـ
6 المصدر السابق، ربيع الأول 1128هـ
7 المصدر السابق، رمضان 1133هـ



TSMA.E.1077

وثيقة رقم 8:
حجة شرعية ممهورة بختم قاضي حمص السيد أحمد زهرا (زهراوي) بتاريخ 22 محرم 1154هـ/ 1741م، وأول الشهود:
ذخر العلماء والمفتين مولانا عبدالوهاب أفندي الأتاسي المفتي بحمص.
ومن الشهود: **السيد داوود أفندي الاتاسي.**
الأرشيف العثماني، أرشيف قصر طوب كابى.
BOA, TSMA.E.1077

- الكيميائي والأديب عبد اللطيف بن علي الأتاسي (وفاته: 1150هـ/ 1737م):

أحد الأدباء المتفوّقين، نال رتبة حسنة من الأدب، وكان له من العلم القدح المعلّى، وجنح إلى التعمّق في فنون أخرى، كالكيمياء وعلم الإرث والأوقاف، كما كان شاعرًا له عدة قصائد، منها القصيدة التي مدح بها **شيخ الإسلام** (مفتي الدولة العثمانية) **المولى عبد الله باشماقجى** حين عودته من الحج، ومطلعها:

قد عادت الشمس تشريفًا إلى الحملِ ... والسعد أقبل يسعى بالغَ الأملِ[1]

---

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (354/2)

آل الأتاسي من حقبة آل العظم
وحتى الغزو المصري (1730-1830م):

1.4- أهمية آل العظم وتأثيرها على حمص وسورية

أثّرت الإخفاقات والنكسات العسكرية والإدارية التي مرّت بها الدولة العثمانية في القرن السابع عشر على سياساتها الداخلية، خصوصًا مع ظهور مشكلة التضخّم التي أدّت، كنتيجة طبيعية، إلى نزاعات بين أركان الشريحة الإدارية/ العسكرية نتيجة نزول قيمة إقطاعاتهم (**التمار**) المتمثّلة بضرائب الأراضي الزراعية، فأفضت تلك النزاعات بين عناصر مختلفة القوة إلى ظهور نخب عسكرية، تمكّنت من السيطرة على إقطاعات ضخمة للغاية لتحتوي العناصر ذات الإقطاعات الصغيرة، وتمكّنت من تأسيس قاعدة محلّية لها فيما بعد، وأدّى ذلك بشكل تلقائي إلى انهيار نظام «التمار»، وحلول نظام المالكانه[1] مكانه، الذي استحدثته الدولة لرفد الخزينة العامة بالنقد بعد العجز الاقتصادي الذي واجهته للأسباب السابق ذكرها.

ولربما كان أبرز المظاهر المبكرة في المنطقة لتلك النخب ذات النفوذ العسكري والاقتصادي الواسع آل سويدان حكّام حسياء وحُماة طريق الحج الشامي، الذين مدّوا نفوذهم إلى مدينة حمص كما جرى تناوله في فترة البحث السابقة (1650-1730م)، وقد شهدنا في الحقبة الأخيرة منها ظهور شخصية جديدة على الساحة السياسية، هي إسماعيل آغا العظم، الذي سيمهّد الطريق لنفوذ **آل العظم** ذوي القاعدة المحلّية في المعرّة، ولاحقًا حماة ثم حمص، حيث عمدت الإدارة المركزية على استرضائهم ويسّروا لهم أسباب النهوض الاقتصادي، لعلّ أبرز ما واجهنا منها في

---

1 نوع من أنواع الأنظمة الإقطاعية، توجّه بموجبه أراض واسعة إلى الفائز بأحقّية تلك الأراضي عن طريق المزايدة، ويكون ذلك بتسلّمه جميع ضرائب تلك الأراضي، المسمّاة بالمقاطعة، مدى الحياة غالبًا، مقابل دفع مبلغ نقدي مباشر يسمّى بـ «المعجّلة»، ومبلغ سنوي ثابت «مؤجّلة». للمزيد يُنظر:

GENÇ, Mehmet, Osmanlı İmparatorluğunda Devlet ve Ekonomi.(2002)

KATIRANCI, Ümit, İLTİZAM VE MALİKÂNE SİSTEMİ

حمص توجيه إقطاعات العشائر البدوية العربية إلى عهدة **اسماعيل آغا العظم**[1]، وذلك على أمل الاستفادة من قوتها في أن تكون «قاعدة للإحياء العثماني»، فقاموا «بإرساء النظام في المنطقة وأخضعوا العديد من العناصر المحلّية المتمردة»، فعادت العوائد [الاقتصادية] إلى جريانها وتم الحفاظ على سلامة الحج إلى مكة وأمنه»[2].
يمكن اعتبار آل العظم، حسب **شيلشر**: «**أسرة آغاوات سلطانية/ زعماء قوات شبه عسكرية**»، تمكّنت عندما تقلّد أبناؤها رتبة «الباشاوية» من أن تعيد لدمشق ما كان لها من مركز قوة ودور محوري في المنطقة كلها، ولربما كان هدفهم من وراء ذلك أن يكون لهم في سورية ما كان للبكوات المماليك في مصر من مكانة، إلا أنهم اتبعوا في ذلك استراتيجية مغايرة، وفي النهاية كانت أكثر فاعلية. وما إن استقروا في المدن السورية وربطوا مصائرهم بمصائر جماعات محلّية معينة [في بداية عهدهم بحمص؛ **آل سويدان**، ولاحقًا وبشكل أقوى؛ **آل الجندي**]، حتى أصبحوا النواة لنخبة مدينية سورية، ففي دمشق تمّت حماية المصالح التجارية على طول طرق التجارة الداخلية والخارجية مع استانبول ومصر وبغداد ومكة، وراجت الصناعات الدمشقية الكمالية وأصبحت لها أسواق واسعة جديدة وازداد الإنتاج، وكان من نتائج ذلك ازدياد الأرباح وتراكم الثروات لتستثمر في التجارة من جديد، أو تحبس في الأوقاف الذّرية، أو توقف على المؤسسات الدينية، أو اقتناء الأراضي وبناء الدارات فيها والتمتّع بنمط الحياة المرفهة، وقد تم لآل العظم ذلك كلّه بفضل ما توفّر لهم من الوسائل العسكرية والإدارية والمالية في إطار النظام العثماني [التي وفّرتها لهم الإدارة المركزية بشكل مباشر]، فلم يحدث أن كان هناك ما ينال طول حكم آل العظم في القرن الثامن عشر من سيادة الدولة أو هيمنة السلطان على سورية، وإلى ذلك فقد كان آل العظم دعاة للعثمانيين وخدمًا للدولة وحماة لها.»[3]
لمع نجم **إسماعيل آغا العظم** لنشاطه الإيجابي الفعّال في فترة اضطرابات شهدتها سورية الوسطى ودمشق، فوجّهت الدولة إليه في عام 1719م حكم والتزام إقليم

---

1 BOA, A. {DVNSMHM.d. 129/41 (129/10)

2 شيلشر، 41

راجع كذلك: مبيضين، مهند، الناس والمدينة في العصر العثماني: دمشق في القرن الثامن عشر الميلادي، مركز دراسات الوحدة العربية- مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع، 2013)

3 المصدر السابق، 43-44

المعرّة-حمص-حماة[1]، وقد شهدت حمص في عهده انفراجًا بعد ضيق كبير، حيث ضبـط المنطقة وصدّ عنها وعن طريق الحج هجمات البدو، ودعم المدينة اقتصاديًا في ظلّ الأزمة التي كانت تمرّ بها المنطقة[2]، وسـيحصل على لقب الباشـوية لاحقًا وسيتسـلّم حكم أيالة الشام وإمارة الحجّ، وسيمهّد لفترة ستشهد النفوذ الأقوى لآل العظم في سـورية، حيث سـتلحق حماة وحمص لعهدة أخيه سـليمان باشـا العظم بنظام «مالكانه»، وسـيكون لابن أخيه أسـعد باشـا بن إسماعيل باشا العظم النفوذ الأكبر، ومن مظاهر ذلك نشـاطاته الاستثمارية في المجال العمراني للمرافق العامّة والخاصّة، فكان أشـهر ما شـيّده في دمشق خان أسعد باشا وقصر العظم الشهير، وعلى مسـتوى حمص: شـيّد خان الأسعدية وحمّام الأسـعديّة، وكانت له أملاك في المدينـة كالطاحـون الجديد، و23 دكانًـا، بالإضافة إلى أكثر مـن 100 دكان بنظام الوقف، مع قهوتين (قهوه خانه) في خان الأسـعديّة، بالإضافة لطاحونة الأسـعدية وبستان الأسعدية خارج أسوار المدينة القديمة، كما دعم المزارعين في مختلف قرى حمـص بقروض تجـاوز مجموعها 5000 قـرش، وقروض أخـرى مقابل الضرائب الحكومية المفروضة على الأهالي تجاوزت 33 ألف قرش[3].

سيسـتمرّ نفـوذ آل العظـم بعدهـا عدة عقـود من الزمن، بشـكل شـبه متواصل، وسـيفقدون بريقهـم ونفوذهم في سـورية نهايات القرن الثامن عشـر لعدة عوامل، أهمّها الاحتلال النابليوني لمصر وسـطوع نجم **أحمد باشا الجزّار** والي عكّا، الذي اعتمـدت عليـه الإدارة المركزية العثمانيـة في التصدّي لحملة **نابليـون** المنطلقة من مصـر لغزو سـورية في 1799م، فنجـح في تلك المهمة بينما فشـل زعيم آل العظم، **عبدالله باشا**، ووقع أسيرًا بيد الفرنسيين، وكذلك **الحركة الوهّابية** في شبه الجزيرة العربية، التي أوقفت مسـير قافلة الحج التي كان يقودها والي دمشـق **عبدالله باشا** العظم نحو مكة في 1807م، فأدّى ذلك إلى عزله ليكون آخر ولاة تلك الأسرة[4].

---

1 المكي، 28 جمادى الأولى 1131هـ

2 المصدر السابق، 27 ذي الحجة 1129هـ: «..وفيه جاءت حنطة وشعير من المعرا (المعرّة)، عمّرها الله وسائر بلاد المسلمين، وكان الله لابن العضم (العظم) الذي هو فيها عونًا ومعينًا..»

1 رجب 1131هـ: «وفيه جاء اسـماعيل آغا ابن العضم، وفقه الله إلى الخير بحرمة رجال الخير، وجاب معه حنطة وشعير، وأرسل منها شيء إلى بلاد الشام، لأن بلاد الشام فيها غلا(ء).»

3تركة أسـعد باشـا العظّم المحفوظة في تصنيف أوراق قصر السـلطنة طوب قابو/ توب كابي- الأرشـيف العثماني والمسجّلة تحت رقم: BOA, TS.MA.d / 4473

4 شيلشر، 41-42

[illegible] بن علي
مفتي [illegible] الشام (1710 - [illegible]م)

إن ولادتـه ونشـأته في دار والده بحمص، والإرث العلمـي والاجتماعي الذي حمله، بالإضافـة إلى الظروف التاريخية للمرحلة، سـيجعل منه الحلقة الرئيسـية لأغلب فروع آل الأتاسـي وأكبرها، وإن توقفنا عند العناصر السـابق ذكرها، نجد أن والده هو المفتي والقاضي والزعيم المحلّي والمعمار الشيخ **علي الأتاسي**، أدهى شخصيات حمـص، وأخوه المفتـي والقاضي **عبدالوهاب**، وأخوه الآخر هـو الكيميائي والأديب **عبـد اللطيـف**، وهـو في الأصـل ينتمـي إلى سـلالة معروفة من المفتـين والزعماء المحلّيين، هذا كلّه سيجعل حياته مثيرة للاهتمام، فتنقّل بين حمص والقاهرة وحلب واسطنبول وطرابلس الشام.

ترجم له تلميذه **المرادي**، فوصفه بأنه «**من أشـهر علماء زمانه**»، ولد في حمص عام 1122هـ/ 1710م، ودرس في الأزهر سنين عديدة [وهي المؤسسة العلمية الإسلامية الأعرق، ودراسته فيها أمر طبيعي بالنظر إلى القوة الاقتصادية التي تمتّع بها والده المفتـي علـي، ولا يجـب أن ننسـى تجربة أحـد طلّاب الأزهـر في حمص، **الشيخ عبدالجليـل السـباعي**، الذي كانت دراسـته في تلك المؤسسـة عاملًا قويًا لتسـلّمه الفتـوى في المدينة، ويبدو أن آل الأتاسـي تنبّهوا إلى ذلـك الأمر]، وعاد بعدها إلى حمص ليتسلّم منصب الفتوى فيها [1]، ليكون المفتي الثامن من آل **الأتاسي** في حمص، وقـد كان مـن «**المتغلّبين**»، أي أصحـاب النفوذ الكبير، وكذلك مـن أصحاب «**القوة المالية/ الاقتصادية**» [2]، إلا أن خلافه مع **أسـعد باشا العظم** (وفاته:1758م)، الذي كان آنـذاك حاكـم حمـاة وحمـص، أدّى إلى عزله عـن منصبه، فسـافر لحلب ثم العاصمـة اسـطنبول، وبعدها وجّهت إليـه الإدارة المركزية منصـب مفتي طرابلس الشـام، فشـغل ذلك المنصب لما يقارب خمسـة عشـر عامًا حتى وفاته [3]، وكان من تلاميذه مفتي حمص الشـيخ عبدالحميد بن عبدالوهاب السـباعي، ومفتي دمشق

---

1 المرادي، سلك الدرر، (18/1)

2 BOA, AE.SMST.III 117/8966: حسـب شـكوى السـيد عبد القادر والسـيد ناصر، أولاد السـيد محمد اليحياوي، متولّي وقف آل اليحياوي، على الشـيخ إبراهيم [الأتاسـي] مفتي حمص السـابق، ومتولّي وقف اليحياوي بالاشتراك، ومن ضمنه طاحونة ذات سبع أحجار.

3 أسعد، منير- الخوري عيسى، (374/2)

الأتاسي، باسل، بغية الناسي. انظر: البيطار، عبد الرزاق، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، 822-824

ونقيب أشرافها محمد خليل بن علي المرادي، مؤلف موسوعة «**سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**».

وقد استمرّ الإرث العلمي للوالد في طرابلس الشام عبر ابنه الشيخ **ياسين الأتاسي**، الجد الرئيسي لفرع «**العطاسي**» من العائلة[1]، وقد سكن أحفاده في حي **باب الدريب** جنوب شرقي المدينة القديمة[2]، بخلاف بقية **آل الأتاسي** الذين سكنوا في الغالب ضمن حارة المفتي في منطقة **الباب المسدود** جنوب غربي المدينة.

وبالعودة إلى الشيخ **ياسين الأتاسي**؛ فقد تسلّم إفتاء طرابلس الشام من بعد وفاة والده في عام 1782م[3]، وهي دلالة هامة على ترسيخ الشيخ إبراهيم لقواعده في المدينة، وستسمر المصاهرات والعلاقات لآل الأتاسي مع طرابلس الشام في الفترات اللاحقة، في استمرارية طبيعية نتيجة للعوامل التاريخية والجغرافية بين المدينتين حمص وطرابلس، وبين آل الأتاسي والمدينة.

وتكمن أهمية الشيخ **إبراهيم الأتاسي** ليس فقط بتسلّمه منصب الإفتاء في طرابلس الشام مركز الأيالة وتوسيع علاقاته على المستوى العلمي فيها، بل بكونه ناقل الإرث العلمي والاجتماعي والسياسي لآل الأتاسي من الحقبة العثمانية القديمة/ النظام القديم، التي برز فيها والده المفتي علي، إلى الحقبة الجديدة/ النظام الجديد، ممثلة بابنه المفتي عبدالستار الأتاسي، الذي مدّ علاقاته إلى قلب قصر السلطنة.

1 ياسين الأتاسي و عبدالغني الأتاسي هما جدّا الفرع «العطاسي».

2 أسعد، منير- الخوري عيسى، (375/2)

3 انظر الوثيقة الملحقة.

وثيقة رقم 9:

حجة شــرعية من ســجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، لبنان، مؤرخة في 27 من ذي القعدة عام 1196هـ (1782م)، وبداية نصّها:

«بمجلس الشــرع الشــريف المشــار إليه حضــر كل من عمدتــي ذوي الفضل الكرام الحاج ياسين أفندي المأذون بإفتاء المحمية [طرابلس الشام] حالا ابن المرحوم إبراهيم أفندي الأتاســي المفتي بها ســابقا وابن عمه الشقيق الشيخ يونس أفندي ابن الشيخ مصطفى أفندي الأتاسي المقررين بموجب حجة من قبــل مولانا الحاكم الشــرعي في وظيفــة النظر والتكلــم والتولية على وقف جدهمــا الأعلــى محمــود الاتاســي ظاهر مدينــة حمص وباطنهــا لانحلال الوظيفة التولية بوفاة إبراهيم أفندي المومى إليه من أيام المقرر كان ذلك ...»

4.3 عبدالستار الأتاسي - الدور الريادي - العلاقات المباشرة مع قصر السلطنة - النخبة العلمية والثقافية:

تشـكّل دراسة شخص **المفتي عبدالسـتار** والفترة التي عاش فيها، رغم قلّة المصادر التاريخيـة عن تلك الحقبة الغامضة، أهمية كبيرة في سـياق تتبّـع العائلة ونفوذها المتصاعـد في المدينـة، مـع الأخذ بعين الاعتبـار تأقلمها وتكيّفها مـع ريح الأنظمة الجديـدة التي بـدأت تهبّ من العاصمة باتجاه المنطقة السـورية بشـكل تدريجي، وكذلك فإن المفتي عبدالسـتار كان حالة فريدة للغاية في تاريخ الأسـرة، لكونه يمثّل المحاولة الأبرز حتى تلك الفترة، في التطلّع إلى إنشاء علاقات سياسية جدّية خارج سـورية، والتوجّه نحو العاصمة مباشـرةً، ولعلّ ذلك بسـبب ولادته في طرابلس، أي خارج مدينة حمص، من أم طرابلسية كذلك، وهو ما يعني احتكاكًا مبكرًا مع ثقافة مختلفة عن ثقافة المجتمع الحمصي المنغلق على ذاته، في مدينة ساحلية تنشط فيها بكل تأكيد الحركة التجارية الغربية من خارج السـلطنة العثمانية الشـرقية، بالطبع دون إغفـال القواعـد والأساسـات التـي ثبّتها للأسـرة جدّه **المفتـي علي الأتاسـي** وأجـداده مـن قبلـه في المدينـة، ولم تكـن تلك القواعد والأساسـات لتسـتمر دون ديناميكيـة في التعامل مـع التغيّرات والتقلّبات السياسـية والاجتماعية، التي كانت مقدمة لتغيير كبير سـيقلب النظام العثماني رأسًـا على عقب، وسـيكون من المفيد جدًا اسـتحضار الأحداث التي شهدتها المنطقة السورية بشكل عام، وحمص بشكل خـاص، في محاولة لربطها بالتطوّرات التي لحقت بالنسـيج الاجتماعي الحمصي، وبالتالي فهمًا أكبر لتأثير آل الأتاسي في تلك الفترة.

4.3.1 الوضع السياسي لسورية وحمص - العلاقة مع الإدارة المركزية (1750-1820م):

لقد شـغل نظام **المالكانه** الإقطاعي[1] حيّزًا كبيرًا في الحياة السياسية والاجتماعية ضمن المنطقة السورية، ومن خلال مراجعة جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بحمص

---

1 نوع من أنواع الأنظمة الإقطاعية، توجّه بموجبه أراضٍ واسعة إلى الفائز بأحقّية تلك الأراضي عن طريق المزايدة، ويكون ذلك بتسلّمه جميع ضرائب تلك الأراضي، المسمّاة بالمقاطعة، مدى الحياة غالبًا، مقابل دفع مبلغ نقدي مباشر يسمّى بـ «المعجّلة»، ومبلغ سنوي ثابت «مؤجّلة». للمزيد يُنظر:
GENÇ, Mehmet, Osmanlı İmparatorluğunda Devlet ve Ekonomi.(2002)
KATIRANCI, Ümit, İLTİZAM VE MALİKÂNE SİSTEMİ

في تلك الفترة ضمن **الأرشيف العثماني (BOA)**، نرى أن قضايا مقاطعات المالكانة تكاد تكون هي القضية الوحيدة التي شغلت العاصمة، لضعف الحكم المركزي العثماني في الولايات العربية، مما يعني باختصار أن هذا النظام الإقطاعي كان الصلة الأهمّ بين الإدارة المركزية العثمانية وممثّليها المحلّيين (**آل العظم، ولاحقًا أحمد باشا الجزّار**)، ولذلك كان دور الإدارة المركزية في تلك الفترة بشكل عام غامضًا، بل شبه غائب، على الساحة السياسية-الاجتماعية السورية، واقتصرت الممارسات السياسية في أغلب الأوقات على التفاعل بين المكوّنات المحلّية المدنية والنخب العسكرية/ شبه العسكرية الحاكمة، التي أمّنت النفوذ شبه المطلق في المنطقة بعد دفع المبالغ المترتّبة عليها للخزينة العامة في العاصمة وفق ما يحدّده نظام المالكانة.

إن الديناميكية النسبية في العلاقة الاقتصادية بين النخب المحلّية الحاكمة والإدارية المركزية في العاصمة ضمن تلك الفترة، والمتمثّلة بدفع مبالغ التزام مقاطعات المالكانة، التي كانت تُعطى على شكل سناجق كاملة [كانت تُعطى حمص وحماة، وفي أحيان كثيرة المعرّة، كمقاطعات كاملة لآل العظم]، كانت مثيرة للاهتمام، فحين تترتّب بعض المصاريف الرسمية على عاتق الدولة، كانت الإدارة المركزية توجّه بصرف المبالغ المخصصة للخزينة العامة عن المقاطعات من أجل تغطية تلك المصاريف، بمعرفة وتصرّف متسلّمي المالكانات من الحكّام المحلّيين، وللتوضيح أكثر وعلى سبيل المثال؛ وجّهت الإدارة المركزية في عام 1761م بصرف مخصّصات الخزينة العامة [المعجّلة[1]] عن مقاطعات حمص وحماة لترميم المسجد الأقصى وقلعة القدس[2]، وكذلك لترميم قلعة دمشق ومسجدها الأموي والمنارة البيضاء[3]، وفي عام 1766م وجّهت بصرف مخصصات الخزينة لتغطية مصاريف العساكر الإنكشارية الموكّلين بحماية طريق الحج من جهة قلعة الكرك، بعد تذكرة من قاضي دمشق[4]، وكذلك فقد كانت مصاريف الحج تُغطّى من مبالغ تلك المخصّصات[5]،

1 راجع تعريف نظام المالكانة- الهامش السابق.

2 BOA, C..ML..678/27839

3 BOA, C..AS..1123/ 49779

4 BOA, C..AS..1086/47888

5 BOA, C..EV..238/11853

أي أن متسلّم المقاطعة كانت يغطّي تلك المصاريف بنفسه، بدل دفع المبلغ النقدي إلى خزينة الدولة ثم إعادة إرسال المبالغ من الخزينة إلى المتسلّم. واستمرّت هذه الديناميكية في عهد **أحمد باشا الجزّار**.

شكّلت القضايا العسكرية الممثلة في تلك الفترة بحركة **علي بك الكبير** في مصر (1768-1773م) وحركة حليفه **ظاهر العمر** (1771-1775م)، **الحرب العثمانية الزندية/ الفارسية** (1775-1776م)، ولاحقًا **الاجتياح النابليوني لمصر** في 1798م أحداثًا هامة للغاية على الصعيد السياسي والاقتصادي للدولة بالنسبة للمنطقة السورية، فقد أدّت إلى زيادة نسبية للمركزية ضمن الولايات العربية، حسب ما لوحظ ضمن وثائق **الأرشيف العثماني الرسمي (BOA)**، وذلك من ناحية إرسال الجيوش عبر سورية الوسطى، والأهمّ: الإمداد والدعم اللوجستي لتلك الجيوش أثناء مرورها من تلك المنطقة، وهو ما شكّل ضغطًا كبيرًا على الأهالي نتيجة ضرائب الدعم العسكري الثقيلة، حيث إن الدولة اتّخذت من مراكز السناجق، كحمص وحماة، مراكز دعم لوجستي للجيوش، ففي عام 1770م وجّهت الأوامر لتحضير وطبخ خمسين ألف قنطار من البقسماط[1] (Hardtack) في حمص وحماة للجيش العثماني، بمعية والي الشام **عثمان باشا**[2]، وفي العام ذاته تم تحصيل عشرة آلاف قرش من أهالي مدينة حمص كمصارف لمرور الجيش العثماني من المنطقة[3]، وذلك أثناء **حركة ظاهر العمر**.

ومع بدأ حركة الإصلاح العامة لأجهزة الدولة، والتي بدأت في عهد **السلطان سليم الثالث** (وفاته: 1808م)، وظهور قضية النظام العسكري الجديد الذي استحدثه الأخير، والذي تمثّل بتشكيل فرق عسكرية منتظمة وفق الأنظمة الأوروبية الحديثة، سُمّيت بـ «**النظام الجديد**»، بدأت بموجب ذلك أولى عمليات التجنيد الرسمية للأهالي، وبالتالي زادت النزعة المركزية للدولة العثمانية بعد عقود طويلة من الخمول، وأثّر ذلك على مدينة حمص من خلال عمليات التجنيد التي تلت الاجتياح

---

1 نوع من أنواع الخبز يصنع بطريقة تحفظه من التلف والرطوبة، يتم استهلاكه عادةً في حالات الحرب والمجاعة.

2 BOA, C..AS..1089/48059

3 BOA, D..BŞM.d.4147

النابليوني الفرنسي لمصر ، ولاحقًا فُرضت على **أحمد باشا الجزار** مخصّصات عسكرية كبيرة عن حمص وحماة لدعم النظام العسكري الجديد

وبالعودة لأحداث الغزو النابليوني الفرنسي لمصر، وضمن الجهود العسكرية العثمانية لاستعادتها، فرضت الإدارة المركزية العثمانية على المدن السورية عام 1799م تقديم معونة غذائية عسكرية يتم شراؤها بثمنها من الأهالي بالمبايعة، أطلق عليها اسم «**الترتيب**»، وقُسّمت إلى ترتيب أول وترتيب ثاني، وفرض على حمص تسليم 13125 كيلة دقيق، ألف قنطار بقسماط، 15 ألف كيلة شعير كترتيب أول، و 15 ألف كيلة شعير كترتيب ثاني، ولكن بسبب فقر الأهالي وعدم قدرة الولاة على تحصيل تلك الكميات الضخمة منهم، وجّهت الإدارة المركزية بالعفو عن الترتيب الثاني شريطة تأمين ما تبقّى من الترتيب الأول في ظرف أيام قليلة ، وإنزالها في مرفأ طرابلس الشام وحُصّلت إعانات الحرب والذخيرة عبر مخصّصات الخزينة من الوالي **أحمد باشا الجزار** عن سناجق الشام وبعلبك وحماة وحمص وطرابلس الشام بشرط تعويضها في وقت لاحق ، وهو ما قد يؤدي إلى تحصيل جزء منها عبر الأهالي، كما أدخل البدو العربان ضمن الالتزامات العسكرية، فوُجّه إلى الولاة جمع الجمال من البدو في محيط حمص وحماة من أجل النقليات العسكرية للجيش في المنطقة ، ومع تصاعد نفوذ حركة **محمد بن عبد الوهاب** و**آل سعود** في الحجاز، وجّه **السلطان سليم الثالث** عام 1803م فرمانًا باللغة العربية إلى مشايخ **قبائل**

---

1 حسب تذكرة قاضي حمص محمد وفا أفندي بتاريخ 2 صفر 1214هـ/ 1799م: BOA, AE.SSLM. III.9919/165

2 حسب التذكرة المكتوبة بخطّ السلطان سليم الثالث إلى أحمد باشا الجزار، ذكر فيها 50-60 كيسة (250000-300000 قرش) عن حماة وحمص: BOA, HAT 3854/95.

3 وحدة لقياس الأحجام والأوزان، تعادل كيلة اسطنبول في عهد السلطان سليم الثالث 37 لتر. يُنظر: KALLEK,Cengiz, "Kile". TDV İslam Ansiklopedisi, XXV (2002), 568-571

4 BOA, C..AS..420/17430 . C..AS..434/18054

5 BOA, C..AS..791/33541

6 BOA, TS.MA.e.693/9 .

BOA, TS.MA.e.670/46 : الأموال المجموعة «إمداد سفريه» من سناجق سورية بما فيها حمص، والمقدّرة بـ 190 كيسة سلطانية، أي ما يعادل 9 مليون ونصف قرش، وذلك لتأمين لوازم الجيش السلطاني تقرير للدفتردار عمر وحيد أفندي لمعايير "الكيسة"، يُنظر: ÇAKIR,Baki, "Kese". TDV İslam Ansiklopedisi, EK2 (2019), 42

7 BOA, C..AS..607/25593

عنزة في البادية السورية [المدفوعين إلى المنطقة السورية بضغط من حركة السعوديين][1]، يستقدمهم للوقوف في صفّه، فقدموا لعند والي دمشق **عبدالله باشا العظم** وأعلنوا ولاءهم[2].

4.3.2 [illegible]

سيمكّننا تناول الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية في تلك الفترة، ووضعه ضمن سياقه الصحيح، من رسم صورة عامة لحالة مدينة حمص في خضّم تلك التغيّرات المتسارعة، وسيساعد أكثر في استيعاب السياق التاريخي لتبلور مفهوم العائلة والأسرة ضمن مدينة حمص على وجه الخصوص، ووفقًا للمصادر الشحيحة المتوافرة عن تلك الفترة، نستطيع بشكل أو بآخر الاستدلال على تعاظم نفوذ آل الأتاسي كعائلة واحدة، ووجود نوع من التفاهم والتنسيق بين أعيانها، رغم أن ذلك لم يرد بصريح العبارة في المصادر، لكن القراءة الدقيقة لأحداث تلك الفترة تدلّنا على تلك النتيجة، كما سنرى لاحقًا، وكنا قد لاحظنا التفاهم والانسجام الواضح بين أعيان آل الأتاسي في فترة البحث السابقة، وبشكل أدقّ: المفتي **محمد بن أحمد الأتاسي** والقاضي -المفتي لاحقًا- **علي بن حسن الأتاسي**[3]، ويبدا أن فترة البحث الحالية ستكون فترة هامة لتبلور مفهوم **العائلة** لدى **آل الأتاسي** بشكل أقوى من أي وقت مضى.

وسنقوم هنا بفصل مصطلحين: **آل**، الذي نعني به مجموع أفراد/ أبناء الأسرة الواحدة، أي الوجود الديمغرافي لهؤلاء الأشخاص الذين تجمعهم كنية واحدة؛ **وعائلة** (عيلة، ج، عيل، بالمحكية السورية)، أي الثقل الاجتماعي والسياسي الذي يحرزه أحد أو بعض أفراد البيت (الآل) من خلال سلطة منصب وتراكم ثروة

---

1 للمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر:

Alois Musil, The Manners an Customs of the Rwala Bedoiuns.

2 BOA, HAT.95/3854

3 مثالًا: المكي، 26 ذي الحجة 1104هـ: «ثم يوم الخميس جاء الشيخ علي ابن عم المفتي محمد أفندي حفظه الله، وولّاه الحكم والقضاء بين المسلمين إبراهيم آغا حفظه الله تعالى، وذلك بعد أن أخدوا خاطر [استأذنوا] شيخ الإسلام ومفتي الأنام [يقصد مفتي حمص] محمد أفندي زيد قدره...»

بالإضافة إلى عدة أحداث سجّلت ذهابهما سويًا ضمن الوفود السياسية أو الاجتماعية خارج المدينة.

ويستفيد منهم بقية أعضاء الأسرة. ورغم وجود مثل هذه الهرمية ضمن الأسرة الواحدة، إلا أن العائلة ككل تمثل عصبية اجتماعية يحملها أفرادها جميعهم بحيث أنهم يداولون فوائد السلطة والثروة بينهم، ويتكاتفون وينافسون عصبيات أخرى في المدينة في مضمار مراكمة السلطة والثروة، وربما يكون لهم وجود عسكري متمثل بتجنيد أفراد الأسرة. هذه السمة الأخيرة، ونعني الوجود العسكري، سنربطه بمصطلح العشيرة المستخدم عادة في الأوساط البدوية، باعتبار أن التجمعات البدوية هي تجمعات عسكرية، بالإضافة إلى كونها تجمعات بشرية. مفهوم العائلة هذا تحوّل اليوم إلى تعبير عن مستوى اجتماعي يجب الحفاظ عليه من خلال المظهر وانتقاء الأزواج والتفاعل الاجتماعي مع أفراد من نفس الوسط.

ومن الصواب أن يُعزى تبلور مفهوم العائلة إلى التأثير الاجتماعي للمفتي عبدالستار، والقوة الاقتصادية التي ورثها عن والده وجدّه. هذه القوة أثّرت بشكل إيجابي في تماسك أغلب فروع **آل الأتاسي** [ولا ننسى هنا التزايد الملحوظ لأفراد الأسرة]، فكان التوجّه نحو الحفاظ على الثروة، خصوصًا في خضمّ الضغوط الاقتصادية الجديدة المفروضة على أهالي المدينة كضرائب الإعانة الحربية، والشعور بالتهديد من حركات التغيير التي تهدّد استقرار المجتمعات المنغلقة. وكان من طرق الحفاظ على تلك الثروة: الزواج من داخل الأسرة، وهو أمر شائع رأيناه في المرحلة السابقة[1]، وسنراه بشكل متكرر في المراحل اللاحقة[2]. ويكون من الصواب القول إن الزواج من ضمن العائلة الكبيرة بالنسبة لآل الأتاسي تحوّل إلى ما يشبه العادة والعرف -غير المُلزم، فلم تعد غايته الحفاظ على الثروة ضمن أفراد العائلة بقدر ما أصبحت غايته الحفاظ على مستوى اجتماعي محدّد.

بالإضافة إلى غاية الحفاظ على الثروة، كانت هنالك قضية أخرى تهمّ أعيان العائلة، وهي الحفاظ على الثقل والنفوذ الاجتماعي، خصوصًا بعد ظهور سلالات

1 زواج المفتي علي بن حسن الأتاسي من ابنة ابن عمه المفتي محمد بن أحمد الأتاسي، وهي أرملة حاكم حمص وحسياء إبراهيم آغا سويدان.

2 مثالًا: تزوج المفتي عبد الستار الأتاسي من «نفيسة الأتاسي»، وقد ذكر أنها صاحبة أملاك وأراضي واسعة، ورثها عنها أولادها، بالإضافة إلى ما ورثوه عن أبيهم. الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب تواريخ حمص العديّة داخلًا وخارجًا [مخطوط]، 264

وتزوج حفيده المفتي خالد بن محمد الأتاسي من رقية سيد سليمان الأتاسي. الأتاسي، باسل، بغية الناسي، المادة: محمد خالد أفندي ابن المفتي محمد أبي الفتح ابن المفتي عبدالستار الأتاسي» شارح المجلّة.

محلّية أخرى (عوائل) كانت تزاحم عائلة الأتاسي على المناصب وبالتالي على الثقل والنفوذ، وهذا ما دفعهم إلى التكاتف في مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية. وفي هذه المرحلة بالذات من تاريخ المدينة، ستكون قضية التكاتف النسبي ضمن هذه المرحلة تهيئة لتكاتف وتعاون أكبر وعلى مستوى أعلى بعد إعلان التنظيمات العثمانية.

بالطبع لا يمكن إغفال الحالة الاجتماعية العامة ضمن سورية وحمص تحديدًا من ناحية تشكّل العوائل والسلالات بمفهومها الحديث الموضح أعلاه، وهو ما سرّع عجلة تماسك العائلة الأتاسية، فقد كان ظهور **آل العظم** كعائلة وسلالة واحدة عاملًا مهمًا في تطوير مفهوم العائلة لدى المجتمع السوري، وخصوصًا أن آل العظم دعموا وتحالفوا مع عوائل معينة في دمشق وكذلك في المعرّة. وحين نلقي نظرة على عائلات وسلالات المدينة السورية نجدها كانت تمشي في الاتجاه ذاته الذي مشى فيه آل الأتاسي، أي التجمّع والتماسك، فأصبحنا نشهد نشوء سلالات جديدة وفقًا لظروف المرحلة، وبروزها كعوامل مؤثرة وفاعلة بشكل حقيقي، بعضها ذات جذور قديمة جدًا في المنطقة، كـ آل الرفاعي وآل الحراكي وآل الجندلي، وهي عوائل تنتمي لطبقة الأشراف [الذين تنافسوا ليس فقط على منصب **نقيب الأشراف**، بل كذلك على منصب القاضي، الذي أصبح يُسلّم في أحيان كثيرة قبل إعلان التنظيمات العثمانية إلى أعيان تلك العائلات، وخاصة **الزهراوي والرفاعي**]، وبعضها حديثة نسبيًا في تلك الفترة، كـ آل الدروبي وآل الجندي وآل الوفائي وآل الموصلي. وكذلك فقد أصبحت بعض العائلات القديمة والراسخة في حمص، كـ آل الزهراوي (النافعي)، أكثر تماسكًا، بسبب وجود هرمية مركزية فرضها منصب نقيب الأشراف الذي تسلّموه في فترات أقدم، واستخدموه للحصول على منصب قاضي المدينة، بل وفي حالة نادرة؛ منصب المتسلّم [1]، فأعطاهم ذلك نفوذًا وساعدهم لتكوين علاقات رسمية خارج المدينة بحكم ذلك المنصب، وبالطبع؛ زيادة ثرواتهم ومضاعفة أملاكهم من خلال الأموال التي كانوا يتحصّلوا عليها عبر تولّي الأوقاف بشكل رئيسي [2].

---

1 إبراهيم آفندي الزهراوي (وفاته: 1274هـ/ 1858م)، كان متسلّم حمص في فترة الحكم المصري لسورية. الخوري، قسطنطين بن داوود، 247-248

2 لوحظ تسلّم آل الزهراوي لوقف خالد بن الوليد، وهو الوقف الأكبر في مدينة حمص، وذلك عبر عرض عبدالقادر الزهراوي لتولّي الوقف بعد والده المتوفّى محمد الزهراوي: BOA, C..EV..425/21511

ومن هنا يمكن فهم تماسك آل الأتاسي بشكل منطقي أكثر، فمنصب الإفتاء عند الأسرة فرض عليها حالة من الهرمية المركزية المشابهة لحالة آل الزهراوي، وكان مركز تلك الهرمية هو المفتي باختلاف شخصه، ومع مجيء شخصية مؤثرة وقوية اقتصاديًا كشخصية **عبدالستار الأتاسي**، كانت تلك المركزية أقوى من أي وقت، وسنرى أن النزعة العائلية شملت فروعًا من العائلة أخذت اسمًا مختلفًا منذ فترة طويلة، كفرع **آل باكير الأتاسي**، وفرع **آل سيد سليمان الأتاسي**.

[illegible]

هو عبد الستار بن إبراهيم بن علي بن حسن بن محمود بن أحمد بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي، المفتي التاسع من آل الأتاسي في حمص، ولد في طرابلس الشام، ودرس فيها في البداية، ثم توجّه إلى دمشق، وحرص على أخذ العلم فيها بشكل تخصّصي بالفقه الحنفي، وكان حلقة في سلسلة سند رواية البخاري والنووي عن أحد أكبر علماء دمشق الشيخ **محمد بن عبدالرحمن الكزبري**، ثم جاء إلى حمص، موطن أسرته، واستعاد منصب الإفتاء في بدايات القرن التاسع عشر، بعد أن عُزل عنه والده في السابق، وظلّ في المنصب ربع قرن تقريبًا حتى وفاته، وكان قد تولّى بالإضافة إلى الإفتاء، وظيفة المدرّس في **جامع النوري الكبير** بحمص، الوظيفة العلمية الأعرق والأرفع، والتي تولّاها أجداده من قبله كما ورد سابقًا، بالإضافة إلى تولّيه **وقف آل الأتاسي** ووقف **مسجد الأتاسي/ مسجد دحية الكلبي**.

4.3.4 الفعالية والتأثير - الريادة السياسية والاجتماعية

إن الظروف السياسية والعسكرية التي مرّت بها مدينة حمص في فترة البحث، والتأثيرات الاقتصادية نتيجة تلك الظروف والتغييرات، دفعت أعيان المدينة وأصحاب الثقل فيها إلى التفاعل مع الإدارة المركزية بأسلوب وخطاب يناسب اهتمامات ومصالح العاصمة في المنطقة، وهو أمر يمكن ملاحظته في عريضة المفتي علي الأتاسي وعلماء حمص، العريضة الأقدم في الأرشيف العثماني بالنسبة

---

[1] الأتاسي، باسل، بغية الناسي، المادة: «شيخ الإسلام ومفتي الأنام المحدّث الشاعر علّامة الأقطار السيد عبدالستار أفندي بن المفتي برهان الدين إبراهيم الأتاسي».

انظر: البيطار، عبد الرزاق، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، 846-848.

لحمص، ومن الواضح أن الوعي السياسي كان يتطوّر بشكل مستمرّ في المدينة رغم انغلاقها، ويمكننا تخمين أن الوفود السياسية والاجتماعية التي كنا نلاحظها في فترة البحث السابقة، والتي كانت تخرج من حمص نحو حماة، طرابلس، دمشق، والعاصمة اسطنبول، استمرّت في فترة البحث الحالية، لكن لا يمكن تحديد إن كانت قد توسّعت وزادت بحكم تراكم العلاقات، أو إن كانت قد ضعفت بسبب ضعف القبضة المركزية على المنطقة، واقتصرت على الوفود إلى النخبة المحلّية الحاكمة. وفيما يتعلّق بالمفتي **عبدالستار الأتاسي** ودوره الريادي على المستوى السياسي في المدينة، أو فيما يخصّ تفاعل أعيان مدينة حمص مع الإدارة المركزية وكيفية تناول القضايا العالقة المتعلقة بالشأن والمصلحة العامة، فإن الوثيقة أدناه والمؤرخة عام 1232هـ/ 1817م[1] تبيّن لنا عدة جوانب ينبغي التعريج عليها.

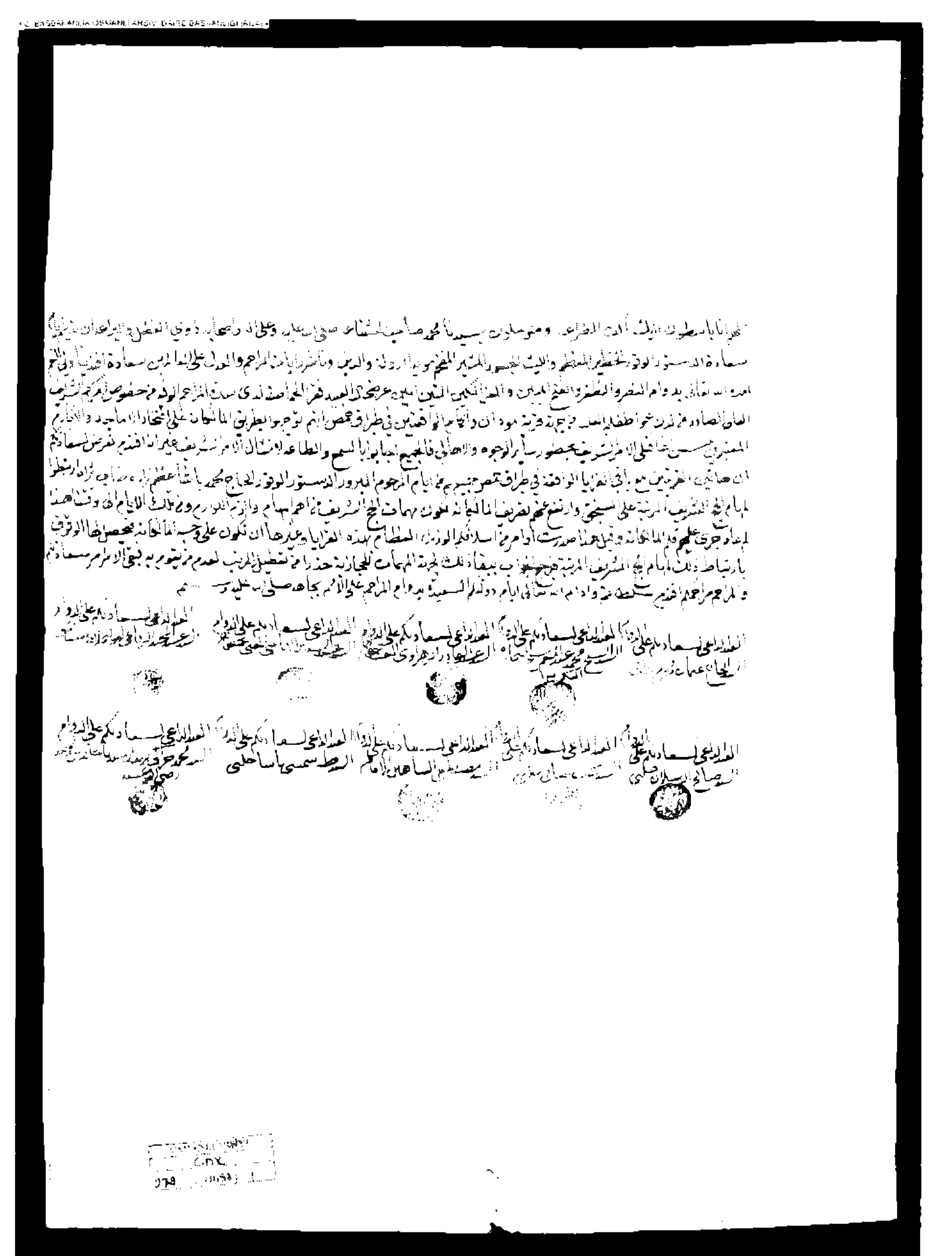
أصل القضية هي توجيه قريتي «**موادن**» و«**أكمام**» الواقعتين على محاذاة **بحيرة حمص** (قطينة) جنوب غربي مدينة حمص، إلى عهدة جوخدار/ عميد قلمية الصدارة العظمى «**قره حسين آغا**» بموجب نظام المالكانة لمدة 32 سنة[2]، وقد تنبّه أعيان مدينة حمص إلى أن هذا الأمر سيؤثر سلبًا على الاقتصاد العام للمدينة كون حاصلات وضرائب القريتين المذكورتين كانت مخصّصة لترتيبات موسم الحج، حسب زعمهم، وذلك منذ أيام والي الشام **محمد باشا العظم** (ولايته: 1771-1772م)، وأن تخصيص تلك القريتين للآغا المذكور سيؤدي إلى زيادات بالضرائب عن مقاطعة حمص الضريبية لخسارتها المورد المالي المتمثل بحاصلات تلك القريتين، ومن هنا ارتأى الأعيان المدنيين في حمص تنظيم عريضة مرفوعة إلى الصدر الأعظم، يبدو أنها أرسلت إلى العاصمة بواسطة **والي الشام صالح باشا**[3]

---

1 التاريخ حسب الوثيقة المرفقة بالعريضة والممهورة بختم والي الشام صالح باشا بتاريخ 12 شوال 1232هـ، بالإضافة إلى الوثائق المرفقة بالملفّ حسب تصنيف المعلم جودت ضمن الأرشيف العثماني (BOA)

2 BOA, C..ML..279/ 11457.2-4

3 راجع الهوامش السابقة.

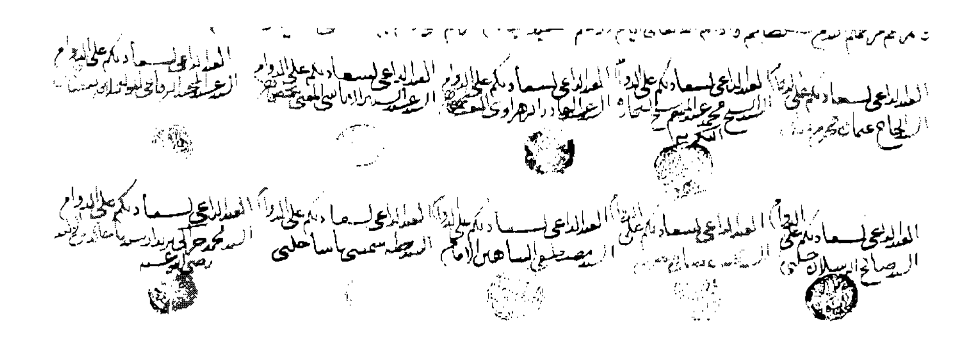


C.ML 00279.11357.001

وثيقة رقم 10:

نص العريضة:

اللهم إنا باسطون إليك أكف الضراعة ومتوسلون بسيدنا محمد صاحب الشفاعة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ذوي الفضل والبراعة أن تديم أيام سعادة الدستور الوقور الخطير المعظم والليث الجسور المشير المفخم مؤيد الدولة والدين وناشر رايات المراحم والعدل على العالمين سعادة أفندينا ولي النعم أمده الله تعالى بدوام النصر والظفر والفتح المبين والعز المكين المتين آمين. عرضحال [عرض حال] العبيد فقرا(ء) الحماصنة لدى سدّة المراحم الوفيه من خصوص أمركم الشريف العالي الصادر من لدن عواطفكم العلية من جهة قرية مودان وأكمام الواقفتين في طبراق [أرض] حمص منهم توجهوا بطريق المالكانه على افتخار الأماجد والأكارم المعتبرين حسن آغا فتلى الأمر الشريف بحضور ساير [سائر] الوجوه والأهالي فالجميع أجابوا بالسمع والطاعة لامتثال الأمر الشريف غير أنه أفندم [سيدي] نعرض لسعادتكم أن هاتين القريتين مع باقي القرايا الواقعة في طبراق حمص جميعهم من أيام المرحوم المبرور الدستور الوقور الحاج محمد باشا عظم زاده طاب ثراه ارتبطوا لمهام الحج الشريف المترتبة على السنجق وارتفع عنهم تصريف المالكانه لكون مهمات الحج الشريف من أهم المهام وألزم اللوازم ومن تلك الأيام إلى وقتنا هذا لم عاد جرى عليهم قلم المالكانه وقبل هذا صدرت أوامر من أسلافكم الوزراء العظام بهذه القرايا وغيرها أن تكون على وجه المالكانه فيحصل لها الوقوف بارتباط ذلك لمهام الحج الشريف المترتبة فيرجع الجواب ببقا(ء) ذلك لجهة المهمات الحجازية حذرا من تعطيل المرتب لعدم من يقوم به فيبقى أمر سعادتكم والمراحم مراحكم أفندم سلطانم [سيدي وسلطاني] وأدام الله تعالى أيام دولتكم السعيدة بدوام المراحم على الأمم بجاهه صلى الله عليه وسلم.



الأختام والتواقيع [من اليسار إلى اليمين]:

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد عبد المجيد الرفاعي المولى خلافة بقضاء حمص [القاضي]

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد عبد الستار الأتاسي المفتي بحمص

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد عبدالقادر الزهراوي النقيب بحمص [نقيب الأشراف]

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد الشيخ محمد عبد المنعم شيخ السجادة البكرية [زعيم الطريقة الخلوتية البكرية الصوفية]

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد الحاج عثمان محرم دراقي

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد محمد حراكي تربدار سيدنا خالد بن الوليد رضي الله عنه [ناظر القبر]

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد طه شمسي باشا جلبي

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد مصطفى الشاهين الإمام

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد نجيب صافي جلبي

العبد الداعي لسعادتكم على الدوام: السيد صلاح الرسلان جلبي

توجد عدة ملاحظات حول تلك العريضة، وتلك الملاحظات هي مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف تلك الفترة الزمنية وشروط المرحلة فيها. لعلّ أبرزها هو تسجيل الزعماء المدنيين لأسماء أسرهم/ عائلاتهم [كنيتهم]، وهو تطور هام للغاية في سياق تبلور مفهوم العائلة/ السلالة في حمص، حيث إننا إن قمنا بمقارنتها مع العريضة المرسلة في فترة البحث السابقة، نرى أن تلك العريضة لم تحو على أيّ اسم من أسماء عوائل الموقّعين عليها [أرفق البعض باسمهم لقب **الحسيني** فقط كإشارة إلى نسبهم الشريف]، حتى المفتي **علي الأتاسي** الذي ينتمي لسلالة معروفة و أسرة متماسكة في تلك الفترة، بل وإنه كان يُكنّى باسم عائلته في **يوميات المكي**، لم يسجّل في تلك العريضة، ولا حتى الحجج الشرعية المرفوعة إلى العاصمة، اسم عائلته، وهذا يعطينا دلالة على عدم اكتمال مفهوم العائلة/ السلالة بشكل كامل ودوره في العملية السياسية في تلك الفترة بحمص [1]، أما في العريضة موضوع البحث الحالية، التزم الجميع دون استثناء بتسجيل أسماء الأسر والسلالات التي ينتمون إليها، وهو ما يدعم سياق تبلور مفهوم الأسرة/ السلالة الذي تم شرحه سابقًا.

نلاحظ كذلك؛ بالإضافة إلى الدور الرقابي الذي أخذته النخبة المدنية تجاه قضايا الشأن العام، تطور الخطاب مع الجهات الرسمية عن العريضة السابقة، فتبدأ هذه العريضة، عكس سابقتها، بدعاء طويل و مديح مسهب لمن وُجّهت إليه العريضة، أي الصدر الأعظم، كما تم الالتزام بالتنميق قدر الإمكان، وأكّدت العريضة في محتواها على امتثال جميع أهالي حمص «بالسمع والطاعة» للأمر الصادر، قبل عرض إمكانية إبطاله، وهذا من آداب الخطاب مع المناصب العالية، وذكروا كذلك نقطة متعلقة بالعرف العام، وهي قضية كانت الدولة تعطي لها أهمية من ناحية ضمان الاستقرار بضمان المحافظة على الأعراف، فذكر الأعيان أن تلك واردات تلك

---

1 الملاحظ أن وثائق المحاكم الشرعية المحلّية في حمص أو طرابلس الشام كانت تحتوي على اسم الشخص وكنيته، أي أن مفهوم الأسرة/ السلالة موجود منذ زمن طويل، خاصة في المجتمعات المدنيّة/ الحضرية ذات البنية العشائرية كمجتمع سورية، والسياق السابق لا ينفي وجوده، لكن لم يكن الانتماء إلى أسرة/ سلالة معيّنة في الفترة السابقة مؤثرًا على مستوى العمل السياسي، ولذلك لا نشاهد تسجيل الأعيان في مختلف الوثائق والعرائض لأسماء عائلاتهم ضمن تلك الفترة، كون الخطاب مع الإدارة المركزية لم يكن يتطلّب ذلك، وكون العاصمة لم تكن تعير ذلك الموضوع أهمية إلا في الفترات اللاحقة.

القـرى كانت مخصصة لدعم مصـارف موكب الحج منذ أيام الوالي من **آل العظم**، أي منـذ 40 سـنة تقريبًا. كما ركّز أعيان المدينة علـى ذكر مصالح الدولة في تأمين مصارف المسير لموكب الحج، وهي نقطة هامة في تحليل أي عريضة مدنيّة، سنلحظ أن الخطابات الموجّهة من حمص إلى الإدارة المركزية في وقت لاحق، سـتركّز بشكل أكبر على ذكر مصالح الدولة والخزينة قبل الحديث عن مصالح أي طرف آخر.

وقد أخذ **المفتي عبدالستار** موقعه في تلك القضية كأحد أقطاب النخبة المدنية في المدينة بسـبب منصبه وسلالته، عبر كونه الاسـم الثاني في العريضة بعد القاضي، كمـا يقتضـي العـرف، وينفع التنويـه على أن كـون القاضي في تلـك الفترة من آل الرفاعي، وهي أسرة من حمص تنتمي لسلالة الرفاعي الكبيرة المحسوبة ضمن فئة الأشـراف، قد أعطى لمنصب القاضي نفوذًا أكبر، كونه من أسرة محلّية ذات جذور قويـة في النسـيج الاجتماعي الحمصـي، بعكس قضاة الفترة السـابقة الذين كانوا يأتـون مـن خارج المدينة، وقد يكون ذلك قد أثّر على النفوذ العام لمنصب الإفتاء في عهدة آل الأتاسي، لكن التنافس على منصب القاضي بين **آل الرفاعي وآل الزهراوي** بشـكل رئيسي، والاستقرار [النسبي] الذي يقابله بالنسبة لمنصب الإفتاء، قد يكون أبقـى على تـوازن كفة الثقـل الاجتماعي والسياسـي في المدينة، خاصـة مع القوة الاقتصادية التي تمتّع بها **آل الأتاسي** في تلك الفترة.

يمكن تقييم التأثير والفعالية للمفتي عبد الستار على المستوى السياسي والاجتماعي ضمن مدينة حمص حين دراسة حادثة متسلّم حمص «**ابن خير الله**» التي وقعت عام 1242هـ/ 1826م؛ ففي أوائل العام الهجري أوعز والي الشـام إلى متسـلّم حمص «محمـد آغا ابن خيـر الله» أن يحصّل ضريبـة «الفروة» من أهالـي المدينة، الذين استثقلوا تلك الضريبة المستحدثة في وقت كانت فيه النفوس «حانقة ثائرة» لعوامل شـتّى من أهمها شدّة المتسـلّم المذكور وظلمه و«اسـتباحته الحرمات» [إضافةً إلى إنهاك أهالي المدينة بضرائب الإعانة العسـكرية وتقديم الدعم اللوجسـتي العيني للجيش، ومن المتوقع أن مؤونة الأهالي قد صودرت مصادرةً، كما جرت العادة، ولم يتم مبايعتها كما نصّ فرمان **السلطان سليم الثالث**[1]، وكذلك مخصصات الدعم

1 BOA, C..AS..765/32333

العسكري النقدية الضخمة المفروضة على **أحمد باشا الجزار** عن مقاطعات حمص وحمـاة، والتي سـتؤدي كنتيجـة طبيعية إلى زيـادة الضغط علـى الأهالي في فترة قصيـرة]، وهـذا ما دفع الأهالـي إلى الانتفاض في وجه المتسـلّم وذهابهم إلى مقرّ **المفتي عبدالستار الأتاسي**[1] مطالبين بفتوى لقتله، فأفتاهم بذلك، ليتوجّهوا بعدها إلى منزله ويقتلوه في 26 أيار 1826م[2].

وهذه الحادثة تظهر لنا **المفتي عبدالسـتار** بمظهر زعيم شـعبي مُطاع، إذ إن ثورات الأهالـي عـادةً لا تبالي بآراء وقرارات الأعيان، لكن في هذه الحادثة نرى اسـتئذان الأهالي، إن صح التعبير، من المفتي الأتاسي. ومن جهة أخرى نرى تفاعل المفتي مع أهالي المدينة بما يناسـب ظروف الحادثة، فلو لم يكن واثقًا بشـرعية فتواه، وبمدى دعم الأهالي له، لما أقدم على تلك الفتوى الجريئة[3]، وهذا الحدث هو من الأحداث الهامة التي توضّح لنا طبيعة منصب الإفتاء خلاف الاعتقاد السائد عن كون المفتي شـيخًا كبيرًا يكتفي بالجواب على أسـئلة العامّة في الأمور الحياتية، بل هو كما تم التوضيح سابقًا، الشخصية المدنية الأولى في مدينة حمص.

بعد هذه الثورة بأربعة أسـابيع، وجّه والي الشـام صالح باشـا، قوة عسـكرية إلى حمـص بقيادة عزت بـك لتأديب الأهالي الثائرين، لكن كتابًا وقع بيد أهالي حمص يوصـي فيها الأخير قائد الجنـد المحلّي بانتهاز فرصة اجتمـاع الناس للصلاة يوم الجمعة وإطباق الحصار على المسجد لاعتقال كل من له صلة بتلك الثورة، أدّى إلى انتشار النبأ بين الأهالي وقيامهم بعصيان مدني تمثّل بإغلاقهم الأسواق، وعسكري تمثّـل بتقلّدهـم الأسـلحة ومحاصرتهم لمعسـكر قائد الحملة العسـكرية عزت بك ورجالـه لأربعـة أيـام، ولم ينفك الحصار عن المعسـكر إلا بعد تدخّـل بعض أعيان المدينة وإقناعهم الثائرين بتركهم، فغادر **عزت بك** وجنده المدينة بعد انفراج الحصار عنهم، إلا أنه عاد بعد بضعة أيام ومعه قوة عسـكرية كبيرة نصبت خيامهم بالقرب

---

1 لم يذكر المؤلف اسم المفتي في ذلك الوقت، لكننا نعلم أن المفتي كان عبدالستار الأتاسي حسب الوثيقة رقم: 1155.BOA, TS.MA.c___/26 المؤرخة: 27 ربيع الأول 1242هـ/ 17 تشرين الاول 1826م، والموقعة: عبدالستار المأذون بإفتاء حمص حالاً.

2 أسعد، منير- الخوري عيسى، (370/2)

3 الأتاسـي، باسـل، بغية الناسـي، المادة: شيخ الإسـلام ومفتي الأنام المحدّث الشاعر السـيد عبد الستار أفندي بن المفتي برهان الدين إبراهيم الأتاسي.

مــن **مقـام خالـد بـن الوليد** شــمال المدينة، وعســكرت قــوة أخرى غربــي المدينة، وحوصرت حمص 24 يومًا أُطلق عليها 250 قذيفة مدفعية، إلا أن الأهالي بقوا على موقفهم الثائر، واختاروا لقيادتهم العسكرية حسن آغا الباكير الأتاسي، الذي عمد إلــى تحصــين المواقع الضعيفة من الأســوار وتدريب المقاتلين، ولحســن الحظ فقد صــدر أمر ســلطاني بعــزل الوالي **صالح باشـا**، فرحل **عزت بك** عــن المدينة وانفكّ الحصار عنها، بينما بقي حسن آغا الباكير الأتاسي متسلّمًا لحمص خمسة أشهر، شــهدت فيها المدينة صدور فرمان ســلطاني يُبطـل بموجبه ضريبة «**الفـروة**» التي كانت الســبب الرئيســي في قيام ثورة حمص، «فسرّ الناس ســرورًا عظيمًا وأقاموا مهرجانات طال أمدها حتى أوائل شهر شباط من العام التالي»[1]

إن هــذه الثورة الشــعبية على جور وظلم الولاة، والدور القيادي لآل الأتاســي فيها، توضّح لنا التأثير والنفوذ القوي للعائلة الأتاسية على مستوى مدينة حمص، فبينما ظهــر المفتــي **عبدالســتار الأتاسـي** كمرجعية مدنيّــة دينية، برز **حســن آغـا الباكير الأتاسـي** كزعيم شعبي عســكري، وأهمية هذا الحدث بالنسبة للمبحث الحالي هو التفاعل المميز لأعيان **آل الأتاسي** والذي نراه للمرة الأولى مع هذا النوع من القضايا، ومن محور آخر فإن ظهور شــخصية قيادية أخرى من العائلة لا تحمل أي صفة أو منصب رســمي، هو نقطة تحول هامة في تاريخ الأســرة والتاريخ الاجتماعي لمدينة حمــص، إذ أن ثقــل العائــلات المحلّية بحمــص أصبح يعتمد على النفــوذ التراكمي للســلالة وقدرتها الاقتصادية، وقد لا يمكننا الجزم حول وجود النزعة العائلية لآل الأتاســي في تلـك الحادثة رغم التزامن بين القيادة المدنية والعســكرية لوجهين من وجوه الأسرة، إلا أن الأحداث التي ستأتي بعد فترة قصيرة ستظهر النزعة العائلية لآل الأتاسي بشكل جليّ وواضح.

---

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (370-371/ 2)

على ما يبدو من متابعة سياسة **آل العظم** في سورية، أنهم اعتمدوا على «بعث مصالح وموقع نخبة مدينية معيّنة ورعايتها وحمايتها»[1]، ففي دمشق نرى تحالف **إسماعيل باشا** مع **آل السفرجلاني**، شيوخ **الطريقة الخلوتية الصوفية**، ذوي النفوذ الواسع بين أهالي دمشق، كما عمد إلى المصالحة بين علماء دمشق وأتباع الطرق الصوفية[2]، أي توحيد صفوف النخبة الدينية قدر الإمكان، فالخلافات بين أركانها ستؤدي إلى اختلاف الولاءات، خصوصًا في حال ظهور منافس عسكري لآل العظم، ونرى هذا المثال واضحًا في حمص كما ورد سابقًا، في تحالف **إبراهيم آغا سويدان** مع النخبة الدينيّة المتماسكة، ثم تعرّضه لنكسة كبيرة بعد وقوف آل الأتاسي، ممثّلين بالمفتي علي، ضدّه في صفّ منافسه العسكري.

وبالعودة إلى بحث علاقة آل العظم بنخب محلّية محدّدة، بدا أن أوّل تلك النخب في حمص كانوا **آل سويدان** الممثّلين بزعيمهم **سليمان آغا**، وسوف نلحظ، ولو أن كاتب اليوميات أورد تلك الفكرة بشكل سريع، نوعًا من التفاهم بين **إسماعيل آغا العظم وسليمان آغا سويدان**، ممثل النخبة المحلّية في حمص[3]، مع تعذّر متابعة مسار تلك العلاقة لعدم وجود معلومات أو مصادر عن الفترة التي تبعت انتهاء **يوميات المكّي**، لكننا سنشهد لاحقًا، صعود أسرة عربية جديدة على الساحة السياسية، هي آل الجندي، الذين سيكونون الذراع الأقوى لآل العظم في حمص، وسيأخذون فيما بعد مسارًا مستقلًا بعد ضعف نفوذ آل العظم نتيجة لظهور أحمد باشا الجزار وما تبع تلك الفترة من أحداث.

يمكن وصف **آل الجندي** في بداياتهم بوصف السلالة العسكرية[4] المحلّية، ظهروا بدايةً كآغاوات في المعرّة، موطن **آل العظم**، ويبدو أن ذلك كان عاملًا قويًا كي

---

1 شيلشر، 48

2 المصدر السابق، 44-45

3 المكي، جمادى الثانية 1130هـ: «وفيه عزلإبراهيم آغا [أشرنا له باسم: **الضابط ابراهيم**، للتفريق بينه وبينإبراهيم آغا سويدان، وهو على ما يظهر حليف وذراع لاسماعيل آغا العظم] وراح إلى الشام، مع سلامة الله، وحكم سليمان آغا ابنإبراهيم آغا [سويدان]...»، وهو ما يشير إلى انتقال سلس في حكم حمص. ولا يبدو أن كلمة عزل جاءت بمعنى سلبي هنا، فقد أتمّ إبراهيم آغا متسلّم حمص مهمّته في كسر شوكة العرب والتركمان ودفع بلائهم عن حمص على أتمّ وجه، وترافق ذلك مع دعم اقتصادي لإسماعيل آغا العظم.

4 أو شبه عسكرية، كما فضّلت ن.شيلشر تسمية تلك الفئة.

يدعموا نفوذ **آل الجندي** في المنطقة، ولكن ما يميّز آل الجندي هو انتسابهم لآل بيت الرسول من جهة عمّه العبّاس، فأضفى عليهم ذلك هالةً ذات بعد روحي، في عيون العامّة على الأقل، وخوطب آغاواتهم بلقب «**السيّد**»، وأُلحق لقب «**العبّاسي**» بهم، واشتغل بعضهم في العلم بشكل جدّي، فمدّوا نفوذهم نحو شريحة العلماء الدارسين وأخذوا مكانهم ضمن النخبة الدينيّة في المنطقة، فتولّوا منصب المفتي في موطنهم الأصلي المعرّة[1]، وزاحموا **آل الأتاسي** و**آل السباعي** على منصب الإفتاء في حمص، المنصب الروحي الأعلى والمنصب السياسي-المدني-المحلّي الأهمّ في المدينة.

إن أول ظهور ملحوظ لآل الجندي كان عبر زعيمهم **السيد محمد بن أحمد الجندي**، الذي تسلّم حكم **قلعة تلبيسة**، الواقعة بين حمص وحماة على طريق الحج، بتوصية مباشرة من والي الشام وأمير الحج **أسعد باشا العظم** عام 1745م، وقد وصفه الأخير في تذكرته المرفوعة إلى الإدارة المركزية العثمانية في اسطنبول بأنه «من أصحاب التجربة ومن أهل الالتزام الديني والاستقامة، وأنه من المؤهلين والمستعدين للإغارة على العدوّ [قطّاع الطرق البدو العربان والتركمان]، ولديه القدرة والاستقامة في مجال خدمة الدولة»[2]، وتولّى لاحقًا حكم حمص في ظلّ حاكمية آل العظم، فعمل على ترسيخ ثقله في حمص عبر الاستثمارات الاقتصادية، فتوجّه إلى تدعيم الطرق المائية لتصل إلى المنشآت العامة ضمن المدينة، وأنشأ **وقف بني الجندي** (1170هـ/ 1757م) على ذرّيته، وقسم منه للأعمال الخيريّة[3]، وخلفه في حكم قلعة تلبيسة **ابنه عبدالرزاق** آغا[4] (وفاته: 1189هـ/ 1770م)، الذي اشتغل كذلك بالشعر، مما وضعه في موقع قريب للغاية من النخبة الدينيّة، وحصل في زمانه زواج سياسي مع آل العظم، أدّى إلى تقوية أكبر للعلاقات بين الأسرتين

---

1 للإستزادة: الجندي، محمد سليم، تاريخ معرة النعمان، الجزء الأول. باب: ما تعاقب عليها [المعرة] من الحوادث والكوارث، وما حدث فيها إلى عهد جلاء الترك عنها.

2 BOA, C..ZB..15 /729

3 الجندي، أدهم، تحفة الزمن بترتيب تراجم أعلام الأدب والفن، الطبعة الأولى- دار المقتبس، دمشق (2015)، (172/3)

الجندي، محمد سليم، تاريخ معرة النعمان، [حقّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه: عمر رضا كحّالة]، منشورات وزارة الثقافة السورية، الطبعة الثانية، دمشق (1994)، (335/2)

4 انظر ترجمته: المرادي، (11/3)

المتحالفتين[1]، وبعد مقتله في معركة خاضها تحت لواء حاكم حمص عبدالرحيم آغا العظم مع البدو الموالي،، برز من بعده أخوه خالد آغا، الذي تسلّم **قلعة تلبيسة** بعد أن فشل بضبطها مسعود بك ابن الصدر الأعظم سعيد باشا[2]، ثم تسلّمها **عثمان آغا بن عبدالرزاق آغا الجندي**[3] (وفاته: 1216هـ/ 1801م)، الذي حكم حمص بعد عمّه **خالد آغا**، إلا أن ثورة شعبية أطاحت به عام 1798م، ونصّبت بدلاً منه حاكمًا من **آل الجندلي**، الأشراف كذلك، فتوجّه إلى المعرّة ثم إلى دمشق، واستحصل على الدعم العسكري الرسمي من الإدارة المحلّية فيها، الممثّلة بمقام الولاية، وعاد إلى حمص فأخذها بالقوة بعد حصارها عام 1801م[4].

وكانت بدايات القرن التاسع عشر مؤذنة بزوال نفوذ **آل العظم**، الداعمين الأوائل لأغوات **آل الجندي**، فسلكت الأسرة مسارًا مستقلاً، كانت من مظاهره الأخيرة النزاع على المستوى العسكري والديني مع **آل الأتاسي**، والذي انتهى بشكل مفجع على المستوى العسكري بالنسبة للطرفين، وغلب آل الأتاسي على المستوى الديني كونه مجالهم الرئيسي، وكان ذلك قبل فترة وجيزة من **الاجتياح المصري لسورية** عام 1831م بقيادة **إبراهيم باشا** بن **محمد علي باشا** والي مصر، والذي قلب الموازين

1 اهتمّ آل العظم بالتزاوج مع أسر الأشراف والأسر المرتبطة بها. فبالإضافة إلى التزاوج مع آل الجندي، تزوج إسماعيل باشا العظم من آل الحراكي الأشراف، وتزوج أخوه سليمان باشا العظم من آل الكيلاني الأشراف شيوخ الطريقة القادرية. شيلشر.

2 المرادي، (16/3)

3 انظر ترجمته: الجندي، ادهم، (184/3)

4 الجندي، محمد سليم، 336.

وجرى الاستدلال على مسار العملية العسكرية التي قادها عثمان آغا الجندي من خلال القصيدة التي كتبها ابن عمّه، الشاعر أمين الجندي، ومطلعها:

اللّيثُ يُعرَف بأسُهُ وثباتُهُ... إن أبطأت أو أسرَعَت وثباتهُ

وذكر فيها عن توجّه عثمان آغا إلى المعرّة:

أفضى رواحلَه إلى وادي الحمى... فاستقبلتهُ كُماتُه وحُماتُه

ثم ذكر توجّهه إلى دمشق واستحصاله على دعم الإدارة المحلية العثمانية:

«من بعد ذلك سَرَى لمعهد جُلِّق... فتهلّلت فرحًا به وَجَناتُهُ

وتحرّكت هممُ الوزير كما جَرَت... في مثلها مع من بغى عاداتُهُ

فتجهّزت لقتالهم بعساكر... حجبت سنا شمس الضحى راياتُهُ»

وجُلّق هو اسم من أسماء دمشق، والوزير المقصود هو الوالي. ثم ذكر حصار حمص وأخذها بالقوة وفرار المتسلّم من آل الجندلي:

«حتى ارتَمَت حمصٌ بنار حصارِه... واستمطرتها بالرصاصِ رُماتُهُ

وهناك للشهباء ولّى جندلٌ... يعدو وولّت خلفه خَذَلاتُهُ»

والأنظمة في المنطقة السورية، وأدخل إليها التشريعات اللادينية الحديثة وأسسّ أول مجالس محلّية، وبعد إعلان القوانين والتشريعات العثمانية (التنظيمات) في منتصف القرن التاسع عشر سيأخذ آل الجندي مكانهم ضمن الجهاز الإداري والبيروقراطي في حمص بشكل طبيعي لثقل أسرتهم على المستوى السياسي والاجتماعي في المدينة، ولعلّ أبرزهم **عبدالرحمن آغا الجندي** الذي وجّهت إليه الدولة العثمانية النيشان المجيدي من الدرجة الثالثة مكافأةً له على نشاطه الاقتصادي أثناء تواجده في مجلس إدارة قضاء حمص عام 1306هـ/ 1888م[1]، وسيتسلّم آخرون منصب القائمقام لعدة أقضية في سورية الطبيعية، وستخرّج الأسرة في وقت لاحق أحد أهم المناضلين السياسيين العرب؛ **الطبيب عزّت الجندي**.

وهكذا نرى أن **آل الجندي** قد كانوا نموذجًا أكثر تطورًا من **آل سويدان**، فقد حافظوا على الاستمراريّة على مستوى الحكم الإداري- العسكري، سواء لقلعة تلبيسة، التي اكتسبت أهمية كبيرة في عهدهم، أو على مستوى مدينة حمص، كما أظهروا الولاء الكامل للدولة والسلطان بانضوائهم تحت لواء **آل العظم** ومصاهرتهم إيّاهم، وتأمين مصالح الدولة عبر حماية طريق الحج/ الطريق الدولي وإخضاع القبائل البدوية المتمرّدة، ثم إنّهم ثبّتوا أقدامهم في حمص بجدّية أكبر من أسلافهم آل سويدان، عبر توظيف أموالهم داخل المدينة القديمة وأسواقها ومنشآتها، ويشكّل إنشاء **وقف بني الجندي** خطوة هامة جدًا في ذلك المسار، فهو يضمن الاستقرار الاقتصادي لأبناء الأسرة، الذي كانوا في الأصل من المتنفّذين على المستوى الزراعي، فظلّ لقب **الآغا**، أي المحصّل، ملازمًا لأعيانهم حتى نهاية العهد العثماني، وترافقت تلك القوة الاقتصادية مع ولوجهم في ذات الوقت داخل الفئة الدينية، أولا لنسبهم العباسي، وثانيًا لاهتمامهم واشتغالهم بالعلم والأدب بشكل جدّي وتخصّصي، وكذلك عبر منصب الإفتاء، الذي تسلّموه في المعرّة، ولاحقًا في حمص، ثم دمشق، وهو ما وسّع جبهات المنافسة على المستوى العسكري والديني، وربّما من السليم القول بأن تلك الجبهات توحّدت في جبهة واحدة بحمص أثناء نزاعهم مع **آل الأتاسي** على الزعامة المحلّية، وربّما سنتمكن في حال ظهور مصادر جديدة في قادم الأيام، من دراسة العلاقات التي تبلوَرَت بين آل الجندي وأعيان حمص المدنيين في تلك الفترة، بالإضافة إلى تأثيرها على عمق النسيج الإجتماعي الحمصي عن طريق الزواج والمصاهرة.

---

1 BOA, DH.MKT. 1567/70

3.4.1: النزاع بين آل الجندي وآل الأتاسي على المستوى العسكري والإداري في حمص (1829-1831م)

أخـذ هذا النزاع مكانه في حمص ضمن فترة 1829-1830م، أي قبل سـنة ونصف تقريبًا من الاجتياح المصري لسورية، وبعد ثلاث سنوات من ثورة أهالي حمص على المتسـلّم **محمد آغا خير الله** التي انتهت بقتله على يد الأهالي بعد أن أخذوا فتوى المفتي **عبدالستار الأتاسي**، وذلك بسبب فرضه ضريبة إضافية على أهل المدينة في ظل الأزمة الاقتصادية التي سـبق شرحها، وقد برز حينها **حسن آغا باكير الأتاسي** كشـخصية قيادية عسـكرية نظّمت ثورة الأهالي ومقاومتهم ضد القوات المحاصرة للمدينة، وبعد عزل **والي الشام صالح باشا** وانسحاب القوات العسكرية من محيط حمص، جلس حسن آغا باكير الأتاسي متسلمًا لحمص خمسة أشهر، صدر خلالها فرمان سلطاني بإبطال ضريبة الفروة التي فرضها المتسلم المقتول، وتسلّم من بعده حكـم حمـص «عمر أفنـدي التركماني»، الذي عامـل الأهالي «بالرفـق والتواضع، فأحبوه وأكرموه وأدّوا له ما طلبته منهم الحكومة على أقساط»[1].

لكن عام 1829م شـهد تعيين حسـين آغا الجندي متسلمًا لحمص، ورفض الأهالي هذا التعيين، فحوصرت المدينة وأتى الآغا الجندي بقوات كبيرة اشتبكت مع الأهالي في 17 تشـرين الأول 1829م، واسـتمر الحصار ما يقارب 20 يومًا، حتى استسلمت المدينة بعد وصول **عثمان باشا** ومعه قوات عسـكرية غير نظامية، وفُرضت بعدها علـى المدينـة ضريبـة نقدية هائلة مقدارها 350 كيسًـا، مما أوقـع الأهالي بضيق شديد[2]، وهذا الحدث كان مقدمة للنزاع بين **آل الأتاسي** و**آل الجندي**، كون بطش الآغـا الجنـدي وداعميه أثار نقمة الأهالـي عليه، وهيّأ الأرضيـة الخصبة لحركة مناهضة يقودها رؤساء الأسرة بنزعة عائلية واضحة.

شـهدت الأشـهر اللاحقة وقوع مناظرة بين المتسلّم **حسـين آغا الجندي** وأحد أعيان حمص والأسـرة الأتاسـية في ذلك الوقت؛ أحمد بن عبدالعزيز الأتاسـي، وبلغ ذلك مسـامع ابن عمه سـليم آغا الباكير الأتاسي -أخو **حسـن آغا** المذكور سابقًا-، فنقم

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (371/ 2)

2 المصدر السابق.

عليه وأخذ يتحيّن الفرص للثأر منه[1]، وهي أولى الإشارات إلى النزعة العائلية، وقد زاد الأمر سوءًا عزل **سعيد بن عبدالستار الأتاسي** عن منصب الإفتاء الذي تسلّمه بعد وفاة أبيه، وتعيين الشيخ **محمد بن عبد الوهاب الجندي**[2] (وفاته: 1845م) بدلًا عنه[3]، وهذا ما جعل السلطة الإدارية- العسكرية والمدنية- الدينية بيد **آل الجندي**، وبدعم السلطة المحلّية في دمشق، وبالتأكيد شكّل ذلك تهديدًا كبيرًا لنفوذ **آل الأتاسي** في المدينة بعد عزلهم عن منصبهم المتوارث منذ مئات السنين، وبقائهم تحت سلطة متسلّم حمص من **آل الجندي**، كل تلك العوامل، إضافة إلى الغضب الشعبي من المتسلّم ونقمتهم عليه، سيدفع سليم آغا الباكير الأتاسي[4] إلى انتهاز تلك الظروف، حيث أمّن دعمًا من **أقاربه** آل الدندشي، القبيلة ذات النفوذ الكبير في المنطقة الجبلية غرب حمص وصولًا إلى عكار، التي يحكمها زوج عمّته من آل الدندشي كذلك، فطلب دعم **عبدالله** حمود آغا الدندشي، الذي أمدّه بما يقارب سبعين فارسًا، وجلب معه فرمانًا سلطانيًا مزورًا أظهره لحامية المدينة وأدّعى أنه فرمان ينصّ على تعيينه متسلمًا لحمص، فصدّقه عناصر الحامية وانضموا إلى قواته، ثم توجّه مع أخيه حسن آغا الباكير[5] إلى منزل المتسلّم **حسين آغا الجندي** قبل طلوع الفجر، فداهم بيته وقبض عليه وقتله حرقًا بالنار، كما صادر جميع ممتلكاته، وزجّ بالقاضي والمفتي من آل الجندي والنقيب وقادة العسكر المحلّيين في السجن، وما إن علم **عثمان باشا** والي الشام بذلك حتى أرسل إليه قوة عسكرية بقيادة **فرج آغا** متصرف حماة، فحاصرت المدينة عدة أيام، «ولما أزهق الحصار نفس **سليم آغا**، أمر رجاله أن يحموا ظهره، وخرج من أحد الأبواب [المدينة] شاهرًا سيفه، فاخترق صف الجند

---

1 المصدر السابق.

2 انظر ترجمته: الجندي، أدهم، 257

3 BOA, HAT, 365

4 نسبه العديد من المؤرخين نقلًا عن بعضهم إلى الدنادشة، واعتبرته الإدارة المركزية دندشيًا في بعض تقاريرها، وهذا بسبب القرابة بينه وبينهم، واعتبرته تقارير أخرى حمصيًا، إلا أن الخوري أسعد- تاريخ حمص، أشار إلى أنه ابن عم أحمد عبدالعزيز [الأتاسي]، وهو ثابت في شجرة العائلة، كما تسلّم حفيده سليم آغا بن محمد آغا؛ إدارة الأيتام في المحكمة الشرعية بحمص عام 1899م (سالنامه ولاية سورية 1319هـ، 215) وأحفاده في حمص يحملون لقب «الباكير» حتى اليوم، وهو فرع من فروع آل الأتاسي، نسبةً لجدهم باكير الأتاسي، شقيق قاضي ومفتي حمص علي بن حسن الأتاسي الذي ذكر في فترة البحث السابقة.

5 ومعهم ابن عمه حسن بن صالح بن السيد سليمان الأتاسي، حسب: الأتاسي، باسل، بغية الناسي، مادة: حاكم حمص الشاعر السيد سليم آغا بن باكير الثاني بن عبدالعزيز بن عثمان بن باكير الأول الأتاسي.

المرابط عند ذلك الباب، والذين أدهشتهم جرأته»، ثم لاذ بأقربائه **الدنادشة** غربي حمص، وبعدها فرّ إلى حلب، فأمسكته القوات العثمانية وأعدمته في حمص صلبًا، وكان ذلك في عام 1831م* .

ومن اللافت ما أورده تقرير والي الشام حول مفتي حمص **محمد الجندي**، وعن كونه محراكًا للفتنة ومثيرًا للقلاقل في حمص، رغم كونه عالمًا فاضلًا، حسب وصف الوالي، وأن الأهالي لن ينعموا بالرفاه والراحة ما دام في منصب الإفتاء، وبناءً على ذلك فقد قرر اصطحابه معه إلى دمشق، وتعيين مفتي حمص السابق **سعيد بن عبدالستار الأتاسي** في مقام وكالة الإفتاء، ريثما يأتيه منشور التعيين من العاصمة ليعود إلى منصبه بشكل رسمي

وهكذا فقد انتهى النزاع بين **آل الجندي** و**آل الأتاسي** حول منصبي المتسلّم والمفتي بمقتل المتنازعين على منصب المتسلّم، واستعادة آل الأتاسي لمنصب أجدادهم، ولا يمكن إلا والتأكيد على دور النزعة العائلية في هذا النزاع، الذي وردت عدة مواضع تشير إليه، فقد ذُكر أنه تفاقم بعد مناظرة بين المتسلّم من آل الجندي وأحمد عبدالعزيز الأتاسي أحد أعيان حمص، مما أدى إلى نقمة ابن عم الأخير على المتسلّم واتخاذها حجة لخلعه، وكذلك كون اقتحام المدينة ومداهمتها من قِبل **سليم آغا الباكير الأتاسي** كانت برفقة أخيه **حسن آغا**، الذي كانت له سابقة في الصراع العسكري مع القوّات النظامية في المدينة ضمن الثورة التي لعب فيها **عبدالستار الأتاسي** دورًا هامًا، وفي مصدر آخر: كان معهم ابن عمهم من فرع **السيد سليمان**.

وكذلك فإن الإشارة إلى المفتي **محمد الجندي** بأنه مثير للفتن والقلاقل، ضمن فترة حكم قريبه **حسين آغا الجندي**، تشير إلى تعاون أو تفاهم بين الاثنين، وربما هذا ما دفع **سليم آغا الباكير** إلى زجّ المفتي وزمرته في السجن بعد سيطرته على المدينة، ورغم أن تأثير النخبة العلمية من آل الأتاسي لا تبدو واضحة تمامًا في ظل النزاع الأخير، إلا أن عودة **سعيد الأتاسي** إلى منصب الإفتاء بعد كل ما حدث قد

---

1 BOA, HAT, 567/27804
BOA, HAT20166/365 ,

أسعد، منير- الخوري عيسى، (372-371/ 2)

*تتحدث الوثيقة رقم: BOA, HAT, 462/ 22632

عن تنقّله بين جبل الدروز جنوب سورية، والتجائه إلى قبائل عنزة وشيخها «حوران بن مهيد»، ومن ثم توجّهه إلى حلب ونزوله عن بيت نقيب الأشراف.

2 BOA, HAT, 365/20166

تكون إشـارة إلى تنسـيق بين أعيان آل الأتاسي، لكن مما لا شك فيه أن آل الأتاسي بنخبتهـم العلمية المدنية، وبحكـم جذورهم ونفوذهم في المدينة، قد ضمنوا القاعدة الشعبية التي نبذت المتسلّم من آل الجندي منذ البداية ونقمت فيما بعد عليه بسبب قسـوته والضرائب الكبيرة التي فُرضت على المدينة بعهده، كما سـوّق آل الأتاسـي أنفسـهم على كونهم ضامنًا للسلم الأهلي، بسـبب تلك القاعدة الشعبية، كما نتبيّن من تقرير والي الشـام، الذي خلص إلى إعادة منصب الإفتاء إلى آل الأتاسي لعودة الهدوء إلى المدينة بعد الأحداث الدامية.

ورغـم أن تلك الحادثة القاسـية أدّت إلى عدم حـدوث أي زواج أو مصاهرة بين آل الأتاسـي وآل الجندي لفترة طويلة، إلا أن التغييرات في النظام السياسـي العثماني أدّت إلـى تخفيـف حدّيـة التوتر بين العائلتين مـع الزمن، فعلى سـبيل المثال درس **حافظ أفندي بن عبدالرحمن آغا الجندي** لدى الشيخ **محمد المحمود الأتاسي** في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد تسلّم **حافظ أفندي** المذكور إفتاء حمص بعد عزل مفتيها **خالد الأتاسي** ما بين عامي 1301-1305هـ/ 1884- 1888م، إلى أن تسلّم المنصب **خالد الأتاسي** مرة أخرى[1].

وقـد جاءت حملـة **إبراهيم باشـا** بن **محمد علي باشـا** والي مصر بعد عدة أشـهر لتسيطر على سورية لمدة 9 سنوات (1831-1840م)، وتبعتها حركات الإصلاح التي سار بها السلطان العثماني **عبدالمجيد الأول**، متمّمًا ما بدأه والده **السلطان محمود الثاني**، وسـلفه **السـلطان سـليم الثالـث**، ويُعلن **فرمـان التنظيمـات الخيرية** الذي أعلن بدأ مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العثمانية.

ورغم انعدام المصادر عن مرحلة الحكم المصري بحمص، إلا أن المؤكد هو بقاء **سعيد الأتاسي** في منصب الإفتاء إلى أن عُزل عنه في خمسينيات القرن التاسع عشر بعد أن بقي فيه 25 سنة، وتسلّمه من بعده أخوه؛ **محمد بن عبدالستار الأتاسي**، الذي سيبقى في المنصب إلى نهاية حياته مدة 30 سنة، ليخلفه من بعده ابنه **خالد الأتاسي**[2].

---

1 صحيفة «حمص»، السنة الثالثة، 278

2 الأتاسـي، باسـل، المادة: «مفتي حمص العلامة الشـاعر المحدث المحقق محمد سعيد أفندي بن المفتي عبد الستار أفندي ابن المفتي برهان الدين إبراهيم أفندي الأتاسي»، عن تذكرة أبو السعود بن عبد اللطيف الأتاسي.

4.6 العلاقات المباشرة مع قصر السلطنة:

4.6.1 العلاقة مع آغا دار السعادة:

استطاع المفتي عبدالستار، بحكم قوة السلالة التي ينتمي إليها، منصب الإفتاء، والنفوذ الاجتماعي والاقتصادي في حمص، من تكوين علاقات مباشرة مع **قصر السلطنة العلّية** طوب قابو/ توب كابي (Topkapı Sarayı)، عبر علاقة متينة مع **آغا دار السعادة**، الشخصية الإدارية الأولى في القصر السلطاني، والذي كان يشغل منصبه في تلك الفترة أوزون عبدالله آغا [1]، وذلك حسب الرسالة المحفوظة ضمن أوراق **قصر طوب كابي السلطاني- الأرشيف العثماني (BOA)**، والمكتوبة بخطّ يدّ **المفتي عبدالستار الأتاسي** والمُرسلة إلى **آغا دار السعادة** بتاريخ 27 ربيع الأول 1242هـ/ 17 تشرين الاول 1826م.

1 BOA, TS.MA.e.21/8

وثيقة رقم 11:
رسالة **المفتي عبد الستار الأتاسي** إلى آغا قصر السلطنة عبد الله أوزون آغا.

سعادة البدر الأفخم الذي أشرقت دولته في سماء الكمال وازدهرت بالفضائل، وفاق بأنواره الساطعة وأياديه الحاتمية على سائر البدور الأوائل، من اختصه المولى سبحانه وتعالى بأن جعل طالعه سعيدًا مشرقًا في بروج النصر والظفر، وآراءه سديدة بها الخير العظيم المزدهر، أعني به كثير اللطف والمراحم، باسم الثغر والمكارم، سني الشيم أسديّ الهمم، غوث الأمم مولي النعم ولي نعمتم أفندم سلطانم[1] [سيدي ووليّ نعمتي سلطاني] أدام الله تعالى دولته السعيدة مشرقة الظهور وأيامه السنيّة دائمًا تزهو في مظاهر العز والحبور، مشمولة بمزيد التقرب والقبول والعون الربّاني والمدد السبحاني بحرمة الصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلّم، أكمل مبعوث وأشرف رسول، وعلى آله وصحبه الغرّ الأماجيد الفحول، آمين آمين يا رب العالمين. عني لثم أذياله العلية وراحاته الفياضة السنيّة وأداء ما يليق بحضرته الزكية من التحايا الممزوجة بالتوقير والاحترام، ورفع أكفّ الضراعة والابتهال إلى المولى سبحانه وتعالى الملك الجليل العلّام بدوام دولته السعيدة وطول حياته ودوام نفود أمره السامي وباهراياته بطيب أقواته أعرض لسدة مراحمه وعواطفه أني بينما قائم بوظائف الدعا(ء) ليلًا ونهارًا خصوصًا عقب الدروس الشريفة، وفي مواطن الإجابة إذ في أسنى طالع سعيد تشرفت بوصول قائمتكم السعيدة السنيّة الصادرة من عواطف مراحكم الزكيّة فتلقيتها بالاجلال والتقبيل ومزيد التوقير والتبجيل، وعند اطلاعي على مضمونها الشريف حصل لي غاية جبر الخاطر، ثم إني في الحال رهنت أكف الشراعة والابتهال للمولى سبحانه وتعالى وتوسّلت إليه بحبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم أن يديم أيامكم ودولتكم ويحفظ وجودكم الشريف من سائر الأكدار والأخطار، ثم ما نطق به فحواها الشريف من أمركم العالي بإرسال قدر بزر بطيخ جبس أخضر من بزر قرية الرستن، حيث أن البرز

1 رُفعت كلمة «سلطانم» إلى ما فوق السطور تعظيمًا واحترامًا لمكانة المخاطب، حسب العرف القلمي العثماني.

الذي أرسلته سابقًا خرج بطيخه صغير، فصار أمركم العالي قرين إذعاني، وفي الحال بادرت بالامتثال وأرسلت واحدًا مخصوصًا إلى القرية المذكورة حتى انتخب هذه الحصة الواصلة لعتبة سعادتكم بزر عال بالغ أعلا وأحسن ما يوجد مقفور انه يصير بطيخها كبيرًا في تلك القرية، فإن شا(ء) اللّه تعالى أيضًا يخرج كبيرًا وتأكلوا منه بالهنا والسرور والعز والحبور، وإني أرجو من سعادتكم دوامي تحت الأنظار الشريفة الإكسيرية، ودوام تشريفي بمشرفاتكم السنية بما يقتضي من الخدم، وإني إن شا(ء)اللّه تعالى لا أفتر عن الدعاء لسعادتكم وداع على طول المدا بدوام هذه الدولة العليّة ودوام دولتكم. أسأل اللّه تعالى الكَريم الحنّان المنّان بحرمة حبيبه سيد ولد عدنان أن يحفظ هذه الدولة العليّة ما تسلسل الزمان، ويمدّها بالنصر والظفر ومزيد الفتح المبين، ويقطع بشوكة اقتدارها شأفة الكفرة والباغين، ويديم لها العناية والتأييد والمكانة والتشييد، ويديم أيضًا أيام دولتكم بالعيش السعيد الرغيد افندم سلطانم. في 27 را [ربيع الأول] سنة 1242

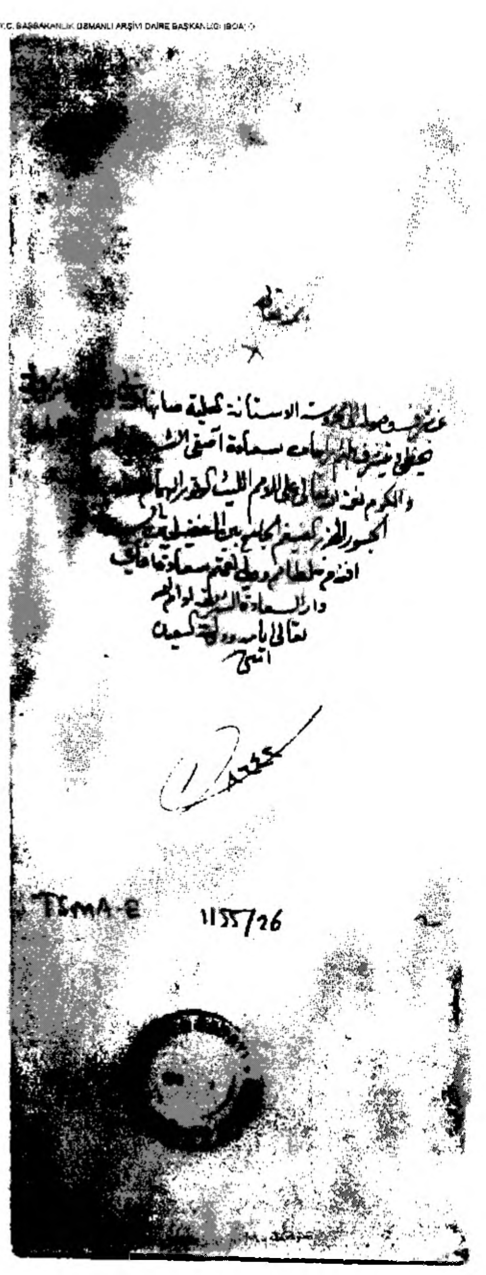
بنده [العبد]

عبدالستار المأذون بإفتاء حمص حالًا

الأرشيف العثماني: BOA, TS.MA.e.1155__/26

وثيقة رقم 12:
غلاف الرسالة:

بمنّه تعالى
غـب شــرف وصولـه إلــى
محروســة الأســتانة العليّــة
[اسـطنبول] صانها الله تعالى
وحفظها من كل بليّة
يحظى ويتشــرف بلثم راحات
ســعادة آصفــى الشــيم علي
الهمم كثير اللطف
والكرم نعمــة الله تعالى على
الأمم الليــث الوقــور الهمــام
المحترم والأسد
الجســور الهزبــر الضيغــم
الجامــع بــين الفضيلتــين
بالسيف والقلم
أفندم ســلطانم وولــي نعمتم
سعادة آغاي
دارة الســعادة الشــريفة ادام
الله
تعالى أيامه ودولته السعيدة
آمين



TSMA.E.1155

إن هذه المراسلة بين **المفتي عبدالستار الأتاسي**، وآغا دار السعادة **أوزون عبدالله آغا**، تكشف لنا عن علاقة بين الشخصيتين، تكشف لنا هذه الرسالة عن جانب واحد من جوانبها، وهو تأمين بذور البطيخ من **قرية الرستن** شمال حمص، لزراعتها وتأمين احتياجات قصر السلطنة من هذه الفاكهة، كما يتوضّح لنا أن هذه ليست المراسلة الأولى بين الشخصيتين، فهناك حديث عن طلب سابق، وهو البذور التي لم تكن موافقة للمواصفات المطلوبة، كما أن المرجّح أن طلبات ثانوية كبزر البطيخ، لا بد لها من بدايات جدّية أكثر، خصوصًا مع قامة المفتي المحترمة لدى مختلف رجال الدولة، وهو ما يقودنا إلى الاعتقاد أن هذه المراسلة هي جزء من مراسلات عديدة حدثت بين الطرفين، ويبدو أن المفتي عبدالستار قد استطاع الاستفادة من تلك العلاقة بشكل باهر، وذلك بزواج ابنه **سعيد** -المفتي لاحقًا- من إحدى نساء القصر السلطاني، والمنطق يشير إلى أن ذلك الزواج حصل ضمن سياق العلاقات مع البلاط السلطاني.

[illegible]

تشير الحجج الشرعية الرسمية التي بين أيدينا، والمصدّقة من الإدارة المحلّية العثمانية في حمص، إلى مصاهرة بين **آل الأتاسي** والبلاط السلطاني، عبر الزواج الذي حصل بين **سعيد الأتاسي** (وفاته: 1860م)[1]* بن المفتي عبد الستار، وبين **خديجة بنت مصطفى راقم** (وفاته: 1826م)، مجدّد فن الخط العربي وأحد أهم أسمائه على مدار التاريخ، وهو المقرّب من **السلطان محمود الثاني** وأستاذه في الخط العربي، وقد زوّجه السلطان المذكور من **أمينة خانم**، إحدى نساء البلاط السلطاني[2].

1 «الشيخ محمد سعيد أفندي بن الشيخ عبد الستار بن الشيخ إبراهيم الأتاسي الحنفي مفتي مدينة حمص الشامية، عالم لا يُبارى، وفاضل في ميدان الفضائل لا يُجارى، ولد سنة أربع عشرة بعد المائتين والألف (1214هـ/ 1798م) ونشأ في حجر والده المرقوم، فأخذ عنه أكثر المتداول من الكتب والفنون، إلى أن صار كعبة المسائل وبغية المقاصد والوسائل، نافذ القول، قوي القوة بالقوي المتين والحول. وكان رحمه الله مهابًا جسورًا فصيح اللسان، وولي منصب الإفتاء في حمص عن أهلية واستحقاق. وله شعر أرقّ من نسيم الصبا ونثر ألطف من خلع العذار في زمن الصبا، وتحقيقات أنيقة وأبحاث رقيقة، وتقييدات علمية وتدقيقات سنية، ولم يزل مثابرًا على السلوك في منهج الفضائل، مقصودًا لحلّ مشكلات السادة الأفاضل، إلى أن وافته المنية بمن مضى، وأحلته في ساحة العفو والرضى، وذلك غرة محرم الحرام سنة ست وسبعين بعد المائتين والألف من هجرم سيد الأنام (1276هـ/ 1860م)». البيطار، 1257

* حصلت مصاهرة كذلك بين سعيد الأتاسي وآل الجندلي الأشراف، وآل القصيّر الأشراف، وآل الدقر الدمشقيين. الأتاسي، باسل، المادة: مفتي حمص محمد سعيد بن المفتي عبدالستار الأتاسي.

2 ketebe.org/sanatkar/mustafa-rakim-cfendi-671

وتشير الحجج الشرعية إلى أن **خديجة خانم بنت مصطفى راقم بن محمد**، قد أنجبت من **سعيد بن عبدالستار الأتاسي** ابنتين: **شفيقة خانم وجميلة خانم**، ومن أخيه **أمين الأتاسي** الذي تزوّجها بعد وفاة أخيه سعيد، ابنتين: **وسيلة خانم ومهدية خانم**، كما ذكرت في الحجة الشرعية أخت خديجة خانم؛ وهي **أمينة خانم**[1]، وللأختين حصة في **أوقاف السلطان محمود خان الثاني والسلطان أحمد** [الأول]، وأسهم في **مكتبة السلطان محمود الأول** عند **مسجد آيا صوفيا**، وكل تلك الحصص تم تجديدها في عهد **السلطان عبدالعزيز خان** (وفاته: 1876م) بموجب براءات سلطانية رسمية.

وثيقة رقم 13: صورة الحجة الشرعية من أوراق محكمة حمص، ومما ورد فيها:

«حمص منذ أربعة أشهر وعشرة أيام عن بناتها من صلبها الأخوات الأربعة الحاضرات المذكورات وهن **شفيقة خانم وجميلة خانم بنت السيد محمد سعيد أفندي** ابن **المرحوم الحاج عبدالستار أفندي** المومى اليه **ووسيلة خانم ومهدية خانم بنت المرحوم السيد محمد امين أفندي** ابن **المرحوم الحاج عبدالستار أفندي** المومي إليه وعن أخت شقيقه لأبوين وهي **أمينة خانم** بنت **المرحوم الحاج مصطفى أفندي راقم ابن محمد** وأنه لا وارث لها سواهن...»

1 التي يبدو أنها سُمّيت على اسم والدتها، السابق ذكرها.

وثيقة رقم 14: تتمة من الحجة الشرعية السابقة:

«... **خديجة خانم بنت المرحوم الحاج مصطفى أفندي راقم ابن محمد** ماتت في مدينة حمص منذ أربعة اشهر وعشرة أيام عن بناتها من صلبها المدعيات الأربعة الحاضرات المذكورات وهن شفيقة خانم وجميلة خانم بنتا المرحوم السيد محمد سعيد أفندي ابن المرحوم الحاج عبدالستار أفندي أتاسي زاده مفتي حمص سابق ووسيلة خانم ومهدية خانم بنتا المرحوم السيد محمد أمين أفندي ابن المرحوم الحاج **عبدالستار أفندي اتاسي زاده** المومي اليه وعن أخت شقيقة لأبوين وهي **أمينة خانم بنت الحاج مصطفى أفندي راقم ابن محمد الإسلامبولي**[1]...»

1 وصف «الاسلامبولي» هو لمصطفى راقم، وليس لوالده.

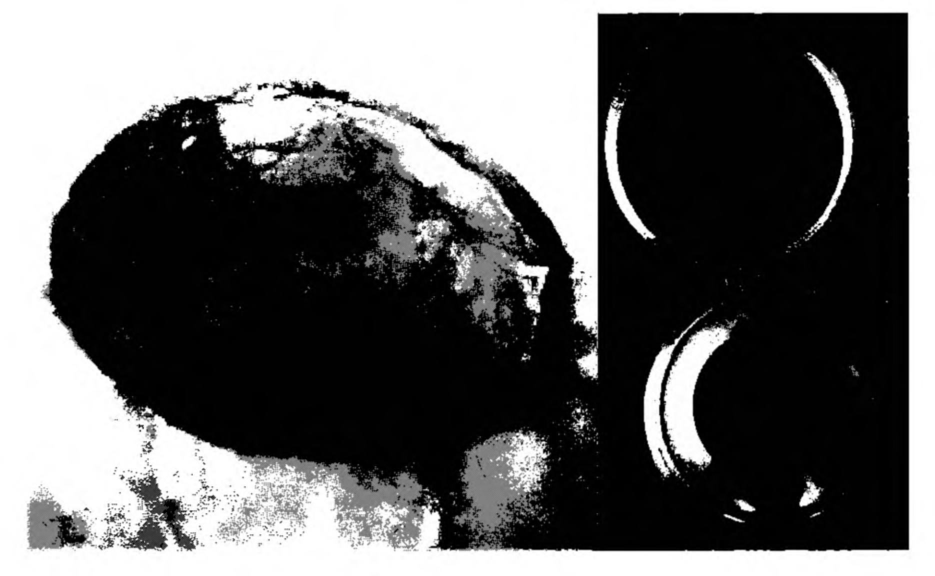
وثيقة رقم 15: تتمة من الحجة الشرعية السابقة:

«... ثم إنهن البنات الاربعة المدعيات الحاضرات المرقومات وقررن (أقررن) لدينــا بان والدتهن خديجة خانم المؤرثة المتوفايــة (المورّثة المتوفيّة) المرقومة لهــا نصف وظيفــة دعاكو من فضلة أوقاف المرحوم المبرور الســلطان محمو خــان الثانــي طاب ثــراه التي هي كاملهــا أربعماية (أربعمئــة) أقجة بموجب البرائة الشريفة تجديدًا من المرحوم المبرور السلطان عبدالعزيز خان [طاب] ثراه المؤرخة في اليوم الثاني والعشــرين من صفر الخير ســنة تسعة وسبعين ومايتــين وألــف (1279هـ) وكذلك أيضا لها نصــف وظيفة من فضلة أوقاف المرحوم المبرور المشــار إليه الســلطان محمود خان طاب ثراه التي كاملها كل يــوم ألف قجة والف؟ ومايتين (مئتــين) اقجة من حيث المجموع ألف ومايتين اقجة بموجب البراءة الشريفة تجديدا من المرحوم المبرور السلطان عبدالعزيز خــان طاب ثــراه المؤرخــة في اليوم الثاني والعشــرين من صفر الخير ســنة التسعة والسبعين ومايتين وألف...»

وثيقة رقم 16: تتمة من الحجة الشرعية السابقة، الصفحة الأخيرة:

ثم أنهن البنات الأربعة المدعيات الحاضرات المرقومات وقرين لدينا بأن والدتهن خديجــة خانم المؤرثة المتوفاية المرقومــة لها نصف وظيفة جفت من عمارة كتب خانه السلطان الغازي المغفور له محمود خان طاب ثراه الواقعة في جوار الجامع الكبير آيا صوفيا بالاستانة العلية بموجب برأه (براءة= شهادة) شريفة سلطانية تجديدًا من المرحوم المبرور السلطان عبدالعزيز خان طاب ثراه مؤرخة في اليوم الرابع عشر من صفر الخير سنة ألف ومايتين وتسعة وسبعين ولها أيضًا نصف وظيفة بير مكمل يوميه طعام من عمارة وقف السلطان أحمد غازي خان بموجب برأة شـريفة سـلطانية تجديدًا من المرحوم السلطان عبدالعزيز خان طاب ثراه مؤرخة في اليوم الرابع عشـر من صفر الخير سنة ألف ومايتين وتسعة وسبعين شركة أختها أمينة خانم المذكورة ...»

وقـد نتـج عن هذا الزواج أن انتقلت بعض مقتنيات **آل مصطفـى راقم** الوقفية، إلى **آل الأتاسي** عن طريقة الوراثة من بنت مصطفى راقم وبناتها اللواتي تزوّجهم آل الأتاسي[1]، منها **شعرة الرسول صلى الله عليه وسلم** التي يعتقد أنها انتقلت من **خديجة بنت راقم** إلـى ابنتها **جميلة خـانم** زوجة **ابراهيم أفندي الأتاسـي**، إلى ابنهما **بـدر الدين**، وذلك حتـى عـام 1998م حين سـلّمها إلى أولاد شـقيقته من **آل توكل** الحماصنة من سـكان مصر، وما زالت الشعرة لديهم إلى الآن. وقد كانت الشعرة تخرج **يوم المولد النبوي** في حمص فيتلى عليها الذكر والأدعية ضمن احتفالات المولد السنوية[2].



صورة رقم 35:
الشعرة النبوية الشريفة المتوارثة لدى آل الأتاسي.

صورة رقم 36:
طاقية اللباد المنسوبة إلى رسول الله، من موروثات آل الأتاسي في حمص.

1 توضيح باسـل حبيب الأتاسـي: أنجبت خديجة بن مصطفى راقم من المفتي سـعيد الأتاسـي: شـفيقة خانم التي تزوجهـا ابـن عمها عاكف بن أمين الأتاسـي، وجميلـة خانم التي تزوجها ابن عمه إبراهيـم أفندي بن المفتي محمد الأتاسي. وبعد وفاة سعيد الأتاسي تزوجها أخوه أمين الأتاسي، فأنجبت له وسيلة خانم التي تزوجها طاهر بن حسن بن سعيد الأتاسي، ومهدية خانم، تزوجت من خارج الأسرة السيد علي النوري، وصديقة خانم (عزباء).

2 عبر: باسل حبيب الأتاسي، عن نياز بنت إبراهيم الأتاسي.

وكذلك فقد توارث أحفاد **سعيد الأتاسي** طاقية من اللباد كان يرتديها النبي صلى الله عليه وسلّم -كما يعتقد-، ما زالت إلى اليوم لدى آل الأتاسي في حمص، وذكر أنها كانت تُخرج لنساء الحي لتسهيل الولادة تبركًا بها[1]

ومن أهم الآثار التي توارثها آل الأتاسي من أوقاف السلاطين عبر بنات **مصطفى راقم**: **مصحف «إبراهيم أفندي»**، نسبةً لكونه متوارثًا لدى أولاد وأحفاد **إبراهيم افندي الأتاسي**. وهو مصحف كامل من القطع المتوسط يعود إلى نهايات القرن الثامن عشر، من كتابة الخطاط **مصطفى بن محمد** [راقم] ، وبين أوراق المصحف سُجّل تملّك المصحف من قِبل خزندار (أمين/ أمينة الخزينة) الحرملك (قسم الحريم) بقصر السلطنة توب كابي الأوسطة «نازپرور» (Nazperver Usta) عام 1207هـ (1792م)، وفي وقت لاحق سُجّل إيقاف المصحف (وقفية) بعد تسليمه من قِبل معلّم ومربّي **مهروماه سلطان**، بنت **السلطان محمود الثاني**، وأحد آغاوات حرملك قصر السلطنة: صولاق جوهر آغا[2] إلى أستاذه **مصطفى [راقم] المدرّس بدار السلطنة العلية**، وإلى ابنه من بعده **محمد عارف أفندي القاضي**[3]، ومن بعده إلى أولاده وذريّته، ولكن وفاة عارف بن مصطفى راقم[4] جعلت المصحف ينتقل إلى وريثته من الإناث **خديجة خانم**، ومن بعدها إلى بنتها **جميلة خانم** بنت المفتي **محمد سعيد الأتاسي**، والتي تزوجت **إبراهيم أفندي الأتاسي**، فظلّ المصحف عند ورثته في حمص إلى يومنا هذا[5].

---

1 عبر: باسل حبيب الأتاسي، عن طاهر بن مرسل بن طاهر بن حسن بن سعيد الأتاسي، والذي يتواجد الأثر بحوزته اليوم.

2 أكّد لنا ذلك الخطاط الأستاذ السيد علي الرفاعي المدرس تلميذ تلميذ تلميذ تلميذ تلميذ مصطفى راقم افندي، وأشار إلى أنه من نوادر ما كتب الخطاط مصطفى راقم في نسخ المصاحف.

3 BOA, TSMA E.664

4 تم الاطلاع على كافة الأبحاث التي كتبت عن الخطاط مصطفى راقم، والتي تدّعي أنه بلا أولاد، والواقع أن احتمال الخطأ كبير في هذه المعلومة، كون سجلّات النفوس لم تكن قد استحدثت بعد. والاطلاع على الحجج الشرعية والتركات لم يكن متوفرًا ربما. وكون اسم زوجة الخطاط مصطفى راقم «أمينة» التي هي من بلاط قصر السلطنة، و ابنة مصطفى راقم المذكور في الحجة الشرعية اسمها «أمينة» كذلك، ليس من باب الصدفة.

5 ووفاته مؤكدة لوجود المصحف لدى أخواته، أي بنات راقم، بالرغم من كونه موقوفًا عليه -أي القاضي عارف افندي-

6 هو اليوم لدى ورثة المرحوم سامي بن رئيس الدولة الفريق لؤي الأتاسي بن أحمد سامي بن الشيخ إبراهيم أفندي بن المفتي محمد الأتاسي.

بو مصحف شريف شوكتلو كرامتلو مهابتلو
پادشاه عالمپناه افندمز حضرتلرينك حرم
همايون محترملرنك خزينه داري نازپرور
اوسته نك ملكي اولان
مصحف شريفدر
في غره ع سنه ١٢٠٧
م

هر كيم بو مصحف شريفي قرائت
ايليه نازپرور اوسته نك روحنه
اوچ اخلاص بر فاتحه احسان ايليه



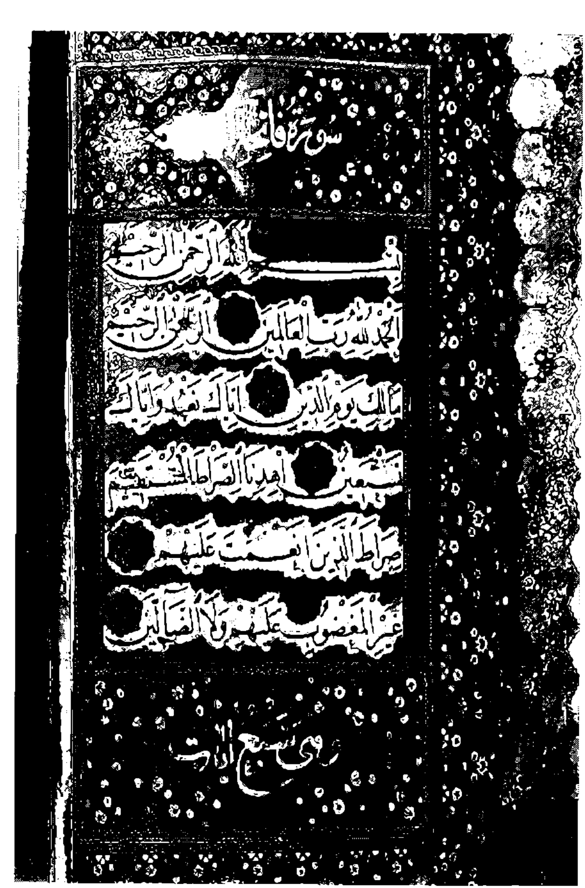
صورة رقم 37:
الصفحـــة الخارجيـــة من **مصحـف إبراهيـم أفندي**، والتـــي توضّـح ملكيته ثم وقفه، قد كتب عليها باللغة التركية العثمانية:

هذا المصحف الشــريف ملك **الأوسـطة نازپرور**، أمينة خزينة قســم حرملك الســلطان ذو الشــوكة والكرامة والمهابة بقصر السلطنة. في غرة ربيع الآخر 1207هـ (1792م).
من يقرأ من هذا المصحف، فليقرأ الفاتحة مرة وسورة الإخلاص ثلاث مرات إحسانًا إلى روح الأوسطة نازپرور.

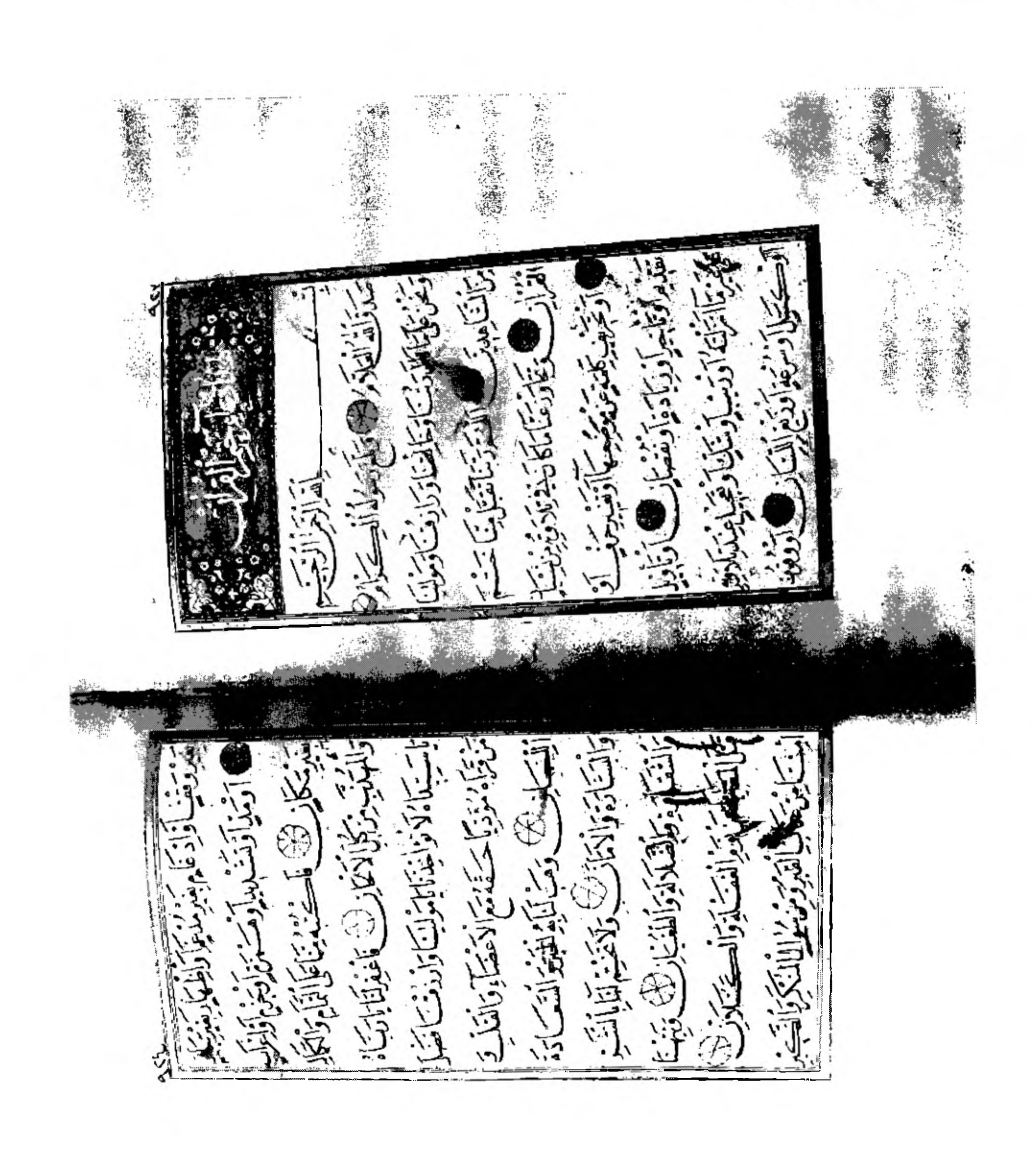
وكتـب تحتـا باللغة العربية توضيـح من **صولاق جوهر آغا** مربّـي **مهروماه سلطان**، بنت **السلطان محمود الثاني**، وأحد آغاوات حرملك القصر:

وعلى هذا الشـرط المذكور سلّمه لاله (المربّي/ Lala) جوهر آغا وسلّمه إلى شـيخه **الحاج مصطفى المدرّس** له ولأولاده وذرّيته لا يأخذ منهم ومن نسلهم ويُقـرأ ويوهب ثوابه مثل مـا ذكر، ولعنة الله تعالى عليه الذي يغيّره أو يبدله أو يأخـذ مـن أولاده أو يبيعه، وشـرط آخـر وهو أن يدعو إلى الذي سـعى: جوهـر آغـا العريف بصولاق جوهـر آغا والله الموفق والمرشـد، ورحمة الله تعالى لصاحبته ولسـاعيه. سـلّمت إلى أستاذي الحاج مصطفى المدري بدار السـلطنة السـنية العثمانية وبعده لولده محمد عـارف أفندي القاضي ومن تناسل منهما إلى يوم الدين. والله سميع عليم.

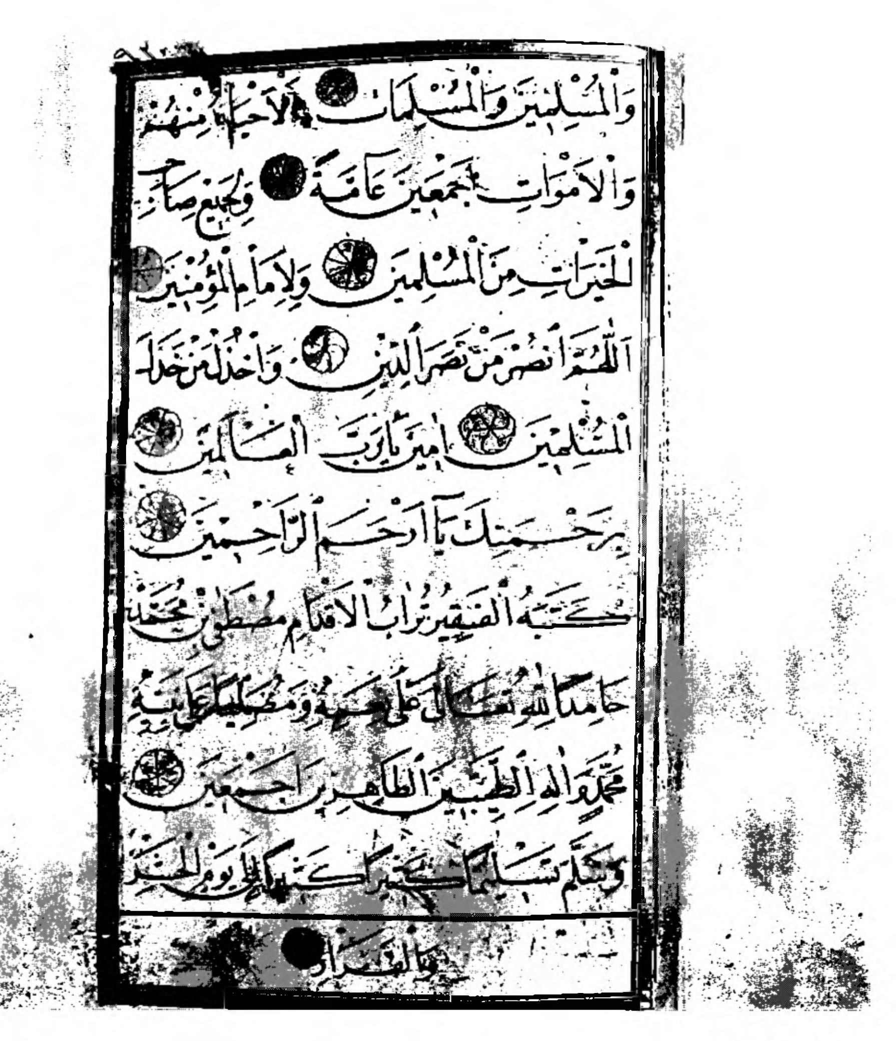
المقرّ بما فيه: **صولق جوهر** من آغاوات حرم همايون.



صورة رقم 38:
الصفحة الأولى من المصحف: سورة الفاتحة، مع الزخرفة والتذهيب العثماني الكلاسيكي.



صورة رقم 39:
من الأوراق الأخيرة للمصحف: دعاء ختم القرآن.



والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم
والأموات أجمعين عامة وجميع صاحب
الخيرات من المسلمين ولإمام المؤمنين
اللهم انصر من نصر الدين واخذل من خذل
المسلمين آمين يا رب العالمين
برحمتك يا أرحم الراحمين
كتبه الفقير تراب الأقدام مصطفى بن محمد
حامدا لله تعالى على نعمه ومصليا على نبيه
محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين
وسلم تسليما كثيرا كثيرا إلى يوم الحشر

صورة رقم 40:
الصفحة الأخيرة من المصحف، وفيها: «كتبه الفقير تراب الأقدام مصطفى بن محمد [1]، حامداً الله تعالى على نعمه..»

1 وهو مجدد فن الخط العربي مصطفى راقم بن محمد الإسلامبولي الوارد ذكره في الحجج الشرعية السابقة.

نستطيع من خلال الوثائق المتوفّرة عن هذا المبحث، ذكر ملاحظتين بخصوص المفتي عبدالستار، الأولى هي شهرته الواسعة في العلم التخصّصي على مستوى المنطقة السورية، والثانية هي علاقاته الواسعة مع مختلف الشخصيات على المستوى العلمي والثقافي والسياسي.

فقد كان له تأثير كبير من الناحية العلمية ضمن المدينة، بحكم منصب الإفتاء ووظيفة التدريس في المدرسة النوريّة الملحقة بالمسجد النوري الكبير، وكان من أهمّ تلاميذه **الشيخ سليم صافي**[1] (وفاته: 1881م)، وأهمّهم **شاعر الشام أمين الجندي**[2] (وفاته: 1256هـ/ 1840م).

وصفه معاصره **الشيخ محمد أمين عابدين**[3] (وفاته:1252هـ/ 1842م) بأنه «علامة عصره، ويتيمة دهره، ذو الفضل الظاهر، والذكاء الباهر، والعلوم الغزيرة، والمزايا الشهيرة، الشيخ عبدالستار أفندي الأتاسي، مفتي حمص حالا، زاده الله تعالى مجدًا وإجلالا..»، وفي ذلك ردّه على رسالة المفتي عبدالستار في حكم شاتم رسول الله، التي كان قد أرسلها الأخير إلى الشيخ عابدين، الذي ذكره في وصف طويل برسالة أخرى مطلعها:

«سدرة منتهى الوصول، محرّر الفروع والأصول، مجمع مجرى البلاغة والبراعة، وملتقى نهري الصياغة والصناعة، من أشرق مصباح معارفه من مشكات لطائفه، وأومض برق عوارفه وشعوره، في ظلماء جواري سطوره، وتوقّدت من حر الذكاء جمرات أفكاره، وتورّدت في رياض الطروس وجنات أبكاره...»[4].

وخاطبه **مفتي دمشق حسين المرادي** في رسالة وجّهها إليه عام 1233هـ/ 1818م بقوله في بدايتها:

«بدر سما العلوم، وزهر ثمرات المنطوق والمفهوم، من اغتذى لبان الأدب، واكتسى

---

1 الزهراوي، نعيم، أسر حمص وأماكن العبادة (109/3)
انظر ترجمته: حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص علماء أعلام في ظلّ الخلافة العثمانية، 107

2 انظر ترجمته: الجندي، أدهم، (27/1)

3 انظر ترجمته: عابدين، محمد أمين بن عمر- محمد علاء الدين بن محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار- قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار، (8-19/ 11)

4 مجموعة خاصة. للمزيد، انظر: الأتاسي، باسل، بغية الناسي، «شيخ الإسلام ومفتي الأنام المحدّث الشاعر علّامة الأقطار السيد عبد الستار أفندي بن المفتي برهان الدين إبراهيم الأتاسي».

منه بحلل غيره عنها احتجب، تاج درر المعالي، وبهجة الأيام والليالي، إنسان عين الأفاضل، وعين كل إنسان فاضل..»

أما **مصطفى أفندي**، كاتب ديوان **سليمان باشا والي الشام**، فقد قال فيه في رسالة أرسلها له عام 1228هـ/ 1813م:

«مولاي الذي ما زلت أضرب به المثل الأعلى، وأفوه بأنه القدح المعلى، وأمدّ في ذكره الجميل باعًا رحيبًا، وأقوم على منبر الثناء بإطراء مدحه في كل ناد خطيبًا ...» إلى آخر الرسالة[2].

وقد كان المفتي عبدالستار، إلى جانب علمه التخصّصي في الفقه الحنفي، شاعرًا معتبرًا، فأورد **البيطار** في ترجمته عن المفتي عبدالستار قصيدة له في دمشق مطلعها:

حبذا الشام مقرّ الشرفا ... وديارُ الأُنس فيها وطني
صانها المولى لطيفُ اللُطفا ... من صروفِ الدهرِ طولَ الزمنِ[3]

وفي قصيدة أخرى من 37 بيتًا كتبها في صديقه **الشيخ حسين المرادي مفتي دمشق**، وأرسلها إليه، ومطلعها:

هل البدر في سجف السحايب قد بدا ... أم الصبح في غمد الغياهب جردا
أم الرشاد البسّام أسفر عن سنا ... بحيا أضاء بين الذوايب والردا

ومنها:

له برسول الله أشرفُ نسبةٍ ... سنا كل نور من سناها توقّدا
فأكرم بها من نسبةٍ هاشميةٍ ... سمت بالمراديّ رفعة وتأيّدا[4]

وقال مؤرخًا لحجّ صديقه **سليمان أفندي** كاتب ديوان **علي حافظ باشا** عام 1231هـ/ 1816م قصيدة من 30 بيتًا.

---

1 مجموعة خاصة. للمزيد، انظر المصدر السابق.

2 مجموعة خاصة، المصدر السابق.

3 البيطار، عبد الرزاق، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، 846-848

4 كناش مكتوب بخط عبد الستار الأتاسي وابنه محمد الأتاسي وحفيده خالد الأتاسي، مجموعة خاصة. عن: الأتاسي، باسل، بغية الناسي.

مطلعها:

هنيئًا بحجٍّ بالسعادة قد غدا ... بل الفوز في دار النعيم به غدا
به حطّ أثقال الذنوب جميعها ... بعفو من المولى عميم تودّدا

ومنها:

لقد حاز أنواع الكمال بأسرها ... وفي رتب الآداب قد صار أحمدا
سليمان هذا العصرِ مجدًا وبهجةً ... تقيَ نقيّ باهرُ الفضلِ أوحدا

وفي مبحث ما كتب الشعراء فيه، لربما كان أكثر ما كتب هو مدحه من قِبل الشاعر العربي الشهير بطرس كرامة[2] (وفاته: 1268هـ/ 1851م)، وهو من وجهاء حمص الكاثوليك، وقد كان أقرب المقرّبين للأمير بشير الشهابي في لبنان، ولاحقًا شغل وظيفة ترجمان في الديوان السلطاني العثماني في العاصمة اسطنبول، وقد مدح المفتي في ديوانه «**سجع الحمامة**»، فقال:

حي ربا حمص البهيّة إنّها ... ذات المعالم والجمال الباهر
فاقت بكلّ مهذّب ومثقّفٍ ... وتفاخرت عزًّا بعبد الساتر[3] *

وكان للشاعر أمين الجندي الجزء الأكبر من هذا المبحث، فكان مما قال في مدح المفتي عبدالستار حينما زار المدينة المنوّرة قصيدة مطلعها:

شمس المعارف من وراء ستائرٍ ... بزغت تقبّل ذيل عبد الساترِ
مفتي الأنام وشيخ إسلام الورى ... من لم يزل للدين أعظم ناصرِ

وكان رد المفتي عبد الستار عليه في قصيدة مطلعها:

جاد القريض لنا بسرّ ظاهر ... من غيرِ كسبٍ بل بوهب القادرِ
في بيت تاريخ بحمد ذوي الثنا ... أهلَ المعالي كابرًا عن كابرِ

1 المصدر السابق. عن: الأتاسي، باسل، بغية الناسي.

2 انظر ترجمته: زيدان، جرجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر. (2/ 307)

3 كرامة، بطرس، سجع الحمام، 108

* ربما كان سبب ذلك المديح هو أن المفتي عبد الستار الأتاسي، وبحسب المرويات الشفوية ضمن العائلة، قد آوى في داره عشرات العائلات المسيحية الهاربة من حي بستان الديوان وسط المدينة القديمة بسبب غارة للبدو.
الأتاسي باسل. بغية الناسي، المادة: شيخ الإسلام ومفتي الأنام المحدّث الشاعر السيد عبد الستار أفندي بن المفتي برهان الدين إبراهيم الأتاسي.

وكذلك مما قال فيه الشاعر أمين الجندي حين ختمه درس الحديث الشريف:

إن كنت في علم الحديث بمغرم ... أو رُمتَ تهدي للصراط الأقوم

لُذ بالهمام الشيخ عبد الساترِ الـ ... مفتي الأتاسيِّ الإمام الأعظمِ

علّامة العلماء درّة عقدهم ... والأكرمُ بن الأكرمِ بن الأكرمِ

1انظر: ديوان الشيخ أمين الجندي، المكتبة الأنسية

منظومات الشاعر الفاضل الشيخ أمين الجندي، المكتبة العمومية

منظومات الشاعر الفاضل الشيخ أمين الجندي، مكتبة المطبعة الأدبية

نبهان، عبد الإله، لمحات من أدب أواخر العهد العثماني في مدينة حمص

انظر كذلك:

مديح أمين الجندي للمفتي عبدالستار الأتاسي حين ختمه الدرس الشريف النبوي بقصيدة مطلعها:

تبدّت شموس الحق بالحق تنجلي ... ولاح سنا البدر المنير المكمّل

ديوان المكتبة العمومية، (28/4)، ديوان مكتبة المطبعة الأدبية، 52-53

مديح أمين الجندي للمفتي عبدالستار الأتاسي ومؤرخًا لزفاف نجله محمد الأتاسي عام 1236هـ/ 1821م في قصيدة مطلعها:

نزه الطرف يا أخا الإيناس ... بين روض من الخدود وآس

ديوان المكتبة الأنسية، 141-142، ديوان المكتبة الأدبية، 53، ديوان المكتبة العمومية، (29/4)

قصيدة أمين الجندي بمناسبة مجيء الشريف سليم الكيلاني الحموي إلى حمص ونزوله عند المفتي عبدالستار الأتاسي في قصيدة مطلعها:

قدوم به قد سرّنا الأنس والبشر ... ووفدٌ كوفد السعد يصحبه النصرُ

ومما ذكر فيها:

تلقّاه مفتيها الأتاسي ذو الندى ... كما يتلقّى ماء نيسان ذا البحر

ديوان المكتبة الأنسية، 116-117، ديوان مكتبة المطبعة الأدبية، 40-41، ديوان المكتبة العمومية (15/4)

قصيدة ندب وتعزية بخصوص عزل المفتي عبدالستار الأتاسي عن الإفتاء وتركه حمص إلى حماة في قصيدة مطلعها:

ما حيلتي والنوائب عوادي ... والمزعجات روائحٌ وغوادي

ومما ورد فيها:

قل للذين تصيّدوا نسر الثرى ... تالله ما نسر السما بمصاد

والقائدين بمكرهم أسدَ الشرى ... هيهات ما أسد العلا بمقاد

وكذلك:

يا عابد الستّار ربّ طوارق ... كانت لإقبال السعود مبادي

لم يخرجوك أولو الضلال عن الحما ... بل أخرجوا الدين الحنيف البادي

هاجرت من حمص وقد خلّفتها ... أسفًا تعضّ بنانها وتنادي

ديوان المكتبة الأنسية، 116-117، ديوان مكتبة المطبعة الأدبية، 40-41، ديوان المكتبة العمومية (15/4)

عن: الأتاسي، باسل، بغية الناسي، «شيخ الإسلام ومفتي الأنام المحدّث الشاعر علّامة الأقطار السيد عبدالستار أفندي بن المفتي برهان الدين إبراهيم الأتاسي».

مدحــه كذلك العلّامة الكبير الشــيخ **زكريا الملّوحي** (وفاتــه: 1268هـ/ 1852م) في مواضع عديدة، منها ما ذكر عن مكانته العلمية والاجتماعية وكرمه، فقال:

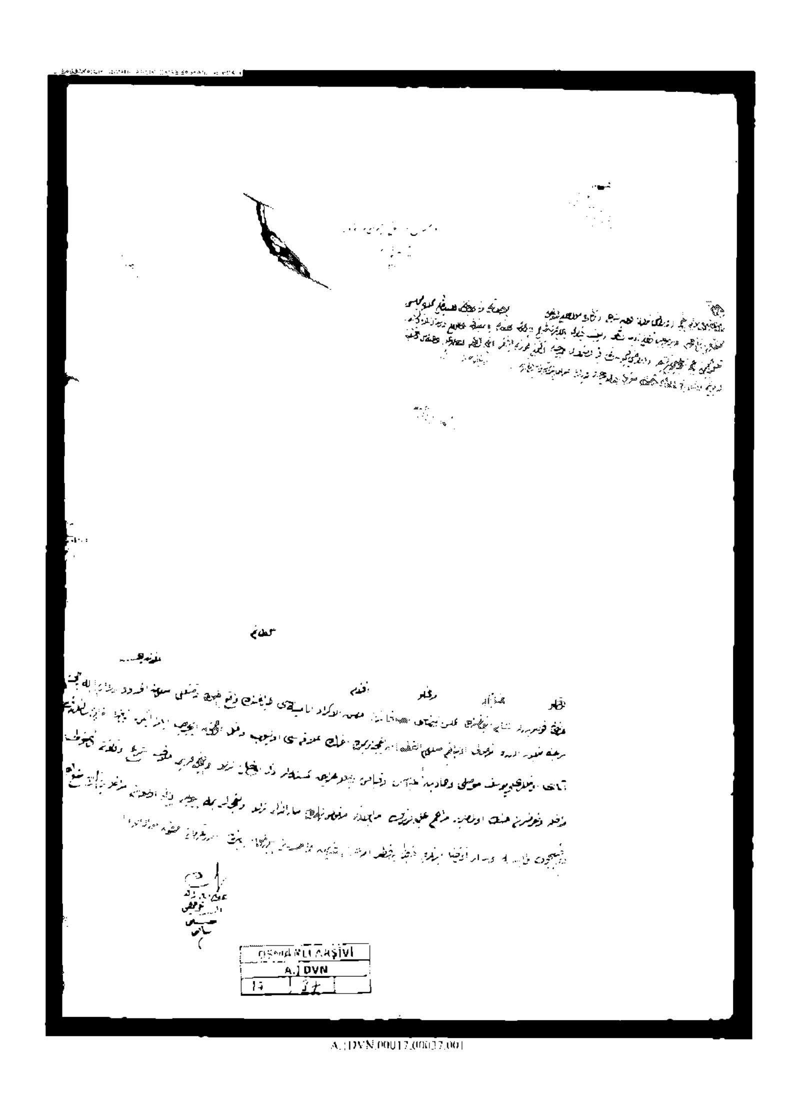
يا عابد الستّار راحك سايغة ... للناهلين وشمسُ فضلك بازغة
والله لم أحنث بما سأقوله ... للمشكلات الحقّ أنت النابغة
لو لم تكن في حمص مظهر نعمة ... كانت من العرفان أضحت فارغة
لا زلت في خلع الشريعة رافلًا ... بك قصدها جمل المعارف بالغة[1]

ومن خلال ما سبق، من الاختصاص في المجال التعليمي، والتبحّر في المجال الثقافي المتمثّل بالشــعر العربي الفصيح، نرى التفاعل الأدبي بينه وبين أشــخاص من نخب علميــة وثقافية وسياســية، وهو جانب مثير للاهتمام في حياة المفتي عبد الســتار، خصوصًا حينما نعرف النشــاط الثقافي الأدبي الكثيــف لذرّيته حتى أولاد أحفاده، وهو مظهر من أبرز مظاهر الإرث العلمي للعائلة.

1 كناش مكتوب بخط عبد الستار الأتاسي وابنه محمد الأتاسي وحفيده خالد الأتاسي، مجموعة خاصة.

مثّل عهد المفتي عبدالستار ذروة اقتصادية بالنسبة لآل الأتاسي، وكان ذلك استمرارية للقوة الاقتصادية التي تمتّعت بها العائلة منذ أجدادهم الأوائل في حمص، إلى المفتي علي بن حسن الأتاسي وابنه إبراهيم مفتي طرابلس، الذي سبق ذكر حالته الاقتصادية؛ ومن الملاحظ تزايد أعداد آل الأتاسي بشكل غير مسبوق في تلك الفترة، وهذا التزايد الكبير لم يكن ليحدث لولا الأريحية المادّية والقوة الاقتصادية؛ المتمثّلة بالأملاك ضمن المدينة من بيوت ودكاكين ومحلّات، وخارج المدينة كالبساتين والمزارع والكروم، بالإضافة إلى الأوقاف المتراكمة بدءًا من **وقف آل الأتاسي** الكبير في العهد المملوكي.

وقد تكون أبرز مظاهر تلك القوة هي تملّكهم للأراضي ليس فقط جنوب حمص، بل في غرب حمص كذلك من جهة **قلعة الحصن**، في المنطقة التي تقع فيها القرى التي ضبطوها بموجب نظام الالتزام منذ العهد المملوكي، ويتبيّن أن تلك الأراضي كانت مملوكة لمجموعة من أفراد العائلة، حيث ورد ذكر كلمة «**أبناء الأتاسي/ أتاسي اوغللري**» لأول مرة بشكل واضح وصريح ضمن إحدى العرائض، مُشيرة إلى تملّكهم الجماعي في تلك المنطقة، وذلك في سياق الذروة الاقتصادية.


OSMANLI ARŞİVİ
A.}DVN

A.}DVN.00017.00037.001

وثيقة رقم 17:

من عريضة مفتي حمص السابق عمر عطا الله (العطائي/ الوفائي)، ويذكر فيها «أتاسـي اوغللرى/ أبناء الأتاسـي» كملّاك في منطقـة حصن الأكراد/ قلعة الحصن غربي مدينة حمص، وذلك بتاريخ 1846م.

BOA, A_}DVN.17/37

سجّل «**قسطنطين داوود الخوري**» أوصاف العديد من الأبنية والقبور والمنشآت في المخطوط الذي أعدّه عام 1279هـ/ 1862م والذي سمّاه «**تواريخ حمص العدية العدية داخلًا وخارجًا**»، والمحفوظ اليوم في **مكتبة فرنسا الوطنية** (Bibliotheque Nationalc de France) بالعاصمة باريس، وتوسّع في الوصف ضمن كتابه المسمّى «**الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية وبعض أمور جغرافية**»، المحفوظ في مكتبة جامعة كامبردج ببريطانيا. وكان من ضمن ما سجّله الخوري أوصاف دور آل الأتاسي وقبورهم.

وقد كان أول ما ذكره في باب «**تواريخ البيوت الشهيرة بمدينة حمص**» هو **دار المفتي عبدالستار الأتاسي**، فتحدث عنها في الكتاب المفصّل فقال:

«إن هذا **عبد الساتر** (الستار) افندي المفتي هو من **سلالة بني الأتاسي** أشراف وجوه إسلام مدينة حمص، وقد كان مفتي البلدة المذكورة [حمص]، ومشهورًا بالعلوم والمعارف الشرعية، وكان جدّد دارًا للحرم [أي لأهله] جميلة، ثم وجدّد خارجها قوناق (نُزُل عام، بالتركية: Konak) يحتوي على ثلاثة أوَض (غرف) وإيوان يصعد إليهم بعشرة درجات ، وأما دار الحرم قد عمل له الشيخ أمين [الجندي] عمدة شعرا[ء] حمص تاريخًا، فكتبه على القاعة الكبيرة وهذه صورته:

بآل الأتاسي زهت دارًا ... بأكنافها العزّ متمسّكُ
لهم شادها عبدُ ساترِهم ... رُبى الفضل أرّخ بها تضحكُ
سنة 1236 [1821م][2]

1 مما يعني ارتفاع الإيوان وصدر الإستقبال بأكثر من متر، وهو ما يعطينا انطباعًا عن حسن بناء تلك الدار.

2 الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية وبعض أمور جغرافية [مخطوط]، 888.

وبعدها ذكر دار ابنه **سعيد الأتاسي** -المفتي لاحقًا-، وهي بالقرب من دار والده المفتي عبدالستار، فكتب فيها:

«إن هذا **سعيد افندي مفتي حمص** هو ابن عبد الساتر افندي الأتاسي، فقد ابتنى دارًا بالقرب من دار أبيه بالجانب الغربي من المدينة قريبًا من باب التركمان وأتقنها جدًا، فيصعد إليها بخمسة درجات، وهي فسيحة واسعة يبلغ طولها نحو مابة وخمسون قدم وعرضها نحو مابة قدم، وهي بغاية ما يكون من الظرافة والإتقان، وفي وسطها بركة ماء واسعة يأتيها الماء بدولاب المدار (ناعورة)، وفيها قاعات واسعة وإيوانات وقصورة وطبقات لا يوجد نظيرها بحمص، لكونها مجمّلة على فرانكا [بنظام أوروبي افرنجي]، وقد استحضر لإتقانها نجارين ونقّاشين من الشام، وعمل اسقفة الطبقان جملون بحلاقيم على صفات بناء القدس وعكا وتلك الجهات [أي بنمطها المعماري]، وكان من داخل سقف هذه الطبقات خام طوان مدهون بنقوش عجيبة، وعمل خارج دار الحرم قوناق سلاملك [نُزل عام للضيوف] فيه أربعة أوض [غرف] وبركة ماء، فأقام بمدة عمارها سنتين، وكتب في صدر القاعات آيات من القرآن، وعمل له الشيخ أمين الجندي عمدة شعراء حمص تاريخًا؛ صورته:

عج بالمطايا لنادي حمص يا سعدُ ... واقصد سعيدًا به يدنو لك السعدُ
نجل الأتاسيّ من عِنده روى السعدُ ... أعني أبا الحسن العلّام مفتينا
سنة 1255»[1] [1839م]

وكتب عنها في كتابه المختصر
«إن هذه الدار لكونها أخذت الافتخار على سائر الدور التي بحمص حتى إن بحرة الماء التي بساحتها تنوف عن ثمانين قدم طولاً، والمهندسين الذين زخرفوا نجارتها والطوانات (الأسقف) المنقوشة استحضرهم من الشام (دمشق) ... فلذلك نظم له

1 الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية وبعض أمور جغرافية [مخطوط]. 892

2 تم تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية في النص الأصلي دون أي تغيير في المعنى.

الشيخ أمين الجندي عمدة شعراء حمص تاريخًا جميلًا وضعه بإحدى التكنات (الأحواض) المنظومة:

دارًا بناديها ضيا السعد دايرُ ... وفي حُسنِ مغناها تُسرّ النواظرُ
ولمّا بها قد حلّ نادت ربوعها ... بيَ السعدُ والإقبالُ والخيرُ وافرُ
فدونكَ يا سامي الجنابِ مواهبًا ... بها القلب دومًا للمهيمن شاكرُ
وكُن مطمئنًا في الديارِ وآمنًا ... بعون إله الجود جدواه هامرُ
ودُم في سرورٍ مع سعودٍ ونعمةٍ ... مدا الدهر والإزمانِ نجمكَ زاهرُ
سنة 1255[1]

ومن بعدها ذكر دار أخيه، **محمد بن عبدالستار الأتاسي** -المفتي لاحقًا-، وهي قريبة من دار سعيد الأتاسي، وعن كونها مبنية بمساحة أربعة دور اشتراها وهدمها، وبنى في مساحتها داره تلك عام 1266هـ/ 1850م، وكتب في تفصيلها:

«..فبنا الدار واسعة جدًا، وعمل فيها من كل جانب أربعة قاعات كبار، وعمل بالجانب الشمالي إيوان عالي كسروي، ولقد أقام ما ينوف عن سنتين في إتقان الدار المذكورة حتى صار تفتخر على دور حمص...»[2]

ثم تناول دار أخيهم **أمين بن عبدالستار الأتاسي**، فكتب في تفصيلها:
« إن هذه الدار الشهيرة المنظومة قد ابتناها سابقًا عبد القادر بيك عظم زاده، وكان احتفر أساساتها حتى وصل للماء، فوضع فوق الماء عيدان الزرجون والفحم وبنى فوقهم حتى رفع الحيطان لأعلى ما يكون من حيطان دور حمص، وأتقنها بالبناء المتين، وعمل فيها حمام بقي لحينما اشتراها أمين افندي الأتاسي أخو سعيد افندي المفتي. وساحة هذه الدار تبلغ نحو مايتين قدم، وبالعرض نحو من ماية قدم. أما صفات محلاتها المعتبرة؛ فمن الجانب المتجه غربًا فيه الحمام المذكور، وعلى

---

1 الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب تواريخ حمص العديّة داخلًا وخارجًا [مخطوط]، 162-163
2 الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية وبعض أمور جغرافية [مخطوط]، 893

صف الحمام المذكور بابًا في زاوية الدار يدخل منه لدار صغيرة مربعة نحو خمسون قدم من كل جانب تدعى «دار المطبخ»، فيها بيتان واسعان كوسع القاعة الواحد هو المطبخ، فيه بحايطه (بجداره) جرن كبير يأتيه الماء بعناية من دولار مدار الحمام، ثم البيت الثاني فهو كيلار الماونة (مخزن المؤونة)، وآما الجانب المتجه شمالاً فيه إيوان كسروي عالي، وحيطانه التي في داخله جميعها صفوفًا أبيض رخام وأزرق منحوت، ومقابله فإن الأرض مرصوفة بالبلاط المرمر والحجار المتلونة بالخواتم والنقوش الظريفة، وفيما بين هذه النقوش بلاطة رخام طولها ثلاثة أذرع ونصف، وقيل أن صاحب الدار القديم لما احتفر أساساتها وجد قبرًا من حجر الرخام، فقطعه وجعل هذه البلاطة المذكورة منه. ثم بجانبين هذا الإيوان قبوين عقد واسعين، وأبوابهما مقابل بعضهما من داخل الإيوان، ولهما شبابيك واسعة ذات حديد متّفح العقد، الذي كان طاهر باشا ميرلوا الطوبجية (قائد لواء المدفعية) ساكنًا في أحدهما مدة إقامته بحمص عشرة سنين.. ثم من داخل هذين القبوين لكل منهما أوضة (غرفة) عقد واسعة. وأما بالجانب المتجه شرقًا من الدار فيه أربعة أقبوة (أقبية) أوضها (غرفها) كبار عالية تفتخر (تعلو) على القاعات، وبجانبهم لجهة الشمال في زاوية الدار بابًا يدخل إلى حوش واسع كان جنينة (حديقة) للمزروعات. وأما بالجانب المتجه قبلةً من الدار فموجود الديوانخانه (غرفة الديوان) أوضته (غرفته) عقد واسعة، طولها نحو ثمانون قدم بما فيها من الأوضة التي على صفها من داخل. وأما سقف هذه الديوانخانه عقد جملون كشبه عقود الكنايس. **وحقًا لا يوجد شبيهًا لهذه الديوانخانه محلًا أو قاعة بحمص.**

وأما أرض هذه الدار الواسعة فجميعها مرصوفة بالبلاط المنحوت صف أزرق وصف أبيض، وفيها حوض يحتوي على أشجار ومزروعات من كافة الأشكال، وطول هذا الحوض يبلغ نحو ماية قدم وعرضه نحو سبعون قدم، وفي نهايته التي للجهة القبلي موجودة بركة ماء مقابل الإيوان الكسروي الذي مرّ ذكره.... فهذه هي صفات الدار الجوّانية (الداخلية) المسماة دار الحرم.

وأما صفات الدار البرانية (الخارجية) المسمّاة «قوناق السلاملك» طولها نحو ماية قدم وعرضها نحو ستين قدم، وفيها أربعة أوض (غرف) منهم واحدة تتجه قبلةً، كبيرة واسعة عقد، تدعى «أوضة السلاملك» التي يجلس بها الآن أمين افندي، ووظيفة هذا الافندي فإنه خطيب ومدرس بالجامع الكبير. ثم مقابل باب هذه الأوضة موجود بركة ماء ذات قوايم من الحجر النحيت والرخام، كشبه البركة التي في دار الحرم... ثم بجانب أوضة المدار أوضة واسعة جدًا معدود (بمثابة) آخور (اسطبل) للخيل، يتسع ما يزيد عن عشرون فرس...»

وذكر أنه «يتعجّب السامع من هذه الدار التي يبلغ محيطها كمحيط قرية كبيرة»، وعن ما فيها من إيوان كبير، وأنها لو بُنيت في سنة تدوين المخطوط لكلّفت أكثر من 300 ألف قرش، وقد كانت هذه الدار ملكًا لـ حسن بك العظم، اشتراها عام 1807م، كما سكن فيها طاهر باشا، ميرلواء الفرقة المدفعية العثمانية ، وذكر لاحقًا أن أوسع دور حمص هي دار أمين بن عبدالستار الأتاسي، وأجمل دور حمص هي دار سعيد بن عبدالستار الأتاسي .

وفي باب «**قبور أعيان المسلمين**»، ذكر أن لآل الأتاسي مقبرتهم الخاصة، وهي خارج باب التركمان جنوب غربي المدينة القديمة ، وكان أكثر ما توسّع فيه هو **قبر المفتي سعيد بن عبدالستار الأتاسي**، فذكر أن رخامه المرمري جُلِب من بيروت، وفيه من النقوش الذهبية وترصيف نقوش الخواتم المحجّرة الملوّنة الأشكال، والشواهد القائمة على جوانبه والمكتوبة بماء الذهب، وقد أُنشأ حوله سور مربّع يحوطه، فيه أربعة نوافذ، كي يراه الناظر دون لمس وكي لا تُسرق الأحجار والخواتم والشواهد التي فيه، كما ألحق به سبيل ماء، وقيل أن تكلفة إنشائه بلغت 4500 قرشًا، وأنه لا يوجد قبر يشابهه من حلب إلى دمشق، وكان عليه من الشعر والتأريخ ما يلي:

---

1 الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية وبعض أمور جغرافية [مخطوط]، 894-895-896-897

2 المصدر السابق، 164-165

3 المصدر السابق، 301

4 استمرّ آل الأتاسي في دفن موتاهم بالمقبرة المذكورة حتى نهايات القرن العشرين.

زوروا ضريحًا حلّ فيه سعيدُ ... من زارَه لا شكّ فهو سعيدُ
نجلُ الأتاسيّ الفاضل الحبرِ الذي ... هو ركن هدى للأنام مُشيد
لما حباه الله حضرة قدسه ... لبّاه إذ هو للشهودِ مُريدُ
فعليه سحب العفو تهمي بالرضا ... من أرحم الرحماتِ فهو شهيدُ
فلهُ المنى ما فيه تاريخي أرى ... بسعادةَ الدارين فَاز سعيدُ
سنة 1276 [1859م]

وذُكــر في المخطــوط عدة قبــور حديثة لآل الأتاســي، تناول الكاتــب أهمّها، فكانت بالترتيب أدناه، مع ما أضافه من شروحات:

-قبر عبدالستار الأتاسي:

سقى سحاب الرضى من فيضه المِنَنِ ... ابن الأتاسيّ بعلم الدينِ ذي الفِطَنِ
وروّح الله من أرواح رحمته ... لريحانة الروح والريحَان في عدنِ
هو الراشد المهديّ والمحبّ لنا ... هيهات نسلوه مدى العمر والزمنِ

قبر المرحوم المبرور السيد عبد الساتر أفندي الأتاسي المفتي طاب ثراه. سنة 1235(هـ)[3]*

-قبر عبدالسلام الأتاسي:
«هذا ابن محمد أفندي [بن عبدالستار] أتاسي المفتي، وكان شاعرًا لبيبًا، وقد قيل: لو بقي حيًا لكان يسبق شعراء عصره، فمات شابًا.»
[تأريخ قبره]:

---

1 ذكر كاتب المخطوط أن سبب وصف سعيد الأتاسي بـ«الشهيد» هو وفاته في بستان خارج حمص، فاعتبروا أن ميتته ميتة غريب عن أرضه.

2 المصدر السابق، 265-266

3 المصدر السابق، 260

*تصحيف من كاتب المخطوط، والتاريخ الصحيح هو 1245هـ
بينما ذكر البيطار أن عبد الستار الأتاسي توفي أثناء عودته من الحج ودفن في معان بالأردن.

كريم الذات درّي المعاني ... ويا قمر المشاهد والمعاني
فيا حزنًا لفقدك و اكتيابي ... ويا أسفًا عليك مدا الزمانِ
فلو بالمال والأرواح تفدى ... لأبدلنها الجميع بلا توانِ
وحيث حباك ربّ العرش حبًا ... ورضوانًا لدى الحور الحسانِ
وفي ثاني جمادٍ حللت عدنًا ... تواريخ رقتك لك التهاني

قبر المرحوم عبدالسلام أفندي ابن محمد أفندي الأتاسي. سنة 1265 [1849م][1]

-قبر شريف الأتاسي:
«هذا قبل وفاته كان أبوه مفتياً، الذي هو سعيد أفندي [بن عبدالستار الأتاسي]، لكن هو كان يفتي عن أبيه لكونه بارعًا مثل أبيه في العلوم، فبعد أن توفى شابًا بمدة قليلة صار عمّه محمد أفندي مفتي كما هو الآن.»
[تأريخ قبره]:

جفني لفقدك يا حبيبُ رعيفُ ... والقلب من ألم الفراقِ رجيفُ
فخرُ الأتاسيين نجلُ سعيدهم ... فتواه في حمص لها تأليفُ
ياربّ كن عونًا له لمصابه ... بغلامه بحر العلوم شريفُ
ختمًا على الإيمان وافى ربّه ... بشهادة كتبت له تلطيف
ضيّعتُ جوهرتي وها أنا حائرٌ ... قالوا تأرّخ بل عليه لفيف

قبر المرحوم شريف أفندي ابن سعيد أفندي الأتاسي. سنة 1266 [1850م][2]

-قبر نفيسة خانم الأتاسي [زوجة المفتي عبد الستار الأتاسي]:
«هذه نفيسة خانم الاتاسي أم سعيد أفندي المفتي وأخوته محمد أفندي وأمين أفندي الأتاسي، وهي ذات الأملاك والبساتين التي أورثتها لأولادها الأفندية.»
[تأريخ قبرها]:

---

1 المصدر السابق، 263

2 المصدر السابق، 263-264

قد انتقلت في شهر مولد أحمدا ... أتاسية طابت أصولًا ومغرسا
ويا طالما طالت على البرّ والتقى ... وكان لها التوفيق في الناس ملبسا
فلو أن هذا الدهر جاد بمثلها ... لما فضّلوا جنس الرجال على النسا
ومن فضل ربّ العرش أرّخت حامدًا ... أعدّ لها رمسًا شريفًا مقدّسا

قبر المرحومة نفيسة خانم الأتاسي. سنة 1261 [1845م]

وذكر كاتب المخطوط **سبيل آل الأتاسي** الكائن في سوق البازركان، وقد أنشأه المفتي عبد الستار الأتاسي، وأوقف عليه دكانًا لتغطية مصاريف المياه فيه، وذكر التأريخ الشعري الذي كتب عليه، وهو نظم شاعر الشام أمين الجندي

بسم الله الرحمن الرحيم
للّه عبد الساتر الأتاسي ... أنشأ سبيلًا منهلًا للناس
إن كنتَ لاسم الله غير ناسي ... أرّخ وجِئ بالحمدِ ختم الكاس
سَنة 1217 [1802م]

1 المصدر السابق، 264

2 الخوري، قسطنطين بن داوود، كتاب الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية وبعض أمور جغرافية [مخطوط]، 869-870

3 المصدر السابق، 158

احتوت وصيّة المفتي **عبدالستار الأتاسي** المؤرخة في 11 ذي القعدة 1242هـ/ 6 حزيران 1827م على أملاكه المختلفة، ونصّت على تقسيم تلك الأملاك بين أوقاف وميراث، وقد أوقف من أملاكه حسب ما دوّنه في وصيّته:

داره [الواسعة] وما تشملها من ملحقات، وجميع أملاكه من بساتين، كروم، أراض، وغراس، بالإضافة قطيع حيواني [جواميس]، ومن المنشآت: دكاكين، منها 3 محلاّت قرب الباب الغربي للجامع النوري الكبير، ومعصرة سمسم.

وقد خصّص 100 قرش سنويًا لأعمال البر والخير، ولصالح فعالية دينية تقليدية هي إحياء ليلة المولد النبوي، ومنها تأمين المياه في فصل الصيف للعابرين من الحيّ، و 50 قرشًا سنويًا لشؤون مسجد الأتاسي/ دحية الكلبي[1].

أما ابنه محمد الأتاسي -المفتي لاحقًا-، فقد أوقف ثلث الخمسة دكاكين التي يملكها بسوق الصوف، وثلث الثلاثة دكاكين التي يملكها عند سوق ساحة خان الفحم، بالإضافة إلى نصف المعصرة التي يمتلكها في سوق الدبس.

وأكّدت وصية المفتي عبدالستار على حق بناته في الميراث وملكيتهم جميع ما بين أيديهم من حليّ وذهب، وأحقّيتهم في واردات الوقفية، ولكن لا حقّ لأبناء الإناث فيها، وذلك حسب ما اقتضى العرف، وهو ما ساهم كذلك في تقوية النزعة العائلية والتمكين من الحفاظ على الثروة، أما ابنه محمد فقد حدد أوقافه بعد مماته على ابنته «أمينة»،وفي حال موتها أو زواجها ينتقل الوقف لأولاده الذكور[2].

---

1 صورة وصية عبد الستار الأتاسي 1242هـ. أرشيف باسل الأتاسي.

2 أوراق محمد سعيد حسين آغا/ مخطوط سجلات المحكمة الشرعية بحمص- نسخ: حسين آغا، محمد سعيد. عن: حسين آغا، محمد غازي.

الفصل الخامس - آل الأتاسي من عهد التنظيمات العثمانية إلى نهاية الحكم العثماني (1840-1918م):

أولاً: [illegible] في التنظيمات العثمانية

إن «**التنظيمات**» العثمانية ليست مجرّد مصطلح يشير إلى فرمان «**التنظيمات الخيرية**» الذي تم إعلانه عام 1839م في اسطنبول، بل يشير إلى فلسفة حركات التحديث والإصلاح التي شملت جميع أركان المؤسسة العسكرية والهيكل الإداري في الدولة العثمانية على مدى عدة عقود، ولم تكن تلك الحركات الإصلاحية وليدة اللحظة، بل تعود جذورها إلى ما قبل 100 سنة تقريبًا من إعلان الفرمان المذكور، والحقيقة أن حركة التنظيمات التي أعلن عنها في منتصف القرن التاسع عشر كانت مرحلة من مراحل التحديث (Reform) وليست المرحلة الأخيرة منه، بل ستستمرّ حركة الإصلاح والتحديث حتى آخر سنوات الحكم العثماني، ولن يؤثر هذا التحديث في المؤسسات الرسمية العثمانية فحسب، بل سينعكس على المجتمعات ذات المكوّنات المحلّية المختلفة دينيًا وإثنيًا ضمن الإمبراطورية وعلى تفاعلها مع الإدارة المركزية والمحلّية، وكذلك تفاعل أفراد تلك المكوّنات مع بعضهم البعض ضمن المجتمع الواحد، كما ستتغيّر قواعد النفوذ بالنسبة للأفراد والعائلات، مما سيؤدي كنتيجة طبيعية إلى صعود بعض العناصر الفاعلة والمؤثرة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وهبوط عناصر أخرى، وستجد بعض العناصر فرصة في التغييرات الجديدة وتثبّت قواعدها أكثر من ذي قبل على الساحة السياسية، بينما ستضعف عناصر أخرى لعدم استيعابها قوة رياح التغيير أو عدم القدرة على التأقلم معها.

لقد قامت فلسفة التنظيمات العثمانية على فكرة «المماهاة مع التحديث»، والتحديث -كما وعته النخب المحلّية في القرن التاسع عشر- كان يعني نقل معطيات الحداثة السياسية الأوروبية إلى مؤسسات الدولة وإدارتها، وقد كانت المؤسسة العسكرية أولى أولويات الدولة في خطة الإصلاح والتحديث، نظرًا لتردّي أحوال تلك المؤسسة، بعناصرها؛ الإنكشارية (قوات المشاة الخاصة) والسباهية (الفرسان)، والتي تفتقد

للتنظيم بمفهومه الحديث، بالإضافة إلى الفساد الذي تغلغل في أجهزتها، دون إغفال ما تعرّضت له الدولة من هزائم عسكرية ثقيلة بسبب ضعف التنظيم والفساد في المؤسسة العسكرية، خاصةً بعد حصار فيينا الثاني (1638م)، بالمقارنة مع الجيوش الأوروبية الحديثة المنظّمة بدءًا من من القرن الثامن عشر، وغير بعيد عنهم: جيش مصر بقيادة **إبراهيم باشا** بن **محمد علي باشا** والي مصر، الذي أوقع بالجيش العثماني أمرّ الهزائم وسيطر على سورية وجزء من الأناضول حتى كاد يصل العاصمة العثمانية اسطنبول، وقد أتت المؤسسة الإدارية لاحقًا ضمن أولويات التحديث والتغيير

إن الشعور بضرورة التحديث والإصلاح في الهيكل العسكري والإداري للدولة العثمانية بدأ منذ بدايات القرن السابع عشر، وقد شهدت تلك الفترة إسهامات ملحوظة في ذلك السياق، لكنها لم تتعدَ كونها جهودًا فردية من السلطان أو الصدر الأعظم، وعلى إثر ذلك بقي تأثيرها محدودًا كون فكرة الإصلاح لم تترسّخ بشكل جدّي لدى صنف العلماء والإداريين، الذين كانوا يعملون في الأصل ضمن مؤسسات وأجهزة دبّ فيها الفساد، في عصر كانت تعيش فيه أوروبا وأميركا تغييرات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي، فبعد بوادر الثورة الصناعية في ستينات القرن الثامن عشر، ستبدأ **حركة الاستقلال الأميركية عن بريطانيا** في عام 1776م، وسيكون لها ارتدادات مؤثرة على الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، ولاحقًا ستقوم **الثورة الفرنسية** في 1789م مؤذنة بولادة **الفكر القومي الحديث**، الذي سيؤثر على جميع المكونات القومية والإثنية في العالم، وفي حين كانت تلك التطورات تجتاح أوروبا وأميركا، كانت الدولة العثمانية تعيش ركودًا سياسيًا واقتصاديًا نتيجة المشاكل الداخلية والخارجية التي تعيشها، إضافةً إلى حالة شبه انغلاق تجاه أوروبا، رغم الانفتاح النسبي الذي حصل في **عصر التوليب** (1718-1730م)، فعلى سبيل المثال وحسب **جودت باشا** (وفاته: 1895م) كان منسوبو الفئة العلميّة الدينيّة يعتبرون

1 كوثراني، وجيه، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصًا وتطبيقًا ومفهومًا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة «تبيّن»، العدد :3 (2013)

تعلّم اللغات الأجنبية الغربية علامة من علامات الكفر[1]، وهذا ما جعل السياسة الخارجية العثمانية في أيدي الروم والأرمن، لجهل النخب العثمانية المسلمة باللغات الأجنبية[2].

لقد بدأت التحرّكات الجدّية والجذرية في مجال الإصلاح على يد **السلطان سليم الثالث** (وفاته: 1808م)، الذي تنبّه إلى الضرورة الملّحة لإحداث تغيير في هيكلة الدولة، فأعلن عن اجتماع لجميع رجال الدولة وأركانها في العاصمة ضمن ما عُرف بـ «**مجلس المشورة**» (1789م)، حيث أعطى لجميع الحاضرين حقّ التكلّم، وقام بتوزيع مهام الإصلاح والرقابة على رجالات الدولة بعد سماع وجهات نظرهم، كما طالب العلماء والأمراء بتقديم «**لوائح**»: «**لائحة**»/ تقرير عن أوضاع البلاد، وهذا ما جعله يُعتبر بمثابة «**سلطان دستوري**»[3]، وكانت أولى الخطوات الحقيقية في مجال الإصلاح هو إنشاء كتائب مشاة عسكرية جديدة منظّمة سُمّيت بـ «**النظام الجديد**»، لتكون نواة للجيش العثماني الجديد، واجتهد في جعلها تتبنّى الطريقة المولوية[4]*، وكان مبدأ السلطان سليم الثالث في الإصلاحات العسكرية هو التوجّه والاقتداء بالمثال الأوروبي، كما كانت تشير اللوائح/ التقارير التي جاءت من مختلف رجال الدولة، وانطلاقاً من هذا المبدأ ألحق بكلية الهندسة العسكرية البحرية **مصنع المتفجّرات «قومبارخانه»** في 1792م، وأسّس في العاصمة أهم المنشآت العسكرية في تاريخ الإمبراطورية؛ **كلية الهندسة العسكرية البرية السلطانية** (مهندسخانهء برّي همايون/ Mühendishane-i Berrî-i Hümâyûn) عام 1794م، التي فُرض فيها تدريس اللغة الفرنسية في دلالة على اتبّاع المدرسة العسكرية الفرنسية ضمن الحركة الإصلاحية العسكرية[5]، وضمن سياق الانفتاح

---

1 A. Cevdet Paşa, Tarih-i Cevdet, (6/2695)

2 ERYILMAZ, Bilal, Tanzimat ve Yönetimde Modernleşme, 47

3 KARAL, Enver Ziya, Selim III'ün Hatt-ı Hümayunları, - Nizam-ı Cedid -, Türk Tarih Kurumu, Ankara (1988), 149

4 A. Cevdet Paşa, Tarih-i Cevdet, (3/1589)

* كانت التشكيلات العسكرية العثمانية: النظامية منها وغير النظامية، ترتبط بشكل معنوي بطرق صوفية معيّنة ومشايخها، وكانت تتلقّى تعليمها الديني والروحي بتوجيهات تلك الطرق، فالتشكيل العسكري العثماني الأشهر والأقوى: الإنكشارية، كانت مرتبطة ومتبنّية للطريقة البكتاشية.

5 KARAL, Enver Ziya, Osmanlı Tarihi, (5/67-68)

الأوروبـي؛ تم تعيين **أول سفير دائم للدولة العثمانية** عـام 1793م في لندن، وتبعه سـفراء في فرنسـا وروسيا والنمسـا، كما تم اسـتحداث اللائحة القانونية المسمّاة «**مجلـة قوانـين الـوزراء/ وزرا قانونامـه سـى**» (Vüzerâ Kânûnnâmesi) لتنظيـم تعيينات الولاة ضمن مناطق الدولة، والذي يحدّد مدة بقاء الوالي في منصبه ويحدّد كذلـك مقدار الأموال التي لا يجـب على الوالي تجاوزه أثناء تحصيل الضرائب من الأهالـي، ولكن تحرّكات **السـلطان سـليم الثالث** الإصلاحية لـم تكلّل بالنجاح، فلم تحقّـق «**قوانـين الـوزراء**» ما هـو مرجو منها، بينما أصبحت مسـألة جيش «**النظام الجديـد**» فرصة لبعض رجال الدولة لزيـادة ثروتهم وأملاكهم[1]، كما أن الضرائب التي تم تخصيصها لـ «**خزينة الإيراد الجديد**» المتعلّقة بالجيش الجديد كانت أثقل من أن يتحملها الأهالي [كما تم ملاحظته في حمص]، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار نتيجة الضرائب الجديدة والنقد المعدني البخس الذي انتشر في الأسواق [وضرائب الدعم العسـكري العينيّة الكبيرة للجيش العثماني أثناء الغزو النابليوني الفرنسـي لمصر]، إضافةً إلى العائق الأكبر الذي تمثّل بقوّات الإنكشارية التي قاومت وعارضت إصلاحـات السـلطان، إلى أن تمكنت من إجباره علـى حلّ الجيش الجديد، ولاحقًا عزله عن العرش وقتله عام 1808م[2].

كان عهـد **السـلطان محمـود الثانـي** (حكمـه: 1808-1839م)؛ مرحلة فارقة ليس فقـط في تاريـخ الدولـة العثمانية، بـل كذلك في تاريـخ دول المشـرق العربي، كون الإصلاحـات الجذريـة التي عمل على تحقيقها أثّرت في سـير العملية السياسـية المحلّيـة في البـلاد العربية، كما في كل أنحاء الإمبراطوريـة العثمانية، وبالتالي تأثّر الوعي الشـعبي السياسـي وتطوّرت مفاهيم المكوّنات المدنية المحلّية في التفاعل مع أجهزة الدولة الإدارية، خصوصًا بعد جهوده في مواجهة المتنفّذين المحليين، وخاصة من النخب العسـكرية/ شـبه العسـكرية، وعملـه على ضبط نفوذهـم، في محاولة لإرساء دعائم المركزية، وبدأ ذلك بالاجتماع الذي عُرف بـ «**سند الاتفاق**» (1808م)، الذي شـبّهه بعض المؤرخـون بالوثيقة الحقوقيـة «**ماغنـا كارتـا**» (Magna Carta,

1 A.Cevdet Paşa, Tarih-i Cevdet, (4/2067)

2 ERYILMAZ, 43-46-49

1215) ، حيث قيّد سند الاتفاق صلاحيات وسلطة السلطان، بينما شرّع وجود السلطات المحلّية من المتنفّذين، إلا أن السلطان عمل من جهة أخرى على تقويض نفوذهم عبر عزل وإبعاد كل من يخالف الفرمانات السلطانية من الأعيان بشكل تدريجي، ومكافأة المخلصين للدولة منهم بالترفيعات والتعيينات [2]، وقد رسّخت تحركات السلطان في هذا المجال المفاهيم السياسية الجديدة التي ستتبّعها الإدارة العثمانية، والتقاطع بين المركزية والبيروقراطية وبين النفوذ المحلّي، حيث سيفهم المتنفذون الذين تكيّفوا مع التغييرات، بل وحتى من لم يستطع التكيّف، أن سياسة المركز غير قابلة للمقاومة والمعارضة، وفي ذات الوقت سيحفظ نفوذهم المحلّي، بل وأحيانًا قد يزداد، عبر التماشي والالتزام بسياسة وأحكام المركز.

ونرى من الضروري هنا التمييز بين فئة المتنفّذين وفئة أعيان المدينة، فالأولى هي غالبًا من أصحاب المقاطعات الضريبية الوراثية أو شبه الوراثية القدماء، من أمثال **آل الشهابي** في لبنان و**آل العظم** في سورية، والثانية من أصحاب المناصب الدينية أو أصحاب القوة الاقتصادية من سكان المدن، وغالبًا ما يكونون من العائلات القديمة والمتجذرة، والذين احتلوا لاحقًا المناصب الإدارية والبيروقراطية الجديدة.

لم تقتصر الإجراءات الإدارية للسلطان **محمود الثاني** على المتنفذين المحلّيين فقط، بل شملت الموظّفين ذوي النفوذ الواسع في الدولة، فألغى مبدأ «**توسيع السلطات/ توسيع مأذونيه**» (Tevsi-i Mezuniyet) الذي يُعطي للولاة صلاحيات كبيرة ضمن مناطق إدارتهم، سواء في التعيينات أو في الاحكام، وتعامل مع المخالفين منهم بقسوة، فسحب رتبة الوزارة من بعضهم ونفى البعض الآخر، كما منع قتل أي نفس دون صدور حكم رسمي من القاضي، بالإضافة إلى الرقابة الشديدة على التحصيل غير الشرعي للأموال من الأهالي، ولمنع ذلك، أسرى لاحقًا نظام المعاش للولاة والموظفين عام 1838م، بعد أن كانت رواتب الولاة تأتي عبر الضرائب التي يقدّمها الأهالي للدولة والتي يهتمّ بتحصيلها الوالي أو المتسلّم بنفسه، مما كان يفتح

1 ALDIKAÇTI, Orhan, Anayasa Hukukmuzun Gelişmesi ve 1916 Anayasası, İstanbul (1973), 36-37

DAL, Kemal, Türk Esas Teşkilat Hukuku, Ankara (1986), 11-12

2 ERYILMAZ, 56

لهم باب الظلم والتجاوز في حقّ العامّة، وبذلك: قطع الراتب الثابت للموظفين الحكوميين أي ذريعة لتحصيل الأموال من الأهالي بشكل غير شرعي، وأجري أول إحصاء شامل للسكان والأراضي عام 1831م في سبيل تنظيم التجنيد والضرائب، وتم إطلاق **أول صحيفة رسمية تحت اسم «تقويم الوقائع»** في ذات العام، وقد كانت جميع تلك الإجراءات ضرورية لتحقيق التكامل/ الوحدة الجيوسياسية للإمبراطورية العثمانية وتقوية قبضة المركزية الممثّلة بسلطة قصر السلطنة والباب العالي

كما شهد عهد **السلطان محمود الثاني** إنشاء أولى الوزارات، وذلك بسبب ازدياد مركزية الدولة، وبالتالي ازدياد الأعمال الورقية والإدارية في ظل تبلور النظام البيروقراطي الجديد، وإثر ذلك تم تقسيم الباب العالي إلى عدة نظارات (وزارات)، فاستُحدثت **نظارة الأمور المُلكية (المدنية)** في 1836م، التي ستصبح **نظارة الداخلية** بعد سنتين من تأسيسها، واستُحدثت كذلك **نظارة الخارجية**، ونظارة الأوقاف، ونظارة الأمور المالية، كما استُحدث **مقام المشيخة/ باب مشيخت**، ليكون الجهاز الأعلى في المؤسسة العلمية الدينية، ولتأخذ تلك المؤسسة دورها بشكل نظامي في الحكومة العثمانية[2]، وهذا ما سيؤثر بالطبع على النخبة العلمية في جميع أنحاء السلطنة العثمانية، وسيقنّن صلاحيات منسوبيها الذين سينضوون بشكل طبيعي تحت لواء مقام المشيخة في العاصمة، وسيتم تشريع وجودهم بشكل رسمي في المجالس المحلّية والإدارية لاحقًا.

إن أبرز ما قام به السلطان محمود الثاني في مجال الإصلاح والتغيير كان في المجال العسكري، وذلك عبر مواجهته **للتشكيلات العسكرية الإنكشارية، التي أصبحت في** الفترة الأخيرة خطرًا يهدد الاستقرار ويهدد مقام السلطنة بذاته، وذلك بعد وقوفهم في وجه إجراءاته الإصلاحية، وقد أدى ذلك إلى اصطدامه بهم بشكل مباشر في العاصمة وإبادتهم بالمدفعية فيما سمّي بـ «**الواقعة الخيرية**» (1826)، وتبعه إلغاء **طائفة الإنكشارية** بشكل رسمي، ومعها جميع التشكيلات العسكرية غير النظامية، والعمل على إنشاء جيش جديد أطلق عليه اسم «**العساكر المنصورة المحمّدية**»، وأنشأ

1 المصدر السابق، 64-65

2 المصدر السابق، 71

الكلية الحربية/ مكتب حربية في 1834م، وافتتح **منشآت تدريس الطب العسكري والجراحة العسكرية «طبخانه وجراحخانه»**، ولاحقًا: **مدارس الجوقة العسكرية السلطانية «موسيقى همايون مكتبى»** لتكون بديلًا عن **جوقة الـ«مهتر» الإنكشارية**، وكذلك **مدرسة العلوم العسكرية «علوم حربيه مكتبى»**، كما استقدم ضباطًا أوروبيين لتدريب عناصر الجيش الجديد[1]، وابتعث 150 من آغاوات **المدرسة الداخلية للقصر السلطاني «الأندرون»** إلى أوروبا لإنشاء كادر عسكري ومدني حديث[2]، وكان ذلك في ظل الهزائم العسكرية التي كانت تُمنى بها الدولة العثمانية في الحرب مع اليونان وحلفائها (1827م) ومع روسيا (1828-1829م)، بالإضافة إلى تصاعد نفوذ الحركة الوهابية في الحجاز، ولاحقًا: الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م)، والاجتياح المصري لسورية (1831م)، وقد توفي السلطان محمود الثاني (1839م) قبل خروج المصريين من سورية، واعتلى العرش من بعده ابنه الشاب **عبدالمجيد**.

لقد شهد عهد **السلطان عبدالمجيد الأول** (حكمه: 1839-1861م) الإعلان الرسمي لـ «**فرمان التنظيمات**» الذي صدر بعد أشهر من حلّ المسألة المصرية وعودة الحكم العثماني إلى سورية (1839م)، والذي أعلن بشكل واضح عن انقلاب جذري في الهيكلية التقليدية للدولة على جميع الأصعدة، حيث نصّ الفرمان على أمن الأموال والأعراض لجميع أفراد الرعية، وأعلن عن نظام القرعة العسكرية ضمن حركة التجنيد الإلزامي، وألغي نظام الالتزام-الذي سيعاد تفعيله بعد مدة- وربما أهم ما ورد فيه هو تنازل السلطان عن جزء من سلطته لمجلس الأحكام العدلية، وبذلك دخلت الدولة في المرحلة الدستورية[3]، وقد جاء هذا الإعلان نتيجة عدة عوامل أهمها **الغزو المصري لسورية** والتدخل الأجنبي لحماية الدولة العثمانية من السقوط بيد **محمد علي باشا** والي مصر، حيث شكّل هذا التدخّل ضغطًا على المركز العثماني من قبل الأوروبيين، خصوصًا بعد المعاهدات التجارية التي تم عقدها مع إنكلترا وفرنسا في 1838م، فقد ركّزت الأولى على خصخصة النظام الاقتصادي العثماني لمقابلة احتياجات السوق الصناعي للمواد الخام بعد ثورتها الصناعية، إضافةً إلى

---

1 محمد عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م)، 17

2 KARAL, Enver Ziya, Osmanlı Tarihi, (5/162)

3 محمد عوض، 19-20-21

الحركات القومية في البلقان، والتي بدأت بثورة الصرب في 1816م، وتلاها عصيان اليونان في 1829م الذي أدى إلى استقلال اليونان بدعم إنكليزي وروسي، حيث إن التوتر الذي أصاب «**نظام الملل القديم**» تقاطع مع نظام الامتيازات وأنظمة الحماية والمداخلات الأجنبية، مع تطوّر أشكال الوعي القومي ووعي الهويّة عند نخب الاثنيات والقوميات المختلفة في الامبراطورية، وهو ما سبّب أزمة ثقافية دعت إلى إنشاء رابطة تجمع المكوّنات القومية والعرقية ضمن الإمبراطورية، وهي **الرابطة «العثمانية»** التي ستتطور بشكل مستمرّ حتى نهايات العهد العثماني، وعمومًا فإن فرمان التنظيمات كان بشكل عام نتيجة الضغط الأوروبي على مختلف المستويات، ولذلك نرى أن إعلانه ترافق مع عدة مظاهر مثيرة للانتباه: فقد تمّت قراءته من قبل **مصطفى رشيد باشا**، ناظر (وزير) الخارجية ذي الميول الأوروبي، ودعي السفراء إلى حفل وموكب قراءته، كما تم تبليغ الدول الأوروبية بشكل رسمي بإعلانه[1].

في عام 1856م أعلن **السلطان عبدالمجيد الأول** فرمانًا آخر لا يقلّ أهمية عن سابقه: وهو «**فرمان الإصلاحات**»، الذي أعلن مبادئ الدولة الجديدة، وأكّد على مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون لجميع الرعايا مسلمين وغير مسلمين، وهو ما قد يكون أهم التطورات كونه يعكس فلسفة فكرة التنظيمات، فقد رأى رجال التنظيمات أن تطبيق مبدأ المساواة المطلقة غاية في الأهمية لسلامة الإمبراطورية، وقد لاقى إعلان هذا المبدأ معارضة كبيرة من المسلمين، فعلى سبيل المثال أصدر شريف مكة ومن حوله من العلماء فتوى بتكفير بيروقراطية التنظيمات، بينما تعرّض الأعضاء المسيحيون في المجالس البلدية المحلّية للتحقير والإهانات في بعض المناطق، وفي طرابلس الشام هوجمت جنازة مسيحية حُملت على الأكتاف بدلًا من حملها على المركب، كما كانت العادات قبل إعلان مبدأ المساواة، تعرّضت تلك الجنازة للهجوم من قبل مجموعة من المسلمين، لكن المثير للاهتمام هو موقف الكنيسة الأورثوذكسية المعارض للتنظيمات، كونها تضمن حقوق الطوائف المسيحية الأخرى (الكاثوليك- البروتستانت) واليهود[2].

---

1 ERYILMAZ, 92

كوثراني، 2

2 ORTAYLI, İlber, İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı, Kronik Kitap (2018), 97

جاءت الفرمانات التي أصدرها **السلطان عبد العزيز** (حكمه: 1861-1876م) متممّة لجهود أخيه **السلطان عبد المجيد**، حيث أعلن **قانون الولايات** (1864م) الذي نصّ على وجود مجالس إدارية منتخبة من مستوى القضاء إلى مستوى الولاية، وتبعتها سلسلة من القوانين التي تنظّم أحوال التبعة العثمانية/ المواطنين العثمانيين (1869م)، وتنظيم القضاء وتوزّعه بين محاكم شرعية [إسلامية] وملّية ومحاكم نظامية، و**خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة** (1874م) الذي نصّ على الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية، والتأكيد على إلغاء السخرة، والسماح لغير المسلمين بالعمل في أجهزة الدولة، مهيّئة الأرضية المناسبة لإعلان أول دستور عثماني **«القانون الأساسي»** (1876م) في عهد **السلطان عبد الحميد الثاني** بإشراف **الصدر الأعظم مدحت باشا**[1]

2.1.5 حمص والتنظيمات العثمانية على المستوى الإداري

تأثرت مدينة حمص: حالها كحال جميع المدن العثمانية، بإعلان فرمان التنظيمات وما تبعه من قرارات وإجراءات على المستوى الإداري، وقد حدّدت تلك القرارات شكلًا جديدًا للدولة وأجهزتها ومؤسساتها يشابه الأنظمة الأوروبية الحديثة، وكانت حمص وسائر مدن سورية قد شهدت أول احتكاك مع أفكار المجالس المحلّية، الانتخاب، المساواة، والديموقراطية، في فترة الحكم المصري (1832-1839م) عبر ما استحدثه إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا والي مصر، من مجالس إدارية ضمّت الأعيان المدنيين المحلّيين في كل منطقة لإدارتها، وما لبث الحكم العثماني أن عاد إلى سورية حتى أعلن فرمان التنظيمات، وقد أُبقي على المجالس المحلّية من قِبل الإدارة العثمانية، وتم تقنينها وتنظيمها بشكل متدرّج حسب نظام مؤسساتي ضمن أجهزة **«اللواء/ السنجق»** و**«الولاية»** عقب إعلان قانون الولايات، وحصل إثر ذلك تقييد لنفوذ بعض المناصب والوظائف، كمنصب الوالي والقاضي، في مقابل استحداث الدوائر الرسمية الجديدة ضمن هيكلية الولايات، للحفاظ على الضوابط والتوازنات (Checks and Balances) بين السلطات المختلفة على المستويين المحلّي والمركزي.

---

1 محمد عوض، 31-32-33

كوثراني، 1

لقـد ألغى الحكـم المصري بقيادة **إبراهيم باشا** التقسـيمات الإدارية التي سـادت سـورية في العهـد العثمانـي الأول، حيث أعلـن حاكمًا عامًا (حكمـدار) على جميع أيالات برّ الشـام، باسـتثناء جبل لبنان الذي بقي تحت إدارة الأمير **بشـير الشهابي الثاني**، واسـتطاع الحكم المصري تشـكيل وحدة إدارية في مناطق سـورية في بادئ الأمر، إلا أنه اضطر نتيجة الثورات المستمرة أن يعيد التشكيلات الإدارية السابقة، ولـم تحـدث الإدارة العثمانيـة بعـد عودتها لسـورية تعديـلات كبيـرة فيما يخصّ التشكيلات الإدارية التي سبقت العهد المصري، إلا أن أيالة طرابلس قد اختفت من التقسـيمات الإدارية في بلاد الشـام وأصبحت لواءًا يتبع لأيالة صيدا [1]، مما يعني انتهاء العلاقة بين طرابلس وحمص من الناحية السياسـية، بعدما كانت حمص في فتـرة مـن الفترات تتبـع أيالة طرابلس، كما سـبق في فترات البحـث الماضية، وأن العلاقة قد أصبحت بشـكل رئيسـي مع دمشـق مركز أيالة الشام، وستعتبر حمص بمثابة لواء/ سـنجق/ متصرفية يتبع لأيالة الشـام ويحـوي قضائين اثنين (حمص وتدمـر) [2]، حتـى تطبيق **نظـام المتصرّفيـات** عام 1868م -وهـو مختلف عن قانون الولايـات 1864- الـذي حـدّد حمص قضاءً يتبع لسـنجق حماة، وعيّن **هولو باشا العابد** (وفاته: 1895م) متصرفًا للواء حماة بالمسـمى الجديد، بعد أن كان قائمقام لـواء حمـص 1867م، فقام بنقـل مركز عمله من حمص إلى حمـاة، وبقيت حمص قضاءً يتبع لواء حماة حتى نهاية العهد العثماني [3].

شـملت التحديثات والإصلاحات الإدارية كل الأجهزة والسـلطات في حمص، كبقية مدن الدولة، في سبيل تعميم المركزية والبيروقراطية، بدءًا من منصب المتسلّم، الذي تحـوّل إلـى «**قائمقـام/ قائم مقـام**»، والذي كلّـف بالنظر في الأمـور المالية والمدنية والضابطـة (الشـرطة) في القضـاء، ومرجعه متصرّف **اللواء** [حمـاة]، وهو مأمور

---

1 محمد عوض، 63-64-65

2 المصدر السابق، 66

وبحسب قوانين الولايات فقد تم تقسيم الولاية/ الأيالة إلى ألوية/ سناجق، والألوية/ السناجق إلى أقضية، والقضاء هو المدينة والقرى المحيطة بها.

3 سالنامهء دولت عليه عثمانيه [حولية الدولة العليّة العثمانية] 1284هـ (1867م)- دفعه 22

سالنامهء دولت عليه عثمانيه 1285هـ (1868م)- دفعه 23

أسعد، منير- الخوري عيسى، (382/ 2)

بالإشـراف على شؤون **القضاء** [المدينة والقرى والنواحي] وتسيير أمورها، وكذلك تنفيذ أوامر الدولة والتعليمات الواردة من طرف **الولاية** [دمشـق] و**اللواء** [حماة]، بالإضافة إلى تحصيل واردات الدولة من ضرائب ورسوم وإرسالها إلى مركز **اللواء** [حمـاة]، كمـا ترأس مجلس إدارة **القضاء** [الـذي يجتمع في مدينة حمص] واعتبر آمرًا للعساكر الضابطة المتواجدة في القضاء، يحقّ له استخدامها وفقًا للأوامر التي يتلقّاهـا من متصرف **اللـواء**[1]، وبموجب **نظـام إدارة الولايـات العمومية** (1871م) فصلت الإدارة المركزية العثمانية أمور إدارة الموارد المالية للقضاء من سلطة القائمقام وأُنيطت بـ «**مدير المال**»، وهو مسـؤول أمام محاسـب اللواء عن النواحي المالية وفق النظـام المالي وتعليمات محاسـب **اللواء** [حمـاة]، المرتبط بالمحاسـب والدفتردار بمقام **ولاية سورية** في دمشق[2]

كان «**مجلس إدارة القضـاء**» هـو المجلـس الإداري المحلّي الأول في **قضـاء حمـص**، ويضـمّ أعضـاء طبيعيين/ دائمين، وهـم: القائمقام، الذي يتـرأسّ المجلس، النائب (القاضـي)، المفتـي، مدير المـال، كاتب التحريـرات[3]. واحتوى المجلـس على أربع أعضـاء منتخبـين، يكون نصفهم من المسـلمين والنصف الآخر من غير المسـلمين، وكانـت مهمـات المجلس هـي النظـر في واردات ومصاريف القضـاء، حفظ الأموال الحكومية وتنظيمها، استحداث المنشآت البلدية والمدنيّة أو ترميمها، رصف الطرق والمعابـر والاعتنـاء بها، بالإضافة لكونـه المجلس الأول للاعتـراض على الضرائب ضمـن البيروقراطيـة، كما ينظر المجلس ويدقّق، كسـلطة رقابية، في أصول تطبيق أعمال الاستيراد والتصدير والمقاولات التي تقع تحت سلطة القائمقام[4].
وتم اسـتحداث جهاز إداري محلّي حمل اسم «**المجلس البلدي**»، وأطلق عليه لاحقًا اسـم «**مجلس البلدية/ مجلس دائرة البلدية**»، المكوّن مـن أعضاء منتخبين يتغيّر

---

1 محمد عوض، 98

2 المصدر السابق، 99

3 كان هؤلاء هم الأعضاء الطبيعيون في حمص من خلال مراجعة سـالنامهء ولايت سـوريه من عام 1896م إلى عام 1900م، بينما يذكر أورتايلي؛ أن المجلس كان يحتوي بالإضافة للمذكورين: رؤساء الجماعات غير المسلمة ، وهذا ما لم يطبّق في حمص إلا في الفترات الأولى للتنظيمات.

ORTAYLI, İlber, Tanzimat Devrinde Osmanlı Mahalli İdareleri (1840–1880), TTK. Ankara 4 (2018), 83

نصفهم كل سـنة، واختصّ المجلس بالإشـراف على كافة الإنشاءات في المدينة وعلى شؤون النافعة (الأشغال العمومية) والمياه والنظافة والإنارة، والإشراف على الأسعار والمقاييس والأوزان في الأسـواق، بالإضافة إلى ضبط الأمن والأمان في الشوارع ، وتطوّر مجلس البلدية في حمص حتى نهايات العهد العثماني ليضمّن طبيب البلدية، أمين البناء، أمين الصندوق، مفتّش ومعاونه، كاتب ومعاونه، بالإضافة إلى عدد من رجال الضابطة .

تشكّلت في حمص مجلس محكمة نظامية جديدة، تتألف من 4 مميّزين، كان في الغالب نصفهم من غير المسـلمين، وكاتب للتحريرات، يترأسهم النائب/ القاضي الشرعي في المدينة، وأطلق عليه في البداية اسـم «**مجلس الدعاوى**»، ثم تغيّر اسـمه إلى «**المحكمة الابتدائية**» عام 1880م، وإلى «**محكمه بدايت/ محكمة البداية**» في 1881م، وأضيف إليه لاحقًا: كاتب ثاني، معاون مستنطق، محرر مقاولات، ومُباشرين اثنين .

وقد شـملت الإصلاحـات القضائية المحاكم الشـرعية، فتم ربطها بمقام **المشيخة الإسلامية/ باب الفتوى** في العاصمة، الذي كان يتلقّى التقارير الشهرية عن أعداد الدعاوى وتصنيفها، كما تم استحداث «**إدارة الأيتام**» وربطها بالمحكمة الشرعية .

اسـتحدثت بحمص كذلك عـام 1868م **محكمة التجـارة** ، التي تكوّنت في البداية من رئيس وعضوين دائمين، هما الحاج **سليم آغا الدروبي**، و**سليمان آغا الجندي**، بالإضافة إلى عضوين مؤقتين، واسـتمرّت المحكمـة في أداء فعالياتها حتى 1885م حيث تم إلحاقها بالمحكمة الابتدائية. ولاحقًا تم استحداث غرفة التجارة، بالإضافة إلى غرفة الزراعة المنبثقة عن قومسيون/ هيئة الزراعة، وقد اتحدت الغرفتان عام 1898م تحـت اسـم «**غرفة الزراعة والتجارة**»، كما تم اسـتحداث **غرفة الصنائع/ الحرف** في ذات العام

---

1 محمد عوض، 110

2 سالنامهء ولايت سوريه

3 سالنامهء ولايت سوريه 1286هـ (1869م)، 1297هـ (1880م)، 1298هـ (1881م)

4 سالنامهء ولايت سوريه 1318هـ (1900م)

İstanbul Müftülüğü. Meşihat Arşivi.

5 BOA, MVL. 1062/ 81

6 سالنامهء ولايت سوريه 1301هـ (1884م)، 1302هـ (1885م)، 1304-1305هـ (1888-1889م)، 1316هـ (1898م).

واستحدثت عدة دوائر أخرى في مدينة حمص، **كمأمورية الطابو** (1874م)، **وجهاز التحصيل المالي/ تحصيلداريه** (1879م) الذي ضمّ محصّلين فرسان/ سواري ومحصّلين مشاة/ بياده، وتم تعيين موظفين لرصد الرسوم والضرائب وكتّاب للطابو (1880م)، الذين انتظموا في دوائر «**الضريبة والطابو**» عام 1887م، واستحدثت كذلك **مديرية قلم المال** (1881م)، وفي ذات العام شهدت حمص استحداث جهاز إداري خاص بالبريد والبرقيات (بوسته وتيلغراف) وفق النظام الحديث، وقد انتهى تمديد **خط التيلغراف (البرق)** من دمشق إلى حمص في 1883م[1]، كما استحدثت **شعبة الأراضي السنيّة (السلطانية) وإدارة الريجي (التبغ)، وهيئة صندوق اليتامى**، وكذلك **دائرة البوليس (الشرطة)** (1889م)، وهيئة **النقل العسكري** (1894م) التي تكوّنت من أعضاء مدنيين محلّيين وأعضاء عسكريين، واستحدث في 1899م **قلم النفوس** وإدارة خاصة للديون العمومية، وضمّ الجهاز الإداري في حمص عام 1900م مأمورًا عن **الضابطة الصحية الحيوانية، ومأمورًا للغابات**[2].

وقد انشأت في حمص **شعبة للبنك الزراعي** في 1891م، أخذت هذه الشعبة في 1898م اسم «**صندوق البنك الزراعي**»[3]، كان يتم انتخاب أعضاءه عبر مجلسي الإدارة والبلدية[4] وفي عام 1909م افتتح **البنك العثماني** شعبة له في المدينة[5].

على المستوى التعليمي؛ كان التعليم المحلّي قبل التنظيمات والإصلاحات (1839) مرتبطاً بشكل عام برجال الدين (**صنف العلمية**) وبالتعليم الديني، أي أنه كان من اختصاصات أهل الملة الواحدة، وبالتالي فقد كانت المؤسسة الدينية للمسلمين وغير المسلمين تؤمن حاجات التعليم من معلمين ومؤسسات تعليمية حسب تعاليم تلك الملة وتراثها. فمثلاً بالنسبة للمسلمين نشطت كتاتيب تعليم القرآن، حلقات المساجد، وحلقات تعليم الحديث والشريعة الإسلامية بالإجازة والتتلمذ على أيدي العلماء في المسجد، الجامع أو المدرسة أو حيث يختار الأستاذ المعلم، مرتّبة حسب سن الطلاب، وقد أحصت الدولة في عام 1872م في حمص 19 مكتبًا إسلاميًا بين «كتّاب» أي

---

1 BOA, A.}MKT.MHM.371/ 67

2 سالنامهء ولايت سوريه. [الأعداد وفق التواريخ المذكورة].

3 سالنامهء ولايت سوريه. 1317-1308هـ (1891م)، 1316هـ (1898م)

4 صحيفة لسان الحال، 9 تموز 1914م، 3

5 BOA, BEO.3560/ 266969.1-2

تعليم إبتدائي ديني-تقليدي، و«مدرسة» أي تعليم متوسط- عالي ديني- تقليدي، بالإضافة إلى 5 مدارس لغير المسلمين[1]، ارتفع عدد تلك المدارس التقليدية إلى 32 في عام 1885م[2]، وقد كان من أهداف التنظيمات العثمانية وتحديثاتها إحداث نظام تعليمي حديث يماثل الأنظمة التعليمية الأوروبية، وبالتالي إنشاء مدارس نظامية حديثة مختلفة عن مدارس التعليم الديني التقليدي.

إن أول تماس لحمص مع النظام التعليمي الحديث كان عبر **المدارس الأجنبية (الإرساليات)** التي تأسست في ستينات القرن التاسع عشر، وحذت حذوها المدارس المحلّية التي أنشأها المسيحيون الحماصنة، أما الحركة التعليمية الرسمية فقد تأخرت بالمقارنة مع المكاتب الأجنبية والمحلّية المسيحية، فتأسست في 1870-1871م المدرسة الرشدية[3]، التي تقابل المرحلة الإعدادية، وافتتحت عام 1880م مدرستين ابتدائيتين نظاميتين بجهود الأعيان المحلّيين[4]، وفي عام 1884م تأسست «**شعبة المعارف**» في حمص من الأعيان المحلّيين، لدعم الشؤون التعليمية والاهتمام بها، ولاحقًا؛ تأسست بجهود محلّية وبمساعي خالد الأتاسي «**المدرسة العلمية**» عام 1906م، كأول مدرسة ثانوية بحمص، وهي مدرسة خاصة، وبعدها بسنتين تأسست «**مدرسة الإتحاد الوطني**» الثانوية الخاصة كذلك، ووصل عدد المدارس الابتدائية النظامية في حمص حتى بداية الحرب العالمية الأولى إلى 6 مدارس، بالإضافة إلى مدرسة الإناث ومدرسة الأيتام[5].

على الصعيد العمراني، بدأ التوسّع خارج أسوار المدينة القديمة عبر القصور والمستودعات التجارية والأسواق والخانات والمقاهي، بهندسة معمارية وتخطيط مدني حديث، وكان لا بد من الاهتمام بشبكة الطرق البريّة والمعابر، والعمل على تطويرها لرفع سوية النشاط التجاري والصناعي والزراعي في حمص، خصوصًا

---

1 سالنامهء ولايت سوريه، 1289هـ (1872م)، 154
2 سالنامهء ولايت سوريه، 1302هـ (1885م)، 240
3 سالنامهء ولايت سوريه، 1288هـ (1871م)، 109
4 سالنامهء ولايت سوريه، 1298هـ (1881م)، 266
5 سالنامهء ولايت سوريه، 1301هـ (1884م)
المدرسة العلمية الإسلامية، 15
الزهراوي، نعيم سليم، الجزء التاسع- الكتاتيب والمدارس بحمص، 209

بعـد تطـور صناعة النسـيج وتقدّم سـوقها، فتم تخطيـط وتعبيد **طريـق حمص- طرابلس** في 1883م، وذلك وفق مشـروع بدأ بمعية وإشـراف والي سورية والصدر الأعظم السـابق **مدحت باشـا** في عام 1879م. وفي 1902م تم مد **الخط الحديدي بين رياق وحمص وحماة وحلب**، ووصل الخط الحديدي إلى طرابلس من حمص في 1911م[1]، كما أنشـأت **دار الحكومة (السـرايا الجديدة)** في 1886م وسـط شـارع السـرايا (شـارع القوتلي حاليًا) المخطط بشـكل واسـع ومنتظم، وصمّمت السرايا بنمـط معمـاري حديث يماثـل دور الحكومـة العثمانية في بقية مدن السـلطنة، في منطقة حوَت قصور كبار أعيان حمص، وهي اليوم مركز المدينة[2]

[illegible]

لقـد تناولنا طيلة الفصول السـابقة التغيّـرات والتطوّرات التي طـرأت على البنى الاجتماعية بحمص منذ بدايات القرن الثامن عشـر، وما ترافق مع تلك التطوّرات مـن ارتفـاع وهبوط لطبقـات وفئات وعناصـر، وقبل ذلـك: الأحداث السياسـية والعسـكرية والاقتصادية التي أثّرت بشـكل مباشـر أو غير مباشـر على النسـيج المجتمعي الحمصي.

كانت الصورة الأبرز للمدن السورية في العهد العثماني توحي بوجود مجالين للسلطة السياسـية [والتفاعـل معها]، أحدهمـا دولتيّ (Governmental) ويشـمل الحاكم العثماني المحلّي (**حاكمية الولاية**) والقوات الإمبراطورية [المرتبطة بالمركز]، والآخر مجتمعيّ (Societal): مليء بالمجموعات المحلّية المالكة لدرجات مختلفة من النفوذ الاجتماعي والسياسي التي قامت بدور الوساطة بين الدولة والعامة من أهل المدن. وهؤلاء الأخيرين يُشـار إليهم بشـكل عام باسـم «الأعيان»، كمفهوم سياسي يصف القوى المحلية المدنية (غير العسكرية) في المجتمع المديني.

وهنا ننفصل عن مفهوم الأعيان الذي استخدمه **فيليب خوري**، فمثال **الأسرة المعنية** أو **الأسـرة الشـهابية** في جبل لبنان، لا ينطبق بأي شـكل على مثال أسـرة **الإفتاء** أو

---

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (384-385/ 2)
يُنظر: حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص وأوائل المهندسين في ظل الخلافة العثمانية.

2 يُنظر المرجع السابق.

القضاء أو نقابة الأشراف في مدينة حمص. فالأول ذو طابع عسكري يتعلّق بالإقطاعات الضريبية بشكل رئيسي، والثاني ذو طابع مدني- مديني يستمدّ نفوذه المحلي وثقله الاجتماعي بشكل رئيسي من المناصب المدنيّة الدينية. المثالان يلعبان دور الوساطة بين الأهالي/ الرعيّة والإدارة المركزية في العاصمة، لكنّ الاول يمثّل سلطة حكم فعلي، بينما الثاني يمثّل ما هو أقرب للسلطة الرقابية.
وبناءً على ذلك: أصحاب الصفة الأولى سنتابع معهم تحت تسمية «**المتنفّذين**»، بينما أصحاب الصفة الثانية سيكونون «**الأعيان**» بالنسبة لنا.

وحسب **بربير وخوري**: فقد حملت علاقة المتنفذين والأعيان مع الحكومة المحلّية والإدارة المركزية، في دمشق مثلاً: طابعًا متغيرًا على مدى ثماني فترات متعاقبة:

1. بداية بالفتح العثماني لسورية (1516م) وحتى نهاية القرن السادس عشر، حينما «تكيّف الأعيان [**المتنفذون**] مع القواعد التي فرضها سليمان القانوني»، أي حينما وصلت السلطة المركزية العثمانية أوج فعاليتها وحصلت بالتالي على دعم الأعيان.
2. الفترة الثانية كانت في القرن السابع عشر: عندما «اختبر الأعيان [**المتنفذون**] أولاً قوتهم في مواجهة السلطة المركزية وربحوا امتيازات ضريبية هامة»، بما فيها حق وراثة إقطاعات الضرائب.
3. والثالثة في السنوات الستين الأولى من القرن الثامن عشر، عندما أصبحت «حاكمية الولايات» التي نشطت تراقب استقلالية الأعيان [**المتنفذين**] وتحدّ منها.
4. والرابعة هي في الفترة اللاحقة للعام 1760م عندما صارت السلطة المركزية التي ضعفت تعتمد على الأعيان [**بصفتيهما: المتنفذون العسكريون والأعيان المدنيون**] كـ «وكلاء شبه مستقلين بدلاً من كونهم وسطاء» في دمشق والمناطق السورية الأخرى[1].
5. والفترة الخامسة كانت في عقد الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما افتتح الاحتلال المصري لسورية عهدًا لا سابق له من السيطرة الحكومية المكثفة على دمشق -والمدن السورية الأخرى- مما حدّ بقوة من سلطة **الأعيان**.

1 BARBİR, Karl, Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758 (Princeton. 1980), 72-43

6. الفترة السادسة كانت بين عامي 1841–1860م عندما ترافقت عودة السيطرة العثمانية بسلسلة من الإصلاحات المركزية التي لم يستقبل أعيان دمشق معظمها بحرارة، وقد أسهمت مقاومتهم في التسريع بحدوث أزمة 1860م.
7. المرحلة السابعة هي فترة 1860-1908م؛ عندما جرّت السلطة المركزية المستعيدة لنشاطها الأعيان بشكل أكمل إلى إدارة الدولة كـ «أرستقراطية خدمة ريفية [طرفية: **aristocracy de province**]»، وخصوصًا بعد 1880.
8. المرحلة الثامنة كانت من عام 1909م، عندما فرض زعماء تركيا الفتاة [**والأدقّ؛ أرباب حزب الإتحاد والترقي**] إصلاحات مركزية متشدّدة وسياسات «تتريك» اثارت الاستياء عند عدد متزايد من الأعيان الذين بدأوا يطالبون بمزيد من الاستقلالية في ولاياتهم، ووصلوا -في بعض الحالات- حدّ التحريض على الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية[1].

إن تناول التحليل والتحقيب السابق لـ **بريير وخوري**؛ ضروري جدًا لفهم الحالة الاجتماعية والسياسية في بلاد الشام/ سورية قبل إعلان التنظيمات العثمانية وبعدها، رغم أن السياق السابق كان قد كُتب استنادًا على البنية الاجتماعية لدمشق بشكل رئيسي، وبالتالي سيكون من الأدقّ والأسلم تناول الحالة الاجتماعية والسياسية في حمص بشكل خاص، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيب **بريير وخوري**، كونه يرسم لنا صورة عامة لركائز السياسة المحلّية وأركانها في سورية.

وحسب التحقيب الذي استخدمناه ضمن عملنا البحثي بحمص؛ فإن فترة البحث الأولى لدينا (1650-1730م) تشمل المراحل الثلاثة الأولى من تحقيب **بريير وخوري**، وفترة البحث الثانية (1730–1830م) هي ضمن المرحلتين الرابعة والخامسة، بينما فترة البحث الثالثة بحمص (1840–1918م) تشمل المراحل الثلاثة الأخيرة.

إن القراءة المفصلة التي أجريناها لفترة 1680–1730م في حمص قد بيّنت لنا أن نشاطات الأعيان ضمن المدينة كانت أشبه بعملية تحقيق توازن القوى المدنية المحلّية

---

1 خوري، فيليب، أعيان المدن والقوميات العربية، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى- بيروت (1993)، 27-26

والقوى العثمانية **المحلّية/ المتعثمنة** الممثلة بأوامر الإدارة المركزية في العاصمة، وأن تحرّكات الأعيان المدنيين كانت ردّات فعل على القرارات المركزية سواءً بشكل إيجابي أو سلبي، وقد كان الاستقرار والهدوء بين الفئتين: المحلّية **(الأعيان)** والمتعثمنة مرهونًا بتوافق النخبة العلمية وزعمائها مع الزعماء المحليين المتعثمنين، فيما لم يبدُ أن هناك قوى محلّية أكثر تأثيرًا من النخبة العلمية على المستوى الاجتماعي والسياسي، بل بدى أن زعيم تلك النخبة، المفتي، كان يحدّد طبيعة العلاقات مع **القوى المتعثمنة العسكرية/ شبه العسكرية**، في ما غابت أي معالم واضحة للفئات الاجتماعية الأخرى، بل رأينا أن الثقل الكامل تقريبًا للأعيان كان ضمن الفئة العلميّة، التي توزّع ثقلها بين مقامات الإفتاء والقضاء ونقابة الأشراف، تليها مقامات الإمامة والخطابة وتولّي الأوقاف، وقد أمّن المنصب الأخير، كما شُرح سابقًا، قوة اقتصادية كبيرة لمتسلّمه.

شهدت فترة البحث الثانية في حمص (1730-1830م) تطوّرات هامة في النسيج الاجتماعي وطبقة الاعيان، كان أبرزها تبلور مفهوم **العائلة/ السلالة** بشكل مثير للاهتمام، متماهيًا مع النفوذ المدعوم من الإدارة المركزية لبعض السلالات في سورية ولبنان **كآل العظم وآل المرعبي والشهابيين**، وأدّى ذلك إلى أن تماسكت العديد من العوائل والسلالات في حمص وثبّتت جذورها أكثر في المدينة، خصوصًا التي تسلّم أحد أفرادها منصبًا (المتسلّم، المفتي، النائب/ القاضي، نقيب الأشراف)، مما أضفى على العائلة **هرمية** اعتلاها صاحب المنصب، والذي عمل كـ **جاذب** يستقطب أفراد السلالة للتماسك، مع أوقاف عائلية كبيرة ضمنت ذلك التماسك، بالإضافة لظهور عوائل/ سلالات جديدة، بعضها ارتبط بالنسب الشريف، وبعضها الآخر اعتمد على القوة الاقتصادية الكبيرة والمتراكمة.

كما شهدت تلك الفترة تعاظم نفوذ فئة **«الآغاوات المحلّيين»**، كعناصر ذات قوة عسكرية واقتصادية، تختلف عن طبيعة آغاوات دمشق من **الحاميات العسكرية المحلّية (اليرلية)**، ترافقت قوتهم أحيانًا مع مناصب رسمية، وتنازعت تلك العناصر فيما بينها على المنصب[1]، وسط دعم أو رفض لطرف دون آخر من قِبل الأعيان

---

1 مثلاً: نزاعات آل الجندي وآل الجندلي حول منصب المتسلّم، والنزاع بين آغاوات آل الباكير الأتاسي مع المتسلّم من آل الجندي.

المدنيين وقاعدتهم الشعبية من الأهالي، ولاحقًا تسلّموا مناصب ضمن البيروقراطية العثمانية؛ **كعبد الرزاق آغا الترجمان، وعبدالرحمن آغا الجندي وسليم آغا الدروبي**.

وسجّل أول صعود ملحوظ لأبناء الملّة المسيحية في حمص[1] ممّن امتهنوا الكتابة والترجمة والأعمال الحسابية [فيما يشير إلى تقدّمهم العلمي الواضح]، وأول ما رصد عن أخبارهم كان عبر أبناء أسرة «**اليازجي**»، وهي كلمة تركية تعني: الكاتب، نسبةً للأخوة **نعمة ويوسف**، الذين عملا كتّابًا لديوان **اسماعيل باشا العظم** في ثلاثينيات القرن الثامن عشر، و**عبدالله اليازجي**، الذي كان وكيلًا لأسعد باشا العظم بحمص في أربعينيات وخمسينيات القرن ذاته[2]، وكان منهم ممّن عمل كاتبًا في دمشق كالكاتب الشهير **إبراهيم البحري**.

ورغم التطور الملحوظ في تركيبة البنى الاجتماعية بحمص، المترافق مع تغيّرات إقليمية كبيرة على الصعيد السياسي والعسكري، التي كانت مؤثرة بلا شك، إلا أن طبقة الأعيان المدينيين قد حافظت على المعالم الرئيسية لقالبها القديم والتجانس النسبي لعناصرها، خاصة فيما يتعلّق بالنخبة العلمية، ولم تكن الطبقات الاجتماعية الأخرى قد توضّحت بشكل كامل بعد، بل يمكن اعتبار هذه الفترة فترة انتقالية بين البنية القديمة والبنية الحديثة للمجتمع الحمصي.

وفي نهاية الفترة الثانية (1730-1830م) وبداية الثالثة، ولمدة ما يقرب من عقد من الزمن، جاء الحكم المصري بقيادة **إبراهيم باشا** بن **محمد علي باشا** والي مصر كضربة محطّمة لركائز المجتمع التقليدي السوري، عبر محاولته القضاء على الصلاحيات القضائية والإدارية للأعيان المتنفّذين عمومًا وأرباب المؤسسة الدينية خصوصًا تمهيدًا لإقامة حكم مركزي، حيث قصر سلطات نظام القضاء الديني (المحاكم الشرعية) على الحالات المتعلّقة بالأحوال الشخصية، ووضع الأوقاف الخيرية تحت الإشراف الحكومي المباشر[3]، أي أنّه جرّد النخبة الدينية القسم الأكبر من قواهم على الصعيدين الإداري والاقتصادي، وطالت تلك التشديدات

1 ظل مسيحيو حمص كذلك روّاد مجال البناء حتى نهاية العهد العثماني، كما برزوا كأرباب للحرف والتجارة، وخاصة تجارة النسيج.

2 أسعد، منير- الخوري عيسى، (2/ 356-357)

3 خوري، 35

ثقلهم الاجتماعي كذلك، حيث أنه في المقابل؛ أظهر تسامحًا وتعاطفًا تجاه المسيحيين، وأشركهم في الحكم المحلّي عبر «دواوين المشورة» التي أسسها في المدن، إضافةً إلى تسلّمهم في أغلب الأحيان منصب «المباشر»، الذي كان بمثابة أمين سرّ متسلّم المدينة، يتولّى فيها وظائف الصراف أو مدير المال وإدارة حسابات المدينة وأموال الفريضة والضريبة الرسمية . كما أنه فتح دمشق «المحافظة اجتماعيًا» أمام التأثيرات الأوروبية، وسمح لهم بالمتاجرة بالحبوب والمواشي، وهو «ما كان في السابق حكرًا على المسلمين»، مع اتساع نطاق التجارة الأوروبية، والبريطانية خصوصًا، مع سورية خلال هذه الفترة، لمصلحة الأقليات وعلى حساب الطبقة التجارية المسلمة في دمشق، كما سمح للبعثات الأجنبية التبشيرية بافتتاح مدارسها الخاصة في لبنان، قبل أن يتمّ ذلك في سورية الداخلية بعدّة عقود.

على صعيد آخر؛ **اعتمد إبراهيم باشا** على طبقة ملّاك الأراضي المحليين وعائلاتهم المسيطرة، **كآل الجندي والزهراوي** في حمص مثلاً[3]، وقد نجح في ذلك إلى حد ما في البداية وأكسبه ذلك شعبية بين العامة، غير أنه فقد هذه القاعدة عندما حاول تحجيم وتقليص سيطرة هذه الطبقة سياسيًا واجتماعيًا [خاصة في دمشق]، كما فقدها لدى الفلاحين حينما بدأ في تطبيق التجنيد الإلزامي وعمد إلى تشغيلهم إجباريًا (نظام السخرة)، كما قام بحملة لمصادرة السلاح من الأهالي، وأدت الضرائب العالية المفروضة عليهم إلى ازدياد نقمتهم وسخطهم[4].

وفي ذات السياق روى **بوجولا** (Poujoulat) ما خلاصته:

«كان ثاني يوم وصولنا إلى حمص يوم سوق، ففتحوا أبواب المدينة مبكرين ليمكنوا

---

1 أبو عز الدين، سليمان، إبراهيم باشا في سوريا، دار الشروق، الطبعة الأولى (2009)، 153

2 المصدر السابق، 36

الأتاسي، نشوان، تطور المجتمع السوري 1830-2011، دار أطلس للنشر والترجمة، الطبعة الأولى (2015)، 25
Hourani, Albert, Syria and Lebanon, A Political Essay, Oxf. Uni. Press, G.Br. (1946), 28-30

3 إبراهيم أفندي الزهراوي (وفاته: 1274هـ/ 1858م)، كان متسلّم حمص في فترة الحكم المصري لسورية. الخوري، قسطنطين بن داوود، 247-248

كما كان لإبراهيم باشا علاقة قوية بآل الجندي في حمص عبر متسلّمها عبد الله الجندي والشاعر أمين الجندي. أنظر: الجندي، أدهم، 260-269

4 الأتاسي، نشوان، 25

الفلاحين من الدخول وبيع حاصلات أراضيهم، فنحو الساعة العاشرة صباحًا بينما كانت مدينة حمص تغصّ بالناس وحركة السوق على أشدّها، وكان الباعة والمشترون قائمين بأعمالهم بسلام، أقفلت أبواب المدينة إقفالاً محكمًا، وانقضّ فجأة على الجمهور نصف آلاي (لواء) من الجنود المشاة، فساد الاضطراب الشديد مدينة حمص بأسرها، كأنما هاجمها عدو لدود. فقبض الجنود على الشيوخ والشبان من مسلمين ومسيحيين سواء أكان من التجار أو الصنّاع أو العمّال، وقادوهم جميعًا مشدودي الوثاق، يتبعهم عدد عديد من النساء والبنات يملأ صراخهنّ ونواحهنّ الفضاء، وهنّ يقرعن صدورهن ويلطمن وجوههنّ حزنًا على أبنائهنّ وإخوتهنّ وآبائهنّ الذين اقتادهم الجنود كرهًا بدون أن يترك لهم فرصة لمشاهدة مسقط رأسهم أو التزوّد بنظرة من ذويهم، أما المقبوض عليهم فسيقوا إلى دار إحدى الثكنات العسكرية، وهناك جرى فرزهم، فأخلي سبيل المسيحيين والشيوخ من المسلمين، وسيق الباقون إلى مصر كما يساق الجناة تخفرهم فرقة من الجند ويرافقهم اليأس من الرجوع إلى أوطانهم لأنهم سيبقون جنودًا مدى الحياة.»[1]

لقد ترافق جلاء المصريين عن سورية وعودة الحكم العثماني إعلان فرمان التنظيمات (1839م)، ولاحقًا فرمانات الإصلاحات (1856م)، الذي نظّم علاقة الدولة-المواطن عبر المؤسسات والمجالس التي شكّلت النظام البيروقراطي المركزي الجديد، فقد كانت الدولة العثمانية تعيش في القرن التاسع عشر وتيرة تحوّل الدولة من النمط التقليدي/ الكلاسيكي إلى النمط المركزي الحديث، وقد كان التحديث على المستوى الحقوقي يتمّ بحيثيات برغماتية عملية، إلا أن البدء بتنظيم التشريعات الحقوقية بما يناسب جميع الرعايا باختلاف دينهم كان يعني البدء بالتقدّم وفق مبادئ العلمانية/ اللادينية (Laïcisme/ Secularism)، وقد انعكست تأثيرات المركزية البيروقراطية [وكذلك مبادئها العلمانية/ غير الدينية] التي وضعت أساساتها في عهد **محمود الثاني** واستمرّت بعد إعلان التنظيمات والإصلاحات، على لغة الخطاب، التعليم، والحياة الثقافية في الإمبراطورية[2].

---

1 أبو عز الدين، 175

Poujoulat, Baptistin, Voyage dans l'Asie Mineure Etc, Paris (1840), T. II, 37-39.

Paton, A.A., History of the Egyptian Revolution, London (1870) Vol. 121 ,2.

2 ORTAYLI, İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı, 128

وربما كانت أولى التحرّكات ضمن التوجّه للعلمانية/ اللادينية هو في تطوير نظام تعليمي منفصل عن نظام المدارس الشرعية التقليدية، وذلك بإنشاء «**المكاتب: المكتب**» (المدرسة بمفهومنا المعاصر)، التي ستتضمن في مناهجها التدريسية المواد العلمية الحديثة كالرياضيات والفيزياء والكيمياء واللغات الأجنبية ، وبذلك ستستقلّ المؤسسة التعليمية وستتبع للمركز بعد أن كانت تحت تصرف علماء المؤسسة الدينية، وستكون تلك المكاتب بدرجاتها المختلفة هي السبيل للانتساب إلى دوائر الدولة النظامية، وبذلك ستنشأ كوادر الدولة بعيدًا عن تأثير وسلطة صنف العلمية، وكذلك سيتم تقليل سلطات القاضي الشرعي في المدن بشكل كبير، وستتحدّد صلاحياته في القضايا العدلية فقط، وبعد الإجراءات المذكورة ستنتقل السلطة الإدارية من صنف العلمية إلى صنف جديد هو صنف القلمية الذي يمثّل البيروقراطية المركزية للدولة

إن اطلعنا مرة أخرى على التحديثات في جهاز الإدارة المحلّي؛ نجد أنه تم ربط السلطات المحلّية **بالباب العالي**-العاصمة مباشرةً، وتقييد نفوذ وصلاحيات الولاة بزيادة صلاحيات القادة العسكريين المحلّيين والدفتردار (المسؤول المالي)، الطرفان اللذان سيكونان بمثابة السلطة الرقابية تجاه الولاة، وسيتم محاربة الرشوة بجهود أكبر، حيث أكّدت لوائح القوانين على فصل الموظفين المرتشين وعقابهم بالسجن والنفي[3]. لقد كانت قوانين **نظام الولايات** (1864م) تحديثًا للإرث شبه الديموقراطي (مجالس محلية، انتخابات محدودة، تمثيل للطوائف) الذي تركه **الحكم المصري في سورية** (1831-1839م)، حيث تم تطوير فكرة المجالس المحلّية [دواوين المشورة] التي أنشأها **إبراهيم باشا** سابقًا، وفرضت الإدارة المركزية على الولاة تطبيق الإصلاحات الجديدة من خلال تلك المجالس، التي شملت عضويتها

1 تضمّنت المناهج التدريسية للمكاتب في المناطق العربية مثلًا: المواد الدينية التقليدية كالقرآن والتفسير وعلوم الدين وبذلك قد لا يكون إطلاق وصف العلمانية/ اللادينية على المكاتب دقيقًا للغاية، خاصةً في المناطق العربية والمناطق ذات الطبيعة المحافظة.

ERYILMAZ, 161 2

3 المصدر السابق 164-177

KARAL, Enver Ziya, Tanzimat Devrinde Rüşvetin Kaldırılması İçin Yapılan Teşebbüsler, Tarih Vesikaları, Maarif Vekaleti (Tarihsiz48 ,(

الوجهاء الدينيين والعلمانيين [غير الدينيين] المعروفين، ومُنحت المجالس سلطات فرض الضرائب وخدمات الجباية وتنظيم انتقال ملكية الأراضي والموافقة على تعيين الموظفين وإصدار الأحكام في القضايا المدنية، مما جعل باستطاعة أعضاء المجالس، في دمشق مثلاً، أن يهبوا أنفسهم إقطاعات ضريبية [عن طريق نظام الالتزام] حول مدينة دمشق، وبمثل هذه السلطات تمكّن المتنفذون من العودة إلى مواقعهم السابقة[1]، بل وتمكّن العديد من الأعيان أيضاً من زيادة سلطته ونفوذه. في حمص مثلاً: استطاعت عائلات النخبة الدينية تثبيت مواقعها بشكل أقوى من أي وقت مضى بواسطة البيروقراطية الجديدة، **كآل الأتاسي والزهراوي والرفاعي.**

وحين تتبّع التحديث السريع الذي طال أجهزة الإدارة المحلّية وتعاملها وفق هرمية بيروقراطية ثابتة ومنظمة، ممثلة بسلسلة **القضاء - اللواء- الولاية - الباب العالي،** يمكن بالتالي استقصاء انعكاسها على المدينة والمجتمع، حيث أن التغييرات والتطورات التي حدثت منذ عهد **السلطان محمود الثاني** في بدايات القرن التاسع عشر، إلى الفترة التي سبقت إعلان الدستور عام 1876م، لهي مثيرة للدهشة بتجدّدها وثوريتها بالنسبة لعمر السلطنة وطبيعتها، وسرعة إقرارها وتنفيذها رغم أنها كانت ضمن سياق ووتيرة مستمرّة لأكثر من قرن من الزمن، دون نسيان عامل الضغوط الأوروبية بالطبع، وقد يكون مفهوم «الديموقراطية» الدخيل على المجتمع العثماني التقليدي هو أهم ما تضيفه القوانين الجديدة التي تم إقرارها، حيث جاء هذا المفهوم مع مبدأ البيروقراطية المركزية، بالطبع إن تطبيق البيروقراطية لا -ولم- يعني بالضرورة أبدًا وجود الديموقراطية كنتيجة، لكن الجهاز الإداري البيروقراطي كان وسيلة لتحقيق عمليات الاختيار والانتخاب -المحدودة نوعًا ما- من قِبل الشعب/ الأمة لأعضاء المجالس المحلّية على الأقل، ولكن إن أخذنا مدينة حمص مثالاً؛ هل تغيّرت قواعد وأسس العملية السياسية بين **العهد الكلاسيكي وعهد الإصلاحات/ التنظيمات** قد يكون التغيير الأهم هو تواجد الأعضاء غير المسلمين في أجهزة الإدارة المحلّية، أي تمكين الطوائف من الحصول على تمثيل سياسي رسمي، وزيادة نفوذها الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بعد حادثة 1860 والحماية التي حصلوا عليها من القوى الأوروبية عبر القناصل وضغوطهم على

---

1 خوري، 36

الدولة العثمانية، إلى جانب التعليم الحديث والمنتظم الذي قدّمته **المدارس الأجنبية (الإرساليات)**.

ظلّت **فكرة الأعيان** هي المهيمنة على العملية السياسية المحلّية بحمص، لكن ضمن إطار قانوني وإداري أكثر تطورًا وحداثة وأكثر تقانة، إذ يمكن ملاحظة أن العائلات القديمة والمتنفّذة قد أمّنت مواقعًا لها في أجهزة الإدارة المحلّية، مع غياب لمكوّنات المجتمع الأخرى، وربما سبب ذلك هو شروط الانتخاب والترشّح التي تشترط دفع ضريبة سنوية محددّة في حال الانتخاب، وضريبة أكبر في حال الترشّح،الأمر الذي جعل الملّاك والمتنفّذين الاقتصاديين في المدينة يشغلون عضوية المجالس المحلّية في غالب الأحيان، أي أن **العناصر** المحلّية ذات النفوذ: السياسي- الاجتماعي- الاقتصادي، باختلاف أسمائها، ظلّت تمثّل المدينة وأهلها في الساحة السياسية كما كانت طوال العهد العثماني، لكن هذه المرة ضمن المجالس المحلّية.

ويُعزى تواجد أشخاص معيّنين في المجالس المنتخبة، من الملّاك أصحاب الأراضي ومن التجار ذوي النفوذ الواسع [بالإضافة إلى أرباب صنف العلمية كالمفتي والمدرّسين ومتسلّمي الأوقاف الكبيرة]، الذين عملوا كصلة وصل بين موظّفي الدولة [والمركز] وبين الأهالي، إلى تعقيد أصول الانتخاب كذلك، ونفوذ الولاة في ولاياتهم، ولكنهم، كأعضاء مجالس محلّية، كانوا ينجحون في تلك المهمّة -أي الوساطة بين المركز والأهالي بشكل رسمي وقانوني عبر البيروقراطية- ومع ملاحظة الولاة المحلّيين لذلك؛ كان يتم أحيانًا طلب الإعانات منهم فيما يخصّ مسائل الطرق والمعابر والتعليم، وكانوا يستفيدون من تأثيرهم على السكّان المحلّيين في طلب دعم ومساهمة الأهالي بالأعمال البدنية (السخرة) حين يتطلب الأمر، وهكذا تمكّن الولاة بالنجاح في بعض الواجبات دون الاصطدام بالأعيان بل بالاستفادة منهم، وفي مقابل ذلك كان الولاة يرسلون التوصيات والتزكيات إلى الإدارة المركزية لمكافئة الأعيان المساهمين بالنياشين والرتب[1].

1 ORTAYLI, İlber, Tanzimat Devrinde Osmanlı Mahalli İdareleri (1840-1880), TTK. Ankara (2018), 79

نجد في المقابل أن العامة من أهالي المدينة العثمانية لم يكن لديهم أي رغبة أو اهتمام في الاعتراض على عدم انتظام ومؤسساتية الأجهزة الإدارية الكلاسيكية[1]، وكذلك كان الأمر فيما يخصّ قضية التمثيل الشعبي والانتخاب والديموقراطية، فهي مفاهيم دخيلة على المجتمعات العثمانية المنغلقة. في حمص؛ قد تكون الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتردّية بشكل شبه دائم سببًا إضافيًا لإهمال النسبة الأكبر من الأهالي لمسائل الحكم المحلّي، لانشغالهم بتأمين لقمة العيش، بل إننا نرى أحيانًا هذا الإهمال من بعض الأعيان، فعلى سبيل المثال: لم يُنتخب أي عضو مسيحي ضمن مجلس البلدية بحمص عام 1913م، وهو ما عزاه محرّر **صحيفة «حمص»** إلى «إهمال المسيحيين لحقوقهم وعدم مطالبتهم بها»[2] ولكن في ذات الوقت نجد أن التأثيرات السلبية لتلك الأوضاع قد أجبرت فئة أخرى من المجتمع على الاهتمام بالشأن العام والانخراط في مطالبات حقوقية أو سياسية، لوحظ منهم الناشطون في المجال التعليمي وروّاد الصحافة، أي النخبة الفكرية التي كانت تنضج باستمرار ضمن المدينة.

4.1.5 أركان الإدارة المحلّية والممارسة السياسية في حمص – الأعيان

انعكس تأثير البيروقراطية المركزية التي أتت بها التنظيمات ليس فقط على النسيج الاجتماعي الحمصي، بل على الطبقات الاجتماعية والسياسية فيه، وكذلك الوعي السياسي لدى تلك الطبقات وطريقة تفاعلها مع عناصر الإدارة المحليّة والمركزية سياسيًا وإداريًا. وإن أمكن تلخيص تأثير التنظيمات على حمص في جملة واحدة، قد تكون: تكوّن الطبقات الاجتماعية وتوضّح معالمها.

إن الإجراءات الإدارية التي جاءت امتدادًا لمحاولة فرض المركزية أثناء الحكم المصري، وحققت نجاحًا في ذلك بالفعل، قد فتحت شواغر وظيفية بشكل تدريجي في الأجهزة الإدارية المحلّية، وبالتالي توسيع طبقة الوسطاء المحليين الذي يوصفون بالأعيان، وفي حمص؛ لا نجانب الصواب حين نصفهم بالأركان: أركان الإدارة

---

1 المصدر السابق، 32

2 صحيفة «حمص»، السنة الثالثة، 270:

«وقد يعجب القارئ لأول وهلة إذ يرى عدم وجود عضو مسيحي في المجلس البلدي، ولكن استغرابه هذا يزول عندما يعلم أن المسيحيين في حمص قد اعتادوا أن يضيعوا حقوقهم بإهمالها وعدم المطالبة بها.»

المحلّية، وهذا المصطلح يأتي من واقع أن أغلب أعضاء المجالس وأصحاب الوظائف فيها كانوا إما أعضاءً دائمين وثابتين، كبعض أعضاء محكمة التجارة والمحكمة الابتدائية، أو يخضع عدد منهم لمداورة فيما بينهم كأعضاء المجلس البلدي ومجلس الإدارة.

بالإضافة إلى توسّع طبقة الأعيان كنتيجة طبيعية للازدياد الكبير في عدد الوظائف ضمن أجهزة الإدارة المحلّية من مجالس وهيئات، لوحظ التطور في التفاعل مع الإدارة المركزية عبر العرائض والبرقيات، خاصةً فيما يتعلق بالمنشآت والمرافق العامة، وهو ما حصل في العديد من المدن العثمانية على حدّ سواء، فقد كان الأعيان والأشراف يبدأون حملة مطالبات بدعم وتشجيع من الوالي، فيرفع الأعيان عرائضهم إلى الباب العالي وقصر السلطنة باسم الأهالي، وأحياناً تكون تلك الحملات معادية للوالي أو المتصرف أو القائمقام ومطالبة بعزله، كما حصل مع متصرف **سنجق أماسيا** بين 1863-1865م؛ **ضياء باشا**، الذي اصطدم مع المتنفّذين والأعيان في مدينة **أماسيا**، فكتب أعضاء المجلس بحقّه عريضة للباب العالي يشتكون ظلمه، مما أدى إلى عزله عن منصبه رغم المساهمات الخدمية الهامّة له ضمن المدينة[1]، كما سنشاهد قضايا مشابهة في حمص، وهكذا فإن المجالس لم تحقق فعليًا زيادة في تأثير الشعب على النظام، بل زادت التحكّم المركزي قليلاً، بينما تمكّن الأعيان من التغلغل في مختلف الأجهزة الإدارية، من هيئات المحكمة إلى أرفع لجان الاختصاص في الولايات، ليضعوا يدهم في صنع القرار وتنفيذه ويرسّخوا نفوذهم بشكل أقوى[2].

من المظاهر الاجتماعية المثيرة للاهتمام بمدينة حمص في ظلّ التنظيمات العثمانية؛ الحفاظ على الخطوط العريضة للممارسة السياسية ذاتها منذ القرن الثامن عشر، حيث يُلاحظ أن النخبة الدينية هي من تتصدّر الحراك السياسي المديني وتقوده في أغلب الأحيان، ونرى عصبة رجال صنف العلمية مجدداً كما كنا قد لاحظناها

---

1 AKYÜZ, Kenan, Ziya Paşa'nın Amasya Mutasarrıflığı I, A.Ü.D.T.C.F. Yayın:2, Ankara (1964), 3-18-59-66-77

2 ORTAYLI, İlber, Tanzimat Devrinde Osmanlı Mahalli İdareleri (1840-1880), 80

في القرن الثامن عشر، ولعلّ تلك الرابطة أصبحت أقوى في ظلّ القوانين الجديدة التي تعمل على إضعاف نفوذهم، في دلالة على أن المؤسسات العلمية القديمة كمؤسسة الإفتاء ونقابة الأشراف لم تفقد بريقها كما كان من المفترض أن يحدث بسبب تأثير التنظيمات، بل على العكس؛ أصبح المفتي عضوًا دائمًا في مجالس إدارة القضاء (وفي فترة، كعضو شرفي دائم: نقيب الأشراف) ، ومن جهة أخرى؛ فإن كبار الأعيان المتصدّرين من صنف العلمية هم بطبيعة الحال من أبناء العائلات المتجذّرة في المدينة، مما يعني امتلاكهم لقوة اقتصادية كبيرة بحكم تراكم الأموال عن طريق تولّي الأوقاف وبالتالي تراكم الأملاك على مرّ السنين، وهذا ما يجعل أغلبهم في خانة «**المُلّاك الدارسين**»، حسب وصف **خوري**[1] ، ولم يعد ثقلهم الاجتماعي مستمدًا من المكانة العلمية للأفراد بقدر ما هو متعلّق بمكانة العائلة وإرثها الاجتماعي والعلمي.

لقد استمرّ **آل الأتاسي** في الحفاظ على منصب الإفتاء منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحكم العثماني[2]، تخلّلها فترة أربع سنوات (1301-1305هـ) تسلّم فيها حافظ بن عبد الرحمن آغا الجندي منصب الإفتاء بعد فراغه، أما نقابة الأشراف فقد تناوب عليها آل الزهراوي و**آل الجندلي الرفاعي**. وقد **توسّع صنف العلمية بعد افتتاح** المدارس الحديثة الرسمية واستحداث هيئة/ مجلس المعارف المحلّي، وإثر ذلك حصل تقاطع بين صنف العلمية التقليدي (الشرعي) والتيار العلمي الحديث، وذلك إثر تسلّم بعض أفراد **صنف العلمية التقليدي** الإدارة والتدريس في المدارس الابتدائية، وأبرزهم **آل المعاز** أصحاب الأوقاف والأملاك الكبيرة، الذين أداروا أول مدرستين إبتدائيتين في حمص: **مدرسة ذي الكلاع ومدرسة الزاوية**، ولاحقًا **مدرسة منبع العرفان**[3]. كما أن أعضاء **هيئة المعارف المحلّية** كان أغلبهم من **صنف العلمية التقليدي**، وعلى رأسهم **آل الأتاسي** الذين

---

1 يُنظر: خوري، فيليب، أعيان المدن والقومية العربية- سياسة دمشق 1860-1920 [ترجمة: عفيف الرزّاز]، مؤسسة الأبحاث العربية- الطبعة العربية الأولى، بيروت (1993)، 56

2 ظلّ منصب الإفتاء في عهدة آل الأتاسي كذلك بعد نهاية الحكم العثماني، حتى عام 1984م.

3 أدار الشيخ حافظ المعاز وابنه عبد الكريم افندي مدرسة الزاوية الابتدائية المستحدثة عند جامع الزاوية في حي باب هود، وأوفد ابنه الشيخ محمد علي المعاز إلى العاصمة اسطنبول للدراسة في مكتب إعداد المعلمين، فعاد إلى حمص وأدار مدرسة ذي الكلاع الإبتدائية، ثم أسس مدرسة منبع العرفان لتكون مدرسة ابتدائية بمواصفات عالية.

شغلوا في العديد من الفترات أغلب عضويات الهيئة كما سنبيّن لاحقًا، وهو ما جعل لهم دورًا كبيرًا في نقل التعليم في حمص من الحالة التقليدية إلى الحالة المتطورة والحديثة.

وقد ساهمت الأوقاف كما كانت على الدوام، في دعم نفوذ متسلّميها عبر القوة الاقتصادية والثقل الاجتماعي الذي كسبوه من خلالها، فبجانب الأوقاف العائلية الضخمة كأوقاف آل الأتاسي، وآل الزهراوي، وآل المعاز، وآل السباعي، وآل الجندي، كانت الأوقاف الإسلامية قد دخلت في حالة تسلّم لإدارتها بشكل شبه وراثي ضمن العائلة، بحيث يتسلّم أحد الأبناء نظارة الوقف بعد وفاة المتسلّم. وبالطبع فإن متولّي الوقف تكون له نسبة أو مورد ثابت من الوقف، وهو مصدر مالي قانوني وشرعي تمامًا.

وأشهر المتسلّمين للأوقاف الضخمة هم **آل السباعي**؛ الذين استمرّوا في النظر على **وقف نور الدين الشهيد** حتى نهاية العهد العثماني[1]، كما كان **آل الزهراوي** قد تعاقبوا على تسلّم **وقف خالد بن الوليد** بدايات القرن التاسع عشر[2]، بينما تولّت **سلالة الطوظقلي** (المكحّل لاحقًا) **تولّي وقف باباعمرو** جنوب غربي المدينة القديمة[3]، واستمرّ **آل الأتاسي** في تولي **وقف جامع الأتاسي (الدحية)** منذ بداية العهد العثماني وحتى نهايته.

وقد لوحظ في تلك الفترة سطوع نجم مشايخ الطرق الصوفية، خاصةً في عهد **السلطان عبدالحميد الثاني**، الذي اهتمّ بدعمهم ماديًا من خزينته الخاصة عبر إجراء الرواتب على كبار مشايخهم وإعمار وترميم زواياهم وتكاياهم، وذلك بعد فترة فتور كبيرة عاشتها تلك الفئة بداية عهد التنظيمات. ولعلّ من العوامل الهامة لسطوع نجمهم بحمص في تلك الفترة هو دخول فعالية **خميس المشايخ/ خميس القدس** الدينية التقليدية في طور تنظيم كبير، جعلها تستقطب ألوف المشاركين من جميع خارج حمص لزيارة الأضرحة والمقامات الدينية[4].

---

1 BOA, ŞD.121/ 36.1

2 BOA, C..EV..425/21511

3 BOA, EV.BRT.55/ 24.10-12

4 يُنظر: جيلون، جان ايف، أعياد الربيع القديمة في حمص [ترجمة: زياد خاشوق] حسين آغا، محمد غازي، خميس القدس في مدينة حمص (خميس المشايخ).

وارتبطت الطرق الصوفية في حمص بعائلات محددة عمومًا، وكان على رأس فئة مشايخ الطرق: آل الرفاعي -وفرعهم آل **الجندلي الرفاعي**-، الذين كانوا من متسلّمي منصب القضاء في المدينة وأبرزهم **القاضي اسماعيل الرفاعي**، كما برز منهم **شمس الدين الرفاعي** الذين كان من أعضاء محكمة التجارة والذي بلغ الرتبة الثانية ونال النيشان المجيدي، و**خالد الرفاعي** الذي ترأس صندوق البنك الزراعي، وغيرهم ممن تدرّج في السلك الإداري المحلّي، وقد كانوا قد أداروا **الزوايا الرفاعية** في **باب السباع وباب الدريب وظهر المغارة**[1]، فيما تسلّم إدارة **الزاوية الرفاعية** في باب هود آل زين العابدين، الذين خرج منهم **الشيخ سعيد زين العابدين**، شيخ الطريقة البدوية في اسطنبول، ومن أبنائه **هاشم زين العابدين**، نائب حمص وحماة في **مجلس المبعوثان (النواب) العثماني** وعضو **مجلس شورى الدولة**، و**الشيخ نسيب زين العابدين**؛ المدرّس في **مسجد السلطان بايزيد** في الأستانة، عضو «**دار الحكمة الإسلامية**»، ومدرّس «**مجلة الأحكام العدلية**» في **كلية الحقوق** باسطنبول[2]، وكان من ضمن تلك العائلات أيضًا آل حاكمي الذين كانوا من مشايخ **الطريقة البكرية الخلوتية**.

سنلاحظ بعد إعلان التنظيمات ظهورًا قويًا جدًا لأعيان الطوائف المسيحية، برؤساء الطوائف وكبار الموظّفين في المحاكم والمجالس بحمص، إضافةً إلى التجّار والمعلّمين والصحافيين، وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية لحماية المسيحيين، والامتيازات التجارية التي استفاد منها مسيحيو المدينة من التجار المتنفّذين وتحديدًا الناشطين في مجال تجارة النسيج والحرير التي تفوقّت بها حمص، خاصّة بعد استحداث الطرق البرية والسكك الحديدية. وبالطبع دون إغفال عامل دخول المدارس الأجنبية التبشيرية (الإرساليات) وتعاملهم مع الأنظمة التعليمية الحديثة قبل أقرانهم المسلمين، وحتى إننا نلاحظ استخدامهم في وظائف الإدارة والكتابة والحساب منذ ما قبل الحكم المصري.

---

1 للمزيد، يُنظر: حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة.

2 للمزيد: الأتاسي، فارس، سعيد زين العابدين شيخ الطريقة البدوية في اسطنبول [مقالة]، التاريخ السوري المعاصر (syrmh.com)

BAŞ, Derya , Seyyıd Ahmed el-Bedevî Tarikatı ve İstanbul'da Bedevilik

ÖZKÖSE, Kadir, İSTANBUL TASAVVUF KÜLTÜRÜNDE BEDEVİYYENİN YERİ VE ÜSKÜDAR BEDEVİYYE TEKKELERİ, C.Ü. İlahiyat Fakültesi Dergisi, 2012, Cilt: XVI, Sayı: 1 Sayfa540-507 :

لقد أدّى كل ذلك إلى ظهور طبقة برجوازية مسيحية في حمص، أنشأت القصور في منتصف المدينة القديمة وأخذت مواقعها في المجالس المحلّية الأولى في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ولاحقًا في أهم أجهزة المدينة: المحكمة والبلدية ومجلس الإدارة.

لقد شكّل المسيحيون في بدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر أكثر من ثلث سكان المدينة، فيما انخفضت نسبتهم في نهاية العهد العثماني بسبب الهجرة إلى أميركا. وقد شكّل الروم الأورثوذوكس النسبة العظمى من مسيحيي مدينة حمص (أكثر من 80%)، أما الطوائف الأخرى فهي حسب عدد أفرادها: روم كاثوليك، سريان، بروتستانت، ولاحقًا: لاتين وموارنة[1]. وقد شكّل المسيحيون في المدينة عُصبهم الخاصة، التي توزّعت بشكل رئيسي على أساس طائفي، وستكون تلك العُصب متفقة في بعض الأحيان ومتنازعة في أحيان أخرى نتيجة الاختلافات الطائفية، لكنهم بلا شك سيكونون عاملًا هامًا للغاية في العملية السياسية المحلّية بحمص، خصوصًا مع التقدّم الكبير الذي حققّته مدارسهم في المجال التعليمي، والثراء الذي امتازت به كبار عائلاتهم، حتى قبل إقرار مبادئ المساواة وإقرار الامتيازات. ولعلّ أهمّ عامل ساهم في تحسّن مدارسهم وأوساطهم الاجتماعية بشكل عام هو المهاجرين المسيحيين من أبناء المدينة في أميركا، الذين كانوا يقدّمون التبرّعات للمدارس والجمعيات المسيحية دون انقطاع. وسيؤدي التقدّم التعليمي للمجتمع المسيحي في حمص إلى بروز نخبة مثقفة من أبناء الطائفة تصدّروا الفعاليات الاجتماعية وأنشأوا مطابع وصحف، استمرّت منها صحيفة «حمص» إلى يومنا هذا.

ظهرت كذلك في حمص **طبقة التجّار**، متمايزين عن بقية الفئات، والذين برزوا من عائلات مختلفة، وفيهم المسلم والمسيحي، وليس بينهم في الغالب من يشغل وظيفة رسمية في دوائر الدولة، إلا أن أرباب التجارة في المدينة سيأخذون مواقعهم في محكمة التجارة. كما سيعتمد التجّار على تأثيرهم الاقتصادي في مشاركاتهم

---

1 سالنامهء ولايت سوريه 1289هـ (1872م)

BOA, İ.DH. 1169/ 91422.13
BOA, DH.EUM.KLU54/9.

الاجتماعية والسياسية، وسيسجّلون حضورهم في العرائض المُرسلة للإدارة المركزية بشكل كثيف ودائم. ولم تكن هذه الفئة منفصلة تمامًا عن بقية فئات الأعيان، بل الأصحّ القول إنها ارتبطت بالفئات الأخرى عبر شبكة علاقات كثيفة على مستوى الأفراد وعلى مستوى العائلات كذلك.

ونلاحظ بشكل عام تواجد العديد من عناصر صنف العلمية ضمن طبقة التجار؛ مثلًا: **التاجر نعمان الأتاسي**، الذي كان في الوقت ذاته **إمام محلة باب هود**، مما يعني أن موارد ثروات **فئة الأعيان** قد انتقلت من المنصب الديني البحت وما يتعلّق به من إدارة للأوقاف، إلى ثروات عن طريق المناصب الإدارية والتجارة واستثمارات، بالإضافة إلى المناصب الدينية التقليدية.

وحيث إن الحركة التجارية كانت قد لوحظت في فترة (1680-1730م) بين حمص ومصر واسطنبول، وكذلك حلب ودمشق، فإن هذه الحركة قد تطوّرت بشكل كبير جدًا بعد انفتاح مدن الساحل السوري على التجارة الأوروبية، ولقد كان لإنشاء طريق حمص- طرابلس البرّي عام 1883م دور كبير في تعاظم حركة **تجارة الحرير**، الذي تصدّر لواء حماة (حماة وحمص) في إنتاجه جميع مناطق سورية (115 ألف أوقية في السنة عام 1876م)[1]، بالإضافة إلى تجارة الحبوب من حنطة وشعير وذرة وعدس[2]، حيث إن صادرات حمص وحماة من الحبوب والمنسوجات كانت تُرسل إلى طرابلس الشام ليتم تصديرها إلى اسطنبول ومصر والحجاز وأوروبا، بالإضافة إلى التجارة الداخلية مع حلب ودمشق[3]. وتداخلت إثر ذلك مصالح التجّار ومصالح متملّكي الأراضي، الذين كان أغلبهم من عائلات المدينة المتجذّرة، بل إن فئة التجار كانت قد تكوّنت في الغالب من تلك العائلات، **كآل الدروبي وآل الرفاعي وآل الأتاسي**، وهذا ما قد يعني مصالح عائلية داخلية بين الملّاك والتجّار من أفراد العائلة الواحدة، وبالتالي تماسك عائلي أكبر.

ولم تكن المصالح الاقتصادية تحت تأثير العلاقات المحلّية فقط، بل كان لتأسيس **شعبة الأراضي السنية (السلطانية)** التي ترعى أراضي **السلطان عبدالحميد**

---

1 سالنامهء ولايت سوريه 1293هـ (1876م)

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

الثاني، أثر كبير في تقدّم الحركة الزراعية في ريف المدينة نتيجة استصلاح مساحات واسعة من الأراضي وتأسيس قرى جديدة فيها مع ما تحتويه من مفرزات أمنية وعناصر إدارية، وكذلك بعد إسكان المهاجرين من **القوقاز وروميلي** في ريف حمص، والذين قاموا بحركة زراعية جيدة في المناطق التي أسكنوا بها.

وقد أدى التداخل بين مصالح التجّار ومصالح المتملّكين إلى تكوين شبكة علاقات على المستوى الاجتماعي كذلك، وهي ما سرّعت عجلة تأسس أجهزة إدارية جديدة **كغرفة التجارة وصندوق الزراعة وغرفة الصنائع/ الحرف**، نتيجة تقاطع مصالح المتنفّذين في أجهزة الإدارة المحلّية والتجّار ومتملّكي الأراضي، بل وشهدت المدينة شخصيات عديدة كانت من التجار والملّاكين وأصحاب المناصب الإدارية في ذات الوقت، على رأسهم **سليم آغا الدروبي** وابنه **عبدالحميد باشا الدروبي**.

ولعلّ أهم الظواهر الاجتماعية للتنظيمات تمايز فئة محدودة جدًا هي فئة «الأعيان المتعثمنين»، والتي كانت نخبة سياسية متماهية مع الإدارة المركزية في العاصمة، شبيهة **بالنخبة العثمانية- التركية الحاكمة في حلب**، لكن بهيئة محلّية، وأقرب إلى **باشاوات دمشق الكبار** في العهد الحميدي. انحصرت هذه الفئة في البداية بعائلة الجندي وزعيمها **عبدالرحمن آغا الجندي**، كون تلك العائلة كانت ركيزة الحكم المحلّي في فترة ما قبل التنظيمات والفترة الانتقالية بعدها، لكن هذه الفئة تحوّرت وتطوّرت لتضمّ عائلتين فقط حصل زعماؤها على لقب الباشاوية، وهم **آل الدروبي**؛ ممثلين بزعيمهم **عبدالحميد باشا الدروبي**، **وآل الحسيني**؛ ممثلين بزعيمهم **مصطفى باشا الحسيني**، وقد كان لتلك الفئة الممثلة بالشخصيتين المذكورتين وأولادهما تأثير كبير على مجرى الحياة السياسية في حمص عبر القوة الاقتصادية الهائلة، المناصب الرفيعة التي تسلّموها، والعلاقات القوية مع المتنفّذين في سورية والعاصمة، وقد شهدت المدينة تنافسًا على النفوذ بين العائلتين بممثّليهما لأكثر من ثلاثة عقود، ولاحقًا؛ اصطدمت تلك الفئة بالنخبة المدنيّة التي تزّعمها آل الأتاسي.

2.3 سياسة التعامل مع التغيير

إن الاطـلاع علـى التغييرات المتسلسـلة في أجهزة الإدارة والقضـاء والتعليم ضمن أنحـاء الدولة العثمانية، وانعكاسـات تلـك التغييرات على النسـيج الاجتماعي في سـورية وحمص [كبروز عائلات جديدة، وتغيّر أدوار العائلات الأقدم] سـيمكّن من تخمين تبدّل أدوار العناصر المؤثرة ضمن المدن، سـواء كانت عناصر فردية (أعيان) أو جماعية (عائلات- نخب- فئات). لقد كان الحكم المصري والتنظيمات العثمانية من بعده ضربة قوية للنسـيج الاجتماعي والمنظومة السياسـية المحلّية التقليدية في سـورية، وقد كانت فترة الأربعينات والخمسـينات من القرن التاسـع عشـر مرحلة انتقالية سـتُحدّد فيها معالم السـبعين سـنة القادمة، كما ستؤثر بشكل مباشر على الدول التي ستنشأ على أنقاض الدولة العثمانية.

بالتالـي يمكن القول: إن دور **آل الأتاسي** على المسـتوى السياسـي والاجتماعي في الفترة الكلاسـيكية من العهد العثماني سـيختلف عن دورهم الذي سيقومون به في فتـرة التنظيمـات وما بعدهـا، وهذا الاختلاف حصل بشـكل تدريجـي بعد خروج **إبراهيم باشا** من سورية، ثم تسارعت عجلته في عهد **السلطان عبدالعزيز** (1861-1876م) وحتى إعلان **القانون الأساسي** (الدستور) في 1876م.

لقد كان دور **آل الأتاسي** في الفترة الكلاسيكية ونفوذهم الاجتماعي وثقلهم السياسي يعتمـد على منصب الإفتاء، الذي يتولاّه شـخص واحد فقـط، بمعنى أن دورهم في العمليـة السياسـية كان ينحصر بشـكل كبير في شـخص المفتي، الـذي يمثّل رأس العائلـة والجـاذب فيها، وقد كان الدور السياسـي للمفتي في ذلك الوقت يقوم على نوع من الرقابة على الجهازين الإداري والقضائي بشكلهما الكلاسيكي، ويقوم بدور وسـاطة بين الأهالي والحكومة المحلّية في الفترة السـابقة، بالطبع دون إغفال دوره الاجتماعـي والعلمي، لكن الإصلاحات الجديـدة جاءت لتقنّن دور المفتي في المدينة العثمانية، فأصبح يتقاضى راتبًا نقديًا من الدولة بعد أن كان يقوم بدوره سابقًا في حالة أشـبه بالعضويـة الشـرفية، أي دون راتـب ثابت من الحكومة، وسـيتمكّن من خلال الإجراءات والقرارات الجديدة من دخول مجلس المدينة كعضو دائم، وسيصبح جزءًا لا يتجزأ من عملية الإدارة المحلّية.

وعلى صعيد آخر؛ ستوفّر الإصلاحات الجديدة مناصب ووظائف إدارية كثيرة في الجهاز الإداري المحلّي، وهو ما سيستغلّه آل الأتاسي بشكل إيجابي، وسيتوسّع دورهم بشكل هائل بعد التنظيمات؛ حيث سيأخذون مواقعهم في أغلب المجالس والدوائر الرسمية، كما سنبين لاحقاً، وبالتالي لن يختزل تمثيل العائلة في منصب الإفتاء فقط، لكن ستبقى الزعامة -غير المُعلنة- ضمن العائلة لمن يتولّى منصب المفتي.

إن أهمية **عائلة الأتاسي** في عهد التنظيمات وخصوصًا فتراته الأولى تنطلق من نقطتين هامّتين:

الأولى: هي دورهم في تفعيل التنظيمات بمدينة حمص. إن القوانين الجديدة المتضمنة تغييرات جذرية تنعكس على تقاليد المجتمع الحمصي وثقافته، لا يمكن بأي شكل من الأشكال تطبيقها دون عناصر محلّية واسعة النفوذ تشارك في الفعاليات القانونية الجديدة وتشجّع الأهالي -المسلمين خصّيصًا- على تقبّل التشريعات الحقوقية المتضمنة مبادئ المساواة والمشاركة. وفي حين أن عرقلة تطبيق التنظيمات في دمشق كان قد أدى إلى حادثة 1860، نعلم أن زعماء كبار عائلات حمص المسلمة كانوا قد وقفوا ضد أي امتداد لتلك الحادثة إلى المدينة[1]، وكذلك فلا شك أن تلك العائلات، وعلى رأسهم آل الأتاسي؛ كانت المحرّك الرئيسي لعجلة تطبيق التنظيمات الجديدة.

وحيث إن التنظيمات استهدفت صنف العلمية وعملت على التقييد من نفوذه وسلطته، عبر مركزة الإدارة والقضاء والتعليم، مما عنى سلب أغلب صلاحيات تلك الفئة، ورغم أن عائلة الأتاسي كانت عائلة الإفتاء، أي العائلة الأهمّ في صنف العلمية الذي تأثر من التنظيمات، إلا أنها لم تتّخذ موقفًا معرقلًا أو معارضًا من التنظيمات الجديدة كما فعلت بعض عائلات دمشق، ولم تقف في وجه «علمنة» التعليم وفتح المدارس اللادينية الحديثة لحماية نفوذها، وبدل ذلك استوعب أعيان العائلة تلك التغييرات وعملوا على التأقلم معها بل والاستفادة منها. حيث كان دور عائلة الأتاسي وعائلتا الزهراوي والجندي على وجه الخصوص يكمن في تحديد

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (378/2)

شكل مجلس حمص الأول وتسيير أعماله، في فترة لم يكن المجتمع الحمصي والسوري عمومًا يألف فكرة «المجلس» والتشارك والمساواة في عضويته مع ممثّلي الطوائف المسيحية، وكانت جهود العائلات الثلاثة المذكورة من أهم أسباب تأقلم المجتمع الحمصي مع فكرة التنظيمات.

كما أن عائلة الأتاسي كانت أهم داعم للتعليم الحديث، ليس فقط عبر هيئة/ مجلس المعارف المحلّي الذي شغلوا عضوية أغلب مراكزه، بل عن طريق جهود مباشرة كذلك في افتتاح المدارس وتدعيمها وتأهيلها، أدّت إلى النهوض بالمستوى التعليمي قدر الإمكان، وفي نفس الوقت حافظت العائلة على مواقعها في المؤسسات التعليمية التقليدية.

وتشير شيلشر إلى أن الحكومة العثمانية لم تكن تملك خيارًا سوى الاعتماد على النافذين في مناطقهم للعمل بالقوانين الجديدة، وكانت بحاجة إلى نوايا الأهالي الحسنة للاستمرار بسلطتها، فكانت تأمل من الزعامات المحلّية، كشأنها في الماضي، أن تتعاون لتضفي الشرعية -مرة أخرى- على السلطة العثمانية الجديدة وتسيطر على العناصر المتمرّدة وتضمن تحصيل الضرائب وتجنيد العسكر، وهي أمور كانت الحكومة في أمس الحاجة إليها[1].
من هنا تنطلق الأهمية الثانية لآل الأتاسي في فترة التنظيمات؛ وهي التعاون مع الإدارة المركزية ليس فقط على تسيير عجلة الإصلاحات الحديثة، بل أخذ دور رئيسي فيها. فقد كانت المجالس والأجهزة المحلّية الجديدة المنبثقة عن قرارات الإصلاح بحاجة ماسّة إلى كوادر تديرها، وتصدّرت **عائلة الأتاسي** لتقوم بتعبئة الفراغ الإداري في الأجهزة الجديدة، كونها من أقدم الأسر العلمية والسياسية في حمص، فأخذ كبار أعيان العائلة مواقعهم في مجلس المدينة، ومجلس الدعاوى [المحكمة الابتدائية لاحقًا]، ومجلس البلدية، وهي أولى الأجهزة الإدارية المستحدثة، وبذلك تماهوا بشكل سلس مع التغييرات الجذرية، وكانوا من الركائز الأساسية، مع كبار العائلات المحلّية، في دعم النظام الإصلاحي الجديد.

---

1 شيلشر، 71

وثيقة رقم 18: أقدم وثيقة عن «مجلس حمص» وعضويته:

محضر مصاريف خزينة حمص، بمن فيها من أعضاء مجلس المدينة بتاريخ 29 شوال 1295هـ/ 22 تشرين الثاني 1843م، أي بعد أربع سنوات من خروج المصريين وإعلان التنظيمات.

الأختام (من اليسار لليمين):

الحاج أحمد جعيان، اغاى محصّلى حمص (الآغا المحصّل بحمص)

السيد محمد سعيد الأتاسي مفتي حمص

السيد عبد الوهاب [الزهراوي] نقيب أشراف حمص

السيدإبراهيم الزهراوي

السيد أحمد عبد العزيز [الأتاسي][1]

نسيم قسطون (مسيحي)

الأرشيف العثماني، رقم: **BOA, ML.MSF.d.05125**

---

1 ورد ذكره سابقًا في حادثة سليم آغا الباكير. اسعد، منير- الخوري عيسى، (371/ 2)



وثيقة رقم 19: محضر قضية الحكم على مرتدّ من قِبل مجلس حمص، بتاريخ 18 صفر 1266هـ/ 3 كانون الثاني 1850م.

الأختام (من اليسار لليمين):

قائمقام حمص حالا: السيد مصطفى طاهر

نائب حمص حالا: الحاج اسماعيل الرفاعي

مفتي حمص حالاً (الختم: عبدهُ محمد سعيد [الأتاسي])

نقيب [أشراف] حمص حالا: السيد عبدالوهاب الزهراوي

السيد إبراهيم [الزهراوي]- أعضاء

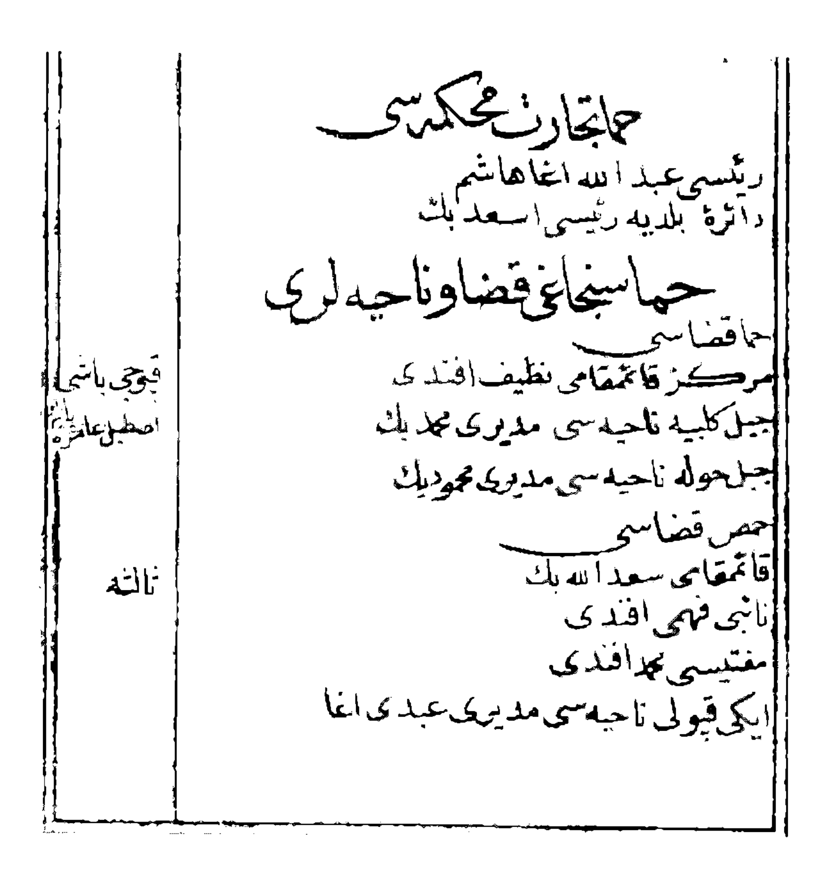
السيد محمد الأتاسي- أعضاء

السيد عبدالرحمن [الجندي؟]- أعضاء

السيد محمد تيزيني- أعضاء

إبراهيم إسكندر - أعضاء (مسيحي)

الأرشيف العثماني، رقم: **BOA, A.}MKT.UM.5/ 39.2**



حما تجارت محكمه سى

رئيسى عبد الله اغا هاشم

دائرهٔ بلديه رئيسى اسعد بك

حما سنجاغى قضا وناحيه لرى

حما قضاسى

مركز قائممقامى نظيف افندى	قپوجى باشى
جبل كلبيه ناحيه سى مديرى محمد بك	اصطبل عامره پايه لى
جبل حوله ناحيه سى مديرى محمود بك	

حمص قضاسى

قائممقامى سعد الله بك	ثالثه
نائبى فهمى افندى	
مفتيسى محمد افندى	
ايكى قبولى ناحيه سى مديرى عبدى اغا	

صورة رقم 41: أول سـالنامه (حولية) عثمانية لولاية سـورية، تمت طباعتها عام 1285هـ/ 1868م.

والسالنامة هي كتاب سنوي تصدره الدولة العثمانية أو ولاياتها، يحتوي على أسـماء الألويـة والأقضية في الولايـة/ الولايات والدوائـر والمجالس المحلّية وأسماء الموظفين والأعضاء فيها.

وفيها سالنامه ولاية سورية من العام المذكور، صفحة 53:

قضاء حمص:

القائمقام: سعد الله بك

النائب: فهمي افندي

المفتي: محمد أفندي [الأتاسي]

لا شك أن التنظيمات وما أتت به من قوانين وتشريعات جديدة كانت صعبة التطبيق في مختلف أنحاء السلطنة العثمانية، لكنها كانت أهم عامل في «تمدّن وتحضّر» المجتمعات العثمانية ككلّ، وإذا نظرنا إلى حال مدينة حمص على المستوى الإداري والقتصادي والأمني والتعليمي قبل التنظيمات وبعدها، سنجد فرقًا شاسعًا بين الحالتين، فمدينة حمص قبل التنظيمات كانت أقرب إلى بلدة كبيرة في حالة انكماش سكاني وعمراني وفتور اقتصادي نتيجة العوامل الأمنية والعسكرية في المنطقة، لكن مركزة مؤسسات الدولة كان فرصة ذهبية لمدينة حمص حتى تنهض من جديد.

لقد كانت الإدارة المحلّية قبل التنظيمات عبارة عن متسلّم تدعمه تشكيلات عسكرية غير منظّمة، وقاض يتغيّر كل سنة أو سنتين يعمل ضمن نظام قضائي تقليدي. لم يكن هناك أي مجالٍ للأهالي، بل وحتى الأعيان للمشاركة الحقيقية في إدارة المدينة وريفها، وكانت تحرّكات الأعيان والعائلات على المستوى السياسي، كما أسلفنا، ردّات فعل تجاه قرارات الإدارة المحلّية، كانت أقوى في بعض الأحيان من تلك القرارات، لكن ردات الفعل تلك لم تكن تعني بأي شكل إدارة المدينة محلّيًا. أما بعد التنظيمات فقد استحدثت دوائر ومجالس عديدة بشكل تدريجي ضمن حمص، أخذ فيها أعيان المدينة من علماء وملّاك وتجّار مكانهم فيها.

وليس من المبالغة القول أن تأثير ومساهمات **عائلة الأتاسي** في نهضة حمص وتمدّنها وتحضّرها كانت الأكبر والأهمّ بسبب الخلفية العلمية والسياق التاريخي الذي سبق أن تناولناه منذ بداية تواجدهم في مدينة حمص. ولأن مساهماتهم كانت على مجالات متعدّدة، لا بد من تناول تلك المجالات بشكل مفصّل، للوقوف على حقيقة ذلك التأثير دون إفراط أو تفريط.

5.3.1.1 رئاسة بلدية حمص - عمر افندي الأتاسي:

كانت المجالس البلدية في سورية من الأفكار التي جاءت مع **إبراهيم باشا المصري**، والأقرب للحقيقة أن البلدية العثمانية في سورية كانت امتدادًا بشكل آو بآخر لـ «**ديوان المشورة**» الذي استحدثه إبراهيم باشا في المدن السورية، حيث إن دواوين المشورة كان يرأسها فرد من أهل البلد، ولم يكن هذا المجلس خاضعًا لسلطة المتسلم أو الحاكم[1]، وقد اختصّت البلدية بالإشراف على كافة الإنشاءات في المدينة وعلى شؤون النافعة والمياه والنظافة والإنارة، والإشراف على الأسعار والمقاييس والأوزان في الأسواق، بالإضافة إلى ضبط الأمن والأمان في الشوارع[2].

تواجد **حسن أفندي الأتاسي بن المفتي سعيد الأتاسي** في عضوية أول مجلس بلدي ذكر في الحوليات العثمانية (1869م/ 1286هـ)، وكان قبلها سابقًا قد تواجد في مجلس إدارة حمص عام 1850م[3]، ومجلس الدعاوى (المحكمة) في 1867م[4]، وقد أصبح رئيسًا لبلدية حمص في عام 1870م، وبقي في منصبه سنتين[5]، **ليكون أول رئيس للبلدية من آل الأتاسي**.

وبعد تسع سنوات (1879م)، زار **الصدر الأعظم السابق مدحت باشا** (وفاته: 1884م) مدينة حمص حين كان يشغل منصب والي سورية، وقد عيّن **نجيب الأتاسي بن المدرّس أمين الأتاسي** رئيسًا لبلدية حمص بشكل مباشر، لاقتداره وأهليته في مجال الإدارة، وكان حينها رئيس الشركة العثمانية الوطنية للطرق والمعابر في حمص، **فكان ثاني من تولى رئاسة البلدية من آل الأتاسي**. لكن **مدحت باشا** عدل عن رأيه بعد مدّة وأعاد رئيسها السابق؛ **يحيى آغا الترجمان**، لإنه لم يجد في المجلس من يتقن اللغة التركية مثله[6].

---

1 أبو عز الدين، 154

2 محمد عوض، 110

3 BOA, A.}MKT.UM.560/1.2

4 BOA, İ.DA.1/ 9.28

5 سالنامهء ولايت سوريه، 1288هـ (1871م)، 1289هـ (1872م)

6 أسعد، منير- الخوري عيسى، (399/2)

أبــرز مــن ترأس بلدية حمص في العهــد العثماني من آل الأتاســي كان عمر افندي الأتاسي[1] (وفاته: 1946م)، وذلك بين عامي 1912-1915م، فكانت من أولى مهامه شــراء مئة مصباح كبير تعمل على الوقود ووزّعها على شــوارع المدينة الرئيسية وفي مفارق الطرق، وما إن دخل شهر أيلول من عام 1912م إلا وكان النور يضيء شوارع حمــص طــوال الليل، بعد أن كان ســكان حمــص يغوصون في الوحــل والحفر أثناء مشيهم ليلاً، ويتعرّضون لعمليات السلب والاعتداء، وذلك لعدم وجود إنارة كافية في الليل[2]، وخلال سنة ونصف تطوّرت الإنارة في المدينة بشكل غير مسبوق، حيث أتمّ إنــارة الشــوارع الكبيرة حتى لا يكاد كل 100 متر منهــا يخلو من مصباح كبير، فبلغ عددها 24 مصباحًا كبيرًا على الوقود، كما أنار الأزقة الضيّقة داخل المدينة القديمة بشكل منظّم لأول مرة بـ 200 قنديل[3]

ولّــى عمر الأتاســي جــلّ اهتمامه بالأمــن والأمــان في المدينة، بعــد التفلّت الأمني الملحوظ الذي عانت منه المدينة بعد نهاية العهد الحميدي المتميّز بضبطه للأوضاع الأمنية، فقد بلغ التفلّت حدًا اســتطاع فيه اللصوص سرقة المصباح الكبير من أمام منزل القائمقام[4]. فترأّس عمر الأتاســي في بداية عام 1914م لجنة أمنية خاصة لحراسة المدينة تكوّنت من عشرة ضباط و80 حارس بألبسة رسمية ورواتب شهرية ثابتة، فكانت هذه الخطوة بادرة أولى من نوعها تجاه الوضع الأمني في المدينة[5].
وقــد كان عمر الأتاســي صارمًا في هــذا الموضوع، وعمل على نظــام يحفظ حقوق المواطن في حال السرقات ويضبط الحرّاس، دوّنته مراسلات صحيفة «**لسان الحال**» البيروتية:

«..أمــا **عمــر أفنــدي [الأتاســي]** فقد أخــرج من حيّز القول إلى حيــز العمل ما كان افتكر به. أولاً: مسألة الحراسة التي أخبرتكم عنها. فلا يمر أحد بشارع أو بزقاق حتى يرى الحرّاس وقوفًا ســاهرين وعليهم مفتّشــون لا ينامون الليل، وكثيرًا ما قام

---

1 عمر بن يحيى بن المفتي سعيد بن المفتي عبد الستار الأتاسي.

2 أسعد، منير- الخوري عيسى، (421/2)

3 صحيفة لسان الحال، 3 شباط 1914

4 صحيفة لسان الحال، 19 كانون الثاني 1914

5 المصدر السابق.

حضرته [أي عمر] بدور التفتيش بنفسه، فأمِن الأهالي على بيوتهم وأموالهم، ولا سيما أن كل من يُختلس له شيء، يذهب فيقبض ثمنه حالاً من صندوق البلدية، وهذه تأخذه (تؤخذ) من كفيل الحارس الذي حدثت السرقة بمحلّه.»[1]

اهتمّ عمر الأتاسي كذلك بالمشاريع الإصلاحية والإعمارية للطرق والمرافق العامّة، إذ إنه قام بإصلاح الشارع الكبير الممتد من منزل القائمقام إلى محطة القطار، وبلغت مصاريف ذلك مع مصاريف الإضاءة 110 آلاف قرش، وهو مبلغ ضخم للغاية بالنسبة للبلدية، فارتأى عقد مجلس مؤلف من غرفة التجارة وبعض أعيان المدينة تحت رئاسة القائمقام، وتقرّر وضع قرش صاغ على كل كيلة لأي صنف من صنوف الحبوب كضريبة، مما سيؤمن أكثر من ألف ليرة عثمانية واردات سنوية للبلدية، سيخصصّ ريعها للمعارف سواء كانت إسلامية أو مسيحية، وذلك حسب نسبة النفوس في المدينة، ويذهب الباقي إلى صندوق البلدية

وتمت بمعيته شراء قطعتي أرض من الإدارة العسكرية بحمص شرق السرايا الجديدة، كانت مصدرًا للغبار في شوارع المدينة، وباشرت البلدية التي يرأسها بغرس الأشجار فيها لجعلها متنزهًا يشابه متنزهات القاهرة وبيروت، وقد تلقّت البلدية إشعارًا من العاصمة بدفع المال إلى الخزينة في مدة لا تزيد على الأسبوع وإلا أصبح البيع ملغيًا، وتصف مراسلات **صحيفة لسان الحال** هذه المشكلة:

«ولا تسل هنا عن ارتباك أعضاء البلدية إذ لم يجدوا بارة واحدة في الصندوق في الوقت الحاضر ولا أحد يقرضهم المبلغ المطلوب، فثارت الغيرة على هذا المشروع المفيد في قلب رئيسها المحبوب عمر أفندي الأتاسي، فأقرض البلدية من جيبه أربعمائة ليرة عثمانية، وأقرضها بقية الأعضاء المبلغ الباقي. فلتحيا همم الرجال وليتمثل ببلدية حمص سائر بلديات سوريا!»[3]

---

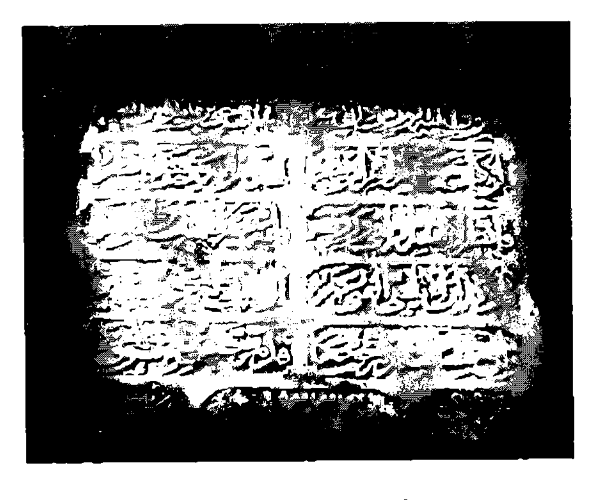
1 صحيفة لسان الحال، 3 شباط 1914

2 صحيفة لسان الحال، 3 شباط 1914

3 صحيفة لسان الحال، 2 تموز 1914

كما كان قد جدّد **سوق العطارين** ضمن أسواق المدينة القديمة غرب سوق المعرض، والمعروف بسوق آل الأتاسي، وذلك عام 1914م (1333هـ)، وسجّلت اللوحة الحجرية فوق مدخل السوق هذا التجديد وتأريخه على الطريقة التقليدية في بيوت شعرية

سوق إليه الورى من كل ناحية ... تُساق حتى يُرى ما يُدهش النظرَ
لو كان من شيّد الأهرام ينظره ... لهدّ أهرامه من بعد ما نظرا
فانظر لإتقانه الزاهي ورونقه ... فإنه حيّر الألباب والفكرَ
ما دلّه ابن الأتاسيّ الفتى عمرٌ ... إلا ليبقى في إنشائه له أثرا
وأجّج لسان الضادِ مُذ أرّخوه حكا ... قد تم حسن بناء السوق في عمرا
ســـــــ 1333 ـــنة



صورة رقم 42:
اللوحة الحجرية المتموضعة فوق مدخل سوق العطّارين والتي تشير إلى تجديد **عمر الأتاسي** للسوق عام 1333هـ/ 1914م
فُقدت سنة 2012.
تصوير: محمد غازي حسين آغا.

---

1 قراءة وتوثيق: محمد غازي حسين آغا.
يُنظر: حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص وأوائل المهندسين في ظل الخلافة العثمانية.

وقد كان هنالك من يحتكر الكلس الذي كان يُحرق في حي جورة الشياح بحمص، ويرفع سعره أضعافًا، فضجّ أهالي المدينة لذلك وقدموا عريضة لرئيس البلدية عمر الأتاسي، فقامت البلدية وأحرقت لحسابها الخاص كمية عظيمة من الكلس، تأخذ منه حاجتها وتبيع القنطار منه بنصف سعر المحتكرين[1].

كما سعى لإكمال مشروع عبدالحميد باشا الدروبي في جرّ الماء النقي إلى مدينة حمص، وأتى بمهندس إنكليزي، وجاءت الأنباء أنه وضع الرسوم وأتمّ معاملاتها بحيث ستكلف 58 ألف ليرة إنكليزية، بينما ستكلّف الكهرباء 40 ألف ليرة إنكليزية، وقد كتب رئيس البلدية **عمر الأتاسي** لمبعوث حماة وحمص آنذاك، **وصفي بك الأتاسي**، للسعي في الحصول على الامتياز وكيفية استحصاله حين ذهابه إلى مجلس المبعوثان (النواب) العثماني في اسطنبول، وفي حال ورود الجواب كان سيرأس -أي عمر- وفدًا لمتابعة إتمام المشروع يذهب إلى العاصمة، كما كانت ستجعل أسهمًا يشترك بها الأهالي كلّ حسب قدرته[2].

وقد تمت بمعيته ومعية القائمقام فؤاد بك، ومجلس المعارف الذي كان يترأسه نجم الدين الأتاسي، التوصل إلى قرار فتح مدرسة رشدية (إعدادية) للإناث في حمص، وتواصلوا مع خريجة من المدرسة الأميركية ببيروت لإدارتها، تعاونها آنسة من خرّيجي المدرسة الرشدية بصيدا، مع معلمة ثالثة للغة الفرنسية[3]، وهو تطور سابق لزمانه في مجال التعليم التخصّصي بحمص، خاصةً فيما يتعلق بتعليم الإناث، إذ كانت خطوة مهمة للارتقاء بالتعليم الوطني في المدينة.
وحيث إن بناء «الكازخانه» (مستودع الوقود) قد تم تحويله إلى مشفى بلدي في عهده، عمل على بناء مشفى للبلدية بالتعاون مع الإدارة المحلية[4]، إلا أن هذا المشاريع السابقة (جرّ الماء، الكهرباء، المشفى البلدي، مدرسة الإناث الإعدادية) لم ترَ النور بسبب بدء الحرب العالمية الأولى بعد أشهر قليلة.

---

1 صحيفة لسان الحال، 2 تموز 1914

2 صحيفة لسان الحال، 2 تموز 1914

3 صحيفة لسان الحال، 12 حزيران 1914

4 صحيفة لسان الحال، 12 حزيران 1914

وكان تأثير عمر الأتاسي في رئاسة البلدية كبيرًا لدرجة أنه دفع صحيفة لسان الحال أن تستهل مقالها عنه بهذه العبارة:
«بينما نرى أغلب المدن السورية تئنّ من أعمال بلدياتها، نرى أهالي حمص يرفعون كل آن آيات الشكر لمجلس بلديتهم ورئيسها الهمام لما أوتيه من الهمّة الشمّاء ومضاء العزيمة.» [1]



صورة رقم 43:
الملك فيصل بن حسين الهاشمي يحلّ ضيفًا على آل الأتاسي بعد وصوله إلى حمص في تشرين الأول 1918م.
الصورة في **منزل أبو النصر أفندي الأتاسي** بن **المفتي خالد الأتاسي**، ويظهر فيها **عمر بك الأتاسي** واقفًا بجانب الملك فيصل، وفي أقصى اليمين قاضي القدس سابقًا: **طاهر الأتاسي** مفتي حمص.

1 صحيفة لسان الحال، 2 تموز 1914

يمكن القول أن وجود **آل الأتاسي** وتمثيلهم لم يغب عن المجالس المحلّية منذ استحداثها في أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية العهد العثماني، وهذا التمثيل والتواجد يعكس الثقل الاجتماعي المتراكم لعائلة الأتاسي في حمص، والذي كانت الإجراءات الإصلاحية الجديدة فرصة هامة لتقويته وتدعيمه. وسيكون من المفيد الوقوف على العضويات التي شغلها أعيان العائلة في المجالس والدوائر المحلية بحمص لمعاينة هذا الثقل بشكل موضوعي[1].

مجلس إدارة حمص:

كما ذُكر سابقًا؛ فإن هذا المجلس هو المجلس الإداري الأعلى في قضاء/ قائمقامية حمص (أي حمص وريفها)، وكان المفتي عضوًا دائمًا فيه على الدوام، وبذلك تواجد في عضويته الدائمة من تسلّم الإفتاء في حمص من آل الأتاسي، وهم:

سعيد بن عبدالستار الأتاسي (1832 [تاريخ دخول إبراهيم باشا لحمص وتأسيس المجلس المحلي]- 1852م)

محمد بن عبدالستار الأتاسي (1852- 1882م)

خالد بن محمد بن عبدالستار الأتاسي (1882- 1883م، 1887-1894م)

عبداللطيف بن محمد بن عبدالستار الأتاسي (1894- 1914م)

طاهر بن خالد بن محمد بن عبدالستار الأتاسي (1914-1918م [استمر في الفتوى بعد العهد العثماني حتى 1940م])

بالإضافة إلى العضوية الدائمة عبر منصب المفتي، شغل بعض أعيان آل الأتاسي عضوية مجلس الإدارة كأعضاء منتخبين، وأهمّهم[2]:

---

1 شملت الإحصاءات الواردة ضمن هذا الباب فترة (1870-1900) الموجودة ضمن الحوليات العثمانية، ولتوقف ولاية سورية عن طباعة الحوليات العثمانية بعد عام 1900م ونظرًا لشحّ المراجع عن تلك الفترة، يلاحظ أن المعلومات ما بين عامي 1900-1918م قليلة للغاية بالنسبة لما قبل تلك الفترة، حيث أن مراجعها لا تتعدى معلومات مما توفر من الجرائد والصحف المحلية وبعض الوثائق المتفرقة. ومن المؤكد أن أبناء عائلة الأتاسي تسلّموا في فترة 1900-1918م مناصب أكثر وأهمّ مما سيذكر في هذا الباب.

2 إن المذكورين ضمن التعداد هم من تم رصدهم في الوثائق المتوفرة فقط، والتي لا تغطي كل فترات المجالس بحمص. إذ إن تواجد أعيان الأسرة في المجالس سيكون أكثر كثافة مما سيذكر في هذا التعداد، خصوصًا في الفترة الأولى من التنظيمات (1840-1870م).

أحمد عبدالعزيز الأتاسي (1843م)[1]، **محمد بن عبدالستار الأتاسي** -المفتي لاحقًا- (1850م)[2]، **حسن بن المفتي سعيد الأتاسي ونجيب بن أمين الأتاسي** (1862م)[3]، **كمال بن المفتي سعيد الأتاسي** (1883، 1884، 1885م)[4]، كما اختير **عبداللطيف بن المفتي محمد الاتاسي** -المفتي لاحقًا- عضوًا في مجلس الإدارة بشكل شخصي بتعيين من والي سورية **مصطفى عاصم باشا** عام 1890م

مجلس البلدية:

تواجد أعيان آل الأتاسي في مجالس البلدية بشكل شبه دائم منذ بداية تأسيسها وحتى نهاية العهد العثماني. وحيث إن ثلاثة من آل الأتاسي قد تسلّموا رئاسة البلدية كما سبق ذكره، كان أهمّ من تواجد في المجالس عن طريق الانتخاب:
حسن بن المفتي سعيد الأتاسي (1869م)[6] بالإضافة إلى سنوات رئاسته للبلدية المذكورة سابقًا، **حافظ بن المفتي سعيد الأتاسي** (1884، 1888، 1889، 1890م)[7]، **راغب بن أمين الأتاسي** (ما بين عامي 1891 إلى 1900م كأقل تقدير)[8]، **وإبراهيم بن المفتي محمد الأتاسي** (1912م)[9]

مجلس الدعاوى - المحكمة الابتدائية:

كان أعيان **عائلة الأتاسي** كبار **صنف العلمية** من الأركان الأولى لقيام النظام القضائي الحديث بحمص وفق التشريعات الجديدة، جنبًا إلى جنب مع أرباب

---

1 BOA, ML.MSF.d.05125

2 BOA, A.}MKT.UM.5/ 39.2

3 BOA, A.}MKT.UM.560/1.2

4 سالنامهء ولايت سوريه، صحيفة لسان الحال، 28 أيار 1883م

5 أسعد، منير- الخوري عيسى، (410/2)

6 سالنامهء ولايت سوريه، التاريخ أعلاه.

7 سالنامهء ولايت سوريه: التواريخ المعروضة أعلاه. الأتاسي، باسل، بغية الناسي، المادة: حافظ أفندي بن المفتي محمد سعيد الأتاسي. حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين، 90. قيد إعلام الشيخ جندل الرفاعي، محكمة حمص الشرعية، 1301هـ

8 سالنامهء ولايت سوريه، صحيفة لسان الحال، 19 آذار 1894م

9 جريدة حمص، السنة الثالثة، 25 شباط- 30 آذار 1912

المحكمة من المسيحيين، وهي نقطة بالغة الأهمية في مساهمة عائلة الأتاسي بإحلال النظام الحقوقي الجديد في حمص وتطوّره. حيث تواجد **المدرّس أمين بن عبدالستار الأتاسي** وابن أخيه **حسن بن سعيد الأتاسي** -الذي سيتولى رئاسة بلدية حمص لاحقًا- كمميّزين اثنين من أصل خمسة مميّزين في مجلس الدعاوى ضمن فترة 1867م[1]، وسيتسمرّ وجود **أمين الأتاسي** في مجلس الدعاوى حتى عام 1871م[2].

وبعد أن تحوّل مجلس الدعاوى إلى «**المحكمة الابتدائية**»، تواجد فيها **كمال بن المفتي سعيد الأتاسي** أربع سنين (1886-1890م)[3]، وانتخب **نجم الدين بن محمود بن المفتي محمد الأتاسي** مميّزًا فيها في فترة 1318هـ (1900-1901م)[4]، **وإبراهيم أفندي الأتاسي** الذي انتخب عضوًا للمحكمة في نهاية أغسطس 1904م، وعيّن مستنطقًا فيها إلى أن قدم استقالته في نهاية تموز 1905م[5]. كما كان **بديع الأتاسي** ابن رئيس البلدية **حسن الأتاسي** ملازمًا لقلم دائرة الاستنطاق في المحكمة[6].

المحكمة الشرعية:

إن كون كبار أعيان عائلة الأتاسي من أركان النظام الحقوقي الجديد المتمثّل بمجلس الدعاوى/ المحكمة الابتدائية وفق النظام الأوروبي الحديث، لم يعنِ أبدًا تخلّيهم عن مواقعهم في المؤسسة الحقوقية التقليدية؛ المحكمة الشرعية، وإثر الإصلاحات التي طالت مقام المشيخة وبالتالي مؤسسة المحكمة الشرعية ككلّ، ضبطت عائلة الأتاسي **مؤسسة المحكمة الشرعية** بحمص عبر تواجد **محمود بن محمد المحمود الأتاسي** في مقام **الباشكاتب** (رئيس الكتّاب) لمدة أربع عشر سنة (1889-1903م)[7]، وكان

---

1 BOA, İ.DA.1/ 9.28

2 سالنامهء ولايت سوريه، 1286، 1288هـ

3 سالنامهء ولايت سوريه، التواريخ المعروضة أعلاه.
أسعد، منير- الخوري عيسى، (408/2)

4 الزهراوي، (240/6)

5 سجلات محكمة حمص الابتدائية، تحريرات رقم: 527 (سنة مالية 1320)، ورقم: 427 (سنة مالية 1321). عبر: باسل الأتاسي.

6 الأرشيف العثماني BOA، السجل العمومي (475/124)

7 سالنامهء ولايت سوريه، 1305-1306هـ

MA, MŞH.SAİD11/157 ,

فؤاد بن أحمد الاتاسي كاتبًا ثانيًا فيها منذ عام 1896م وحتى عام 1904م، ليتمّ تعيينه باشكاتب المحكمة خلفًا لمحمود الأتاسي [1]، وخلفه في الكتابة الثانية عبدالرزاق بن عبدالقادر بن المفتي محمد الأتاسي في عام 1908م [2]، كما تسلّم صندوق الأيتام التابع للمحكمة الشرعية سليم باكير الأتاسي [3]

« محكمهٔ شرعيه »

ىش كاتب محمود افندى	كاتب ثانى مواد فندى
كاتب ثالث محمود افندى	ايتام مديرى سليم افندى

اعلامات شرعيه مقيدى صفا افندى

صورة رقم 44:
سالنامهء ولايت سوريه (حولية ولاية سورية العثمانية)، 1318هـ (1900م)، صـ200
لواء حماة، قضاء حمص، المحكمة الشرعية/
باش كاتب: محمود أفندي [الأتاسي]
كاتب ثاني: فؤاد أفندي [الأتاسي]
أيتام مديرى (مدير [صندوق] الأيتام): سليم أفندي [باكير الأتاسي]

البنك الزراعي وغرفتي الزراعة والتجارة- إدارة المال وإدارة الريجي - الكازخانه - تعداد الأغنام:

كان صادق بن أمين الأتاسي (وفاته: 1952م) من أرباب الزراعة والتجارة في حمص، ولذلك كان من الأعضاء الأوائل لشعبة **البنك الزراعي** بحمص بعد تأسيسه، وذلك بين عامي 1890-1893م [4]، ثم أصبح رئيسًا **لغرفة الزراعة** بحمص عام 1897م.

1 MA, MŞH, 155/ 30
2 MA, MŞH, 160/ 8.1
3 سالنامهء ولايت سوريه، 1317، 1318هـ
4 سالنامهء ولايت سوريه، 1310، 1310-1311هـ

وقد توحّدت غرفة التجارة وغرفة الزراعة عام 1898م لتصبحا «غرفة الزراعة والتجارة»، وظلّ **صادق الأتاسي** في رئاسة الغرفة المستحدثة حتى عام 1900م كأقلّ تقدير [1]. واستمرّ تواجد أعيان العائلة في هذا المجال بحكم كونهم من الأسر الأقوى اقتصاديًا بحمص، حتى عام 1914م على الأقل، حيث انتخب **راغب بن أمين الأتاسي** عضوًا للبنك الزراعي بحمص في شهر تموز من العام المذكور [2].

وكذلك فقد تواجد أعيان العائلة في **رئاسة مفتشية إدارة الريجي** التي تسلّمها **أحمد الأتاسي** عام 1892م، وأبدى فيها «الهمّة في منع تهريب الدخان وما يؤمل معه زيادة ترقّيات الواردات الشهرية» [3]، فيما كان **خليل بن المفتي خالد الأتاسي** قد تسلّم منصب أمين صندوق حمص حتى عام 1912م [4]، و**زكي بن حسين الأتاسي** الذي كان مسؤول الكازخانه (مستودعات الوقود الحكومية) بحمص [5].

وكذلك من الشخصيات التي شغلت وظائف مختلفة في الدوائر المحلية: **بديع الأتاسي** بن رئيس البلدية **حسن الأتاسي**، المتولد في حمص عام 1871م، والذي درس في مكاتب الصبيان (الكتّاب) بالمدينة وتابع في المدرسة الرشدية (الإعدادية) للسنة الرابعة فيها، ثم دخل في ملازمة قلم دائرة الاستنطاق بمحكمة حمص، ثم شغل وظيفة تعداد الأغنام بقضاء حمص، ثم ملازمًا لصندوق البنك الزراعي عام 1892م، ثم عيّن مأمورًا لتعداد الأغنام بقضاء حمص عام 1894م، ثم كاتبًا لبازار الأغنام بحمص عام 1896م، ثم كاتبًا لصندوق البنك الزراعي بقضاء حصن الأكراد (قلعة الحصن) في اغسطوس 1897م [6]. ليكون بذلك حالة من عديد الحالات التي تبيّن أن تواجد أبناء عائلة الأتاسي بشكل كثيف ومتنوّع في البيروقراطية العثمانية كان من الحالات الفريدة والمميزة بتاريخ الدولة العثمانية.

---

1 سالنامهء ولايت سوريه، 1315، 1316، 1317، 1318هـ. وتعذّر جمع المعلومات عن ذلك بعد 1900م لتوقف طباعة الحوليات العثمانية في تلك السنة.

2 صحيفة لسان الحال، 9 تموز 1914م

3 صحيفة لسان الحال، 17 أغسطس 1892م

4 صحيفة لسان الحال، 18 أيلول 1912م

5 حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين، 92

6 الأرشيف العثماني BOA، السجل العمومي (475/124)

5.3.2 على المستوى السياسي:

1.2.3.5 عضوية ... نيابي في التاريخ العثماني والإسلامي ... أفندي الأتاسي

بعد عزل **السلطان عبدالعزيز** عن عرش السلطنة، ورثه ابن أخيه **مراد الخامس**، الذي لم يجلس على العرش إلا ثلاثة أشهر، عزل بعدها لاختلال في قواه العقلية، وخلفه أخوه **عبدالحميد الثاني**، الذي اعتلى عرش السلطنة عام 1876م بشرط أن يعلن **القانون الأساسي** (الدستور)، وتم ذلك بالفعل، واستنادًا على الدستور الجديد افتتح **مجلس المبعوثان** (النوّاب) كأول برلمان في التاريخ العثماني والإسلامي، وحصلت انتخابات عامة لأول مرة في أنحاء السلطنة، انتخب من خلالها 115 عضوًا ممثلين عن ولاياتهم، كانوا 69 مسلمًا و46 من غير المسلمين، وكانوا من مختلف المكونات العرقية والإثنية، وافتتح المجلس جلساته بشكل رسمي في 18 آذار.

وعلى مستوى سورية: انتخب أهالي الولاية 5 نوّاب ليمثّلوهم في مجلس المبعوثان، كان من بينهم **خالد أفندي بن المفتي محمد الأتاسي**، كواحد من أول خمسة برلمانيين في تاريخ سورية، مستندًا على تجربته السابقة حينما انتخب عضوًا عن حماة وحمص في **المجلس العمومي لولاية سورية** والذي انعقد في **بيروت** عام 1867م برئاسة **والي سورية راشد باشا**. وقد تواجد **خالد الأتاسي** في مجلس المبعوثان ثلاثة أشهر، واستمرّ في نيابته عن سورية إلى أن تم حلّ المجلس بأمر من **السلطان عبد الحميد الثاني** في شباط 1878م[1].

والجدير بالذكر أن **خالد افندي الأتاسي** كان شارح «**مجلة الأحكام العدلية**»، التي هي بمثابة القانون المدني للدولة العثمانية وقاعدة قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات في سورية وأغلب الدول العربية حتى يومنا هذا، كما كانت أول تدوين للفقه الإسلامي بإطار قانوني رسمي. وقد شرحها **خالد الأتاسي** في ستة مجلدات، أكمل جزءها الأخير بعد وفاته ابنه **القاضي والمفتي طاهر الأتاسي**. وأصبح شرح الأتاسي الأب والابن للمجلة معتمد من قبل أساتذة **معهد دمشق للحقوق** في تدريس القانون المدني[2].

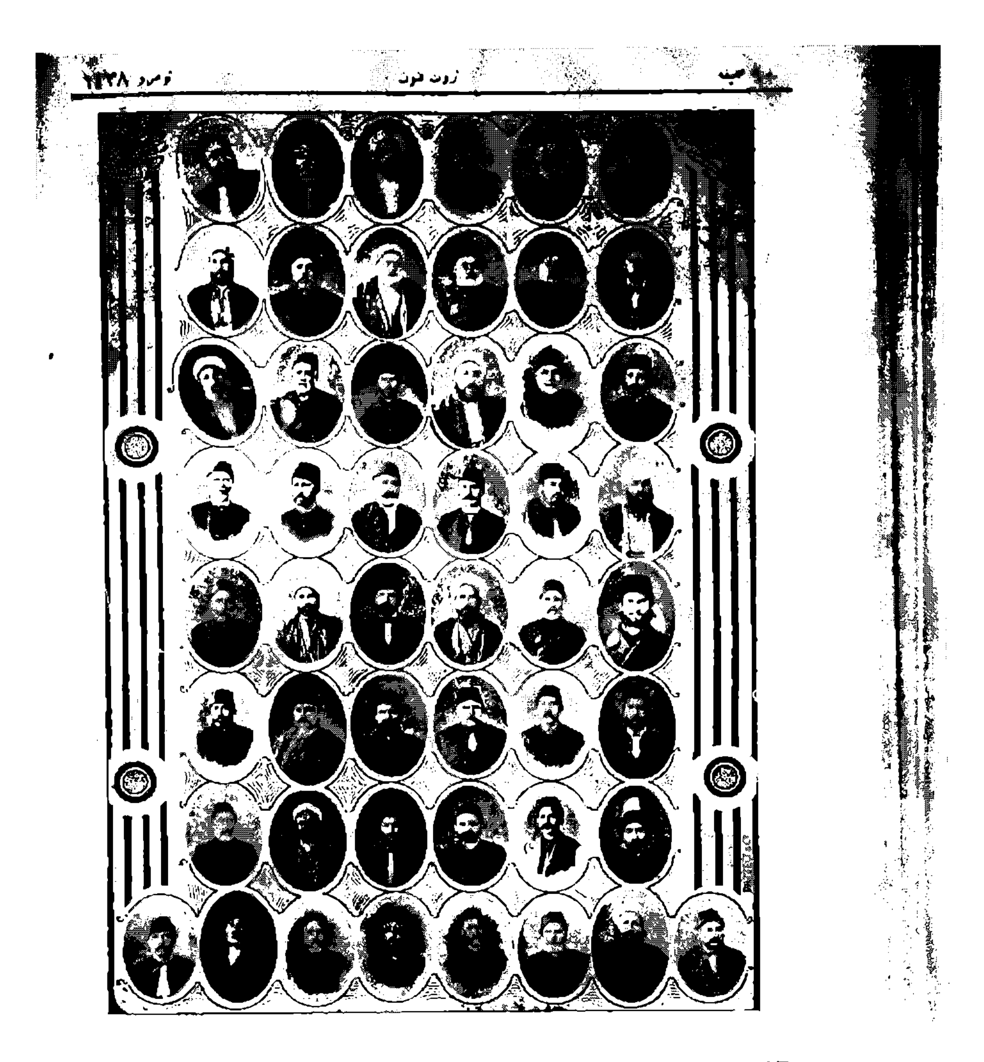
1 MA, MŞH.SAİD, 158/ 7.1

2 الأتاسي، باسل، المادة: خالد الأتاسي.

صورة رقم 45:
كتاب «شـرح المجلة» لمؤلفه مفتي حمـص والنيابـي العثماني خالد الأتاسـي، وأتمّـه وعنـي بنشـره نجلـه القاضـي والمفتـي طاهـر الأتاسي. مطبعة حمص 1934م.



صورة رقم 46:
خالد أفندي الأتاسي أثناء نيابته في مجلس المبعوثان، 1877م - ألبوم يلدز.



صورة رقم 47:

منشـــور تذكاري لأعضاء أول مجلس نيابي عثماني، نشـــر في صحيفة ثروت الفنـــون العثمانيـــة بتاريخ 11 ربيـــع الأول 1338هـ/ 4 كانـــون الاول 1919م، بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين لإعلان الدستور وافتتاح مجلس المبعوثان. يظهـــر في الصـــورة **خالـــد أفنـــدي الأتاســـي** نائب ســـورية في المجلس، الصف الثالث، الثالث من اليمين.

تكاد تكون هذه القضية أهمّ المظاهر التي نتبيّن بها العمل السياسي لأعيان عائلة الأتاسي في فترة ما بعد التنظيمات وفهمهم تمامًا للظروف الحالية، كما عملهم واجتهادهم على ترقّي مدينة حمص على كافة المستويات، كما ويضعهم نشاطهم في هذه القضية على رأس النخبة العلمية والفكرية في المدينة.

لقد أصبح من المعلوم أن مدينة حمص قد تطوّرت بشكل كبير منذ التشريعات والإصلاحات العثمانية (التنظيمات) في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، وفي حين كان حمص سنجقًا/ لواءً مستقلًا منذ إعلان قانون الولايات (1864م)، فإن عام 1868م قد شهد إلحاقها بحماة لتصبح قضاءً تتبع للواء حماة، ولكن الفترة اللاحقة كانت قد شهدت تطورًا كبيرًا على المستوى الإداري والاقتصادي والتعليمي، ولعلّ أبرز تلك التطورات كان في مجال صناعة النسيج، فقد بلغت قيمة صادرات أقمشة حمص وحماة في عام 1891م 12 مليون فرنك، وقد كان في حمص وحدها أكثر من 4900 عامل في مجال النسيج والحياكة، أي قريب من ضعف عدد عمال دمشق (2800)[1]، وفي بداية القرن العشرين أصبحت حمص أهمّ مدينة في سورية في مجال نسيج الأقمشة السورية، متفوقةً على دمشق وحلب وحماة، فقد بلغ عدد كراسي الحياكة فيها 8000 كرسي، مقارنةً بـ 700 كرسي عام 1891م، وازداد عددها عام 1909م لتصبح 10000 كرسي، أي أكثر من كراسي حلب بقليل في ذلك الوقت[2]، وقد كانت منسوجات حمص السورية ذات مواصفات عالية جعلت السلطان عبدالعزيز (وفاته: 1876م) يأمر بها ليستخدمها في أثاث قصره بالعاصمة اسطنبول[3].

لاحظ آثار هذه التطورات واستقرأ نتائجها المستقبلية على المدى القريب والبعيد **يحيى افندي الأتاسي** بن **المفتي سعيد الأتاسي**، وهو الخبير الحقوقي الأبرز من المسلمين في المدينة وأحد أهمّ أركان المؤسسة التعليمية الحديثة في المدينة، وقد كان من الملمّين بالأحداث والظروف السياسية على مستوى السلطنة، ومن الضليعين

---

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (410/2)

2 المصدر السابق، 416

3 يني، جورج، تاريخ سوريا، المطبعة الأدبية- بيروت (1881)، 365

بالإجراءات القانونية العثمانية لنشاطه في المحكمة، وقد أحسّ أن من واجبه إطلاع الإدارة المركزيـة علـى حيثيـات الوضع الاقتصـادي والاجتماعـي في حمص للنظر بتحويلهـا مـن قضـاء يتبع **لـواء حمـاة** إلى لواء مسـتقلّ، فقدّم عريضـة إلى مقام **الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء)** بتاريخ 24 ربيع الثاني 1306هـ/ 28 كانون الأول 1888م، ونصّها أدناه:

«لأعتاب ملجئ الصدارة العظمى الفخيمة

دولتلو فخامتلو افندم حضرتلرى (حضرة سيدي صاحب الدولة والفخامة):
يعرض يحيى سعيد بن المرحوم أتاسي زاده محمد سعيد أفندي مفتي حمص أسـبق، بعد رفع أكفّ الدعوات الخيريـة بتأييد وتخليد الدولة العليّة، صانها وحماها باري البريّة، التي غمرت كافة رعاياها بتفضّلاتها الحسّية والمعنوية، ومن أعظم ما جاءت به منحتهم نِعم التشكيلات (قانون الولايات) والنظامات (التنظيمـات والإصلاحات) المؤسسـة العليّة، وسـنحت الإرادة الملوكانية عند التشكيلات بأن جعلت مركز اللواء بمدينتنا حمص التابعة ولاية سورية، نظرًا لأهميـة الموقـع وما كانت عليه حمص قبل الفتوحـات وبعدها، كما هو مدوّن بالتواريخ الإسـلامية والأرباوية (الأوروبيـة) وبالتوفيقات الإلهية وبظل ظليل العواطـف الملوكانية، بلدتنـا لا تقاش الآن ثروتها بما يدخـل إليها وما يخرج منها بقضاءٍ ما في البلاد الشـامية، وذلك واضح كالشمس في أربعة النهار، لا يحتاج إلى إثبات، لا سـيما منذو (منذ) صار امتداد طريق الشوسـة (الشـركة العثمانية للطرق والمعابر) بين حمص وطرابلس وحماة بساية (بظلّ) توجّهات جلالـة شـوكة واقتدار ولي نعمتنا بلا امتنان أميـر المؤمنين أيّده الله بنصره، وبهمم أولياء الأمور العظام الذين هم بواسـطة إسعاد أحوال الولاية السورية قد تمّت تجارتنا وزراعتنا نجاحًا وفلاحًا ونتاجًا، واستقمنا ناهجين في التجارة والزراعة والصناعة والمعارف بأحسن منهاج، نرتقي لمنازل الأمان على حقوقنا بأتقـن معراج، هذا وقـد صدرت الإرادة بنقل مركز اللـواء من بلدتنا لحماة، فلأجلـه صرنا مكسـورين القلوب محزونين بمصابنا هـذا بأعظم الخطوب، حيث قد سدّت طرق الوصول لما كنا فيه من التأمل بزيادة الترقّي بهذا العصر الجديـد، إلا أنه وإن يكـن نالنا هذا الخطب العظيم فإننا بظلّ عواطف الملك

الجليل الأسمى رتعنا في حدائق الأمن والأمان وأقمنا بشعائر الشكر والامتنان واستعملنا البصر حصينًا واتخذنا توجهات وعواطف جلالة سيدنا وولي نعمتنا أمير المؤمنين حرزًا مكينًا، فتمّت التجارة والزراعة بقضائنا وأصبحت بلدتنا بمعارف الصناعة تضاهي جميع البلاد، يغبطنا على هذا المنهج جميع العباد، واتّسعت المدينة بأطرافها الأربع بكثرة العمران، وتضاعف عمرانها عما كان في سالف القرون الماضية، ومن ذلك حصل للخزينة العامرة زيادة الواردات، وإننا مؤملون بكرمه تعالى أن تبلغ واردات أعشار قضائنا بهذه السنة المباركة لحدّ الخمسة وعشرين يوك[1]، والأغنام عشرة يوكات، والويركو (الضريبة) والبدلات العسكرية ثلاثة عشر يوك، ومن البلدية والديون العمومية والواردات العدلية خمسة يوكات، فيكون المجموع ثمانية وستين يوكا، وذلك ما عدا واردات الجفتلك الهمايوني (المزارع السلطانية) الذي يبلغ بهذه السنة زيادة عن الخمسة عشر يوك، وكل سنة قابلًا للزيادة، وذلك بظل العواطف الجليلة، وهمة مأمور الأراضي السنية. لكون بهذا العصر الجديد قد كثر إعمار القرايا (القرى) بجهة المشرق فصارت القرى العامرة سواء كانت من الإسكان [للمهاجرين من القوقاز وروميلي] أو من الجفتلك الهمايوني تحتاج إلى حكومة قضاء متّسع القضاء، وذلك أن إعمار القرايا التي هي باقية خرابًا في أقرب آن يمتد عمرانها ويتصل عمرانها بمدينة تدمر الشهيرة التابعة لواء [دير] الزور، وقد وصل إعمار القرى بين حمص وبين قضاء سليمية (السلمية) وأمسى جسامة قضاء حمص ذو أهمية عظيمة أكثر من اللواء (حماة)، حتى أن نفوس القضاء مما ينوف عن المائة وعشرين ألف نسمة ما عدا العربان الذي أخذوا يتقدموا بسلك المدنية وباشروا إعمار القرى، وبذلوا الجد والاجتهاد بأمور الزراعة، وإننا موطدون الآمال بكرم الباري المتعال وبعناية توجهات ملجئ الخلافة العظمى أن تعود البلاد الشرقية بين بغداد وسورية عمرانًا كما كانت في القرون الماضية، وتصبح ضفتي نهر الفرات بين «بيره جك» وبغداد أعظم بلادًا من وادي النيل وعمرانًا.

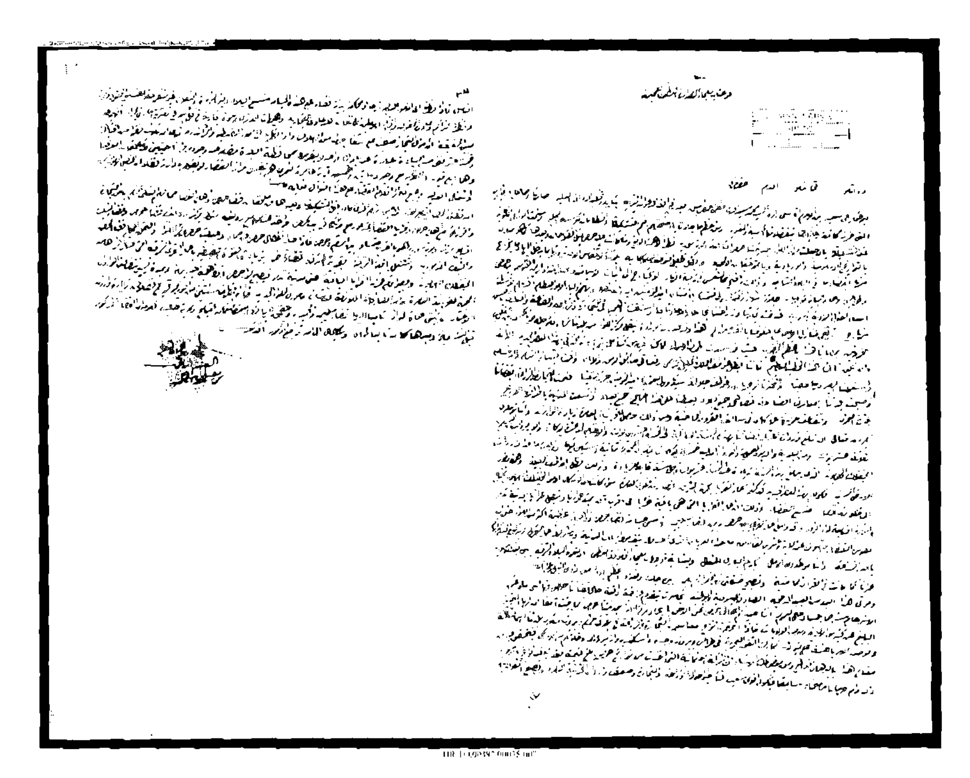
---

1 وحدة قياس أوزان، تُقابل: «الحمل» بالعربية، وتختلف من مكان لآخر، وبحسب نوع الحمولة والحامل. والمقصود به هنا وحدة لقياس النقد. 1 يوك يساوي 100 ألف أقجة عثمانية.
İŞBİLİR,Ömer, "Yük". TDV İslam Ansiklopedisi, XXXXIV48-46 ,(2013)

وكوني هذا العبد من العبيد الدعجية الصادق العبودية والوطنية، تجاسـرت بتقـديم عريضة واقعة حـال قضائنا حمص، فها إنني مادٌّ عنق الإسـترحام مسترحمًا بلسان حال العموم، إننا عبيدكم أهالي حمص نحن الأحقّ بإيجاد مركز اللواء بمدينتنا حمص كما بيّنت آنفًا أن لها التمييز البليغ عن كثير من الألويـة وبعض الولايات، فإذا انحصرت أنواع معاملات التجارة والزراعة في بلدتي الشـام وبيـروت، فتكون بلدتنا لهما الثالثة، ولو صدر الأمر بالكشـف علـى قيودات كمارك (جمـارك) الثغور البحريـة في طرابلس وبيروت وجدة وإسـكندرية وإزمير ومصر وخلافهم من الأسـاكل (الموانئ)، فيتحقق صدق مقالـي هذا بالبرهان القاطع، ومن بعض تلك الأشـاء أن الشـركة العثمانية التـي أخـذت من نواتج حمص بلغ قيمته بقدر أغلب نواتج بلاد سـورية، وإن دام حرماننا مما منحناه سابقًا فيكون أقوى سبب لنا لتأخير أحوال الزراعة والتجـارة وضعف واردات الخزينة العامـرة وتضيع الحقوق بين الناس، فإذا نظرنـا إلى الأمـور العدلية نرى أن محكمة بدايـة (المحكمة الأصلية) قضاء على هذه الجسامة متّسع البلاد وكثير الثروة والنفوس غير متفرّغة لقسمي الحقـوق والجزاء، ونظرًا لتراكم دعاوى الحقوق والجزاء فلا يمكن الالتفات للدعاوى التجارية، وهيهات أن ترى دعوة تجارية في كل أسبوع لكثرة دعاوى الجزاء؛ ألا يُرى بعين الحقيقة أن أموال التجار أصبحت على شفا جرف من الهـلاك. وإذا نظرنا إلى أمور الضبطية (الظابطية= الشـرطة) والزاندرمه (الجاندرما= الدرك) نرى أن ثلاثين نفرًا من الخيالة وخمسـة عشر نفر من البيادة عبارة عن بلوك (سَـريّة) واحد لا يقوموا بمحافظة البلدة، فضلًا عن وجـود مركـز ناحيتـين من ملحقـات القضاء، وهمـا ايكي قبولى (حسـياء) والقصيـر، مع وجود ماتين وخمسـين قرية عامرة؛ لعمـري هم بنفس مركز القضـاء لا يفـوا بإدارته فضلًا عن تحصيل الأموال الميرية وأشـغال العدلية وجميـع دوائر أقلام القضاء على هذا المنوال، فعليه؛إن قضاء الحصن التابع لـواء طرابلس شـام الذي كان قبل التشـكيلات وبعدها مـن ملحقات قضاء حمـص، وأهالـي القضاء مما لهم التعلـق التام بأمور التجـارة والزراعة مع أهالي حمص وقرايا القضاء المذكور مع مركزه قريب لحمص، وأخذ عسكره مع رديفه منفوط بمركز رديف قضاء حمص وقضاء النبك التابع مركز ولاية

سـورية هو بالقرب متساوٍ بين الشام وحمص، فإذا صار انفصال حمص عن حماة وجُعلت حمص مركز اللواء والتحق إليها قضاء الحصن والنبك المذكورين، وتشكّل بالجهة الشرقية بقرية المشرفة قضاء آخر بزيادة القوة الضبطية (الشرطة) بإعمار القرى الشرقية التي صار أكثرها من الجفتلك الهمايوني، ويصير إتمام عمران القرايا الباقية حتى مدينة تدمر، فيصبح لواء حمص ذا أهمية جسيمة، وبمدة يسير تتضاعف الواردات الجمّة للخزينة العامرة، وإن المصارفات اللازمة لمعاشات مأموري اللواء الجديد؛ فإنه بظرف سنتين من الويركو (الضريبة) تخرج فضلاً عن زيادة واردات الأعشاء، وتبقى حماة لواءً تابعًا إليها قضاء سليمية والحميدية، ويلتحق إليها قضاء معرة النعمان التابع ولاية حلب، لكون أن القضاء المذكور قبل التشكيلات وبعدها كان تابعًا لحماة. وبكل حال إلى الله ترجع الأمور افندمكدر (لسيدي).

24 ربيع الثاني 1306
العبد الداعي
مفتي زاده (ابن المفتي)
يحيى سعيد أتاسي"



وثيقة رقم 20: عريضة يحيى افندي الأتاسي إلى الصدارة العظمى.

إن أهميـة عريضـة **يحيى الأتاسي** تكمـن أولًا في الفترة الزمنيـة التي كتبت فيها، وثانيًا في المعرفة الملحوظة في المجال الاقتصادي والحقوقي والإداري.

كتبت العريضة في عام 1888م، أي بعد 12 سنة من بداية حكم **السلطان عبدالحميد الثاني** (1876م)، وبعـد أربع وعشـرين عامًا من إعلان قانـون الولايات (1864م)، وإننـا حـين ننظر إلـى الوضـع الإداري والتعليمي بحمص في تلـك الفترة، نجد أن الجهـاز الإداري كان يتألـف من مجلس الإدارة، البلديـة، المحكمة الإبتدائية، غرفة الزراعـة وغرفـة التجـارة، هيئة تحصيـلات، وموظفين متفرقـين في دوائر البريد والبـرق والنفـوس [1]، بينمـا دوائر الحقوق والجـزاء كانت في حمـاة، وكذلك إدارة

1 سالنامهء ولايت سوريه، 1304-1305هـ (1888-1889م)

الدفتر الخاقاني (الأملاك) وهيئة الدرك. أما التعليم النظامي الرسمي في مدينة حمص كان يقتصر على مدرسة رشدية (إعدادية) ومدرستين إبتدائيتين[1]، وعلى ذلك فإن خروج عريضة بهذه المعلومات من حمص في ذلك الوقت يؤكد أن كاتبها من النخبة الفكرية في المدينة.

لقد استهلّ **يحيى الأتاسي** عريضته بالشكر والثناء على الدولة وتشريعاتها الجديدة، بما فيها قانون الولايات وفرمانيّ التنظيمات والإصلاحات، وبدأ بالحديث عن حمص بالإشارة إلى تاريخها منذ الفتوحات الإسلامية حينما كانت ولاية ومركزًا للجند الإسلامي، وأشار لذلك عبر المصادر الإسلامية والغربية، وأن قانون الولايات كان في البداية قد نصّ على جعلها لواءً مستقلاً، وأن ذلك قد أثر بشكل إيجابي للغاية في الحالة الإقتصادية من زراعة وتجارة والصناعة والتعليم. ثم عرّج على إلحاقها بحماة، وعن ما سبّبه ذلك من «انكسار قلوب» الأهالي، كون ذلك القرار قد عرقل مسيرة المدينة في طريق الترقّي، ولكن رغم ذلك تابعت المدينة تطورها، وخاصةً في مجال الصناعة، «فأصبحت تضاهي جميع البلاد»، كما واتسّعت المدينة عمرانيًا وتضاعف عمرانها من جميع جهاتها، وإلى هذا النقطة لم يكن هناك ما يميّز العريضة.

بدأ الحديث الجدّي حينما أورد يحيى أفندي واردات حمص من الضرائب الزراعية (الأعشار) والأغنام والضرائب والبدل العسكري والبلدية والعدلية، وذكر كذلك واردات الأراضي السلطانية الخاصة بالسلطان عبدالحميد، وربطها بإعمار قرى حمص عبر الاستصلاح الزراعي أو إسكان اللاجئين من القوقاز (شراكس وداغستان) وروميلي (البلقان- تراقيا)، والحصول على تلك المعلومات الدقيقة حول الواردات المالية للخزينة يتطلّب معرفة خاصة بالمصادر وعلاقات ضمن دوائر الدولة.

ربط يحيى أفندي كل ما سبق ببعضه، وركّز على منافع الدولة وخزينتها، فتناول مساحة قضاء حمص وإعمار قراه بشكل مفصل أكثر، وذكر أن استصلاح الأراضي وإعمار القرى وصل إلى تدمر شرقًا وإلى السلمية شمالاً، وأن نفوس حمص قد

---

1 دون إحصاء مدارس غير المسلمين، المدارس الأجنبية، والمدارس الإسلامية التقليدية (كتّاب ومدرسة).

تضاعفت فأمست أكثر من نفوس حماة التي هي مركز اللواء[1]، وأن البدو/ العربان فيها قد جنحوا إلى الاستقرار وإعمار القرى والأراضي الزراعية، مشيرًا إلى أن حمص قد أضحت أهمّ من كثير الألوية/ السناجق وحتى بعض الولايات، وأن ترقّيها قد يجعلها ثالثة دمشق وبيروت من ناحية التجارة والزراعة، ويؤكد ذلك كشفيات موانئ طرابلس وبيروت وجدة والاسكندرية وإزمير، والتي يتم من خلالها إستيراد وتصدير مشغولات حمص من المنسوجات والحرير، وكذلك المحاصيل الزراعية من حرير وقطن وحبوب، وكذا أن ما أخذته الشركة العثمانية للطرق والمعابر من واردات حمص يعادل واردات سورية كلها. وبالنظر إلى ما سبق؛ أشار يحيى أفندي إلى ضرر قد ينال واردات الخزينة في حال بقيت حمص ملحقة بحماة، وهذه الإشارات إلى منافع الخزينة هي أهمّ ما يميز تلك العريضة، أي الخطاب البراغماتي الواقعي الذي يخاطب مصالح الإدارة المركزية بشكل مباشر.

وضّح يحيى أفندي بعدها الضرر الذي يلحق بحمص إثر ذلك، وهي تراكم الدعاوى على المحكمة المكوّنة من دائرة واحدة فقط، وهو ما يهدّد صحة وسلامة الحقوق المدنية في حمص، وما يؤثر ذلك على الدعاوى التجارية الملُقاة على عاتق المحكمة الإبتدائية نفسها، بعد إلغاء المحكمة التجارية، فتكون بذلك أموال فئة التجار الحماصنة في خطر، وذلك قد يضعف الإستثمار في المدينة مع مرور الزمن. ثم تطرّق إلى التواجد الخجول للشرطة والدرك في المدينة، وهو ما لا يكفي لحمايتها لوحدها، فكيف بحماية القضاء كاملًا، أي المدينة والريف.

خصّص يحيى أفندي القسم الأخير من عريضته لاقتراح التنظيم الجديد للواء حمص، حيث انتقل من تناول المشكلة إلى طرح الحلول، فأشار بإلحاق قضاء الحصن (قلعة الحصن/ حصن الأكراد) بحمص مرة أخرى، كونه مرتبط إقتصاديًا بالمدينة على المستوى الزراعي والتجاري منذ قديم الزمان[2]، وكذلك قضاء النبك الواقع جنوبي حمص، على مسافة واحدة بين حمص ودمشق، واستحداث قضاء في

---

1 بمقارنات بين نفوس حمص وحماة في تلك السنة عبر حولية ولاية سورية 1304-1305هـ، نجد أن نفوس قضاء حمص (المدينة وريفها) أكبر من نفوس قضاء حماة بالفعل، بفارق خمسة آلاف نسمة تقريبًا. حمص: ما يقارب 54 ألف نسمة. حماة: ما يقارب 49 ألف نسمة.

2 يُذكر أن آل الأتاسي كانوا من الملّاك والملتزمين في منطقة الحصن منذ العهد المملوكي، كما ورد سابقًا.

قرية المشرفة شرق شمال شرقي حمص لاستصلاح الأراضي البور وإعمار القرى الخراب حتى تدمر في البادية السورية، ويكون فيه زيادة لقوات الدرك، قاصدًا بذلك حماية تلك القرى من هجمات البدو. فيصبح لواء حمص مكونًا من: مدينة حمص مركز اللواء، أقضية مركزية هي: الحصن، النبك، المشرفة.

وأعاد التأكيد على منافع الخزينة عبر تطمين الإدارة المركزية أن معاشات الموظفين الجدد للواء حمص سيستحصلون على معاشاتهم الشهرية بعد سنتين فقط دون أن يؤثر ذلك على الخزينة، وذلك من خلال الواردات التي ستحصلها الخزينة من الدوائر التي سيتم استحداثها ضمن حمص مركز اللواء.

واقترح أن يُترك قضاء السلمية وقضاء الحميدية للواء حماة، ويُضاف إليها قضاء معرّة النعمان الذي كان يتبع لحماة في الفترات التاريخية السابقة، ويقصد هنا فترة آل العظم وما قبلها حتى، مما يؤكد أن يحيى أفندي كان عالمًا بالتقسيمات الإقليمية تاريخيًا.

كما تدلّ اقتراحاته على وعي تام بمفاهيم اللواء، مثل: القضاء، الضرائب، الدوائر، وما يتعلّق بها من تفاصيل إدارية وحقوقية، وعلى العلاقات التاريخية بين المدن والقرى السورية.

ورغم جميع الاقتراحات الهامة والأدلة المثبتة التي أدلى بها يحيى أتاسي، وخطابه البراغماتي المؤكد على مصلحة الخزينة والدولة، لم تلقَ عريضته تجاوبًا من طرف الصدارة العظمى، التي اطلعت على العريضة وترجمتها، دون وجود أي معلومات إضافية عن سبب عدم التجاوب.

لم تكن هذه العريضة إلا محاولة أولى لجعل حمص لواءً مستقلًا، بل عاد الموضوع إلى الأجندة من جديد، لكن هذه المرة بحركة واسعة جدًا من أعيان المدينة، وفي مقدمّتهم عائلة الأتاسي، الذين تواجدوا كأعلى نسبة بين العائلات الأخرى بـ 11 اسمًا، ووقّع معهم أعيان النخبة العلمية المسلمين، الأعيان المسيحيين الدينيين وأرباب الطبقة البرجوازية المسيحية، وكذلك فئة التجار والملّاك من مختلف الطوائف، وجاءت هذه المحاولة في جمادى الآخرة 1319هـ/ تشرين الأول 1901م، أي بعد 13 عامًا من عريضة يحيى الأتاسي، وكانت حمص في ذلك العام قد تطوّرت بشكل ملحوظ، خاصةً في مجال الصناعة والتعليم[1].

---

1 راجع مقدّمة قسم: على المستوى السياسي.

ترجمة العريضة بالعربية:

إلى الصدارة العظمى ذات السمات الفخيمة

هذا معروض العبيد:

إنه ممّا لا يحتاج العرض والبيان مقاصد خير حضرة سلطاننا المعظم وولي نعمتنا المسموعة والمعروفة في جهات العالم الأربع، بحصول الرفاه والأمان لسكان جملة الممالك الشاهانية السلطانية وتوسّع مجال التجارة والزراعة وتوفر الثروات وتطور العمران، وهو ما حصل بمعية الوزراء الكرام بلا شك. إنه بسبب الكثافة السكانية والمساحة الكبيرة والأهمية الجغرافية لقضاء حمص، الذي هو ركن لعملية تجارية واسعة مع دار السعادة (اسطنبول) ومصر ودمشق وبيروت، وكونه يفوق مراكز الألوية داخل ولايتي سورية وبيروت [أهميةً ومساحة]، فإنه وفي حال تحويل إدارته ليصبح مركزًا للواء، سيكون التواجد الذي لا بد منه للموظفين المدنيين والعدليين والقوة العسكرية يتناسب مع أهمية موقع حمص، وسيكون بذلك استكمال للأمن والنظام في مناطق شرق حمص ذات المساحة الجسيمة نسبةً للمساحة المعمورة، والتابعة للأراضي الحكومية الخالية، والتي أصبحت منزلًا لأشقياء البادية العربان الذين ما زالوا بحالة البداوة غارقين في الجهل، وحيث إن ذلك سيحمي أهالي القرى المجاورة من تعديات العربان الأشقياء؛ سيتسابقون لفلاحة وزراعة الأراضي الخالية المذكورة، مما سيساهم في تشكيل قرى عديدة وإعمارها. ومع هذه المبادرة ستتزايد واردات الخزينة ضعفًا بعد ضعف، وسيساعد ذلك في القبض على مرتكبي الجنايات وأرباب الفساد بسهولة وتأديبهم، كما سيريح الأهالي ممّن لديه دعاوى استئناف؛ وأغلبهم من الفقراء، من مشقة وكلفة الذهاب إلى مركز اللواء [حماة] لاستكمال دعاويهم[1]، وغيرها من الفوائد العديدة التي سيعود نفعها على خط «رياق» الحديدي خصيصًا، والذي تم تمديده بين دمشق وحماة، وسيربط بين بغداد وحلب ودمشق وطرابلس وجبل لبنان، ويجعل حمص واسطة بين تلك المناطق،

1 لعدم وجود دوائر استئناف إلا في مركز اللواء: حماة.

ومركـزًا لنزول الـذوات العثمانيين والسـيّاح الأجانب. وحيث إننا نستبشـر مطالعـة هـذه الأوراق من قِبـل الدولة فيما يخصّ تحويـل حمص ومقابلتها بنظرة الشكر والمحمدة، نتجرأ بدخالتنا على عتبة فلك حضرة صاحب مقام الخلافة ومرحمته الجليلة على اسـترحام بذل العناية في سبيل حصول هذا الأمر بما فيه من خير، عاجلًا، لما يساهم في ترقّي مدينتنا وعمرانها وتوسّع تجـارة وزراعـة أهالي القضاء وحصول سـعادتهم ورفاههـم. وعلى كل حال فالأمر والقرار لحضرة من له الأمر.

الأختام:

فئة العلمية:

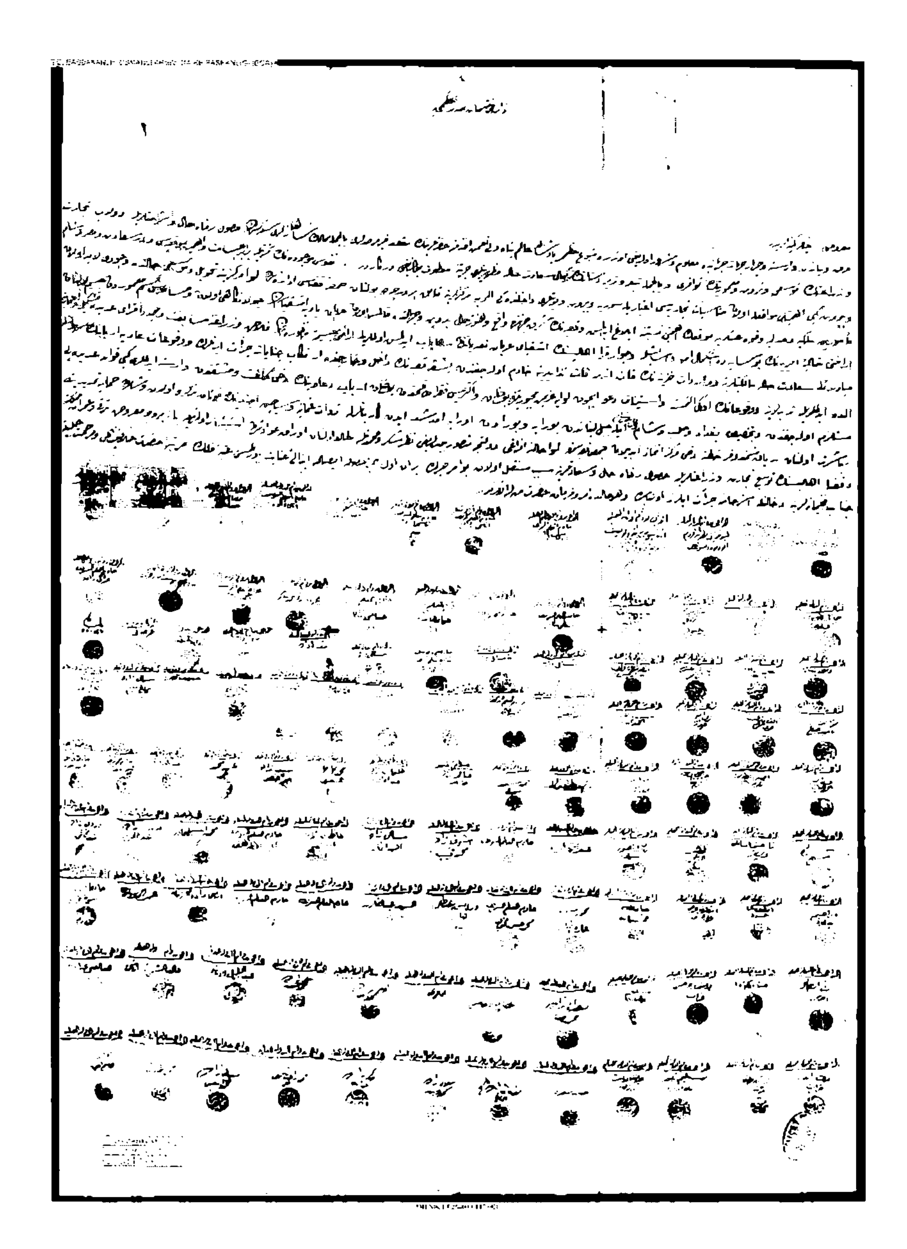
محمد خالد الأتاسي [مفتي حمص]، نقيب أشراف حمص: حوري الجندلي [الرفاعي]، محمد حافظ الجندي، **محمد نجيب الأتاسي**، محمد... شمسي باشـا، **محمـود الأتاسـي** ،**إبراهيـم الأتاسـي**، **محمـد نجـم الديـن الأتاسـي**، محمـود الحراكي، عبدالله الزهـراوي، **محمد أبـو النصر الأتاسـي**، محمد شـاكر الزهـراوي، محمد سـعيد الحسـامي، أحمـد صالح، محمد سـعيد السباعي.. **أحمد الأتاسي**.. السيد خالد.. نجيب مندو.. محمد يوسف.. أبو النصر السـيد.. الشـيخ مصطفى الترك.. الحاج حافظ خلف.. محمد عبد السـلام.. يحيى بلبل، سـعيد بلبـل، عبد القادر الشـيخة، درويش مصطفى الحافظ، محمد حسن الخوجة.

فئة التجار والأعيان المدنيين:

أحمـد بالـي، عمر صـالح، أحمد زكريـا، عبـد الرحمن الجندلي، حسـين الجندلي، شـريف السباعي، شيباني زاده ....، نجيب عيون السود الشيباني، الحاج رسـول الصوفي، الحاج سـليم السـباعي، عبد الرحمن عوف، محمد نجيب السـقا، الحاج سليمان كلاليب، عبدالخالق عبارة، طاهر عبد الدايم،

الحـاج عبدالرحمن الدروبي، عبدالرحيم الدروبي.. عبد الغني الحسـامي، محمـد الحجة.. محمد كامل السـعيد، عبد القادر طليمـات، حامد صافي، محمد سـعيد...، عبد الخالق الدروبي، عبد الكـريم الجندي، محمد أنيس عثمان.. عيسـى خانكان، أحمد أتماز السباعي، محمد نجيب أشرف.. عبد الله السيد، إسماعيل خانكان، عمر السيد سليمان [الأتاسي]، محمد نعمان الأتاسـي.. محمد رشـيد عبارة (تجـار)، عبد الغني عبارة، خالد الشـريف الأتاسي، عبدالجليل الأتاسي، حاكمه؟ زاده محمد سعيد، محمد أمين محرم، الحاج يحيى سراس، عباس بني (تجار)، محمد رضا معصراني، الحاج أمين الكردي (تاجر)، محمد طيباني، محمد أنيس سباعي، محمد راغب ناصيف مكي، حاكمه زاده عبدالله، محمد رشـيد رسـلان، ... الشـيخ صالح، حسـن مسعود.

أعيان المسيحيين وتجارهم:
أثناسـيوس متروبوليـت روم أرثوذوكـس حمـص، ليوغوثوتي مطـران الروم الأرثوذوكس بحمص (سليمان الخوري)، عبود سرياني وكيل بطرك السريان القـديم بحمص، حبيب جبور وكيل بطرك الروم الكاثوليك بحمص، عيسـى فركوح، حنا ميخائيل فركوح، مراد حبيب مرهـج، ميخائيل أنطونيوس كيتلون، أنطونيوس لطفي سـركيس، باسيل غنوم ناصر، عيسى إسحق أسعد، داوود بركات، عيسـى الحمـوي، نصر الله حداد، نايف متري طرابلسـي، ناصيف صبـاغ، نصرالله عطا الله، جرجي الياس مهنا، إيليان أنطون بلات، عبدالله الحمـوي، باصيـل نصور السـمان، نايف جرجس أورفلـي، ناصيف عبدالله عريضة، سـليم مسوح، حافظ خمسـماية، أنطون جرجي طرابلسي، أنطون سابا عبود، إبراهيم جلاد، سليم ختن، يونس جرجس غراب، حنا الكفروني، شـكر الله ميخائيل أخرس، جرجس يونس رزق الله، سليم زكور بلان، رشيد جرجس غراب، عطاالله طراب.



وثيقة رقم 21: عريضة أعيان حمص للصدارة العظمى من أجل تحويل حمص إلى لواء/ مركز اللواء.

لقد قدّم أعيان حمص في هذه العريضة مثالاً مدنيًا بامتياز على التفاعل المباشر مع الإدارة المركزية، وجاءت العريضة هذه المرة باللغة التركية، متطرّقة بشكل ملحوظ إلى منافع الدولة بشكل رئيسي، وكذلك منافع الأهالي، كما أنها تناولت موضوع إعمار القرى مجددًا، لعلمهم باهتمام الإدارة المركزية بذلك الأمر، خصوصًا إدارة الأراضي السَنيّة (السلطانية) الخاصة بالسلطان عبدالحميد الثاني، والتي أخذت بشراء الأراضي الحكومية الخالية عن طريق المزايدات، واستصلاحها وإعمار القرى فيها، وبالتالي فهم كاتبو العريضة تأثير قضية الأراضي السنية على قضيتهم، فتناولوها وذكروا خطر البدو وهجماتهم عليها، وأعطوا لذلك حلًا مثاليًا يتمثّل بتحويل حمص إلى مركز اللواء، ومن ثمَّ زيادة عدد العسكر والدرك فيها. كما تناول الأعيان ذكر التجارة مع اسطنبول ومصر، والتي ارتفعت وارداتها بشكل كبير في تلك الفترة. كما أثاروا نقطة جديدة هامة، وهي خط «رياق» الحديدي، الذي كان العمل على تمديده في تلك الفترة من دمشق إلى حماة مرورًا بحمص[1]، فذكروا أن تحويل حمص إلى مركز اللواء سيجعلها كذلك مركزًا للخط الحديدي، وصلة وصل بين بغداد شرقًا وجبل لبنان غربًا، وبين حلب شمالاً ودمشق جنوبًا، لتكون منزلاً لأعيان الدولة والسياح الأجانب، والمثير للاهتمام أن فكرة العمل على خط بغداد- حمص الحديدي كانت قد بدأت بالفعل قبل قيام الحرب الكونية (1914م).

لكن بشكل عام، نجد أن هذه العريضة أوردت المواضيع ذاتها التي ذكرها **يحيى الأتاسي** قبل 13 عامًا، وهذا ما يُحسب ليحيى أفندي الذي امتاز ببعد نظره وتنبؤه بأحوال حمص المستقبلية وضرورة جعلها لواءً مستقلًا. لسوء حظ الأعيان والأهالي، لم تشرع الصدارة العظمى بتطبيق محتوى العريضة، لأسباب غير معروفة كذلك، غالبًا بسبب عدم دعمها بحراك قانوني حقيقي، لم تكن مقوّماته متوفرة في ذلك الوقت في حمص وفي السلطنة كذلك، لكنها كانت خطوة بالغة الأهمية في هذه القضية، خاصة مع تآزر فئات مختلفة من المجتمع الحمصي، في مظهر من مظاهر الحراك مدني كان يتطوّر في المدينة مع الزمن.

جاءت الحركة الثالثة والأهمّ في هذه القضية عام 1914م، ابتدأت بشكل جدّي بعد تولّي **عمر الأتاسي** بن **يحيى الأتاسي** رئاسة بلدية حمص، الذي كان نهجه العملي

---

1 وصل الخط الحديدي إلى حمص سنة 1902م.

وفق فكر والده، وتزعّمها **المفتي عبداللطيف بن محمد الأتاسي** (وفاته: 1925م)، عبـر عريضة أرسـلها كبار أعيان المدينـة الدينيين والمدينيين إلـى طلعت بك ناظر (وزير) الداخلية في شباط من العام المذكور، عبر والي سورية.

ترجمة العريضة بالعربية:

إلى حضرة ناظر الداخلية العالي طلعت بك افندي:

لم يبقَ مواطن عثماني واحد دون أن يشعر بالشكران والمنّة تجاه ذات دولتكم الفخيمـة ودون أن يقدّر مسـاعيكم وإقداماتكـم المرضية للّه تعالى وهممكم التي لا تعرف الفتور والتعب، في سبيل إصلاح أمور الداخلية التي تمثّل الروح في جسـد الدولة. إنه وبخصوص قضاء حمص الذي يفوق بمسـاحته وكثرة نفوسـه الكثيـر من الولايـات، فقد أُرسـلت الطلبات مرات عديـدة إلى دار السـعادة (العاصمـة) لتحويلـه إلى لـواء، إلا أن ذلك لم يدخـل حيّز القبول وجعلنا في حالة يأس. وفي ظلّ مساعيكم الوطنية سرت شائعة تحويل حمص إلى لواء بين جميع أهالي القضاء وعمّ السـرور نفوسـهم إثرها، وكانت سببًا في تضاعف شـعورنا بالتقديـر والمنّة للحكومة الحاليـة. وحيث إننا مؤمنون ومطمئنون أنكم لن تتراجعوا عن أي وسيلة تفيد في تأمين راحتنا وسعادتنا، فـإن مآثركـم الوطنيـة والمشـكورة يوميًا فيما يخـصّ قضاءنا الذين كسـب استحقاق الترفيع، نسترحم من مقام نظارتكم إبقاء قائمقام حمص فؤاد بك في مقـام المتصرّف، وهو الذي عمل علـى ضبط أمن حمص وتقدّم عمرانها وتطبيق المعاملات القانونية بها وترقّي المعارف فيها.

مفتي حمص: عبداللطيف [الأتاسي]

نقيب الأشراف: حوري [الرفاعي]

رئيس البلدية: عمر [الأتاسي]

متروبوليت الروم الأورثوذوكس: إثناسيوس

متروبوليت الروم الكاثوليك: قلاليانوس

الرئيس الروحي للسريان: أنطون

رئيس غرفة التجارة والصنائع: أنطون طرابلسي.

أرسلت هذه البرقية من حمص إلى دمشق، واطلّع عليها **والي سورية عارف بك**، ثم عُرضت على مجلس ولاية سورية العمومي الذي يجتمع في دمشق ويناقش أمور الولاية، والذي تواجد في عضويته وصفي بك الأتاسي **بن** نجيب افندي الأتاسي، الذي كان صوت أهل حمص فيه مع كمال أفندي الجندلي ورفيق أفندي رسلان [2]، فشرحوا حالة حمص وتطورها اقتصاديًا وعمرانيًا، وأكّدوا أن تعدّي البدو على ريف حمص الشرقي يكلّف الخزينة العامة ضياعًا لمئات آلاف الليرات بسبب عدم القدرة على استصلاح جميع الأراضي الخالية بسببهم، وأن تحويل حمص إلى لواء سيعني تواجد قوات من الجيش والدرك لردعهم، وسيعني انتشال العربان من حالة البداوة إلى حالة التمدّن، وإعادة مدينة تدمر التاريخية إلى حالتها القديمة المتألّقة، مما سيعني واردات كبيرة للخزينة العامة نتيجة الزراعة والتجارة والسياحة، ليصدر إثرها قرار **المجلس العمومي** بالموافقة على جعل حمص لواء يضمّ أقضية **جب الجراح والقريتين**، وسلخ **قضاء تدمر** عن **لواء الزور** ليتبع لواء حمص، وكذلك بالنسبة لقضاء **النبك**، في إعلان واضح لنجاح مهمة مبعوثي حمص في المجلس العمومي بدمشق

وبناءً على ذلك؛ صدّق والي سورية عارف بك برقية أعيان حمص، وأرفقها بموافقة **المجلس الغمومي في دمشق** إلى العاصمة، وأبرق إلى **نظارة الداخلية** بتصديق القرار عبر إرادة من السلطان (**إرادة سنيّة**)، إلا أن رد نظارة الداخلية كان بعدم القدرة على تحويل حمص إلى لواء لعدم قدرة ميزانية السنة الحالية [3]، فما كان من الوالي إلا وتوجّه إلى حمص في 10 أيار 1914م، بعد أن استقبله في بعلبك نائب حمص في مجلس المبعوثان (النواب) **وصفي الأتاسي** واصطحبه معه، فتوجّه بمعيته إلى حمص واستقبله فيها أعيانها وزعماؤها، ورحّب به **حسين أفندي الأتاسي وسرّي أفندي الأتاسي** من تلاميذ **المدرسة العلمية** بقصائد قوبلت بالتصفيق الحاد، ثم تجوّل في المدينة بمعية **عبدالحميد باشا الدروبي** فرأى فيها آثار التقدّم العمرانية، وصعد بعدها إلى مجلس إدارة المدينة فاستقبله **نجم الدين الأتاسي** رئيس مجلس

1 صحيفة المقتبس، 31 كانون الثاني 1914م

2 BOA, DH.İ.UM.EK. 101/ 21.12

3 BOA, DH.İD..183-2/ 27.1

المعـارف بقصيـدة عصماء، وأتبعه بقيـة أفراد النخبة العلميـة والفكرية في المدينة بقصائد وأشعار وخطب، ثم نزل إلى أسواق حمص وتفقّدها واطلّع على حال المدينة عـن قـرب، فأعجبتـه للغاية وقال: «لولا خـوفي من كدر بقية المدن السـورية لمكثت أشـهرًا في حمـص»[1]، وعلى ذلك أبرق إلى نظـارة الداخلية مرة أخرى من حمص، يؤكـد فيهـا على توفّـر كافة المقومـات المدنية لتصبـح حمص مركز لـواء، لكن رد الداخلية لم يكن مختلفًا[2]، فأوعز إلى أعيان المدينة وزعمائها ليبرقوا إلى العاصمة مؤكديـن على طلبهـم، وكان ذلك بالفعل: فأرسـلوا إلى نظـارة الداخلية والصدارة العظمى عريضتين عبر خط البرق في 20 أيار بزعامة المفتي عبداللطيف الأتاسي، بينهـم 7 مـن أعيان **عائلة الأتاسـي**، يذكرون فيها قرارات المجلـس العمومي لولاية سورية بشكل حرفي، ويعترضون على رد الحكومة المتعلّل بالميزانية العامة، وأن هذا الرد كان «موجبًا لكدر ومحزونية الأهالي»، وأضافوا لذلك اتخاذ الفرقة العسكرية لحمص موقعًا، وأن عدد نفوس قضاء حمص ومساحته من الممكن تحويله إلى عدة ولايـات وليـس فقط إلى لواء، وتحويله إلى لواء سـوف يضمـن للدولة مئات آلاف الليرات ويسدّ العجز المالي في خزينتها.

الموقّعون على العريضة[3]:

المفتـي عبداللطيف الأتاسـي، مـن أعضاء الإدارة: رفيق، مطران السـريان: عبدالنور، مطران الروم: أثناسـيوس، نقيب الأشـراف: حوري الرفاعي، من الأعضاء: نعمان موصلي، رئيس البلدية: عمر الأتاسـي، من أعضاء الإدارة: مطانيوس، من أعضاء الإدارة: سليم، من أعضاء الإدارة: شفيق، من الأعضاء: عيسى، من الأعضاء: جرجي، من الأعضاء: أحمد، من الأعضاء: عبدالرزاق زهـراوي، مـن الأعضـاء: راغب، من الأعضـاء: علي جندي، مـن الأعضاء: عبدالحليم، من الأعضاء: علي، من الأعضاء: خليل، من الأعضاء: أحمد، من الأعضاء: رضا، من الأعضاء: سـليم خـتن. رئيس التجارة والصنائع: انطون

---

1 صحيفة لسان الحال، 12 أيار 1914

2 BOA, DH.İD..183-2/ 27.2

3 BOA, DH.İD..183-2/ 27.3

BOA, DH.İD..183-2/ 27.4

طرابلسي، الرئيس الثاني: آحمد، معاون أول: محمد دالاتي، معاون ثان: عطا الله، الرئيس الثاني لشعبة المعارف: نجم الدين [الأتاسي]، من الأعضاء: عبدالغني، من العلماء: صادق، من الأعضاء: عبدالحميد عوف، من الأعضاء: حسن رفاعي، **من الأعضاء: رفيق الحسن [الأتاسي]**، من الأعضاء: أبو النصر شمس الدين، من العلماء: بديع رفاعي، من العلماء: حسين زين العابدين، من الأعضاء: باصيل، من الأعضاء: عيسى، من العلماء: إبراهيم الأتاسي، من العلماء: عبدالغفار عيون السود، من العلماء: حسن خوجة، من العلماء: محمد طاهر سكاف، من العلماء: خالد الفصيح، من العلماء: أسعد الجندي، من العلماء: محمد خالد، من العلماء: أحمد صافي، من العلماء: عبدالرحمن حسامي، من العلماء: عبدالستار طليمات، من العلماء: عبدالرحمن، من الوجوه: محي الدين الدروبي، من العلماء: محمد شناوي، من العلماء: أحمد سليم صافي، من العلماء: عبدالكريم السباعي، من العلماء: عبدالسلام كلاليب، من الوجوه: مصطفى أسعد، من الوجوه: محمد عارف الأتاسي، من العلماء: مختار دروبي، من العلماء: محمد الحجة، من العلماء: يوسف سباعي، من الوجوه: بديع، من الوجوه: أنيس، من الوجوه: أمين حسيني، من الوجوه: رشيد الأتاسي، من الوجوه: شفيق الحسيني، من الوجوه: رشيد الرفاعي، من التجار: محمد نجيب الزهراوي، من التجار: أحمد صبري، من التجار: شكري، من الوجوه: محمد بدوي، من التجار: حامد صافي، من التجار: راغب صوفي، من التجار: كامل شاهين، من التجار: محمد يوسف رسلان، من التجار: محمد رفيق دروبي، من التجار: محمد نعمان، من التجار: رسول شاهين، من التجار: عبدالعزيز حسيني، من التجار: محمد هاشم، من التجار: عبدالله يوسفي، من التجار: حبيب أسعد قنواتي، من التجار: محمد، من التجار: صادق عبارة، من التجار: صالح، من التجار: مصطفى فصيح، من التجار: فارس شقرة، من التجار: عبدالفتاح شمس الدين.

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت علیهٔ عثمانیه تلغراف اداره سی

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

RECEPTION

DH.İD.00183.2.00027.003

وثيقــة رقــم 22: الصفحة الأخيرة من العريضة، وفيها أســماء الموقّعين من الزعمــاء الروحيين والمدنيين، وأولهم: **المفتي عبد اللطيف الأتاسي**. وبينهم **رئيس البلدية عمر الأتاسي**.

الأرشيف العثماني، BOA, DH.İD..183-2/ 27.3

كما نظّمت عريضة أخرى في 29 أيار من مخاتير وأئمة أحياء حمص، ومن بينهم نعمان عماد الدين الأتاسي، إمام حي باب هود؛ أكبر محلّات حمص القديمة، وذلك لجعل القضية ضمن سياق مدني- مؤسساتي، عبر مؤسسة المخترة المحلّية. وأكّد الأئمة والمخاتير على ذات المطالب الواردة في برقية الأعيان، وذكروا أن في حمص عشرين محلّة فيها ما يقارب مئة ألف نسمة، وأن تعطيل الإجراءات اللازمة سيؤثر في تراجع عجلة الصناعة التجارة في المدينة.

الموقّعون على العريضة[1]:

إمام بيت السباعي (محلّة بني السباعي): نعمان السباعي، المختار: بكري البواب

إمام ظهر المغارة: يوسف خواجة، المختار: عبدالحميد

إمام باب السباعي: الشيخ ياسين السقا، المختار: مصطفى

إمام باب تدمر: الشيخ رضا علوان، المختار: محمد

إمام باب الدريب، المختار: محمد، جهدي شما، عبدالله السكاف، سعيد حمود آغا

إمام الحميدية: الحاج إبراهيم سلقيني، المختار: محمد حلبي

إمام باب هود: محمد نعمان عماد الدين [الأتاسي]، المختار: محمد اليوسف

إمام عماد الدين: فارس ابن حاكم، المختار: محمد سعيد حمود آغا

إمام الفاخورة: الحاج يوسف الخالد اللبابيدي، المختار: أنيس مسعود

إمام الخالدية: محمد المحمود حوري الرفاعي، المختار: سليمان الخالد

مختار الروم: مطانس، مختار السريان القديم: عيسى الخوري، مختار السريان الكاثوليك: ابراهيم

مختار الروم الكاثوليك: حنا نياس، مختار الموارنة: مراد، مختار اللاتين: مراد حتون، مختار البروتستانت: مرشد قضمان.

---

1 BOA, DH.İD..183-2/ 27.3
BOA, DH.İD..183-2/ 27.5

واستمرّ ضغط أعيان حمص على الحكومة، فأرسلوا بعد عشرة أيام عريضتين إلى نظارة الداخلية والصدارة العظمى، وقّع عليهما ثمانية من زعماء حمص الروحيين والمدنيين، ثلاثة منهم من **عائلة الأتاسي**، وهم **المفتي عبداللطيف**، **رئيس البلدية عمر أفندي**، **ورئيس شعبة المعارف نجم الدين أفندي**، وكانت هذه العريضة هي التواصل الأخير بشكل مباشر مع الحكومة، قبل أن يتم وضع القضية في سياق برلماني، كما سنرى لاحقاً.

ترجمة العريضة بالعربية[1]:

إلى نظارة الداخلية الجليلة

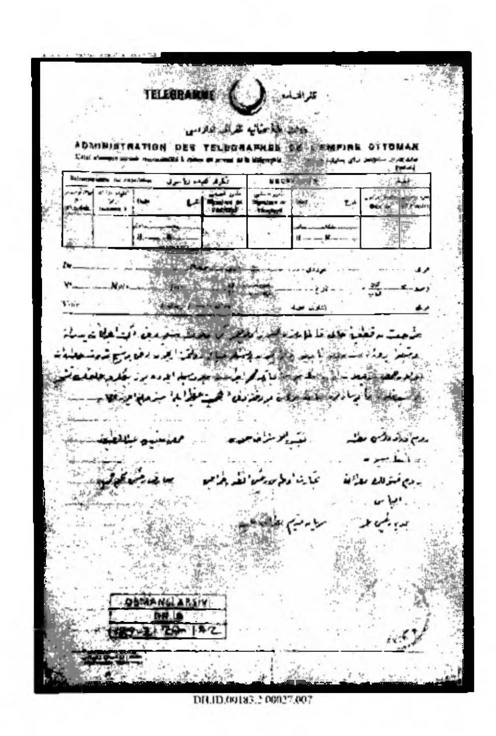
بخصوص ما قدّمناه سابقًا من معروضات حول تحويل قصبة حمص الإدارية إلى لواء، وما في تلك القضية من أهمية حياتيّة بالنسبة لنا وما فيها من منافع للدولة دام بقاؤها للأبد، فإننا محزونون للغاية ويائسون لعدم ورود جواب مطمئن يشفي صدورنا ويطمئن قلوبنا التي تخفق وفاءً وفداءً... حيث إن قضاء حمص، وكما عرضنا سابقًا؛ بلغ من الأهمية والجسامة إمكانية تقسيمه إلى عدة ولايات كاملة، وقد اتّخذت منه فرقتي رديف عسكريتين مركزًا لها لأنه بمثابة قلب سورية [الطبيعية]، وتأمين حمص ضمن التشكيلات المطلوبة [أي تحويلها للواء/ سنجق] سيؤمن الأمن والنظام ويرفد الخزينة الجليلة [العامة] بواردات ضخمة نتيجة استصلاح 20 مليون دونم من الأراضي الزراعي وتطوّر التجارة والزراعة والصناعة، مما سيدفع المواطنين الذين هاجروا وما زالوا يهاجرون إلى العودة لمدينتهم لتأمين معيشتهم. وعلى سبيل الاستزادة؛ فإن تحويل قضاء عنتاب إلى متصرفية [لواء]، وهو قضاء لا يمكن مقارنته وقياسه بحمص على أي مستوى، فإن عدم مسموعية صوتنا بعد كل المراجعات البرقية الواقعة لتحويل قضائنا الذي تتوفر به كافة الشروط الإدارية والسياسية والعسكرية والعمرانية ويفوق قضاء عنتاب ضعفًا فوق ضعف، ألقى بنا في بحر اليأس والألم، ليس فقط أهل حمص؛ بل جميع أهالي منطقة سورية ممن يهمّهم ترقّي حمص.

---

1 BOA, DH.İD..183-2/ 27.7
BOA, DH.İD..183-2/ 27.8

نعـرض حالة يأسـنا وكدرنا لطرف الحكومة السـنيّة مسـتعطفين الشـفقة والمرحمـة ومتأملين بعاطفتها لتأمين سـعادتنا وراحتنا، وكما أننا لا نكلّ عن مراجعـة بـاب الشـفقة والعطوفـة لدى سـلطنتنا السـنية مضطريـن، فإن مراجعاتنـا لها من باب التعلّـق والتبعية للحكومة السـنية وإجراءاتها. وبناءً عليه نسترحم هذه المرة وبأهمية عظيمة إجراء التشكيلات الإدارية لحمص التي هي مسألة حياة لنا ومنبع للثروات لدولتنا، وبذلك تسرّ القلوب اليائسة لمئات آلاف الأهالي.

مفتي حمص: عبداللطيف [الأتاسـي]، نقيب الأشـراف: حـوري [الجندلي الرفاعي]، مطران الروم الأورثوذوكس: إثناسيوس [عطا الله]، مطران الروم الكاثوليـك: إليـاس، مطـران السـريان القديم: عبـد، رئيـس البلدية: عمر [الأتاسـي]، **رئيـس المعـارف: نجـم الدين [الأتاسـي]**، رئيس غرفـة التجارة: أنطون طرابلسي.


TELEGRAMME

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

OSMANLI ARŞİV

DH.İD

DH.ID.00183.2.00027.007

وثيقة رقم 23:
الصفحـة الثانيـة مـن العريضة المرسـلة إلـى نظـارة الداخليـة بتاريـخ 26 مايـس 1330 سـنة ماليـة، 8 حزيران 1914م، وفيها التواقيع الموضّحة أعلاه.
الأرشيف العثماني
BOA, DH.İD..183-2/ 27.7

ولــم يكتفِ أعيــان المدينة بالتواصل مــع الإدارة المركزية في العاصمــة، بل تواصلوا كذلك مع الشــخصيات العربية ذات النفوذ السياســي في الســلطنة، فأبرق **المفتي عبداللطيف الأتاسي** خلال أيام قليلة إلى نائب دمشــق في مجلس النواب العثماني فــوزي بــك العظم [1] (وفاته: 1919م) بهذا الخصوص، فأرســل إليــه الأخير برقية يبلّغه أن «أولي الأمر» وعدوه خيرًا بذلك، فأبرق له أعيان وأهالي حمص شاكرين [2].

وقد ســلّم أعيان عائلة الأتاســي: **المفتي عبداللطيف، رئيس البلدية عمر، رئيس المعارف نجم الدين**، ومعهم أعيان المدينة، طلباتهم بشــكل مباشــر إلى نائب حمص في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني وصفي بك الأتاســي، فأوصل صوت أهالي المدينة إلى العاصمة بشــكل مباشر برلمانيًا، وتواصل مع **ناظر الداخلية طلعت بك** -باشــا لاحقًــا- في تمــوز 1914م، فوعــده أن هذا الأمر ســيتمّ في هذه الســنة إذا ســاعدت الأحوال، بينما أكّد له مستشار الداخلية ووالي بيروت السابق **علي منيف بك** أن حمص ستكون بالفعل متصرفية [لواء] في السنة الآتية [3].

إلا أن دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بعد 3 أشهر تقريبًا منع تلك المخططات من التحقيق، لكن مشروع فصل حمص عن حماة لم يمت تمامًا، فكانت التقســيمات الجديــدة لســورية العربيــة بعد انتهــاء الحكم العثمانــي جعل حمص متصرفية/ لواءً مســتقلًا في 1920م، كان متصرفه **عمر الأتاسي**، الذي كان رئيس **الحكومــة العربيــة المؤقتــة في حمــص** عــام 1918م وقائــم مقامهــا في فترة 1918-1919م، فيكــون بذلــك أتمّ فكرة والده **يحيى الأتاســي** التــي اقترحها عام 1888م، وذلك بعد 32 سنة.

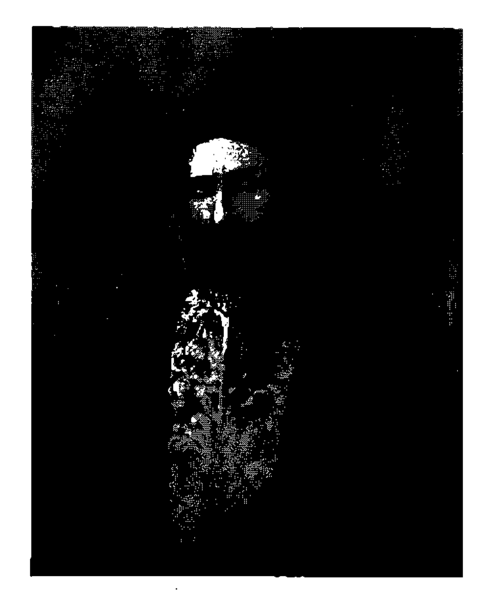
---

1 رجل دولة وسياســي عثماني ســوري، شغل منصب رئيس بلدية بك أوغلى (Beyoğlu) في العاصمة اسطنبول عام 1911م، ناظر (وزير) الأوقاف في الدولة العثمانية عام 1912م، كما كان ممثل دمشــق في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني في 1912 و1914م.

2 صحيفة لسان الحال، 12 حزيران 1914م

3 صحيفة لسان الحال، 18 تموز 1914م

وهكـذا يتضح لنا أن فكرة جعل حمص لواءً مسـتقلًا نهـض بأغلب جوانبها **أعيان عائلة الأتاسي** على مدى ثلاثين عامًا، بدءًا بـ يحيى الأتاسـي وعريضته (1888م) التي أرسـلها للعاصمة وقدّم فيها رؤية شـاملة لأحوال حمص الإدارية والسياسـية والاقتصادية والعمرانية حاضرًا ومستقبلًا، والمنافع التي ستحصل للدولة وخزينتها في حـال تحويـل حمـص إلى لواء، مـع تصوّرات سياسـية ومقترحـات دقيقة تجاه القضيـة. مـرورًا بجهود أعيان المدينة عـام 1901م في تحقيق هـذا المطلب، وعلى رأسـهم **المفتي خالد الأتاسي** ونجيب الأتاسـي، مع 9 أفراد آخرين من العائلة بين علماء وتجّار، وتقديمهم لعريضتهم التي كانت ضمن الخطوط العريضة التي رسمها **يحيى الأتاسي** قبل 13 عامًا. وأخيرًا؛ بجهود مجموعة الأعيان الروحيين والمدنيين الذيـن تزعّمهـم ، وكان **المفتي عبد اللطيف الأتاسـي** من بينهم **رئيـس البلدية عمر الأتاسي** ورئيس **شعبة المعارف نجم الدين الأتاسي**، بمشاركة عديد وجوه العائلة من علماء وتجار وملّاك، وكانت تلك الجهود قاب قوسـين أو أدنى من أن تكلّل بالنجاح لـولا قيـام الحرب العالمية، بعد أن أخـذت منحى قانونيًا في مجلـس عمومي ولاية سـورية ومجلـس النـواب العثماني في العاصمة اسـطنبول عبـر النائب والحقوقي وصفي بك الأتاسي.



صورة رقم 48:
عبد الحميد باشا الدروبي

إن الصراع مع **عبد الحميد باشا الدروبي** يعتبر من أولى مظاهر نزاع الطبقات الاجتماعية التي تكوّن بعضها وتحوّر بعضها الآخر بفعل التشريعات السياسية والإدارية والتمايزات الاقتصادية والحقوقية الجديدة. حيث شهدنا تشكّل جديد لفئة المتعثمنين، بصبغة محلّية مدينية أكثر، تكوّنت في البداية من عائلة الآغاوات والحكّام من آل الجندي، الذين كانوا حكامًا محليين قبل التنظيمات وفي فترة الحكم المصري، وظلّ تأثيرهم حاضرًا إلى ما بعد التنظيمات عبر زعيمهم **عبدالرحمن آغا الجندي**، الذي كان ينوب عن القائمقام في غيابه، لكن هذه الفئة تطوّرت بشكل مثير للاهتمام لتضمّ أولى العائلات التي دخلت الجهاز البيروقراطي للدولة من التجّار والآغاوات والملّاكين، وهم **آل الدروبي** عبر كبيرهم **سليم آغا الدروبي**، التاجر الكبير وعضو دائم في محكمة التجارة، وابنه **عبدالحميد** الذي أصبح رئيسًا لمحكمة التجارة، و**آل الترجمان**؛ ومنهم **عبدالرزاق آغا الترجمان** رئيس المحكمة التجارية، و**يحيى آغا الترجمان** الذي ترأس بلدية حمص مدة طويلة.

التطور التالي لتلك الفئة كان في تعاظم نفوذها وفي الوقت ذاته تقلّصها نتيجة المحاصصة الشديدة على النفوذ والأملاك، لتضمّ عنصرين فقط؛ الأول هو **عبدالحميد باشا الدروبي**، من أهم الشخصيات في تاريخ حمص، له مساهمات هامة للغاية على المستوى العمراني والتنظيمي في مدينة حمص، أهمها البناء الجديد لمسجد خالد بن الوليد، والمشاريع الإصلاحية التي نفذها أو وضع حجر

الأساس لها كمشروع جر المياه النقية إلى مدينة حمص الذي لم يرَ النور بسبب التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة، وكذلك كان من أهم الداعمين للمدرسة الثانوية الثانية في تاريخ حمص: **مدرسة الإتحاد الوطني**. نال من **السلطان عبد الحميد الثاني** رتبة «**ميرميران/ أمير الأمراء**» الرفيعة، وكان قد تولى رئاسة **المحكمة التجارية**، ورئاسة **بلدية حمص** عدة مرات، لكن المنصب الأهم الذي تسلّمه هو إدارة الأراضي الخاصة بالسلطان عبدالحميد في حمص، وهي وظيفة تؤمن له نفوذًا هائلًا وعلاقات كبيرة، بالإضافة إلى اطلاعه على أسعار ومزادات الأراضي الزراعية وأعشارها، وبالتالي تمكّنه من ضمّ مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى ممتلكاته عن طريق الشراء أو المزايدة.

واستفاد **عبدالحميد باشا** من نفوذه الكبير في حمص وسورية عمومًا وحتى في العاصمة، فتمكّن من توظيف أبنائه وأحفاده وأقاربه في **الأجهزة البيروقراطية** المحلّية، وبالتالي أصبحت فئة المتعثمنين تشمل المنخرطين من عائلته في سلك الدولة.

العنصر الثاني كان **مصطفى باشا الحسيني**: أحد أهم وأقدم أركان البيروقراطية في حمص، والذي سيصبح أعلى باشا في تاريخ المدينة بعد أن وجّه السلطان عبدالحميد إليه **رتبة روميلي بكلربكلكي** (Rumeli Beylerbeyliği) التي تصنّفه بين «**رجال الدولة**». وقد كان مصطفى باشا **مدير المال** في حمص، وعضوًا في مجلس الإدارة والمحكمة، بالإضافة إلى توليه رئاسة **غرفة الزراعة**، ومديرية **الأراضي السنيّة** (السلطانية)، التي تولّاها كذلك **عبدالحميد باشا**، وبالتالي تمكّن **مصطفى باشا** من تملّك قرى ومساحات زراعية واسعة، واستطاع استحصال ترفيعات من المركز لأولاده **رفيق وشفيق ونوري**[1]، فيما تمكّن أولّهم -**رفيق بك**- من تسلّم وظيفة إدارة الأملاك والأراضي السلطانية في حمص عبر علاقاته القوية مع قصر السلطنة، ولاحقًا تسلّم مفتشية تلك الأراضي في أيلول من عام 1905م[2].

وقد استمرّ النزاع على النفوذ وكذلك على الأراضي والأملاك ضمن مستويات بين **مصطفى باشا الحسيني** و**عبدالحميد باشا الدروبي** ما يقارب الثلاثين عامًا،

---

1 BOA, İ.TAL.257/ 52

2 الأرشيف العثماني BOA، السجل العمومي (371/143)

واستمرّ النزاع بين العائلتين حتى بعد وفاة الباشا الحسيني في 1903م. وقد أخذ هذا النزاع أشكالاً مختلفة وانضمّت إلى أطرافه عناصر مختلفة أيضًا.

ولكن لم يكن النزاع يقتصر فقط على **الباشا الدروبي والباشا الحسيني** فحسب، حيث إن هذه النزاعات، كما أسلفنا، هي جزء من صراع الطبقات الاجتماعية الجديدة والمتطورة في المدينة، ولذلك كانت **عائلة الأتاسي** كعنصر رئيسي في فئة المـلّاك وفئة البيروقراطيين وكرأس صنف العلمية في المدينة، في نزاع مستمرّ مع عبدالحميد باشا حول النفوذ والأملاك والوظائف، خاصةً بعد تغلغل أبناء وأحفاد الباشا في البيروقراطية المحلّية وتضاعف نفوذه وأملاكه.

وقبل التطرق إلى الصدام بين آل الأتاسي وعبد الحميد باشا الدروبي يجب التنويه إلى أن السرد التاريخي الذي سنتّبعه لا يعني التحيّز لطرف دون آخر، ولا يحتوي أي إشارة إلى أحقية أي طرف في هذا النزاع أو مصداقية التهم المتبادلة بين الطرفين، بل هو عرض تاريخي مجرّد من أي أحكام.

والحقيقة أن صدام آل **الأتاسي** مع **عبدالحميد باشا** لم يكن وليد لحظة، بل تعود جذوره إلى عام 1889م، حين عمل **الباشا الدروبي** على عزل **قائمقام حمص إحسان بك**، الذي حصل في عهده ترميم أجزاء البناء القديم لمسجد خالد بن الوليد، حيث بدا أن **آل الأتاسي وصنف العلمية** بأغلبيته كانوا مؤيدين لإحسان بك ضد عبد الحميد الدروبي[1]. وفي نهايات عام 1899م بدى أن **خالد الأتاسي** قد تزّعم المناوئين **لعبد الحميد الدروبي** عبر عريضة قدّمها مع رفقائه إلى نظارة الداخلية يتحدث فيها عن أن وجود الدروبي في حمص يضرّ السلم الأهلي ويحدث الشقاق بين الأهالي[2].

لكن المحطّة الأبرز لذلك النزاع كانت بعد إجبار **السلطان عبدالحميد الثاني** على إعادة تفعيل الدستور **(المشروطية)** من قِبل **حزب الاتحاد والترقي**، مما أعطى البلاد نفسًا من التحرّرية من قبضة الحكم الحميدي المتحفّظ، وهذا ما دفع **يحيى الأتاسي** إلى رفع كتاب مباشر في آذار 1909م بخصوص **عبدالحميد باشا الدروبي** وتجاوزاته، كون علاقاته القوية بالسلطة في العهد الحميدي كانت تجعل الإدارة

---

1 للمزيد، يُنظر:

الأتاسي، فارس. من الأرشيف العثماني 1889- عريضة من أهل حمص للصدارة العظمى لإبقاء القائمقام إحسان بك [مقالة]. التاريخ السوري المعاصر (syrmh.com)

2 BOA, DH.MKT.2254/ 92

المركزيــة تغــضّ الطرف عن العرائض والشــكاوى من الأهالــي والأعيان بخصوص تجاوزاتــه، وبالتالــي كان تفعيل الدســتور فرصة كبيــرة لوضع حدّ لــه. وعلى هذا الأســاس نظم **يحيى الأتاسي** عريضــة إلى الصدارة العظمى، وجمع 8 أشــخاص أغلبهــم من عوائــل كبيرة وهامة في حمص للتوقيع عليها معــه، منهم **طاهر بك بن مصطفى باشا الحسيني**.

ترجمة العريضة بالعربية[1]:

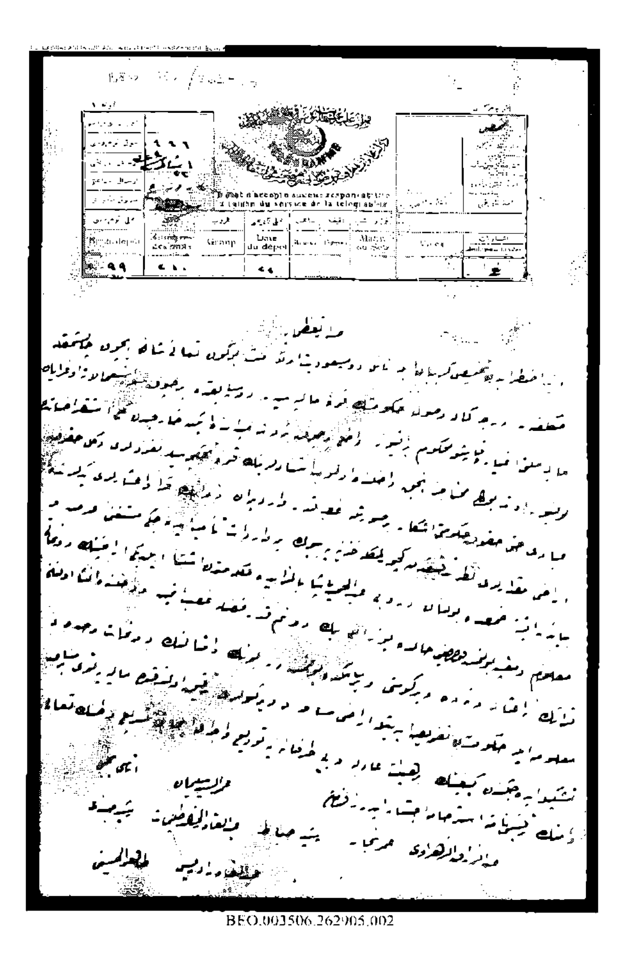
برقية- التاريخ: 23 شباط 1324

إلى الصدارة العظمى

إن الأمــة التي تخلصــت من أنين الاضطراب وتقدمت لعصر المســعودية مكلفة بالعمل لإعلاء شأنها، والوصول إلى درجة الكمال يكمن في القوة المالية للحكومة. في العهد السابق [الحميدي] كانت المالية المستغلة بسوء الاستعمال في المناصب العديــدة تتــرك الشــعب محكومًا في وجه الأغيــار، وفي حين وجــود الكثير من الثــروات في الداخــل، كانــت تتجه للاقتراض مــن الخارج. نعم إننــا محتاجون لذلك، لكن لا داعي لعرض وبيان أنه بالإمكان تأمين واردات كبيرة للخزينة عبر التدقيــق فيمــا لدى الــذوات من قرى وأعشــار وبين مقــدار الأراضي التي بين أيديهم، وهم عبر استنادهم على القوة التحكيمية يغتصبون حقوق العباد وحقوق الحكومــة حتى. وحيث إن الأراضي التي اشــتراها عبد الحميد باشــا الدروبي بحمــص مــن الحكومة معلومــة ومقيّدة، يتبــيّن ضمّه مئة وخمســين ألف دونم لأملاكه، وحبســه الأعشــار والضرائب للقرى التي أنشأها داخل تلك الأراضي. وبناءً على ذلك ولتســريع تعالي الوطن وباســم ترقّي الأمة نتجرأ على استرحام إجراء التدقيقات من قِبل هيئة عادلة وغير متحيّزة لهذه المســاحات ومثلها مما يعلم مقدار حدوده من الأراضي المفوضة من قِبل الحكومة وضرائبها.
أتاسي يحيى. عمر الســيد ســليمان [الأتاسي]. رشــيد جندي. عبد القادر الخالد طليمات. رشــيد حياط [خياط]. عمر نجار. عبد الرزاق الزهراوي. طاهر [بك] الحسيني. عبد القادر إدريس.

---

1 BOA, BEO.3506/ 262905.2



BEO.003506.262905.002

وثيقة رقم 24
عريضة **يحيى الأتاسي** إلى الصدارة العظمى بخصوص املاك عبد الحميد باشا الدروبي.

ورغم أنه لا معلومات تخصّ التطورات والردود حول هذه البرقية، إلا أننا نعتقد أن تلك العريضة لم تأتِ بنتيجة، كون نفوذ عبد الحميد باشا ظلّ في أوجه، وتزايد بعد ترميم علاقاته مع **حكومة الإتحاد والترقي** مع بعض أركان نظام السلطان عبد الحميد الثاني **كناظم باشا** والي سورية و**عبد الرحمن باشا اليوسف** أمير الحج. والحقيقة أن توسّع نفوذ **الباشا الدروبي** في حمص بعد تحالفه مع الاتحاديين فتح الباب أمام نزاع أكبر مع القوى المدينية في حمص، لكن هذه المرة لم تنحصر بيحيى الأتاسي ورفقائه، بل أخذت منحى نزاع عائلي بامتياز، جرى فيه استقطاب عائلات أخرى لتصطفّ في هذا النزاع.



صورة رقم 49:
صورة جماعية يظهر فيها جلوسًا: أمير الحج عبد الرحمن باشا اليوسف (2)، ناظر خط الحجاز المشير كاظم باشا (3)، النيابي والسياسي السوري محمد فوزي باشا العظم (4).
وقوفًا: حقي المؤيد العظم (4)، مرافق السلطان عبد الحميد الثاني صادق باشا المؤيد العظم (5)، والي سورية ناظم باشا (7)، **عبد الحميد باشا الدروبي** (9).

بدأت القضية في شباط 1912م حينما استقال **محي الدين أفندي شمس الدين** من منصب رئاسة بلدية حمص نظرًا لكبر سنه، فخلفه أحد أعضاء مجلس البلدية **عبدالحميد باشا الدروبي**[1]، الذي ما إن تسلّم المنصب حتى أعلن عن حزمة مشاريع إصلاحية وعمرانية، كان منها مشروع هندسي لإصلاح البركة المتواجدة خارج باب السوق (ساحة الساعة القديمة اليوم) والمطلّة على سوق

1 جريدة حمص، السنة الثالثة، 17 شباط 1912، 217

الفيصل الذي يمتلك **آل الأتاسي** جزءًا كبيرًا منه، وقهوتي **آل الأتاسي** و**آل الفيصل**، حيث وضع المخطط الهندسي لهدم البركة القديمة وإنشاء بركة حديثة و بناء محلّات تجارية على زواياها تكون عائداتها للبلدية[1]. وقد لاقت هذه الخطوة احتجاجات واسعة للغاية من أصحاب المحال التجارية التي سوف تهدم وفق المخططات الجديدة أو سوف يضيّق عليها على أقل تقدير، وكان أغلب أصحابها من آل الأتاسي وآل الفيصل، فرفعوا دعوى قانونية في المحكمة على **عبدالحميد باشا** وأعضاء البلدية للطعن في القرار، فوافقت المحكمة على الطعن وأقرّت وجوب تجديد البركة دون استحداث الأبنية المخطط لها وإبطال قرار إنشائها، إلا أن الباشا الدروبي اعترض على قرار الطعن، وعمل على التصدّي لقرار المحكمة عبر نفوذه، مما أدى إلى استقطاب واسع على مستوى عائلة الأتاسي جعلها تأخذ موقفًا صلبًا في وجه الباشا الدروبي ضمن حركة معارضة مدينية، يُعتقد أن **يحيى الأتاسي** هو من نظّمها من وراء ستار[2]، وكذلك على مستوى العائلات الأخرى التي تحالفت مع **آل الأتاسي** وانضمّت إليهم، فنظّمت عشرات العرائض من أعيان وأفراد **آل الأتاسي** وبقية العوائل، ورُفعت إلى مختلف المقامات العليا، بينما استقال **إبراهيم أفندي الأتاسي** في آذار 1912م من مجلس البلدية احتجاجًا على قرارات الباشا الدروبي[3].

وكان من تلك العرائض؛ عريضة **رفيق الأتاسي** المرفوعة إلى نظارة الخارجية في 28 أيار 1912م، والتي تشتكي رئيس بلدية حمص **عبد الحميد باشا الدروبي** وعدم اكتراثه بقرار المحكمة وعزمه على هدم محلات سوق الفيصل أو التضييق عليها في سبيل إنشاء الأبنية الجديدة.

---

1 جريدة حمص، السنة الثالثة، 24 شباط 1912، 237

2 رغم عدم ورود اسمه في أي عريضة ضمن فترة 1912م، إلا أن أسلوبه باللغة التركية العثمانية واضح، والتفاصيل الحقوقية والأحكام القانونية التي تتضمنها «عريضة راغب السباعي» تدعم هذا الادعاء، خصوصًا مع تواجد اسم ابنه «عمر الأتاسي» في جميع العرائض المرفوعة بهذا الخصوص.

3 جريدة حمص، السنة الثالثة، 30 آذار 1912، 319

ترجمة «برقية رفيق الأتاسي ورفقائه» إلى العربية[1]:

39.برقية – التاريخ: 15 مايس 1328

إلى نظارة الداخلية الجليلة

لقد عزم رئيس بلدية حمص عبد الحميد باشا الدروبي على إنشاء أبنية في وسط ساحة متروكة للمنفعة العامة منذ قديم الزمان، وقد راجعنا المحكمة باسم القانون لمنع إنشاء تلك الأبنية، وقضت المحكمة بحكم منع إنشائها. وحيث إن رئيس البلدية المذكور والمشتهر بكونه من أصحاب الأغراض لم يعطِ أي اعتبار لحكم المحكمة مغرورًا بالسطوة والنفوذ الذي حازه داخل الحكومة، قد عزم على إنشاء تلك الأبنية. وحمص رغم كونها مركز قضاء فقط إلا أن نفوس المدينة تتجاوز 60 ألف نسمة، ومن حيث المساحة فهي واسعة وأكبر من مراكز بعض الولايات، وهي الواقعة على خطوط حديد حلب وبيروت ودمشق وطرابلس وذات أهمية تجارية، ويومًا بعد يوم تتطور من الناحية العمرانية. وحيث إن الساحات العمومية تواجد في كل المدن حسب مساحتها هو من أهم شرائط العمران والتحضّر، فإن الساحات العمومية في مدن العراق يُدفع لاستئجارها مئات الآلاف بل وملايين العملات النقدية، وفي المقابل جرى محو غابات الأناضول وسائر الممالك وقطعت أشجارها بالجملة لعدم تقدير فوائدها. والحمد لله فإنه وفي ظلّ المشروطية/ الدستور قد تزايد العمران والتحضّر بسرعة خارقة. إن محو الآثار التي تركها لنا آباؤنا وأجدادنا الذين فكّروا بمستقبلنا وتركوها لمنافعنا لهو من الجرائم غير المتصورة. بناءً عليه فإن إنشاء الأبنية في الساحة المذكورة سيؤدي إلى محوها بالكامل وهو ما لا يقبله أي صاحب وجدان. إن رئيس البلدية لا يأخذ بالاعتبار لا المنفعة العامة ولا حكم المحكمة، ولم نتحصل إلا على تهديد بإعلان الإدارة العرفية بسبب برقيات الشكاوي التي أرسلناها بكثافة إلى الولاية والمتصرفية على مدى اليومين الماضيين. إن الأبنية يتم إنشاؤها في الساحة بالقوة الجبرية. وأجوبة المتصرفية والولاية ما هي إلا عبارة أجوبة منسوخة (مكررة). نريد الإنصاف والمرحمة والعدالة، نتجرأ على باب مرحمتكم وعدالتكم وننتظر على باب مركز البريد أمركم بإيقاف الإنشاءات. الإنصاف!

محمد رفيق أتاسي- عمر أتاسي- محمد أتاسي – محمد الخالد الفيصل.

---

1 BOA, DH.H, 35/ 61.2

وأُتبعت هذه العريضة ببرقية من رئيس محكمة حمص صادق أفندي بعد يومين (30 أيار)، يوضّح فيها نفوذ الباشا الدروبي وتجاوزاته في حمص.

ترجمة برقية رئيس محكمة حمص بالعربية

التاريخ: 17 مايس 1328

إلى نظارة العدلية الجليلة في العاصمة

إن عبد الحميد باشا الدروبي الحمصي يتّخذ من منصب رئاسة البلدية آلة لأغراضه الشخصية ويريد جعل قوانين حكم المحكمة تحت الأقدام. لا يأخذ معاشاً من البلدية لأنها غير كافية لأغراضه الشخصية، ويستولي على أراضي الفلاحين المساكين عبر ترتيب دعاوى جنائية. وهذا المعروض يتم إيداعه لوجدانكم السامي المحبّ للعدالة عبر النظارة لتبديل رئيس البلدية المعيّن المخالف للقانون ولعدالة النظارة، وذلك لسلامة البلاد والحكومة المحتاجة للسكون في هذه الأوقات.

رئيس محكمة بداية حمص: صادق

وقد تسلّمت نظارة الداخلية **عريضة رفيق الأتاسي** واطلعت عليها، ثم طلبت توضيحًا من ولاية سورية بخصوص تلك القضية، وحيث إن والي سورية كان **حسين ناظم باشا** حليف الدروبي والاتحاديين، أرسل ردًا على جميع النقاط التي تتهم الباشا الدروبي.

1 BOA, DH.H, 36/ 43.2

ترجمة العريضة بالعربية[1] :

ولاية سورية- قلم التحريرات
إلى نظارة الداخلية الجليلة
سيدي صاحب الدولة

هـذا جواب البرقية العاليـة الواردة من النظارة- الشـعبة الثانية بتاريخ 17 مايس 1328.

تم جلب ومطالعة البرقية الواردة من حمص بتاريخ 15 مايس 1328 والموقعة بإمضـاء محمد رفيق أتاسـي وسـائر رفاقه، وقد وردت عـدة برقيات حول المسـألة المبحـوث عنهـا إلى مقام الولاية، وتم الاسـتعلام عـن الحقائق من قائمقاميـة حمـص ومتصرفيـة حمـاة، فإنه وبحسـب المواد الـواردة ضمن البرقيات الأربعة الواردة بتاريخ 15 و 16 مايس 1328، تبيّن أنه قد تم وضع الأسـاس لإنشـاء أبنية تخدم منافـع البلديـة وتزيد وارداتها حـول أطراف الحوض الواقع على مسـاحة **مقهى آل الأتاسي** الواقع بجانب دائرة حكومة حمص (السـرايا الجديدة)، وذلك بترسيم هندسة النافعة في الولاية وبقبول وتصديـق رسـمي من الجمعية المشـكّلة من هيئـات البلدية، وإثـر ذلك عدّ المشتكون نفسهم كمتضررين وبدأوا بالشكاوى وراجعوا مدعيّ المحكمة الذين لم يقتنعوا بقضيتهم لتعلّقهم بمنافعهم الشخصية، ولكنهم أصرّوا على تعطيل الإنشاءات المذكورة فراجعوا محكمة البداية المحلّية [في حمص] واستطاعوا الحصـول علـى إعلام بمنع البنـاء، وبتاريـخ 16 مايس 1328 تم اسـتئناف الدعـوى من جانب دائـرة البلدية، وحيث إن رئيس بلدية حمص عبدالحميد باشا لم يقم بما هو ضد القانون في ظلّ هذه القضية، فإن ما ادّعاه المشتكون عن التهديد بإعلان الإدارة العرفية لا أصل ولا أساس له، وذلك حسب جملة الإشعارات المحلية المعروضة، والأمر والفرمان لحضرت من له الأمر. في 18 جمادى الآخر 1330 و 22 مايس 1328

والي سورية
حسين ناظم [باشا]

1 BOA, DH.H, 35/ 61.3

لكن آل الأتاسي استمرّوا في الضغط على الحكومة بلا توقّف، خصوصًا أن الباشا الدروبي استمرّ في نيّته بمعارضة القانون وحكم المحكمة والمضيّ بقراره لهدم المحلات والتضييق عليها، فأرسلت من جملة عرائض كثيرة إلى مقامات الدولة عريضة مستعجلة إلى نظارة الداخلية في 14 حزيران تطالب بحماية عائلة الأتاسي وأملاكها من نفوذ الباشا الدروبي.

ترجمة العريضة بالعربية[1]:
برقية- التاريخ: 1 حزيران 1328
مستعجل. إلى نظارة الداخلية الجليلة بدار السعادة (اسطنبول)
إن أملاكنا وأرواحنا قيد المحو بسبب ظلم وتعدّي رئيس بلدية حمص عبد الحميد باشا الدروبي ونفوذ وظيفته. إن ذهاب عائلتنا المكونة من ألف شخص وأملاكها هدفًا عبر نفوذ المتغلّب لهو مما لا تقبله ذواتكم الفخيمة، وفي هذه الحالة نلتجئ إلى الله وإلى عدالتكم الفخيمة لتخليصنا من ظلم وتعدّي المذكور عبر [إجباره على] ترك وظيفته لأحد أعضاء الهيئة.
توفيق أتاسي- محمد أتاسي - عمر أتاسي - أبو الفتوح الأتاسي- عبدالوهاب أتاسي.

وقد شهدت الأسابيع اللاحقة تصعيدًا كبيرًا، حيث حصل الاستقطاب الأكبر من قبل أعيان عائلة الأتاسي لعائلات حمص الكبيرة للوقوف في صفّها ضد الباشا الدروبي، وتضخمت القضية بشكل كبير، فلم تعد قضية أبنية البلدية الجديدة، بل أصبح اصطدامًا واضحًا مع الباشا الدروبي وعائلته ونفوذه. وحيث إن **المفتي عبد اللطيف الأتاسي** بدا في بداية الأحداث ملتزمًا الصمت بحكم منصب الفتوى، إلا أن تصعيد عبدالحميد باشا الدروبي ضد العائلة وممتلكاتها، والمنحى الواسع الذي أخذته القضية ضد نفوذ الباشا الدروبي جعله يتدخل ضد الباشا ويصطدم به، جامعًا حوله جميع أفراد العائلة ومعهم كبرى عائلات حمص، خصوصًا كون **قائمقام حمص أسعد بك** من أذرع ناظم باشا والاتحاديين في سورية.
وفي هذا السياق، نعرض برقية بتاريخ 20 أيلول 1912م ضمّت تواقيع منسوبي كبرى عائلات حمص، وهي موجّهة لحكومة **أحمد مختار باشا** المحايدة التي شكّلت في تموز.

---

1 BOA, DH.H, 35/ 61.5

ترجمة العريضة بالعربية[1]:

برقية- التاريخ: 7 أيلول 1328

دار السعادة- إلى نظارة الداخلية الجليلة

إن من جملة وسائط الاستبداد الذي عملت الإدارة السابقة الاتحادية به لتقوية نفوذها في مختلف الأماكن؛ تعيين علاء الدين بك الدروبي واليًا لسيواس، وتعيين ناظم باشا واليًا لسورية لتأمين مداخلتهم في الانتخابات المنفسخة السابقة، وكذلك تعيين والد المذكور علاء الدين بك؛ عبدالحميد باشا، رئيسًا لبلدية حمص، ومن أبنائه واحد في عضوية المحكمة الابتدائية وواحد في مأمورية الأراضي الحكومية وواحد في قلم المال، وفي عضوية مجلس إدارة القضاء سابقًا محي الدين بك وابنه في قلم التحريرات. والحاصل أنه تم تسليم حكومة حمص لأولاد وأحفاد عبد الحميد باشا والتعاون معه في التضييق على الأهالي، وانتخاب ممثل الاتحاديين هاشم زين العابدين جبرًا، وهو المجهول تمامًا من أهالي حمص وغير المقيد ضمن دفتر نفوس القضاء والدارس في أوروبا والذي لم يثبت وجوده ضمن اجتماعات المجلس. ومن جملة إجراءات ناظم باشا هي مكافأة قائمقام دوما أسعد بك على مداخلاته وخدماته لهم أثناء الانتخابات بتعيينه متصرفًا على قضاء حمص الذي هو من الصنف الأول متجاوزًا 80 ألف نسمة من السكان، غير أن أسعد بك قد تخرّج منذ خمس أو ست سنوات، وحتى في حال تنزيل مدة عمله بالمعيّة فإن مدة عمله في قائمقاميات الصنف الثالث والثاني هي عبارة عن سنتين أو ثلاثة [فقط!]. وحين مراجعة قيود قلم الداخلية يمكن بوضوح تبيّن تعهده بأوامر عدم انتساب أي قائمقام إلى أي حزب، إلا أنه لا يتوانى على بذل الجهد في سبيل إعادة نفوذ وسطوة الحكومة السابقة التي هي بمثابة ولي نعمته وهي من عينته قائمقام صنف أول بظرف مدة قصيرة. لأن عبد الحميد باشا رئيس البلدية وأولاده كانوا ممن تدخلوا في الانتخابات السابقة واجتمعوا بصورة خفية لمناقشة تصوّر مداخلتهم في الانتخابات [القادمة] وهم بصدد ذلك. بناءً عليه فإن جريان الانتخابات بصورة سليمة ودون قليل لن يتم بوجود القائمقام ورئيس البلدية وأولاده في مناصبهم.

1 BOA, DH.MTV, 22-2/ 28.2

راغب سباعي. محمد ابو الخير الأنسي. عبد الله مراد. **عمر أتاسي**. راغب نصيف. محمد علي الرفاعي. محمد فتحي. محمد علي الصطلي. عبدالخالق عبارة. عبد الرحيم الحمصي. راغب الجندي. محمد طالب طليمات. محمد رشيد. يوسف المهدي.

لقد تناولت العريضة السابقة عدة مواضيع شائكة لم يتم التطرّق لها من قبل في أي مرجع تاريخي بهذا الوضوح، حيث افتتحت العريضة بالتنديد بأعمال **حكومة الاتحاد والترقي** ووصفها بالاستبدادية، وبدأت بهجوم مباشر ضد الباشا الدروبي و «المتنفّذين» من عائلته عبر استعراض خطوات الإدارة الاتحادية لدعم نفوذها: فذكرت تعيين **علاء الدين بك الدروبي بن عبدالحميد باشا الدروبي** واليًا على **ولاية سيواس** في الأناضول، وتعيين **عبد الحميد باشا** رئيسًا لبلدية حمص، ومن أبناء الباشا **صبري بك الدروبي** عضوًا في محكمة حمص[1]، وابنين آخرين في مأمورية الأراضي الميرية (الحكومية) وقلم المالية، وكذلك **محي الدين بك الدروبي** الذي شغل عضوية مجلس الإدارة وابنه -أي حفيد الباشا- في قلم التحريرات، مع جهود ونفوذ **ناظم باشا** والي سورية خصوصًا في قضية تزوير الانتخابات المعروفة. **كما** أثارت العريضة قضية تعيين **هاشم زين العابدين** ممثلًا عن حمص في مجلس المبعوثان، والحقيقة أن هاشم زين العابدين هو ابن الشيخ الحمصي **سعيد زين العابدين**؛ شيخ الطريقة البدوية في اسطنبول، وقد تزوّج الشيخ سعيد بإحدى بنات عبد الحميد باشا الدروبي، وبذلك يكون هاشم زين العابدين صهر الباشا الدروبي[2].

أما النقطة الأخيرة التي تناولتها العريضة، وقد تكون الأهم على الإطلاق، **هي قائمقام حمص أسعد بك**، الذي كان قائمقام دوما بريف دمشق وكان من أذرع ناظم

---

1 صحيفة الحقيقة، 5 أغسطوس 1912، مقالة بعنوان «الانتخاب في حمص»:
«جاءنا من حمص رسائل كثيرة تبحث فيما جرى في انتخابات محكمة بداية حمص وكيف أن الانتخاب أعيد مرتان لأجل صبري أفندي الدروبي ومع ذلك كله فأنه لم يفز بالدرجة الأولى في التصويت، بل جاء مرة في الدرجة الثانية وأخرى في الثالثة، ويقول الكاتبون أن عندما جاء والي سورية ناظم باشا إلى حمص أمر متصرف حماة رؤوف بك بأن يعين صبري أفندي المومى إليه عضوًا في محكمة بداية حمص رغمًا من أنه لم يحز أكثرية الآراء..»

2 معلومة من المرحوم مهيب الدروبي، حفيد صبري بك بن عبد الحميد باشا الدروبي.

باشا في سورية وعمل على التدخل في الانتخابات لصالح الاتحاديين، فكان تعيينه من قبل ناظم باشا في حمص مكافأة له رغم عدم إكماله المدة النظامية في إدارة الأقضية من الدرجة الثالثة والثانية، بينما قضاء حمص هو قضاء من الدرجة الأولى، فكانت هذه العريضة تضرب بالدليل القاطع مخططات ناظم باشا والدروبي باشا والنفوذ الاتحادي في سورية

وقد أدى الضغط الهائل الذي مارسته عائلة الأتاسي بشكل رئيسي عبر شخص **المفتي عبد اللطيف** وعبر **يحيى الأتاسي** وابنه **عمر افندي**، وكذلك الملاك وأصحاب النفوذ من العائلة، بالإضافة إلى حلفائهم من بقية العائلات، إلى إزاحة عبد الحميد باشا عن منصب رئاسة البلدية، بينما بدا أن عائلة الأتاسي رشّحت **عمر أفندي الأتاسي بن يحيى الأتاسي** لرئاستها، ليتسلّم منصبه بالفعل في نهاية أيلول 1912م[2].

إلا أن الخلاف لم ينته بإزاحة عبد الحميد باشا عن منصبه، بل أصبح الهدف هذه المرة **قائمقام حمص أسعد بك**، حيث رفع أهالي حمص بعد عشرة أيام (30 أيلول) عريضة أخرى تستهدف القائمقام المذكور، اتهموه فيها بالاستبداد ومساوئ الأعمال، منها انتقامه من المشتكين عليه سابقًا ومحاولة إلحاق الضرر بأملاكهم، بالإضافة إلى كونه سببًا في تناقص واردات البلدية والمعارف كان من بين الموقّعين عليها **أبو النصر بن المفتي خالد الأتاسي، ومحمد سيد سليمان الأتاسي**[3]، إلا أن القائمقام أسعد بك بقي في منصبه إلى غاية حزيران 1913م[4].
أما على صعيد الصدام مع عبد الحميد باشا الدروبي، فظلّ مستمرًا حتى بعد إزاحته عن رئاسة البلدية، حيث تزعّم طرف الأتاسيين وحلفائهم **المفتي عبد اللطيف الأتاسي**، وبدى أن إزاحة الباشا عن منصبه أعطت العائلة زخمًا كبيرًا في

1 وحيث إن أسلوب ومفردات العريضة يتطابق مع أسلوب عرائض يحيى الأتاسي، نتوقع أن يحيى الأتاسي هو من قام بتنظيمها وإرسالها مع ابنه عمر الذي يظهر توقيعه في جميع عرائض هذه القضية.

2 وذلك حسب ما ذكره الخوري أسعد في تاريخ حمص (2/421) عن تولّي عمر الأتاسي رئاسة بلدية حمص وإنارة المدينة في أيلول 1912م. بينما سكتت جريدة حمص عن هذه القضية بالكليّة، فلم تذكر أي تفاصيل عن هذا النزاع سوى رؤوس أقلام دون التطرّق إلى أطراف هذا الخلاف من العوائل والأعيان.

3 BOA, DH. MTV.22-2/ 64.2

4 BOA, İ..DH..1499/ 40

نزاعها، وبدى أن المفتي عبد اللطيف كان يعمل على استئصال نفوذ الباشا الدروبي في حمص بشكل كامل، حيث تشير المصادر إلى أن نزاعهما وصل لذروة استقطابه بعد أيلول 1912م، فسعى القائمقام أسعد بك إلى الصلح بينهما في تشرين الأول، حيث أوردت **صحيفة «دليل حمص»** ضمن عددها الصادر بتاريخ 26 تشرين الأول 1912م الخبر التالي:

«كان الشقاق مستحكمًا بين بعض العائلات الكبيرة في حمص والدعاوى ترد تباعًا من الواحدة على الأخرى رغمًا عما يصلحهما ببعضهما من صلة الرحم[1]، وقد كان الشر يتفاقم أخيرًا لو لم يستدركه سعادة القائمقام أسعد بك بحكمته وحنكته، فإنه جمع إليه البعض من ذوي الكلمة النافذة من الطرفين وأصلح بينهما، فكان لعلمه هذا أحسن وقع وأجمل تأثير في القلوب لما كان ينتج عنه ذلك الخصام من الضرر المادي والأدبي على المدينة إجمالاً وعلى المتخاصمين خصوصًا..[2]»

ولكن يبدو أن ذلك الصلح لم يستمر طويلًا، حيث انفجرت الخلافات بعد مدة قصيرة، وبدا أن المفتي عبد اللطيف استطاع تأليب عائلات حمص ضد الباشا الدروبي وعائلته، وهو ما شرحه عبد الحميد باشا في برقيته التي أرسلها إلى مقام المشيخة في اسطنبول (رئاسة جهاز الإفتاء والقضاء الشرعي) بتاريخ 20 كانون الاول 1912م، حيث ذكر فيها أن المفتي عبد اللطيف قد تجاوز سنّ الثالثة والسبعين، في إشارة إلى ضرورة إحالته إلى التقاعد، وأنه «من الجاهلين بالعلوم الشرعية، يستغلّ وظيفة الفتوى المقدسة في الرياء والتزوير لتأييد الأغراض غير المشروعة له ولعائلته»، وذكر أنه قد استطاع «تحريض وتسليط عباد الله ممن اختاروا الصمت في قضية عائلته بالمظالم والتزوير»، وأن الأهالي أصبحوا يتعرّضون له -أي الباشا الدروبي- ولعائلته علنًا في الطريق العام، فيما يجد الموظفون في الدوائر والمجالس الحكومية نفسهم «مقيّدين وعاجزين ضد تلك التجاوزات»، واسترحم من مقام المشيخة في العاصمة الإيعاز إلى ولاية سورية بإجراء التحقيقات لعدم وقوع كارثة كبيرة[3].

---

1 يقصد المصاهرات العديدة بين عائلتي الأتاسي والدروبي.

2 صحيفة «دليل حمص»، 26 تشرين الأول 1912، ص2

3 MA, MŞH. SAİD, 158/8.5

وقد تمت مطالعة تلك البرقية من مقام المشيخة في اسطنبول، وطلبت توضيحات من والي سورية المشير كاظم باشا، فشهد الأخير لمفتي حمص عبد اللطيف بالفضل والعرفان، وأقرّ أن ادعاءات الباشا الدروبي مخالفة للحقيقة، وذلك حسب تقرير متصرفية حماة[1].

أما في حمص، فقد بدا أن عائلة الأتاسي قد علمت أن الباشا الدروبي قد راسل مقام المشيخة لعزل المفتي عبد اللطيف، فما كان من الرائد السياسي والحقوقي في العائلة؛ **يحيى أفندي الأتاسي**، إلا أن نظّم برقية سياسة ردًا على برقية الدروبي، رفعها إلى مقام المشيخة في 27 كانون الأول 1912م، ومن خلال الأسماء الموقّعة على العريضة بجانب يحيى أفندي، نرى الخطوط العريضة لحلف الأتاسيين المتكوّن من كبار عائلات صنف العلمية: **الزهراوي، الرفاعي، الفيصل، السباعي**، بالإضافة إلى تواجد أحد خصوم الباشا الدروبي القدماء؛ **رفيق بك الحسيني** مدير الأملاك السلطانية السابق وابن **مصطفى باشا الحسيني**.

ترجمة العريضة بالعربية[2]:

برقية- 14 كانون الأول 1328 (27 كانون الأول 1912م)

إلى مقام المشيخة ذو المقام السامي

إن رئيس بلدية حمص [السابق] عبد الحميد باشا الدروبي، الذي ما زال يخلّ بالأمن والأمان في بلدتنا منذ أربعين سنة، والذي استحصل على نفوذه وسطوته عبر سرقته ألفين أو ثلاثة آلاف ليرة كل سنة من أموال الأعشار (ضريبة العشر الزراعية)، والذي لعب دورًا هامًا في خدمة الاتحاديين بالانتخابات السابقة وهو اليوم يدعم فكرة قيامه بذات الدور في الانتخابات الآتية، فإنه حينما رأى ما بناه من [؟] يتساقط بسقوط الاتحاديين، وقع في هوس إعادة الاتحاديين إلى السلطة والانتقام من الحكومة الحالية العادلة[3]،

---

1 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.7

2 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.6

3 وهي الحكومة المحايدة التي شكّلت في تموز 1912م برئاسة الغازي أحمد مختار باشا، وخلفه في رئاستها الصدر الأعظم كامل باشا في 29 تشرين الأول 1912م.

متشبثًا بأعمال النفاق والتفريق بين الأهالي. وحيث أن مفتينا عبد اللطيف أفندي [الأتاسي] الذي هو من جملة أهل العلم والفضل ومن أهل التقوى والصلاح، والذي حاز على موقع استثنائي في قلوبنا لفضله وكماله، فقد وقع إلى سمعنا متأثرين طلب عزله [1] عبر مجموعة من المفتريات غير القابلة للتأليف بحق علمه ودرايته. وإن مقصد ذلك استغفال الحكومة عبر عزل المفتي المومى إليه، وهو الذي دخل القلوب وشغل إفتاء حمص عشرين سنة، وهو المرجع للأسئلة من مختلف أنحاء سورية، وبالتالي [عند عزله] تبرد [مشاعر] الأهالي تجاه الحكومة [المحايدة] وتتكدّر. وكما أن عموم الرعايا يعلمون كون غاية الباشا المومى إليه وهدفه في الحياة هو السلطة والنفوذ -كما يعلم أصحاب الدولة-، وأن أشباهه من المفترين مقدّسي الاتحاد [والترقي] مستعدون لتقديم مفتٍ مسلم كفداء. وحيث إن ابن الباشا المومى إليه علاء الدين بك؛ والي سيواس المعزول من الولاية والذي قام بإيفاء دور والده، والمشترك الآن بأهداف ومؤامرات والده، سوف يؤيد تلك المفتريات للإضرار بذوات أصحاب الدولة [من الحكومة المحايدة]، فإننا نتجرأ على استرحام إبقاء توجّه ذوات الدولة لمفتينا الكامل وعرض الحقيقة باسم سلامة الوطن.

يحيى سعيد [الأتاسي] [2]. محمد سليم الزهراوي، رفيق [بك] الحسيني، محمد علي الرفاعي، طاهر الفيصل، عبد الرزاق الزهراوي، زكي السباعي، محمد سيد سليمان [الأتاسي].

استمرّ الضغط الشديد على الباشا الدروبي من عائلة الأتاسي وحلفائهم، ومن المتوقع أن معرفة أهالي المدينة بعريضة الباشا الدروبي لعزل المفتي قد زادت من هذا الضغط، مما اضطر عبد الحميد باشا للنزوح مع قسم من عائلته نحو دمشق بعد هجوم استهدف منزله بسبب تلك القضية، فأبرق لمقام المشيخة من دمشق بتاريخ 21 كانون الثاني 1913م يطلب التحقق فقط من مواليد المفتي عبد اللطيف،

1 المقصود هنا عريضة عبد الحميد باشا الدروبي إلى مقام المشيخة قبل أسبوع.

2 نلاحظ أن يحيى الأتاسي استعاض عن ذكر كنيته، واستعمل لقبه الآخر وهو «يحيى سعيد» نسبةً لوالده المفتي سعيد الأتاسي، متجنبًا ذكر كونه من آل الأتاسي للحفاظ على مصداقية العريضة.

قاصدًا كون المفتي قد تجاوز سن التقاعد وأن بقاءه في المنصب غير جائز بسبب ذلك، كما أشار إلى أنه ورغم تعرض منزله لهجوم، فقد نفوذ المفتي على الموظفين الحكوميين، والتهديدات التي طالت شخصه -أي الباشا- قد حالت دون تمكّنه من إجراء أي تحرّك قانوني ضد من هاجموا منزله، وأن بقاء المفتي في منصبه سيحول دون ذلك على الدوام[1]

ولكن لا يبدو أن مقام المشيخة قد قام بأي تحركات جدية بهذا الخصوص في تلك الفترة. بينما قدّم **والي سورية عارف بك** شرحًا وافيًا لمقام المشيخة فيما يخصّ هذا النزاع، وذلك في تذكرته بتاريخ 18 آذار 1913م، حيث وضّح أن المنافرة بين المفتي عبد اللطيف وعبد الحميد باشا الدروبي موجودة منذ قديم الزمان، وأن المفتي عبد اللطيف ينتسب لعائلة الأتاسي كثيرة الأفراد، بينما عُرف عن أتباع وأشياع عبد الحميد باشا وفرة العدد، مما أدى إلى استمرار الخصومة بينهم عبر التعدّيات والتشكّيات بشكل يومي، وأن مقام الولاية عمل على عقد الصلح بينهما عبر أمر متصرف (محافظ) لواء حماة (حماة وحمص) بإحضارهما إلى مركز المتصرفية حماة لإصلاح ذات البين، إلا أن تجدد الخصومة القديمة مؤخرًا جعله -أي الوالي- يستدعيهم إلى دمشق للنصح والتنبيه والصلح، ولم يُعطَ لهما الإذن بالعودة إلى حمص إلا بعد التعهد بعدم العودة إلى المنازعة[2].

وفي هذا الخصوص أوردت **صحيفة لسان الحال** في عددها المطبوع بتاريخ 27 آذار 1913م ما يلي:

«رؤساء حمص- كان حضرة والي الشام الجديد [عارف بك] أرسل يستدعي كلًا من فضيلة المفتي وحضرة عبد الحميد باشا الدروبي، وقد رجعا الآن إلى البلد، ونأمل أن يتفقا بالأقلّ على مصالح هذا الشعب المسكين التي ضاعت بين منافستهما. ولنا من وطنيتهما وإخلاصهما ملء الأمل بأن يشترك مع القائلين: مضى زمن التفريق واتفق الرأي.»[3]

---

1 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.8

2 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.10

3 صحيفة لسان الحال، 27 آذار 1913م

لكن الأحداث في العاصمة لم تكن تجري وفق مصلحة المفتي عبد اللطيف وعائلة الأتاسي، حيث قام **أنور باشا** ورفاقه من **حزب الاتحاد والترقي** في 23 كانون الثاني 1913م بالإغارة على مقرّ اجتماع الحكومة في مبنى الباب العالي والإطاحة بالحكومة المحايدة وإجبار **الصدر الأعظم كامل باشا** على الاستقالة، فيما عُرف بـ «**انقلاب/ غارة الباب العالي**»، والتي أعادت حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة في فترة حكم مطلق سمّيت بفترة «**الباشاوات الثلاثة**»، وهم وزير الداخلية **طلعت باشا**، وزير الحربية **أنور باشا**، ووزير البحرية **جمال باشا**.

وفي حين أن الانقلاب الأخير كان يعني عودة الاتحاديين للسلطة بقوة أكبر، فُتح موضوع سنّ المفتي عبد اللطيف وإحالته للتقاعد مرة أخرى عام 1914م، ولكن هذه المرة كانت قوة العائلة ونفوذها مختلفين عن ما مضى، حيث إن رئيس بلدية حمص كان **عمر الأتاسي**، بينما **وصفي الأتاسي** كان عضوًا في المجلس العمومي لولاية سورية وسينتخب عضوًا في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني بالعاصمة.

وعلى كلّ حال فقد تحرّك المفتي وحلفاؤه بسرعة، فرفع أعضاء مجلس إدارة حمص ومعهم **المطران أثناسيوس عطا الله ونقيب الأشراف حوري الجندلي الرفاعي** بتاريخ 24 شباط 1914م تذكرة رسمية إلى متصرف حماة (حماة وحمص) بخصوص **المفتي عبد اللطيف الأتاسي**، والذي وصفوه في عريضتهم بأنه «علامة شهير ومن بقية السلف الصالحين»، وذكروا أنه من أهل العلم والفضل والزهد والتقوى ومن أساتذة العلوم والعرفان، وأن وجوده لا ينفع مدينة حمص فحسب؛ بل ينفع شتى البلاد العربية والأقطار السورية والعراقية عبر المشاكل والمعضلات الشرعية التي تصل إليه من مختلف المناطق، مؤكدين أنه «رئيس علماء الشرق وشيخ بقية السلف الصالحين»، مطالبين باستصدار إرادة سنية من السلطان لإبقائه في منصب الإفتاء[1]. وعلى ذلك قام مجلس إدارة لواء حماة بتصديقها في 11 آذار ورفعها إلى مجلس إدارة ولاية سورية برئاسة الوالي عارف بك، وقام المجلس المذكور بتصديقها في 5 نيسان وتحويلها إلى مقام المشيخة من أجل أن يعرض تلك القضية على مجلس الوكلاء العثماني (المجلس الوزاري) ليقوم باستثناء المفتي عبد اللطيف الأتاسي من

MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.11 1

الإحالــة للتقاعد وفــق المادة الثالثة من قانون تقاعد الموظفــين المدنيين[1]. وبالفعل صــدر القرار الاســتثنائي من المجلس الوزاري (الــوكلاء) في العاصمة لإبقاء المفتي عبد اللطيف الأتاسي في منصبه بتاريخ 17 أيار 1914م[2].

إلا أن بقاء الافتاء في عهدة عبد اللطيف أفندي لم يدم طويلاً، حيث تسـلّم منصب والــي ســورية **خلوصي بك**، ركن مــن أركان الحكم الاتحــادي ومناصر قوي لجمال باشــا، وحصل في شباط 1915م أن تم فتح ملف شراء البلدية لأراضي من الخزينة العامة بمعية رئيسها **عمر الأتاسي** التي حصلت في حزيران 1914م. ودون أي معالم واضحــة للقضيــة وفي ما بدا أقرب إلــى التجنّي؛ اتهم بعض أعضــاء مجلس إدارة حمص بالفساد، وأبرق الوالي **خلوصي بك** إلى مقام المشيخة في العاصمة بضرورة عزل **المفتي عبد اللطيف أفندي** عن منصبه لكونه من «المتورطين»، رغم أن القضية كان قد مرّ عليها حوالي 8 أشـهر، وأن شــراء الأراضي قد تم باســم البلدية. لكن نقطــة القوة بالنســبة للإتحاديين كانت بوقوع إدارة الأراضــي الحكومية العامة بيد الإدارة العسكرية السورية، ومكّنهم ذلك من التحكم بالقضية[3].

وبالفعــل صــدرت إرادة مقام المشــيخة بعــزل **المفتي عبــد اللطيــف الأتاســي** في آذار 1915م، وأجريت في 15 نيســان انتخابات لتعيين المفتي الجديد، كان المرشّحون فيها مــن آل الأتاســي: **قاضــي القــدس طاهــر بــن المفتــي خالــد الأتاســي، توفيق بــن عبد اللطيــف الأتاسي، إبراهيــم أفنــدي الأتاسي، رئيــس المعــارف نجــم الديــن الأتاســي، مدرّس المدرسة العلمية ومدير المدرسة الوقفية زاهد الأتاسي**. وبقية المرشحين كانوا: المدرّس عبد الغفار بن الشــيخ عبد الغني عيون الســود، الشــيخ عبــد الرحيم عيون الســود، الشــيخ جمال الدين أفندي، عبد الرحمن أفندي الجندي، أبو الخير أفندي الجندي، الشــيخ يوســف مندو، مصطفى أفندي الزين، الشيخ حسن الخوجة، الشيخ أحمد صافي، الشيخ خالد الأنصاري، الشيخ أحمد الشيخة، الشيخ محمد صافي.

وكانت نتيجة التصويت تصدّر **قاضي القدس طاهر الأتاسي** بـ 36 صوتًا، يليه المدرّس عبد الغفار عيون السود بـ 33 صوتًا، وثالثًا **الشيخ توفيق الأتاسي** بـ 30 صوتًا[4].

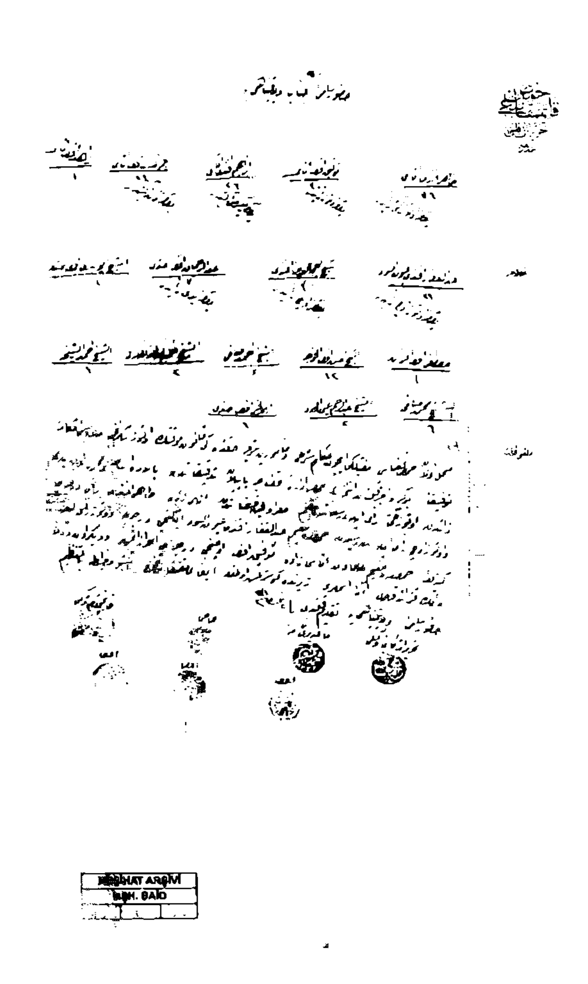
---

1 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.13

2 BOA, MV.188/ 33

3 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.16

4 MA, MŞH.SAİD, 119/ 6.33



وثيقة رقم 25: نتائج التصويت لاختيار مفتي حمص الجديد بعد عزل المفتي **عبد اللطيف الأتاسي**، مصدقة وكلاء أعضاء مجلس إدارة حمص. 15 نيسان 1915م.

ويظهر من بين المرشّحين: **طاهر أفندي أتاسي**، **توفيق أفندي أتاسي**، **إبراهيم أفندي أتاسي**، **نجم الدين أفندي أتاسي**، **زاهد أفندي أتاسي**.

أرشيف المشيخة الإسلامية، MA, MŞH.SAİD, 119/ 6.33

لكن والي سورية خلوصي بك أرفق تذكرة مخصوصة إلى مقام المشيخة في اسطنبول **بعدم جواز تعيين طاهر الأتاسي مفتيًا لحمص** رغم حيازته على الدرجة الأولى في التصويت، موضحًا أن سبب ذلك هو **كونه من أقارب المفتي السابق عبد اللطيف الأتاسي**، وأن المدرّس عبد الغفار عيون السود الحائز على الدرجة الثانية هو الأنسب لكونه «حياديًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى ويخدم مصلحة الحكومة»[1]، ثم عاد وأرسل تذكرة أخرى في 2 أيار يؤكد فيها على «**عدم جواز انتخاب مفتي من عائلة الأتاسي**» ومسترحمًا تعيين عبد الغفار أفندي مفتيًا[2]، في ما يدلّ بشكل واضح على أن سياسة الاتحاديين في سورية كانت تعمل على تقويض نفوذ **آل الأتاسي** في سورية وتستهدف مناصبهم بشكل مباشر.

إلا أن الاستقلالية في قرارات مقام المشيخة كانت جليّة، حيث تجاهلت ملاحظة الوالي خلوصي بك وقرّرت تعيين قاضي القدس السابق **طاهر الأتاسي** مفتيًا لحمص وفق قرارها الصادر بتاريخ 18 جمادى الآخرى 1333هـ/ 3 أيار 1915م[3]. واستمرّ **طاهر الأتاسي** في منصبه هذا حتى وفاته في عام 1940م.

---

1 MA, MŞH.SAİD, 119/ 6.34

2 MA, MŞH.SAİD, 249/ 4.6

3 MA, MŞH.SAİD, 119/ 6.35

5.3.2.4 التفاعل [illegible] في الإدارة المحلية والمركزية

لقد تنبّهنا عبر السياق التاريخي المستمرّ عرضه إلى أن المفتين من آل الأتاسي كانوا أهم ركن في تفاعل المدينة مع الإدارتين المحلّية والمركزية، وحيث إن **المفتي علي بن حسن الأتاسي** كان قد تصدّر المشهد في فترة (1700-1730م) عبر ترؤسّه الوفود المحلّية، فإنه كذلك كان منظّم إحدى أقدم العرائض المدينية ذات الطابع المحلّي المدني في تاريخ المدينة. وبقي السلوك المعهود في تفاعل المدينة مع الإدارة المركزية عبر العرائض محصورًا في فئة العلمية التي تصدّرها القاضي والمفتي ونقيب الأشراف ومشايخ الطرق ومتسلّمي الأوقاف والأئمة والخطباء في مساجد المدينة الكبيرة، إلا أن فترة التنظيمات التي شكّلت لنا فئات محلّية جديدة على المستوى الديني والاقتصادي والإداري، شهدت تفاعلاً مع الإدارة المركزية بوجود تلك الفئات الجديدة، مع بقاء الصدارة لأرباب الفئة العلمية من أبناء العائلات القديمة الذين تسلّموا مناصب الإفتاء ونقابة الأشراف، وكذلك ممّن جمعوا بين الطابع العلمي والوظيفة الإداري في دوائر ومجالس الدولة المحلّية.

وكما كان أعيان العائلة طول العهد العثماني الكلاسيكي قد تصدّروا المشهد التفاعلي، أو على الأقل؛ أخذهم مواقع رئيسية فيه، سيستمرّون في ذلك في العهد الإصلاحي الجديد، لكن هذه المرة بتواجد أكثف وأكثر فاعلية من أي وقت مضى، بعد انتشارهم في دوائر ومجالس الإدارة المحلّية بحمص، وتسلّمهم وظائف وعضويات هامة فيها، إضافةً إلى تصدّرهم فئة العلمية التي كان بريقها يفتر في مختلف مناطق السلطنة العثمانية، ومحافظتهم على تماسك هذه الفئة عبر ارتباطهم الوثيق بها حتى بعد صعودهم في المجالات الإدارية والسياسية.

وسيكون من المفيد استعراض أبرز الأمثلة التي تبيّن تصدّر أعيان **عائلة الأتاسي** ومتنفّذيها في تفاعل مجتمع حمص مع الإدارة المحلية في دمشق والإدارة المركزية في العاصمة عبر العرائض في مختلف المناسبات، وأخيرًا عبر الوفد العلمي السوري الذي زار الأستانة وجبهة الدردنيل أثناء الحرب العالمية.

كتاب شكر بخصوص تعيين والي الشام محمد باشا والمأمور السياسي قبولي أفندي (1862م):

في بدايات عام 1862م (1278هـ) وفي أولى خطوات **السلطان العثماني عبد العزيز** في تنظيم التشكيلات الإدارية لسورية التي كانت تهيئة لإعلان **قانون الولايات** (1864م)، تم تعيين ناظر الضبطية الأسبق محمد باشا واليًا لولايات بر الشام، وقبولي أفندي[1] بموظيفة المأمور السياسي لسورية، لما كان يتطلبه الوضع بعد **حادثة الستين** (1860) وقد تفاعل أهالي حمص ممثّلين بأعيانهم مع هذا النبأ بشكل سريع وكبير، نظرًا للتوتر الذي كان في الأجواء بعد الحادثة المذكورة. فقدّموا عدة كتب للإدارة المركزية، كتاب من أعيان المسلمين، كتاب من أعيان المسيحيين، وكتابين من أعضاء **مجلس حمص المحلي**، معبّرين فيه عن شكرهم واستبشارهم بتعيين **محمد باشا** و**قبولي أفندي** في مناصبهم، وذكروا مفاهيم حديثة كالاتحاد والاتفاق، كما أكّدوا على التزامهم بالتشريعات والفرمانات الصادرة، لضمان السلم الأهلي والأمان في سورية. وقد كان لأعيان عائلة الأتاسي تصدّر ملحوظ وتواجد كثيف في تفاعلهم مع الحدث، سواء في الكتاب المرسل من الاعيان العلميين والمدينيين، أو في كتاب مجلس حمص المحلّي الموقّع من قِبل أعضائه.

كتاب أعيان حمص[2] [مع التصحيح والضبط الإملائي]:

إنه فيما هؤلاء العبيد باسطين أكفّ الضراعة والابتهال متوسلين لعزته تعالى ذو الجلال بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صاحب الشفاعة بأن يؤيد ويؤبد ويديم على العالمين ظل ظليل مراحم الدولة العلية العثمانية ويشيد أركان عواطف عدالتها البهية ما دام الزمان؛ يعرضوا هؤلاء العبيد إسلام حمص أنه يوم تاريخه قد دعينا إلى مجلس حمص القاضي وتشرّفت مسامعنا بتلاوة صور الفرمانين العاليشانين (العالي شأنين) أحدهم المتضمن مفاده المنيف عن ما جاده وأنعمت به إحسانات العواطف البهية الخاقانية من

1 محمد قبولي باشا (وفاته: 1877م)، رجل دولة، وزير وسياسي عثماني، عيّن في 1859م مستشارًا للخارجية، وفي 1867م ناظرًا (وزيرًا) للتجارة، 1873م سفيرًا في فيينا، 1874م شهر أميني (أمين العاصمة)، ومن ثم وزيرًا للتجارة مرة أخرى، 1875م سفيرًا في بطرسبرغ، و أخيرًا في عضوية مجلس الأعيان الذي تم افتتاحه عام 1876م.

2 BOA, A. }MKT. UM. 560/ 5.1

تفويض منصب ولاية أيالة الشام الشريف مع ملحقاتها المعلومة لعهدة لياقة واستبهال معالي دولتكم مع تلاوة البيورلدى[1] الكريمة الصادرة من لدن معاليكم المتضمن مفادها الكريم تشريف ركاب دولتكم لمحروسة الشام بالـ... والإقبال والعزة والإجلال، والثاني بما جادته الإحسانات ... المراحم الملوكانية بإبقاء تأكيد أمور المأمورية المخصوصة باستكمال أسباب محافظة خطة سورية لعهدة لياقة واستبهال ذي الدولة والفخامة مشير اوردوى همايون عربستان[2] المعظم، كما ومأمورية بوليتيقة[3] برّية الشام لعهدة ذوي العطوفة مستشار امور الخارجية قبولي أفندي المفخم، وبذلك قد أدخلنا كمال الفرج والسرور والبهجة والبور وغدونا مضاعفين ما نحن مقيمين عليه من الدعوات الخيرية لحضرة عزته الآلهة بان يديم ويؤيد تخت سرير حضرة ظله الظليل على العالمين مولانا السلطان الأعظم والخاقان الأفخم أيد الله تعالى أيام دولته السنية ما دام العالمٍ، ونسأله تعالى وهو خير مسؤول أن يجعل منصب دولتكم السنية ميموناً مباركاً معادنه التوفيقات الربانية والعنايات الصمدانية وأن يديم عز وإقبال دولتكم ويمدّ عنايتكم بمزيد الإقبال وبناءً على ذلك اقتضى تجاسر هؤلاء العبيد بتقديم عرض محضر الشكر، وعلى كل حال الأمر لمن له الأمر.

الموقّعين على الكتاب[4]:

محمد أمين الأتاسي (عالم)، الحاج أحمد الطوظقلي (شيخ الطريقة النقشبندية)، خالد الأتاسي (عالم)، عبدالستار الأتاسي (عالم)، محمد حافظ الأتاسي (عالم)، محمد خضر الجمالي (الإمام بجامع النوري الكبير)،

---

1 تسمية أخرى للفرمان (بالتركية: Buyuruldu)

2 الجيش السلطاني في المنطقة العربية (بالتركية: Ordu-yu Hümayun-ı Arabistan)

3 السياسة (بالتركية: Politika)

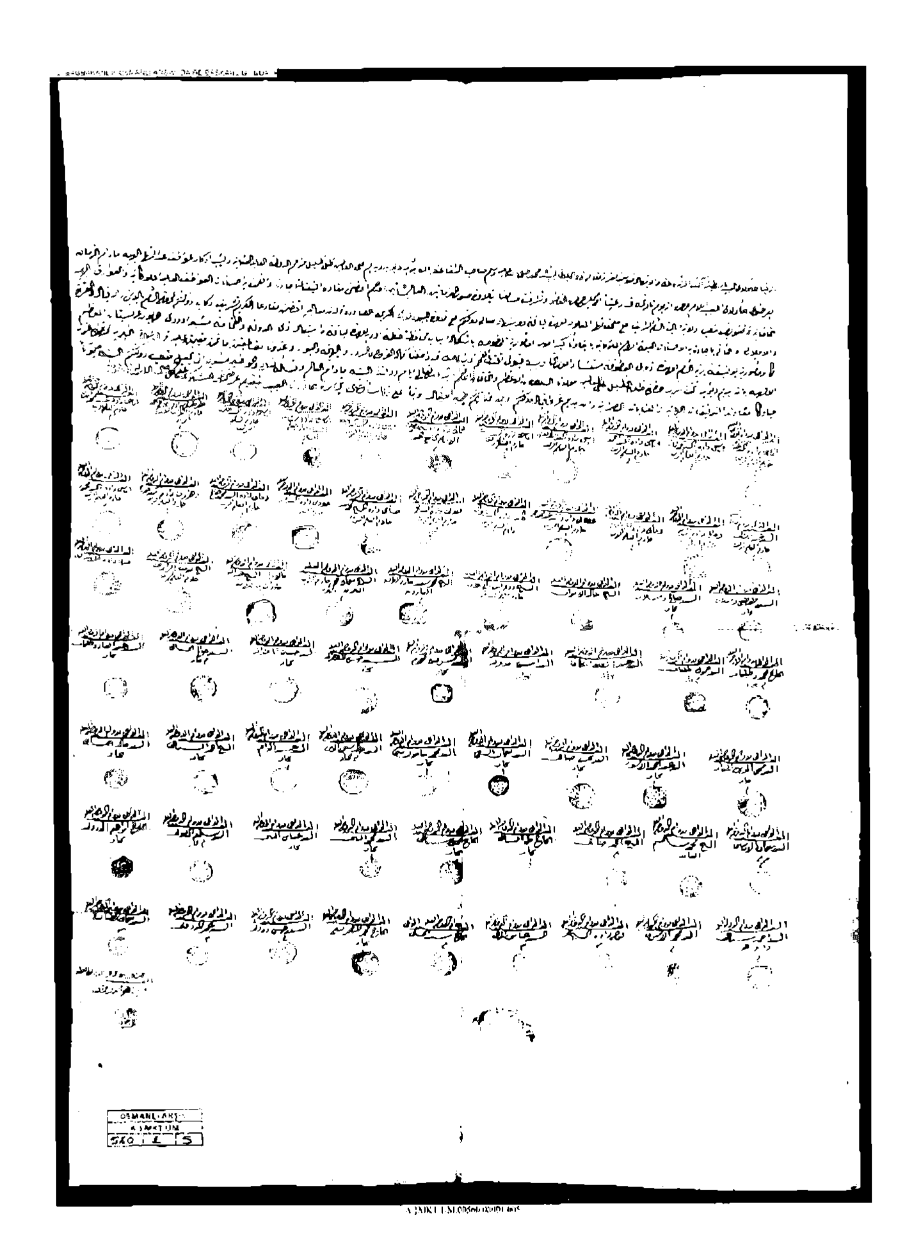
4 كتبت الأسماء في العريضة على الصيغة التالية:

العبد الداعي بدوام الدولة العلية: أتاسي زاده السيد محمد أمين، خادم العلم الشريف.

أو: العبد الداعي لدوام الدولة العلية: العبد الداعي بدوام الدولة العلية: السيد محي الدين المعاز، تجار.

وتم استبدالها بالأسماء والكنى بشكل مباشر دون اللاحقة العثمانية/ الفارسية: زاده، والتي تعني الابن. كما تم إيضاح الصفة الاجتماعية للموقّع بين قوسين، فهي (عالِم)، أو (تاجر).

نجيب الأتاسي (عالم)، عبد القادر الأتاسي (عالم)، أحمد الأتاسي (عالم)، محمد كمال الأتاسي (عالم)، عبدالله الأتاسي (عالم)، محمود الأتاسي (عالم)، حوري الزهراوي (عالم)، محمد صالح الوفائي (عالم)، محمد حوري (عالم)، محمد سعيد الحسامي (عالم)، محمود الصوفي (عالم)، رسول الكاتب (عالم)، عبدالفتاح العطائي (عالم)، عمر الوفائي (عالم)، عبداللطيف (عالم)، عبدالقادر الجندي، الشيخ يوسف البرازي (عالم)، الشيخ عبدالله حاكمي (خادم الطريقة البكرية)، الشيخ نعمان عجم (خادم الطريقة البكرية)، الشيخ محمد سعيد (خادم الطريقة القادرية)، شيخ درويش الأخوان (خادم الطريقة البكرية)، الشيخ خالد الأخوان، صالح رسلان (تاجر)، مصطفى رسلان (تاجر)،عبدالقادر طليمات (تاجر)، صالح الحسامي (تاجر)، حسين المعصراني (تاجر)، حسن المعصراني (تاجر)، شريف محرم (تاجر)، عبد الصمد اسكاف (تاجر)، جمول طليمات (تاجر)، الحاج محمود طليمات (تاجر)، خالد الحسامي (تاجر)، الشيخ أحمد السباعي (تاجر)، عبد الدائم (تاجر)، خالد شمس الدين (تاجر)، محمد ... (تاجر)، نعمان السقا (تاجر)، نجيب صافي (تاجر)، عبدالحميد الأسود (تاجر)، محي الدين المعاز (تاجر)، الحاج إبراهيم الدروبي (تاجر)، سليم الصوفي (تاجر)، عيسى البني (تاجر)، محمد البني (تاجر)، الحاج يحيى السباعي (تاجر)، الحاج طه السباعي (تاجر)، الشيخ أحمد صافي، الشيخ محمد شمشم العابد، نعمان الأتاسي [تاجر]، نعمان ... [تاجر]، عمر الدروبي [تاجر]، حسن الدروبي [تاجر]، محمد الصرّيع [تاجر]، سعد الحلبي [تاجر]، عباس المرعي [تاجر]، الحاج عمر قوجي [تاجر]، محمد الأشرف [تاجر]، أحمد السباعي [تاجر]،إبراهيم الدروبي.



وثيقة رقم 26: كتاب أعيان حمص المسـلمين لمقام السلطنة بخصوص تعيين محمد باشا وقبولي افندي.

كتاب مجلس حمص[1]:

تشرفت العبيد بشرف صدور البيورلدي[2] الكريم الصادر من لدنّ دولتلو[3] أفندينا وليّ النعم والي أيالة الشام حالاً المعظم المتضمن مفاده المنيف بناءً على صدور الفرمان العاليشان الصادر من لدن العواطف السنية الملوكانية والعوارف البهية الخسروانية بإبقاء إلحاق مأمورية نظارة انضباطية خطة سورية لعهدة لياقة واستبهالٍ ذي الدولة والفخامة أفندينا ولي النعم مشير اوردي همايون عربستان[4] حالاً المعظم ونظارة أمور بوليتقة بر الشام لعهدة لياقة عطوفتلو افندم عن أعاظم رجال السلطنة السنية وذي الرتبة الرفيعة مستشار نظارة الأمور الخارجية قبولي أفندي المفخم. ويشير مفاد البويرلدي الكريم بالتنبيه والتأكيد على الاتحاد والاتفاق بصرف المكنة والمقدرة لاستكمال الأسباب والقضايا الموجبة معمورية المماليك المحروسة وإبقاء راحة وأمنية جميع الأهالي تبعة الدولة العلية المتمكنين في قطعة سورية بلا استثناء آنٍ بعد آن حسب مفاد تنبيه الفرمان الجليل العنوان الصادر بهذا الشأن المرسلة صورة المخرجة تركية وعربية من ضمن البويرلدي الكريم إلى نهاية ما تضمنه فحواه المنيف صار قرين إذعان العبيد وبالحال صار انعقاد مجلس عمومي واستحضر من اقتضى استحضارهم من علماء وخطباء وأئمة ومعتبرين الأهالي ورؤساء الملل وحصلت تلاوة صورة الفرمان العالي والبويرلدي الكريم علناً على الجميع إلى أن صار مضمونها المنيف معلوم الرفيع والوضيع والعموم أجابوا مظهرين الفرح والسرور مضاعفين الشكر لمراحم عواطف الدولة العلية آنٍ بعد آن، وقد بادر الجميع بتكرار وازدياد الأدعية الخيرية لجلاله تعالى بارٍي البرية بدوام تشييد أركانها ومظفرية جنيدها وإغراز أنصارها ثم بدوام مراحم دولتلو أفندينا ولي النعم مشير اردوي همايون عربستان والمفوض بمأمورية انضباطية خطة سورية المعظم

1 BOA, A.}MKT.UM.560/ 5.3

2 تسمية أخرى للفرمان (بالتركية: Buyuruldu)

3 صاحب الدولة (بالتركية: Devletlü)

4 الجيش السلطاني في المنطقة العربية (بالتركية: Ordu-yu Hümayun-ı Arabistan)

وبمنّه تعالى وبحسب التوجهات الكريمة لا يبدو من هؤلاء العبيد أدنى قصور ولا فتور بكامل خدامات وفهامات السلطنة السنية كما هو واجب ذمتنا وحق عبوديتنا لدى عواطفها البهية، وبناءً على ذلك متجاسرين لتقديم عرض حال العبودية تشكرًا لعميم المراحم الشاهانية على وفور نعمها وإحساناتها البهية. وعلى كل حال الأمر لمن له الأمر باري البرية. 28 ن (رمضان) 1278هـ

بندەء (العبد): قائمقام حمص حالاً: (صالح)
نائب حمص حالاً: (السيد محمد بركات)
مفتي حمص حالاً: (السيد محمد الأتاسي)
الحاج إسماعيل رفاعي
نقيب حمص حالاً: (السيد يحيى الزهراوي)
السيد عبدالرحمن [الجندي]: أعضاء
السيد يوسف: أعضاء
السيد محمود [الرفاعي]: أعضاء
كاتب مالية حمص: (نوري)
السيد حسن أتاسي: أعضاء
السيد سعيد سباعي: أعضاء
السيد محمد نجيب [الأتاسي]: أعضاء
السيد محمد سليم: أعضاء
السيد محمد وفا: أعضاء
كاتب تحريرات: (السيد مصطفى)
كاتب مجلس: (أنطونيوس)
عن ملة روم: (أسعد)
عن ملة كاثوليك: (أنطون)
عن ملة سريان: (عبود)



وثيقة رقم 27:

كتـــاب أعضـــاء مجلس حمص للإدارة المركزية بخصوص تعيين محمد باشـــا وقبولي افندي.

كتاب شكر بخصوص قوانين النقد العثمانية الجديدة (1862م):

من ضمن إجراءات **السلطان عبدالعزيز** في سبيل تنظيم الاقتصاد العثماني كان العمل على رفع القوائم النقدية (العمل الورقية) الأولى الصادرة عام 1840م، والتي سببت تذبذب كبير وضرر للاقتصاد العثماني كونها صدرت في البداية بفوائد عبر نظام الأسهم [1]، وقد قررت الحكومة العثمانية بمعية **الصدر الأعظم فؤاد باشا** إلغاء تلك القوائم بعد أخذ قرض كبير من أوروبا، وقد وضّح فؤاد باشا للسلطان عبدالعزيز جوانب الموضوع وصدر القرار في ذات العام بإلغاء التعامل بها، وضبط المسكوكات العثمانية وفق عيارات محدّدة ومنع تداول المسكوكات الأجنبية كذلك في البيع والشراء [2]. وكان أعيان حمص من بين عديد المدن التي تفاعلت مع القرار الجديد عبر عرائضها إلى الإدارة المركزية، كمظهر واضح لمتابعة التغيرات السياسية والاقتصادية من قِبل النخب فيها.

ورفع أعيان حمص كتاب شكرهم على شكل عريضتين باللغة التركية، إحداها من أعيان المسلمين من علماء ومشايخ طرق وتجّار، الذين بلغ عددهم 65 شخصًا [3]، بالإضافة إلى 22 من مخاتير وأئمة المحلّات، والعريضة الأخرى من أعيان الطوائف المسيحية وقّع عليها 47 وجيهًا منهم.

الموقعون على العريضة من أعيان ووجهاء المسلمين [4]*:
الشيخ محمد أمين الأتاسي (المدرس بجامع النوري الكبير)، الشيخ أحمد

---

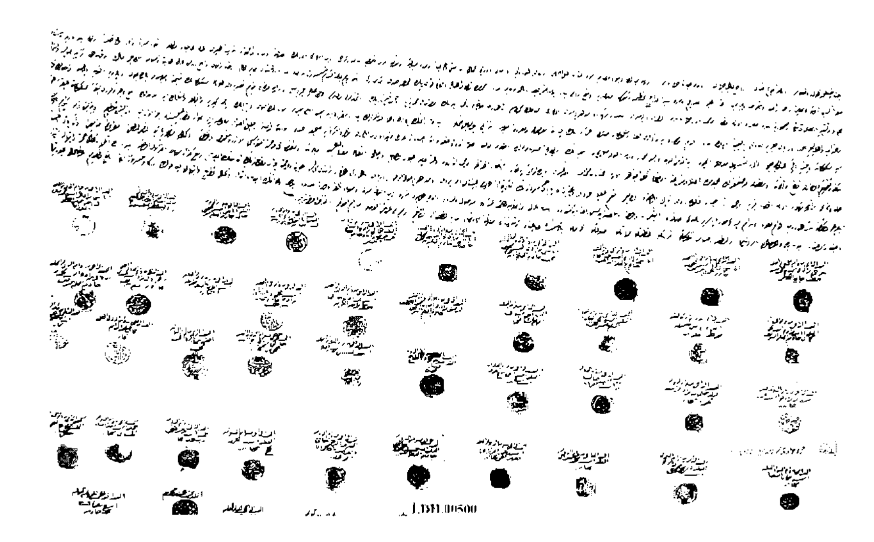
1 للمزيد:
BAYANDIR, Abdulaziz, BAŞLANGIÇTAN GÜNÜMÜZE KADAR İSLAM TOPLUMUNDA MADENİ PARALAR V E KAĞIT PARALAR
AKYILDIZ, Ali, “KAİME”. TDV İslam Ansiklopedisi, XXIV215-212 ,(2001)

2 BOA, İ..DH.500/ 33993.2

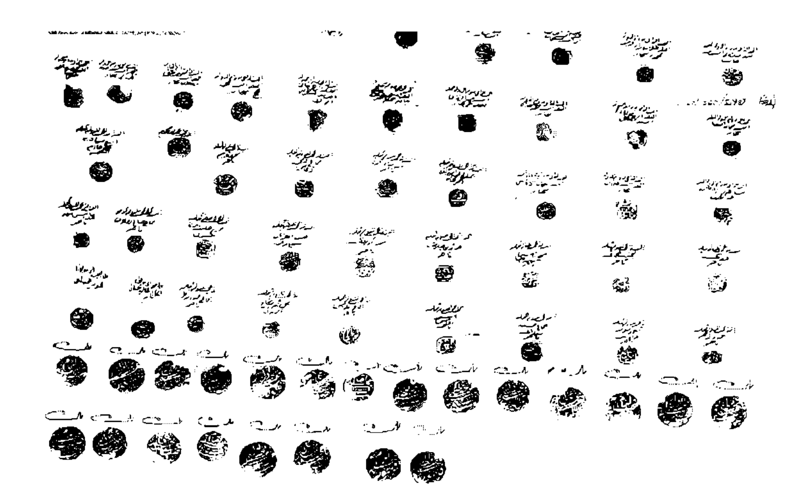
3 الحصيلة 67 ختم وتوقيع، بينهم اسمان مكرّران.

4 *كتبت الأسماء في العريضة على الصيغة التالية:
العبد الداعي بدوام الدولة العلية: أتاسي زاده السيد محمد أمين، خادم العلم الشريف.
أو: العبد الداعي لدوام الدولة العلية: العبد الداعي بدوام الدولة العلية: السيد محي الدين المعاز، تجار.
وتم استبدالها بالأسماء والكنى بشكل مباشر دون اللاحقة العثمانية/ الفارسية: زاده، والتي تعني الابن. كما تم إيضاح الصفة الاجتماعية للموقّع بين قوسين، فهي (عالِم)، أو (تاجر).
BOA, İ..DH33993.6 /500.

طظقلي خليفة النقشبندي [شيخ طريقة]، محمد خالد الأتاسي (عالم)، عبد الساتر الأتاسي (عالم)، خضر الجمالي (إمام جامع النوري الكبير)، محمد حافظ الأتاسي (عالم)، محمد نجيب الأتاسي (عالم)، عبدالقادر الأتاسي (عالم)، أحمد الأتاسي (عالم)، محمد سعيد الملوحي (خطيب جامع النوري الكبير)، محمود الرفاعي (عالم)، حوري الزهراوي (عالم)، الشيخ نعمان [عجم] (شيخ الطريقة البكرية)، محمود عبدالحق (عالم)، عبدالله حاكمي (شيخ الطريقة البكرية)، عبداللطيف الفيصل (عالم)، أحمد السباعي (إمام شافعي)، محمد (عالم)، الشيخ درويش (شيخ الطريقة الخلوتية)، محمد كمال الأتاسي (عالم)،إبراهيم النجار (تاجر)، الحاج عبد الدائم (تاجر)، محمد البني، محمد حاكمي (تاجر)، عيسى البني، الحاج محمد الصرّيع، الشيخ أحمد (شيخ حرفة البساتنة)، طالب السيد سليمان [الأتاسي]، محمود طليمات (تاجر)، عبدالوهاب المسدي، الحاج أحمد توكل، سعد الله الحسامي (تاجر)، مصطفى رسلان (تاجر)، محمد مجج [الأتاسي] (تاجر)، عبدالرحمن (جابي وقف خالد بن الوليد)، اسماعيل حاكمي (عالم)، عبدالرزاق ... (تاجر)، محمد الحراكي (تاجر)، مصطفى الدويري، نعمان السقا (تاجر)، الشيخ نعمان عجم [مكرّر]، محمد محرم (تاجر)، الحاج علي الدعاس، عبدالقادر الجندي (تاجر)، عبدالرزاق الدكمجي (تاجر)، **نعمان الأتاسي (تاجر)**، عثمان (تاجر)، عبدالحميد شاهين (تاجر)، محمد أنيس مدور (تاجر)، الحاج صالح رسلان (تاجر)، الشيخ خليل صالح نقشبندي، حسن معصراني، عمر الدروبي (تاجر)، جمال الدين طليمات (تاجر)، محمد ياسين شمسي باشا (تاجر)، نجيب الجمالي (تاجر)، أحمد نجيب (تاجر)، محمود السباعي، الحاج طالب المعاز، الحاج محمود توكل (تاجر)، محي الدين شيخ السوق، الحاج عباس (تاجر)، أسعد دعاس (تاجر)، الحاج حسين معصراني (تاجر)، الشيخ رسول... (تاجر)، محمود الناصر (تاجر).



وثيقة رقم 28: عريضة أعيان حمص المسلمين لمقام السلطنة بخصوص قانون القوائم النقدية (1).



وثيقة رقم 28: عريضة أعيان حمص المسلمين لمقام السلطنة بخصوص قانون القوائم النقدية (1).

كتاب شكر بخصوص إعلان القانون الأساسي/ الدستور العثماني (1877م):

اعتلى **السلطان عبد الحميد الثاني** (وفاته: 1918م) العرش العثماني بعد عزل أخيه **مراد الخامس** وعمّه **عبد العزيز** من قبله، وقد كان صعوده للعرش مشروطا بموافقته على إعلان **القانون الأساسي** (الدستور) الذي أعدّه **الصدر الأعظم مدحت باشا** (وفاته: 1884م)، وقد تم ذلك بالفعل في 23 كانون الأول 1876م، وبناءً عليه تم تأسيس **مجلس المبعوثان** (النوّاب)، وهو أول مجلس برلماني في تاريخ الدولة العثمانية وفي التاريخ الإسلامي، وسيكون افتتاحه في آذار 1877م، وسينتخب **خالد الأتاسي** بن المفتي **محمد الأتاسي** نائبًا عن سورية في المجلس.
وتفاعل أعيان حمص بشكل كبير مع أنباء إعلان الدستور، وأرسلوا كتاب شكر إلى السلطان عبد الحميد عبر عريضتين، إحداهما باللغة العربية من علماء المسلمين ووجوههم وتجّارهم، تصدّرهم أهم أعيان عائلة الأتاسي، والأخرى باللغة التركية من وجوه الطوائف المسيحية. واحتوى كتاب الشكر بالعربية على مصطلحات ذلك الزمان: «الحرية الشخصية لعامّة الأفراد»، «الأمن والأمان والمساواة»، واعتبرها الأعيان إعلان الدستور متممًا للتنظيمات الخيرية، وهو ما يدلّ على تطور الوعي السياسي ضمن المدينة منذ إعلان التنظيمات وحتى إعلان الدستور، عبر المصطلحات الجديدة التي نقابلها والتفاعل ذاته مع الحدث.

نص العريضة[1] [مع التصحيح والضبط الإملائي]:

اللهم كما اطلعت في سماء إمدادنا كوكب الخلافة الساطع، و سهرت لحماية حمى أسعادنا سيف السلطنة القاطع، ألا وهو خليفتك في أرضك القائم بسنتك و فرضك، نعمتك الهاتنة من سحاب المنة على العالم، و رحمتك التي طوّقت بعقود دررها أجياد بني آدم، ناشر ألوية العدل على العباد و ممدّهم بأسعاد الأمداد و أمداد الأسعاد، مشيّد أركان الشريعة المطهرة الغرّا، و مسدّد أحكام الملة الحنيفية الزهرا، مؤسس قواعد المعدلة و المراحم، و ممهّد بنيان العواطف و المكارم، خادم الحرمين الشريفين، و رافع أعمدة سيد الكونين، من أنام الأنام في ظل الرحمة و الأمان، و شملهم بالمعدلة حتى مزجتهم الالفة مع

1 Y.EE.68/ 33

اختلاف المذاهب و الأديان، سيدنا و مولانا السلطان الأعظم و الخاقان المعظم السلطان عبدالحميد خان. فأيّد اللهم يا حميد عبدك، و أنجز له بنصر الأمة المحمدية وعدك، و أيّده بملوكية من عندك، و أمدّه بفتحك القريب و رفدك، و انتصر له اللهم انتصارك لأنبيائك و أوليائك، و امحق بسيفه رقاب أعدائه و أعدائك، إنك القريب المجيب و بيدك أذمة النصر و الفتح القريب، آمين.
و حضر هؤلاء العبيد، المسلمون المستظلون بظل الرأفة المديد، من أهالي مدينة حمص التابعة للواء حماة، من ملحقات ولاية سورية الجليلة، بينما نحن لاهجون بتشكر مراحم هذه الدولة المؤبدة الدوام، غارقون في لجج البحار و ما فجّرته لنا من ينابيع الإحسان و الإنعام، إذ تشرفت آذان العبيد بسماع تلاوة التلغراف البارز عن كنوز الإسعاد و الإسعاف، الذي هو البشرى الفخيمة المقدمة بتكرار انفجار ينابيع المعدلة و المرحمة، المؤذن بتعلق الإرادة العلية الملوكانيّة بالعمل بقانون شريف، أحكمت آياته بالرحمات الإحسانية، يتكفل علاوة على التنظيمات الخيرية بالحرية الشخصية لعامة أفراد العبيد الرعية، مع الأمن و الامان و المساواة بين كافة افراد العبيد المستظلين بظل حماه، الأمر الذي أغرق وجودنا في بحار المعدلة و المنن، و جعلنا عاجزين و إن اطنبنا عن لواء شكرها الحسن، فيالها من نعمة قد طوّقت أجياد الأجياد بعقود المراحم و الإسعاد، و غمرت القلوب بعوارف المعارف و معارف العوارف، و أحيت الأفئدة بعواطف اللطائف و لطائف العواطف، (عظم المقام عن المقال فما لنا إلا الدعاء و نرتجي أن يُقبلا) فنسأله سبحانه و هو أقرب من نسأل و إليه يتضرّع و يُبتهل، متوسلين إليه بحرمة أحب الخلق عليه، صلى الله عليه و سلم و شرّف و عظّم، أن يديم و يؤبد شوكة و اقتدار حضرة سيدنا و مولانا و ولي نعمتنا و نعمة العالم بلا امتنان، و ممدّ ارواحنا و قلوبنا بأمداد الإسعاد و الإحسان، من هو للحميد جل جلاله عبدٌ و لهؤلاء العبيد سيد و مولى، و أن يحفه بالنصر و التوفيق في جميع الحركات و السكنات فإنه تعالى به أولى، و أن يكنفه بكنفه الذي لا يُرام و يكلأه بعينيه التي لا تنام، ويديم الظفر و التأييد محيطاً بجيوشه الظافرة و الفتح القريب رهين اشتهاء سيوفه الباترة، و أن يحفظ وكلاءه و وزراءه و يحقّق بتوفيقهم لتسديد آرائهم رجاءنا و رجاءه، إنه سبحانه المجيب لمن دعاه، القريب ممن تضرّع إليه و ناجاه، و بكل حال الأمر و الفرمان لحضرة من له الأمر و الإحسان.

من الموقعين على العريضة[1]:

من العلماء:

يحيى الزهراوي [نقيب الأشراف]، محمد خالد الأتاسي، محمد نجيب [الأتاسي]، محمد حافظ [الجندي]، عبداللطيف [الأتاسي]، اسماعيل بن الشيخ عبدالله، محمد ملوحي، محمد أنيس (خطيب وإمام)، عبدالفتاح العطائي، مصطفى الفيصل (خطيب وإمام)، محمود الصوفي (خطيب وإمام)، أمين شمس الدين (خطيب ومدرس)، حسين بن الشيخ زين البرمي الحسيني، عبداللطيف الفيصل، محمد مراد الأتاسي، محمد سعيد، محمد ياسين السباعي، محمد الزعبي الكيلاني، الحاج نعمان عجم (شيخ الطريقة الخلوتية)، السيد سليم الصوفي (شيخ الطريقة الرفاعية)، مصطفى درويش (شيخ الطريقة النقشبندية).

من التجار:

عبدالرحمن شربك، خالد أشرف، محمد طاهر رسلان، الحاج عبدالدائم، خضر حوري طليمات، أحمد الصوفي، قاسم القاسمي، أحمد السباعي، محمد شريف، عمر صافي، أحمد الأخرس، محمد سعدالله الحسامي، محي الدين السباعي، محمد رسلان، الحاج سعد الحسامي، عبدالغني صالح، محمد خلوف، صالح سفور، صالح شيخة، عبدالوهاب المسدّي، **إبراهيم سيد سليمان [الأتاسي]**، سعد الله حاكمي، عبدالقادر خانكان، حوري طليمات، محمد حاكمي، محمد مجج [الأتاسي]، يحيى حاكمي، أحمد حاكمي، يوسف رضوان، الحاج قاسم قباني، مصطفى علوان.

من المخاترة:

مختار محلة باب الدريب: عبدالغفار، مختار محلة ظهر المغارة: الشيخ محمد بن عايشة، مختار محلة بيت السباعي: أسعد بن محمد، مختار محلة الفاخورة، مختار محلة باب السباع، مختار محلة باب تدمر: سليمان صافي، مختار محلة باب هود، مختار محلة الشيخ جمال الدين: علي جاويش.

---

1 لعدم ذكر الموقّعين أسماءهم واكتفاءهم بالأختام، تم ذكر الأسماء بالاعتماد على ما كتب في الأختام. انظر التوضيح في هامش العرائض السابقة.

Y.EE.00068

وثيقة رقم 29: كتاب أعيان حمص المسلمين لمقام السلطنة بمناسبة إعلان القانون الأساسي (الدستور).

الهيئة العلمية الأدبية السورية إلى الأستانة وجبهة الدردنيل/ جناق قلعة (1915م):

«**البعثة العلمية**» كما سمّاها أصحاب امتياز الصحف العربية في كتابهم الذي حمل نفس الاسم، «**الهيئة العلمية الأدبية السورية**» أو «**هيئة سورية وفلسطين العلمية**» كما سمّتها الإدارة المركزية، والتي تم تشكيلها من علماء بلاد الشام بتوجيه من **أحمد جمال باشا قائد الجيش السلطاني الرابع** في سورية، لـ «عرض إخلاص السوريين لسدة الخلافة الإسلامية الكبرى، ومشاهدة عظمة الدولة العليّة واستعدادها الحربي، وبث عواطف أهالي هذه البلاد إلى إخوانهم الغزاة المجاهدين»، و«ليبصروا بأعينهم مبلغ حوادث الانتصارات من الصدق حتى إذا رجعوا إلى قومهم يصفون لهم ما شاهدوا» عند مضيق الدردنيل، حيث عهد **جمال باشا** إلى الألوية والأقضية في الولاية «أن تختار أفرادًا من العلماء والفضلاء والوجهاء ليمثلوا قومهم في رحلة الأستانة وجناق قلعة»، كما ارتأى جمال باشا أن يبقى الوفد في العاصمة استانبول «يختلط بأهلها ويقف على مكتوناتها وأوضاعها ومعاهدها، ويؤكد للترك عواطف العرب القديمة»، وتحرّك الوفد السوري من دمشق عبر الخط الحديدي في 19 ذي القعدة 1333هـ/ 28 ايلول 1915م، والتقى بالوفد البيروتي في رياق واكتمل الوفد في حلب، ثم اجتمعوا في دار الولاية بحضور **بكر سامي بك** والي حلب، وانتخبوا رئيس مجلس التدقيقات الشرعية ومفتي الجيش الرابع في سورية: **الشيخ أسعد أفندي الشقيري** رئيسًا للهيئة، وذلك حسب كتاب» البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية» الذي يحتوي على جميع تفاصيل هذه الرحلة[1].

«في حمص: كان على رأس الحكومة القائمقام **أمين بك التميمي**، الذي ما إن استلم أمر **جمال باشا** حتى استدعى رهطًا من أعيان المسلمين إلى مجلس الإدارة، حيث أبلغهم اقتراح قائد الجيش الرابع جمال باشا بشأن زيارة الأستانة. وخشي المجتمعون أن يكون في الأمر خدعة يراد من ورائها اعتقال كبار الشخصيات العربية في الأستانة حتى نهاية الحرب أو التنكيل بهم، فأخذ كل واحدٍ منهم يظهر اعتذاره

1للمزيد، يُنظر: البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية، لأصحاب الإمتياز: محمد الباقر، محمد كرد علي، حسين الحبال، عبد الباسط الأنسي.
الأتاسي، فارس، الهيئة العلمية الأدبية السورية في الأستانة والقلادات الموجّهة لعهدة أعضائها [مقالة]، التاريخ السوري المعاصر (syrmh.com)

عن عدم تلبية هذا الطلب لأسباب مشروعة. أما القائمقام فقد صرف الموجودين ثم كتب إلى جمال باشا رسالة يرشّح فيها ثلاثة أشخاص ممن يقيمون في حمص لتلك الرحلة وهم:
توفيق بن عبد اللطيف الأتاسي، جمال الدين الجمالي، وعبدالرحمن سلام. وبما أن الأخير بيروتي الأصل، والثاني هو إمام وخطيب المسجد النوري الكبير، فقد ارتأى جمال باشا الاكتفاء **بتوفيق الأتاسي** لأنه من سلالة أكبر الأسر الحمصية أولاً، ولأنه ابن وحفيد مفتي حمص ثانيًا.»[1]

وقد تواجد **توفيق الأتاسي** مع الوفد في جميع فعالياته، فاجتمع مع **السلطان محمد رشاد الخامس** في 8 تشرين الأول بعد أن صلّوا معه الجمعة في **مسجد يلدز**[2]، وخطب **توفيق الأتاسي** خطبة الجمعة في 15 تشرين الأول 1915م/ 6 ذي الحجة 1333هـ على منبر **مسجد السليمانية**[3]، وزار يوم الخميس 21 تشرين الأول[4] جبهة الدردنيل/ جناق قلعة، والتقوا **بمصطفى كمال بك**[5]، بطل جبهة «**أنافارطا**» وموقعتها ضد الإنكليز في آب من ذات العام، فتسابق العلماء على مدحه نظمًا وشعرًا، وكان من بينهم **توفيق الأتاسي**

وقد وجّهت **قلادات «اللياقة»** لعهدة أعضاء الوفد بإيعاز من **دائرة المشيخة الإسلامية** في العاصمة ورئيسها شيخ الإسلام مصطفى خيري أفندي، فنال **توفيق الأتاسي** قلادة اللياقة الفضية[6]، وحصل كما بقية أعضاء الوفد على ساعة ذهبية من ناظر الحربية **أنور باشا** عليها اسمه.

---

1 أسعد، منير- الخوري عيسى. (410/2)

2 البعثة العلمية، 30-31-32

3 البعثة العلمية، 114

4 وردت في الكتاب دون تأريخ، وذكر يوم الأربعاء على أنه 8 تشرين الأول من السنة المالية. بينما الأصح هو الخميس 8 تشرين الأول من سنة 1331 مالية.

5 مصطفى كمال باشا لاحقًا، وأتاتورك بعد إعلان الجمهورية التركية.

6 البعثة العلمية، 128

7 BOA, İ..TAL. 504/49



صورة رقم 50:

هيئة سورية الأدبية في العاصمة اسطنبول بعد زيارتها لجبهة الدردنيل.

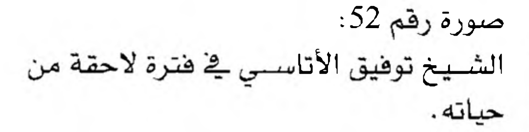
صحيفة ثروت الفنون العثمانية، استانبول، العدد 1274، 10 محرم 1334هـ/ 18 تشرين الثاني 1915م.

يظهر **توفيق الأتاسي** ابن المفتي **عبداللطيف الأتاسي** في الصورة، وهو ثاني الجلوس من اليمين.



صورة رقم 51: الوفد العلمي السوري في نظارة البحرية- كتاب: «البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية».
يظهر **توفيق الأتاسي** بن المفتي **عبداللطيف الأتاسي** رابع الجلوس من اليمين.





صورة رقم 52:
الشيخ توفيق الأتاسي في فترة لاحقة من حياته.

كما تصدّرت **عائلة الأتاسي** المشهد في التفاعل مع الإدارية المركزية، تصدّرتها كذلك في التفاعل مع الوفود الرسمية القادمة إلى حمص عبر متسلّم منصب الإفتاء بشكل رئيسي، جنبًا إلى جنب مع **عبد الحميد باشا الدروبي** و**مصطفى باشا الحسيني**. والأمثلة عن استقبال المفتي وأعيان العائلة للوفود الرسمية من ولاة ومتصرّفين وسياسيين وذوات غير قابلة للحصر، كونهم تواجدوا في صدارتها دومًا، ولذلك نذكر أهمّ الشخصيات التي استقبلتها العائلة واستضافتها:



صورة رقم 53:
الأمير عبد القادر الجزائري.

زيارة الأمير عبد القادر الجزائري لحمص:

بعد أن قدم دمشق وأقام فيها، تلقّى الأمير عبد القادر الجزائري دعوات عديدة من أهل حمص وحماة لزيارة المدينتين، وبالفعل توجّه شمالاً فوصل حمص في حزيران 1861م لزيارة مقام الصحابي **خالد بن الوليد** ومقام الخليفة الأموي **عمر بن عبد العزيز**، فاستقبله الأهالي والأعيان خارج أبواب المدينة، واحتفلوا لقدومه أيما احتفال، وعند وصوله ألقى **خالد الأتاسي** أمامه قصيدة تمتدحه.

مطلعها[1]:

حمد ربي بدت بأفق المناء ... شمسُ أنس جلت دياجي العناء
وغدا الروض ذا افترار يفـ ... ـتر إذا ما بكت عيون السماء
فكأن القرنفل الأحمر الغضّ ... إذ فتقته أيدي النداء
جنت من ياقوته فوق غصن ... ينثني من زبرجد مصفاء

---

1 الجزائري، محمد عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر، (2/116-118)
أسعد، منير- الخوري عيسى، (2/379)

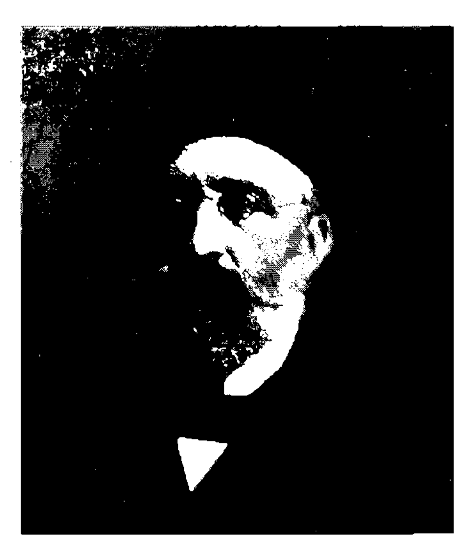
ومما ورد فيها:

مرحبًا مرحبًا وأهلًا وسهلًا ... بالإمام الهمام ذي العلياء
هو بحر العلوم درة عقد الـ ... مجد فخر الوجود كنز العطاء
جهبذٌ قد زكا زكاءً وأبدى ... من سنا هديه ضياء ذكاء
قد سما نسبة لبيت رسول الله ... محي بعين سين وراء
...
عش سعيدًا أن المجاهد في الله ... ولا زلت أسعد السعداء

وفي خاتمتها:

وصلاة الصلاة تهدى دوامًا ... لنبيّ محى سطور العناء
مع أصحابه الصباح و...... اطلعوا طالع الهدى والنقاء
ما شدا خالد الأتاسيّ جهرًا ... حمد ربي بدت بأفق المناء

والي سورية والصدر الأعظم السابق مدحت باشا في دار آل الأتاسي:



صورة رقم 54:
والي سورية مدحت باشا.

بعد عزله عن الصدارة العظمى ونفيه في شباط 1877م إلى أوروبا، سمح **السلطان عبدالحميد لمدحت باشا** بالعودة إلى الأراضي العثمانية، وفي نهاية عام 1878م عيّن واليًا لولاية سورية، فكانت له الكثير من الإجراءات الحميدة في مجال العمران والطرقات والزراعة والتجارة، وقد أحبه سكان سورية لعدله واستقامته وإحلاله للأمن والسلم الأهلي والاستقرار في المنطقة.

وفي 6 أغسطس/ آب من عام 1879م توجّه مدحت باشا في زيارة إلى حمص ووصل إليها في الواحدة والنصف ظهرًا،

فاستقبل استقبالاً منقطع النظير، وخرج لاستقباله رجال الحكومة والرؤساء الروحيون وأعيان البلد، والبعض من الأهالي كان من سافر للقائه مسافة يوم أو يومين، وضربت الخيام خارج المدينة للترحيب به، وألقى في حضرته **خالد الأتاسي** بن المفتي **محمد الأتاسي** قصيدة طويلة مطلعها [1]:

ألا إنّ أوجَ السعد لاحت فراقدُهْ ... فحتّامَ ساهي الطّرف أنت فراقدُهْ
تنبّه أخا البأساءِ واركب مطيّةً ... من الهمّة العليا لمن أنت قاصدهُ

وجاء فيها في مديح الوالي:

أجلّ وزيرٍ زارته يد العُلا ... يُراود أبكار البها وتُراوده
هو الأسد الضاريّ هو العلم الذي ... على تبسّط الإحسان مدّت موائده
فتى أصلح الأيام بعد فسادها ... وعلّمها كيف الكريم توادده
وقورٌ إذا يومًا تجلّى بهيبةٍ ... لشامخ طودٍ دكّ منه جلامده
لتهنأ بك الدنيا لأنك شمسها ... ويدخر بك الفخر الذي أنت واحده
بسوق كساد ألقي الشعر إنما ... بأوصافك الحسنى لقد راج كاسده
فسمعًا لها لازلت أهلًا لمثلها ... بمدحك يفترّ الزمان و «خالده»
له نور فكر، كل أعمى يكاد أن ... يرى في الدجى لو كحلته مراوده

وبعد أن استراح ركب مركبته الخصوصية وسار مخترقًا صفوف الصبيان أولاد المدارس من مسلمين ونصارى وهم يترنّمون بالأناشيد، وألقى **طاهرالأتاسي** بن **خالد بن المفتي محمد الأتاسي** أمامه قصيدة عصماء، ولما أشرف على القشلة العسكرية صدحت الموسيقى العسكرية وأطلقت المدافع تبشيرًا بقدومه. وقد نزل عند **دار المفتي محمد الأتاسي** وبات عنده الليلة، وفي اليوم الثاني نزل مساءً عند **عبدالحميد أفندي الدروبي** -الباشا لاحقًا-، رئيس محكمة التجارة بحمص [2].

---

1 الأتاسي، باسل، العقد الألماسي، المادة: خالد الأتاسي.

النبهان، عبد الإله، لمحات من أدب أواخر العهد العثماني، مجلة التراث العربي- السنة العشرون، العدد78 (2000)، 39-40

أوراق محمد سعيد حسين آغا [عبر: حسين آغا، محمد غازي].

2 أسعد، منير- الخوري عيسى، (384/2)

صحيفة البشير، 22 أغسطس 1879م

والي سورية عارف بك بمعيّة الأتاسيين:

خرج **والي سورية عارف بك** في جولة على المدن السورية في بداية شهر أيار من عام 1914م، وقد توجه من دمشق إلى بعلبك فبيروت، ثم عاد إلى بعلبك فاستقبله فيها **وصفي بك الأتاسي** نائب حماة وحمص في مجلس المبعوثان (النواب) بالعاصمة، واصطحبه إلى حمص ليعاين عن قرب الوضع الاقتصادي والعمراني بعد مطالبات أعيانها المستمرّة بتحويلها من مركز القضاء إلى مركز السنجق/ اللواء. وقد وصل مدينة حمص في 10 أيار، وتذكر مراسلات **صحيفة لسان الحال** عن قدومه لبعلبك ومن بعدها لحمص واستقباله:

«والحقيقة أنه أتى بعلبك وقد خفّ لاستقباله في القصر [بعلبك] حضرات القائمقام ورئيس البلدية ومبعوثنا الجديد **وصفي أفندي الأتاسي**، ولما قدم القطار [حمص] نهار أمس ترجل حضرته فاستقبلته موسيقى **الكلية العلمية الإسلامية** وثلة من الجند وقواد العسكرية وأعيان حمص والرؤساء الروحانيون [وفي مقدمتهم بالطبع: **مفتي المدينة عبداللطيف الأتاسي**، ورئيس **البلدية عمر الأتاسي**]، وكان يصطحبه **نسيب بك حمزة** رئيس بلدية الشام و**عبدالفتاح بك** قائمقام بعلبك. وقد رحّب به **حسين أفندي الأتاسي** بقصيدة شائقة وسرّي **أفندي الأتاسي** من **تلاميذ الكلية العلمية**[1]، قوبلت القصيدة بالتصفيق الحاد، ثم ركب عربة **عبدالحميد باشا الدروبي** وسار وراءها قطار من العربات حتى وصل إلى باب السراي، فرأى حشدًا عظيمًا وأولاد المدارس على جانبيّ الطريق يحيّونه بكل إكرام واحترام، وكانت قد سبقته موسيقى الكلية العلمية فاشتركت مع موسيقى المدرسة العلمية الأرثوذكسية والاتحاد الوطني بتحيته، وصعد إلى غرفة مجلس الإدارة فاستقبله **حضرة نجم الدين أفندي الأتاسي** [رئيس مجلس المعارف بحمص] بقصيدة عصماء، وعقبله **خالد أفندي الفصيح** بقصيدة ختمها بتاريخ جميل، ثم **محمد أفندي النملي** مدير الكلية العلمية ورئيس [جمعية] النهضة الحمصية، ثم **قسطنطين أفندي يني** وغيرهم كان لكلامهم وقع حسن جدًا في النفوس.»[2]

1 وردت في الخبر: العلمانية، والصحيح: العلمية.

2 صحيفة لسان الحال، 12 أيار 1914



صورة رقم 55:
وزير الحربية العثمانية أنور باشا.

استقبال ناظر الحربية وصهر السلطان أنور باشا في حمص:

كان مـرور ناظـر (وزيـر) الحربية **أنور باشـا** بحمـص ضمن جولته الطويلة إلى المنطقة السـورية والحجاز أثناء الحرب العالميـة الأولـى، وقد بـدأت رحلته من العاصمة اسـطنبول في شباط 1916م، ومـرّ فيها مع **جمال باشـا** قائد الجيش الرابع بحلب، جبل لبنان، بيروت، دمشق، فلسطين، وأخيرًا المدينة المنورة، ثم قفل راجعًـا نحـو دمشـق، ومنهـا توجّه نحو حمـص عبـر الخـط الحديـدي، وقـد احتفلت حمص بقدومه احتفالاً عظيمًا، فقام **محمد علي النملي** مدير **المدرسـة العلميـة** فألقى خطبـة أمامه، ثم نهض **توفيق الأتاسـي** فقـال فيه قصيدة أمام الجموع.

مطلعها[1]:

هذا الجلال وهذه الأنوار ... قد أشرقت فلتهنأ الأبصار
يا ثغر سوريا ابتسم أنسًا فأفـ ... ـواه الهنا لثمتك والأقمار
والروض باكره الغمام بمزنهِ ... فزها وطاب وزانه النوّار
والدهر وافى بالسرور و بالمنى ... وعلى الغصون تغرّد الأطيار
يا حمص تيهي حيث زارك أنورٌ ... ردءُ الخليفة سيفه البتّار
وكذا جمال الدين والدنيا معًا ... قطب الوغى فلك العلا الدوّار
بدرٌ تلألأ في سماء بلادنا ... فأضاءت الأنجاد والأغوارُ

1 كـرد علـي، محمـد، الرحلـة الأنورية إلى الأصقاع الحجازية والشـامية، المطبعة العلمية ليوسـف صـادر- بيروت (1916)، 278

وخاتمتها:

أيّدت دين الهاشميّ فلم يضع ... لبني الشريعة عند سيفك ثارُ
يخشى مقامكمُ العدوّ وبرّكم ... للمخلصين سحابةٌ مدرارُ
لا زال أنور نورهُ بسما العلا ... يزهو وفيه تزدهي الأبصار
وكذاك لا برح الجمال جماله ... في الكون يسطع من سناه نهار
أيامه الأعياد وهي نواضرٌ ... زهر وعودك في العلاء نضار

5.3.3 على المستوى الاقتصادي والعمراني:

الشركة الوطنية العثمانية للطرق والمعابر و«أول طريق معبّد في تاريخ سورية الحديث»:

تسلّم **مدحت باشا** منصب والي سورية في نهاية عام 1878م، وقد كان بدأ بفعالياته الإصلاحية بشكل جدي منذ تعيينه رغم قلة المال واليد العاملة والعرقلات من الإدارة المركزية. وكان قد خرج في أوائل شهر أيلول من عام 1879م في جولة تفتيشية إلى مناطق حماة وحمص وطرابلس واللاذقية، بعد أن انتهى تعبيد طريق طرابلس- دمشق، والذي تحدث عنه **القنصل الفرنسي في سورية** فكتب:
«إن افتتاح طريق مخصص للعربات في منطقة لم تعرف الطرق المعبّدة منذ عهد الرومان على الأغلب، وفي مدة قصيرة كهذه، لهو أمر جالب للسعادة بحقّ. يجب على الوالي الشعور بالفخر، وأنا بنفسي أهنئه وأبارك له بكل مسرّة»[1].

ولم يكن القنصل الفرنسي يخصّ بالذكر طريق طرابلس- دمشق فحسب، بل كان يقصد كذلك طريق طرابلس- حمص الذي صدرت الإرادة السنية (السلطانية) بخصوص البدء فيه في 23 حزيران 1879م/ 3 رجب 1296هـ[2] بعد تذكرة مفصلة

1 ŞİMŞİR, Bilal. N, Fransız Belgelerine Göre Mithat Paşa'nın Sonu, Bilgi YE (2020), 19: Delaporte a Waddington, 10.IX.1879, No.15, Op.Cit ff. 126-127

2 BOA, İ..MMS.62/ 2949.7

قدمها مدحت باشا في أواخر آذار[1]، وقد بذل مدحت باشا أكبر الجهود لإتمام الطريق بأموال وأياد محلّية دون الحاجة للقروض والامتيازات الأجنبية، إذ أن ما يميّز هذا العمل هو كونه وطني بالكامل، ومن أجل ذلك شكّلت هيئة من كبار أعيان مدينتي طرابلس وحمص للإشراف على فعاليات العمل وتنظيمها، سمّيت بـ «**الشركة الوطنية العثمانية للطرق والمعابر**»، واختير **عبدالقادر أفندي المنلا** من طرابلس رئيسًا لها، وفي حمص عيّن في إدارتها **خالد الأتاسي** (المفتي والنيابي) في البداية[2]، ولكن يبدو أنه استقال من منصبه، فترأسها من بعده **نجيب افندي الأتاسي**، الذي كان رئيس بلدية حمص في 1879م، وسيصبح رئيس مجلس المعارف منذ 1884م. وكانت لنجيب أفندي أيادٍ بيضاء في تطوير شؤون النافعة بحمص وريفها، فكانت أول مشاريع الشركة الوطنية بإدارته في حمص ترميم جسر المزرعة الممتدّ بطول 500 متر وعرض 7 أمتار على طريق طرابلس حمص (1882م)[3]، وبعدها إتمام طريق طرابلس- حمص عام 1883م، وجُلبت من أوروبا في ذات العام العربات التي ستمشي عليه[4]، ومدّت ذات الطريق إلى تدمر في قلب البادية السورية شرق حمص، كما عملت على إتمام طريق حمص- حماة وترميم جسر الرستن على نهر العاصي، و كذلك إتمام طريق حمص- حسياء- النبك وفرشه بالحصى، وكل ذلك بتخطيط وإشراف المهندس محمد أنيس حسين آغا[5].

وكان **لنجيب الأتاسي** الفضل الرئيسي في بناء محطة الطريق البرّي (الشوسة) بحمص، حيث وفّر جملة مصاريف في بنائها برأس مال محلّي وطني[6]. وحينما زار والي سورية **ناشد باشا** مدينة حمص في أيار 1884م، تحدثت **صحيفة لسان الحال** عن إعجابه **بنجيب الأتاسي** فذكرت:

---

1 BOA, İ..MMS.62/ 2949.2

2 BOA, ML.EEM.924/ 8.1

وكان أعضاء تلك الشركة من حمص حسب العقد التأسيسي المحفوظ في الأرشيف العثماني وفق التصنيف أعلاه: محمد خالد الأتاسي، محمد حافظ الجندي، عبد الحميد الدروبي، محمد نجيب الرفاعي، ميخائيل سرياني، ميخائيل لطيف.

3 سالنامهء ولايت سوريه 1299هـ (1882م)

4 BOA, ŞD.504/ 35.3

5 حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين في ظل الخلافة العثمانية، 174-175

6 صحيفة لسان الحال، 26 تشرين الثاني 1883م

«ويوم الاثنين صباحًا قبل أن يركب توجّه بادئ بدء إلى الأتاسيين محل محطة شركة الشوسة فأعجبه حسن موقعه وترتيبه وسعته البالغة مائة ذراع طولاً وسبعة وخمسين ذراعًا عرضًا، وأثنى ثناءً حميدًا على جناب مأمور شعبة الشوسة بحمص جناب العالم الوجيه فضيلتلو (صاحب الفضيلة) **أتاسي زاده السيد نجيب أفندي**، الرئيس الثاني لشعبة المعارف، لما سمع عنه من حسن إدارته ودرايته وخدمته الصادقة وسعة حذاقته وتدبيره لمهام مأموريته.»[1]

بناء مسجد خالد بن الوليد (1903-1908م):

يعتبر الصحابي **خالد بن الوليد** الرمز الأول لمدينة حمص، كونه استقرّ فيها آخر حياته ودفن عندها، وكذا تتكنّى المدينة وأهلها فيه. ويقع مرقد خالد بن الوليد شمال المدينة القديمة، ضمن ما كان يعرف بقرية «الخالدية» أو «قرية خالد بن الوليد»، وضمّت هذه القرية إلى أحياء المدينة في نهايات العهد العثماني بعد أن وصلها العمران، وهي اليوم جزء من المدينة.
وكان **السلطان الظاهر بيبرس** (وفاته: 1277م) قد مرّ بحمص في عام 1246م، فجدّد مرقد خالد بن الوليد والمسجد القائم عنده بالأسلوب المعماري المحلّي والحجر الأسود. وقد بقي هذا الشكل العام للمسجد طوال العهد العثماني -قبل أن يتم إعادة بنائه-، مع تجديدات وترميمات كانت تحدث فيه بين فترة وأخرى، آخرها كان في عهد السلطان عبدالحميد الثاني عام 1882م بعهد القائمقام إحسان بك وبمساعي متولّي وقف خالد بن الوليد **الشيخ** حسين الشيخ زين، وأرّخ لذلك الترميم الشيخ **طاهرالأتاسي** -المفتي لاحقًا- في قصيدة مطلعها[2]:

يا حبذا الحرم الذي فيه الهدى ... يُجلى لأهل الحق والإيمان
حرم حوى بابن الوليد جلالةً ... ومكانةً تعلو على كيوانِ

1 صحيفة لسان الحال، 8 أيار 1884م

2 حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 72

ومما ورد فيها:

أيام سلطان البسيطة خادم الـ ... ـحرمين ناصر أشرف الأديان
عبدالحميد مليكنا الغازي ومن ... نام الأنام به بظلّ أمان
أهدى لحمص الشام شهمًا حاكمًا ... فينا نزيه النفس عالي الشان
أعنيه **إحسانَ** الزمانِ وذاتهُ ... مثل اسمه هي مصد الإحسانِ
فبأمره انتدب **الحسين** معضدًا ... بعزائم منه كحدّ سنانِ
واهتمّ في تجديد هذا مخلصًا ... لله يرجو الفوز بالرضوانِ
أكرم بسعي في التقى مستوجبٍ ... لهما عواطف أنعُم المنّانِ
لعلاهما مِنَحُ السعادة أرّختْ ... يمن الثواب بحادث البنياتَ
سـ 1299 ـنة

ولكن لم يكن هذا الترميم متينًا كفاية، حيث اضطرت الإدارة المحلية إلى هدم أحد جدران المسجد الرئيسية وإعادة إعمارها كونها بنيت على أساس خاطئ، مما كلّف الخزينة العامة مصارف إضافية كون أوقاف المسجد لم تتحمل قيمة إنشاء الجدار مجددًا [1]، وعلى العموم فإن هيكل المسجد وبناءه كان قديمًا ومتهالكًا في ذلك الوقت.



صورة رقم 56: البناء القديم لمسجد خالد بن الوليد في حمص.

1 BOA, İ.ŞD. 59/ 3415.2

وفي أيار 1903م مرّ والي سورية **ناظم باشا** بمدينة حمص، واطّلع على أوضاع المسجد الذي وصفه بأنه «مسجد عبارة عن عدة أقبية، مظلم وضيّق وتعيس للغاية»[1]، فحثّ أهل حمص على تجديد بنائه، وتواصل مع قصر يلدز مباشرة لاستصدار إرادة سنيّة من السلطان شخصيًا، وحدث ذلك بالفعل بعد يومين من برقيته إلى المركز، حيث تقرّر بناء مسجد كبير بقبّة محكمة ومنتظمة، وقدّرت المصاريف الأولية للبناء بألفي ليرة عثمانية، تُدفع نصفها من إعانات أغنياء المسلمين في مختلف البقاع، و400 ليرة من صندوق الحلّي والهدايا الثمينة داخل المسجد، و600 ليرة من واردات أوقاف المسجد المذكور*[2].

وللوقوف على إعادة إعمار المسجد وتجديده، شكّلت هيئة إنشاءات خاصة من كبار أعيان ومتنفّذي المدينة، تصدّرها خالد الأتاسي [المفتي السابق ونائب سورية في مجلس النواب العثماني]، وتكوّنت كذلك من نجيب الأتاسي [رئيس البلدية سابقًا، مدير الشركة الوطنية العثمانية للطرق والمعابر بحمص، ورئيس شعبة المعارف المحلّية]، حافظ الجندي [المفتي سابقًا، عضو الشركة الوطنية العثمانية، وعضو لمجلس إدارة القضاء في عدة فترات]، مدير الأوقاف بلواء حماة رفيق افندي، محمد عبدالفتاح [عضو هيئة صندوق الأيتام بحمص]، خالد كلاليب [عضو محكمة التجارة]، مصطفى رسلان [رئيس بلدية سابق وعضو لمجلس إدارة القضاء سابقًا]، وعبدالغني السعيدي. وقد وجهّت الدولة **لخالد الأتاسي** نيشان (وسام) مجيدي من الدرجة الثالثة، **ولنجيب الأتاسي** وبقية الأعضاء نيشان مجيدي من الدرجة الرابعة، مقابل حسن خدمتهم في أداء مهماتهم فيما يخصّ تنظيم الإعمار والإنشاء، وذلك في 22 حزيران 1903م[3].

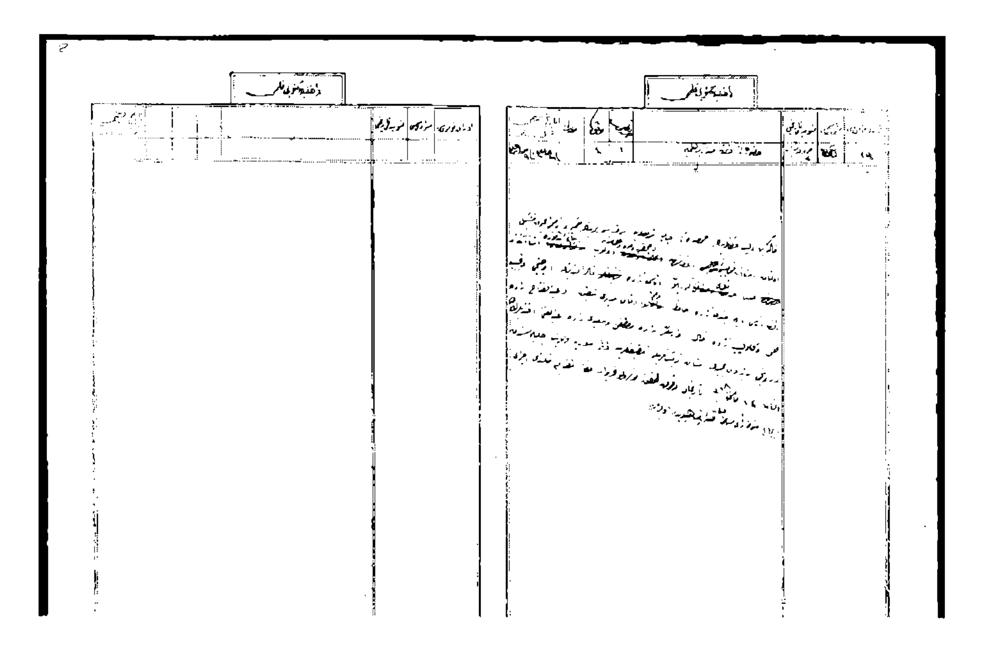
---

1 BOA, İ..HUS.105/ 97

2 BOA, İ..HUS.105/ 97

* يعتقد أن المصاريف المذكورة هي المصاريف الأولية فقط.

3 BOA, DH.MKT. 727/ 50



وثيقة رقم 30:
تذكـرة من نظارة الداخلية إلى الصدارة العظمى بتوجيه النيشـان المجيدي الثالـث إلى **خالد الأتاسـي**، والنيشـان المجيـدي الرابع إلى **نجيب الأتاسـي** وبقية الأعيان المذكورين، لقاء حسن خدمتهم في هيئة إنشاءات مسجد خالد بـن الوليد، وذلك بعد تذكرة من مقام ولاية سـورية. 22 حزيران 1903م (9 حزيران 1319 مالية).
الأرشيف العثماني: BOA, DH.MKT. 727/ 50

وقـد كان أعيـان عائلة الأتاسـي كذلك في صـدارة من تواصل مـع الإدارة المركزية بخصـوص المسـجد بعد البـدء بإعماره، فأرسـلت عريضة من أعيـان حمص إلى السلطان عبد الحميد الثاني عبر كاتبه الثاني ومستشاره **عزت باشا العابد**، تصدّرها **آل الأتاسي** عبر مفتيهم **عبداللطيف افندي**، وكذلك **المفتي السابق والبرلماني خالد الأتاسـي**، و**المدرّس عبدالسـتار الأتاسـي**، ونشـرت تلك العريضة في صحيفة «ثروت» العثمانية الصادرة من العاصمة اسـطنبول بتاريخ 24 ربيع الأول 1321هـ/ 31 أيار 1903م- العدد 1786.

نص العريضة:

[الجملة مترجمة للعربية] إلى الكاتب الثاني لحضرة السلطان ومستشاره صاحب الدولة حضرة عزت باشا:

اللهم يا من عمّنا بنواله وعزّنا بأفضاله إنّا نتوصل إليك بالنبي وصحبه والله أن تديم للملّة الحنفية والأمة الشريفة العثمانية طلوع شمس العدالة في سماء مجد الإقبال وصعود نجم السعد إلى أوج بلوغ الآمال بحفظه حضرت أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين مولانا وسيدنا السلطان الغازي عبد الحميد خان؛ حامي حمى الدين ومشيّد أركان شريعة سيد المرسلين الذي عمّت الأنام إحساناته الجليلة وشملتهم إنعاماته الجزيلة، فارتقت الأمة بمنّ نواياه الشريفة لسماء المجد وسمت لأفق السعد شكرًا على تلك النعم. فبينما كنا عموم عبيده أهالي حمص نتبادل عبارات التهاني والشكر على نعمة صدور الإرادة السنيّة بتجديد وتوسيع جامع سيف الله وسيف رسول[ـه] الصحابي الجليل حضرت سيدنا خالد بن الوليد رضي الله عنه، كما بشّرنا بها المنحة الجزيلة عبد جلالته الصادق في تنفيذ نواياه الشريفة وإراداته ناظم باشا والي ولايت سورية الجليلة، وإذ بذلك الوالي المقدام قد عاد من حما[ة] لحمص مثمرًا في إنفاذ هذه [الـ]إرادة السنية عن ساعد الجد والاهتمام وأجرى رسم افتتاح تلك الوثيقة والإعمار لجامع ذلك البطل الكرّار بحضور جميع المسلمين الذين امتلأت قلوبهم فرحًا وابتهاجًا وتمادت ألسنتهم بالابتهال لحضرت الحق تعالى طريقًا ومنهاجًا متوسّلين بالنبي والصحابة و[لا] سيما حضرت خالد بن الوليد التي حررت هذه العريضة في رحابه الشريفة بأن يؤيد و يؤبد عرش الخلافة العظمى ويحفظ ذات حضرت سلطنتها الأسمى الذي تواردت عليهم غيوث مبراته اضافًا على الإحسان ما قيمت الصلاة [لولا] الشمس وعمرت المساجد بأدا[ء] الخمس، وبناءً على طلب العموم يتجاسر بتقديم هذه العريضة لترفع للأعتاب الشريفة السلطانية مظهر العدالة والرحمة ومصدر العواطف العميمة فرمان.

في 15 مايس سنة 1319 [مالية]

مدرس جامع سيدنا خالد: أتاسي زاده خالد

مفتي حمص: عبداللطيف [الأتاسي]

مدرّس: عبدالستار [الأتاسي]

ويكرمى بر رفيقى [أي ومعهم واحد وعشرون آخرون]

ثروت

SERVET

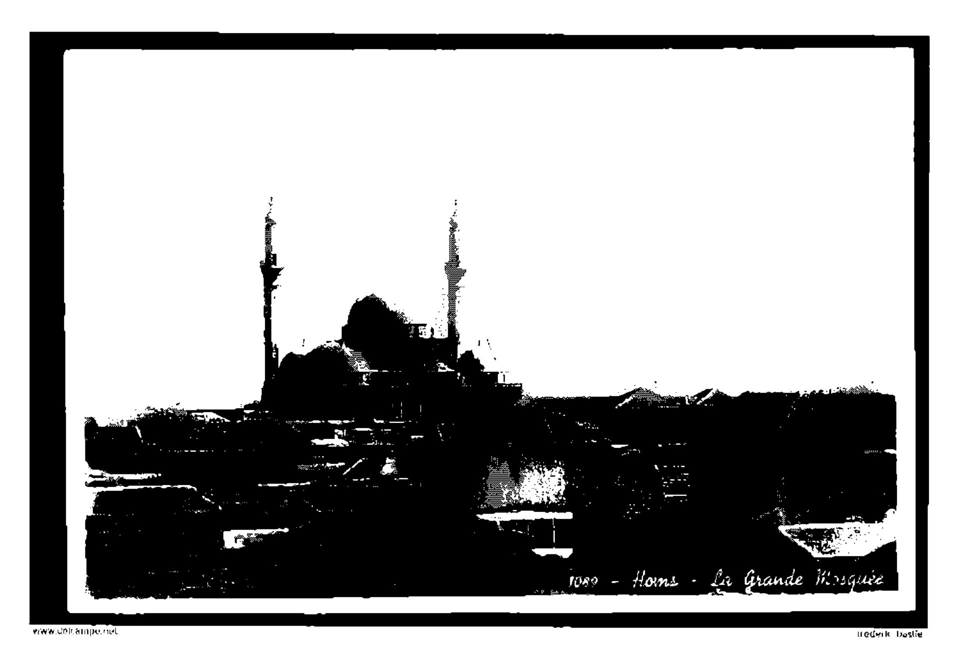
M. TAHIR BEY



صورة رقم 57: الصفحة الرئيسية من صحيفة «ثروت» العثمانية الصادرة من العاصمة اسطنبول بتاريخ 31 أيار 1903م، وفيها كلمة أعيان حمص بتصدّر وجوه آل الأتاسي في القسم الأيمن من الصفحة.

وخلّد بناء المسجد الجديد الشيخ **طاهر الأتاسي** -المفتي لاحقًا- في منظومة شعرية مدح بها السلطان عبدالحميد الثاني

يا حبّذا مسجد هدى دنت ... شموسه تسمو بصرح عجيب
فها لعبد خاشع في حِما ... ظلاله وعد بأعلى نصيب
أنشأه عزّ الملوك الذي ... لفضله الدهر حميد مجيد
سُلطاننا أنجد غازٍ له ... أزكى بهاء بدره لا يغيب
مصباح أهل الأرض كوكبهم ... فهو ملاذ الكل برقٌ مهيب
عبد الحميد حبا أعالي رضا ... بآرائه وذا مدام النجيب
يتلو الهنا أبدًا لشوكته ... نصرٌ من الله وفتح قريب



صورة رقم 58:
مسجد خالد بن الوليد بتصميمه الجديد، كرت بريدي فرنسي.

1 حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 75

تجديد مسجد النبي هود:

يقع هذا المسجد بجوار باب هود مباشرةً نحو الجنوب، ويرتكز جداره الغربي إلى سورية المدينة، ولا يوجد في المسجد ما يشير إلى ضريح أو مقام ينسب إلى النبي هود، لكنه من أقدم أماكن العبادة في المدينة، وهو مسجد صغير تعلو بابه قنطرة كبيرة وعريضة من الحجر الأبيض والأسود، وهو مسقوف بالعقد الحجري المعقود على أربع قناطر، وإلى جنوبه برج دفاعي من أبراج سور حمص الدفاعية، مشيّد بإحكام وله فتحات طولية للمراقبة ورمي السهام . وفي عام 1891م/ 1309هـ قام **محمد باكير الأتاسي** بتجديده، وأرّخ لذلك التجديد الشيخ **محمد خالد الفصيح** بأبيات نقشت على اللوحة الرخامية فوق مدخله:

هذا مقام قد تجدّد بالتقى ... وحوى نبيًا قد تسامى سؤدده
أعنيه هودًا ما أتاه قاصدًا .. إلا أتاه من المهيمن مقصده
محمد الباكير ذا يا صاحبي ... أرّخ وقل تالله صار تجدّده
سنة 1309

والجدير بالذكر أن **آل الأتاسي** تسلّموا الخطابة والإمامة في مسجد النبي هود، فكان ممن تولى الإمامة فيه: **عبد القادر بن المفتي محمد الأتاسي**، و**عبدالرحمن بن حسن الأتاسي**، وممن تولّوا الخطابة: **نجم الدين بن محمد الأتاسي** [2].

---

1 أوراق محمد سعيد حسين آغا [عبر: حسين آغا، محمد غازي، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 262]

2 حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 263

5.3.3.2 الأبنية الخاصة:

تقع هذه الزاوية خارج الباب المسدود وإلى الغرب منه مباشرةً، وقد شيّدت الزاوية والدار إلى الشيخ **إبراهيم أفندي الأتاسي** على الأسلوب المعماري الغربي والحديث، مع بعض عناصر البناء محلّية. بُني القصر الذي أعدّ سكنًا لإبراهيم أفندي وعائلته وزوّاره، وإلى الجنوب الغربي منه الزاوية المؤلفة من قاعة كبيرة وغرفة مجاورة للاستقبال ومنتفعات مُلحقة، وقد شُيّدت بالحجر الأسود الذي هو العنصر الأساسي للعمارة المحلّية بحمص، وسُقفت بالآجرّ الأحمر بشكل جملون هرمي، ويُحيط بالزاوية نوافذ من حجر أسود مصقول بقوس على شكل نصف دائرة، ويعلو القوس الدائري مدماك ثاني من حجر أبيض مصقول، ويعلوه مدماك بارز من حجز أسود له أفاريز بشكل فنّي وعلى شكل زاوية منفرجة وله جناحان. أما القصر فهو مؤلف من طابق أرضي فقط مرتفع عن مستوى الأرض بعدّة درجات، وشيّد بالحجر الأسود، وسُقف بالآجرّ الأحمر على شكل جملون هرمي، وعلى جوانبه نوافذ من الحجر الأسود المصقول لها سواكف مقوسنة ويستدير بها مدماك له أفاريز بارزة ومجنّحة، ويتوسّط الجهات الخارجية ثلاث أروقة شيّدت بالحجر الأبيض بسواكف مدبّبة ويعلوها مدماك عليه أفاريز بارزة ومحمولة على أعمدة في الوسط، وأنصاف أعمدة في الجانبين. وقد افتتحت الزاوية الرفاعية سنة 1890م (1308هـ)، وأزيلت في سبعينات القرن العشرين[1].

---

1 حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 311-312-313



صورة رقم 59:
قصر الشيخ إبراهيم أفندي **الأتاسي**.

صورة رقم 60:
الشيخ إبراهيم أفندي الأتاسي، من كبار أعيان حمص، عضو محكمة حمص ومجلس البلدية وأحد المرشحين لتولي منصب الإفتاء عام 1915م.



قصر المفتي والبرلماني خالد أفندي الأتاسي:

كان **خالد الأتاسي**، مفتي حمص ونائب سورية في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني أول افتتاحه من أوائل من أنشأوا الأبنية خارج أسوار المدينة، حيث ذكر **العطري** أنه أنشأ عند ساحة المدينة (الساعة القديمة اليوم) مخازن تجارية وحرفية، ومن بين تلك الآثار العمرانية **مقهى آل الأتاسي** .

وكان كذلك من بين الأبنية التي شيّدها؛ **قصره الواقع في حي البغطاسية غرب** غوطة حمص كان هذا القصر من أوائل القصور خارج السور، ويمثّل النخبوية الاقتصادية لأسرة المفتي، حيث أنشأ ضمن البساتين في مساحة تفوق 4000 متر مربع، ووضع عليها حارسًا من الشراكس، وصمّم القصر المؤلف من طابقين وبنمط معماري غربي من قِبل مهندس القضاء **محمد أنيس حسين آغا** في عام 1893م.



صورة رقم 61: ما تبقى من قصر خالد أفندي الأتاسي، حزيران 2021
تصوير: عبد الجليل طيارة.

---

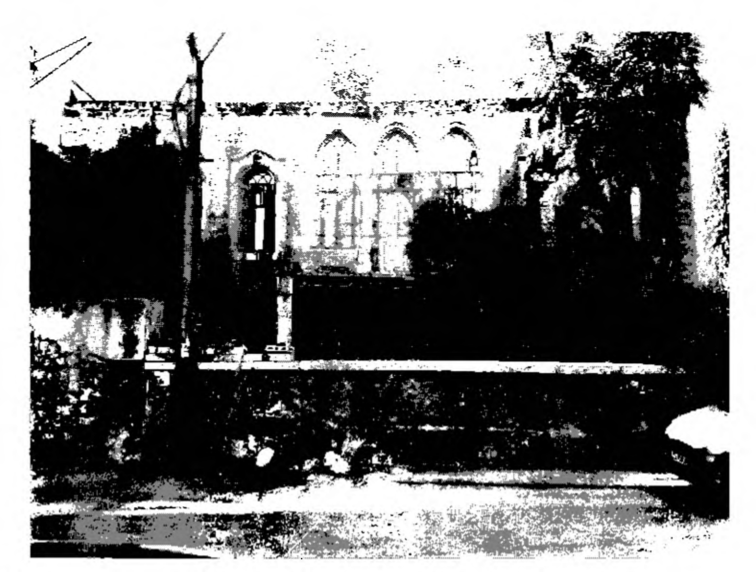
1 العطري، عبد الغني، عبقريات، 202

2 الأتاسي، باسل، العقد الألماسي، المادة: خالد الأتاسي.
العطري، 202
حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين، 158



صورة رقم 62: ما تبقى من قصر خالد أفندي الأتاسي، حزيران 2021
تصوير: عبد الجليل طيارة





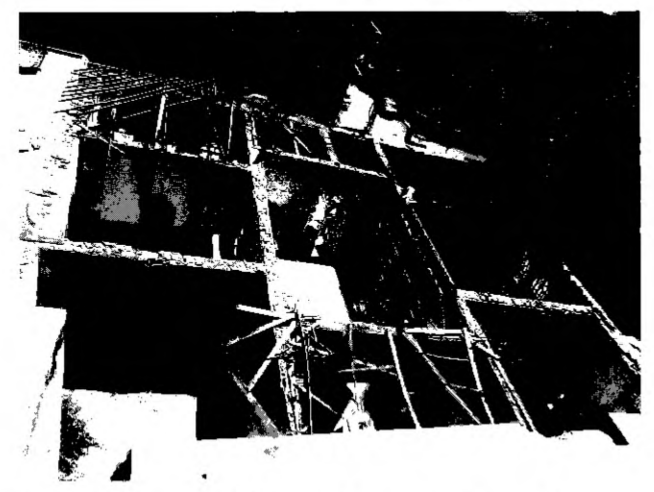
صورة رقم 64: واجهة قصر خالد أفندي الأتاسي، حزيران 2021
تصوير: عبد الجليل طيارة.



صورة رقم 65: قصر خالد أفندي الأتاسي من الداخل، حزيران 2021
تصوير: عبد الجليل طيارة.



صورة رقم 66: قصر خالد أفندي الأتاسي من الأعلى، تظهر في الصورة بقايا السقف القرميدي، حزيران 2021
تصوير: عبد الجليل طيارة.



صورة رقم 67: قصر خالد أفندي الأتاسي من الأعلى، الطابق العلوي، حزيران 2021
تصوير: عبد الجليل طيارة.

المسيرة والدور التعليمي:

عرفت **عائلة الأتاسي** على مدى ستة قرون، منذ العهد المملوكي وحتى يومنا هذا، باشتغالها في العلم والتعليم، وكما لاحظنا من خلال القراءة المفصّلة أن العلم كان البوابة الرئيسية لدخولها الساحة السياسية طوال الفترة السابقة، عبر منصب الإفتاء الذي يقتضي درجة عالية من التعليم التخصّصي. بالإضافة إلى ذلك، تواجد علماء العائلة ضمن أجهزة التدريس الشرعي/ التقليدي في حمص بشكل رئيسي عبر أعرق وأقدم مدارسها: **المدرسة النورية ومدرسة خالد بن الوليد**. وبعد التنظيمات وما جلبته من إصلاحات في النظام التعليمي الذي كان التوجّه فيه إلى النمط الأوروبي العلماني/ الغير ديني، سيكون آل الأتاسي أول وأهم الداعمين لمؤسسات التعليم الرسمي والخاص على النمط الحديث الذي تبنّته التنظيمات، وستكون لهم المساهمة الأكبر في رعاية تلك المؤسسات الحديثة على كافة المستويات بالإضافة التعليم والتعلّم بها بل وسيطرتهم على بعضها، دون ترك مواقعهم في مؤسسة التعليم التقليدي التي ظلّت تمارس فعالياتها عبر المدارس الشرعية.

5.3.4.1 التعليم النظامي الحديث

الجمعية الخيرية التعليمية بحمص وإنشاء أولى المدارس الابتدائية:

نشطت هذه الهيئات في مختلف المناطق تحت اسم «**الجمعية الخيرية**» كما ذكرتها الحوليات العثمانية بولاية سورية[1]. في حمص؛ وتشكّلت هذه الهيئة المحلّية من كبار الأعيان ممّن اهتموا برفع السوية التعليمية لأبناء المدينة والنهوض بالمؤسسات التعليمية فيها، وكان نشاط هذه الجمعية أول نشاط محلّي داعم للتعليم الحديث يذكر في المصادر.

تكوّنت الجمعية من رئيسها **مصطفى أفندي الحسيني** -الباشا لاحقًا-، مفتي حمص **محمد بن عبدالستار الأتاسي وابنه خالد الأتاسي** -المفتي والنائب البرلماني لاحقًا-، المهندس الرئيس بحمص **محمد أنيس حسين آغا**، **عبدالرحمن آغا الجندي وابنه حافظ الجندي** -المفتي لاحقًا-، وقد استطاعت في عام 1880م تأسيس أول مدرستين ابتدائيتين نظاميتين بحمص ضمّت مئة طالب تقريبًا، وإنشاء

1 سالنامهء ولايت سوريه 1298هـ (1881م)، 266

أبنيتها بتخطيط من المهندس المذكور . وقد أرّخ **عبد الغني الجندي** لهذا الحدث التاريخي في مدينة حمص بقصيدة مطلعها [2]:

حمدًا لمولانا بما قد أنعما ... وفاض من نعمائه وتكرّما
وصلاته تتلى على خير الورى ... والآل والأصحاب من أحيوا الحما
ما امتدّ باعٌ بالدعاء لربّنا ... بدوام عزّ مليكنا من قد سما
سلطاننا عبد الحميد ومن به ... اعتدل الزمان بعدله وتقوّما
خير السلاطين العظام فكم وكم ... أضحى به الملك العظيم معظّما
ملأ الدنى عدلاً وقسطًا بعدما ... قد أُملئت جورًا وظلمًا مظلما

وورد فيها:

ورئيسها نجل الحسين أخي الوفا ... أعني بذلك مصطفى من قد سما
شمس البلاغة أفق مطلعها إذا ... ما استنطق الصخر الأصمّ تكلّما
من قام في نشر العلوم ببلدة ... سطعت بوارق فضلها بعد الغما
علم المعارف واللطائف والزكا ... لولاه كان الأمر أمرًا مبهما

وكذلك:

فالله يحفظه ويحفظ هيئة ... خيريةً غيث المديح بهم هما
أعني بهم أعضاء هم بإدارة ... في مجلس من ساد منه وعلّما
وبمهندس وهو الأنيس محمّدٌ ... في رهطهم كان الزمّام المُعلما
شَرُفتْ بحُسن فعاله آثاره ... فاقت بما شاد العلاء وصمّما
ويديم مفتينا الأتاسي ونجله ... الحُرّ المهاب المستطاب الأكرما
وكذلك جندينا السنيّ المُدّعى ... عبدًا إلى الرحمن مولى أفخما
وخلاصة الفضلاء أعني شبله ... الحافظ العهد الوفي الأحزما

---

1 سالنامهء ولايت سوريه 1298هـ (1881م)، 266

2 حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين في ظل الخلافة العثمانية، 86-87

شعبة المعارف بحمص:

تأسست هذه الهيئة عام 1884م لتعنى بشؤون العلم والتعليم في المدينة، ضمن سياسية السلطان عبدالحميد بدعم المعارف والمراسسات التعليمية، وهذه الشعبة هي امتداد للجمعية الخيرية المحلّية المذكورة سلفًا. وقد حملت هذه الشعبة على عاتقها تأمين الموارد المالية وإدارتها لدعم وإنشاء وفتح المدارس داخل حمص، بالإضافة إلى التفتيش والمراقبة. وتكوّنت الشعبة من رئيس أول شكلي وهو نائب (قاضي) المدينة الذي يتغيّر كل سنتين، ورئيس ثاني فعلي من أعيان المدينة، بالإضافة إلى 6 أعضاء من داعمي التعليم المحلّيين، أصبح عددهم أربعة لاحقًا.

ترأس هذه الشعبة منذ بداية تأسيسها (1884) وحتى عام 1893م **نجيب افندي الأتاسي** بن **المدرّس أمين الأتاسي**، الذي كان قد تسلّم مناصب رئاسة البلدية ومدير شركة الطرق والمعابر بحمص. كما كان قد تولّى رئاستها عام 1895م **إبراهيم أفندي الأتاسي**[1]. وقد تواجد في عضويتها منذ تأسيسها وحتى عام 1900م: الحقوقي **يحيى افندي الأتاسي** بن **المفتي سعيد الأتاسي**، الذي شغل موقع الكاتب ولاحقًا المفتّش العام، وذلك منذ عام 1887م وحتى عام 1892م[2]، وانضمّ عام 1891م إلى شعبة المعارف: **الشاعر نجم الدين الأتاسي**، الذي شغل عضويتها بشكل شبه دائم حتى عام 1900م على أقل تقدير[3]، **وابراهيم أفندي الأتاسي** الذي استمر فيها عضويتها حتى عام 1893م وأصبح رئيسًا لها في 1895م[4]، فكانت فترة التسعينات من القرن التاسع عشر تشهد تواجد **آل الأتاسي** في رئاسة الشعبة ونصف عضوياتها.

---

1 سالنامهء ولايت سوريه 1312هـ (1895م)
بمقارنة الأختام في الوثيقة رقم: BOA, DH.MKT /2540. 117.1 التي تحمل اسم وتوقيع إبراهيم أفندي الأتاسي، مع الوثائق:

BOA, MF.MKT.242/23.1
BOA, MF.MKT37.1/366.

2 سالنامهء ولايت سوريه 1303هـ (1887م)

3 1890-1892م، 1895-1896م، 1898-1900م، حسب سالنامه (حولية) ولاية سورية.

4 سالنامهء ولايت سوريه، التواريخ المعروضة أعلاه.

وكانت من أولى نشاطات شعبة المعارف برئاسة **نجيب الأتاسي** في 1884م ترميم الأبنية الموقوفة على التعليم بباب السوق في المدينة القديمة لتنتفع منها شعبة المعارف بثلاثة آلاف قرش سنويًا، بعدما كانت تؤجر جميعها بستمائة قرش[1]. وتمّ افتتاح مدرسة للإناث ومدرسة ابتدائية ثالثة في حمص بجهود مفتش المعارف **يحيى الأتاسي** وعناية قائمقام حمص في 1890م[2]، وفي عام 1892م أرفدت الشعبة مفتشها **يحيى أفندي** للإشراف على المدارس الستة التي تم افتتاحها في ريف حمص بمعية متصرف حماة **عارف باشا**[3]، كما أجرت تسوية للمحلات التي أوقفها والي سورية السابق **ناشد باشا** في 1876م على المدارس الابتدائية بحمص ضمن إطار قانوني بعد ما لحق بها من استغلال[4]، وظلّت طوال فترة عملها تشرف على المناهج وتعيينات المعلّمين في مدارس حمص وتدير مصاريفهم ومصاريف المدارس[5].

وبعد إغلاق شعبة المعارف في فترة ما بين عامي 1904-1905م بعد تدخّل بعض «ذوي الأغراض»[6]، تكاتف رجال الفكر والعلم والأدب بحمص لإعادة تأسيس الشعبة في كانون الأول 1909م بعد إعلان الدستور وخلع **السلطان عبدالحميد الثاني**، وذلك «لتعميم التعليم والمعرفة في المدينة [حمص] وقضائها [القرى والنواحي]، وإنشاء المكاتب المجانية لتثقيف عقول الناشئة الحمصية وتغذيتها بالعلوم والآداب»، وعلى ذلك تم تأسيس «مجلس المعارف لمدينة حمص»، برئاسة

1 صحيفة لسان الحال، 8 أيار 1884م

2 صحيفة لسان الحال، 28 نيسان 1890م

3 صحيفة لسان الحال، 25 نيسان 1892م

4 BOA, MF.MKT.242/23

5 مثلًا: الوثيقة من الأرشيف العثماني رقم: 2-37.1/366.BOA, MF.MKT والتي تتضمن تذكرة شعبة معارف حمص برئاسة إبراهيم أفندي الأتاسي بخصوص تعيين معلم للغة التركية في مكتب الأيتام (عبدالقادر افندي) وتسوية معاشات المعلمين فيه من واردات البلدية، وتنظيم معاشات معلّمتي مدرسة الإناث التي تم افتتاحها حديثًا: (أسماء وفاطمة) ومأذونة المدرسة (فاطمة)، من خلال الأكواخ (الكشوك، ج:كشك) التي تم إنشاؤها من مال القائمقام السابق جاويد بك.

6 التاريخ الدقيق مجهول كذلك، تم تأكيد إغلاقه في فترة قريبة من نهاية عام 1905م من الوثيقة ذات الرقم أدناه والتي تذكر قومسيون/ هيئة المعارف ورئيسها المقدّم الحاج خيري أفندي، الذي افتتح مدرسة ابتدائية بحمص في ذلك الوقت وسمّيت باسمه (الخيرية)، كما دعم فتح المكتب الحميدي ودار التحصيل، قبل أن يتم لغو الهيئة وإقالته بسبب ضغط بعض المتنفّذين المحليين:

BOA, MF.MKT. 889/ 24.1

الشاعر والأديب **نجم الدين الأتاسي**، وليكون من أعضائها الأديب الشاب **توفيق بن نجيب الأتاسي** [صاحب الامتياز لصحيفة «**المدرسة**» بحمص]، مع ثلّة من كبار أعيان المدينة من داعمي العلم، وهم:
عبدالرحمن الجندي، **حنا خباز**، **كمال الجندلي**، **الدكتور كامل لوقا**، **محمد علوان**، **الدكتور رمزي سمعان**، **وشفيق رسلان**. واستمرّ هذا المجلس بفعالياته في دعم التعليم لمدة سنة ونصف إلى أن حلّته الإدارة الإتحادية العثمانية [1]، لكن يبدو أنه عاد إلى العمل في فترة لاحقة واستمرّ في فعالياته حتى الحرب العالمية الأولى [2].

المدرّس أبو الهدى الأتاسي وأبناء العائلة في المدرسة الرشدية:

من ضمن مظاهر انخراط أدباء العائلة وعلمائها في السلك التعليمي الحديث، كان **أبو الهدى الأتاسي** [3] من أساتذة **المدرسة الرشدية** (الإعدادية) الرسمية بحمص أحد أبرز الحالات التي تبيّن لنا تواجد أدباء وعلماء العائلة في مؤسسات التعليم الديني التقليدي ومؤسسات التعليم الحديث/ الغير ديني. حيث تم تعيينه في المدرسة الإعدادية بتاريخ 5 اغسطس 1897م كمعلم ثالث [4]، ورفّع لاحقًا ليصبح المعلم الثاني فيها. ومن المثير للاهتمام أنه كان في ذات الوقت مدرسًا في **الجامع النوري الكبير** بحمص، أي ضمن مؤسسة التعليم التقليدية/ الدينية، إضافةً إلى كونه عالمًا بالفلكيات وعلوم الميقات، وكانت له آثار ومؤلفات علمية منها:
رسالة في علم الميقات، رسالة «**فتح المرنج في علم الشطرنج**» (1321هـ/ 1903م) من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق، رسالة في حكم زيارة الرسول صلى الله عليه وسلّم، وديوان شعر [5].

---

1 أسعد، منير- الخوري عيسى، (419/2)

2 بحسب برقية أعيان حمص لتحويلها من قضاء إلى لواء في 8 حزيران 1914م، ومن بين الموقّعين: رئيس المعارف نجم الدين.

BOA, DH.İD27.7 /2-183..

3 المدرّس والشاعر والأديب والفلكي أبو الهدى بن المدرّس عبد الستار بن المدرّس والمميّز في محكمة حمص أمين بن مفتي حمص عبدالستار الأتاسي. ولد في 1861م وتوفي في 1922م.

4 BOA, MF.MKT.376/ 26.2

5 الأتاسي، باسل، العقد الألماسي، المادة: أبو الهدى الأتاسي.

ولم يقتصر انخراط أبناء عائلة الأتاسي في مؤسسات التعليم الحديث على الأعيان والأدباء والمدرّسين، بل كان أيضًا على مستوى الأبناء من الطلّاب، وهو ما يمكننا ملاحظته من خلال جدول نتائج امتحانات المدرسة الرشدية (الإعدادية) عام 1313هـ/ 1895م، حيث تواجد 15 طالبًا من **عائلة الأتاسي** من أصل 67 طالبًا، أي بنسبة قريبة من **ربع طلاب المدرسة**، وهي نسبة كبيرة جدًا بالنظر إلى كونها المدرسة الإعدادية الوحيدة في المدينة، وهو ما يعطينا صورة واضحة عن أهمية العلم والتعليم لدى العائلة بالمجمل، وعلى درجة اندماجهم مع النظام التعليمي الحديث، دون ترك مواقعهم في المدارس التعليمية الدينية التقليدية. كما سنلاحظ أن بعض الطلاب هم أبناء كبار أعيان العائلة، إلا أنهم تابعوا تعليمهم ضمن المدارس الوطنية الرسمية ولم يتوجّهوا للمدارس الأجنبية في المدينة، وبذلك شجعوا بقية الأعيان والأهالي عمومًا على إرسال أولادهم الى المدارس الرسمية الوطنية، ودعم تلك المدارس ماديًا ومعنويًا. وسنلحظ كذلك أن بعض الطلاب من عائلة الأتاسي في المدرسة الرشدية سيصبح ذو شأن عظيم وتأثير كبير ضمن التاريخ العربي والسوري بعد انتهاء الحكم العثماني، وأهمهم **وصفي بك الأتاسي**، **الحاج عاطف الأتاسي**، و**محمد إبراهيم الأتاسي**.



وثيقة رقم 31: جـدول امتحانات المدرسـة الرشـــــدية (الإعداديـة) بحمـص لعـــام 1313هـ/ 1895م، وفيه من أبناء عائلة الأتاسي:

وصفي بن نجيب الأتاسي[1]، عاطف بن مراد الأتاسي[2]، سليمان بن عاكف الأتاسي، رضا بن حافظ الأتاسي، عبد الجواد بن يحيى الأتاسي، مظهر بن خالد الأتاســي، بديع بن مظهر العطاســي [الأتاسي]، عبد الجليل بن خالد الشــريف الأتاســي، صبــري بن غالب الأتاســي، مدحت بن خالد الشــريف الأتاسي، عبد الوهاب بن الشيخ محمود الأتاسي، رسمي بن طاهر الأتاسي، عبد الحسـيب بن علاء الدين الأتاســي، محمد بن إبراهيم الأتاســي[3]، أبو الفتوح بن عبد القادر الأتاسي.

1 سـيدرس في السـنوات القادمة بالكلية المُلكية الشـاهانية في اسطنبول، ومن ثم سـيعمل متدربًا في بورصة، لاحقًا؛ سـيصبح المدير الثاني للمدرسـة العلمية بحمص ومدرِّسًـا للتاريخ والفلسـفة والعلوم المدنية فيها، كما سيكون نائب حمـص في مجلس ولاية سـورية العمومي، ونائب حمص وحماة في مجلـس المبعوثان (النواب) العثماني في العاصمة. وبعد نهاية الحكم العثماني سـيكون عضوًا في المؤتمر السـوري الأول (المجلس النيابي العربي الأول)، ولجنة القانون الأساسي (الدستورالعربي الأول)، وكذلك متصرفًا لحماة (1920م).

2 الحاج عاطف، من كبار أعيان حمص ومن أرباب الاقتصاد السوريين، مؤسس جمعية العلماء بحمص.

3 رئيس بلدية حمص (1920-1930م)

أول مدرسة ثانوية بتاريخ حمص: المدرسة العلمية:

رغم كل المحاولات الجدّية لدعم التعليم في عهد **السلطان عبدالحميد الثاني** ومن قبله، ظلّ المستوى التعليمي الرسمي في سورية عمومًا -باستثناء دمشق- دون المستوى المطلوب، ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية التي كانت تعيشها السلطنة، والتي كانت تمنعها من تقديم دعم ماديّ حقيقي، رغم وعيها تمامًا لأهمية دعم العلم والتعليم[1]، وبذلك بقي الثقل الأكبر على كاهل شعبة المعارف المحلّية والأعيان، إذ إن المدارس الابتدائية في حمص مثلًا؛ تأسس أغلبها بجهود محلّية تمامًا[2]، كما أن كانت تواجه النخبة العلمية مشكلة أخرى، وهي عدم وجود مدرسة ثانوية بحمص، حيث أن الراغبين بإكمال تعليمهم ضمن المرحلة الثانوية كانوا يضطرون للذهاب إلى حماة أو طرابلس أو بيروت، وكان على من أراد إكمال تعليمه العالي أن يذهب إلى اسطنبول، وهكذا بقي المستوى التعليمي في حمص محدودًا ضمن المرحلة الابتدائية والإعدادية.

وقد تنبّه المفتي السابق وعضو البرلمان العثماني **خالد الأتاسي** إلى ذلك، والذي كان قد أقطع من منزله لتأسيس أول دار للمعلمين بحمص[3]، فبذل جهده لإكمال النقص التعليمي في المدينة، لتتأسس بمساعيه عام 1906م «**المدرسة العلمية**»[4] ذات التوجّه المحافظ والداعم للحس الوطني العثماني، والمناهض للمدارس الأجنبية

---

1 تحدّث الصدر الأعظم جواد باشا عن أهمية دعم التعليم الرسمي في سورية من خلال تذكرته إلى نظارة المعارف، الأرشيف العثماني، رقم:

MF.MKT13.01/252.

2 مدرستا الزاوية وذو الكلاع كانتا ملحقتين بمسجديهما (جامع الزاوية في باب هود وجامع ذو الكلاع في بستان الديوان)، وكانت واردات مكتب الأيتام من البلدية وقد افتتح حسب قانون البلديات، ومكتب الإناث الذي افتتح وأغلق أكثر من مرة كان بدعم شعبة المعارف حسب الهوامش السابقة، وكذلك مكتب الخيرية الذي أسسه المقدم خيري بك، ولاحقًا تم افتتاح مدرسة منبع العرفان بإدارة خريج دار المعلمين في العاصمة اسطنبول الشيخ محمد علي المعاز. بينما بدى أن مدرستي: الحميدية والرشادية قد افتتحتا بدعم حكومي رسمي. وعلى كل حال فإن المعلّمين في المدارس الابتدائية والمدرسة الرشدية (الإعدادية) كان أغلبهم من حمص.

3 أورد هذه المعلومة ابنه قاضي القدس طاهر الأتاسي في سيرته الذاتية التي دوّنها بنفسه في 22 كانون الثاني 1911م، والمحفوظة في أرشيف المشيخة الإسلامية تحت تصنيف: MA, MŞH.SAİD, 119/ 1 .6

4 تغيّر اسم المدرسة عدة مرات على مدى عشر سنوات: المدرسة العلمية الحميدية، الكلية العلمية الإسلامية، مدرسة العلم والأدب.

وأفكارها، وبمجهود محلي تمامًا، لتكون أول **مدرسة ثانوية بتاريخ مدينة حمص**[1]، وقد ضمّت قسم الابتدائي (ثلاث سنوات)، رشدي (إعدادي، 3 سنوات)، إعدادي[2] (ثانوي، سنتان)، وعلمي تخصّصي (سنتان)، وكان التدريس فيها باللغة العربية الفصحى[3]. وعلى مدى السنين أصبحت بمستوى المدارس السلطانية الحكومية برخصة من نظارة (وزارة) المعارف (التعليم)، بحيث يمكن للمتخرج من المرحلة العلمية الأخيرة الدخول لمدارس اسطنبول العالية بلا امتحان، وأمست مقصدًا للطلاب من مختلف المناطق السورية، وصل عددهم إلى أكثر من 250 طالب[4]، وذلك بجهود مديرها المجتهد **محمد علي النملي**، وبدعم مادي محلّي واسع من الأعيان والأهالي، وعلى رأسهم آل الأتاسي بأركان نخبتهم العلمية والفكرية: الأديب والشاعر **نجم الدين الأتاسي** رئيس عمدة الكلية، المفتي **عبداللطيف الأتاسي** الذي دعم المدرسة في قضاياها القانونية، **توفيق بن المفتي عبداللطيف الأتاسي وتوفيق بن نجيب الأتاسي** عضوا عمدة الكلية، بينما عيّن **وصفي بك الأتاسي خريج الكلية المُلكية الشاهانية** في العاصمة مديرًا ثانيًا للمدرسة بعد **محمد علي النملي** ومدرسًا للتاريخ والفلسفة والمعلومات المدنية، وزاهد **الأتاسي** مدرسًا للأدب العربي والعلوم الدينية والفضائل[5].

وتأسست في عام 1911م صحيفة «**المدرسة**» التي كان صاحب الامتياز فيها ومديرها المسؤول **توفيق النجيب الأتاسي** رئيس عمدة المدرسة العلمية، لتكون منبرًا لتلاميذ المدرسة بإشراف مديرها الأول **محمد علي النملي**.

---

1 الزهراوي، نعيم سليم، الجزء التاسع- الكتاتيب والمدارس بحمص، 209

2 في نظام التعليم العثماني؛ الرشدية تقابل المرحلة الإعدادية في النظام التعليمي الحالي، بينما تقابل مرحلة الإعدادي العثمانية المرحلة الثانوية لدينا اليوم.

3 صحيفة لسان الحال، 28 أيلول 1911م

4 BOA, ML.EEM.1038/ 24.13

5 المدرسة العلمية الإسلامية، 12-13-14



العدد ٣   ١٧   السنة الاولى

صاحب الامتياز والمدير المسؤول توفيق النجيب الاتاسي

بدل الاشتراك ريال مجيدي واحد في حمص ريال وربع مجيدي في الخارج

المدرسة

١٣٢٩

محررو الجريدة تلامذة المدرسة العلمية الاعدادية

من يقبل اول عدد يعد مشتركاً

في حمص جريدة علمية ادبية اخلاقية فنية اجتماعية

تصدر موقتاً كل خمسة عشر يوماً مرة باللغتين العربية والتركية

جميع الرسائل والمكاتبات تكون باسم مدير المدرسة العلمية محمد علي

حمص الاربعاء في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٢٩ و ١٦ اذار سنة ١٩١١

عيد المولد النبوي

مرحباً مرحباً بعيد سعيد
قد ظفرنا منه باشرف مرسل
مرحباً مرحباً بوجه جميل
كبر الكون مذ رآه وهلل
ان يوماً اتى بخير البرايا
هو فينا يوم اغر محجل

هذا هو اليوم الذي خفقت به اعلام الحضارة الاسلامية · وانبثقت اشعة المدنية

هذا هو اليوم الذي انشق به فجر الدين المحمدي فتفجرت ينابيع الحكمة واشرقت نجوم الهداية ولم تمض لمحة عين حتى اتسعت دائرته وترامت اطرافه فكان هدى للعالمين

هذا هو اليوم الذي ولد فيه من ولدت معه الامانة والوفاء والعدل والصدق فنمت وترعرعت حتى اتاح الله في هذه الايام من بدل الامانة بالخيانة والوفاء بالغدر والعدل بالظلم والصدق بالكذب فكانوا شراً على انفسهم شراً على مواطنيهم [illegible]

هذا هو اليوم الذي [illegible] العالم

صورة رقم 68:

صحيفة «المدرسة» المرتبطة بـ «المدرسة العلمية»، أول ثانوية في تاريخ حمص بإدارة الأستاذ محمد علي افندي النملي، وصاحب الإمتياز والمدير المسؤول للصحيفة الأديب توفيق النجيب الأتاسي.

وقد وقف أعيان **عائلة الأتاسي** وعلى رأسهم المفتي **عبداللطيف أفندي** إلى جانب **المدرسة العلمية** في قضاياها القانونية عام 1914م ضد المؤسسة العسكرية في سورية والمدعومة من **الإدارة الإتحادية** في العاصمة وأركان تلك الإدارة في حمص: **عبدالحميد باشا الدروبي**، و**عبدالحميد الحراكي** عضو **حزب الإتحاد والترقي** ورئيس **مدرسة الاتحاد الوطني**، وذلك نتيجة عرقلة الإدارة العسكرية في حمص إنشاء مبنى المدرسة الجديد الذي تم وضع أساساته بالفعل على أرض تم التفاهم عليها مسبقًا بعد تغيير في قوانين الإدارة والملكية العامة [1]، وقد رفع مدير المدرسة **محمد علي النملي** العريضة تلو الأخرى إلى مختلف الوزارات والمقامات العالية في الدولة [2]، وسانده أعيان حمص في عريضة تصدّرها **المفتي عبداللطيف الأتاسي** ورفعوها إلى مقام ولاية سورية في 4 تشرين الثاني 1912م للتأكيد على تمسّكهم بقضية المدرسة العلمية.

ترجمة العريضة بالعربية [3]

إلى ولاية سورية الجليلة

دولتلو افندم حضرتلرى (حضرة سيدي صاحب الدولة)

باسم جميع أهالي حمص يعرض دعاتكم هذا الاستعداء لمقام الدولة:
في حين أن المكاتب (المدارس) الأجنبية (الإرساليات) التي تأسست في بلادنا على ادعاء تنوير أذهان أطفالنا تعمل بغير ذلك بل بمقصد سياسي مختلف، وحيث إن بقاء أطفالنا في تلك المكاتب ينقص من حسهم الوطني ويزيد من محبتهم وميلهم للدولة التي ينسب لها المكاتب، بالإضافة للعديد من المحاذير التي ستنشأ بسببهم، ولعلمنا بما سبق فإننا ومنذ سبع سنوات ومع عديد

---

1 كما سنرى: تم تحويل إدارة الأراضي الميرية (الحكومية) الخالية إلى يد المؤسسة العسكرية في سورية، وبالتالي فإن الأرض التي بدأ فيها إنشاء مبنى المدرسة الجديد أصبحت بيد الجيش والعسكر. وبذلك قامت المؤسسة العسكرية بإيقاف البناء، رغم التفاهم حوله مسبقًا والبدء به بالفعل بمباركة أركان الإدارة العسكرية بحمص في ذلك الوقت.

2 للمزيد، يُنظر:

الأتاسي، فارس، رسالة مدير المدرسة العلمية في حمص إلى نظارة المعارف [مقالة]، التاريخ السوري المعاصر (syrmh.com)

الأتاسي، فارس، عريضة للصدارة العظمى من مدير المدرسة العلمية الأدبية في حمص [مقالة]، التاريخ السوري المعاصر (syrmh.com)

3 BOA, ML.EEM. 1038/ 24.6

التضحيات أسسنا مكتب العلمية الذي هو من درجة الإعدادية في الولاية، وفيه 85 طالب ليلي بمجموع 250 طالب، ومع إخراج أولادنا من المكاتب الأجنبية وإدخالهم بالمكتب المذكور اكتسب المكتب شهرة واسعة بمدة قليلة وذلك من خلال جدية التدريس فيه، وبدأت أفواج الطلاب بالتوافد إليه من الشام، حلب، بيروت، طرابلس، حماة، نابلس، وملحقاتها، وحيث إن المبنى الذي يتواجد فيه المكتب غير كافٍ لاستيعاب هذا العدد من الطلاب ولعدم تواجد مبنى في حمص يناسب مكتبنا أحسسنا بلزوم إنشاء مبنى للمكتب يعادل مباني المكاتب الأجنبية ويليق بشرف وشأن مكتبنا، وفي الحال أخرجت دفاتر الإعانة وجمع مبلغ يقارب 800 ليرة، وبدأ البحث عن مكان مباشرةً، وحيث إن الحكومات الأجنبية ترسل الدعم المادي مع كل الـواد للمكاتب الأجنبية التي تأسست في بلادنا، وبغض النظر عن المكاتب الأجنبية فإن المكاتب العثمانية اسمًا والمتواجدة تحت تحكم تلك الحكومات فعلاً والتي تتلقى الدعم والمعاونة، كمكتب الروم الأورتودوقس بحمص والذي خصصت له 800 ليرة سنويًا من الإمبراطور الروسي، وكون ذلك معلوم للعموم وكوننا مؤمنين أن حكومتنا المكلفة بنشر العلم وحمايته لن تتوانى عن مد يد العون لنا، وبخصوص البناء المتصور إنشاؤه فهي أرض تعد للأراضي المدورة وخرابة عبارة عن غرفتين حجريتين ملحقتين بها، وبخصوص إعطائها مجانًا فقد كان ذلك بداية بعد الاسترحام من الحكومة المحلية عند مراجعة الولاية بمضبطتين من هيئة المعارف المحلية ومجلس إدارة القضاء حسب قانون الموازنة العامة، وفي البداية صدر أمر إعطاء الأرض لمكتبنا من الولاية وذلك مقابل بدل مالي وكذلك حسب الأمرنامة الوارد من نظارة المالية -مديرية الأملاك المدوّرة بتاريخ 20 حزيران 1328 الذي ينصّ على ضرورة المراجعة مع مضبطة من مجلس المعارف بموجب قانون الموازنة من اجل استحصال الأرض المطلوبة، وحيث أنه لم يبق أي شك أو شبهة عن ترك تلك الأرض للمكتب ففي حال عدم تيسّر إعطاءها مجانًا يتم تأدية البدل المالي، وقد تم وضع الأساس للمكتب في العيد الوطني المصادف لتاريخ 10 تموز المبجّل باحتفالات كبيرة حضرها القائمقام ومأموري الحكومة وقائد الموقع العسكري مع القادات والضباط، وقد وضع حجر الأساس الأول القائمقام ووضع الحجر الثاني قائد الموقع العسكري، وتمت المباشر بأعمال البناء لتخليص المكتب من وضعه غير المناسب في مبنيين بعيدين عن بعضهما عشر دقائق، وتم تصرف مئتي ليرة عثمانية ووضع الأساس وإكمال قسم من

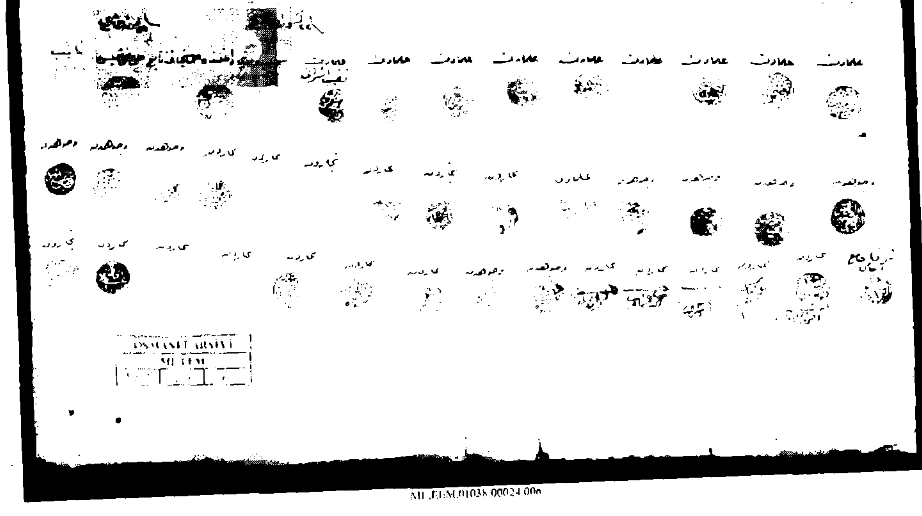
الجدران والنوافذ، وبعد ذلك وبعدما تم شراء الحجر ومواد البناء تم إيقاف البناء من طرف الجهة العسكرية وذلك بعد حصول عدم تفاهم بين الجهة العسكرية ونظارة المالية وقدوم أمر من مفتشية الشام بتكليف الجهة العسكرية بشؤون الأراضي المدوّرة (الحكومية) وكان ذلك سببًا لخجلنا أمام الاعتبار العام. وحتى الآن تمت مراجعة جميع الجهات العسكرية وجميع الجهات المدنية مع تبيّن عدم وجود أي محذور بإعطاء الأرض لمكتبنا وعدم استحقاق الجهة العسكرية لتلك الأرض وذلك حسب إشعارات من قيادة موقع حمص، ورغم ذلك يتم الإصرار على توقيف البناء وهذا الإصرار سيسبب خراب المكتب وبالطبع عودة أطفالنا إلى المكاتب الأجنبية، وبناءً على أن ذلك الأمر وما يتبعه من خطورة هو محلٍ تقدير من قبل دولتنا نسترحم العناية العالية بخصوص إعطاء الأرض مجانًا للمكتب العلمي في أسرع وقت وفي كل حال فالأمر والقرار لحضرة ولي الأمر. 22 تشرين الأول 1328 (4 تشرين الثاني 1912م)

من الموقّعين:

النائب (القاضي): محمد كامل.
مفتي حمص: عبداللطيف [الأتاسي]، نقيب الأشراف: حوري الجندلي الرفاعي.
من العلماء: صادق أتاسي، محمود أتاسي، عبدالغفار [عيون السود]، أحمد صافي، محمد، محمد أسعد الجندي، عبدالحميد رجب، محمد أبو النصر، إمام الحنابلة يوسف، إمام جامع الشرفاء: محمد علي الرفاعي.

من التجار:
عبدالرحمن الحسامي، محمد فائق الأتاسي، محمد مظهر، عبدالقادر الخوجه، راغب ناصيف، عمر الأخرس، خالد محسن [السباعي]، كمال شمس الدين، حامد صافي، خالد سعد الله الحسامي، فهر دالاتي، محمد خالد الأشرف، مصطفى فيصل، أحمد الصوفي.

من الوجوه:
محمد سعيد، محمد خالد، حوري الجندلي الرفاعي، السيد أنيس الرفاعي، عبد الحميد سيد سليمان [الأتاسي]، محمد سيد سليمان [الأتاسي].



وثيقة رقم 32:

عريضــة أعيان حمص لولاية ســورية بخصوص توقيف بنــاء المبنى الجديد للمدرسة العلمية.

عن تفوق الطلاب الأتاسيين في الصحف العربية:

مقالة في صحيفة لسان الحال البيروتية بتاريخ 7 تموز 1882م:

«لفرضٌ لازم الوجوب على كل من عنده الغيرة الوطنية أن يظهر بكل تشكّر ما يعاينه من الأمور المفيدة العمومية ويقدّم تمام التشكّرات القلبية لمن تظهر مآثره الحميدة الوفية لتشعر فتشكر، وحيث قد كلفت مع جملة من دعي لحضور الامتحان السنوي لطلبة **المكتب الرشدي الشاهاني** (الإعدادي السلطاني) الذي هو ضمن جامع النوري الكبير الذي كان ابتداؤه في 28 الماضي وانتهاؤه في 2 الجاري، فجرى ذلك الاختبار بحضور سعادة قائمقامنا عزتلو (صاحب العزة) **إحسان بك**، وذوي الفضيلة نائب أفندي **ومفتي أفندي [خالد الأتاسي] وأشباله (أولاده) وآله (آل الأتاسي)** مع جمهور وافر من العلماء الأجلّاء والوجهاء النبلاء، فكان كل تلميذ يتوسط بهرة النادي ويجلس أمام هذا المجمع الحافل ويجيب عن كل ما يلقى عليه من الأسئلة العويصة (الصعبة) من الحاضرين في أغلب العلوم العقلية والنقلية باللغات العربية والتركية والفارسية بكل سرعة ونشاط دون ركاكة أو أقلّ تلعثم. والذين امتازوا في دروسهم من الصنف الثاني المرتقي للصنف الأول هم: أتاسي زاده توفيق أفندي[1]، وجندي زاده عبد الرحمن أفندي، **وحسن أفندي زاده رفيق أفندي [الأتاسي]**[2]، وعارف أفندي بن عثمان أفندي، وإبراهيم أفندي اليوزباشي. ومن الصنف الثالث المتحوّل للصنف الثاني: طيار أفندي نجل رفعتلو سليمان أفندي بكباشي (مقدم) الرديف، **وأتاسي** زاده فؤاد افندي[3] **وابن عمه** عبدالكريم أفندي [الأتاسي] وجندي زاده راغب أفندي وناظم أفندي اليوزباشي... وعند ختام الفحص انتصب جناب الفتى الحاذق الأديب أتاسي زاده توفيق أفندي وتلا خطابًا نفيسًا حث به الجميع أن يبذلوا كل ما بإمكانهم لتقديم الوسائط [؟] إلى ترقي العلوم والمعارف إلى ذرا أوج الفلاح والنجاح..»[4]

---

1 توفيق بن المفتي عبد اللطيف بن المفتي محمد بن المفتي عبدالستار الأتاسي، عمل كاتبًا في المجلس البلدي عام 1898م، سينال رتبة «إجلالية ثانية بورصة» العلمية، وسيكون من أعضاء الوفد العلمي السوري إلى العاصمة اسطنبول في 1915م، ثم الإفتاء بحمص في 1940م إلى نهاية حياته في 1964م.

2 رفيق بن رئيس بلدية حمص حسن بن المفتي سعيد بن المفتي عبد الستار الأتاسي؛ سيكون من أعيان حمص وعضوًا لغرفتها التجارية، وكذلك عضوًا في الحكومة العربية المؤقتة عام 1918م برئاسة عمر الأتاسي

3 فؤاد بن الشيخ أحمد بن المفتي سعيد بن المفتي عبدا لستار الأتاسي، درس في المدارس الإبتدائية والرشدية الرسمية بحمص، ثم تابع دراسته الشرعية في مدرسة البازرباشي الشرعية على يد العالم الكبير محمد المحمود الأتاسي، ليصبح مدرّسًا في الجامع النوري الكبير، ويعيّن بعدها باش كاتب (الكاتب الأول) في المحكمة الشرعية بحمص.

4 صحيفة لسان الحال، 24 تموز 1882م [المقالة من المراسلات الواردة بتاريخ 7 تموز]

مقالة في صحيفة لسان الحال بتاريخ 23 كانون الثاني 1914م:

«جاءنا من أحد أدباء حمص أن الجرائد التي ذكرت خبر ذهاب فريق من الناشئة السورية إلى المدارس العالية الأوروبية نسيت أن تذكر أنهم من خريجي «**الكلية العلمية بحمص**»، وأن قسمًا من أولئك المتهرجين دخلوا المسابقات في مدارس الأستانة (اسطنبول) أيضًا فأحرزوا قصب السبق. منهم بشير أفندي أتاسي الذي اكتسب الدرجة الثامنة بين ثلاثمائة تلميذ في مسابقة دار الهندسة، وكذلك وجيه أفندي أتاسي الذي اكتسب الدرجة السادسة بين مائة تلميذ في مسابقة المدرسة المُلكية، ومثله منير أفندي أتاسي. فدلّ ذلك على ما للكلية العلمية من الفضل الراجع لحضرة مديرها **محمد علي أفندي النملي** المستحقّ كل مدح وثناء.»[1]

رغم التوغّل الكبير لعائلة الأتاسي في مؤسسات ودوائر التعليم الحديثة والنظامية كما رأينا، إلا أنهم لم يتخلّوا عن مؤسسة التعليم الشرعي/ التقليدي في حمص، والتي كانوا قد تواجدوا فيها على مدى أربعة قرون وتوارثوا التدريس فيها أخيرًا على مدى عدة أجيال.

التدريس وتوارثه في جامع النوري الكبير وجامع خالد بن الوليد:

بالنسبة للتدريس في المسجد النوري الكبير، أعرق المدارس الشرعية في حمص، والذي كان جد آل **الأتاسي شمس الدين أحمد الشهاب بن خليل بن علي الأتاسي** مدرسًا فيه في القرن السادس عشر؛ فقد تولّى **عبدالستار الأتاسي** التدريس فيه حتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر[2]، وتسلّم التدريس فيه من بعده ابنه **أمين الأتاسي** الذي كان أمين الفتوى كذلك[3]، وحين وفاته ورث **نجيب أفندي الأتاسي** التدريس في الجامع النوري عن أبيه بموجب براءة (شهادة) سلطانية شريفة

1 صحيفة لسان الحال، 23 كانون الثاني 1914م

2 البيطار، عبد الرزاق، 848

3 BOA, MVL 177/ 102.1

وفيها: السيد محمد أمين الأتاسي المدرس بجامع النوري.

ومتصرفًا على أراضٍ ومزرعة في حمص أوقفت وارداتها على المدرّس في المسجد، وقد تنازل نجيب أفندي عن التدريس في الجامع المذكور لأخيه الأكبر **عبد الساتر الأتاسي** عام 1297هـ/ 1880م[1] بعد تأسيس الشركة الوطنية العثمانية للطرق والمعابر وتعيينه مديرًا لها في حمص، ومن بعده تعاقب على التدريس فيه ابنه الأديب والفلكي **أبو الهدى بن عبد الساتر الأتاسي** المدرّس الثاني في المدرسة الرشدية[2]، وبذلك توارثت أربعة أجيال ضمن العهد العثماني التدريس في الجامع النوري الكبير. والجدير بالذكر أن العالم اللغوي **والفلكي الشيخ محمد المحمود الأتاسي** المدرّس في **مدرسة البازرباشي** كان كذلك المدرس الأول في جامع النوري الكبير حتى وفاته عام 1903م[3].

أما التدريس في جامع خالد بن الوليد: فقد تسلّمه من أولاد **المفتي عبد الستار**؛ **محمد الأتاسي** الذي أصبح المفتي لاحقًا بعد أخيه **سعيد**، وبذلك يكون أولاد المفتي عبد الستار: أمين ومحمد مدرّسين في مسجدي النوري الكبير وخالد بن الوليد.

وبعد وفاة **المفتي محمد الأتاسي**، تعاقب على التدريس بالوراثة وبموجب براءة (شهادة) سلطانية شريفة ابنه المفتي والبرلماني **خالد الأتاسي**[4]، ومن بعده ابنه المفتي والقاضي **طاهر الأتاسي**[5].

---

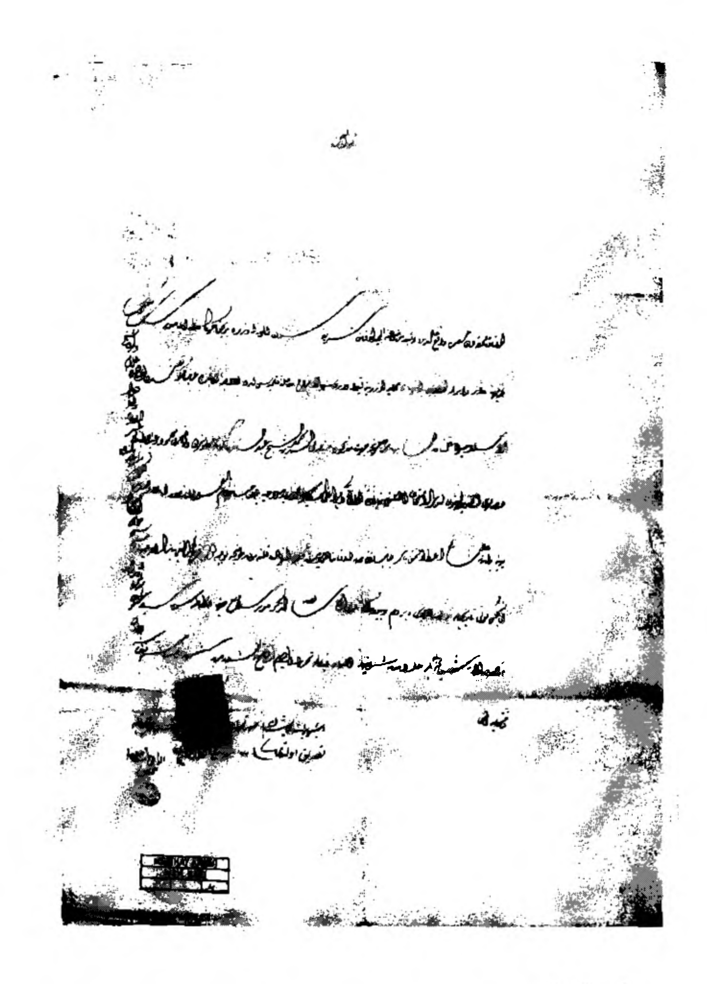
1 وثيقة من محكمة حمص الشرعية بتاريخ 1297هـ. عبر: باسل الأتاسي.

2 حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 149

3 رضا، رشيد، المنار (6/569-570)

4 بينما تسلّم الخطابة والإمامة الأولى فيه وراثةً عن والده: إبراهيم أفندي الأتاسي.

5 الأتاسي، باسل، العقد الألماسي، المادة: المفتي طاهر الأتاسي.



وثيقة رقم 33:

صورة عن البراءة السلطانية الشريفة الموجّهة لعهدة **خالد بن المفتي محمد بن المفتي عبد الستار الأتاسي** للتدريس في جامع خالد بن الوليد مقابل أجرة عينيــة مــن الأوقاف: مكوك ونصــف حنطة (3.75 لتر)، وذلــك خلفًا لوالده **المفتـي محمـد افنـدي** وتصــدّرًا لحصــة إخوانــه **محمـود وعبداللطيـف وعبدالقادر وإبراهيم**. 17 ربيع الأول 1310هـ (1892م)

أرشيف المشيخة الإسلامية، اسطنبول: MA, MŞH.SAİD, 158/ 7.4

مدرسة البازرباشي - العالم اللغوي والفلكي محمد المحمود الأتاسي وابنه محمود الأتاسي مدرّس حمص الأول:

في **مدرسة البازرباشي** الملحقة بأقدم جامع عثماني في حمص، **جامع البازرباشي**، كان المدرّس فيها العالم اللغوي والفلكي **محمد المحمود الأتاسي**[1] (وفاته: 1903م)، واحد من كبار علماء سورية، شيخ حرفة العطارة في حمص وخبير شرعي لأصحاب البساتين في خلافاتهم (شيخ البساتنة)[2]، والذي كان قد نال النيشان المجيدي الرابع بشكل مباشر من **السلطان عبدالحميد الثاني** بموجب إرادة سنية في أغسطس 1894م[3].

والشيخ محمد المحمود كان من تلامذة مفتي حمص **سعيد الأتاسي**، وبعد وفاة الأخير أصبح محمد المحمود قطب العلم والتعليم الشرعي بالنسبة لطلاب حمص عمومًا ولآل الأتاسي خصوصًا، وأمسى الوجهة الأولى لطلاب العلم من العائلة كونه مدرّس في مدرسة شرعية تخصّصية، فكان من تلاميذه من علماء العائلة: **المفتي عبداللطيف الأتاسي**[4] وابنه **توفيق الأتاسي** (المفتي لاحقًا)[5]، المفتي والقاضي **طاهر الأتاسي**، مدرّس المدرسة الرشدية **أبو الهدى الأتاسي**[6]، بالإضافة إلى كتّاب المحكمة الشرعية: ابنه **محمود الأتاسي**[7]، **وفؤاد الأتاسي**[8]. وهكذا نرى أنه تم استقطاب الطلاب من **عائلة الأتاسي** في **مدرسة البازرباشي** وحول مدرّسها محمد المحمود، فكانت مؤسسة التعليم التقليدي الرئيسية لهم، كما كانت «**المدرسة العلمية**» مركزهم للتعليم الحديث كمدرّسين وكطلاب.

ولعلّ أبرز طلاب العالم محمد المحمود الأتاسي كان **الشيخ** سعيد زين العابدين

---

1 للمزيد، يُنظر: الأتاسي، باسل، العقد الألماسي، المادة: الشيخ محمد المحمود الأتاسي.

2 حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين، 95

3 BOA, İ..TAL20.3 /59.

توضيح من صحيفة طرابلس، عن: الأتاسي، باسل، العقد الألماسي، المادة: الشيخ محمد المحمود الأتاسي.

4 MA, MŞH.SAİD, 158/ 8.1

5 MA, MŞH.SAİD, 245/ 4.1

6 الزهراوي، (212/6)

7 MA, MŞH.SAİD, 157/11.1

8 MA, MŞH.SAİD, 155/ 30.1

(وفاته: 1916م)، الذي درس عنده في مدرسة البازرباشي وتخرّج منها عام 1872م، وأصبح بعدها مدرسًا في حمص مدة سبع سنوات، ثم شد الرحال بعدها إلى العاصمة اسطنبول والتحق بشيخ الطريقة البدوية **حسين حفظي افندي**، وأصبح شيخ الطريقة البدوية الرئيس في القسم الآسيوي في **تكية بيلربيي/ استاوورز** (Beylerbeyi/ İstavroz) بعد وفاة شيخه المذكور ودفن فيها، وقد توارث أبناء **عائلة زين العابدين** الحمصية تسلّم التكية والنظر عليها حتى عام 1963م[1].

وثيقة رقم 34:

إرادة سنية من **السلطان عبدالحميد الثاني** من قصر يلدز السلطاني بقلم رئيس كتّاب السلطان ثريا باشا، مرفوعة إلى الصدارة العظمى بتاريخ 9 صفر 1312هـ (12 أغسطس 1894م) لتوجيه النيشان المجيدي من الدرجة الرابعة إلى عهدة شيخ «القريتين» جنوب حمص الشيخ فياض، **والشيخ محمد** المحمود الأتاسي، وإلى الحاج خالد أفندي الحكيم [الدبلوماسي السوري، المستشار الأول للملك عبدالعزيز بن سعود لاحقًا] من أعيان حمص.

الأرشيف العثماني: BOA, İ..TAL.59/ 20.3

---

1 للمزيد، يُنظر:

للمزيد: الأتاسي، فارس، سعيد زين العابدين شيخ الطريقة البدوية في اسطنبول [مقالة]، التاريخ السوري المعاصر (syrmh.com)

BAŞ, Derya , Seyyid Ahmed el-Bedevî Tarikatı ve İstanbul'da Bedevilik

ÖZKÖSE, Kadir, İSTANBUL TASAVVUF KÜLTÜRÜNDE BEDEVİYYENİN YERİ VE ÜSKÜDAR BEDEVİYYE TEKKELERİ, C.Ü. İlahiyat Fakültesi Dergisi, 2012, Cilt: XVI, Sayı: 1 Sayfa540-507 :

تـوفي الشـيخ محمد المحمود عـام 1903م، وخلفه مـن بعده مباشـرةً ابنه **محمود الأتاسـي**، مدرسًـا للعلوم اللغوية والشـرعية في مدرسة البازرباشي العلمية، وكذلك مدرسًا عامًا لصحيح البخاري وشرحه بعد التماس وطلب من أهالي حمص[1].

وعند النظر إلى سـيرة حياة محمود بن محمد المحمود الأتاسـي، نجد أنه كالعديد مـن أعيـان العائلة، قد انخرط في مجـال التعليم النظامي الحديـث بالإضافة إلى التعليم الشـرعي التخصّصي، وتسلّم مناصب رسـمية في الدوائر المحلّية، حيث إن محمود أفندي المتولّد في تشرين الأول 1854م/ 1271هـ درس العلوم الابتدائية من حساب وإملاء وقرآن في مكتب الحيّ، ثم تابع دراسته في **مدرسة البازرباشي العلمية** علـى يد والده العالم محمد المحمود، ونال شـهادة من **شيخ الأزهر السابق سليم البشـري المالكي** ومن مدرّس مدرسـة الحسين في القاهرة **الشـيخ محمد البخيت**، ومن الشيخين **حسين الجسر وعلي الرشيد** علماء طرابلس الكبار، ومن علماء الشام **الشـيخ بكري العطار والشـيخ عبدالله البكري**، وكذلـك مـن **مفتي حمص** خالد الأتاسـي. وهنا نلاحظ تلقّيه العلم الشـرعي التخصّصي على يد نخبة النخبة من علمـاء سـورية ومصر. أما المثير للاهتمام فهو تعيينـه بمنصب المعلم الأول والثاني **بالمدرسـة الرشـدية** (الإعداديـة) في **بعلبك** بتاريخ 8 أيـار 1883م بعد امتحانه من مجلس المعارف بولاية سـورية، وهي مدرسـة رسـمية حديثة بنظام تدريسات غير ديني. وقد استمرّ معلّمًا في المدرسة المذكورة مدة خمس سنوات، قبل أن يستقيل من وظيفتـه ويعود إلـى حمص ليعيّن **باشـكاتب** (الكاتـب الأول/ الرئيسـي) للمحكمة الشرعية فيها بتشرين الأول 1887م، وظلّ في وظيفته 16 سنة حتى وفاة والده عام 1903م، فقـدّم اسـتقالته مـن المحكمة الشـرعية وتوجّه لوراثة والـده في التدريس **بمدرسـة البازرباشـي العلميـة**، وقـد صدر المرسـوم بتعيينه المـدرس الأول بقضاء حمص في 14 كانون الاول 1909م[2].

---

1 MA, MŞH.SAİD, 157/11.1

2 MA, MŞH.SAİD, 157/11

وبالنسبة لمدرسة البازرباشي العلمية، فقد تحولت في نهايات العهد العثماني إلى «**المدرسة الوقفية**» أو «**دار العلوم الشرعية**» وتغيّر موقعها، وعيّن فيها مدرسًا زاهد الأتاسي[1] [مدرس الأدب العربي والعلوم الدينية في المدرسة العلمية] الذي أصبح مديرًا لها في وقت لاحق[2].



صورة رقم 69:
قبر المدرس والأديب محمد المحمود الأتاسي في مقبرة آل الأتاسي بحمص.

---

1 زاهد بن المدرّس عبد الساتر بن المدرّس أمين بن المفتي عبد الستار الأتاسي. ولد عام 1875م وتوفي في 1947م.

2 حسين آغا، مدينة حمص- علماء وأعلام في ظل الخلافة العثمانية، 299

وقد كان آل الأتاســي قد تسلّموا التدريس كذلك في **جامع الأتاسي (دحية الكلبي)** بحــيّ باب المســدود، كما تســلّموا الخطابة والإمامــة والنظر علــى أوقافه بطبيعة الحال. وفي **حيّ باب تدمر** كان **الشيخ** قاسم الأتاسي قد أنشأ مكتبًا للصبيان في مســجد وزاوية **الشــيخ علي العوسـجي** شيخ الطريقة السـعدية، والذي حمل اسمه فيما بعد فأصبح **مســجد** قاســم الأتاسي. وقد تسلّم فيه التدريس ولإمامة بموجب وثيقة رسمية صادرة عن الحاكم الشرعي بحمص عام 1849م، وتولّى المسجد كذلك حفيده قاسم في عام 1901م[2].



صورة رقم 70: بوابة **مسجد الشيخ قاسم الأتاسي** بحي الورشة/ باب تدمر في حمص القديمة.
تصوير: عبد الجليل طيارة. تموز 2021م.

---

1 الشيخ قاسم بن مفتي طرابلس الشام ياسين بن مفتي حمص وطرابلس الشام إبراهيم بن المفتي علي بن المفتي حسن الأتاسي.
2 حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة، 476

[illegible] على مستوى الفعاليات الوطنية

كما كان لآل الأتاسي وأعيانهم مساهمات كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي والتعليمي في حمص، كان تأثيرهم كبيرًا بطبيعة الحال ضمن الفعاليات الوطنية التي تم تنظيمها في حمص على مستوى سورية أو على مستوى السلطنة، ولكننا نعتقد أن شحّ المصادر التاريخية المحلّية لم يوصل لنا إلا أخبار معدودة رأينا فيها دورًا هامًا للعائلة برجالهم ونسائهم وأطفالهم، وليس من الخطأ أبدًا القول إن مساهمات العائلة في الفعاليات الوطنية التي لم تصلنا أخبارها كانت كبيرة كما كانت ضمن الفعاليات التي وصلتنا أخبارها ودقّقنا أحداثها.

التبرعات للجيش العثماني:

اندلعت الحرب بين الدولة العثمانية ومملكة إيطاليا في نهاية شهر أيلول من عام 1911م، بعد أن أعلنت إيطاليا الحرب لضمّ **ولاية طرابلس الغرب** (ليبيا اليوم) إلى أراضيها، ولاقت هذه الحرب صدى كبيرًا على الصعيد الداخلي، فأعلنت حملات التبرع والإعانة للجيش العثماني، ودبّت روح الوطنية بين المواطنين العثمانيين العرب. في حمص؛ كتب **محي الدين الجندي** مقالة في جريدة حمص بتاريخ 7 تشرين الأول 1911م جاء في نهايتها ما يلي:

«وإننا بحمد الله لا نعدم رجالًا ملؤهم الغيرة ودأبهم حب الأفعال الخيرية، فقد نهض بعض أولي الحمية بوطننا لجمع الأموال من الوجهاء وذوي اليسار مساعدةً للدولة العلية، فالرجاء من عموم مواطنيّ الحمصيين عدم التغافل عن هذا المشروع العظيم الذي به حياة كثير من الشعوب وعدم التأخر عنه، إذ به الدمار للبلاد والعباد، فعليكم باسم الحمية والوطنية القيام بهذا العمل الحيوي وليجب هذا الداعي كل من عرف المعروف وهزّته أريحية الفضل، فإن المال للإنسان كالسلاح له، يردّ به كل خطر يلمّ به ويدفع عنه كل بلاء، فالنهضة والحمية لخير الأعمال، فإن الساعي بالخير كفاعله وفاعله لا يعدم شكرًا وأجرًا.

حمص- محي الدين جندي»[1]

---

1 جريدة حمص، السنة الثانية، 698

وعلى ذلك انطلقت التبرعات على نطاق واسع ضمن حمص، وتبرّع عدد كبير من أعيان وأهالي حمص بأموالهم لدعم الجيش العثماني، وكانت **عائلة الأتاسي** من بين العائلات التي تبرّع رجالها بمبالغ نقدية، وكان من بين المتبرعين المفتي عبداللطيف، الشيخ إبراهيم افندي، أبو الخير افندي، عبدالكريم افندي، أبو النصر افندي، خليل افندي، رئيس المعارف نجم الدين افندي، مراد افندي، رفيق الحسن افندي، يحيى بن سعيد افندي، كمال افندي، سعيد مراد افندي، بديع افندي، إحسان افندي . وقد بلغ مقدار ما تبرّعوا به جميعًا أكثر من تسعة آلاف قرش.

أما **نساء آل الأتاسي** فقد كانوا المشرفات على عملية التبرّع في الأوساط النسائية بحمص والمنظّمات لها، وعلى رأسهم رقية خانم السيد سليمان الأتاسي، **والدة** هاشم بك الأتاسي -رئيس الجمهورية لاحقًا- وحرم **المفتي والبرلماني** خالد الأتاسي، **ووالدة محمد** أفندي الأتاسي، وقد قدّمتا بيانًا عن تبرعات نساء المدينة وعلى رأسهم نساء العائلة، الذين تبرّعوا بما يقارب 1500 قرش[2].

وكذلك بدأت حملة تبرعات أخرى للجيش العثماني في حمص في تشرين الاول 1912م، بدأ بها **وجيه بك الحسيني** وطلعت أفندي الأتاسي، وقد خصّصت هذه الحملة لجمع اللباس لعناصر الجيش، جمع من خلالها أكثر من 200 رداء، شارك فيها **صالح مراد أفندي الأتاسي** متبرعًا بستة بذلات[3].

1 جريدة حمص، السنة الثانية، 721-722-731-752

2 جريدة حمص، السنة الثانية، 786

3 صحيفة دليل حمص، 26 تشرين الأول 1912م

توفيق افندي يازجي قد اجتازت شوطها الاول
ودخلت في سنتها الثانية وهي متقدة غيرة على
خدمة وطنها بحرية واخلاص . وبهذه المناسبة
نذكر ان جرأة رصيفنا ايقظت الخمول في نفس
قومندان جاندرمة طرابلس فاستحضره وسجنه
مدعياً انه اهانه بدون ان يصدر بحقه لا ورقة
توقيف ولا مذكرة جلب ، وهنا لا بد لنا من
القول ان الفوضى في الاحكام والاستبداد في
الحكم ... بعد الدستور ليس فقط في
طرابلس بل وفي كل مكان . اخذ الله بيد هذه
الامة التاعسة لتوفق لايجاد حكام نزهاء لا
يسومون الخلق خطة من الذل ، ونأمل من
حكومة طرابلس ان لا تسطرها في سجل
الصحف مأثرة سوداء تكون على جبينها وصمة
عار لا تمحى

غيرة السيدات
في سبيل اعانة الحرب

بيان المجموع بواسطة السيدة والدة هاشم بك الاتاسي

٦٧ حرم نجم الدين افندي الاتاسي
حرم رضا افندي الجندي جوز اساور ذهب
٢٤٨ والدة رفيق بك الحسيني
١٧٠ حرم رفيق بك الحسيني
١٢٤ حرم نوري بك الحسيني
٦٩ حرم وجيه بك الحسيني
١٠٨ حرم مفتي افندي
١٠٨ حرم ابراهيم افندي الاتاسي
١٠٨ حرم ابو النصر افندي الاتاسي
١٠٨ حرم توفيق افندي الاتاسي
١٠٨ حرم المرحوم نجيب افندي الاتاسي
٠٦٩ حرم توفيق افندي النجيب الاتاسي
٠٦٩ حرم رشدي افندي الاتاسي
١٢٤ حرم وصفي افندي الاتاسي
٠٢٣ حرم خالد افندي الشريف
٠٢٤ حرم مصطفى الحامد الاتاسي
٠٥٤ حرم حافظ افندي النوري الرفاعي
٠٩٢ حرم المرحوم الحاج رسول افندي الصوفي

بيان المجموع بواسطة السيدة والدة محمد افندي الاتاسي

١٢٤ حرم يحيى افندي الاتاسي
١٦١ حرم مراد افندي الاتاسي
٥٦ والدة نبيه افندي الاتاسي
٠٦٩ والدة فهمي افندي الاتاسي
٠٦٩ حرم الحاج عوف عبد الرحمن
٠٦٩ حرم عبد الحميد افندي عوف

صورة رقم 71 : من جريدة حمص، السنة الثانية، صفحة 786
وفيها تسلّم والدة هاشم بك الأتاسي ووالدة محمد أفندي الأتاسي جمع وتنظيم التبرعات من نساء آل الأتاسي وبقية العائلات، مع هوية المتبرّعات نسبةً لأزواجهن.

لجنة إعانة منكوبي حريق دمشق:

شبّ حريق ضخم جدًا في سوق الحميدية بدمشق بتاريخ 27 نيسان 1912م، دمّرت معظم أجزاء ومحلّات السوق، قتل فيه وجرح الكثيرون، وسبب خسائر ماديّة كبيرة للغاية.

ولدعم أهالي دمشق المنكوبين تشكّلت بحمص في حزيران من ذات العام لجنة إعانة من رجال الحكومة المحلّية، ترأسها المفتي عبد اللطيف الأتاسي، وضمّت نقيب الأشراف **حوري الجندلي الرفاعي، مصطفى أفندي رسلان، وسعيد أفندي الجندي**

اعانة منكوبي حريق الشام=تالفت في حمص
لجنة من رجال الحكومة رئيسها فضيلة المفتي
عبد اللطيف افندي الاتاسي واعضاؤها نقيب
الاشراف حوري افندي الرفاعي ومصطفى
افندي رسلان وسعيد افندي الجندي لجمع اعانة
لمنكوبي الحريق في دمشق فنثني على هذا المسعى
الخيري الحميد ونرجو أن يبسط المحسنون ايديهم
للمساعدة خدمة للانسانية وقياما بواجبات المروءة

صورة رقم 72: خبر تأليف لجنة إعانة منكوبي حريق دمشق من جريدة حمص، السنة الثانية، صفحة 786
9 حزيران 1912م

---

1 جريدة حمص، السنة الثالثة، 458

خصّص هذا الباب لدراسة شخصيات بعينها من عائلة الأتاسي، وإزالة الغبار عن تاريخ بعضها عبر وثائق الأرشيف العثماني وتدارك ما خفي من المعلومات بخصوصها. وحيث إن تلك الشخصيات كانت مميزة بشكل كبير وذات تأثير واسع، ارتأينا وضع عنوان «صناعة النخب» دلالةً على منهجية عائلة الأتاسي في تخريج نخب سياسية فكرية وعلمية وثقافية وحقوقية، عبر بوابتين رئيسيتين: العلم الذي اشتغلت به طوال أربعة قرون، والإرث التاريخي الذي حمله أعيان العائلة وتوارثوه جيلًا بعد جيل.

[illegible] [1]

«الرئيس الوحيد في العالم العربي الذي استقال من رئاسة الجمهورية ثلاث مرات، ورفض العودة إلى منصبه مرتين، والرئيس الوحيد الذي سلّم رئاسة الجمهورية حين انتهت مدة رئاسته القانونية إلى رئيس منتخب ديموقراطيًا بشكل دستوري» [2]

هو هاشم بك بن المفتي وعضو البرلمان العثماني خالد، بن المفتي محمد بن المفتي عبدالستار، بن مفتي طرابلس الشام وحمص إبراهيم بن مفتي حمص وقاضيها علي بن المفتي والمدرّس حسن بن المفتي محمود بن أول مفتي في حمص؛ المدرّس شمس الدين أحمد الشهاب بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي.

---

1 الترجمة لحياة الرئيس هاشم بك الأتاسي ستكون وفق سيرته الذاتية المسجّلة في الأرشيف العثماني ضمن السجل العمومي (489/76)

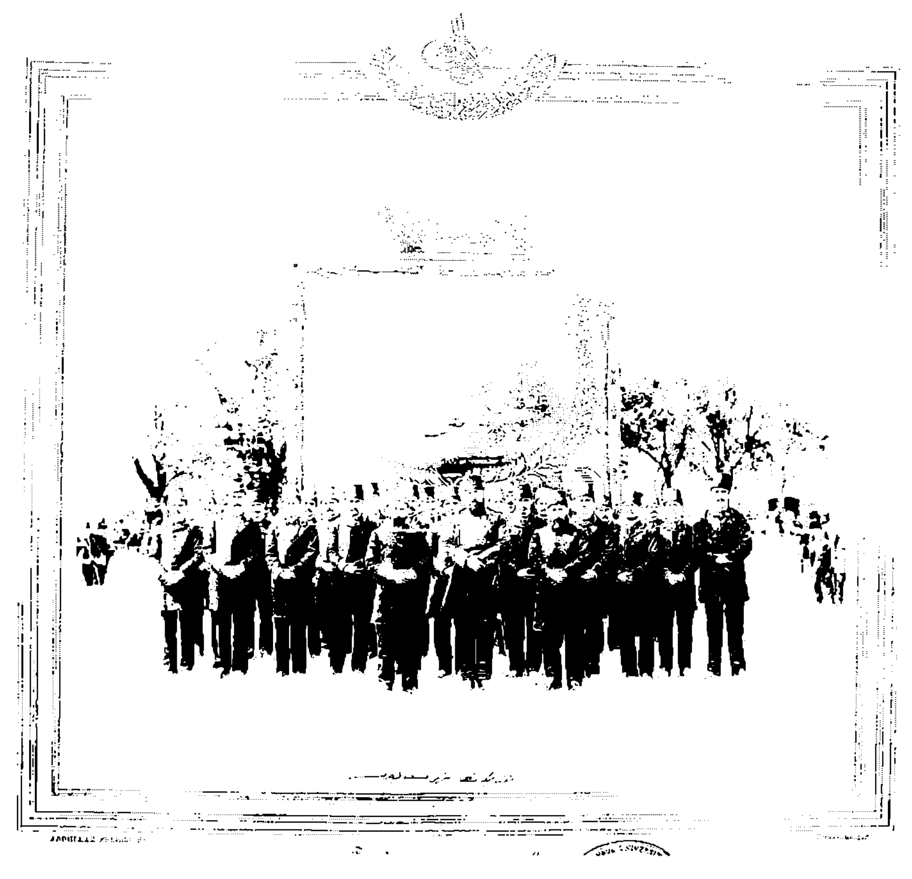
2 الأتاسي، محمد رضوان، هاشم الأتاسي- حياته وعصره، دمشق (2005)، 14

ولـد في حمص عـام 1873م (1290هـ)[1]، وأتمّ دراسـته الابتدائيـة والإعدادية في مدارسـها النظاميـة الحديثة، ثـم أوفده والده ليدرس المرحلة الثانوية في المدرسـة السـلطانية ببيروت (جامعة الحكمة حاليًا)، فدرس فيها سـنة واحدة قبل أن يتوجّه إلى العاصمة اسـطنبول عام 1888م ليتابع دراسـته ضمن الكُلية المُلكية الشاهانية [لـلإدارة والحقـوق] بمعيـة الوجيه الحمصـي **كامـل بـك دوامـة**؛ الكاتب الخامس للسـلطان عبدالحميد الثاني في المقرّ الإداري لشـؤون السلطنة بقصر يلدز «ما بين همايـون/ المابين السـلطاني/»[2]، فأكمل في الكلية المُلكيـة تعليمه الثانوي والعالي، وتخرّج منها بتاريخ 18 آب 1893م، بدرجة «قريب الأعلى» (جيد) للمرحلة الثانوية، ودرجة «أعلى» (جيد جدًا) لمرحلة التعليم العالي. وقد أتقن خلال سـنوات دراسـته اللغة التركية تكلمًا وكتابةً وتعلّم الفرنسية كذلك.

---

1 حسـب الأرشـيف العثماني 1865م، ولكن يذكر حفيده محمد رضوان في ترجمته له أنه اضطر لتكبير عمره سبعة أعوام في سـجلّ النفوس ليصبح سـنّه مناسبًا لتحقيق شروط التوظيف بمعية والي بيروت. الأتاسي، محمد رضوان، 33

2 الأتاسي، باسل، المادة: أبو الدستور هاشم بك الأتاسي.



صورة رقم 74:
الصــف الأخيــر من الكُلية المُلكية الشــاهانية (الســلطانية) باســطنبول عام 1892م، ويظهر فيها **هاشم الأتاسي** خلف صف الأساتذة.
ألبوم يلدز. أرشيف جامعة اسطنبول.
تصوير: الأخوة عبدالله (Abdullah Frères)

بدأ عمله في سلك الدولة الإداري في 14 كانون الاول 1894م متدربًا بمعاش ثابت مساعدًا لوالي بيروت بالمعية لما يقارب ثلاث سنوات، ثم عيّن وكيلًا لقائم مقام المرقب (بانياس) في 6 أيلول 1897م، وظلّ في هذا المنصب إلى صدور قرار تعيينه قائمقام بشكل رسمي في 28 كانون الأول من ذات العام، بعد انتهاء مدة معيّته لدى والي بيروت، ثم عيّن قائمقام لقضاء صهيون (الحفة) في 13 كانون الأول 1898م، وقد أبدى متصرّف اللاذقية شمس الدين باشا إعجابه بهاشم أفندي وذكر اقتداره ودرايته وعفّته واستقامته، وهو ما أيّده وصدّقه كذلك والي بيروت رشيد بك، الذي أوصى بترفيعه إلى «الرتبة الثالثة» نتيجة حسن خدماته في جمع المتهرّبين عن الخدمة العسكرية وجهوده في نفع الخزينة العامة في تشرين الأول 1899م

أُعيد تعيينه في 13 تشرين الثاني 1899م قائمقام لقضاء المرقب، وأعطي في 20 شباط 1902م منشور ترفيعه إلى قائمقامية من الصنف الثاني، وعيّن بموجبه في 28 أيار من السنة المذكورة قائمقام لقضاء صفد في ولاية بيروت، ثم قائمقام لقضاء صور وجبل عامل في ولاية بيروت في 21 آذار 1903م. وبعد برقية من والي سورية ناظم باشا ذكر فيها أهلية وكفاءة هاشم الأتاسي [3]؛ عيّن بموجب إرادة سنيّة قائمقام لقضاء السلط بولاية سورية في 3 نيسان 1904م، وقد جرى بإشرافه إسكان عائلات الشراكس المهاجرين الذين استقرّوا في صويلح بقضاء السلط [1]، وتم ترفيعه في أيار 1906م ليتولّى قائمقامية من الصنف الأول بعد إتمام المدة النظامية، وبناءً على حسن خدماته في وظيفته وجّهت إلى عهدته «الرتبة الثانية» في أيلول من ذات العام بموجب إرادة سنية من السلطان عبدالحميد الثاني بعد تذكرة من الصدر الأعظم محمد فريد باشا* [4].

---

1 BOA, DH.MKT.2267/ 100

2 BOA, DH.ŞFR.320/ 71

3 الأتاسي، باسل، المادة: أبو الدستور هاشم بك الأتاسي. عن تصريح للوزير الأردني من أصل قوقازي سعيد بينو لقناة الجزيرة- شبكة الجزيرة.

4 BOA, İ.TAL.407/ 9

* كان والي سورية ناظم باشا قد أبرق إلى نظارة الداخلية بترفيع هاشم بك إلى رتبة "المتمايز" الرفيعة إثر انضباطه والتزامه في تأدية المهام الموكلة إليه، لكن الترفيع لم يكن ممكنًا بسبب عدم تحقيقه للرتبة التي تسبق رتبة المتمايز، وهي الرتبة الثانية.

BOA, DH.MKT.957/ 61.1-2

وفي أيلـول 1907م عـيّن هاشـم بك قائمقام لقضـاء عجلون بعد عزلـه عن قضاء السـلط بسـبب حادثة اصطدام البدو مع الشـراكس في عين صويلح، وفي تشـرين الثانـي 1908م عـيّن قائمقـام لقضـاء جبلـة، كلّف أثناء فتـرة عمله فيهـا بإجراء التحقيقات فيما يخصّ الضرائب الزراعية (الأعشـار) بقضاء السـلميّة بعد فسـاد الموظفـين هنـاك[1]، وذلك لما عرف عنه من الاسـتقامة والخبـرة الإدارية. قائمقام لبعلبك في أيلول 1909م، ولكونه من «أرباب الأهلية وأصحاب الخلق الحسن» صدر قرار تعيينه قائمقام لقضاء حاجين في أضنة في أيلول 1910م، إلا أنه قدم استعفائه من منصبه في شباط 1912م بسبب بعض المشاكل الصحية التي واجهها نتيجة مناخ المنطقـة، فتـم تعيينـه قائمقام لقضـاء يافا ذي الأهميـة الكبيرة براتـب متصرّف (محافـظ) بعـد تذكـرة من ناظر (وزيـر) الداخلية طلعت بك ذكر بهـا أنه من أهل الاقتدار ومن المتحدثين بلسان المنطقة العربي[2]، واستمر في منصبه هذا ما يقارب سـنة ونصـف، إلى أن تم ترفيعه إلى منصب المتصـرّف (محافظ) وتعيينه متصرفًا للـواء حمـاة الذي يضمّ حمـاة وحمص في أيلول 1913م، ثـم متصرفًا للواء عكا في تشـرين الثانـي 1913م[3]، وبعد انـدلاع الحرب العالمية عمل رجـال حزب الاتحاد والترقي على تأمين نفوذهم في المنطقة السورية، فأبرق والي بيروت وعضو الحزب المذكور جمال عزمي بك ثلاث برقيات إلى نظارة الداخلية خلال شهر واحد يطالب فيها بعزل هاشم بك عن لواء عكا الفائق الأهمية، متعلّلًا بافتراض عجزه عن تدبير الأمـور في حـال هجوم القـوات البحرية للعـدو، موعزًا بتعيين أحـد أعضاء حزب الاتحاد والترقي ومتصرف اسبارطة حقي بهيج بك[4] بدلًا منه[5]، وتم عزل هاشم بك بالفعل بعد إشـعار من جمال باشـا قائد الجيش الرابع في سـورية لإبعاده عن المنطقة السـورية، ونقله إلى لواء جبل بـركات (عثمانية) في أضنة جنوب الأناضول

---

1 BOA, DH.MKT.2908/ 58

2 BOA, İ..DH..1500/ 75

3 BOA, BEO.4233/ 317441

4 حقـي بهيـج باباج (1886-1943): رجل دولة وسياسـي في العهد العثماني وعهد الجمهوريـة التركية، مبعوث في مجلس الأمة التركي الكبير لدورته الأولى، ووزير للمالية ضمن مجلس الوزراء التنفيذي الأول (1920)، وأمين سـر الحزب الشتراكي التركي (1920).

5 BOA, DH.ŞFR.491/ 127
BOA, DH.ŞFR.493/ 81
BOA, DH.ŞFR.495/ 22

في شباط 1916م[1]، واستمرّ في وظيفته عدة أشهر قبل أن يتم نقله إلى لواء بوردور في ولاية قونية في أغسطس 1916م، وبقي في منصبه كمتصرف إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث صدر قرار عزله في آذار 1919م[2]، أي أنه لم يترك وظيفته رغم وقوع سورية تحت سيطرة الحكم العربي، فأقام له أهالي مدينة بوردور ووجهاؤها احتفالاً تكريميًا له قبل مغادرته مدينتهم، وزاره وفد من أهالي المدينة بعد حوالي أربعين عامًا في حمص (1955)، وقدّموا له صورة حديثة لمدينتهم كهدية، عربونًا لمحبتهم له واعترافًا بالخدمات الجليلة التي قدمها لمدينتهم ولوائهم أثناء الحرب العالمية

وقد توّجه بعد عزله من بوردور إلى مدينته حمص، فعيّن متصرفًا لها في كانون الاول 1919م خلفًا لعمر بك الأتاسي، وكان قد انتخب رئيسًا للمؤتمر السوري العام (1919)، أول مجلس نيابي في التاريخ العربي، حيث كان ووصفي بك الأتاسي ممثّليّ حمص في المجلس. كما انتخب رئيسًا للمجلس التأسيسي للدستور (1920)، بينما انتخب وصفي بك الأتاسي عضوًا للهيئة الإدارية في المجلس، فكان هاشم بك ووصفي بك من الآباء المؤسسين للدستور العربي الأول[4].

ولاحقًا: سيصبح ثاني رئيس للجمهورية السورية (1936)، وسيتولّى هذا المنصب بين أعوام 1949-1951م و 1954-1955م، كما سيتسلّم رئاسة الوزراء عامي 1920م و1949م[5].

---

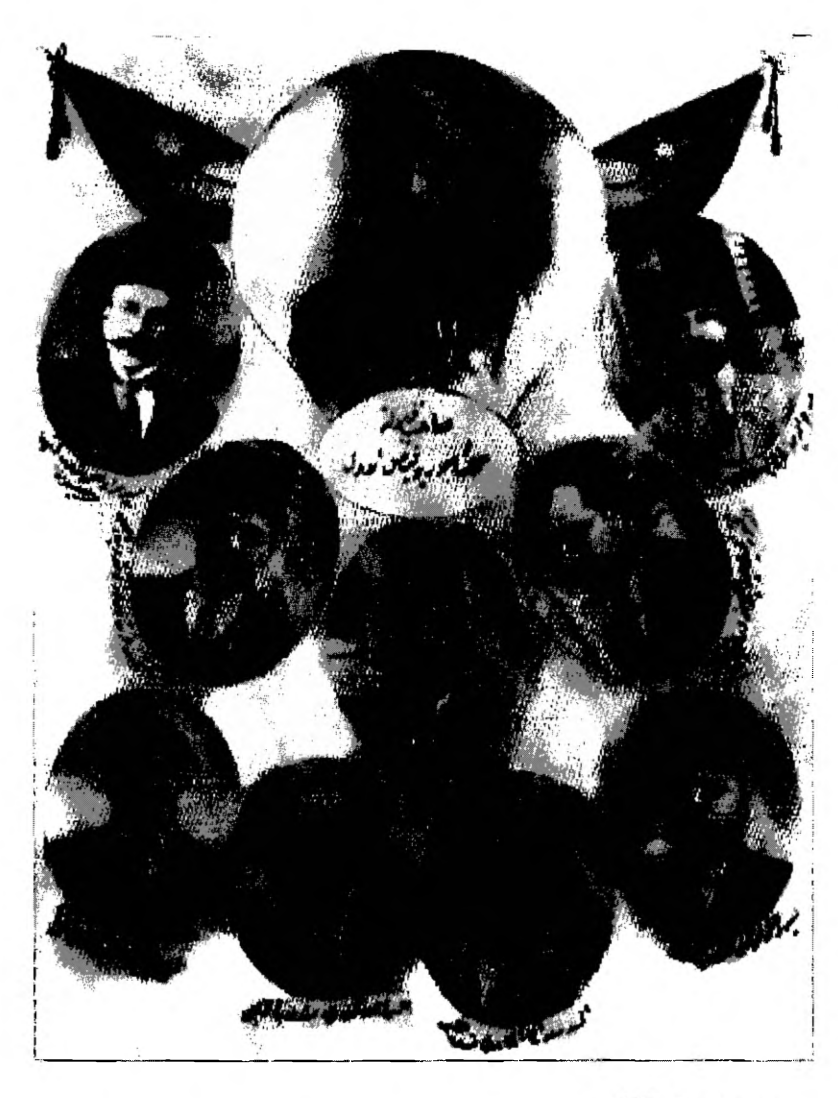
1 BOA, İ..DH..1519/ 60

2 BOA, İ..DUİT.42/ 117

3 الأتاسي، محمد رضوان، 37

4 الأتاسي، باسل، المادة: أبو الدستور هاشم بك الأتاسي.

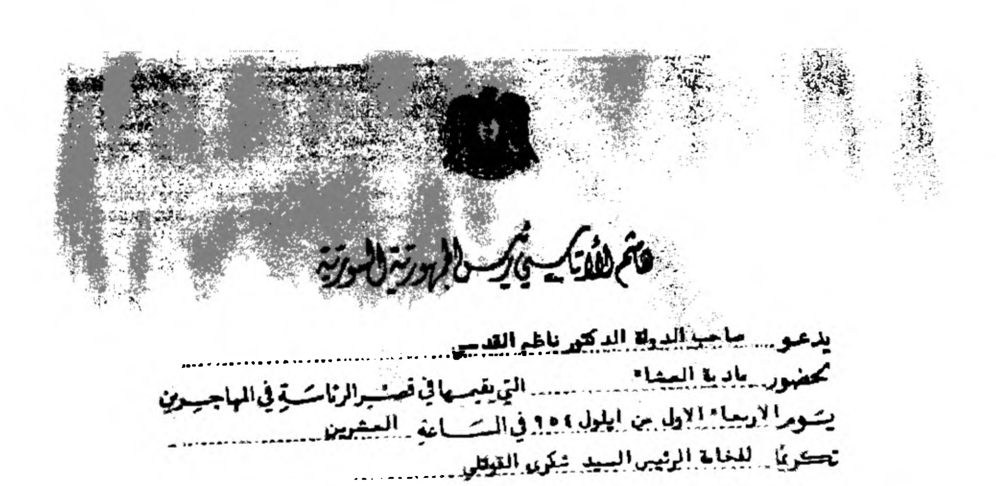
5 للاطلاع على نشاطاته السياسية الهامة بشكل أدقّ في العهد الفيصلي والجمهوري، يُنظر: الأتاسي، محمد رضوان، هاشم الأتاسي- حياته وعصره، بالإضافة للمصدر السابق.



صورة رقم 75:
جزء من صورة أعضاء المؤتمر السوري العام (1919)، يظهر فيها ملك سورية فيصل الأول، وتحته مباشرةً الرجل الثاني في سورية؛ هاشم بك الأتاسي رئيس المؤتمر السوري، كما يظهر في الصورة على اليمين وصفي بك الأتاسي مندوب حمص في المجلس.



صورة رقم 76:
هاشم الأتاسي يتوسط أعضاء البرلمان السوري الفلسطيني في جنيف (1936)
من اليمين: الوزير النائب إحسان الجابري، رجل، **هاشم الأتاسي**، الأمير شكيب أرسلان، رئيس وزراء سورية السيد سعدالله الجابري. وقوفًا: الدكتور عبد القادر الجابري، عرفان الجابري، عون الله الجابري.



هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السورية

يدعو صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي

لحضور مأدبة العشاء

التي يقيمها في قصر الرئاسة في المهاجرين

يوم الاربعاء الاول من ايلول ١٩٥٤ في الساعة العشرين

تكريماً للفخامة الرئيس السيد شكري القوتلي

الرجاء الاجابة في حال الاعتذار

اللباس: عادي

صورة رقم 77: بطاقة دعوة لمأدبة عشـاء في عهد رئيس الجمهورية السورية هاشم الأتاسي (1954)



صورة رقم 78: الرئيس هاشم الأتاسي ورئيس وزراء تركيا عدنان مندريس (1955)

[1]

هـو المفتـي والقاضي والشـاعر والأديـب محمد طاهـر بن مفتي حمـص ونائب سـورية في مجلس المبعوثـان (النـواب) العثمانـي محمـد خالد بن المفتي محمد بن المفتـي عبـد السـتار، بـن مفتي طرابلس الشـام وحمص إبراهيم بن مفتي حمـص وقاضيها علي، بـن المفتـي والمـدرّس حسـن بن المفتي محمود، بـن أول مفتي في حمـص؛ المـدرّس شـمس الدين أحمد الشـهاب بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي.

ولـد في دار والـده بحيّ بـاب هود في حمـص بتاريخ 9 رمضان 1277هـ/ 21 آذار 1861م. بـدأ تعليمـه في مكاتب الصبيـان (الكتّاب) وحفظ القـرآن غيبًا وهو بعمر السـابعة. تلقّـى تعليـم اللغة التركيـة العثمانية والرياضيات وحسـن الخط بشـكل خصوصي على يد المعلّم صالح أفندي الوفائي، ومن ثم تابع في اتجاه التعليم الشرعي الاختصاصي على يد والده المفتي خالد الأتاسي، وأتقن في مدة قصيرة علوم النحو والصـرف والمنطق واللغـة والمناظرة والمعاني والبيان والعروض والتفسـير والحديث وفقه الفرائض وفنون الأدب. فدخل في سلك التدريس الشرعي التخصّصـي وتقرير الكتب قبل أن يبلغ العشرين من عمره، كما عمل في تلك الأثناء بتسويد فتاوى والده. توجه إلى دمشـق في كانون الثاني 1879م ليكمل تعليمه التخصّصي العالي؛ فدرس على يد الشـيخ سـليم العطار والشـيخ بكري العطار والشـيخ بدر الدين الحسني، فأثنوا جميعًا على ذكائه وسعة تحصيله، واسـتحصل منهم على إجازات علمية.

---

1 مسـتقاة من سـيرته الذاتية التي دوّنها بنفسه في 22 كانون الثاني 1911م والمحفوظة بأرشيف المشيخة الإسلامية تحت تصنيف:

MA, MŞH.SAİD6.1 /119 ,

شدّ الرحال إلى العاصمة اسطنبول ودخل عبر الامتحان مدرسة القضاء الشرعي (مكتب النوّاب) عام 1883م، وتخرّج منها في آذار 1889م بشهادة من الصنف الثالث، وهو أعلى صنوف المتخرجين. وقد كان في اللغة العربية مقتدرًا النظم والنثر والتحرير والتقرير، وأتقن اللغة التركية بشكل تام، بالإضافة إلى تعلّمه للفارسية. وله ديوان شعر عربي كبير، وتعليقات على كتاب «در المختار» لابن عابدين وعلى حاشية الطهطاوي.

ابتدأت مسيرته في السلك القضائي حين تعيينه في أغسطس 1889م نائبًا (قاضيًا) لسنجق (لواء) حوران في ولاية سورية، إلا أنه لم يستمر في وظيفته تلك أكثر من سنة واحدة بسبب وقوفه في وجه متصرف حوران «وتكليفاته المستبدّة المخالفة للشرع والحق»، وقد أصدرت الدولة قرارًا بمنع محاكمة القاضي طاهر الأتاسي بعد تأكدها من كذب وافتراء الدعاوى عليه، وقامت إثر ذلك بمكافأته تلطيفًا عبر توجيهها رتبة «إزمير» العلمية إلى عهدته في 15 تشرين الثاني 1891م بموجب براءة (شهادة) سلطانية شريفة.

عيّن بعدها قاضيًا لسنجق نابلس في أيلول 1892م، وبعد انتهاء مدة خدمته النظامية في السنجق استرحم علماء وأهالي نابلس من الدولة تمديد مدّة خدمته في نابلس، إلا أن ذلك لم يحدث، لكنها وجهت إلى عهدته ترفيعًا رتبة «المولوية مخرج» في آذار 1896م. ثم عيّن في تموز 1896م قاضيًا لسنجق الكرك في ولاية سورية، عمل فيها على دعم المدارس والتعليم، والحل والعقد في قضايا العشائر ومصالحها بصدق واستقامة، وكذلك التأليف بين البدو العربان في المنطقة وتحكيم المودّة بينهم، مما جعل أهالي اللواء يسترحمون من مقام الولاية تمديد مدة بقائه قاضيًا عندهم، فكان أن مدّدت فترة خدمته النظامية ستة أشهر إضافية، ووجّهت إليه الدولة في حزيران 1900م رتبة «البلاد الخمسة» الرفيعة، وهي رابع أعلى رتبة علمية على الإطلاق.

تم تعيينه بعد ذلك قاضيًا لسنجق دينزلي بولاية آيدين غرب الأناضول في تموز 1900م، ولاجتهاده واستقامته وجّهت إليه الدولة بناءً على توصية من مقامي المتصرفية والولاية النيشان العثماني من الدرجة الرابعة في حزيران 1901م.وبناءً على طلب الأهالي المتكرر بتمديد مدة خدمته؛ قرّر المتصرف والوالي بقاءه قاضيًا في دينزلي ثلاثة أشهر إضافية. ورفّع تصنيفه إلى الصنف الأول بقرار من مقام المشيخة في العاصمة ليتمّ تعيينه قاضيًا في مركز ولاية أضنة جنوب الأناضول في حزيران 1902م. وإثر عدالته والتزامه واستقامته في تسيير أمور ومصالح الناس

حسب الشرع الشريف والقانون، وُجّه إليه النيشان العثماني من الدرجة الثالثة. ورغم تذكرة مقام الولاية لترفيع رتبته إلى رتبة «الحرمين الشريفين»، إلا أن ذلك لم يحدث.

وفي تموز 1907م عيّن قاضيًا لسنجق القدس الشريف، ورغم مطالبات أهالي القدس بتمديد مدة خدمته وموافقة المتصرفية على تمديدها سنة كاملة، إلا أنه عاد إلى حمص ليشتغل بالتدريس بعد انتهاء فترته النظامية في نهاية حزيران 1909م.

ويعتبر منصب قاضي القدس الشريف من أعلى مراتب القضاء في الدولة العثمانية، إذ يأتي في الدرجة الخامسة بعد قضاء عسكر روميلي والأناضول وقضاء الحرمين الشريفين، ولا يتسلّم هذا المنصب إلا أكثر علماء الدولة تبحرًا في العلوم الشرعية، ويعتبر من فئة «المولى الكبير»[1].

وقد بقي مدرسًا في حمص حتى صدور قرار تعيينه قاضيًا لولاية البصرة بالعراق في شباط 1912م، فاستمر في منصبه سنة وثمانية أشهر حتى تشرين الأول 1913م. وتواجد بعدها في اسطنبول حتى تم انتخابه مفتيًا لمدينة حمص عام 1915م، وبقي في منصبه هذا حتى وفاته في 1940م.

وحين انسحاب العثمانيين من سورية عام 1918م كان أحد أعضاء الحكومة العربية المؤقتة بحمص، وفي عام 1922م انتخب نائبًا لدولة دمشق ممثلاً عن حمص وعيّن في اللجنة الحقوقية بمجلس دولة اتحاد دويلات دمشق وحلب وبلاد العلويين. وفي عام 1938م ترأس مؤتمر علماء الشام الأول المنعقد في دمشق.

وكان بعض من درّسهم طاهر الأتاسي وأجازهم: الشيخ محمد العربي العزوزي أمين الفتوى في الجمهورية اللبنانية، والشيخ والنائب مصطفى السباعي، وزاهد الأتاسي مدير المدرسة الوقفية والمدرّس في المدرسة العلمية بحمص، والشيخ وصفي المسدي إمام وخطيب ومدرّس جامع القاسمي بحمص، والشيخ عبد الفتاح المسدي رئيس المعهد العلمي بحمص، والشيخ طيب الأتاسي مفتي حمص لاحقًا، ومفتي الحنابلة بحمص مؤيد شمسي باشا، والكاتب والأديب اللغوي خير الدين شمسي باشا، وشاعر حمص رفيق الفاخوري، وابنه السياسي فيضي الأتاسي[2].

---

1 الأتاسي، باسل، المادة: طاهر بن خالد الأتاسي.

2 المصدر السابق.

هو يحيى أفندي بن المفتي سعيد بن المفتي عبد الستار، بن مفتي طرابلس الشام وحمص إبراهيم بن مفتي حمص وقاضيها علي، بن المفتي والمدرّس حسن بن المفتي محمود، بن أول مفتي في حمص: المدرّس شمس الدين أحمد الشهاب بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي.

من رؤوس النخبة الفكرية والسياسية في حمص والضليعين بها في المجال القانوني والحقوقي، مفتّش شعبة المعارف المحلّية وكاتبها، ومن أكثر أبناء حمص بلاغةً باللغة التركية العثمانية.
تميّز بدخوله المجال السياسي منذ فترة مبكرة، عبر عريضته التي تم عرضها سابقًا (وثيقة رقم 20) بخصوص تحويل حمص إلى لواء مستقلّ، مع ما تضمّنته العريضة من عرض للمشكلة واقتراحات عملية للحلول. وبالنظر إلى نوعية الخط وأسلوب الصياغة المنتظم في تلك العريضة، من المؤكد أنه انخرط في فترة سابقة ضمن سلك التحريرات ضمن الدوائر المحلّية ككاتب. وقد عيّن عام 1887م كاتبًا لشعبة المعارف التي ترأسها نجيب الأتاسي، وتسلّم وظيفة مفتّش المعارف في عام 1890م إلى جانب وظيفته ككاتب، فكانت له جهود في نهضة التعليم في حمص وريفها، حيث انشأت بفضله وبعناية قائمقام حمص مدرسة للإناث بحمص في نيسان 1890م، مع مدرسة ابتدائية ثالثة في المدينة[1]، وفي عام 1892م تم إيفاده مع ستة معلّمين إلى ريف حمص للإشراف على افتتاح أولى المدارس الابتدائية في قرى الرستن، تلبيسة، تلدو، القريتين، حسياء، والقصر[2].
وقد كان ونجيب الأتاسي رئيس المعارف، الذي تزوّج يحيى أفندي من ابنته، من أكابر أعيان حمص ووجوه النخبة العلمية فيها، وذلك ضمن أوساط المسيحيين قبل المسلمين، حيث أورد مطران الروم في حمص أثناسيوس عطا الله في يومياته بتاريخ 19 تموز 1890م في حديثه عن دعوة أعيان المدينة إلى يوم امتحان المدرسة العلمية الأرثوذوكسية في حمص:
«وكتبت تذكيرًا إلى القائمقام والقاضي ونجيب أتاسي [رئيس المعارف] ويحيى

1 صحيفة لسان الحال، 28 نيسان 1890م
2 صحيفة لسان الحال، 25 نيسان 1892م

أتاسي [مفتش المعارف وكاتبها] ومصطفى فيصل ورئيس البلدية مصطفى رسلان ومحمد الجندي..»
وذكر في يوم 20 تموز قدومهم لمشاهدة الامتحان:
«وعند الساعة الثانية حضر القائمقام محمود بك ونجيب أفندي أتاسي ويحيى أفندي أتاسي ومصطفى رسلان ومصطفى فيصل وحوري حجو [الرفاعي]..»

وعلى العموم فقد كان يحيى أفندي -وأعيان عائلة الأتاسي- من المحبوبين لدى مسيحيي حمص، فبالإضافة إلى استشاراتهم له كما سنرى لاحقًا، ذكر المطران دعوتهم يحيى أفندي وأولاد المفتي خالد الأتاسي إلى مسرحية أدبية ضمن المدرسة العلمية الأرثوذكسية .

كما كان يحيى أفندي من الضاربين على يد الفساد بقلمه، ومن أمثلة ذلك فضحه لنائب (قاضي) حمص سعيد حكمت الذي ارتشى خمسين ليرة عثمانية مقابل إثباته الوراثة لأحد الأشخاص بغير حقّ، وذلك عبر مقال نشره في جريدة ثمرة الفنون عام 1891م، وهو ما جعل الحكومة المحلّية تتنبّه لهذا الأمر وتسترجع المبلغ المختلس من القاضي. وقد أوردت مراسلات صحيفة لسان الحال أن الأهالي أثنوا «ثناءً وافرًا على همة يحيى أفندي وتحريره الواقع وحمدوا حرية أفكاره ونبالة مقاصده»[3].

وقد كان يحيى أفندي من المتصوّفين على الطريقة النقشبندية، يمرّ سنده فيها بشيخ النقشبندية في الشام ومجدّدها القطب ضياء الدين خالد النقشبندي العثماني[4].
كما من كبار فقهاء حمص في العلم الشرعي ووريث والده المفتي سعيد أفندي في علمه وفطانته، إلا أن اشتغاله في المجال التعليمي والحقوقي والسياسي لم يوصل

---

1 عطا الله، اثاسيوس، يوميات (1888- 1891)، [تحقيق: نهاد منير سمعان]، 251-252

2 المصدر السابق، 255

3 صحيفة لسان الحال، 17 حزيران 1891م

4 وردت شهادته على شجرة آل الخطيب السبسبي الرفاعي: «وأنا الفقير إليه تعالى خويدم المساكين والفقراء يحيى سعيد الأتاسي النقشبندي الخالدي». عبر: الأتاسي، باسل، المادة: يحيى بن المفتي سعيد الأتاسي.

لنا مظاهر علمه في المجال الشرعي، لكن أهمّ دليل على ذلك كان مطالبته بمنصب الفتوى بشكل مباشر حين فراغه بعد عزل المفتي خالد الأتاسي عام 1894م، في برقية مباشرة إلى السلطان عبدالحميد الثاني، يذكر فيها أنه من السلالة الطاهرة الشريفة وأن منصب الإفتاء هو منصب آباءه وأجداده[1]، إلا أن التعيين جاء أخيرًا لابن عمه عبداللطيف الأتاسي.

عرف يحيى أفندي في حمص كخبير حقوقي وقانوني يستشيره المسيحي والمسلم، فقد أورد المطران اثناسيوس في يومياته بتاريخ 10 أغسطس 1890م:
«..تبلّغنا عن إتيان المعلم جبرائيل من «كفربو»، وبعد مقابلتنا معه أرسلناه إلى محل البناء لكي ينظر ويشاهد ويأتي ويخبرنا عما يراه إن كان من الخلل أو من الزلل، ونحن سمعنا كدر لميا[ء] امرأة عيسى الياس.. التي تبلّغت من القاضي إعلانًا ضدها لبعلها بأن تدفع له ما في ذمّتها ألف وثلاثماية غرش، **وقابلنا يحيى أفندي أتاسي وأفادنا أن الحكم ينقض هنا، وقد عمل صورة مكتوب إدعاء للقاضي، وحالا أحاله لفضيلته بذلك..**"[2]
إضافةً إلى ذلك؛ كان يحيى أفندي ذا نشاط كبير ضمن قضايا محاكم حمص، وكثيرًا ما كان أولاد عمّه يوكّلونه لينوب عنهم في قضايا المحكمة، وذلك حسب مستندات محاكم حمص وحججها الشرعية[3].

إن أبرز القضايا السياسية التي جعلت من يحيى الأتاسي رائدًا سياسيًا وحقوقيًا هي اصطدامه بأقوى رجل في حمص؛ عبدالحميد باشا الدروبي، رئيس محكمة التجارة سابقًا، مدير الأراضي السنية (السلطانية) في حمص ورئيس بلديتها، المتنفّذ الاقتصادي والسياسي الأهم في المدينة وصاحب الأملاك الكبيرة، وقد تكللت تلك القضية بتسلم ابنه عمر الأتاسي لرئاسة بلدية حمص بعد إزاحة عبد الحميد باشا عن منصبه.

---

1 BOA, Y.MTV.106/ 124.10

2 عطا الله، اثناسيوس، يوميات (1888-1891)، [تحقيق: نهاد منير سمعان]، 262

3 مثالًا؛ وكالته عن ابن عمّه المدرس عبد الساتر الأتاسي، ووكالته عن ابن عمّه إبراهيم أفندي الأتاسي، ووكالته عن ابن عمّه وصهره توفيق بن نجيب الأتاسي.



هــو الحقوقــي والسياســي وصفي بــك بن نجيب أفندي بن المدرّس أمين بن المفتي عبد الســتار، بن مفتي طرابلس الشــام وحمــص إبراهيم بن مفتي حمص وقاضيها علي، بن المفتي والمدرّس حسن بن المفتــي محمود، بن أول مفتــي في حمص؛ المدرّس شــمس الدين أحمد الشــهاب بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي.

ولــد في حمص عــام 1882م/ 1300هـ[1] بدار والده رئيــس بلدية حمص ومدير شــركة الطــرق والمعابر الوطنيــة العثمانية في حمص ورئيس شــعبة المعارف نجيــب أفندي الأتاســي، فدرس المرحلــة الابتدائية والرشــدية (الإعدادية) في مدارس حمص الرســمية، ثم سافر إلى اسطنبول ودرس في ثانوية «مرجان» الشهيرة بالعاصمة، ثم التحق بالكلية المُلكية الشاهانية للإدارة والحقوق لمتابعة تعليمه العالي، فتخرج منها في تموز 1907م بتقدير جيد (قريب الأعلى).



صــورة رقــم 73: صــورة جماعية لأعضــاء جمعيــة خرّيجــي مكتب المُلكية السلطاني للحقوق والإدارة في اسطنبول بتاريخ 24 آب 1908م (11 اغسطوس 1324 سنة مالية)، يظهــر فيهــا **وصفــي الأتاســي** في المنتصف. صحيفة «ثروت الفنون» العثمانية، 7 تشرين الثاني 1908م.

1 ÇANKAYA, Ali, Mücellidoğlu, Mülkiye Tarihi, III, 1131
بينما ذكر الزهراوي أن ولادته كانت عام 1880م، أسر حمص والعمران الاقتصادي، 341



بدأت مسيرته الإدارية في سلك الدولة بعد تخرجه، حيث عيّن متدربًا بالمعية عند مقام ولاية سورية، ثم نقل إلى معية مقام ولاية بورصة في تشرين الأول 1909م ، فيما ذكرت المراجع تعيينه في تشرين الأول 1909م قائمقام لقضاء «باندرما» على ساحل الأناضول الغربي .

وحينما عاد وصفي بك إلى مدينته حمص، فكانت مساهماته الأولى في المدينة ضمن المجال التعليمي، فعيّن المدير الثاني للمدرسة العلمية التي أسسها خالد الأتاسي عام 1906م كأول مدرسة ثانوية بتاريخ حمص، كما عيّن معلمًا في المدرسة المذكورة لدروس التاريخ والفلسفة والعلوم المدنية، وانتخب عضوًا في مجلس العمدة الداخلية للمدرسة[3]

1 BOA, DH.MKT.1204/ 80

2 ÇANKAYA, Ali, Mücellidoğlu, Mülkiye Tarihi, III., 1131
Mülkiye Târihi ve Mülkiyeliler; Ankarav 1954; II., 584

3 المدرسة العلمية الإسلامية، 13-14

لاحقًا؛ انخرط وصفي بك في العمل السياسي بشكل أكثر جدية، فانتخب ممثلًا عن حمص وحماة في المجلس العمومي لولاية سورية عام 1914م مع كمال الجندي ورفيق رسلان، وفي ذات العام انتخب نائبًا في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني عن لواء حماة (حماة وحمص)، واستمرّ في البرلمان حتى نهاية العهد العثماني في 1918م[1]، فكانت له الجهود البارزة في قضية تحويل حمص إلى سنجق مستقل.

بعد انسحاب القوات العثمانية من سورية انتخب عضوًا للحكومة العربية المؤقتة بحمص مع ابن عمه طاهر الأتاسي. وعند انعقاد المجلس النيابي السوري والعربي الأول (المؤتمر السوري) في حزيران 1919م انتخب وصفي بك وهاشم بك نوابًا عن حمص. وحين وضع أول دستور للبلاد العربية انتخب وصفي الأتاسي عضوًا في اللجنة التأسيسية لإعداد القانون الأساسي (الدستور) في تموز 1919م، والتي انتخب لها هاشم بك الأتاسي رئيسًا، فكان مع وصفي بك من واضعي أول دستور عربي.
وفي شباط 1920م عيّنه الملك فيصل الهاشمي متصرفًا لحماة، بينما كان ابن عمه هاشم بك الأتاسي متصرفًا لحمص حينها.
توفي في حمص عام 1932م.

---

1 صحيفة لسان الحال، 18 تموز 1914م

TBMM, Meclis-i Mebusam Zabıt Ceridesi, D:3, II., İctima senesi:4- D:3, II., İctima senesi2:

الدكتور رفعت — أول طبيب في العائلة
ومن أوائل الأطباء

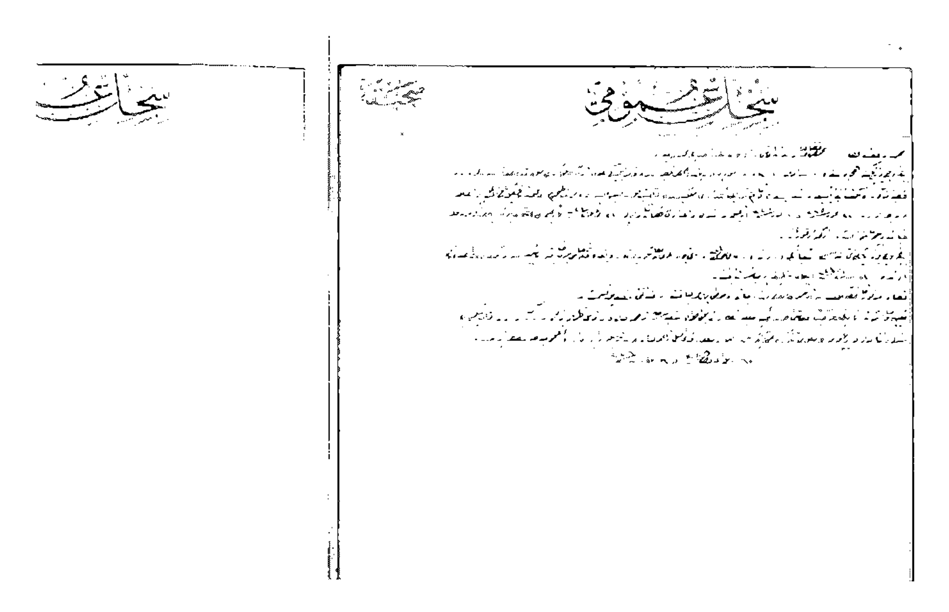
هو رفعت بن عضو مجلس البلدية والبنك الزراعي راغب بن المدرّس أمين بن المفتي عبد الستار، بن مفتي طرابلس الشام وحمص إبراهيم بن مفتي حمص وقاضيها علي، بن المفتي والمدرّس حسن بن المفتي محمود، بن أول مفتي في حمص؛ المدرّس شمس الدين أحمد الشهاب بن خليل بن علي بن خليل الأتاسي.

أول طبيب في عائلة الأتاسي، ومن أوائل الأطباء المسلمين في حمص. ولد في حي باب هود بحمص عام 1885م. درس المرحلة الابتدائية والرشدية (الإعدادية) في المدارس الرسمية بالمدينة، وتخرّج من المرحلة الإعدادية في اغسطوس 1899م بدرجة ممتاز (على الأعلى)، ثم درس المرحلة الثانوية في المكتب الإعدادي (الثانوي) المُلكي بدمشق وتخرّج منه بدرجة جيد جدًا في تموز 1904م. توجّه بعدها للعاصمة اسطنبول فدرس الطب في مكتب الفنون الطبية المُلكية، وحصل على شهادة الطب منها في أيلول 1908م. وهو متقن للتركية العثمانية بالإضافة إلى العربية لغته الأم. عيّن طبيب البلدية لقضاء جبلة بولاية بيروت في أيلول 1908م وباشر وظيفته في بدايات تشرين الثاني[1].
لاحقًا؛ عيّن رئيسًا للأطباء بمدينة حلب، واشترك في الحرب العالمية الأولى مع الجيش العثماني كطبيب. وفي عام 1925م كان أحد أطباء الثورة السورية على الاستعمار الفرنسي.[2]

---

1 الأرشيف العثماني BOA، السجل العمومي (35/175)

2 الأتاسي، باسل، المادة: الطبيب المجاهد رفعت بن راغب الأتاسي.


سجل عمومي

وثيقة رقم 35: السيرة الذاتية للدكتور رفعت الأتاسي من السجل العمومي الرسمي المحفوظ في الأرشيف العثماني. وصف فيها بأنه ابن إحدى «سلالات» حمص، آل الأتاسي.



ملفات وثائق الأرشيف العثماني/ أرشيف رئاسة الوزراء التركية

TD, 223
TD, 233
TD, 418
TD, 68
TD, 1017
TD, 253
TD, 502
TD, 281
TD, 1026
TK.GM.d. 192
TK.GM.d.422
A. {DVNSMHM.d.100/315
A. {DVNSMHM.d.111/2395
A. {DVNSMHM.d.111/2430
A. {DVNSMHM.d.111/2397
A. {DVNSMHM.d.111/1638
A. {DVNSMHM.d.129/41
A. {DVNSMHM.d.129/39

A. {DVNSMHM.d. 110/2281
A. {DVNSMHM.d. 104/151
A. {DVNSMHM.d. 104/521
A. {DVNSMHM.d. 108/318
A. {DVNSMHM.d. 104/19
A. {DVNSMHM.d. 111/90
A. {DVNSMHM.d. 119/264
A. {DVNSMHM.d. 124/26
A. {DVNSMHM.d...98/237
A. {DVNSMHM.d...111/1738
A. {DVNSMHM.d...115/28
A. {DVNSMHM.d...116/202
A. {DVNSMHM.d...119/ 267
A. {DVNSMHM.d. 129/41
A. {DVNSMHM.d...98/237
C..AS..420/17430
C..AS..434/18054
C..AS..791/33541
C..AS..607/25593
C..AS..765/32333
C..AS..1123/ 49779
C..AS..1086/47888
C..AS..1089/48059
C..ML..279/ 11457
C..ML..678/27839
C..ZB..15 /729
C..EV..425/21511

C..EV..238/11853
C..DH..258 – 12876
TS.MA.e.693/9
TS.MA.e.670/46
TS.MA.e.21/8
TS.MA.e.1155/26
TS.MA.e.664
TS.MA.e.1077
TS.MA.d / 4473
HAT.95/3854
HAT, 365
HAT, 567/27804
HAT, 365/20166
HAT, 462/ 22632
DH.EUM.KLU.9/54
DH.MKT. 1567/70
DH.MKT.2254/ 92
DH.MKT. 727/ 50
DH.MKT.2540/ 117
DH.MKT.2267/ 100
DH.MKT.957/ 61
DH.MKT.2908/ 58
DH.MKT.1204/ 80
DH.İ.UM.EK. 101/ 21
DH.İD..183-2
DH.İD..183-2/ 27
DH.H, 35/ 61

DH.H, 36/ 43
DH.MTV, 22-2/ 28
DH.MTV.22-2/ 64
DH.ŞFR.320/ 71
DH.ŞFR.491/ 127
DH.ŞFR.493/ 81
DH.ŞFR.495/ 22
MVL.1062/ 81
MVL.177/ 102
MV.188/ 33
A__}DVN.17/37
A.}MKT.MHM.371/ 67
BEO.3560/ 266969
BEO.3506/ 262905
BEO.4233/ 317441
ŞD.121/ 36
ŞD.504/ 35
A.}MKT.UM.5/ 39
A.}MKT.UM.560/1
A.}MKT.UM.560/ 5
İ.ŞD. 59/ 3415
İ.DA.1/ 9.28
İ..DH..1499/ 40
İ..DH.500/ 33993
İ..DH..1500/ 75
İ..DH..1519/ 60
İ.DH. 1169/ 91422

İ.TAL.257/ 52
İ.TAL.407/ 9
İ.TAL.504/49
İ.TAL.59/ 20
İ..MMS.62/ 2949
İ..HUS.105/ 97
İE.ML.98.9242/1
İE.DH.23/2087
AE.SMST.II.70 – 7471
AE.SMST.III.117/8966
AE.SAmd.III.153/15038
AE.SAmd.III.211/20431
ML.EEM.924/ 8
ML.EEM.1038/ 24
MF.MKT.242/23
MF.MKT.366/37
MF.MKT. 889/ 24
MF.MKT.376/ 26
MF.MKT.252/13
MF.İBT.46
Y.MTV.106/ 124
Y.EE.68/ 33
D..BŞM.d.4147
MAD.d.459/36
D.4473
EV.BRT.55/ 24
ML.MSF.d.05125

ملفات وثائق أرشيف المشيخة الإسلامية

MŞH, 155/ 30
MŞH, 160/ 8.1
MŞH.SAİD, 157/11
MŞH.SAİD, 158/ 7
MŞH.SAİD, 1588/
MŞH.SAİD, 119/ 6
MŞH.SAİD, 249/ 4
MŞH.SAİD, 245/ 4
MŞH.SAİD, 155/ 30

المراجع العربية:

أولاً- المخطوطات:

باســل أحمد حبيب الأتاســي، بغية الناسي والعقد الألماســي في أنساب ومناقب السادة آل الأتاسي.

إبن بطوطة، تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق: الشيخ عبد المنعم العريان (دار إحياء العلوم- بيروت، 1987).

ابــن حجــر العســقلاني، إنبــاء الغمــر بأبنــاء العمر (المجلــس الأعلى للشــؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي- مصر، 1969).

أبو المحاســن جمال الدين يوسف ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملك مصر والقاهرة (وزارة الثقافة- مصر، 1963).

أبــو شــامة المقدســي، الروضتين في أخبــار الدولتــين، تحقيق: إبراهيــم الزيبق (مؤسسة الرسالة- بيروت، 1997).

أبو عبد الله محمد الإدريســي، نزهة المشــتاق في اختراق الآفاق (مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، 2002).

اثناسيوس عطا الله، يوميات (1891-1888)، تحقيق: نهاد منير سمعان.

أحمــد تقــي الدين المقريزي، الســلوك لمعرفــة دول الملوك (دار الكتــب العلمية- بيروت، 1997).

أدهــم الجندي، تحفة الزمــن بترتيب تراجم أعلام الأدب والفــن (دار المقتبس- دمشق، 2015).

بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة: يسر جابر (1988).
بطرس كرامة، سجع الحمامة (المطبعة الأدبية- بيروت، 1898).
جان ايف جيلون، أعياد الربيع القديمة في حمص، ترجمة: زياد خاشوق (حمص، 1997).
جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، 2012).
جورج يني، تاريخ سوريا (المطبعة الأدبية-بيروت، 1881).
الخوري عيسى أسعد، منير عيسى أسعد، تاريخ حمص (مطرانية حمص الأرثوذوكسية، 1984).
خير الدين الزركلي، الأعلام (دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002)
ديوان الشاعر الشيخ أمين الجندي (المكتبة الانسية، المكتبة العمومية، مكتبة المطبعة الأدبية).
زين الدين عبد الباسط بن شاهين الظاهري الملطي القاهري، نيل الأمل في ذيل الدول (المكتبة العصرية- بيروت، 2002).
سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا (دار الشروق- القاهرة، 2009).
سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (مكتبة الملك فهد الوطنية-الرياض، 2000).
شفيق جحا، بهيج عثمان، منير البعلبكي، المصور في التاريخ (7): لبنان والعالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (دار العلم للملايين، 2020).
- عبد الإله نبهان، لمحات من أدب أواخر العهد العثماني في مدينة حمص (إتحاد الكتاب العرب، 1988).
عبد الحميد عز الدين، مدينة حمص في العهد الروماني- دراسات تاريخية (1988).
- عبد الرحمن البيطار، حمص- دراسات في تاريخها وآثارها (حمص، 2018).
- عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (دار صادر- بيروت، 1993).
- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1914-1864) (دار المعارف بمصر- القاهرة، 1969).
- عبد الغني العطري، عبقريات وأعلام (دار البشائر، 1996).

عبد الغني النابلسي، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد: أحمد عبد المجيد هريدي (الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، 1986).

عبد القادر بن محمد النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (دار الكتب العلمية- بيروت، 1990).

فيليب خوري، أعيان المدن والقوميات العربية، مؤسسة الأبحاث العربية، ترجمة: عفيف الرزّاز (مؤسسة الأبحاث العربية-بيروت، 1993).

ليندا شيلشر، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: عمرو الملاح، دينا الملاح (دار الجمهورية- دمشق، 1998).

مانتران، روبير (مشرف)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي (دار الفكر- القاهرة، 1992).

مجهول، المدرسة العلمية الإسلامية (حمص).

- محمد الباقر، محمد كرد علي، حسين الحبال، عبد الباسط الأنسي، البعثة العلمية إلى دار الخلافة الإسلامية (1915).

محمد أمين بن عمر عابدين، محمد علاء الدين بن محمد أمين عابدين، رد المحتار على الدر المختار- قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار.

- محمد أمين بن فضل الله بن محمد المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.
- محمد بن ابراهيم ابن الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب، تحقيق: محمود أحمد الفاخوري، يحيى زكريا عبارة (منشورات وزارة الثقافة- دمشق، 1972).
- محمد بن إياس الحنفي القاهري، بدائع الزهور في وقائع الدهور (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984).
- محمد خليل بن علي المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم- بيروت، 1988).
- محمد راغب الطباخ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (دار القلم العربي- حلب، 1988).
- محمد رضوان الأتاسي، هاشم الأتاسي- حياته وعصره (دمشق، 2005).
- محمد سليم الجندي، تاريخ معرة النعمان، تحقيق: عمر رضا كحالة (منشورات وزارة الثقافة- دمشق، 1994).

محمد عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر (المطبعة التجارية- الاسكندرية، 1903).
محمد عيد المنصور، حمص في عيون الرحالة (الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق، 2015).
محمد غازي حسين آغا، خميس القدس في مدينة حمص (خميس المشايخ) (دار الإرشاد- حمص، 2020).
محمد غازي حسين آغا، مدينة حمص- المساجد والزوايا القديمة (دار الإرشاد- حمص، 2020).
محمد غازي حسين آغا، مدينة حمص- علماء وأعلام في ظل الخلافة العثمانية (دار الإرشاد- حمص، 2018).
محمد غازي حسين آغا، مدينة حمص وأوائل المهندسين في ظل الخلافة العثمانية (2005).
محمد كرد علي، الرحلة الأنورية إلى الأصقاع الحجازية والشامية (المطبعة العلمية ليوسف صادر-بيروت، 1916).
محمد ماجد الموصلي، الموجز في تاريخ حمص وآثارها (1984).
محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين (دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1994).
المفتي الشيخ علي بن أبي بكر المرغيناني، الهداية: في الفروع.
منذر الحايك، حوادث حمص اليومية (دار صفحات للنشر والتوزيع-دمشق، 2012)
مهند نايف مصطفى الدعجة، حمص منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية العصر الأموي (دار رسلان- دمشق، 2009).
نجم الدين محمد بن محمد الغزي، لطف السمر وقطف الثمر في أعيان الطبقة الأولى من المئة الحادية عشر، تحقيق: محمود الشيخ (وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق، 1982-1981).
نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري (1830-2011) (دار أطلس للنشر والترجمة-بيروت، 2015).
نعيم سليم الزهراوي، أسر حمص والعمران الاقتصادي.
نعيم سليم الزهراوي، أسر حمص وأماكن العبادة.

نعيم سليم الزهراوي، الكتاتيب والمدارس بحمص (9).
يفيـم ريزفان، الحج قبل مئة عام (دار التقريب بين المذاهب الإسلامية-بيروت، 1993).

مازن البودي، أثر البدو وقطاع الطرق على التجارة في بلاد الشام (1800-1918)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية (1/1).
مهند مبيضين، الناس والمدينة في العصر العثماني: دمشق في القرن الثامن عشر الميلادي، مركز دراسات الوحدة العربية- مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع، 2013).
نزار مصطفى كحلة، إمارة شمشغرام العربية في حمص (96 ق.م79-م)، المعرفة، العدد: 613.
وجيه كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصًا وتطبيقًا ومفهومًا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة "تبيّن"، العدد 3 (2013).

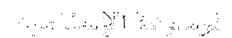
فارس الأتاسي، من الأرشيف العثماني -1889 عريضة من أهل حمص للصدارة العظمى لإبقاء القائمقام إحسان بك، التاريخ السوري المعاصر (2020).
فارس الأتاسي، سعيد زين العابدين شيخ الطريقة البدوية في اسطنبول، التاريخ السوري المعاصر (2021).
فارس الأتاسي، الهيئة العلمية الأدبية السورية في الأستانة والقلادات الموجهة لعهدة أعضائها، التاريخ السوري المعاصر (2021).
فارس الأتاسي، رسالة مدير المدرسة العلمية في حمص إلى نظارة المعارف، التاريخ السوري المعاصر (2020).
فارس الأتاسي، عريضة للصدارة العظمى من مدير المدرسة العلمية الأدبية في حمص، التاريخ السوري المعاصر (2020).

المراجع التركية:

1. A.Cevdet Paşa, Tarih-i Cevdet
2. AFYONCU, Erhan, Mühteşem Valide: Kösem Sultan (2016)
3. ATAR, Fahrettin, İslâm Adliye Teşkilâtı (Diyanet İBY, 2020)
4. AYDIN, M. Akif, Türk Hukuk Tarihi (Beta BE, 2020)
5. ERYILMAZ, Bilal, Tanzimat ve Yönetimde Modernleşme (İşaret Y., 2017)
6. BAŞ, Derya , Seyyid Ahmed el-Bedevî Tarikatı ve İstanbul'da Bedevilik (2008)
7. Gelibolulu Mustafa Âlî, Kitabü't-Tarih-i Künhü'l-Ahbar
8. GENÇ, Mehmet, Osmanlı İmparatorluğunda Devlet ve Ekonomi. (2002)
9. Günümüz Türkçesiyle Evliya Çelebi Seyahatnamesi. III Cilt. I Kitap. Haz: S.A.Kahraman- Y.Dağlı (YKY, 2011)
10. KARAL, Enver Ziya, Osmanlı Tarihi (TTK, 2011)
11. ORTAYLI, İlber, Tanzimat Devrinde Osmanlı Mahalli İdareleri (1840-1880), TTK. Ankara (2018),
12. ORTAYLI, İlber, İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı, Kronik Kitap (2018)
13. ŞİMŞİR, Bilal.N, Fransız Belgelerine Göre Mithat Paşa'nın Sonu, Bilgi YE (2020)
14. ÇANKAYA, Ali, Mücellidoğlu, Mülkiye Tarihi.
15. Mülkiye Târihi ve Mülkiyeliler (Ankarav, 1954)
16. TURAN, Osman, Selçuklular ve İslâmiyet (İstanbul, 1973)
17. ÜNAL, M.Ali, Osmanlı Müesseseleri Tarihi (1997)
18. UZUNÇARŞILI,İsmail Hakkı, Büyük Osmanlı Tarihi (TTK, 2011)
19. YİNANÇ, Refet. Dulkadir Beyliği. (TTK, 1989)

1. AKYÜZ, Kenan, Ziya Paşa'nın Amasya Mutasarrıflığı I, A.Ü.D.T.C.F. Yayın:2, Ankara (1964).
2. ALDIKAÇTI, Orhan, Anayasa Hukukmuzun Gelişmesi ve 1916 Anayasası, İstanbul (1973).
3. AYSAN, Mustafa.A, DÜNYADA VE OSMANLI DEVLETİ'NDE ENFLASYON, Accounting and Financial History Research Journal January 2018.
4. BAYANDIR, Abdulaziz, BAŞLANGIÇTAN GÜNÜMÜZE KADAR İSLAM TOPLUMUNDA MADENİ PARALAR V E KAĞIT PARALAR (2012).
5. BULUT, Mehmet, OSMANLI'DAN GÜNÜMÜZE MÜFTÜLERİN SEÇİMLERİ, ATANMALARI VE SEÇİMLERİNDE ESAS ALINAN EĞİTİM KRİTERLERİ, Dini Araştırmalar, Temmuz - Aralık 2012, Cilt : 15, Sayı : 41
6. ÇAKAR, Enver, TAHRİR DEFTERLERİNE GÖRE XVI. YÜZYILDA HUMUS ŞEHRİ,Fırat University Journal of Social Science.
7. DEMİRTAŞ, Funda, ŞEHZADE MUSTAFA'NIN ÖLDÜRÜLMESİ - Tahlili Bir Yaklaşım -, Bilimname, XVIII 2010
8. DOĞAN, Sinan, MOĞOLLARIN ANADOLU İŞGALİ MARAŞ'IN DEMOGRAFİK YAPISINA ETKİLERİ (ULUSLARARASI SELÇUKLU DÖNEMİNDE MARAŞ SEMPOZYUMU).
9. KARA, Ahmet Sinan, OSMANLI DEVLETİNİN SON YÜZYILINDA MÜFTÜLÜK: MÜFTÜLERİN EĞİTİM, TAYİN, AZİL VE SOSYAL HAYATTAKİ KONUMLARI,İSTANBUL ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ İSLAM TARİHİ VE SANATLARI ANABİLİM DALI, (Yüksek Lisans Tezi).

10. KARAL, Enver Ziya, Selim III'ün Hatt-ı Hümayunları, - Nizam-ı Cedid -, Türk Tarih Kurumu, Ankara (1988)
11. KARAL, Enver Ziya, Tanzimat Devrinde Rüşvetin Kaldırılması İçin Yapılan Teşebbüsler, Tarih Vesikaları, Maarif Vekaleti (Tarihsiz)
12. KATIRANCI, Ümit, İLTİZAM VE MALİKÂNE SİSTEMİ
13. ÖRSTEN, Seda, Osmanlı Hukukunda Fatva, ANKARA ÜNİVERSİTESİ, SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, KAMU HUKUKU (TÜRK HUKUK TARİHİ) ANABİLİM DALI (YL Tezi- Ankara 2005)
14. ÖZKÖSE, Kadir, İSTANBUL TASAVVUF KÜLTÜRÜNDE BEDEVİYYENİN YERİ VE ÜSKÜDAR BEDEVİYYE TEKKELERİ, C.Ü. İlahiyat Fakültesi Dergisi, 2012, Cilt: XVI, Sayı: 1
15. SAVAŞ, Saim, "Fetvâların Işığında Osmanlı Sosyal Hayatı Hakkında Bazı Tespitler-I", Toplumsal Tarih, Haziran 1996, Cilt: 5, Sayı: 30
16. SÜTCÜ, Mehmet Sait, OSMANLI DEVLETİ'NDE MÜFTÜLÜK KURUMU: ANADOLU MÜFTÜLERİ, Journal of History School (JOHS), December 2017, Year 10, Issue XXXII
17. Taşkın, Ünal, Klâsk Dönem Osmanlı Eğitim Kurumları, Uluslararası Sosyal Aratırmalar Dergisi. The Journal Of International Social Research Volume 1/3, Spring 2008.
18. TBMM, Meclis-i Mebusam Zabıt Ceridesi, D:3, II., İctima senesi:4- D:3, II., İctima senesi: 2
19. YAKUT, Esra, "II. Meşrutiyet Dönemi'nde Müftülerle ilgili Gerçekleştirilen Hukukî Düzenlemeler, Anadolu Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 2003, c. III



1. AKYILDIZ, Ali, “KAİME”.TDV İslam Ansiklopedisi, XXIV212 ,(2001),
2. Bozkurt, Nebi. “Medrese”.TDV İslam Ansiklopedisi, XXVIII (2003), 324
3. BUZPINAR, Ş.Tufan, "Suriye",TDV İslam Ansiklopedisi, XXXVII (2009) ,550
4. ÇAKIR,Baki, “Kese”.TDV İslam Ansiklopedisi, EK2 (2019), 42
5. İŞBİLİR, Ömer, “Yük”.TDV İslam Ansiklopedisi, XXXXIX 2013),), 46
6. KURT, Yılmaz, “ÖZEROĞULLARI”, TDV İslâm Ansiklopedisi, EK2, 387
7. Mantran,Robert, “Humus”.TDV İslam Ansiklopedisi, XVIII (1998), 370

المراجع الانكليزية:

1. Alois Musil, The Manners an Customs of the Rwala Bedoiuns (1928)
2. BARBİR, Karl, Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758 (Princeton.1980)
3. Between Myth and Reality: the 'Tuscan Influence' on the Architecture of Mount Lebanon in the Emirate Period, Journal of Design History (June,2007)
4. Hourani, Albert, Syria and Lebanon, A Political Essay, Oxf.Uni. Press, G.Br (1946)
5. Makdisi, The Rise of Colleges (1981)
6. Paton, A.A., History of the Egyptian Revolution, London (1870)
7. Reilly, James A., The Universal and the Particular: A View from Ottoman Homs ca. 1700, Osmanlı Araştırmaları. (2014)

المراجع الفرنسية:

1. J. Von Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman (1872)
2. Poujoulat, Baptistin, Voyage dans l'Asie Mineure Etc, Paris (1840)
3. Stefan Winter, Alep et sa province à l'époque ottomane (Alep et l'émirat du désert (çöl beyliği) au xviie– xviiie siècle) (2019)

مذكرات وأوراق عزت الجندي.

حمص في التنظيمات العثمانية (**1839-1918**): دراسة وثائقية من الأرشيف العثماني. (مع: د.أحمد نظير الأتاسي).

قراءة في مخطوط "الدلالة الأصولية البهية في تواريخ مدينة حمص العدية". (مع: د.أحمد نظير الأتاسي).

يعتبر هذا الكتاب أول دراسة من الأرشيف العثماني في تاريخ حمص وكذلك أول دراسة سوسيولوجية تدرس النسيج الإجتماعي الحمصي وتطوره طوال العهد العثماني

يتناول هذا الكتاب تاريخ مدينة حمص وثائقيًا من محور عائلة الأتاسي العربية، منذ استقرارها في حمص نهاية العهد الملوكي وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ويتضمن البحث محاور مختلفة، فيناقش الممارسات السياسية المدينية في حمص، نشوء مفهوم العائلة وتطوره، سياسة الأعيان وعلاقتها بالعوائل، مظاهر الثقل الاجتماعي والسياسي وتشكّل الشرائح الاجتماعية

ويبحث الكتاب نشاط عائلة الأتاسي في الممارسات السياسية المحلية بمدينة حمص، كما يتناول دور أبنائها في نهضة المدينة نهايات العهد العثماني


ISBN 978-625-7297-38-7





